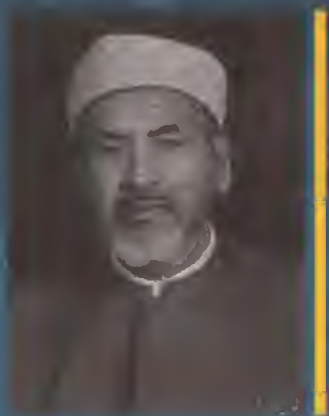


مختصر خليل

في فقه إمام دار الهجرة
الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه

للعلامة الشيخ خليل بن إسحاق المالكي



صحّحه وعلّق عليه
الشيخ الطاهر أحمد الزاوي



مختصر خليل

في فقه إمام دار الهجرة
الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه

للعامة الشيخ خليل بن إسحاق المالكي

صحّحه وعلّق عليه
الشيخ طاهر أحمد الزاوي

دار المدار الإسلامي

تم طبع الكتاب بالاتفاق مع نجل المؤلف

الطبعة الثانية

أيار/مايو/الماء 2004 إفرنجي

تصميم الغلاف: نقوش

دار المدار الإسلامي

أوتوستراد شاتيللا - الطيونة، شارع هادي نصر الله - بناية فرحات وحجيج، طابق 5،
خليوي: 933989 - 03 - هاتف وفاكس: 542778 - 1 - 00961 - بريد إلكتروني: szrekany@inco.com.lb
ص.ب. 14/6703 - بيروت - لبنان
الموقع الإلكتروني www.oceabooks.com

توزيع دار أويلا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية: زاوية الدهماني، السوق الأخضر، ص.ب. 13498،
هاتف: 4448750 - 4449903 - 3338571 - 21 - 00218 - فاكس: 4442758 - 21 - 00218.
طرابلس - الجماهيرية العظمى - oceabooks@yahoo.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ترجمة المؤلف

هو الإمام العلامة خليل بن إسحاق بن موسى بن شعيب المعروف بالجندي كان صدرأ في علماء القاهرة، مجمعا على فضله وديانته وله مختصر في المذهب بين فيه المشهور وذكر فيه فروعا كثيرة مع الإيجاز البليغ.

سمع من ابن عبد الهادي، وقرأ على الرشيد في العربية والأصول، وعلى الشيخ المنوفي في فقه المالكية، وتخرج به جماعة، وأفتى وأفاد، وكان مدرس المالكية بالشيخونية وهي أكبر مدرسة في مصر في ذلك الوقت وكان ينزل من القاهرة مع الجيش لاستخلاص الإسكندرية من أيدي العدو حين أخذت في عشر السبعين والسبعمئة، ولقد وضع الله تعالى القبول على مختصره وتوضيحه منذ زمنه إلى الآن، فعكف الناس عليهما شرقاً وغرباً وقد شرح مختصر ابن الحاجب في الفقه شرحاً نفيساً في ستة مجلدات سماه التوضيح، وانتقاه من ابن عبد السلام، وزاد فيه عزو الأقوال وإيضاح ما فيه من الإشكال. وهو كتاب الناس شرقاً وغرباً ليس من شروح ابن الحاجب على كثرتها ما هو أنفع منه ولا أشهر اعتمد عليه الناس بل وأئمة المغرب من أصحاب ابن عرفة وغيرهم مع حفظهم للمذهب وفي بذلك حجة على إمامته ومده مختصر خليل الشيخ ابن غاز فقال: إنه من أفضل نفائس

الأعلاق وأحق ما صرفت له همم الحذاق، عظيم الجدوى بليغ الفحوى بيّن ما به الفتوى وجمع مع الاختصار شدة الضبط والتهذيب واقتدر على حسن النسق والترتيب، فما نسج على منواله ولا سمع أحد بمثله. وقد أقبل العلماء على مختصره هذا وتناولوه بالشرح والتعليق حتى وضع عليه أكثر من مائة تعليق ما بين شرح وحاشية.

ذكر الشيخ زروق أنه توفي سنة تسع وستين - وقيل إنه توفي ثالث عشر ربيع الأول سنة ست وسبعين وسبعمائة، ودفن بالقرافة الكبرى بمصر بجوار شيخه الشيخ المنوفي.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَقُولُ الْفَقِيرُ الْمُضْطَرُّ لِرَحْمَةِ رَبِّهِ، الْمُتَنَكِّسِرُ خَاطِرُهُ لِقِلَّةِ الْعَمَلِ وَالتَّقْوَى:
خَلِيلُ بْنُ إِسْحَقَ الْمَالِكِيِّ.

الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا يُؤَافِي مَا تَزَايَدَ مِنَ النِّعَمِ، وَالشُّكْرُ لَهُ عَلَى مَا أَوْلَانَا
مِنَ الْفَضْلِ وَالْكَرَمِ؛ لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْهِ هُوَ كَمَا أَثْنَى عَلَى نَفْسِهِ، وَنَسَأَلُهُ
اللُّطْفَ وَالْإِعَانَةَ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ، وَحَالِ حُلُولِ الْإِنْسَانِ فِي رَمْسِهِ⁽¹⁾.
وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى مُحَمَّدٍ سَيِّدِ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ الْمُبْعُوْثِ لِسَائِرِ الْأُمَمِ،
وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ وَأُمَّتِهِ أَفْضَلَ الْأُمَمِ.

(وَبَعْدُ) فَقَدْ سَأَلَنِي جَمَاعَةٌ أَبَانَ اللَّهُ لِي وَلَهُمْ مَعَالِمُ التَّحْقِيقِ، وَسَلَكَ بِنَا
وَبِهِمْ أَنْفَعَ طَرِيقٍ: مُخْتَصِرًا عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ
تَعَالَى، مُبَيِّنًا لِمَا بِهِ الْفُتُوْى⁽²⁾، فَأَجَبْتُ سُؤْلَهُمْ بَعْدَ الْإِسْتِحَارَةِ، مُشِيرًا بِـ
«فِيهَا» لِلْمُدَوَّنَةِ، وَبِـ «أَوَّلٍ» إِلَى اخْتِلَافِ شَارِحِيهَا فِي فَهْمِهَا، وَبِـ «الْإِخْتِيَارِ»
لِللَّخْمِيِّ لَكِنْ إِنْ كَانَ بِصِغَةِ الْفِعْلِ فَذَلِكَ لِإِخْتِيَارِهِ هُوَ فِي نَفْسِهِ، وَبِالْإِسْمِ

(1) الرمس: القبر

(2) الذي يفتى به: هو القول الراجح الذي قوي دليله من الكتاب أو السنة، أو المشهور الذي قال به كثير من علماء المذهب الذين درسوا أصوله وعرفوا أدلته.

فَذَلِكَ لِاخْتِيَارِهِ مِنَ الْخِلَافِ، وَبِ «التَّرْجِيحِ» لِأَنَّهُ يُؤَنَسُ كَذَلِكَ، وَبِ «الظُّهُورِ» لِأَنَّهُ رُشِدٌ كَذَلِكَ، وَبِ «الْقَوْلِ» لِلْمَازَرِي كَذَلِكَ. وَحَيْثُ قُلْتُ «خِلَافٌ» فَذَلِكَ لِلْإِخْتِلَافِ فِي التَّشْهِيرِ. وَحَيْثُ ذَكَرْتُ قَوْلَيْنِ أَوْ أَقْوَالاً فَذَلِكَ لِعَدَمِ إِطْلَاعِي فِي الْفَرْعِ عَلَى أَرْجَحِيَّةِ مَنْصُوصَةٍ. وَأَعْتَبِرُ مِنَ الْمَفَاهِيمِ مَفْهُومَ الشَّرْطِ فَقَطْ⁽³⁾ وَأَشِيرُ بِ «صَحَّحَ» أَوْ «اسْتَحْسِنَ» إِلَى أَنَّ شَيْخاً غَيْرَ الَّذِينَ قَدَّمْتُهُمْ صَحَّحَ هَذَا أَوْ اسْتَظْهَرَهُ، وَبِ «التَّرَدُّدِ» لِتَرَدُّدِ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي النُّقْلِ أَوْ لِعَدَمِ نَصِّ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَبِ «لَوْ» إِلَى خِلَافٍ مَذْهَبِيٍّ.

وَاللَّهِ أَسْأَلُ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ مَنْ كَتَبَهُ، أَوْ قَرَأَهُ أَوْ حَصَّلَهُ أَوْ سَعَى فِي شَيْءٍ مِنْهُ، وَاللَّهِ يَعِصِمُنَا مِنَ الزَّلَلِ، وَيُوفِّقُنَا فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ.

ثُمَّ أَعْتَذِرُ لِذَوِي الْأَلْبَابِ، مِنَ التَّقْصِيرِ الْوَاقِعِ فِي هَذَا الْكِتَابِ وَأَسْأَلُ بِلِسَانِ التَّضَرُّعِ وَالْخُشُوعِ، وَخِطَابِ التَّذَلُّلِ وَالْخُضُوعِ: أَنْ يُنْظَرَ بِعَيْنِ الرَّضَا وَالصَّوَابِ، فَمَا كَانَ مِنْ نَقْصٍ كَمَلُوهُ، وَمِنْ خَطَأٍ أَصْلَحُوهُ، فَقَلَّمَا يَخْلُصُ مُصَنِّفٌ مِنَ الْهَفَوَاتِ، أَوْ يَنْجُو مُؤَلِّفٌ مِنَ الْعَثَرَاتِ.

باب

يُزْفَعُ الْحَدِيثُ وَحُكْمُ الْحَبِيثِ بِالْمُطْلَقِ، وَهُوَ مَا صَدَقَ عَلَيْهِ اسْمُ مَاءٍ بِلَا

(3) المفهوم: الذي دل عليه لفظ مسكوت عنه. ومفهوم الشرط كأن تقول إن جاء محمد أكرمه، ومعناه عند المؤلف إن لم يجيء فلا تكرمه، فعدم الإكرام هو المعنى المفهوم من: إن لم يجيء فلا تكرمه وهذا هو اللفظ المسكوت عنه. أما مفهوم الصفة، والعلة، وظرف الزمان، وظرف المكان، والعدد، واللقب، فلا يعتبره المؤلف. فإذا قلت: أكرم محمداً الجميل، أو لأدبه أو في البيت، أو في رمضان، أو أكرمه ثلاث مرات، أو أكرم ذا النورين، فمعناه عند المؤلف أن إكرام هؤلاء غير منهي عنه لمناسبات أخرى. فإن شئت أكرمتهم وإن شئت لم تكرمهم.

قَيْدٍ وَإِنْ جُمِعَ مِنْ نَدَى أَوْ ذَابَ بَعْدَ جُمُودِهِ أَوْ كَانَ سُورَ بَهِيمَةٍ أَوْ حَائِضٍ أَوْ جُنُبٍ أَوْ فَضْلَةَ طَهَارَتِهِمَا، أَوْ كَثِيراً خُلِطَ بِنَجَسٍ لَمْ يُغَيِّرْهُ أَوْ شَكَّ فِي مُغَيِّرِهِ هَلْ يَضُرُّ؟، أَوْ تَغَيَّرَ بِمُجَاوِرِهِ وَإِنْ بِدُهْنٍ لَأَصَقَ أَوْ بِرَائِحَةِ قَطْرَانٍ وَعَاءٍ مُسَافِرٍ، أَوْ بِمُتَوَلِّدٍ مِنْهُ، أَوْ بِقَرَارِهِ كَمِلْحٍ، أَوْ بِمَطْرُوحٍ وَلَوْ قَضِداً مِنْ تُرَابٍ أَوْ مِلْحٍ، وَالْأَرْجَحُ السَّلْبُ بِالْمِلْحِ، وَفِي الْإِتِّفَاقِ عَلَى السَّلْبِ بِهِ إِنْ صُنِعَ تَرَدُّدٌ، لَا بِمُتَغَيِّرٍ لَوْناً أَوْ طَمَعاً أَوْ رِيحاً بِمَا يُفَارِقُهُ غَالِباً مِنْ طَاهِرٍ أَوْ نَجِسٍ، كَدُهْنٍ خَالِطٍ، أَوْ بُخَارٍ مُصْطَكِيٍّ. وَحُكْمُهُ كَمُغَيِّرِهِ. وَيَضُرُّ بَيْنَ تَغْيِيرِ بِحَبْلِ سَائِنَةٍ، كَغَدِيرٍ بِرُوثٍ مَاشِيَةٍ، أَوْ بِثَرٍ بِوَرَقٍ شَجَرٍ أَوْ تَبْنٍ، وَالْأَظْهَرُ فِي بَثْرِ الْبَادِيَةِ بِهِمَا الْجَوَازُ، وَفِي جَعْلِ الْمُخَالِطِ الْمُوَافِقِ كَالْمُخَالِفِ نَظَرٌ، وَفِي التَّطْهِيرِ بِمَاءٍ جُعِلَ فِي الْقَمِ قَوْلَانِ، وَكُرِهَ مَاءٌ مُسْتَعْمَلٌ فِي حَدَثٍ وَفِي غَيْرِهِ تَرَدُّدٌ، وَيَسِيرُ كَأَنِيَّةٍ وَضُوءٍ، وَغُسْلٍ بِنَجَسٍ لَمْ يُغَيِّرْ أَوْ وَلَعَ فِيهِ كَلْبٌ، وَرَاكِدٌ يُغْتَسَلُ فِيهِ. وَسُورُ شَارِبٍ خَمْرٍ، وَمَا أَذْخَلَ يَدَهُ فِيهِ. وَمَا لَا يَتَوَقَّى نَجِساً مِنْ مَاءٍ، لَا إِنْ عَسَرَ الْإِحْتِرَازُ مِنْهُ، أَوْ كَانَ طَعَاماً كَمُشَمْسٍ. وَإِنْ رِيثٌ عَلَى فِيهِ وَقْتُ اسْتِعْمَالِهِ عُمِلَ عَلَيْهَا، وَإِذَا مَاتَ بَرِيٌّ ذُو نَفْسٍ سَائِلَةً بِرَاكِدٍ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ نُدْبَ نَرُوحٍ بِقُدْرَتِهَا، لَا إِنْ وَقَعَ مَيِّتاً. وَإِنْ زَالَ تَغَيَّرَ النَّجَسُ لَا بِكَثْرَةِ مُطْلَقٍ فَاسْتُحْسِنَ الطَّهْوَرِيَّةُ، وَعَدَمُهَا أَرْجَحُ، وَقَبْلَ خَبَرِ الْوَاحِدِ إِنْ بَيَّنَّ وَجْهَهَا أَوْ اتَّفَقَا مَذْهَباً، وَإِلَّا فَقَالَ يُسْتَحْسَنُ تَرْكُهُ، وَوُرُودُ الْمَاءِ عَلَى النَّجَاسَةِ كَعَكْسِهِ.

فصل: الطَّاهِرُ مَيِّتٌ مَا لَا دَمَ لَهُ⁽⁴⁾، وَالْبَحْرِيُّ وَلَوْ طَالَتْ حَيَاتُهُ بِرٍّ⁽⁵⁾،

وَمَا ذُكِّيَ، وَجُزْؤُهُ إِلَّا مُحَرَّمُ الْأَكْلِ، وَصُوفٌ، وَوَبَرٌّ، وَزَغَبٌ رِيشٍ، وَشَعْرٌ

(4) كالخنَافس والديدان والنمل.

(5) كالتمساح والضفدع.

وَلَوْ مِنْ خِنْزِيرٍ إِنْ جُرِّثَ، وَالْجَمَادُ وَهُوَ جِسْمٌ غَيْرُ حَيٍّ، وَمُنْفَصِلٌ عَنْهُ إِلَّا الْمُسْكِرُ، وَالْحَيُّ وَدَمُّهُ وَعَرْفُهُ وَلُعَابُهُ وَمُخَاطُهُ وَيَبِيضُهُ وَلَوْ أَكَلَ نَجَسًا، إِلَّا الْمَذِرَ، وَالْخَارِجَ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَلَبَنُ آدَمِيٍّ إِلَّا الْمَيْتَ، وَلَبَنُ غَيْرِهِ تَابِعٌ، وَبَوْلٌ، وَعَذْرَةٌ مِنْ مُبَاحٍ⁽⁶⁾ إِلَّا الْمُغْتَذِيَّ بِنَجَسٍ، وَقِيءٌ، إِلَّا الْمُتَغَيَّرَ عَنِ الطَّعَامِ، وَصَفْرَاءُ، وَبَلْغَمٌ، وَمَرَارَةٌ مُبَاحٍ، وَدَمٌ لَمْ يُسْفَحْ، وَمِسْكٌ وَقَارْتُهُ، وَزَرْعٌ بِنَجَسٍ⁽⁷⁾، وَخَمْرٌ تَحَجَّرَ أَوْ خُلِّلَ. وَالنَّجَسُ مَا اسْتَشْنِي، وَمَيْتٌ غَيْرُ مَا ذَكَرَ وَلَوْ قَمَلَةٌ أَوْ آدَمِيًّا، وَالْأَطْهَرُ طَهَارَتُهُ. وَمَا أُبِينَ مِنْ حَيٍّ وَمَيْتٍ: مِنْ قَرْنٍ وَعَظْمٍ وَظَلْفٍ وَظَفِيرٍ وَعَاجٍ وَقَصَبٍ رِيشٍ وَجِلْدٍ وَلَوْ دُبْعٌ، وَرُخْصٌ فِيهِ مُطْلَقًا، إِلَّا مِنْ خِنْزِيرٍ، بَعْدَ دُبْغِهِ فِي يَابِسٍ وَمَاءٍ⁽⁸⁾، وَفِيهَا كَرَاهَةُ الْعَاجِ، وَالتَّوَقُّفُ فِي الْكَيْمَخَةِ، وَمَنِيٍّ⁽⁹⁾ وَمَذْيٍ، وَوَذْيٍ، وَقَيْحٍ، وَصَدِيدٍ، وَرُطُوبَةٌ فَرْجٍ، وَدَمٌ مَسْفُوحٌ، وَلَوْ مِنْ سَمَكٍ وَذُبَابٍ، وَسَوْدَاءُ، وَرُمَادُ نَجَسٍ وَدُخَانُهُ، وَبَوْلٌ، وَعَذْرَةٌ مِنْ آدَمِيٍّ وَمَحْرَمٍ وَمَكْرُوهٍ وَيُنَجِّسُ كَثِيرُ طَعَامٍ مَائِعٍ بِنَجَسٍ قَلٍّ، كَجَامِدٍ إِنْ أَمَكَنَ السَّرْيَانُ وَإِلَّا فَيَحْسَبُهُ. وَلَا يَطْهَرُ زَيْتٌ خَوْلَطَ وَلَحْمٌ طَبَخَ وَزَيْتُونٌ مُلِحَ وَيَبِضُّ صُلِقَ بِنَجَسٍ، وَفَخَّارٌ بَغَوَاصٍ، وَيَنْتَفِعُ بِمُسْتَنْجَسٍ لَا نَجَسٍ فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ وَآدَمِيٍّ. وَلَا يُصَلَّى بِلِبَاسٍ كَافِرٍ، بِخِلَافِ نَسْجِهِ، وَلَا بِمَا يَنَامُ فِيهِ مُصَلٍّ آخِرُ وَلَا بِثِيَابٍ غَيْرِ مُصَلٍّ إِلَّا كَرَأْسِهِ، وَلَا بِمُحَازِي فَرْجٍ غَيْرِ عَالِمٍ، وَحَرَمَ اسْتِعْمَالُ

(6) عذرة مباح الأكل طاهرة، خرجت في حياته أو بعد موته، إلا إذا تغذى بنجس أو متنجس.

(7) إذا سقي الزرع أو الشجر كالبطيخ والكمثرى وما شابههما بماء نجس فثماهما طاهرة.

(8) رخص في استعمال الجلد بعد دبغه في الماء والأشياء اليابسة ولو كان من حيوان غير مذكى.

(9) معطوف على قوله: والنجس ما استشني.

ذَكَرٍ مُحَلَّى، وَلَوْ مِنْطَقَةً، وَآلَةٍ حَرْبٍ. إِلَّا الْمُصْحَفَ، وَالسَّيْفَ، وَالْأَنْفَ، وَرَبْطَ سِنَّ مُطْلَقًا، وَخَاتَمَ الْفِضَّةِ لَا مَا بَعْضُهُ ذَهَبٌ وَلَوْ قَلَّ، وَإِنَاءٌ نَقْدٍ، وَأَقْتِنَاؤُهُ وَإِنْ لَامِرَةً، وَفِي الْمَغْشَى وَالْمُمُوءِ وَالْمُضَبَّبِ وَذِي الْحَلْقَةِ وَإِنَاءِ الْجَوْهَرِ قَوْلَانِ. وَجَازَ لِلْمَرْأَةِ الْمَلْبُوسُ مُطْلَقًا وَلَوْ نَعْلًا لَا كَسْرِيرٍ.

فصل: هَلْ إِرَازَةُ النَّجَاسَةِ عَنْ ثَوْبٍ مُصَلٍّ - وَلَوْ طَرَفَ عِمَامَتِهِ وَبَدَنِهِ وَمَكَانِهِ، لَا طَرَفَ حَصِيرِهِ - سُنَّةٌ أَوْ وَاجِبَةٌ⁽¹⁰⁾ إِنْ ذَكَرَ وَقَدَّرَ وَإِلَّا أَعَادَ الظُّهْرَيْنِ لِلِإِضْفِرَارِ؟ خِلَافٌ. وَسَقُوطُهَا فِي صَلَاةٍ مُبْطِلٌ، كَذِكْرِهَا فِيهَا لَا قَبْلَهَا، أَوْ كَانَتْ أَسْفَلَ نَعْلٍ فَخَلَعَهَا. وَعُفِيَ عَمَّا يَعْسُرُ كَحَدَثٍ مُسْتَنْكِحٍ⁽¹¹⁾ وَبَلَلٍ بِأَسْوَرٍ فِي يَدٍ إِنْ كَثُرَ الرَّدُّ أَوْ ثَوْبٍ، وَثَوْبٍ مُرْضِعَةٍ تَجْتَهِدُ، وَنُدِبَ لَهَا ثَوْبٌ لِلصَّلَاةِ، وَدُونَ دِزْهِمٍ مِنْ دَمٍ مُطْلَقًا، وَقَيْحٍ، وَصَدِيدٍ وَبَوْلٍ فَرَسٍ لِعَازٍ بِأَرْضٍ حَرْبٍ وَأَثَرِ ذُبَابٍ مِنْ عَذْرَةٍ، وَمَوْضِعِ حِجَامَةٍ مُسِيحٍ، فَإِذَا بَرَى غَسَلَ وَإِلَّا أَعَادَ فِي الْوَقْتِ، وَأَوَّلَ بِالنِّسْيَانِ وَبِالإِطْلَاقِ. . وَكَطِينٍ مَطَرٍ، وَإِنْ اخْتَلَطَتِ الْعَذْرَةُ بِالْمُصِيبِ⁽¹²⁾، لَا إِنْ غَلَبَتْ، وَظَاهَرُهَا الْعَفْوُ، وَلَا إِنْ أَصَابَ عَيْنَهَا، وَذَبِيلُ امْرَأَةٍ مُطَالٍ لِلْسُّتْرِ وَرَجُلٍ بُلْتُ يَمْرَأَنِ بِنَجَسٍ يَبَسَ يَطْهَرَانِ بِمَا بَعْدَهُ، وَخُفٌّ وَنَعْلٌ مِنْ رَوْثٍ دَوَابٍّ وَبَوْلُهَا إِنْ ذَلِكَ لَا غَيْرُهُ⁽¹³⁾، فَيَخْلَعُهُ الْمَاسِخُ لَا مَاءَ مَعَهُ⁽¹⁴⁾ وَيَتَيَمَّمُ. وَاخْتَارَ الْحَاقَ رَجُلَ الْفَقِيرِ، وَفِي غَيْرِهِ لِلْمُتَأَخِّرِينَ

(10) شهر اللحمي الوجوب وجعله مذهب المدونة.

(11) بكسر الكاف، وهو ما يخرج من الشخص بغير اختياره.

(12) أي ما يصيب بدن المصلي وذيل المرأة.

(13) أي لا غير ما ذكر من روث الدواب وبولها فلا يعفى عنه.

(14) إذا أصابت الخف نجاسة لا يعفى عنها، ولم يجد الماسح ماء يزيلها به وكان متوضئاً خلع خفه وتيمم.

قَوْلَانِ، وَوَاقِعٍ عَلَى مَارٍّ، وَإِنْ سَأَلَ صُدَّقَ الْمُسْلِمُ. وَكَسَيْفٍ صَقِيلٍ لِإِفْسَادِهِ مِنْ دَمٍ مُبَاحٍ وَأَثَرٍ دُمِّلٍ لَمْ يُنْكَ. وَنُدِبَ إِنْ تَفَاحَشَ كَدَمُ الْبَرَاغِيثِ إِلَّا فِي صَلَاةٍ، وَيَطْهَرُ مَحَلُّ النَّجَسِ بِلَا نِيَّةٍ بِغَسْلِهِ إِنْ عُرِفَ، وَإِلَّا فَبِجَمِيعِ الْمَشْكُوكِ فِيهِ، كَكُمِّيهِ، بِخِلَافِ ثَوْبِيهِ فَيَتَحَرَّى بِطَهْوَرٍ مُتَفَصِّلٍ كَذَلِكَ، وَلَا يَلْزَمُ عَصْرُهُ مَعَ زَوَالِ طَعْمِهِ، لَا لَوْنٍ وَرِيحٍ عَسْرًا. وَالْغُسَالَةُ الْمُتَغَيِّرَةُ نَجَسَةٌ. وَلَوْ زَالَ عَيْنُ النَّجَاسَةِ بِغَيْرِ الْمُطْلَقِ لَمْ يَتَنَجَّسْ مُلَاقِي مَحَلِّهَا. وَإِنْ شَكَّ فِي إِصَابَتِهَا لِثَوْبٍ وَجَبَ نَضْحُهُ، وَإِنْ تَرَكَ أَعَادَ الصَّلَاةَ، كَالْغُسْلِ، وَهُوَ رَشٌّ بِالْيَدِ⁽¹⁵⁾ بِلَا نِيَّةٍ لَا إِنْ شَكَّ فِي نَجَاسَةِ الْمُصِيبِ أَوْ فِيهِمَا. وَهَلِ الْجَسَدُ كَالثَوْبِ، أَوْ يَجِبُ غَسْلُهُ؟ خِلَافٌ، وَإِذَا اشْتَبَهَ طَهُورٌ بِمُتَنَجِّسٍ أَوْ نَجَسٍ، صَلَّى بِعَدَدِ النَّجَسِ وَزِيَادَةِ إِنَاءٍ. وَنُدِبَ غَسْلُ إِنَاءٍ مَاءٍ وَيَرَأَقُ - لَا طَعَامٍ وَحَوْضٍ - تَعَبْدًا سَبْعًا بِوُلُوغِ كُلِّ مُطْلَقًا⁽¹⁶⁾، لَا غَيْرِهِ عِنْدَ قَصْدِ الْإِسْتِعْمَالِ بِلَا نِيَّةٍ وَلَا تَتْرِبٍ. وَلَا يَتَعَدَّدُ بِوُلُوغِ كُلِّ أَوْ كِلَابٍ.

فصل فَرَائِضُ الْوُضُوءِ: غَسْلُ مَا بَيْنَ الْأُذُنَيْنِ وَمَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ الْمُعْتَادِ، وَالذَّقْنِ، وَظَاهِرِ اللَّحْيَةِ، فَيَغْسِلُ الْوَتْرَةَ، وَأَسَارِيرَ جَبْهَتِهِ، وَظَاهِرَ شَفَتَيْهِ بِتَخْلِيلِ شَعْرِ تَظْهَرُ الْبَشَرَةُ تَحْتَهُ، لَا جُزْحًا بَرِيءًا، أَوْ خُلِقَ غَائِرًا. وَيَدْيَهُ بِمَرْفَقَيْهِ، وَبَقِيَّةَ مِعْصَمٍ إِنْ قُطِعَ، كَكَفِّ بِمَنْكِبٍ بِتَخْلِيلِ أَصَابِعِهِ، لَا إِجَالَةً خَاتَمِهِ⁽¹⁷⁾ وَنَقْضَ غَيْرُهُ. وَمَسْحُ مَا عَلَى الْجُمُجُمَةِ بِعَظْمٍ صُدْغِيهِ مَعَ

(15) تفسير للنضح.

(16) أي سواء كان اقتناؤه مباحا أو لا

(17) إجمالة الخاتم: تحريكه. والمراد الخاتم المباح لبسه فلا يجب تحريكه في الوضوء ولو كان ضيقا. وقوله ونقض غيره أي أزال الخاتم المحرم لبسه وهو ما كان من الذهب، أو من الفضة وزاد وزنه على درهمين. وتجب أيضا إزالة كل ما يمنع وصول الماء إلى البشرة كشمع وغيره.

الْمُسْتَرْحِي. وَلَا يَنْقُضُ صَفْرُهُ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ، وَيُدْخِلَانِ يَدَيْهِمَا تَحْتَهُ فِي رَدِّ الْمَسْحِ، وَغَسْلُهُ مُجْزٍ. وَغَسْلُ رِجْلَيْهِ بِكَفَّيْهِ الثَّانِيَيْنِ بِمِفْصَلَيْ السَّاقَيْنِ، وَنُدْبِ تَخْلِيلِ أَصَابِعِهِمَا وَلَا يُعِيدُ مَنْ قَلَّمَ ظُفْرَهُ أَوْ حَلَقَ رَأْسَهُ، وَفِي لِحْيَتِهِ قَوْلَانِ. وَالذَّلْكُ، وَهَلِ الْمَوَالَاةُ وَاجِبَةٌ إِنْ ذَكَرَ وَقَدَّرَ - وَبَنَى بِنِيَّةً إِنْ نَسِيَ مُطْلَقًا، وَإِنْ عَجَزَ مَا لَمْ يَطْلُبْ بِجَفَافٍ أَعْضَاءَ بَرَمَنِ اعْتَدَلًا - أَوْ سُنَّةٌ؟ خِلَافٌ. وَبَيَّةٌ رَفَعَ الْحَدِيثَ عِنْدَ وَجْهِهِ، أَوْ الْفَرَضِ، أَوْ اسْتِبَاحَةِ مَمْنُوعٍ وَإِنْ مَعَ تَبَرُّدٍ، أَوْ أَخْرَجَ بَغْضَ الْمُسْتَبَاحِ، أَوْ نَسِيَ حَدَثًا لَا أَخْرَجَهُ. أَوْ نَوَى مُطْلَقَ الطَّهَارَةِ، أَوْ اسْتِبَاحَةَ مَا نُدِبَتْ لَهُ، أَوْ قَالَ إِنْ كُنْتُ أَحَدْتُ فَلَهُ، أَوْ جَدَّدَ فَبَيَّنَ حَدَثَهُ، أَوْ تَرَكَ لُمْعَةً فَانْعَسَلَتْ بِنِيَّةِ الْفَضْلِ⁽¹⁸⁾، أَوْ فَرَّقَ النَّيَّةَ عَلَى الْأَعْضَاءِ، وَالْأَظْهَرُ فِي الْأَخِيرِ الصَّحَّةُ. وَعُزُّوْهَا بَعْدَهُ وَرَفُضُهَا مُعْتَقَرٌ⁽¹⁹⁾، وَفِي تَقْدِيمِهَا بِسِيرٍ خِلَافٌ.

وَسُنَّتُهُ غَسْلُ يَدَيْهِ أَوَّلًا ثَلَاثًا تَعْبُدًا بِمُطْلَقٍ وَنِيَّةٍ وَلَوْ نَظِيفَتَيْنِ، أَوْ أَحَدَتْ فِي اثْنَائِهِ مُفْتَرَقَتَيْنِ، وَمَضْمُضَةً، وَاسْتِنْشَاقًا، وَبَالَعَ مُفْطَرًا، وَفَعَلَهُمَا بِسِتِّ أَفْضَلُ، وَجَارَا أَوْ إِحْدَاهُمَا بِغَرْفَةٍ، وَاسْتِنْشَارًا، وَمَسَحَ وَجْهَيْ كُلِّ أُذُنٍ، وَتَجْدِيدُ مَائِهِمَا، وَرَدُّ مَسْحِ رَأْسِهِ، وَتَرْتِيبُ فَرَائِضِهِ فَيَعَادُ الْمُتَنَكِّسُ وَحْدَهُ إِنْ بَعَدَ بِجَفَافٍ، وَإِلَّا مَعَ تَابِعِهِ. وَمَنْ تَرَكَ فَرَضًا أَتَى بِهِ بِالصَّلَاةِ، وَسُنَّةٌ فَعَلَهَا لِمَا يُسْتَقْبَلُ، وَقَضَائِلُهُ: مَوْضِعُ طَاهِرٍ، وَقِلَّةُ الْمَاءِ بِلاَ حَدٍّ كَالْغُسْلِ، وَتَيَمُّنُ أَعْضَاءٍ، وَإِنَاءٌ إِنْ فُتِحَ، وَبَدَأٌ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ، وَشَفْعُ غَسْلِهِ، وَتَثْلِيثُهُ، وَهَلِ الرَّجُلَانِ كَذَلِكَ؟ أَوِ الْمَطْلُوبُ الْإِنْقَاءُ، وَهَلِ تَكَرُّهُ الرَّابِعَةُ أَوْ تُنْمَعُ؟ خِلَافٌ.

(18) أي بنية الفضيلة، لأن نية الفضيلة لا تكفي عن نية الفرض.

(19) إذا نوى الوضوء عند غسل الوجه ثم نسي النية حتى أتم الوضوء وهو ناس لها صح وضوؤه. ولا يبطل الوضوء برفض النية بعد إتمامه.

وَتَرْتِيبُ سُنَنِهِ أَوْ مَعَ فَرَائِضِهِ، وَسِوَالُكَ وَإِنْ بِإِضْبَعٍ كَصَلَاةٍ بَعُدَتْ مِنْهُ، وَتَسْمِيَةٌ: وَتُسْرَعُ فِي غُسْلٍ، وَتَيَمُّمٍ، وَأَكْلٍ، وَشُرْبٍ، وَذَكَاءٍ، وَرُكُوبٍ دَابَّةٍ وَسَفِينَةٍ، وَدُخُولٍ وَضِدِّهِ: لِمَنْزِلٍ، وَمَسْجِدٍ، وَلُبْسٍ، وَغَلَقِ بَابٍ، وَإِطْفَاءِ مِصْبَاحٍ، وَوُطْءٍ، وَصُعُودِ خَطِيبٍ مُنْبَرَأً، وَتَغْمِيزِ مِيتٍ وَلَحْدِهِ وَلَا تُنْدَبُ إِطَالَةُ الْغُرَّةِ، وَمَسْحُ الرَّقَبَةِ⁽²⁰⁾ وَتَرْكُ مَسْحِ الْأَعْضَاءِ⁽²¹⁾. وَإِنْ شَكَّ فِي ثَالِثَةِ فَيُفِي كَرَاهَتِهَا وَنَذْبَهَا قَوْلَانِ، قَالَ كَشَكَّهُ فِي صَوْمِ يَوْمٍ عَرَفَةَ، هَلْ هُوَ الْعِيدُ؟

فصل: نُدَبَ لِقَاضِي الْحَاجَةِ جُلُوسٌ، وَمُنِعَ بِرُخُو نَجَسٍ، وَتَعَيَّنَ الْقِيَامُ. وَاعْتِمَادُ عَلَى رِجْلِ، وَاسْتِنْجَاءُ بِيَدٍ يُسْرِيَيْنِ، وَبَلُّهَا قَبْلَ لُقْيِ الْأَذَى وَغَسْلُهَا بِكَتْرَابٍ بَعْدَهُ، وَسَتْرٌ إِلَى مَحَلِّهِ، وَإِعْدَادُ مُزِيلِهِ، وَوِثْرُهُ، وَتَقْدِيمُ قُبْلِهِ، وَتَفْرِيجُ فَخْذَيْهِ، وَاسْتِرْخَاؤُهُ، وَتَغْطِيَةُ رَأْسِهِ، وَعَدَمُ التِّفَاتِهِ، وَذِكْرُ وَرَدِ بَعْدَهُ وَقَبْلَهُ، فَإِنْ فَاتَ فَفِيهِ إِنْ لَمْ يَعُدْ، وَسُكُوتٌ إِلَّا لِمُهُمَّ، وَبِالْفَضَاءِ: تَسْتُرٌ، وَبُعْدٌ، وَاتِّقَاءُ جُحْرِ، وَرِيحٍ، وَمَوْرِدٍ، وَطَرِيقٍ، وَشَطْطٍ، وَظِلٍّ، وَضَلْبٍ، وَبِكْنِيفٍ، نَحَى ذِكْرَ اللَّهِ، وَيَقْدُمُ يُسْرَاهُ دُخُولاً، وَيُمْنَاهُ خُرُوجاً عَكْسَ مَسْجِدٍ، وَالْمَنْزِلُ يُمْنَاهُ بِهِمَا، وَجَارَ بِمَنْزِلٍ وَطْءٍ، وَبَوْلٍ، مُسْتَقْبَلُ قِبْلَةٍ وَمُسْتَدْبِرَا وَإِنْ لَمْ يُلْجَأْ، وَأَوَّلُ بِالسَّاتِرِ، وَبِالْإِطْلَاقِ، لَا فِي الْفَضَاءِ، وَبِسَتْرٍ قَوْلَانِ تَحْتَمِلُهُمَا، وَالْمُخْتَارُ التَّرْكُ، لَا الْقَمَرَيْنِ وَبَيْنَ الْمُقَدَّسِ. وَوَجَبَ اسْتِيزَاءُ بِاسْتِفْرَاحٍ أَخْبَثَهُ مَعَ سَلَتْ ذَكَرٍ وَنَتْرٍ حَقًّا، وَنُدَبَ جَمْعُ مَاءٍ وَحَجَرٍ ثُمَّ مَاءٍ. وَتَعَيَّنَ فِي مَنِيٍّ وَحَيْضٍ وَنِفَاسٍ، وَبَوْلٍ أَمْرًا، وَمُتَشَشِرٍ عَنْ مَخْرَجٍ كَثِيرًا، وَمَذْيٍ يَغْسِلُ ذَكَرَهُ كُلَّهُ، فَيُفِي النِّيَّةَ وَبُطْلَانِ صَلَاةٍ تَارِكُهَا أَوْ تَارِكُ كُلِّهِ قَوْلَانِ. وَلَا يُسْتَنْجَى مِنْ رِيحٍ، وَجَارَ

(20) لأنه لم يصح عن رسول الله ﷺ.

(21) مسح الأعضاء: تنشيفها بالمنشفة. يعني لا يندب ترك تنشيفها؛ بل هو جائز.

بِبَاسِ طَاهِرٍ مُنْقٍ. غَيْرِ مُؤَذٍّ وَلَا مُحْتَرَمٍ، لَا مُبْتَلٍ وَنَجَسٍ وَأَمْلَسَ وَمُحَدِّدٍ وَمُحْتَرَمٍ مِنْ مَطْعُومٍ وَمَكْتُوبٍ وَذَهَبٍ وَفِضَّةٍ وَجِدَارٍ وَعَظْمٍ وَرَوْثٍ، فَإِنْ أَتَقَتْ أَجْزَأَتْ كَالْيَدِ وَدُونَ الثَّلَاثِ.

فصل: نَقَضَ الْوُضُوءُ بِحَدِيثٍ، وَهُوَ الْخَارِجُ الْمُعْتَادُ فِي الصَّحَّةِ لَا حَصَى وَدُودٌ وَلَوْ بَبْلَةً، وَبَسَلَسٍ فَارَقَ أَكْثَرَ، كَسَلَسٍ مَذِي قَدَرٍ عَلَى رَفْعِهِ، وَنُدِبَ إِنْ لَازَمَ أَكْثَرَ، لَا إِنْ شَقَّ، وَفِي اعْتِبَارِ الْمُلَازِمَةِ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ أَوْ مُطْلَقًا، تَرَدَّدُ، مِنْ مَخْرَجِهِ أَوْ ثِقَبَةٍ تَحْتَ الْمَعِدَةِ إِنْ انْسَدَّ إِلَّا فَقُولَانِ. وَبَسَبِهِ: وَهُوَ زَوَالُ عَقْلِ، وَإِنْ بَنُومٍ ثَقُلَ، وَلَوْ قَصَرَ. لَا خَفَّ. وَنُدِبَ إِنْ طَالَ. وَلَمَسُ يَلْتَذُّ صَاحِبُهُ بِهِ عَادَةً، وَلَوْ لَظْفُرٍ أَوْ شَعْرٍ أَوْ حَائِلٍ. وَأَوَّلُ بِالْخَفِيفِ، وَبِالْإِطْلَاقِ إِنْ قَصَدَ لَذَّةً أَوْ وَجَدَهَا. لَا انْتَفَيَا⁽²²⁾ إِلَّا الْقُبْلَةُ بِفَمٍ مُطْلَقًا وَإِنْ بَكَرَهِ أَوْ اسْتَعْفَالَ. لَا لِدَوَاعٍ أَوْ رَحْمَةٍ، وَلَا لَذَّةً بِنَظَرٍ كَانِعَاطٍ، وَلَذَّةً بِمَخْرَمٍ عَلَى الْأَصَحِّ، وَمُطْلَقٌ مَسَّ ذَكَرِهِ الْمُتَّصِلِ وَلَوْ خُنْثَى مُشْكِلًا: يَبْطِنُ أَوْ جَنْبٍ لِكَفٍّ أَوْ إِصْبَعٍ وَإِنْ زَانِدًا حَسَّ. وَبَرِدَّةً وَبَشَكَّ فِي حَدِيثٍ بَعْدَ طَهْرِ عُلِمَ. إِلَّا الْمُسْتَنْكِحَ⁽²³⁾. وَبَشَكَّ فِي سَابِقِهِمَا. لَا بِمَسِّ دُبُرٍ أَوْ أَنْثِيَيْنِ أَوْ فَرْجٍ صَغِيرَةٍ، وَقِيءٍ، وَأَكَلَ لَحْمٍ جَزُورٍ، وَذَنْجٍ، وَحِجَامَةٍ، وَفَضْدٍ وَقَهْقَهَةٍ بِصَلَاةٍ، وَمَسَّ امْرَأَةً فَرْجَهَا، وَأَوَّلَتْ أَيْضًا بِعَدَمِ الْإِلْطَافِ⁽²⁴⁾. وَنُدِبَ غَسْلُ فَمٍ مِنْ لَحْمٍ وَلَبَنِ، وَتَجْدِيدُ وُضُوءٍ إِنْ صَلَّى بِهِ، وَلَوْ شَكَّ فِي صَلَاتِهِ ثُمَّ بَانَ الطَّهَرُ لَمْ يُعَدَّ. وَمَنَعَ حَدَثُ صَلَاةٍ، وَطَوَافًا، وَمَسَّ مُصْحَفٍ وَإِنْ بِقَضِيْبٍ، وَحَمَلُهُ وَإِنْ بِعِلَاقَةٍ أَوْ وَسَادَةٍ إِلَّا بِأَمْنَةٍ قُصِدَتْ.

(22) أي لا إن انتفى القصد واللذة فلا نقض.

(23) الشك المستنكح - بكسر الكاف - هو الذي يأتي كل يوم ولو مرة.

(24) الإلطف: إدخال بعض اليد في الفرج.

وَأِنْ عَلَى كَافِرٍ. لَا دِرْهَمٍ وَتَفْسِيرٍ وَلَوْحٍ لِمُعَلِّمٍ وَمُتَعَلِّمٍ. وَإِنْ حَائِضًا. وَجُزْءٍ لِمُعْتَلِمٍ وَإِنْ بَلَغَ، وَحِرْزٍ بِسَاتِرٍ، وَإِنْ لِحَائِضٍ.

فصل: يَجِبُ غَسْلُ ظَاهِرِ الْجَسَدِ بِمَنِيٍّ⁽²⁵⁾. وَإِنْ بِنُومٍ، أَوْ بَعْدَ ذَهَابِ لَذَّةٍ بِلَا جَمَاعٍ، وَلَمْ يَغْتَسِلْ لَا بِلَا لَذَّةٍ⁽²⁶⁾، أَوْ غَيْرِ مُعْتَادَةٍ. وَيَتَوَضَّأُ كَمَنْ جَامَعَ فَأَغْتَسَلَ ثُمَّ أَمْنَى، وَلَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ، وَبِمَغِيبِ حَشْفَةِ بَالِغٍ. لَا مُرَاهِقٍ. أَوْ قَدَرَهَا: فِي فَرْجٍ وَإِنْ مِنْ بَهِيمَةٍ وَمَيِّتٍ، وَنُدْبٍ لِمُرَاهِقٍ: كَصَغِيرَةٍ: وَطِئَهَا بَالِغٌ لَا بِمَنِيٍّ وَصَلَّ لِلْفَرْجِ⁽²⁷⁾ وَلَوْ التَّدَّتْ، وَبَحِيضٍ وَنَفَاسٍ بِدَمٍ، وَاسْتُحْسِنَ، وَبَغِيرِهِ. لَا بِاسْتِحَاضَةٍ. وَنُدْبٍ لَا يُقْطَاعُهُ. وَيَجِبُ غَسْلُ كَافِرٍ بَعْدَ الشَّهَادَةِ بِمَا ذَكَرَ⁽²⁸⁾، وَصَحَّ قَبْلَهَا وَقَدْ أَجْمَعَ عَلَى الْإِسْلَامِ، لَا الْإِسْلَامَ⁽²⁹⁾ إِلَّا لِعَجْزٍ. وَإِنْ شَكَّ: أَمْدِي أَوْ مَنِيٍّ؟ اغْتَسَلَ وَأَعَادَ مِنْ آخِرِ نَوْمَةٍ، كَتَحَقُّقِهِ. وَوَاجِبُهُ: نِيَّةٌ، وَمُؤَلَاةٌ كَالْوُضُوءِ. وَإِنْ نَوَتِ الْحَيْضَ وَالْجَنَابَةَ، أَوْ أَحَدَهُمَا نَاسِيَةً لِلْآخِرِ، أَوْ نَوَى الْجَنَابَةَ وَالْجُمُعَةَ، أَوْ نِيَابَةَ عَنِ الْجُمُعَةِ، حَصَلًا. وَإِنْ نَسِيَ الْجَنَابَةَ أَوْ قَصَدَ نِيَابَةَ عَنْهَا؛ انْتَفِيًا. وَتَخْلِيلَ شَعْرٍ، وَضَعْتُ مَضْفُورِهِ. لَا نَقْضُهُ وَذَلِكَ وَلَوْ بَعْدَ الْمَاءِ أَوْ بِخَرْقَةٍ أَوْ اسْتِنَابَةٍ، وَإِنْ تَعَذَّرَ سَقَطَ، وَسُنَنُهُ: غَسْلُ يَدَيْهِ أَوَّلًا، وَصِمَاحُ أُذُنَيْهِ، وَمَضْمَضَةٌ، وَاسْتِنْشَاقٌ، وَاسْتِثْنَارٌ. وَنُدْبٌ بَدَأَ بِإِزَالَةِ الْأَدَى، ثُمَّ أَعْضَاءَ وُضُوئِهِ كَامِلَةً مَرَّةً، وَأَعْلَاهُ وَمَيَامِينَهُ، وَتَثْلِيثُ رَأْسِهِ. وَقَلَّةُ الْمَاءِ بِلَا حَدٍّ: كَغَسْلِ فَرْجٍ جُنُبٍ لِعَوْدِهِ لِجَمَاعٍ وَوُضُوئِهِ لِنَوْمٍ، لَا تَيْمُمٍ.

(25) أي بسبب خروج مني.

(26) يعني إذا خرج المنى بلا لذة، لا يوجب الغسل.

(27) يعني لا يجب الغسل بوصول مني لفرج المرأة بدون وطء.

(28) أي إذا وجد منه سبب من أسباب الغسل وهو كافر اغتسل بعد النطق بالشهادة وجوبا وإذا

بلغ بالسن فلا يجب الغسل، بل يتدب.

(29) يعني لا يصح الإسلام قبل الشهادة.

وَلَمْ يَنْظُرْ إِلَّا بِجَمَاعٍ. وَتَمَنَعُ الْجَنَابَةُ: مَوَانِعُ الْأَصْغَرِ، وَالْقِرَاءَةُ إِلَّا كَأَيَّةٍ لَتَعُوذِ وَنَحْوِهِ، وَدُخُولَ مَسْجِدٍ وَلَوْ مُجْتَازًا، كَكَافِرٍ، وَإِنْ أَذِنَ مُسْلِمٌ. وَلِلْمَنِيِّ تَدْفُقُ، وَرَائِحَةُ طَلْعٍ أَوْ عَجِينٍ. وَيُجْزَى عَنْ الْوُضُوءِ، وَإِنْ تَبَيَّنَ عَدَمُ جَنَابَتِهِ. وَعَسَلُ الْوُضُوءِ عَنْ غَسَلِ مَحَلِّهِ، وَلَوْ نَاسِيًا لَجَنَابَتِهِ، كَلَمْعَةٍ مِنْهَا، وَإِنْ عَنْ جَبِيرَةٍ.

فصل: رُخِّصَ لِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ وَإِنْ مُسْتَحَاضَةً بِحَضَرٍ أَوْ سَفَرٍ مَسْحُ جَوْرِبٍ جُلْدَ ظَاهِرُهُ وَبَاطِنُهُ، وَخُفٌّ، وَلَوْ عَلَى خُفٍّ بِلَا حَائِلٍ، كَطِينٍ، إِلَّا الْمِهْمَازَ وَلَا حَدًّا⁽³⁰⁾ بِشَرْطِ جِلْدٍ طَاهِرٍ خُرَزٍ، وَسَتَرِ مَحَلِّ الْفَرْصِ، وَأَمَكَنَ تَتَابُعِ الْمَشْيِ بِهِ. بِطَهَارَةِ مَاءٍ كَمَلَتْ بِلَا تَرْفِهِ، وَعِضْيَانِ بِلُبْسِهِ، أَوْ سَفَرِهِ: فَلَا يُمَسَّحُ وَاسِعٌ، وَمُخَرَّقٌ قَدَرُ ثُلُثِ الْقَدَمِ، وَإِنْ بِشَكٍّ، بَلْ دُونَهُ، إِنْ التَّصَقَّ، كَمُنْفَتِحٍ صَغُرَ. أَوْ غَسَلَ رِجْلَيْهِ فَلَبَسَهُمَا ثُمَّ كَمَلَ. أَوْ رَجُلًا فَأَدْخَلَهَا حَتَّى يَخْلَعَ الْمَلْبُوسَ قَبْلَ الْكَمَالِ، وَلَا مُحَرَّمٌ لَمْ يَضْطَرَّ، وَفِي خُفٍّ غُصِبَ تَرْدُدًا. وَلَا لِابْنٍ لِمُجَرَّدِ الْمَسْحِ، أَوْ لِنِئَامٍ. وَفِيهَا يُكْرَهُ. وَكُرِهَ غَسْلُهُ، وَتَكَرَّرُهُ، وَتَتَبُعُ غُضُونِهِ. وَبَطَلَ بِغُسْلِ وَجَبٍ، وَبِخَرْقِهِ كَثِيرًا، وَبِنَزَعِ أَكْثَرِ رِجْلٍ لِسَاقِ خُفِّهِ. لَا الْعَقِبَ. وَإِنْ نَزَعَهُمَا، أَوْ أَعْلَيْيَهُ أَوْ أَحَدَهُمَا بَادَرِ لِلْأَسْفَلِ، كَالْمُوَالَاةِ. وَإِنْ نَزَعَ رَجُلًا وَعَسَرَتِ الْأُخْرَى وَصَاقَ الْوَقْتَ، فَفِي تَيَمُّمِهِ، أَوْ مَسْحِهِ عَلَيْهِ، أَوْ إِنْ كَثُرَتْ قِيَمَتُهُ، وَإِلَّا مُزَّقًا: أَقْوَالٌ. وَنُدِبَ نَزْعُهُ كُلِّ جُمُعَةٍ، وَوَضِعُ يَمْنَاهُ عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِهِ، وَيُسْرَاهُ تَحْتَهَا، وَيُمِرُّهُمَا لِكَعْبَيْنِهِ، وَهَلِ الْيُسْرَى كَذَلِكَ، أَوِ الْيُسْرَى فَوْقَهَا؟ تَأْوِيلَانِ، وَمَسْحُ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلِهِ، وَبَطَلَتْ إِنْ تَرَكَ أَعْلَاهُ، لَا أَسْفَلَهُ، فَفِي الْوَقْتِ.

(30) أي لا يحد المسح على الخف بزمن.

فصل: يَتِيَمُّ ذُو مَرَضٍ وَسَفَرٍ أُبِيحَ، لِفَرَضٍ وَنَفْلِ، وَحَاضِرٌ صَحَّ لِحَاجَةِ
 إِنْ تَعَيَّنَتْ، وَفَرَضٌ غَيْرُ جُمُعَةٍ. وَلَا يُعِيدُ. لَا سُنَّةٌ، إِنْ عَدِمُوا مَاءً كَافِيًا، أَوْ
 خَافُوا بِاسْتِعْمَالِهِ مَرَضًا، أَوْ زِيَادَتَهُ، أَوْ تَأَخَّرَ بُرْءٌ، أَوْ عَطَشٌ مُحْتَرِمٌ مَعَهُ، أَوْ
 بَطْلُهُ تَلَفَ مَالٍ أَوْ خُرُوجَ وَقْتٍ، كَعَدَمِ مُنَاوِلٍ، أَوْ آلَةٍ. وَهَلْ إِنْ خَافَ فَوَاتَهُ
 بِاسْتِعْمَالِهِ؟ خِلَافٌ. وَجَازَ جَنَازَةً، وَسُنَّةٌ، وَمَسُّ مُصْحَفٍ، وَقِرَاءَةٌ، وَطَوَافٌ،
 وَرَكَعَتَاهُ بِتِيَمِّمْ فَرَضٍ أَوْ نَفْلِ، إِنْ تَأَخَّرَتْ، لَا فَرَضٌ آخَرُ. وَإِنْ قَضَا. وَبَطَلَ
 الثَّانِي وَلَوْ مُشْتَرَكَةً، لَا بِتِيَمِّمْ لِمُسْتَحَبٍّ: وَلَزِمَ مُوَالَاتُهُ، وَقَبُولُ هِبَةٍ مَاءٍ، لَا
 ثَمَنِ أَوْ قَرْضُهُ وَأَخْذُهُ بِثَمَنِ أَعْتِيدَ لَمْ يَحْتَجْ لَهُ، وَإِنْ بِذِمَّتِهِ، وَطَلَبُهُ لِكُلِّ
 صَلَاةٍ، وَإِنْ تَوَهَّمَهُ - لَا تَحَقَّقَ عَدَمُهُ - طَلَبًا لَا يَشُقُّ بِهِ، كَرَفَقَةٍ قَلِيلَةٍ أَوْ حَوْلِهِ
 مِنْ كَثِيرَةٍ، إِنْ جَهَلَ بُخْلَهُمْ بِهِ. وَنِيَّةُ اسْتِيَاحَةِ الصَّلَاةِ وَنِيَّةُ أَكْبَرٍ إِنْ كَانَ، وَلَوْ
 تَكَرَّرَتْ، وَلَا يَرْفَعُ الْحَدَثَ. وَتَغْمِيمٌ وَجْهِهِ وَكَفْيُهُ لِكُوعِيهِ، وَنَزْعُ خَاتَمِهِ،
 وَصَعِيدٌ طَهْرٌ، كَثْرَابٌ وَهُوَ الْأَفْضَلُ، وَلَوْ نُقِلَ، وَثَلَجٌ، وَخَضَخَاضٌ. وَفِيهَا:
 جَفَّفَ يَدَيْهِ - رُويَ بِجِيمٍ وَخَاءٍ -، وَجَصَّ لَمْ يُطْبَخْ⁽³¹⁾ وَمَعْدِنٌ غَيْرُ نَقْدٍ،
 وَجَوْهَرٌ، وَمَنْقُولٌ: كَسَبٌ، وَمِلْحٌ. وَلِمَرِيضٍ حَائِطُ لَبَنِ، أَوْ حَجَرٍ. لَا
 بِخَصِيرٍ وَخَشَبٍ، وَفَعْلُهُ فِي الْوَقْتِ. فَلَا يَسُ أَوَّلَ الْمُخْتَارِ، وَالْمُتَرَدِّدُ فِي
 لُحُوقِهِ أَوْ وُجُودِهِ وَسَطُهُ، وَالرَّاجِي آخِرُهُ. وَفِيهَا تَأْخِيرُهُ الْمَغْرِبَ لِلشَّفَقِ.
 وَسُنُّ تَرْتِيبِهِ، وَإِلَى الْمِرْقَتَيْنِ، وَتَجْدِيدُ ضَرْبَةٍ لِيَدَيْهِ. وَنُدْبٌ تَسْمِيَّةٌ، وَبَدْءٌ
 بِظَاهِرِ يُمْنَاهُ بِسِرَاهُ إِلَى الْمِرْقَقِ، ثُمَّ مَسْحُ الْبَاطِنِ لِأَخْرِ الْأَصَابِعِ، ثُمَّ يُسْرَاهُ
 كَذَلِكَ. وَبَطَلَ بِمُبْطِلِ الْوُضُوءِ، وَبِوُجُودِ الْمَاءِ قَبْلَ الصَّلَاةِ لَا فِيهَا. إِلَّا

(31) الجص ما يبنى به. والمؤلف يقصد نوعا من الحجر إذا أحرق صار جيرا، وطبخه حرقه،

فإذا أحرق لا يصح التيمم عليه.

نَاسِيَهُ. وَيُعِيدُ الْمُقْصِرُ فِي الْوَقْتِ، وَصَحَّتْ إِنْ لَمْ يُعِدْ، كَوَاجِدِهِ بِقُرْبِهِ، أَوْ رَحْلِهِ، لَا إِنْ ذَهَبَ رَحْلُهُ. وَخَائِفٌ لِحَصٍّ أَوْ سَبْعٍ، وَمَرِيضٌ عَدِمَ مَنَاولاً، وَرَاجٍ قَدَمَ، وَمُتَرَدِّدٌ فِي لُحُوقِهِ، وَنَاسٍ ذَكَرَ بَعْدَهَا، كَمُقْتَصِرٍ عَلَى كُوعِيهِ. لَا عَلَى ضَرْبَةٍ. وَكَمْتِيَمٍ عَلَى مُصَابِ بَوْلٍ وَأَوَّلِ بِالْمَشْكُوكِ، وَبِالْمُحَقَّقِ. وَافْتَصَرَ عَلَى الْوَقْتِ⁽³²⁾ لِلْقَائِلِ بِطَهَارَةِ الْأَرْضِ بِالْجَفَافِ. وَمُنْعٌ مَعَ عَدَمِ مَاءٍ تَقْبِيلُ مُتَوَضٍّ، وَجِمَاعُ مُغْتَسِلٍ، إِلَّا لَطُولٍ. وَإِنْ نَسِيَ إِحْدَى الْخَمْسِ تَيَمَّمَ خَمْسًا. وَقَدَّمَ ذُو مَاءٍ مَاتَ وَمَعَهُ جُنُبٌ إِلَّا لَخُوفٍ عَطَشٍ، كَكُونِهِ لَهُمَا، وَضَمِنَ قِيَمَتَهُ. وَتَسْقُطُ صَلَاةٌ وَقَضَاؤُهَا بِعَدَمِ مَاءٍ وَصَعِيدٍ⁽³³⁾.

فصل: إِنْ خِيفَ غَسْلُ جُرْحٍ - كَالْتَيِّمِ -⁽³⁴⁾ مُسَحَّ، ثُمَّ جَبِيرَتُهُ، ثُمَّ عَصَابَتُهُ: كَقَصْدٍ، وَمَرَارَةٍ، وَقِرْطَاسٍ صُدْغٍ، وَعِمَامَةٍ خِيفَ بِنَزْعِهَا وَإِنْ بَغُسِلَ، أَوْ بِلَا طُهْرِ، وَانْتَشَرَتْ إِنْ صَحَّ جُلُّ جَسَدِهِ أَوْ أَقْلُهُ وَلَمْ يَضُرَّ غَسْلُهُ، وَإِلَّا فَفَرَضُهُ التَّيْمُمُ، كَأَنْ قَلَّ جِدًّا، كَيَدٍ، وَإِنْ غَسَلَ أَجْزَاءً. وَإِنْ تَعَذَّرَ مَسْهَاهَا وَهِيَ بِأَعْضَاءٍ تَيَمَّمَهَا، تَرَكَهَا وَتَوَضَّأَ، وَإِلَّا فَتَالِثُهَا يَتَيَمَّمُ إِنْ كَثُرَ، وَرَابِعُهَا يَجْمَعُهُمَا، وَإِنْ نَزَعَهَا لِدَوَاءٍ أَوْ سَقَطَتْ، وَإِنْ بِصَلَاةٍ قَطَعَ. وَرَدَّهَا وَمَسَحَ. وَإِنْ صَحَّ غَسْلُ. وَمَسَحَ مُتَوَضُّ رَأْسَهُ.

فصل: الْحَيْضُ دَمٌ - كَصُفْرَةٍ أَوْ كُذْرَةٍ - خَرَجَ بِنَفْسِهِ مِنْ قُبُلٍ مِّنْ تَحْمِيلٍ عَادَةً وَإِنْ دَفْعَةً. وَأَكْثَرُهُ لِمُبْتَدَأَةِ نِصْفِ شَهْرٍ، كَأَقَلِّ الطُّهْرِ وَلِمُعْتَادَةِ ثَلَاثَةِ

(32) قال الإمام مالك يعيد في الوقت، مرة، للقول بطهارة الأرض المتنجسة بالجفاف.

(33) وهذا قول الإمام مالك رضي الله عنه.

(34) أي كالخوف المذكور في باب التيمم، بأن خيف حدوث مرض، أو زيادته، أو تأخر

اسْتَظْهَاراً عَلَى أَكْثَرِ عَادَتِهَا مَا لَمْ تُجَاوِزْهُ، ثُمَّ هِيَ طَاهِرٌ، وَلِحَامِلٍ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ النِّصْفُ وَنَحْوُهُ، وَفِي سِتَّةٍ فَأَكْثَرَ عِشْرُونَ يَوْماً وَنَحْوَهَا، وَهَلْ مَا قَبْلَ الثَّلَاثَةِ كَمَا بَعْدَهَا أَوْ كَالْمُعْتَادَةِ؟ قَوْلَانِ. وَإِنْ تَقَطَّعَ طَهْرُ لَفَقَتْ أَيَّامَ الدَّمِ فَقَطَّ عَلَى تَفْصِيلِهَا، ثُمَّ هِيَ مُسْتَحَاضَةٌ، وَتَغْتَسِلُ كُلَّمَا انْقَطَعَ الدَّمُ، وَتَصُومُ وَتُصَلِّي وَتُوطَأُ. وَالْمُمَيِّزُ بَعْدَ طَهْرِ تَمَّ حَيْضٌ، وَلَا تَسْتَظْهِرُ عَلَى الْأَصَحِّ. وَالطُّهْرُ بِجُفُوفٍ، أَوْ قَصَّةٍ. وَهِيَ أَبْلَغُ لِمُعْتَادَتِهَا فَتَنْتَظِرُهَا لِأَخْرِ الْمُخْتَارِ، وَفِي الْمُبْتَدَأَةِ تَرَدُّدٌ، وَلَيْسَ عَلَيْهَا نَظَرُ طَهْرٍ قَبْلَ الْفَجْرِ، بَلْ عِنْدَ النَّوْمِ، وَالصُّبْحِ. وَمَنْعَ صِحَّةِ صَلَاةٍ، وَصَوْمٍ، وَوُجُوبُهُمَا، وَطَلَاقاً. وَبَدَأَ عِدَّةً، وَوَطَأَ فَرْجٍ أَوْ تَحْتَ إِزَارٍ، وَلَوْ بَعْدَ نَقَاءٍ وَتَيَمُّمٍ، وَرَفَعَ حَدِيثَهَا⁽³⁵⁾ وَلَوْ جَنَابَةً، وَدُخُولَ مَسْجِدٍ فَلَا تَعْتَكِفُ وَلَا تَطُوفُ؛ وَمَسَّ مُصْحَفٍ لَا قِرَاءَةَ، وَالنَّفَاسُ دَمٌ خَرَجَ لِلْوِلَادَةِ، وَلَوْ بَيْنَ تَوَآمِينَ، وَأَكْثَرُهُ سِتُونَ، فَإِنْ تَحَلَّلَهُمَا، فَنَفَاسَانِ وَتَقَطَّعَهُ. وَمَنْعُهُ كَالْحَيْضِ وَوَجَبَ وُضُوءٌ بِهِادٍ⁽³⁶⁾ وَالْأَظْهَرُ نَفْيُهُ.

باب

الْوَقْتُ الْمُخْتَارُ لِلظُّهْرِ: مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ لِأَخْرِ الْقَامَةِ بِغَيْرِ ظِلِّ الزَّوَالِ، وَهُوَ أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ، لِلِإِضْفِرَارِ. وَاشْتَرَكَ بِقَدْرِ إِحْدَاهُمَا. وَهَلْ فِي آخِرِ الْقَامَةِ الْأُولَى أَوْ أَوَّلِ الثَّانِيَةِ؟ خِلَافٌ. وَلِلْمَغْرِبِ غُرُوبُ الشَّمْسِ يُقَدَّرُ بِفِعْلِهَا بَعْدَ شُرُوطِهَا، وَلِلْعِشَاءِ مِنْ غُرُوبِ حُمْرَةِ الشَّمَقِ لِلثُلُثِ الْأَوَّلِ، وَلِلصُّبْحِ مِنَ الْفَجْرِ الصَّادِقِ لِلِإِسْفَارِ الْأَعْلَى، وَهِيَ الْوُسْطَى. وَإِنْ مَاتَ وَسَطُ الْوَقْتِ بِلَا

(35) يعنى أن الحيض يمنع رفع الحدث، فإذا توضأت الحائض لا يرتفع حدثها ولو كان حدثها بالجَنَابَةِ.

(36) الهادي: ماء أبيض يخرج من قبل المرأة قرب الولادة.

أَدَاءٍ لَمْ يَعِصِ. إِلَّا أَنْ يَظُنَّ الْمَوْتَ. وَالْأَفْضَلُ لِفَدِّ تَقْدِيمِهَا مُطْلَقًا، وَعَلَى جَمَاعَةٍ آخِرُهُ⁽³⁷⁾. وَلِلْجَمَاعَةِ تَقْدِيمُ غَيْرِ الظُّهْرِ، وَتَأْخِيرُهَا لِرُبْعِ الْقَامَةِ، وَيَزَادُ لَشِدَّةِ الْحَرِّ. وَفِيهَا نُدْبٌ تَأْخِيرُ الْعِشَاءِ قَلِيلًا. وَإِنْ شَكَّ فِي دُخُولِ الْوَقْتِ لَمْ تُجْزَ، وَلَوْ وَقَعَتْ فِيهِ. وَالضَّرُورِيُّ بَعْدَ الْمُخْتَارِ لِلطُّلُوعِ فِي الصُّبْحِ، وَلِلْغُرُوبِ فِي الظُّهْرَيْنِ، وَلِلْفَجْرِ فِي الْعِشَاءَيْنِ، وَتُدْرِكُ فِيهِ الصُّبْحُ بِرُكْعَةٍ، لَا أَقْلَ. وَالْكُلُّ أَدَاءٌ، وَالظُّهْرَانِ وَالْعِشَاءَانِ بِفَضْلِ رُكْعَةٍ عَنِ الْأُولَى، لَا الْآخِرَةَ كَحَاضِرٍ سَافِرٍ، وَقَادِمٍ. وَأَنْتُمْ إِلَّا لِعُذْرِ بِكْفَرٍ، وَإِنْ بَرْدَةٍ، وَصَبِيٍّ، وَإِعْمَاءٍ، وَجُنُونٍ، وَنَوْمٍ، وَغَفْلَةٍ، كَحَيْضٍ، لَا سُكْرِ. وَالْمَعْذُورُ، وَغَيْرُ كَافِرٍ يُقَدَّرُ لَهُ الظُّهْرُ. وَإِنْ ظَنَّ إِدْرَاكَهُمَا فَرَكَعَ فَخَرَجَ الْوَقْتُ قَضَى الْآخِرَةَ، وَإِنْ تَطَهَّرَ فَأَحْدَثَ، أَوْ تَبَيَّنَ عَدَمُ طَهُورِيَّةِ الْمَاءِ، أَوْ ذَكَرَ مَا يُرْتَّبُ، فَالْقَضَاءُ. وَأَسْقَطَ عُذْرٌ حَصَلَ - غَيْرُ نَوْمٍ وَنِسْيَانٍ - الْمُدْرِكُ. وَأَمْرٌ صَبِيٍّ بِهَا لِسَبْعٍ وَضُرْبَ لِعَشْرِ. وَمُنْعٌ نَفْلٌ وَقْتُ طُلُوعِ شَمْسٍ، وَغُرُوبِهَا، وَخُطْبَةِ جُمُعَةٍ. وَكُرْهٌ بَعْدَ فَجْرِ، وَفَرَضٌ عَصْرٍ، إِلَى أَنْ تَرْتَفِعَ قَيْدُ رُمُحٍ، وَتُصَلِّيَ الْمَغْرِبُ إِلَّا رُكْعَتِي الْفَجْرِ، وَالْوَرْدَ قَبْلَ الْفَرَضِ لِنَائِمٍ عَنْهُ. وَجَنَازَةٌ وَسُجُودٌ تِلَاوَةٌ قَبْلَ إِسْفَارٍ وَاضْفِرَارٍ وَقَطْعٌ مُحَرَّمٌ بِوَقْتٍ نَهَى. وَجَارَتْ بِمَرِيضٍ بَقَرٍ أَوْ غَنَمٍ كَمَقْبَرَةٍ وَلَوْ لِمُشْرِكٍ، وَمَزْبَلَةٍ وَمَحَجَّةٍ وَمَجْزَرَةٍ إِنْ أُمِنَتْ مِنَ النَّجَسِ، وَإِلَّا فَلَا إِعَادَةَ عَلَى الْأَحْسَنِ إِنْ لَمْ تَتَحَقَّقْ، وَكُرِهَتْ بِكِنِيسَةٍ. وَلَمْ تُعَدَّ، وَبِمَعْطَنِ إِبِلٍ وَلَوْ أَمِنَ، وَفِي الْإِعَادَةِ قَوْلَانِ. وَمَنْ تَرَكَ فَرَضًا آخَرَ لِبَقَاءِ رُكْعَةٍ بِسَجْدَتَيْهَا مِنَ الضَّرُورِيِّ، وَقَتْلَ بِالسَّيْفِ حَدًّا وَلَوْ قَالَ أَنَا أَفْعَلُ، وَصَلَّى عَلَيْهِ غَيْرُ فَاضِلٍ، وَلَا يُطَمَسُ

(37) صلاة المنفرد في أول الوقت أفضل من صلاته في جماعة آخر الوقت.

قَبْرُهُ. لَا فَائِتَةً⁽³⁸⁾ عَلَى الْأَصَحِّ. وَالْجَاهِدُ كَافِرٌ.

فصل: سُنَّ الْأَذَانُ لِجَمَاعَةٍ طَلَبَتْ غَيْرَهَا فِي فَرَضٍ وَفُتِيٍّ، وَلَوْ جُمُعَةً، وَهُوَ مُشْتَى، وَلَوْ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ، مُرَجَّعُ الشَّهَادَتَيْنِ بِأَرْفَعِ مِنْ صَوْتِهِ أَوَّلًا. مَجْزُومٌ بِلَا فَضْلٍ، وَلَوْ بِإِشَارَةٍ لِكَسَلَامٍ، وَبَنَى إِنْ لَمْ يَطْلُ، غَيْرُ مُقَدَّمٍ عَلَى الْوَقْتِ، إِلَّا الصُّبْحُ فَيَسُدُّسُ اللَّيْلِ الْأَخِيرِ. وَصَحَّتْهُ بِإِسْلَامٍ، وَعَقْلٍ، وَذُكُورَةٍ، وَبُلُوغٍ. وَنُدِبَ مُتَطَهَّرٌ صَيِّتٌ⁽³⁹⁾، مُرْتَفِعٌ، قَائِمٌ إِلَّا لِعُذْرٍ، مُسْتَقْبِلٌ إِلَّا لِإِسْمَاعٍ، وَحِكَايَتُهُ لِسَامِعِهِ لِمُنْتَهَى الشَّهَادَتَيْنِ، مُشْتَى، وَلَوْ مُتَنَفِّلًا، لَا مُفْتَرِضًا. وَأَذَانٌ فَذٌّ إِنْ سَافَرَ، لَا جَمَاعَةٍ لَمْ تَطْلُبْ غَيْرَهَا عَلَى الْمُخْتَارِ. وَجَازَ أَعْمَى، وَتَعَدَّدَتْ وَتَرْتُبُهُمْ، إِلَّا الْمَغْرِبَ وَجَمْعُهُمْ كُلٌّ عَلَى أَذَانِهِ، وَإِقَامَةٌ غَيْرِ مَنْ أَدَّنَ وَحِكَايَتُهُ قَبْلَهُ، وَأُجْرَةٌ عَلَيْهِ أَوْ مَعَ صَلَاةٍ. وَكُرِهَ عَلَيْهَا، وَسَلَامٌ عَلَيْهِ كَمُلْبٌ وَإِقَامَةٌ رَاكِبٍ، أَوْ مُعِيدٍ لِصَلَاتِهِ. كَأَذَانِهِ. وَتُسَنُّ إِقَامَةٌ مُفْرَدَةً، وَتُنْيَى تَكْبِيرُهَا لِفَرَضٍ، وَإِنْ قَضَاءً. وَصَحَّتْ وَلَوْ تُرِكَتْ عَمْدًا. وَإِنْ أَقَامَتِ الْمَرْأَةُ سِرًّا فَحَسَنٌ، وَلَيَقُمُ مَعَهَا أَوْ بَعْدَهَا بِقَدْرِ الطَّاقَةِ.

فصل: شَرِطَ لِصَلَاةٍ طَهَارَةٌ حَدِيثٌ وَخَبَثٌ. وَإِنْ رَعَفَ قَبْلَهَا وَدَامَ آخِرَ لِآخِرِ الْاِخْتِيَارِيِّ وَصَلَّى، أَوْ فِيهَا وَإِنْ عِيدًا أَوْ جَنَازَةً وَظَنَّ دَوَامَهُ لَهُ أَتَمَّهَا، إِنْ لَمْ يُلْطَخْ فَرَشَ مَسْجِدٍ. وَأَوْمًا لِحَوْفٍ تَأْذِيهِ أَوْ تَلْطُخِ ثَوْبِهِ - لَا جَسَدِهِ - وَإِنْ لَمْ يَظَنَّ وَرَشَحَ قَتْلَهُ بِأَنَامِلٍ يُسْرَاهُ، فَإِنْ زَادَ عَنْ دِرْهَمٍ قَطْعٌ، كَأَنَّ لَطَخَهُ، أَوْ خَشِيَ تَلَوُّثَ مَسْجِدٍ، وَأَلَّا فَلَهُ الْقَطْعُ. وَنُدِبَ الْبِنَاءُ، فَيُخْرِجُ مُمَسِكَ أَنْفِهِ

(38) أي لا يقتل بترك قضاء الفائتة.

(39) أي حسن الصوت مرتفعه. وليس من السنة ما يفعل الآن من التغني به وتحريفه والخروج به عما يجب للعبادة من احترام.

لِيُغْسِلَ، إِنْ لَمْ يُجَاوِزْ أَقْرَبَ مَكَانٍ مُمَكِّنٍ قُرْبَ، وَيَسْتَنْبِرُ قِبْلَةً بِلاَ عُذْرٍ، وَيَطَأُ نَجَسًا، وَيَتَكَلَّمُ⁽⁴⁰⁾ وَلَوْ سَهْوًا وَإِنْ كَانَ بِجَمَاعَةٍ. وَاسْتَخْلَفَ الْإِمَامُ، وَفِي بِنَاءِ الْفَذِّ خِلَافٌ. وَإِذَا بَنَى لَمْ يَعْتَدَ إِلَّا بِرُكْعَةٍ كَمَلَتْ، وَأَتَمَّ مَكَانَهُ إِنْ ظَنَّ فَرَاغَ إِمَامِهِ وَأَمَكْنَ، وَإِلَّا فَلَا اقْتِرَابَ إِلَيْهِ، وَإِلَّا بَطَلَتْ وَرَجَعَ إِنْ ظَنَّ بَقَاءَهُ، أَوْ شَكَّ وَلَوْ بِتَشْهَدٍ. وَفِي الْجُمُعَةِ مُطْلَقًا لِأَوَّلِ الْجَامِعِ، وَإِلَّا بَطَلَتْ، وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ رُكْعَةٌ فِي الْجُمُعَةِ ابْتَدَأَ ظُهْرًا بِإِحْرَامٍ. وَسَلَّمْ وَأَنْصَرَفَ إِنْ رَعَفَ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ لَا قَبْلَهُ. وَلَا يَبْنِي بغيرِهِ كَظَنَّهُ فَخَرَجَ فَظَهَرَ نَفْيُهُ. وَمَنْ ذَرَعَهُ قِيٌّ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ. وَإِذَا اجْتَمَعَ بِنَاءٌ وَقَضَاءٌ لِرَاعِفٍ أَدْرَكَ الْوُسْطَيَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا، أَوْ لِحَاضِرٍ أَدْرَكَ ثَانِيَةَ صَلَاةٍ مُسَافِرٍ، أَوْ خَوْفٍ بِحَضَرٍ، قَدَّمَ الْبِنَاءَ وَجَلَسَ فِي آخِرَةِ الْإِمَامِ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ ثَانِيَّتُهُ.

فصل: هَلْ سَتَرُ عَوْرَتِهِ بِكَثِيفٍ وَإِنْ بِإِعَارَةٍ أَوْ طَلَبٍ، أَوْ نَجِسٍ وَخُدْهُ، كَحَرِيرٍ - وَهُوَ مُقَدَّمٌ - شَرَطُ إِنْ ذَكَرَ وَقَدَّرَ، وَإِنْ بِخُلُوةٍ لِلصَّلَاةِ؟ خِلَافٌ. وَهِيَ مِنْ رَجُلٍ وَأَمَةٍ - وَإِنْ بِشَائِبَةٍ - وَحُرَّةٍ مَعَ امْرَأَةٍ: مَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ، وَمَعَ أَجْنَبِيٍّ - غَيْرِ الْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ وَأَعَادَتْ لِصَدْرِهَا وَأَطْرَافِهَا بِوَقْتٍ، كَكَشْفِ أَمَةٍ فَخِذًا، لَا رَجُلٍ، وَمَعَ مُحْرَمٍ غَيْرِ الْوَجْهِ وَالْأَطْرَافِ. وَتَرَى مِنَ الْأَجْنَبِيِّ مَا يَرَاهُ مِنَ مُحْرَمِهِ، وَمِنَ الْمُحْرَمِ كَرَجُلٍ مَعَ مِثْلِهِ، وَلَا تُطْلَبُ أَمَةٌ بِتَغْطِيَةِ رَأْسٍ. وَنُدِبَ سَتْرُهَا بِخُلُوةٍ، وَلَأْمٌ وَلَدٍ، وَصَغِيرَةٍ، سَتَرٌ وَاجِبٌ عَلَى الْحُرَّةِ⁽⁴¹⁾، وَأَعَادَتْ إِنْ زَاهَقَتْ لِلْإِصْفِرَارِ، كَكَبِيرَةٍ، إِنْ تَرَكَ الْقِنَاعَ، كَمُصَلٍّ بِحَرِيرٍ، وَإِنْ

(40) هذه الأفعال الثلاثة معطوفة على قوله «يجاوز» المتقدم.

(41) يعنى ما يجب ستره على الحرة يندب ستره للصغيرة وأم الولد؛ فقوله «ستر» نائب فاعل ندب محذوف قبل قوله لأم ولد.

انْفَرَدَ، أَوْ بَنَجَسَ بغيرِ أَوْ بِوُجُودِ مُطَهَّرٍ، وَإِنْ ظَنَّ عَدَمَ صَلَاتِهِ وَصَلَّى بِطَاهِرٍ، لَا عَاجِزَ صَلَّى غُرْيَانًا، كَفَائِتَةٍ. وَكُرِهَ مُحَدَّدٌ، لَا بِرِيحٍ، وَانْتِقَابُ امْرَأَةٍ كَكَفِّ كُمْ وَشَعْرِ لَصَلَاةٍ وَتَلَثُّمٍ، كَكَشْفِ مُشْتَرٍ صَدْرًا أَوْ سَاقًا. وَصَمَاءٌ⁽⁴²⁾ بِسِتْرِ وَإِلَّا مُنِعَتْ كَاخْتِبَاءٍ لَا سِتْرَ مَعَهُ. وَعَصَى وَصَحَّتْ إِنْ لَبَسَ حَرِيرًا، أَوْ ذَهَبًا، أَوْ سَرَقَ، أَوْ نَظَرَ مُحَرَّمًا فِيهَا، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا سِتْرًا لِأَحَدٍ فَزَجَّيْهِ فَتَالِثُهَا يُخَيِّرُ. وَمَنْ عَجَزَ صَلَّى غُرْيَانًا، فَإِنْ اجْتَمَعُوا بِظِلَامٍ فَكَالْمُسْتُورِينَ، وَإِلَّا تَفَرَّقُوا، فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ صَلَّوْا قِيَامًا، غَاضِينَ، إِمَامُهُمْ وَسَطُهُمْ. وَإِنْ عَلِمَتْ فِي صَلَاةٍ بِعَتَقٍ مَكْشُوفَةٍ رَأْسٍ أَوْ وَجَدَ غُرْيَانٌ ثَوْبًا، إِنْ قَرُبَ، وَإِلَّا أَعَادَا بِوَقْتٍ. وَإِنْ كَانَ لِعُرَاةٍ ثَوْبٌ صَلَّوْا أَفْذَاذًا، وَلَا أَحَدَهُمْ، نُدِبَ لَهُ إِعَارَتُهُمْ.

فصل: وَمَعَ الْأَمْنِ اسْتِقْبَالُ عَيْنِ الْكَعْبَةِ لِمَنْ بِمَكَّةَ⁽⁴³⁾، فَإِنْ شَقَّ فِيهِ الْاجْتِهَادُ نَظَرٌ. وَإِلَّا فَلَا ظَهْرُ جِهَتِهَا اجْتِهَادًا، كَأَنْ نُقِصَتْ. وَبَطَلَتْ إِنْ خَالَفَهَا، وَإِنْ صَادَفَ. وَصَوْبُ سَفَرٍ قَصْرِ لِرَاكِبٍ ذَابِتَةٍ فَقَطُّ، وَإِنْ بِمَحْمِلٍ، بَدَلٌ فِي نَفْلِ، وَإِنْ وَثَرًا. وَإِنْ سَهَلَ الْإِبْتِدَاءُ لَهَا، لَا سَفِينَةٍ فَيَدُورُ مَعَهَا إِنْ أُمَكَّنَ، وَهَلْ إِنْ أَوْمَأَ أَوْ مُطْلَقًا؟ تَأْوِيلَانِ. وَلَا يَقْلُدُ مُجْتَهِدٌ غَيْرَهُ وَلَا مُحَرِّبًا إِلَّا لِمُضِرٍّ، وَإِنْ أَعْمَى وَسَأَلَ عَنِ الْأَدْلَةِ. وَقَلَّدَ غَيْرُهُ مُكَلَّفًا عَارِفًا أَوْ مُحَرِّبًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَوْ تَحَيَّرَ مُجْتَهِدٌ تَخَيَّرَ، وَلَوْ صَلَّى أَرْبَعًا لِحَسَنٍ وَاخْتِيَرَ. وَإِنْ تَبَيَّنَ خَطَأً بِصَلَاةٍ قَطَعَ غَيْرُ أَعْمَى وَمُنْحَرِفٍ يَسِيرًا فَيَسْتَقْبِلَانِيهَا، وَبَعْدَهَا أَعَادَ فِي الْوَقْتِ الْمُخْتَارِ، وَهَلْ يُعِيدُ النَّاسِي أَبَدًا؟ خِلَافٌ. وَجَازَتْ سُنَّةٌ فِيهَا، وَفِي

(42) اشتغال الرجل بالرداء على وجه مخصوص لا يتمكن المصلي معه من الإتيان بحركات الصلاة كاملة. وإذا لم يكن تحتها ساتر كسراويل بدت عورته من أحد جنبيه. ولذلك قيد الكراهة بوجود الساتر تحتها، وإلا منعت.

(43) يعني يشترط لصحة الصلاة استقبال إلخ.

الْحَجَرِ لَأَيِّ جِهَةٍ لَا فَرَضَ فِعَادُ فِي الْوَقْتِ وَأَوَّلَ بِالنَّسْيَانِ وَبِالْإِطْلَاقِ. وَبَطَلَ
فَرَضٌ عَلَى ظَهْرِهَا كَالرَّائِبِ إِلَّا لِلتَّحَامِ، أَوْ خَوْفٍ مِنْ كَسْبِ، وَإِنْ لَغَيْرِهَا،
وَإِنْ أَمِنَ أَعَادَ الْخَائِفُ بِوَقْتٍ، وَإِلَّا لِحَضَخَاضٍ لَا يُطِيقُ التَّزُولَ بِهِ، أَوْ
لِمَرَضٍ، وَيُؤَدِّيهِمَا عَلَيْهِمَا⁽⁴⁴⁾ كَالأَرْضِ فَلَهَا، وَفِيهَا كَرَاهَةُ الْآخِرِ.

فصل: فَرَائِضُ الصَّلَاةِ: تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ، وَقِيَامُ لَهَا، إِلَّا لِمَسْبُوقٍ
فَتَأْوِيلَانِ. وَإِنَّمَا يُجْزِيءُ اللَّهُ أَكْبَرَ، فَإِنْ عَجَزَ سَقَطَ، وَنِيَّةُ الصَّلَاةِ الْمَعْيِنَةُ،
وَلَفْظُهُ وَاسِعٌ، وَإِنْ تَخَالَفَا فَالْعَقْدُ⁽⁴⁵⁾، وَالرَّفْضُ مُبْطِلٌ، كَسَلَامٍ أَوْ ظَنِّهِ فَاتَمَّ
بِنَفْلِ إِنْ طَالَتْ أَوْ رَكَعَ، وَإِلَّا فَلَا كَأَنْ لَمْ يَظُنَّهُ أَوْ عَزَيْتَ، أَوْ لَمْ يَنْوِ
الرَّكَعَاتِ، أَوْ الْأَدَاءَ أَوْ ضِدَّهُ. وَنِيَّةُ اقْتِدَاءِ الْمَأْمُومِ، وَجَازَ لَهُ دُخُولُ عَلَى مَا
أَحْرَمَ بِهِ الْإِمَامُ، وَبَطَلَتْ بِسَبْقِهَا إِنْ كَثُرَ، وَإِلَّا فَخِلَافٌ. وَفَاتِحَةُ بِحَرَكَةِ لِسَانٍ
عَلَى إِمَامٍ وَقَدْ، وَإِنْ لَمْ يُسْمِعْ نَفْسَهُ، وَقِيَامُ لَهَا، فَيَجِبُ تَعْلُمُهَا إِنْ أُمِكَ،
وَإِلَّا ائْتَمَّ، فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنَا فَالْمُخْتَارُ سُقُوطُهُمَا، وَنُدِبَ فَضْلُ بَيْنَ تَكْبِيرِهِ
وَرُكُوعِهِ. وَهَلْ تَجِبُ الْفَاتِحَةُ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ أَوْ الْجُلُّ، خِلَافٌ. وَإِنْ تَرَكَ آيَةً
مِنْهَا سَجَدَ. وَرُكُوعٌ تَقَرُّبُ رَاحَتَاهُ فِيهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ، وَنُدِبَ تَمَكُّنُهُمَا مِنْهُمَا،
وَنَضْبُهُمَا، وَرَفْعُ مِنْهُ، وَسُجُودٌ عَلَى جَبْهَتِهِ. وَأَعَادَ لِتَرْكِ أَنْفِهِ بِوَقْتٍ، وَسُنَّ
عَلَى أَطْرَافِ قَدَمَيْهِ، وَرُكْبَتَيْهِ كَيْدِيهِ عَلَى الْأَصْحَ، وَرَفْعُ: مِنْهُ، وَجُلُوسٌ لِسَلَامٍ
وَسَلَامٌ، عُرِفَ بِأَلْ، وَفِي اشْتِرَاطِ نِيَّةِ الْخُرُوجِ بِهِ خِلَافٌ. وَأَجْزَأُ فِي تَسْلِيمَةِ
الرَّدِّ: سَلَامٌ عَلَيْكُمْ، وَعَلَيْكَ السَّلَامُ، وَطُمَأْنِينَةٌ، وَتَرْتِيبُ أَدَاءِ وَاعْتِدَالٍ عَلَى

(44) يعنى إذا كان المصلي في أرض ذات وحل لا تمكن الصلاة عليه صلى الفرض على ظهر الدابة وهي واقفة ويستقبل القبلة ويومئ كما لو كان على الأرض.

(45) أي إن اختلفت نيته ولفظه فالمعتبر العقد وهو النية. فلو نوى الظهر وتلفظ بالعصر صحت الظهر.

الأصح. والأكثرُ على نفيه، وسُنُّها: سورةٌ بعدَ الفاتحةِ في الأولى والثانية، وقيامَ لها، وجَهْرُ أَقْلُهُ أَنْ يُسْمَعَ نَفْسُهُ وَمَنْ يَلِيهِ، وَسِرٌّ بِمَحَلِّهَما، وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ إِلَّا الإِحْرَامَ وَسَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ لِإِمَامٍ وَقَدْ، وَكُلُّ تَشْهَدٍ، وَالْجُلُوسُ الْأَوَّلُ، وَالزَّائِدُ عَلَى قَدْرِ السَّلَامِ مِنَ الثَّانِي وَعَلَى الطُّمَأْنِينَةِ، وَرَدُّ مُقْتَدٍ عَلَى إِمَامِهِ، ثُمَّ يَسَارِهِ وَبِهِ أَحَدٌ، وَجَهْرٌ بِتَسْلِيمَةِ التَّحْلِيلِ فَقَطْ، وَإِنْ سَلَّمَ عَلَى الْيَسَارِ ثُمَّ تَكَلَّمَ لَمْ تَبْطُلْ، وَسُتْرَةٌ لِإِمَامٍ وَقَدْ - إِنْ حَشِيَا مُرُوراً - بِطَاهِرٍ ثَابِتٍ، غَيْرِ مُشْغَلٍ، فِي غِلْظِ رُفْحٍ، وَطُولِ ذِرَاعٍ، لَا ذَابَّةٍ وَحَجَرٍ وَاحِدٍ وَخَطٍّ، وَأَجَنَبِيَّةٍ، وَفِي الْمَحْرَمِ قَوْلَانِ. وَأَنْتُمْ مَا رَأَيْتُمْ لَهُ مَنْدُوحَةٌ⁽⁴⁶⁾، وَمُصَلٍّ تَعَرَّضَ، وَإِنْصَاتُ مُقْتَدٍ، وَلَوْ سَكَتَ إِمَامُهُ، وَتَذَبُّتَ إِنْ أَسَرَ كَرْفَعَ يَدَيْهِ مَعَ إِحْرَامِهِ حِينَ شُرُوعِهِ، وَتَطْوِيلُ قِرَاءَةِ بُصْنَجٍ، وَالظُّهْرُ تَلِيهَا، وَتَقْصِيرُهَا بِمَغْرِبٍ وَعَصْرِ، كَتَوَسُّطِ بَعْشَاءٍ، وَثَانِيَّةٍ عَنِ أُولَى، وَجُلُوسٍ أَوَّلٍ؛ وَقَوْلُ مُقْتَدٍ وَقَدْ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَتَسْبِيحُ بُرْكَوعٍ وَسُجُودٍ، وَتَأْمِينُ قَدْ مُطْلَقًا، وَإِمَامٍ بِسِرٍّ، وَمَأْمُومٍ بِسِرٍّ أَوْ جَهْرٍ إِنْ سَمِعَهُ عَلَى الْأَظْهَرِ، وَإِسْرَارُهُمْ بِهِ، وَقُتُوتٌ سِرًّا بِبُصْنَجٍ فَقَطْ، وَقَبْلَ الرُّكُوعِ، وَلَفْظُهُ وَهُوَ: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ إِلَى آخِرِهِ، وَتَكْبِيرُهُ فِي الشُّرُوعِ، إِلَّا فِي قِيَامِهِ مِنْ اثْنَتَيْنِ⁽⁴⁷⁾؛ فَلَا سِتْقَالَهَ وَالْجُلُوسُ كُلُّهُ بِإِفْضَاءٍ

(46) المندوحة: السعة. قالت أم سلمة لعائشة - حينما أرادت الخروج إلى البصرة - «إن الله قد جمع ذلك بالقرآن فلا تندحيه» تعني لا توسعيه بخروجك إليها. فالمار إذا مر أمام المصلي وكان في وسعه المرور بعيداً عنه أثم. فإذا لم يكن في وسعه لم يَأْثُم. كما يَأْثُم المصلي إذا تعرض لطريق الناس.

(47) يندب للمصلي أن يعمر حركات الصلاة بالتكبير وغيره من السنن والمندوبات القولية بحيث يكون الشروع في القول مصاحباً للشروع في الفعل، إلا في القيام اثنتين فيندب التكبير بعد القيام. ويقول المالكية إن عمل أهل المدينة كان على ذلك. ويندب وضع ألية الرجل اليسرى على الأرض في الجلوس كله سواء كان واجباً أو سنة أو مندوباً.

الْيُسْرَى لِلْأَرْضِ، وَالْيُمْنَى عَلَيْهَا وَإِبْهَامُهَا لِلْأَرْضِ، وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ بِرُكُوعِهِ، وَوَضَعُهُمَا حَدَوِ أُذُنَيْهِ أَوْ قُرْبَهُمَا بِسُجُودٍ، وَمَجَافَاةَ رَجُلٍ فِيهِ بَطْنُهُ فَخِذَيْهِ، وَمِرْفَقَيْهِ رُكْبَتَيْهِ، وَالرِّدَاءُ، وَسَدَلُ يَدَيْهِ. وَهَلْ يَجُوزُ الْقَبْضُ⁽⁴⁸⁾ فِي النَّقْلِ، أَوْ إِنْ طَوَّلَ؟ وَهَلْ كَرَاهَتُهُ فِي الْفَرْضِ لِلْإِعْتِمَادِ أَوْ خِيفَةِ اعْتِقَادِ وَجُوبِهِ، أَوْ إِظْهَارِ خُشُوعٍ؟ تَأْوِيلَاتٌ، وَتَقْدِيمُ يَدَيْهِ فِي سُجُودِهِ، وَتَأْخِيرُهُمَا عِنْدَ الْقِيَامِ، وَعَقْدُهُ يَمْنَاهُ فِي تَشْهَدِيهِ الثَّلَاثِ، مَاذَا السَّبَابَةُ وَالْإِبْهَامُ، وَتَحْرِيكُهَا دَائِمًا، وَتِيَامُنٌ بِالسَّلَامِ، وَدُعَاءُ بِتَشْهَدٍ ثَانٍ، وَهَلْ لَفْظُ التَّشْهَدِ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ سُنَّةٌ أَوْ فَضِيلَةٌ؟ خِلَافٌ. وَلَا بِسَمَلَةٍ فِيهِ، وَجَازَتْ كَتَعَوُذٍ بِنَفْلِ، وَكُرْهًا بِفَرْضٍ، كَدُعَاءِ قَبْلَ قِرَاءَةِ⁽⁴⁹⁾، وَبَعْدَ فَاتِحَةٍ وَأَثْنَاءَهَا، وَأَثْنَاءَ سُورَةٍ، وَرُكُوعٍ، وَقَبْلَ تَشْهَدٍ، وَبَعْدَ سَلَامٍ إِمَامٍ، وَتَشْهَدٍ أَوَّلٍ، لَا بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ. وَدَعَا بِمَا أَحَبَّ، وَإِنْ لِدُنْيَا، وَسَمَّى مَنْ أَحَبَّ، وَلَوْ قَالَ: يَا فُلَانُ فَعَلَ اللَّهُ بِكَ كَذَا، لَمْ تَبْطُلْ. وَكُرْهَ سُجُودٍ عَلَى ثَوْبٍ لَا حَصِيرٍ، وَتَرْكُهُ أَحْسَنَ، وَرَفْعُ مُوَمٍ مَا يَسْجُدُ عَلَيْهِ، وَسُجُودٍ عَلَى كَوْرٍ عِمَامَتِهِ أَوْ طَرَفِ كُمٍّ، وَنَقْلُ حَصْبَاءٍ مِنْ ظِلٍّ لَهُ بِمَسْجِدٍ، وَقِرَاءَةُ بِرُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ، وَدُعَاءُ خَاصٍّ أَوْ بَعَجَمِيَّةٍ لِقَادِرٍ، وَالتَّيْفَاتُ بِلَا حَاجَةٍ، وَتَشْيِيكُ أَصَابِعٍ، وَفَرَقَعْتُهَا، وَإِقْعَاءٌ، وَتَخَصُّرٌ، وَتَغْمِيضٌ، بَصَرِهِ، وَرَفْعُهُ رِجْلًا، وَوَضْعُ قَدَمٍ عَلَى أُخْرَى، وَإِقْرَانُهُمَا وَتَفَكُّرٌ بِدُنْيَوِيٍّ، وَحَمْلُ شَيْءٍ بِكُمٍّ أَوْ فَمٍ، وَتَرْوِيقُ قِبْلَةٍ وَتَعَمُّدُ⁽⁵⁰⁾ مُصْحَفٍ فِيهِ لِيُصَلِّيَ لَهُ،

(48) ثبت القبض في السنة الصحيحة. ورواه مالك في موطئه. وهو رواية ابن القاسم عنه وكل الأدلة تشهد بسننيتها - راجع الزرقاني على الموطأ.

(49) روى عن مالك أنه قال: ندب أن يقول قبل القراءة وبعد تكبيرة الإحرام: «سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك».

(50) يكره للمصلي أن يتعمد وضع مصحف في المحراب ليصلي إليه.

وَعَبَثَ بِلَحِيَّةٍ أَوْ غَيْرِهَا، كِبَاءَ مَسْجِدٍ غَيْرِ مُرَبَّعٍ، وَفِي كُرْهِ الصَّلَاةِ بِهِ قَوْلَانِ.

فصل: يَجِبُ بِفَرْضِ قِيَامٍ، إِلَّا لِمَشَقَّةٍ، أَوْ لِحَوْفٍ بِهِ فِيهَا، أَوْ قَبْلُ ضَرَرٍ⁽⁵¹⁾ كَالْتِيَمِ، كَخُرُوجِ رِيحٍ، ثُمَّ اسْتِنَادٌ. لَا لِحُجُبٍ وَحَائِضٍ، وَلَهُمَا أَعَادَ بِوَقْتٍ، ثُمَّ جُلُوسٌ كَذَلِكَ، وَتَرَبُّعٌ كَالْمُتَنَفِّلِ، وَغَيْرُ جُلُوسَةٍ بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ، وَلَوْ سَقَطَ قَادِرٌ بِزَوَالِ عِمَادٍ بَطَلَتْ، وَإِلَّا كُرِهَ، ثُمَّ نُدِبَ عَلَى أَيْمَنِ، ثُمَّ أَيْسَرَ، ثُمَّ ظَهَرَ. وَأَوْمَأَ عَاجِزٌ إِلَّا عَنِ الْقِيَامِ، وَمَعَ الْجُلُوسِ أَوْمَأَ لِلِسُجُودِ مِنْهُ، وَهَلْ يَجِبُ فِيهِ الْوُسْعُ وَيُجْزَىءُ إِنْ سَجَدَ عَلَى أَنْفِهِ؟ تَأْوِيلَانِ، وَهَلْ يُؤْمَىءُ بِيَدَيْهِ أَوْ يَضَعُهُمَا عَلَى الْأَرْضِ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ، كَحَسْرِ عِمَامَتِهِ بِسُجُودٍ؟ تَأْوِيلَانِ، وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى الْكُلِّ⁽⁵²⁾، وَإِنْ سَجَدَ لَا يَنْهَضُ، أَتَمَّ رَكْعَةً ثُمَّ جَلَسَ. وَإِنْ خَفَّ مَعْدُورٌ انْتَقَلَ لِلْأَعْلَى، وَإِنْ عَجَزَ عَنْ فَاتِحَةِ قَائِمًا جَلَسَ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا عَلَى نِيَّةٍ، أَوْ مَعَ إِيْمَاءٍ بِطَرَفٍ، فَقَالَ وَغَيْرُهُ لَا نَصَّ، وَمُقْتَضَى الْمَذْهَبِ الْوُجُوبُ. وَجَارَ قَدْحٌ⁽⁵³⁾ عَيْنٍ أَدَّى لِلْجُلُوسِ، لَا اسْتِلْقَاءً، فَيُعِيدُ أَبَدًا⁽⁵⁴⁾، وَضَحَّحَ عُذْرَهُ أَيْضًا، وَلَمَرِيضٍ سَتَرَ نَجَسٍ بِطَاهِرٍ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ: كَالصَّحِيحِ عَلَى الْأَرْجَحِ، وَلِمُتَنَفِّلٍ جُلُوسٌ، وَلَوْ فِي أَثْنَائِهَا إِنْ لَمْ يَدْخُلْ عَلَى الْإِثْمَامِ، لَا اضْطِجَاعٌ، وَإِنْ أَوَّلًا.

فصل: وَجِبَ قَضَاءُ فَائِتَةٍ مُطْلَقًا، وَمَعَ ذِكْرِ تَرْتِيبٍ حَاضِرَتَيْنِ شَرْطًا،

(51) ضرر مفعوله ثان «الخوف» أي إذا خاف المصلي ضرراً بسبب القيام فيها تركه.

(52) إن قدر المصلي على جميع أركان الركعة إلا أنه إن سجد لا يقدر على القيام أتى بركعة وأتم الصلاة جالساً.

(53) قدح العين: إخراج ما فيها من الماء الذي يمنعها الإبصار.

(54) يرى أشهب جواز قدح العين الذي يؤدي إلى الصلاة مستلقياً. وهي رواية ابن وهب. وهذا يوافق ما في التشريع الإسلامي من سهولة ومراعاة للمصالح.

وَالْفَوَائِتِ فِي أَنْفُسِهَا وَيَسِيرِهَا مَعَ حَاضِرَةٍ، وَإِنْ خَرَجَ وَقْتُهَا، وَهَلْ أَرْبَعٌ أَوْ خَمْسٌ؟ خِلَافٌ. فَإِنْ خَالَفَ وَلَوْ عَمْدًا أَعَادَ بِوَقْتِ الضَّرُورَةِ، وَفِي إِعَادَةِ مَأْمُومِهِ خِلَافٌ. وَإِنْ ذَكَرَ الْيَسِيرَ فِي صَلَاةٍ وَلَوْ جُمُعَةً قَطَعَ قَدْ، وَشَفَعَ إِنْ رَكَعَ، وَإِمَامٌ وَمَأْمُومُهُ لَا مُؤْتَمَّ، فَيُعِيدُ فِي الْوَقْتِ وَلَوْ جُمُعَةً، وَكَمَّلَ قَدْ بَعْدَ شَفَعٍ مِنَ الْمَغْرِبِ: كَثَلَاثٍ مِنْ غَيْرِهَا. وَإِنْ جَهَلَ عَيْنَ مَنْسِيَّةٍ مُطْلَقًا صَلَّى خَمْسًا، وَإِنْ عَلِمَهَا دُونَ يَوْمِهَا صَلَّاهَا نَاقِيًا لَهُ، وَإِنْ نَسِيَ صَلَاةً وَثَانِيَتَهَا صَلَّى سِتًّا. وَنُدِبَ تَقْدِيمُ ظَهْرِ، وَفِي ثَالِثَتِهَا أَوْ رَابِعَتِهَا أَوْ خَامِسَتِهَا كَذَلِكَ يُشْتَبَى بِالْمَنْسِيَّةِ، وَصَلَّى الْخَمْسَ مَرَّتَيْنِ فِي سَادِسَتِهَا وَحَادِيَةِ عَشْرَتِهَا، وَفِي صَلَاتَيْنِ مِنْ يَوْمَيْنِ مُعَيَّنَتَيْنِ لَا يَذَرِي السَّابِقَةَ صَلَّاهُمَا، وَأَعَادَ الْمُبْتَدَأَةَ، وَمَعَ الشَّكِّ فِي الْقَصْرِ أَعَادَ إِثْرَ كُلِّ حَضْرِيَّةٍ سَفَرِيَّةٍ، وَثَلَاثًا كَذَلِكَ سَبْعًا، وَأَرْبَعًا، ثَلَاثَ عَشْرَةَ وَخَمْسًا إِحْدَى وَعِشْرِينَ. وَصَلَّى فِي ثَلَاثٍ مُرْتَبَةً مِنْ يَوْمٍ لَا يَعْلَمُ الْأُولَى سَبْعًا. وَأَرْبَعًا ثَمَانِيًا، وَخَمْسًا تِسْعًا.

فصل: سُنُّ لِسَهْوٍ - وَإِنْ تَكَرَّرَ بِتَقْصِ سُنَّةٍ مُؤَكَّدَةٍ أَوْ مَعَ زِيَادَةٍ - سَجْدَتَانِ قَبْلَ سَلَامِهِ، وَبِالْجَامِعِ فِي الْجُمُعَةِ، وَأَعَادَ تَشَهُدَهُ كَتَرَكِ جَهْرٍ وَسُورَةٍ بِفَرْضٍ⁽⁵⁵⁾، وَتَشَهُدَيْنِ، وَإِلَّا فَبَعْدَهُ، كَمُتِمَّ لِشَكِّ، وَمُقْتَصِرٍ عَلَى شَفَعِ شَكٍّ أَهْوَى بِهِ أَوْ بَوْتَرٍ، أَوْ تَرَكَ سِرًّا بِفَرْضٍ أَوْ اسْتَنَكَحَهُ الشَّكُّ وَلَهِيَ عَنْهُ⁽⁵⁶⁾: كَطَوِيلٍ بِمَحَلٍّ لَمْ يُشْرَعْ بِهِ عَلَى الْأَظْهَرِ، وَإِنْ بَعْدَ شَهْرٍ. بِإِحْرَامٍ، وَتَشَهُدٍ، وَسَلَامٍ جَهْرًا. وَصَحَّ إِنْ قُدِّمَ أَوْ أُخِّرَ، لَا إِنْ اسْتَنَكَحَهُ السَّهْوُ، وَيُصْلِحُ⁽⁵⁷⁾، أَوْ شَكٍّ

(55) ولا يسجد لترك السورة في النفل لأنها مندوبة فيه .

(56) لهي عن الشيء: أعرض عنه وترك الاشتغال به . والوسواس لا دواء له إلا الإعراض عنه .

(57) أي يصلح ما فاتته وأمكن تداركه . فإذا نسي سجدة وتذكرها قبل عقد ركوع التي =

هَلْ سَهَا، أَوْ سَلَّمَ، أَوْ سَجَدَ وَاحِدَةً فِي شَكِّهِ فِيهِ، هَلْ سَجَدَ اثْنَتَيْنِ أَوْ زَادَ سُورَةً فِي أُخْرَيَّهِ، أَوْ خَرَجَ مِنْ سُورَةٍ لِعَٰغِيرِهَا، أَوْ قَاءَ غَلَبَةً أَوْ قَلَسَ، وَلَا لِفَرِيضَةٍ، وَلَا غَيْرِ مُؤَكَّدَةٍ: كَتَشَهُدٍ. وَيَسِيرِ جَهْرٍ، أَوْ سِرٍّ وَإِعْلَانٍ بِكَآيَةٍ، وَإِعَادَةِ سُورَةٍ فَقَطْ لَهُمَا، وَلِتَكْبِيرَةٍ، وَفِي إِبْدَالِهَا بِسَمْعِ اللَّهِ لِمَنْ حَمِدَهُ أَوْ عَكْسِهِ: تَأْوِيلَانِ؛ وَلَا لِإِدَارَةِ مُؤْتَمٍّ وَإِصْلَاحِ رِدَاءٍ، أَوْ سُتْرَةٍ سَقَطَتْ أَوْ كَمَشِيَ صَفَيْنِ لِسُتْرَةٍ أَوْ فُرْجَةٍ، أَوْ دَفْعِ مَارٍّ، أَوْ ذَهَابِ دَابَّتِهِ وَإِنْ بَجَنْبٍ، أَوْ قَهْقَرَةٍ وَفَتَحَ عَلَى إِمَامِهِ إِنْ وَقَفَ، وَسَدَّ فِيهِ لَتَثَاوُبٍ، وَنَفَثَ بِثَوْبٍ لِحَاجَةٍ كَتَنَحْنَجٍ. وَالْمُخْتَارُ عَدَمُ الْإِبْطَالِ بِهِ لِعَٰغِيرِهَا، وَتَسْبِيحِ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ لِضُرُورَةٍ، وَلَا يُصَفَّقَنَّ، وَكَلَامٍ لِإِصْلَاحِهَا بَعْدَ سَلَامٍ، وَرَجَعَ إِمَامٌ فَقَطْ لِعَدْلَيْنِ إِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ إِلَّا لِكَثْرَتِهِمْ جَدًّا، وَلَا لِحَمْدِ عَاطِسٍ، أَوْ مُبَشِّرٍ وَنَدِبَ تَرْكُهُ، وَلَا لِجَائِزٍ، كَانِصَاتٍ قَلٍّ لِمُخْبِرٍ، وَتَرْوِيحِ رَجُلِيهِ، وَقَتْلِ عَقْرَبٍ تُرِيدُهُ، وَإِشَارَةِ لِسَلَامٍ، أَوْ حَاجَةٍ. لَا عَلَى مُشَمَّتٍ، كَأَيْنٍ لَوْجَعٍ وَبُكَاءٍ تَخْشَعُ. وَإِلَّا فَكَالْكَلَامِ: كَسَلَامٍ عَلَى مُفْتَرِضٍ وَلَا لِتَبَسُّمٍ وَفَرْقَعَةٍ أَصَابِعَ، وَالتَّفَاتِ بِلَا حَاجَةٍ، وَتَعَمُّدٍ بَلَعَ مَا بَيْنَ أَسْنَانِهِ، وَحَكَّ جَسَدِهِ، وَذَكَرَ قَصَدَ التَّهْنِيمِ بِهِ بِمَحَلِّهِ. وَإِلَّا بَطَلَتْ، كَفَتَحَ عَلَى مَنْ لَيْسَ مَعَهُ فِي صَلَاةٍ عَلَى الْأَصَحِّ، وَبَطَلَتْ بِقَهْقَرَةٍ، وَتَمَادَى الْمَأْمُومُ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى التَّرْكِ، كَتَكْبِيرِهِ لِلرُّكُوعِ بِلَا نِيَّةٍ إِحْرَامٍ وَذَكَرِ فَائِتَةٍ، وَبِحَدِيثٍ، وَبِسُجُودِهِ لِفَضِيلَةٍ أَوْ لِتَكْبِيرَةٍ وَبِمُشْغَلٍ عَنْ فَرْضٍ، وَعَنْ سُنَّةٍ يُعِيدُ فِي الْوَقْتِ، وَبِزِيَادَةِ أَرْبَعٍ: كَرَكْعَتَيْنِ فِي الثَّنَائِيَّةِ. وَبِتَعَمُّدٍ: كَسَجْدَةٍ، أَوْ نَفْخٍ، أَوْ أَكَلٍ، أَوْ شَرْبٍ، أَوْ قِيءٍ أَوْ كَلَامٍ، وَإِنْ بَكَّرَهُ أَوْ وَجَبَ لِإِنْقَاضِ أَعْمَى، إِلَّا لِإِصْلَاحِهَا

= بعدها خر ساجداً ثم يقوم يبتدئ القراءة فإن عقد الركوع انقلبت الثانية أولى وهكذا، ويسجد للزيادة.

فَبِكَثِيرِهِ وَبِسَلَامٍ، وَأَكْلٍ، وَشُرْبٍ، وَفِيهَا إِنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ انْجَبَرَ، وَهَلِ اخْتِلَافٌ؟ أَوْ لِلْسَّلَامِ فِي الْأَوَّلَى أَوْ لِلْجَمْعِ؟ تَأْوِيلَانِ، وَبِانْصِرَافٍ لِحَدِيثٍ ثُمَّ تَبَيَّنَ نَفْيُهُ. كَمَا سَلَّمَ شَكٌّ فِي الْإِتْمَامِ ثُمَّ ظَهَرَ الْكَمَالُ عَلَى الْأَظْهَرِ. وَبِسُجُودِ الْمُسْبُوقِ مَعَ الْإِمَامِ بَعْدِيًّا أَوْ قَبْلِيًّا إِنْ لَمْ يَلْحَقْ رَكْعَةً وَإِلَّا سَجَدَ، وَلَوْ تَرَكَ إِمَامُهُ، أَوْ لَمْ يُدْرِكْ مُوجِبُهُ وَآخِرَ الْبَعْدِيِّ وَلَا سَهْوَهُ عَلَى مُؤْتَمِّ حَالَةِ الْقُدْوَةِ. وَبِتَرْكِ قَبْلِيِّ عَنْ ثَلَاثِ سُنَنِ وَطَالَ لَا أَقْلَ، فَلَا سُجُودَ. وَإِنْ ذَكَرَهُ فِي صَلَاةٍ وَبَطَلَتْ فَكَذَا كَرِهَهَا، وَإِلَّا فَكَبَعَ بَعْضُ. فَمِنْ فَرَضٍ إِنْ أَطَالَ الْقِرَاءَةَ أَوْ رَكَعَ بَطَلَتْ، وَأَتَمَّ الثَّغْلَ وَقَطَعَ غَيْرَهُ، وَنُدِبَ الْإِشْفَاعُ إِنْ عَقَدَ رَكْعَةً وَإِلَّا رَجَعَ بِلَا سَلَامٍ، وَمِنْ نَفْلِ⁽⁵⁸⁾ فِي فَرَضٍ تَمَادَى: كَفِي نَفْلٍ إِنْ أَطَالَهَا أَوْ رَكَعَ، وَهَلِ بِتَعَمُّدِ تَرْكِ سُنَّةٍ، أَوْ لَا وَلَا سُجُودَ؟ خِلَافٌ. وَبِتَرْكِ رُكْنٍ وَطَالَ، كَشَرَطٍ وَتَدَارَكَهُ، إِنْ لَمْ يُسَلِّمْ وَلَمْ يَعْقِدْ رُكُوعًا. وَهُوَ رَفَعُ رَأْسٍ، إِلَّا لِتَرْكِ رُكُوعٍ، فَبِالْإِنْجِنَاءِ: كَسِيرٍ، وَتَكْبِيرِ عِيدٍ، وَسَجْدَةِ تِلَاوَةٍ، وَذِكْرِ بَعْضٍ، وَإِقَامَةِ مَغْرِبٍ عَلَيْهِ وَهُوَ بِهَا، وَبَنَى إِنْ قَرُبَ وَلَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ - بِإِحْرَامٍ، وَلَمْ تَبْطُلْ بِتَرْكِهِ، وَجَلَسَ لَهُ عَلَى الْأَظْهَرِ. وَأَعَادَ تَارِكَ السَّلَامِ التَّشَهُدَ، وَسَجَدَ إِنْ انْحَرَفَ عَنِ الْقِبْلَةِ وَرَجَعَ تَارِكَ الْجُلُوسِ الْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يُفَارِقِ الْأَرْضَ بِيَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ، وَلَا سُجُودَ. وَإِلَّا فَلَا⁽⁵⁹⁾. وَلَا تَبْطُلُ إِنْ رَجَعَ وَلَوْ اسْتَقَلَّ وَتَبِعَهُ مَأْمُومُهُ وَسَجَدَ بَعْدَهُ، كَنَفْلِ لَمْ يَعْقِدْ ثَالِثَتَهُ، وَإِلَّا كَمَّلَ أَرْبَعًا وَفِي الْخَامِسَةِ

(58) من ترك بعض صلاة الفرض ودخل الصلاة التي بعدها فإن أطال القراءة أو ركع بطلت الأولى، وإن لم يركع ولم يطل القراءة رجع إليها وجوباً لإصلاحها وبدون سلام من الثانية فإن سلم بطلت الأولى أيضاً. وإن ترك بعض صلاة النفل وذكره في فرض تَمَادَى أطال القراءة أو لا ركع أو لا.

(59) أي وإن فارق الأرض بيديه وركبتيه فلا يرجع ويسجد قبل السلام.

مُطْلَقاً، وَسَجَدَ قَبْلَهُ فِيهِمَا. وَتَارَكَ رُكُوعَ يَرْجِعُ قَائِماً. وَنُذِبَ أَنْ يَقْرَأَ،
وَسَجْدَةَ يَجْلِسُ لَا سَجْدَتَيْنِ، وَلَا يُجْبِرُ رُكُوعَ أَوَّلَاهُ بِسُجُودِ ثَانِيَّتِهِ وَبَطَلَ بِأَرْبَعِ
سَجَدَاتٍ مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ: الْأَوَّلِ وَرَجَعَتِ الثَّانِيَةُ أَوَّلَى بِبُطْلَانِهَا لِفَذِّ وَإِمَامٍ،
وَإِنْ شَكَّ فِي سَجْدَةٍ لَمْ يَذَرِ مَحَلَّهَا سَجْدَهَا وَفِي الْأَخِيرَةِ يَأْتِي بِرُكْعَةٍ وَقِيَامٍ
ثَالِثَةٍ بِثَلَاثٍ، وَرَابِعَةٍ بِرُكْعَتَيْنِ وَتَشْهَدٍ وَإِنْ سَجَدَ إِمَامٌ سَجْدَةً لَمْ يُتَّبَعْ، وَسُبِّحَ
بِهِ، فَإِذَا خِيفَ عَقْدُهُ، قَامُوا، فَإِذَا جَلَسَ قَامُوا، كَقُعُودِهِ بِثَلَاثَةٍ، فَإِذَا سَلَّمَ أَتَوْا
بِرُكْعَةٍ، وَأَمَّهُمْ أَحَدُهُمْ، وَسَجَدُوا قَبْلَهُ. وَإِنْ زُوْحِمَ مُؤْتَمٌّ عَنْ رُكُوعٍ أَوْ نَعَسَ
أَوْ نَحُوهُ، اتَّبَعَهُ فِي غَيْرِ الْأَوَّلَى، مَا لَمْ يَرْفَعْ مِنْ سُجُودِهَا، أَوْ سَجْدَةٍ⁽⁶⁰⁾ فَإِنْ
لَمْ يَطْمَعْ فِيهَا قَبْلَ عَقْدِ إِمَامِهِ تَمَادَى، وَقَضَى رُكْعَةً، وَإِلَّا سَجَدَهَا، وَلَا
سُجُودَ عَلَيْهِ إِنْ تَيَقَّنَ. وَإِنْ قَامَ إِمَامٌ لِخَامِسَةٍ فَمُتَيَقَّنٌ انْتِفَاءً مُوجِباً يَجْلِسُ،
وَإِلَّا اتَّبَعَهُ، فَإِنْ خَالَفَ عَمداً بَطَلَتْ فِيهِمَا، لَا سَهواً فَيَأْتِي الْجَالِسُ بِرُكْعَةٍ،
وَيُعِيدُهَا الْمُتَّبِعُ وَإِنْ قَالَ: قُمتُ لِمُوجِبٍ صَحَّحْتُ لِمَنْ لَزِمَهُ اتِّبَاعُهُ، وَتَبِعَهُ،
وَلَمْقَابِلِهِ إِنْ سَبَّحَ، كَمُتَّبِعٍ تَأَوَّلَ وَجُوبُهُ عَلَى الْمُخْتَارِ لَا لِمَنْ لَزِمَهُ اتِّبَاعُهُ فِي
نَفْسِ الْأَمْرِ، وَلَمْ يُتَّبَعْ. وَلَمْ يُجْزِ مَسْبُوقاً عِلْمَ بِخَامِسِيَّتِهَا، وَهَلْ كَذَا إِنْ لَمْ
يَعْلَمْ أَوْ تُجْزِ - إِلَّا أَنْ يُجْمَعَ مَأْمُومُهُ عَلَى نَفْيِ الْمُوجِبِ؟ قَوْلَانِ وَتَارَكَ سَجْدَةَ
مِنْ كَأَوَّلَاهُ لَا تُجْزِئُهُ الْخَامِسَةُ إِنْ تَعَمَّدَهَا.

فصل: سَجَدَ بِشَرْطِ الصَّلَاةِ⁽⁶¹⁾ - بِإِلَّا إِحْرَامٍ وَسَلَامٍ - قَارِئٌ وَمُسْتَمِعٌ
فَقَطُّ، إِنْ جَلَسَ لِيَتَعَلَّمَ، وَلَوْ تَرَكَ الْقَارِئُ. إِنْ صَلَحَ لِيُؤْمَ، وَلَمْ يَجْلِسْ
لِيُسْمِعَ، فِي إِحْدَى عَشْرَةٍ، لَا ثَانِيَةَ الْحَجِّ وَالتَّجْمِ وَالْإِنْشِقَاقِ وَالْقَلَمِ. وَهَلْ

(60) أي زوحم عن سجدة.

(61) أي يشترط في صحة سجود التلاوة ما يشترط في صحة الصلاة.

سُئِلَ أَوْ فَضِيلَةٌ؟ خِلَافٌ. وَكَبَّرَ لِحَفْضٍ وَرَفَعَ وَلَوْ بَعِيرٍ صَلَاةً، وَصَّ: وَأَنَابَ. وَفُصِّلَتْ: تَعَبُدُونَ. وَكُرِّهَ سُجُودُ شُكْرِ، أَوْ زَلْزَلَةٍ، وَجَهَرَ بِهَا بِمَسْجِدٍ، وَقِرَاءَةٌ بِتَلْحِينٍ كَجَمَاعَةٍ، وَجُلُوسٌ لَهَا، لَا لِتَعْلِيمٍ. وَأُقِيمَ الْقَارِئُ فِي الْمَسْجِدِ يَوْمَ خَمِيسٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَفِي كُرْهِ قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ عَلَى الْوَاحِدِ رِوَايَتَانِ. وَاجْتِمَاعٌ لِدُعَاءِ يَوْمٍ عَرَفَةٍ، وَمُجَاوَزَتُهَا لِمُتَطَهِّرٍ. وَقَتٌ جَوَازٌ وَإِلَّا، فَهَلْ يُجَاوِزُ مَحَلَّهَا أَوْ الْآيَةَ؟ تَأْوِيلَانِ، وَافْتِصَارٌ عَلَيْهَا، وَأَوَّلُ بِالْكَلِمَةِ، وَالْآيَةُ: قَالَ: وَهُوَ الْأَشْبَهُ. وَتَعَمُّدُهَا بِفَرِيضَةٍ أَوْ خُطْبَةٍ. لَا نَفْلٍ مُطْلَقًا، وَإِنْ قَرَأَهَا فِي فَرَضٍ سَجَدَ، لَا خُطْبَةٍ. وَجَهَرَ إِمَامُ السَّرِّيَّةِ وَإِلَّا أَتْبَعَ، وَمُجَاوِزُهَا بِسِيرٍ يَسْجُدُ. وَبِكَثِيرٍ يُعِيدُهَا بِالْفَرَضِ وَلَمْ يَنْحَنِ، وَبِالنَّفْلِ فِي ثَانِيَتِهِ فِيهِ فِعْلُهَا قَبْلَ الْفَاتِحَةِ قَوْلَانِ. وَإِنْ قَصَدَهَا فَرَكَعَ سَهْوًا، اِعْتَدَّ بِهِ وَلَا سَهْوَ بِخِلَافٍ تَكْرِيرُهَا أَوْ سُجُودٍ قَبْلَهَا سَهْوًا؛ قَالَ: وَأَصْلُ الْمَذْهَبِ تَكْرِيرُهَا، إِنْ كَرَّرَ حِزْبًا. إِلَّا الْمُعَلَّمَ وَالْمُتَعَلَّمَ، فَأَوَّلُ مَرَّةً. وَنُدِبَ لِسَاجِدِ الْأَعْرَافِ قِرَاءَةَ قَبْلَ رُكُوعِهِ، وَلَا يَكْفِي عَنْهَا رُكُوعٌ، وَإِنْ تَرَكَهَا وَقَصَدَهُ، صَحَّ وَكُرِّهَ، وَسَهْوًا اِعْتَدَّ بِهِ عِنْدَ مَالِكٍ، لَا ابْنِ الْقَاسِمِ، فَيَسْجُدُ إِنْ اِطْمَأَنَّ بِهِ.

فصل: نُدِبَ نَفْلٌ، وَتَأَكَّدَ بَعْدَ مَغْرِبٍ: كَظْهَرٍ، وَقَبْلَهَا: كَعَصْرِ بِلَا حَدٍّ، وَالضُّحَى وَسِرُّ بِهِ نَهَارًا، وَجَهْرٌ لَيْلًا، وَتَأَكَّدَ بِوَتِيرٍ. وَتَحِيَّةُ مَسْجِدٍ⁽⁶²⁾، وَجَارَ تَرْكُ مَارٍّ، وَتَأَدَّتْ بِفَرَضٍ، وَبَدَأَ بِهَا بِمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ قَبْلَ السَّلَامِ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَإِيقَاعُ نَفْلٍ بِهِ بِمُصَلَاةٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالْفَرَضُ⁽⁶³⁾ بِالْصَّفِّ الْأَوَّلِ.

(62) يتأكد ندب تحية المسجد لداخله في وقت جواز النفل إذا كان متوضئاً ويريد الجلوس.

(63) أي ويندب إيقاع الفرض بالصف الأول.

وَتَحِيَّهَ مَسْجِدِ مَكَّةَ الطَّوَافُ. وَتَرَائِيحُ، وَأَنْفِرَادٌ بِهَا إِنْ لَمْ تُعْطَلِ
 الْمَسَاجِدُ، وَالْحَتْمُ فِيهَا، وَسُورَةٌ تُجْزَى. ثَلَاثٌ وَعِشْرُونَ⁽⁶⁴⁾، ثُمَّ جُعِلَتْ سِتًّا
 وَثَلَاثِينَ. وَخَفَّفَ مَسْبُوقُهَا ثَانِيَتَهُ وَلَحِقَ، وَقِرَاءَةُ شَفْعٍ بِسَبْحٍ، وَالْكَافِرُونَ،
 وَوَتَرٌ بِإِخْلَاصٍ وَمُعَوِّذَتَيْنِ، إِلَّا لِمَنْ لَهُ حِزْبٌ فَمِنْهُ فِيهِمَا⁽⁶⁵⁾، وَفَعْلُهُ لِمُنْتَبِهٍ
 آخِرَ اللَّيْلِ، وَلَمْ يُعِدْهُ مُقَدِّمٌ، ثُمَّ صَلَّى، وَجَازَ، وَعَقِيبَ شَفْعٍ مُنْفَصِلٍ عَنْهُ
 بِسَلَامٍ، إِلَّا لَأَقْتِدَاءِ بِوَاصِلٍ، وَكُرْهَ وَضْلِهِ، وَوَتَرٌ بِوَاحِدَةٍ، وَقِرَاءَةُ ثَانٍ مِنْ غَيْرِ
 انْتِهَاءِ الْأَوَّلِ، وَنَظَرٌ بِمُضْحَفٍ فِي فَرَضٍ، أَوْ أَثْنَاءَ نَفْلِ، لَا أَوَّلَهُ، وَجَمْعٌ كَثِيرٌ
 لِنَفْلِ، أَوْ بِمَكَانٍ مُشْتَهَرٍ، وَإِلَّا فَلَا. وَكَلَامٌ بَعْدَ صُبْحٍ لِقُرْبِ الطُّلُوعِ، لَا بَعْدَ
 فَجْرِ، وَضِجَعَةٌ بَيْنَ صُبْحٍ، وَرَكَعَتَيْنِ فَجَرٍ. وَالْوَتَرُ سُنَّةٌ آكِدٌ، ثُمَّ عِيدٌ، ثُمَّ
 كُسُوفٌ، ثُمَّ اسْتِسْقَاءٌ. وَوَقْتُهِ بَعْدَ عِشَاءٍ صَحِيحَةٍ، وَشَفَقٌ لِلْفَجْرِ، وَضُرُورِيَّةٌ
 لِلصُّبْحِ. وَنُدِبَ قَطْعُهَا لَهُ لِفَدٍّ⁽⁶⁶⁾ لَا مُؤْتَمٍّ، وَفِي الْإِمَامِ رَوَاتَانِ، وَإِنْ لَمْ يَتَّسِعِ
 الْوَقْتُ إِلَّا لِرَكَعَتَيْنِ: تَرَكَهُ، لَا لِثَلَاثٍ وَلِخَمْسٍ صَلَّى الشَّفْعَ، وَلَوْ قَدَّمَ،
 وَلَسَبَحَ زَادَ الْفَجْرَ، وَهِيَ رَغِيْبَةٌ تَفْتَقِرُ لِنِيَّةٍ تَخْصُهَا، وَلَا تُجْزَى إِنْ تَبَيَّنَ تَقَدُّمُ
 إِحْرَامِهَا لِلْفَجْرِ وَلَوْ بَتَحَرٍّ، وَنُدِبَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْفَاتِحَةِ. وَإِيقَاعُهَا بِمَسْجِدٍ،
 وَنَابَتْ عَنْ التَّحِيَّةِ، وَإِنْ فَعَلَهَا بَيْنَهُ لَمْ يَرْكَعْ. وَلَا يُقْضَى غَيْرُ فَرَضٍ، إِلَّا هِيَ
 فَلِلزَّوَالِ، وَإِنْ أَقِيَمَتِ الصُّبْحُ وَهُوَ بِمَسْجِدٍ تَرَكَهَا، وَخَارِجَهُ رَكَعَهَا؛ إِنْ لَمْ
 يَخَفْ فَوَاتَ رَكَعَةٍ، وَهَلِ الْأَفْضَلُ كَثْرَةُ السُّجُودِ أَوْ طَوْلُ الْقِيَامِ؟ قَوْلَانِ.

فصل: الْجَمَاعَةُ بِفَرَضٍ، غَيْرِ جُمُعَةٍ سُنَّةٍ، وَلَا تَتَفَاضَلُ⁽⁶⁷⁾. وَإِنَّمَا
 يَحْضُلُ فَضْلُهَا بِرَكَعَةٍ، وَنُدِبَ لِمَنْ لَمْ يُحْصِلْهُ، كَمُضِلِّ بِصِيٍّ - لَا أَمْرًا - أَنْ

(64) أي وهو ثلاث وعشرون ركعة بالشفع والوتر. وهو الذي جرى به عمل الصحابة والتابعين.

(65) يعني من له حزب يقرأ في الشفع والوتر منه.

(66) إذا نسي الوتر وتذكرها في صلاة الصبح قطعها وصلى الوتر إذا كان فذاً واتسع الوقت.

(67) المنفي التفاضل الذي يقتضي الإعادة، لأن السنة لم ترد بذلك.

يُعِيدُ مُقَوِّضاً مَأْمُوماً، وَلَوْ مَعَ وَاحِدٍ، غَيْرَ مَغْرِبٍ، كَعِشَاءٍ بَعْدَ وَثَرٍ، فَإِنْ أَعَادَ وَلَمْ يَعْقِدْ قَطَعَ، وَإِلَّا شَفَعَ، وَإِنْ أَتَمَّ - وَلَوْ سَلَّمَ - أَتَى بِرَابِعَةٍ إِنْ قَرُبَ. وَأَعَادَ مُؤْتَمَّ بِمُعِيدٍ أَبَدًا أَفْذَاذًا، وَإِنْ تَبَيَّنَ عَدَمُ الْأُولَى أَوْ فَسَادُهَا أَجْزَأَتْ. وَلَا يُطَالُ رُكُوعٌ لِدَاخِلٍ، وَالْإِمَامُ الرَّائِبُ كَجَمَاعَةٍ⁽⁶⁸⁾. وَلَا تُبْتَدَأُ صَلَاةٌ بَعْدَ الْإِقَامَةِ. وَإِنْ أُقِيمَتْ وَهُوَ فِي صَلَاةٍ قَطَعَ إِنْ خَشِيَ فَوَاتَ رَكْعَةٍ، وَإِلَّا أَتَمَّ النَّافِلَةَ، أَوْ فَرِيضَةً غَيْرَهَا، وَإِلَّا انْصَرَفَ فِي الثَّالِثَةِ عَنْ شَفْعٍ كَالأُولَى إِنْ عَقَدَهَا. وَالْقَطْعُ بِسَلَامٍ أَوْ مُنَافٍ وَإِلَّا أَعَادَ⁽⁶⁹⁾. وَإِنْ أُقِيمَتْ بِمَسْجِدٍ عَلَى مُحَصِّلِ الْفَضْلِ. وَهُوَ بِهِ خَرَجَ وَلَمْ يُصَلِّهَا وَلَا غَيْرَهَا، وَإِلَّا لَزِمَتْهُ كَمَنْ لَمْ يُصَلِّهَا. وَبَيْتُهُ يُتِمُّهَا⁽⁷⁰⁾، وَبَطَلَتْ بِاِفْتِدَاءٍ بِمَنْ بَانَ كَافِرًا، أَوْ امْرَأَةً أَوْ خُنْثَى مُشْكِلاً، أَوْ مَجْنُونًا. أَوْ فَاسِقًا بِجَارِحَةٍ، أَوْ مَأْمُوماً أَوْ مُحَدِّثًا إِنْ تَعَمَّدَ أَوْ عَلِمَ مُؤْتَمُّهُ، وَبَعَاجِزٍ عَنْ رُكْنٍ أَوْ عِلَمٍ، إِلَّا كَالْقَاعِدِ بِمِثْلِهِ فَجَائِزٌ، أَوْ بِأَمِّيٍّ إِنْ وُجِدَ قَارِئٌ، أَوْ قَارِئٌ بِكَفَرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَوْ عَبْدٍ فِي جُمُعَةٍ، أَوْ صَبِيٍّ فِي فَرَضٍ، وَبَغَيْرِهِ تَصِحُّ وَإِنْ لَمْ تُجْزَ، وَهَلْ بِلَا حِنْ مُطْلَقًا أَوْ فِي الْفَاتِحَةِ. وَبَغَيْرِ مُمَيِّزٍ بَيْنَ ضَادٍ وَظَاءٍ: خِلَافٌ، وَأَعَادَ بِوَقْتٍ فِي كَحَرُورِيٍّ. وَكَرِهَ أَقْطَعَ، وَأَشْلُ⁽⁷¹⁾، وَأَعْرَابِيٌّ لَغَيْرِهِ وَإِنْ أَقْرَأَ. وَذُو سَلْسٍ وَقُرُوحٍ لِصَحِيحٍ. وَإِمَامَةٌ مَنْ يُكْرَهُ. وَتَرْتُّبٌ خَصِيٍّ،

(68) أي له فضل الجماعة وحكمها فيما هو راتب فيه إذا صلى وحده: فينوي الإمامة. ولا يعيد ما صلاه لا إماماً ولا مأموماً. ولا يصلي بعده جماعة في محله، ويعيد معه مريد الفضل، ويجمع ليلة المطر.

(69) أي وإن لم يقطع الصلاة التي هو فيها ونوى الاقتداء بالإمام أعاد الصلاة التي كان فيها إذا كانت فرضاً لأنه لم يخرج منها وانتقل بنيتها إلى صلاة أخرى. وأعاد الثانية لأنه دخلها بدون إحرام.

(70) يعنى من أقام الصلاة في بيته القريب من المسجد وسمع الصلاة تقام فيه أتم صلاته وجوبا.

(71) المعتمد عدم كراهة إمامة الأقطع والأشلى.

وَمَأْبُونٍ، وَأَغْلَفَ، وَوَلَدَ زَنَى، وَمَجْهُولِ حَالٍ، وَعَبْدٌ بِفَرْضٍ وَصَلَاةٍ بَيْنَ
الْأَسَاطِينِ، أَوْ أَمَامَ الْإِمَامِ بِلَا ضَرُورَةٍ. وَاقْتِدَاءٌ مَنْ بِأَسْفَلِ السَّفِينَةِ بِمَنْ
بِأَعْلَاهَا، كَأَبِي قُبَيْسٍ. وَصَلَاةُ رَجُلٍ بَيْنَ نِسَاءٍ وَبِالْعَكْسِ وَإِمَامَةٌ بِمَسْجِدٍ بِلَا
رِدَاءٍ. وَتَنَفُّلُهُ بِمَحْرَابِهِ. وَإِعَادَةُ جَمَاعَةٍ بَعْدَ الرَّائِبِ، وَإِنْ أَذِنَ، وَلَهُ الْجَمْعُ إِنْ
جَمَعَ غَيْرُهُ قَبْلَهُ، إِنْ لَمْ يُؤَخَّرْ كَثِيراً وَخَرَجُوا إِلَّا بِالْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ فَيُصَلُّونَ بِهَا
أَفْذَاذًا، إِنْ دَخَلُوهَا. وَقَتْلُ كِبْرُغُوثٍ بِمَسْجِدٍ، وَفِيهَا يَجُوزُ طَرَحُهَا خَارِجَهُ،
وَاسْتَشْكِيلٌ، وَجَارَ اقْتِدَاءٌ: بِأَعْمَى، وَمُخَالِفٌ فِي الْفُرُوعِ، وَالْكَنَّ،
وَمَحْدُودٌ⁽⁷²⁾ وَعَيْنَيْنِ، وَمُجَدِّمٌ، إِلَّا أَنْ يَشْتَدَّ، فَلْيُنَحَّ. وَصَبِيٌّ بِمِثْلِهِ. وَعَدَمُ
إِلْصَاقٍ مَنْ عَلَى يَمِينِ الْإِمَامِ أَوْ يَسَارِهِ بِمَنْ حَذَوُهُ، وَصَلَاةٌ مُتَفَرِّدٌ خَلْفَ
صَفٍّ، وَلَا يَجْذِبُ أَحَدًا، وَهُوَ خَطَأٌ مِنْهُمَا، وَإِسْرَاعٌ لَهَا بِلَا خَبَبٍ. وَقَتْلُ
عَقْرَبٍ أَوْ فَارٍ بِمَسْجِدٍ، وَإِخْضَارُ صَبِيٍّ بِهِ لَا يَعْثُبُ وَيَكْفُ إِذَا نُهِيَ. وَبَضَقٌ بِهِ
إِنْ حُصِبَ، أَوْ تَحْتَ حَصِيرِهِ، ثُمَّ يَمِينِهِ، ثُمَّ أَمَامَهُ. وَخُرُوجٌ مُتَجَالَّةً⁽⁷³⁾
لِالْعِيدِ، وَاسْتِسْقَاءٌ، وَشَابَّةٌ لِمَسْجِدٍ وَلَا يُقْضَى عَلَى زَوْجِهَا بِهِ وَاقْتِدَاءٌ دَوِي
سُفْنٍ بِإِمَامٍ، وَفَضْلُ مَأْمُومٍ بِنَهْرٍ صَغِيرٍ أَوْ طَرِيقٍ، وَعُلُوُّ مَأْمُومٍ؛ وَلَوْ بِسَطْحٍ.
لَا عَكْسُهُ، وَبَطَلَتْ بِقُضْدِ إِمَامٍ وَمَأْمُومٍ بِهِ الْكِبَرُ، إِلَّا بِكَشِيرٍ. وَهَلْ يَجُوزُ إِنْ
كَانَ مَعَ الْإِمَامِ طَائِفَةٌ كَغَيْرِهِمْ؟ تَرَدَّدَ، وَمُسَمَّعٌ، وَاقْتِدَاءٌ بِهِ، أَوْ بِرُؤْيَاهُ؛ وَإِنْ
بِدَارٍ. وَشَرُطُ الْاِقْتِدَاءِ نِيَّتُهُ، بِخِلَافِ الْإِمَامِ، وَلَوْ بِجَنَازَةٍ، إِلَّا جُمُعَةً وَجَمْعًا،
وَخَوْفًا وَمُسْتَحْلَفًا كَفَضْلِ الْجَمَاعَةِ، وَاخْتَارَ فِي الْأَخِيرِ خِلَافَ الْأَكْثَرِ. وَمُسَاوَاةٌ
فِي الصَّلَاةِ، وَإِنْ بَادَأَ وَقَضَاءً، أَوْ بَطَّهَرَيْنِ مِنْ يَوْمَيْنِ، إِلَّا نَفْلًا خَلْفَ فَرْضٍ.

(72) أي الذي أقيم عليه حد ثم تاب وحسنت توبته.

(73) هي الكبيرة السن التي انقطع منها أرب الرجال.

وَلَا يَنْتَقِلُ مُنْفَرِدًا لِحِمَاةِ كَالْعَكْسِ، وَفِي مَرِيضٍ افْتَدَى بِمِثْلِهِ فَصَحَّ قَوْلَانِ،
وَمُتَابَعَةٌ فِي إِحْرَامٍ وَسَلَامٍ. فَالْمُسَاوَاةُ - وَإِنْ بِشَكٍّ فِي الْمَأْمُومِيَّةِ - مُبْطَلَةٌ لَا
الْمُسَاوَقَةُ⁽⁷⁴⁾: كَغَيْرِهِمَا⁽⁷⁵⁾ لَكِنْ سَبْقُهُ مَمْنُوعٌ، وَإِلَّا كُرِهَ. وَأَمَرَ الرَّافِعُ بِعَوْدِهِ إِنْ
عَلِمَ إِذْرَاكَ قَبْلَ رَفْعِهِ، لَا إِنْ خَفَضَ. وَنُذِبَ تَقْدِيمُ سُلْطَانٍ، ثُمَّ رَبِّ مَنْزِلٍ،
وَالْمُسْتَأْجِرِ عَلَى الْمَالِكِ؛ وَإِنْ عَبْدًا. كَأَمْرًا، وَاسْتَخْلَفَتْ. ثُمَّ زَائِدٌ فِيهِ، ثُمَّ
حَدِيثٌ ثُمَّ قِرَاءَةٌ، ثُمَّ عِبَادَةٌ، ثُمَّ بِسْمِ إِسْلَامٍ، ثُمَّ بِنَسَبٍ، ثُمَّ بِخَلْقٍ، ثُمَّ بِخَلْقٍ،
ثُمَّ بِلِبَاسٍ إِنْ عَدِمَ نَقْصَ مَنَعٍ أَوْ كُرِهٍ⁽⁷⁶⁾، وَاسْتِنَابَةُ النَّاقِصِ، كَوْقُوفٌ ذَكَرَ عَنْ
يَمِينِهِ⁽⁷⁷⁾، وَاثْنَيْنِ خَلْفَهُ. وَصَبِيٌّ عَقْلَ الْقُرْبَةِ، كَالْبَالِغِ. وَنِسَاءٌ خَلْفَ الْجَمِيعِ،
وَرَبُّ الدَّابَّةِ أَوَّلَى بِمُقَدَّمِهَا⁽⁷⁸⁾، وَالْأَوْرَعُ، وَالْعَدْلُ، وَالْحُرُّ، وَالْأَبُّ، وَالْعَمُّ
عَلَى غَيْرِهِمْ؛ وَإِنْ تَشَاحَّ مُتَسَاوُونَ - لَا لِكَبِيرٍ - افْتَرَعُوا. وَكَبَّرَ الْمُسْبِقُ لِرُكُوعٍ أَوْ
سُجُودٍ بَلَا تَأْخِيرٍ لَا لِجُلُوسٍ؛ وَقَامَ بِتَكْبِيرٍ إِنْ جَلَسَ فِي ثَانِيَّتِهِ إِلَّا مُدْرِكَ
الشَّهَدِ؛ وَقَضَى الْقَوْلَ وَبَنَى الْفِعْلَ. وَرَكَعَ مَنْ خَشِيَ فَوَاتَ رَكْعَةٍ دُونَ الصَّفِّ،
إِنْ ظَنَّ إِذْرَاكَ قَبْلَ الرَّفْعِ، يَدْبُ كَالصَّفِّينِ لِأَخِرِ فُرْجَةٍ قَائِمًا، أَوْ رَاكِعًا. لَا
سَاجِدًا، أَوْ جَالِسًا. وَإِنْ شَكَّ فِي الْإِذْرَاكِ أَلْغَاهَا، وَإِنْ كَبَّرَ لِرُكُوعٍ، وَنَوَى بِهَا
الْعَقْدَ، أَوْ نَوَاهُمَا، أَوْ لَمْ يَنْوِهِمَا أَجْزَأُهُ؛ وَإِنْ لَمْ يَنْوِهِ نَاسِيًا لَهُ تَمَادَى الْمَأْمُومُ
فَقَطُّ، وَفِي تَكْبِيرِ السُّجُودِ تَرَدُّدٌ، وَإِنْ لَمْ يُكَبِّرِ اسْتَأْنَفَ.

(74) المساوقة: هي المتابعة فوراً. والأفضل ألا يكبر أو يسلم إلا بعد سكوت إمامه.

(75) أي غير الإحرام والسلام.

(76) هذا شرط في الترتيب المتقدم: يعني يندب الترتيب المتقدم إذا لم يكن في الإمام نقص
بوجب منع إمامته أو كراهتها.

(77) تشبيه في النذب أي يندب وقوف ذكر عن يمينه إلخ.

(78) ذكرت هذه المسألة هنا - وإن كانت متعلقة بالإجارة - للدلالة على ندب تقديم العالم،
لأن رب الدابة أعلم بطباعها.

فصل: نُدِبَ لِإِمَامٍ: خَشِيَ تَلَفَ مَالٍ، أَوْ نَفْسٍ أَوْ مُنِعَ الْإِمَامَةَ لَعَجْزٍ، أَوْ الصَّلَاةَ بِرُعَافٍ، أَوْ سَبَقَ حَدَثٌ، أَوْ ذَكَرَهُ: اسْتِخْلَافٌ⁽⁷⁹⁾ وَإِنْ بِرُكُوعٍ، أَوْ سُجُودٍ. وَلَا تَبْطُلُ إِنْ رَفَعُوا بِرَفْعِهِ قَبْلَهُ، وَلَهُمْ إِنْ لَمْ يَسْتَخْلَفْ⁽⁸⁰⁾ وَلَوْ أَشَارَ لَهُمْ بِالِانْتِظَارِ. وَاسْتِخْلَافُ الْأَقْرَبِ، وَتَرْكُ كَلَامٍ فِي كَحَدَثٍ، وَتَأَخُّرُ مُؤْتَمًا فِي الْعَجْزِ، وَمَسْكُ أَفْهِ فِي خُرُوجِهِ، وَتَقَدُّمُهُ إِنْ قُرْبٍ، وَإِنْ بِجُلُوسِهِ، وَإِنْ تَقَدَّمَ غَيْرُهُ صَحَّتْ، كَأَنْ اسْتِخْلَفَ مَجْنُونًا، وَلَمْ يَفْتَدُوا بِهِ، أَوْ أَتَمُّوا وَحْدَانًا أَوْ بَعْضُهُمْ، أَوْ بِإِمَامَيْنِ؛ إِلَّا الْجُمُعَةَ، وَقَرَأَ مِنْ انْتِهَاءِ الْأَوَّلِ، وَابْتَدَأَ بِسِرِّيَّةٍ، إِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْأَوَّلُ. وَصِحَّتْ⁽⁸¹⁾ بِإِدْرَاكِ مَا قَبْلَ الرُّكُوعِ، وَإِلَّا فَإِنْ صَلَّى لِنَفْسِهِ أَوْ بَنَى بِالْأَوَّلَى أَوْ الثَّالِثَةِ صَحَّتْ، وَإِلَّا فَلَا، كَعَوْدِ الْإِمَامِ لِاتِّمَامِهَا. وَإِنْ جَاءَ بَعْدَ الْعَذْرِ فَكَأَجَنِّي. وَجَلَسَ لِسَلَامِهِ الْمَسْبُوقُ، كَأَنْ سَبَقَ هُوَ، لَا الْمُقِيمُ يَسْتَخْلِفُهُ مُسَافِرٌ، لَتَعَذَّرَ مُسَافِرٌ أَوْ جَهْلِيهِ؛ فَيُسَلِّمُ الْمُسَافِرُ، وَيَقُومُ غَيْرُهُ لِلْقَضَاءِ، وَإِنْ جَهَلَ مَا صَلَّى أَشَارَ فَأَشَارُوا⁽⁸²⁾ وَإِلَّا سُبِّحَ بِهِ. وَإِنْ قَالَ لِلْمَسْبُوقِ: أَسْقَطْتُ رُكُوعًا عَمِلَ عَلَيْهِ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ خِلَافَهُ، وَسَجَدَ قَبْلَهُ - إِنْ لَمْ تَتَمَحَّضْ زِيَادَةً - بَعْدَ صَلَاةِ إِمَامِهِ.

فصل: سُنَّ لِمُسَافِرٍ غَيْرِ عَاصٍ بِهِ، وَلَا هِ أَرْبَعَةٌ بُرْدٍ، وَلَوْ بِبَحْرِ ذَهَابًا فُصِدَتْ دُفْعَةً، إِنْ عَدَى الْبَلَدِيُّ الْبَسَاتِينَ الْمَسْكُونَةَ، وَتَوَوَّلَتْ أَيْضًا عَلَى مُجَاوَزَةِ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ بِقَرْيَةِ الْجُمُعَةِ، وَالْعُمُودِي حِلَّتُهُ، وَانْفَصَلَ غَيْرُهُمَا:

(79) نائب فاعل «ندب».

(80) أي: ولهم أن يستخلفوا غيره إن لم يستخلف هو.

(81) أي الاستخلاف يعني: يصح استخلاف المأموم إذا أدرك جزءاً من الصلاة قبل الركعة التي استخلف فيها.

(82) أي: أشار مستفهما فأشاروا مجيبين.

قَصْرٌ⁽⁸³⁾ رُبَاعِيَّةٌ وَفَتِيَّةٌ، أَوْ فَائِتَةٍ فِيهِ، وَإِنْ نُوتِيًّا بِأَهْلِهِ إِلَى مَحَلِّ الْبَدْءِ - لَا أَقَلَّ - إِلَّا كَمَكِّيٍّ فِي خُرُوجِهِ لِعَرَفَةَ وَرُجُوعِهِ، وَلَا رَاجِعٍ لِدُونِهَا، وَلَوْ لِشَيْءٍ نَسِيَهُ. وَلَا عَادِلٌ عَنْ قَصِيرٍ بِلَا عُذْرٍ. وَلَا هَائِثٌ⁽⁸⁴⁾. وَطَالِبٌ رَغِيٍّ، إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ قَطْعَ الْمَسَافَةِ قَبْلَهُ وَلَا مُنْفَصِلٌ يَنْتَظِرُ رُقْفَةً إِلَّا أَنْ يَجْزِمَ بِالسَّيْرِ دُونَهَا. وَقَطَعَهُ دُخُولُ بَلَدِهِ، وَإِنْ بَرِجَ إِلَّا مُتَوَطَّنَ كَمَكَّةَ رَفَضَ سُكْنَاهَا، وَرَجَعَ نَاوِيًا السَّفَرِ. وَقَطَعَهُ دُخُولُ وَطْنِهِ، أَوْ مَكَانَ زَوْجَةٍ دَخَلَ بِهَا فَقَطَّ وَإِنْ بَرِجَ غَالِبَةٍ. وَنِيَّةُ دُخُولِهِ وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ الْمَسَافَةُ. وَنِيَّةُ إِقَامَةِ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ صَحَاحٍ، وَلَوْ بِخِلَالِهِ - إِلَّا الْعَسْكَرَ بِدَارِ الْحَرْبِ - أَوْ الْعِلْمُ بِهَا عَادَةً، لَا الْأَقَامَةُ. وَإِنْ تَأَخَّرَ سَفَرُهُ، وَإِنْ نَوَاهَا بِصَلَاةٍ شَفَعَتْ، وَلَمْ تُجْزِ حَضَرِيَّةٌ وَلَا سَفَرِيَّةٌ، وَبَعْدَهَا أَعَادَ فِي الْوَقْتِ. وَإِنْ اقْتَدَى مُقِيمٌ بِهِ، فَكُلُّ عَلَى سُنَّتِهِ، وَكُرِّهَ كَعَكْسِهِ وَتَأَكَّدَ، وَتَبِعَهُ وَلَمْ يُعَذِّ، وَإِنْ أَتَمَّ مُسَافِرٌ نَوَى إِيْتِمَامًا أَعَادَ بِوَقْتٍ، وَإِنْ سَهَوَا سَجَدَ، وَالْأَصَحُّ إِعَادَتُهُ، كَمَا مُؤَمِّمُهُ بِوَقْتٍ، وَالْأَرْجَحُ الضَّرُورِيُّ إِنْ تَبِعَهُ، وَإِلَّا بَطَلَتْ كَأَنَّ قَصَرَ عَمْدًا. وَالسَّاهِي كَأَحْكَامِ السَّهْوِ، وَكَأَنَّ أَتَمَّ وَمَأْمُومُهُ بَعْدَ نِيَّةٍ قَصِيرٍ عَمْدًا. وَسَهَوَا أَوْ جَهْلًا فِي الْوَقْتِ، وَسَبَّحَ مَأْمُومُهُ وَلَا يَتَّبِعُهُ وَسَلَّمِ الْمُسَافِرُ بِسَلَامِهِ، وَأَتَمَّ غَيْرُهُ بَعْدَهُ أَفْذَاذًا وَأَعَادَ فَقَطَّ بِالْوَقْتِ، وَإِنْ ظَنَّهُمْ سَفَرًا⁽⁸⁵⁾ فَظَهَرَ خِلَافُهُ أَعَادَ أَبَدًا، إِنْ كَانَ مُسَافِرًا كَعَكْسِهِ، وَفِي تَرْكِ نِيَّةِ الْقَصْرِ وَالْإِيْتِمَامِ تَرَدُّدٌ. وَنُدِبَ: تَعْجِيلُ الْأَوْبَةِ، وَالْدُخُولُ ضَحَى. وَرُخِّصَ لَهُ جَمْعُ الظُّهْرَيْنِ بِيَرٍّ، وَإِنْ قَصَرَ وَلَمْ يَجِدْ، بِلَا كُرْهِ. وَفِيهَا شَرْطُ الْجِدِّ: لِإِذْرَاكِ أَمْرِ بِمَنْهَلٍ زَالَتْ بِهِ، وَنَوَى التَّزْوِلَ

(83) نائب فاعل «سن».

(84) أي سائح في البلاد يطلب العيش في أي بلد وجده.

(85) بسكون الفاء: جمع سافر، كركب وراكب. والسافر: المسافر.

بَعْدَ الْغُرُوبِ، وَقَبْلَ الْاضْفِرَارِ آخِرَ الْعَصْرِ وَبَعْدَهُ خَيْرٌ فِيهَا. وَإِنْ زَالَتْ رَاكِبًا
 آخَرَهُمَا؛ إِنْ نَوَى الْاضْفِرَارَ⁽⁸⁶⁾، أَوْ قَبْلَهُ، وَإِلَّا فَفِي وَقْتَيْهِمَا، كَمَنْ لَا يَضْبِطُ
 نُزُولَهُ وَكَالْمَبْطُونِ. وَلِلصَّحِيحِ فَعْلُهُ. وَهَلِ الْعِشَاءُ كَذَلِكَ؟ تَأْوِيلَانِ، وَقَدَّمَ
 خَائِفُ الْإِغْمَاءِ وَالنَّافِضِ، وَالْمِيدُ⁽⁸⁷⁾. وَإِنْ سَلِمَ، أَوْ قَدَّمَ وَلَمْ يَزْتَحِلْ، أَوْ
 اذْتَحَلَ قَبْلَ الزَّوَالِ وَنَزَلَ عِنْدَهُ فَجَمَعَ؛ أَعَادَ الثَّانِيَةَ فِي الْوَقْتِ. وَفِي جَمْعِ
 الْعِشَاءَيْنِ فَقَطْ بِكُلِّ مَسْجِدٍ لِمَطَرٍ أَوْ طِينٍ مَعَ ظُلْمَةٍ، لَا طِينٍ، أَوْ ظُلْمَةٍ، أُذُنٌ
 لِلْمَغْرِبِ كَالْعَادَةِ، وَأَخْرَ قَلِيلًا، ثُمَّ صَلَّيَا وَلَاءً، إِلَّا قَدَّرَ أَذَانٌ مُنْخَفِضٍ
 بِمَسْجِدٍ، وَإِقَامَةٍ. وَلَا تَنْقُلَ بَيْنَهُمَا. وَلَمْ يَمْنَعُهُ، وَلَا بَعْدَهُمَا. وَجَازَ لِمُنْفَرِدٍ
 بِالْمَغْرِبِ، يَجِدُهُمْ بِالْعِشَاءِ. وَلَمْ يُعْتَكَفْ بِمَسْجِدٍ، كَأَنْ انْقَطَعَ الْمَطَرُ بَعْدَ
 الشُّرُوعِ، لَا إِنْ فَرَعُوا فَيُؤَخَّرُ لِلشَّفَقِ، إِلَّا بِالْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ وَلَا إِنْ حَدَثَ
 السَّبَبُ بَعْدَ الْأُولَى، وَلَا الْمَرْأَةُ وَالضَّعِيفُ بَيْنَهُمَا وَلَا مُنْفَرِدٌ بِمَسْجِدٍ: كَجَمَاعَةٍ
 لَا حَرَجَ عَلَيْهِمْ.

فصل: شَرَطُ الْجُمُعَةِ: وَقُرْعُ كُلِّهَا بِالْخُطْبَةِ وَقَتَ الظُّهْرِ لِلْغُرُوبِ، وَهَلِ
 إِنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ؟ وَصَحَّحَ، أَوْ لَا: رُوِيَ عَلَيْهِمَا، بِاسْتِيطَانِ بَلَدٍ أَوْ
 أَخْصَاصٍ؛ لَا خِيَمٍ. وَبِجَامِعِ مَبْنِيٍّ مُتَّحِدٍ. وَالْجُمُعَةُ لِلْعَتِيقِ وَإِنْ تَأَخَّرَ آدَاءُ. لَا
 ذِي بِنَاءٍ خَفٍّ، وَفِي اشْتِرَاطِ سِقْفِهِ، وَقَصْدِ تَأْبِيدِهَا بِهِ، وَإِقَامَةِ الْخُمْسِ،
 تَرَدُّدٌ. وَصَحَّتْ بِرَحْبَتِهِ، وَطُرُقٍ مُتَّصِلَةٍ إِنْ ضَاقَ، أَوْ اتَّصَلَتِ الصُّفُوفُ. لَا
 انْتَفِيًا⁽⁸⁸⁾، كَبَيَّتِ الْقَنَادِيلِ وَسَطْحِهِ، وَدَارٍ، وَحَانُوتٍ. وَبِجَمَاعَةٍ تَتَقَرَّى بِهِمْ

(86) أي: نوى النزول في الاضفرار.

(87) النافض: الحمى. والميد: الدوخة.

(88) يعني إن انتفى الضيق واتصال الصفوف فلا تصح الجمعة في الرحبة والطرق المتصلة. وللمالك في المدونة، وفي سماع ابن القاسم صحتها ولو انتفيا، لكن مع =

قَرِيَّةً، بِلَا حَدٍّ أَوْ لَا⁽⁸⁹⁾ وَإِلَّا فَتَجُوزُ بِاثْنَيْ عَشَرَ: بَاقِينَ لِسَلَامِهَا بِإِمَامٍ مُقِيمٍ - إِلَّا
 الْخَلِيفَةَ يَمُرُّ بِقَرِيَّةٍ جُمُعَةٍ - وَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ، وَبَغَيْرِهَا تَفْسُدُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ،
 وَبِكَوْنِهِ الْخَاطِبَ إِلَّا لِعُذْرِ وَوَجَبَ انْتِظَارُهُ لِعُذْرِ قَرَبٍ عَلَى الْأَصَحِّ، وَبِخُطْبَتَيْنِ
 قَبْلَ الصَّلَاةِ مِمَّا تُسَمِّيهِ الْعَرَبُ خُطْبَةً، تَحْضُرُهُمَا الْجَمَاعَةُ، وَاسْتَقْبَلَهُ غَيْرُ
 الصَّفِّ الْأَوَّلِ، وَفِي وَجُوبِ قِيَامِهِ لَهُمَا: تَرَدُّدٌ. وَلَزِمَتْ الْمُكَالَفَ الْحُرَّ الذَّكَرَ
 بِلَا عُذْرِ، الْمُتَوَطَّنَ وَإِنْ بِقَرِيَّةٍ نَائِيَةٍ بِكَفَرَسَخٍ مِنَ الْمَنَارِ: كَأَن أَدْرَكَ الْمُسَافِرُ
 النَّدَاءَ قَبْلَهُ، أَوْ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ قَدِمَ، أَوْ بَلَغَ، أَوْ زَالَ عُذْرُهُ لَا بِالإِقَامَةِ إِلَّا
 تَبَعًا. وَنَدِبَ تَحْسِينُ هَيْئَةٍ، وَجَمِيلُ ثِيَابٍ، وَطِيبٌ، وَمَشْيٌ، وَتَهَجِيرٌ وَإِقَامَةٌ
 أَهْلِ السُّوقِ⁽⁹⁰⁾ مُطْلَقًا بِوَقْتِهَا وَسَلَامٌ خَطِيبٍ لِحُرُوجِهِ لَا صُعُودِهِ، وَجُلُوسُهُ
 أَوَّلًا، وَبَيْنَهُمَا، وَتَقْصِيرُهُمَا وَالثَّانِيَةَ أَقْصَرُ، وَرَفَعَ صَوْتَهُ، وَاسْتِخْلَافُهُ لِعُذْرِ
 حَاضِرِهَا، وَقِرَاءَةُ فِيهِمَا، وَخَتْمُ الثَّانِيَةِ بِبِعْفَرِ اللَّهِ لَنَا وَلَكُمْ، وَأَجْزَأُ أَذْكُرُوا اللَّهَ
 يَذْكُرْكُمْ، وَتَوَكُّؤُ عَلَى كَقَوْسٍ، وَقِرَاءَةُ الْجُمُعَةِ وَإِنْ لَمْ يَسْبُوقِ، وَهَلْ أَتَاكَ.
 وَأَجَازَ بِالثَّانِيَةِ بِسَبْحٍ أَوْ الْمُتَنَافِقُونَ. وَحُضُورُ مَكَاتِبٍ، وَصَبْيٍ، وَعَبْدٍ، وَمُدَبِّرٍ
 أَذِنَ سَيِّدُهُمَا. وَأَخَّرَ الظُّهْرَ رَاجٍ زَوَالَ عُذْرِهِ، وَإِلَّا فَلَهُ التَّعْجِيلُ، وَغَيْرُ
 الْمَعْدُورِ إِنْ صَلَّى الظُّهْرَ مُدْرِكًا لِرُكْعَةٍ لَمْ يُجْزِهِ. وَلَا يَجْمَعُ الظُّهْرَ إِلَّا ذُو
 عُذْرِ. وَاسْتَوْذِنَ إِمَامًا⁽⁹¹⁾. وَوَجِبَتْ إِنْ مَنَعَ وَأَمِنُوا، وَإِلَّا لَمْ تُجْزَ. وَسُنُّ غُسْلٍ

= الكراهة الشديدة. وقوله كبيت القناديل تمثيل لما لا تصح الجمعة فيه.

(89) يشترط في أول جمعة تقام أن تكون الجماعة تتقرب بهم قرية بدون تقدير للعدد. وفيما بعدها من الجمع تصح بما لا يقل عن اثني عشر.

(90) أي إقامتهم من أماكن البيع والشراء ليذهبوا للصلاة الجمعة. وقوله مطلقاً: سواء كانوا ممن يجب عليهم الجمعة أو لا.

(91) يستأذن الحاكم أو نائبه في إقامة الجمعة بعد توفر شروطها. فإن منع وأمنوا ضرره أقاموها، وإن لم يأمنوا ضرره سقطت عنهم، وبطلت إن فعلوها.

مُتَّصِلٌ بِالرَّوَّاحِ وَلَوْ لَمْ تَلْزِمُهُ، وَأَعَادَ إِنْ تَغَدَّى، أَوْ نَامَ اخْتِيَارًا. لَا لِأَكْلِ خَفٍّ. وَجَازَ تَخَطَّ قَبْلَ جُلُوسِ الْخُطِيبِ، وَاخْتِبَاءٍ فِيهَا، وَكَلَامٍ بَعْدَهَا لِلصَّلَاةِ، وَخُرُوجِ كُمُحْدِثٍ بِلَا إِذْنٍ، وَإِقْبَالٍ عَلَى ذِكْرِ قَلِّ سِرًّا، كِتَابَيْنِ، وَتَعَوُّذٍ عِنْدَ ذِكْرِ السَّبَبِ، كَحَمْدِ عَاطِسٍ سِرًّا. وَنَهْيِ خُطِيبٍ، أَوْ أَمْرِهِ وَإِجَابَتِهِ، وَكُرْهِ تَرْكِ طَهْرِ فِيهِمَا، وَالْعَمَلِ يَوْمَهَا، وَبَيْعِ كَعْبَدٍ بِسُوقٍ وَقْتَهَا، وَتَنْفُلِ إِمَامٍ قَبْلَهَا، أَوْ جَالِسٍ عِنْدَ الْأَذَانِ، وَحُضُورِ شَائِبَةٍ، وَسَفَرٍ بَعْدَ الْفَجْرِ، وَجَازَ قَبْلَهُ، وَحَرَّمَ بِالزَّوَالِ، كَكَلَامٍ فِي خُطْبَتَيْهِ بِقِيَامِهِ، وَبَيْنَهُمَا، وَلَوْ لِغَيْرِ سَامِعٍ، إِلَّا أَنْ يُلْغَوْا عَلَى الْمُخْتَارِ وَكَسَلَامٍ، وَرَدِّهِ، وَنَهْيِ لَاحٍ، وَحَضْبِهِ أَوْ إِشَارَةِ لَهُ وَابْتِدَاءِ صَلَاةٍ بِخُرُوجِهِ. وَإِنْ لِدَاخِلٍ. وَلَا يَقْطَعُ إِنْ دَخَلَ، وَفُسِّخَ بَيْعٌ وَإِجَارَةٌ وَتَوَلِيَّةٌ وَشَرِكَةٌ وَإِقَالَةٌ وَشَفْعُهُ بِأَذَانٍ ثَانٍ، فَإِنْ فَاتَ فَالْقِيَمَةُ حِينَ الْقَبْضِ، كَالْبَيْعِ الْفَاسِدِ، لَا نِكَاحَ وَهَبَةً وَصَدَقَةً. وَعُذْرُ تَرْكِهَا وَالْجَمَاعَةِ شِدَّةُ وَحَلٍ وَمَطَرٍ، أَوْ جُذَامٍ وَمَرَضٍ، وَتَمَرِضٍ، وَإِشْرَافُ قَرِيبٍ وَنَحْوِهِ، وَخَوْفٌ عَلَى: مَالٍ، أَوْ حَبْسٍ، أَوْ ضَرْبٍ، وَالْأَظْهَرُ وَالْأَصَحُّ، أَوْ حَبْسُ مُعْسِرٍ، وَعُرْيٍ، وَرَجَاءُ عَفْوِ قَوْدٍ وَأَكْلُ كَثُومٍ، كَرِيحٍ عَاصِفَةٍ بَلِيلٍ، لَا عَرَسٍ، أَوْ عَمَى، أَوْ شُهُودِ عِيدٍ، وَإِنْ أَذِنَ الْإِمَامُ.

فصل: رُخْصَ لِقِتَالِ جَائِزٍ أَمَكْنَ تَرْكُهُ لِبَعْضٍ: قَسْمُهُمْ، وَإِنْ وَجَّاهُ الْقِبْلَةَ، أَوْ عَلَى دَوَابِّهِمْ قَسْمَيْنِ، وَعَلَّمَهُمْ، وَصَلَّى بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ بِالْأُولَى فِي الثَّنَائِيَّةِ رُكْعَةً، وَإِلَّا رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ قَامَ سَاكِتًا أَوْ دَاعِيًا أَوْ قَارِئًا فِي الثَّنَائِيَّةِ، وَفِي قِيَامِهِ بِغَيْرِهَا تَرَدَّدٌ، وَأَتَمَّتِ الْأُولَى وَانْصَرَفَتْ ثُمَّ صَلَّى بِالثَّنَائِيَّةِ مَا بَقِيَ وَسَلَّم. فَاتَّمَّوْا لِأَنْفُسِهِمْ، وَلَوْ صَلَّوْا بِإِمَامَيْنِ أَوْ بَعْضُ فَذَا جَازٌ، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ آخَرُوا لِآخِرِ الْاخْتِيَارِيِّ، وَصَلَّوْا إِيْمَاءً: كَأَنْ دَهَمَهُمْ عَدُوٌّ بِهَا، وَحَلَّ لِلضَّرُورَةِ مَشْيُ

وَرَكُضٌ، وَطَعْنٌ، وَعَدَمٌ تَوَجُّهُ وَكَلَامٌ وَإِمْسَاكٌ مُلَطِّخٌ، وَإِنْ أَمِنُوا بِهَا أَتَمَّتْ صَلَاةَ أَمْنٍ، وَبَعْدَهَا لَا إِعَادَةَ، كَسَوَادٍ ظَنَّ عَدُوًّا فَظَهَرَ نَفِيُّهُ، وَإِنْ سَهَا مَعَ الْأُولَى سَجَدَتْ بَعْدَ إِكْمَالِهَا، وَإِلَّا سَجَدَتْ الْقَبْلِيَّ مَعَهُ، وَالْبَعْدِيَّ بَعْدَ الْقَضَاءِ. وَإِنْ صَلَّى فِي ثَلَاثِيَّةٍ أَوْ رُبَاعِيَّةٍ بِكُلِّ رَكْعَةٍ بَطَلَتِ الْأُولَى، وَالثَّالِثَةُ فِي الرُّبَاعِيَّةِ كَغَيْرِهِمَا عَلَى الْأَرْجَحِ، وَصَحَّخَ خِلَافُهُ.

فصل: سُنُّ لَعِيدِ رَكْعَتَانِ لِمَأْمُورِ الْجُمُعَةِ، مِنْ حُلِّ النَّافِلَةِ لِلزَّوَالِ. وَلَا يُنَادَى الصَّلَاةَ جَامِعَةً⁽⁹²⁾ وَافْتَتَحَ بِسَبْعِ تَكْبِيرَاتٍ بِالْإِحْرَامِ، ثُمَّ بِخَمْسٍ غَيْرِ الْقِيَامِ، مُوَالِيً، إِلَّا بِتَكْبِيرِ الْمُؤْتَمِّ، بِلَا قَوْلٍ. وَتَحَرَّاهُ مُؤْتَمٌّ لَمْ يَسْمَعْ، وَكَبَّرَ نَاسِيَهُ إِنْ لَمْ يَرْكَعْ، وَسَجَدَ بَعْدَهُ، وَإِلَّا تَمَادَى، وَسَجَدَ غَيْرُ الْمُؤْتَمِّ قَبْلَهُ، وَمُدْرِكُ الْفِرَاءَةِ يُكَبِّرُ فَمُدْرِكُ الثَّانِيَةِ يُكَبِّرُ خَمْسًا، ثُمَّ سَبْعًا بِالْقِيَامِ، وَإِنْ فَاتَتْ قَضَى الْأُولَى بِسِتٍّ وَهَلْ بَغِيرِ الْقِيَامِ؟ تَأْوِيلَانِ. وَنُدِبَ إِحْيَاءُ لَيْلَتِهِ، وَغُسْلٌ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ وَتَطْيِيبٌ وَتَزْيِينٌ، وَإِنْ لَغِيَ مُصَلٍّ، وَمَشَى فِي ذَهَابِهِ، وَفَطَرَ قَبْلَهُ فِي الْفِطْرِ، وَتَأَخَّرَ فِي النَّحْرِ، وَخُرُوجٌ بَعْدَ الشَّمْسِ، وَتَكْبِيرٌ فِيهِ حِينَئِذٍ لَا قَبْلَهُ، وَصَحَّخَ خِلَافُهُ، وَجَهَرُ بِهِ، وَهَلْ لِمَجِيءِ الْإِمَامِ أَوْ لِقِيَامِهِ لِلصَّلَاةِ؟ تَأْوِيلَانِ، وَتَحَرَّاهُ أَضْحِيَّتُهُ بِالْمُصَلَّى، وَإِيقَاعُهَا بِهِ إِلَّا بِمَكَّةَ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ فِي أَوَّلِهِ فَقَطْ، وَقَرَأَهَا بِكَسْبٍ، وَالشَّمْسِ وَخُطْبَتَانِ كَالْجُمُعَةِ، وَسَمَاعُهَا، وَاسْتِقْبَالُهُ وَبَعْدِيَّتُهُمَا، وَأَعِيدَتَا، إِنْ قُدِّمَتَا، وَاسْتِفْتَاخٌ بِتَكْبِيرٍ، وَتَخَلُّلُهُمَا بِهِ بِلَا حَدٍّ، وَإِقَامَةُ مَنْ لَمْ يُؤْمَرْ بِهَا أَوْ فَاتَتْهُ، وَتَكْبِيرُهُ إِثْرَ خَمْسِ عَشْرَةِ فَرِيضَةٍ، وَسُجُودُهَا الْبَعْدِيَّ مِنْ ظَهْرِ يَوْمِ النَّحْرِ. لَا نَافِلَةٌ وَمَقْضِيَّةٌ فِيهَا مُطْلَقًا، وَكَبَّرَ نَاسِيَهُ إِنْ قَرَّبَ. وَالْمُؤْتَمُّ إِنْ تَرَكَهُ إِمَامُهُ. وَلَفْظُهُ وَهُوَ اللَّهُ أَكْبَرُ ثَلَاثًا، وَإِنْ قَالَ

(92) هو مكروه لعدم ثبوته في سنة رسول الله ﷺ.

بَعْدَ تَكْبِيرَتَيْنِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ثُمَّ تَكْبِيرَتَيْنِ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ⁽⁹³⁾، فَحَسَنٌ. وَكُرْهٌ تَنْفُلٌ بِمُصَلًى قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا. لَا بِمَسْجِدٍ فِيهِمَا.

فصل: سُنْ - وَإِنْ لِعُمُودِيٍّ وَمُسَافِرٍ لَمْ يَجِدْ سَيْرُهُ لِكُسُوفِ الشَّمْسِ -
رُكْعَتَانِ سِرًّا، بِزِيَادَةِ قِيَامَيْنِ وَرُكُوعَيْنِ، وَرُكْعَتَانِ رُكْعَتَانِ لِحُسُوفِ قَمَرٍ، كَالنَّوَافِلِ جَهْرًا بِلَا جَمْعٍ، وَتُدْبَ بِالْمَسْجِدِ، وَقِرَاءَةُ الْبَقَرَةِ، ثُمَّ مُوَالِيَاتُهَا فِي الْقِيَامَاتِ، وَوَعْظٌ بَعْدَهَا، وَرُكْعَ كَالْقِرَاءَةِ، وَسَجْدَ كَالرُّكُوعِ. وَوَقْتُهَا كَالْعِيدِ. وَتُذْرِكُ الرُّكْعَةَ بِالرُّكُوعِ، وَلَا تُكْرَرُ. وَإِنْ انْجَلَتْ فِي أَثْنَائِهَا، فَفِي إِنْتِمَائِهَا كَالنَّوَافِلِ قَوْلَانِ، وَقُدِّمَ فَرَضٌ خِيفَ فَوَاتِهِ، ثُمَّ كُسُوفٌ، ثُمَّ عِيدٌ، وَأُخِرَ الْإِسْتِسْقَاءُ لِيَوْمٍ آخَرَ.

فصل: سُنْ الْإِسْتِسْقَاءُ لِرِزْقٍ أَوْ شَرْبٍ بِنَهْرٍ، أَوْ غَيْرِهِ، وَإِنْ بِسَفِينَةٍ
رُكْعَتَانِ جَهْرًا، وَكُرِّرَ إِنْ تَأَخَّرَ، وَخَرَجُوا ضَحَى مُشَاءَ بِبَذْلَةٍ، وَتَخَشُّعٍ: مَسَاحٍ، وَمُتَجَالَّةً، وَصَبِيَّةً، لَا مَنْ لَا يَعْقِلُ مِنْهُمْ، وَبِهَيْمَةٍ وَحَائِضٌ: وَلَا يُمْنَعُ ذِمِّيٌّ، وَانْفَرَدَ لَا يَوْمٌ؛ ثُمَّ خُطِبَ كَالْعِيدِ وَبَدَّلَ التَّكْبِيرَ بِالِاسْتِغْفَارِ، وَبَالَغَ فِي الدُّعَاءِ آخِرَ الثَّانِيَةِ مُسْتَقْبِلًا، ثُمَّ حَوْلَ رَدَاءَهُ: يَمِينُهُ يَسَارُهُ بِلَا تَنْكِيسٍ، وَكَذَا الرِّجَالُ فَقَطْ قَعُودًا. وَتُدْبَ خُطْبَةٌ بِالْأَرْضِ، وَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ قَبْلَهُ، وَصَدَقَةٌ، وَلَا يَأْمُرُ بِهِمَا الْإِمَامُ، بَلْ بِتَوْبَةٍ، وَرَدَّ تَبَعَةٍ. وَجَازَ تَنْفُلٌ قَبْلَهَا، وَبَعْدَهَا. وَاخْتَارَ إِقَامَةَ غَيْرِ الْمُحْتَاجِ بِمَحَلِّهِ لِمُحْتَاجٍ⁽⁹⁴⁾. قَالَ: وَفِيهِ نَظَرٌ.

(93) أي: الله أكبر الله أكبر. لا إله إلا الله. الله أكبر الله أكبر والله الحمد.

(94) يعنى أن غير المحتاج للاستسقاء يقيم صلاة الاستسقاء في بلده لأجل المحتاج للاستسقاء. وقال المازري وفيه نظر. ووجه النظر أن السلف الصالح لم يفعلوا ذلك، فالوجه أنه مكروه، والذي تفيد السنة المطهرة الدعاء له من غير المحتاج لا الصلاة له.

فصل: فِي وَجُوبِ غُسْلِ الْمَيِّتِ بِمُطَهَّرٍ، وَلَوْ بِرَمْزَمٍ، وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ، كَدْفِنِهِ، وَكَفْنِهِ، وَسُنِّيَّتَيْهِمَا، خِلَافَ، وَتَلَاَزَمًا، وَغُسْلَ كَالْجَنَابَةِ تَعْبُدًا بِلَا نِيَّةَ، وَقُدَمَ الزَّوْجَانِ إِنْ صَحَّ النِّكَاحُ، إِلَّا أَنْ يَفُوتَ فَاسِدُهُ بِالْقَضَاءِ وَإِنْ رَقِيقًا أَدَنَ سَيِّدُهُ، أَوْ قَبْلَ بِنَاءٍ أَوْ بِأَحَدِهِمَا عَيْبٌ، أَوْ وَضَعَتْ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَالْأَحَبُّ نَفْيُهُ، إِنْ تَزَوَّجَ أُخْتَهَا، أَوْ تَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ لَا رَجْعِيَّةَ وَكِتَابِيَّةَ إِلَّا بِحَضْرَةِ مُسْلِمٍ. وَإِبَاحَةَ الْوُطْءِ لِلْمَوْتِ بِرِقِّ ثِيْبِ الْغُسْلِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، ثُمَّ أَقْرَبُ أَوْلِيَائِهِ، ثُمَّ أَجَنَّبِي، ثُمَّ امْرَأَةٌ مَحْرَمٌ. وَهَلْ تَسْتُرُهُ، أَوْ عَوْرَتُهُ؟ تَأْوِيلَانِ، ثُمَّ يُمَمٌ لِمَرْفَقَيْهِ: كَعَدَمِ الْمَاءِ، وَتَقْطِيعِ الْجَسَدِ، وَتَزْلِيْعِهِ⁽⁹⁵⁾، وَصَبَّ عَلَى مَجْرُوحٍ أَمَكَنَ مَاءٌ كَمَجْدُورٍ؛ إِنْ لَمْ يُخَفَّ تَزْلُعُهُ، وَالْمَرْأَةُ أَقْرَبُ امْرَأَةٍ، ثُمَّ أَجَنَّبِيَّةٌ، وَلُفَّ شَعْرُهَا، وَلَا يُضْفَرُ، ثُمَّ مَحْرَمٌ فَوْقَ ثَوْبٍ، ثُمَّ يُمَمَتُ لِكُوعِيْهَا، وَسُتِرَ مِنْ سُرَّتَيْهِ لِرُكْبَتَيْهِ، وَإِنْ زَوْجًا. وَرُكْنُهَا النَّيَّةُ وَأَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ. وَإِنْ زَادَ لَمْ يُنْتَظَرْ، وَالِدُعَاءُ، وَدَعَا بَعْدَ الرَّابِعَةِ عَلَى الْمُخْتَارِ. وَإِنْ وَالَاهُ، أَوْ سَلَّمَ بَعْدَ ثَلَاثِ أَعَادَ. وَإِنْ دُفِنَ، فَعَلَى الْقَبْرِ، وَتَسْلِيمَةً خَفِيفَةً، وَسَمَعَ الْإِمَامُ مَنْ يَلِيهِ، وَصَبَرَ الْمَسْبُوقُ لِلتَّكْبِيرِ، وَدَعَا إِنْ تَرَكْتَ، وَإِلَّا وَالَى، وَكُفِّنَ بِمَلْبُوسِهِ لِمُجْمَعَةٍ، وَقُدَمَ: كَمَوْوَنَةِ الدَّفْنِ عَلَى ذَيْنِ غَيْرِ الْمُرْتَهِنِ. وَلَوْ سُرِقَ، ثُمَّ إِنْ وُجِدَ وَعَوُضَ وَرِثَ، إِنْ فَقَدَ الدَّيْنُ، كَأَكْلِ السَّبْعِ الْمَيِّتِ. وَهُوَ عَلَى الْمُنفِقِ بِقَرَابَةٍ أَوْ رِقٍّ لَا زَوْجِيَّةَ. وَالْفَقِيرُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ. وَإِلَّا فَعَلَى الْمُسْلِمِينَ. وَتُدَبَّ تَحْسِينُ ظَنِّهِ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَتَقْبِيلُهُ⁽⁹⁶⁾ عِنْدَ إِحْدَادِهِ عَلَى أَيْمَنِ، ثُمَّ ظَهْرٍ، وَتَجَنُّبُ حَائِضٍ وَجُنُبٍ لَهُ، وَتَلْقِينُهُ الشَّهَادَةَ، وَتَغْمِيضُهُ، وَشَدُّ لَحْيَيْهِ إِذَا

(95) أي انسلاخ جلده.

(96) أي توجيئه للقبلة.

قَضَى، وَتَلَيَيْنُ مَفَاصِلِهِ بِرِفْقٍ، وَرَفَعُهُ عَنِ الْأَرْضِ، وَسَتَرَهُ بِثَوْبٍ، وَوَضَعَ ثَقِيلًا عَلَى بَطْنِهِ، وَإِسْرَاعُ تَجْهِيزِهِ إِلَّا الْغَرَقَ⁽⁹⁷⁾. وَلِلْغُسْلِ سِدْرٌ، وَتَجْرِيدُهُ، وَوَضْعُهُ عَلَى مُرْتَفِعٍ، وَإِثَارُهُ كَالْكَفَنِ لِسَبْعٍ، وَلَمْ يُعَدَّ كَالْوُضُوءِ لِنَجَاسَةٍ وَغُسِلَتْ، وَعَصُرَ بَطْنُهُ بِرِفْقٍ، وَصَبَّ الْمَاءُ فِي غَسَلٍ مَخْرَجِيهِ بِخَرْقَةٍ، وَلَهُ الْإِفْضَاءُ⁽⁹⁸⁾ إِنْ اضْطُرَّ وَتَوَضَّعَتْهُ، وَتَعَهَّدَ أَسْنَانَهُ وَأَنْفَهُ بِخَرْقَةٍ، وَإِمَالَهُ رَأْسِهِ بِرِفْقٍ لِمُضْمَضَةٍ وَعَدَمَ حُضُورِ غَيْرِ مُعِينٍ، وَكَافُورٌ فِي الْأَخِيرَةِ، وَنُشِفَ، وَاعْتَسَلَ غَاسِلِهِ. وَبَيَاضُ الْكَفَنِ، وَتَجْمِيرُهُ، وَعَدَمُ تَأْخِرِهِ عَنِ الْغُسْلِ. وَالزِّيَادَةُ عَلَى الْوَاحِدِ، وَلَا يُقْضَى بِالزَّائِدِ إِنْ شَحَّ الْوَارِثُ؛ إِلَّا أَنْ يُوصِي، فَفِي ثُلْثِهِ وَهَلِ الْوَاجِبُ ثَوْبٌ يَسْتُرُهُ، أَوْ سَتْرُ الْعَوْرَةِ وَالْبَاقِي سُنَّةٌ؟ خِلَافٌ. وَوِثْرُهُ، وَالْإِثْنَانِ عَلَى الْوَاحِدِ، وَالثَّلَاثَةُ عَلَى الْأَرْبَعَةِ، وَتَقْمِيمُهُ، وَتَعْمِيمُهُ، وَعَذَبَةٌ فِيهَا، وَأُزْرَةٌ، وَلِفَافَتَانِ، وَالسَّبْعُ لِلْمَرْأَةِ وَحُنُوطٌ دَاخِلُ كُلِّ لِفَافَةٍ، وَعَلَى قُطْنٍ يُلْصَقُ بِمَنَافِيهِ، وَالْكَافُورُ فِيهِ وَفِي مَسَاجِدِهِ وَحَوَاسِيهِ وَمَرَاقِهِ، وَإِنْ مُحَرَّمًا وَمُعْتَدَّةً، وَلَا يَتَوَلَّيَاهُ. وَمَشْيُ مُشِيْعٍ، وَإِسْرَاعُهُ، وَتَقْدُمُهُ وَتَأْخُرُ رَاكِبٍ وَمَرْأَةٍ، وَسَتْرُهَا بِقُبَّةٍ. وَرَفْعُ الْيَدَيْنِ بِأُولَى التَّكْبِيرِ، وَابْتِدَاءُ بِحَمْدٍ وَصَلَاةٍ عَلَى نَبِيِّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَإِسْرَارُ دُعَاءٍ، وَرَفْعُ صَغِيرٍ عَلَى أَكْفٍ، وَوُقُوفُ إِمَامٍ بِالْوَسْطِ وَمَنْكِبِي الْمَرْأَةِ رَأْسُ الْمَيِّتِ عَنْ يَمِينِهِ. وَرَفْعُ قَبْرِ كَثِيرٍ مُسْتَمًّا، وَتَوَلُّوتُ أَيْضًا عَلَى كَرَاهَتِهِ، فَيَسْطَحُ وَحَنُوقٌ قَرِيبٌ فِيهِ ثَلَاثًا، وَتَهْنِئَةُ طَعَامٍ لِأَهْلِهِ⁽⁹⁹⁾ وَتَعَزِيَّةٌ، وَعَدَمُ عُمُقِهِ،

(97) ومثله من صعق أو مات فجأة، أو تحت هدم، أو بسكتة القلب. كل هؤلاء يؤخر دفنهم وجوبا حتى يتحقق موتهم.

(98) يريد مباشرة جلد الميت بيده بدون حائل.

(99) لأجل مواساتهم وإظهار العطف عليهم بخلاف ما يفعل الآن من عمل الولائم من مال المتوفى فذلك بدعة مكروهة ويحرم إذا كان في الورثة قاصر.

وَاللَّحْدُ، وَضَجَّعَ فِيهِ عَلَى أَيْمَنِ مُقْبِلًا⁽¹⁰⁰⁾، وَتُدْوِرَكَ إِنْ حُولَفَ بِالْحَضَرَةِ، كَتَنَكَيْسَ رِجْلَيْهِ، وَكَتَزَكَ الْغُسْلَ، وَدَفَنَ مَنْ أَسْلَمَ بِمَقْبَرَةِ الْكُفَّارِ إِنْ لَمْ يُخَفِ التَّعْيِيرُ، وَسَدَّهُ بِلَبَنِ ثُمَّ لَوْحٍ، ثُمَّ قَرْمُودٍ، ثُمَّ أَجَرٍ، ثُمَّ قَصَبٍ وَسَنُ الثَّرَابِ أَوْلَى مِنَ التَّابُوتِ، وَجَازَ غُسْلُ امْرَأَةٍ ابْنِ كَسْبَعٍ وَرَجُلٍ كَرَضِيْعَةٍ، وَالْمَاءُ الْمُسَخَّنُ، وَعَدَمُ الدَّلِكَ لِكَثْرَةِ الْمَوْتَى، وَتَكْفِينُ بِمَلْبُوسٍ، أَوْ مُزْغَفِرٍ، أَوْ مُورَسٍ وَحَمْلُ غَيْرِ أَرْبَعَةٍ، وَبَدَأُ بِأَيِّ نَاحِيَةٍ، وَالْمُعِينُ مُبْتَدِعٌ، وَخُرُوجُ مُتَجَالَّةٍ، أَوْ إِنْ لَمْ يُخَشَ مِنْهَا الْفِتْنَةُ فِي كَأَبٍ، وَرُوحٍ، وَابْنٍ وَأَخٍ، وَسَبْقُهَا. وَجُلُوسٌ قَبْلَ وَضْعِهَا وَنَقْلٌ وَإِنْ مِنْ بَدْوٍ، وَبَكَى عِنْدَ مَوْتِهِ وَبَعْدَهُ، بِلَا رَفْعِ صَوْتٍ وَقَوْلٍ قَبِيحٍ. وَجَمْعُ أَمْوَاتٍ بِقَبْرِ لِضْرُورَةٍ، وَوَلِي الْقَبْلَةَ الْأَفْضَلُ. أَوْ بِصَلَاةٍ⁽¹⁰¹⁾ يَلِي الْإِمَامَ رَجُلٌ، فَطِفْلٌ، فَعَبْدٌ، فَخَصِيٌّ، فَخُنْثَى كَذَلِكَ. وَفِي الصَّنْفِ أَيْضًا الصَّفُ. وَزِيَارَةُ الْقُبُورِ بِلَا حَدٍّ⁽¹⁰²⁾ وَكُرْهٍ: حَلَقُ شَعْرِهِ، وَقَلَمُ ظُفْرِهِ، وَهُوَ بِدَعَةٍ، وَضَمَّ مَعَهُ إِنْ فَعَلَ، وَلَا تُتَكَا قُرُوحُهُ، وَيُؤْخَذُ عَفْوُهَا، وَقِرَاءَةُ عِنْدَ مَوْتِهِ: كَتَجْمِيرِ الدَّارِ، وَبَعْدَهُ، وَعَلَى قَبْرِهِ. وَصِيَاخُ خَلْفِهَا، وَقَوْلُ اسْتَغْفِرُوا لَهَا⁽¹⁰³⁾، وَأَنْصِرَافُ عَنْهَا بِلَا صَلَاةٍ، أَوْ بِلَا إِذْنٍ، إِنْ لَمْ يُطَوَّلُوا، وَحَمْلُهَا بِلَا وُضُوءٍ، وَإِدْخَالُهَا بِمَسْجِدٍ، وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ فِيهِ، وَتِكْرَارُهَا، وَتَغْسِيلُ جَنْبٍ⁽¹⁰⁴⁾، كَسِقْطٍ وَتَحْنِيطُهُ، وَتَسْمِيَّتُهُ، وَصَلَاةُ عَلَيْهِ، وَدَفْنُهُ بِدَارٍ، وَلَيْسَ عَيْبًا

(100) أي موجهًا إلى القبلة.

(101) معطوف على قوله بقبر أي كما يجوز جمع الأموات في قبر واحد يجوز جمعهم للصلاة عليهم دفعة واحدة.

(102) أي وجاز للرجال خاصة زيارة القبور بلا تحديد يوم مخصوص.

(103) وكذلك قولهم ما تشهدون فيه، لأنه بدعة مخالفة لما جاءت به السنة. وقد سمع سعيد ابن جبير رجلاً يقول: استغفروا له، فقال له: لا غفر الله له.

(104) أي يكره أن يغسل الجنب الميت.

بِخِلَافِ الْكَبِيرِ، لَا حَائِضٍ، وَصَلَاةٌ فَاضِلٍ عَلَى بَدْعِيٍّ أَوْ مُظْهِرٍ كَبِيرَةٍ،
وَالْإِمَامَ عَلَى مَنْ حَدُّهُ الْقَتْلُ بِحَدِّ أَوْ قَوْدٍ، وَلَوْ تَوَلَّاهُ النَّاسُ دُونَهُ، وَإِنْ مَاتَ
قَبْلَهُ فَتَرَدَّدَ، وَتَكْفِينٌ بِحَرِيرٍ، أَوْ نَجَسٍ، وَكَأْخَصَرٍ، وَمُعْصَفٍ أَمَكَنَ غَيْرُهُ،
وَزِيَادَةُ رَجُلٍ عَلَى خَمْسَةٍ، وَاجْتِمَاعُ نِسَاءٍ لِبُكْيٍ وَإِنْ سِرًّا، وَتَكْبِيرُ نَعَشٍ،
وَقَرَشُهُ بِحَرِيرٍ، وَإِثْبَاعُهُ بِنَارٍ، وَنِدَاءٌ بِهِ بِمَسْجِدٍ أَوْ بَابِهِ، لَا بِكِحْلَقٍ بِصَوْتٍ
خَفِيِّ، وَقِيَامٌ لَهَا، وَتَطْيِينُ قَبْرِ أَوْ تَيْبِضُهُ، وَبِنَاءٌ عَلَيْهِ أَوْ تَحْوِيزٌ، وَإِنْ بُوْهِيَ بِهِ
حَرَمٌ. وَجَازٌ لِلتَّمْيِيزِ، كَحَجَرٍ أَوْ خَشَبَةٍ بِلَا نَفْسٍ. وَلَا يُغَسَّلُ شَهِيدٌ مُعْتَرِكٌ
فَقَطٌ، وَلَوْ بِلَدِ الْإِسْلَامِ أَوْ لَمْ يُقَاتِلْ، وَإِنْ أَجَنَّبَ عَلَى الْأَحْسَنِ، لَا إِنْ رُفِعَ
حَيًّا وَإِنْ أَتَفَذَّتْ مَقَاتِلُهُ إِلَّا الْمَغْمُورَ. وَدُفِنَ بِشِبَابِهِ إِنْ سَتَرْتُهُ، وَإِلَّا زِيدَ بِخُفٍّ
وَقَلْنَسُودٍ وَمِنْطَقَةٍ قَلَّ ثَمْنُهَا، وَخَاتَمٌ قَلَّ فَضُّهُ؛ لَا دِرْعٌ وَسِلَاحٌ؛ وَلَا دُونَ
الْجُلِّ، وَلَا مَحْكُومٌ بِكُفْرِهِ، وَإِنْ صَغِيرًا اِزْتَدَّ، أَوْ نَوَى بِهِ سَابِيَهُ الْإِسْلَامَ؛ إِلَّا
أَنْ يُسَلِّمَ: كَأَنْ أَسْلَمَ وَنَفَرَ مِنْ أَبَوَيْهِ. وَإِنْ اخْتَلَطُوا غُسِّلُوا وَكُفِنُوا، وَمُيِّزُ
الْمُسْلِمِ بِالنِّيَّةِ فِي الصَّلَاةِ، وَلَا سِفْطٌ لَمْ يَسْتَهْلَ، وَلَوْ تَحَرَّكَ، أَوْ عَطَسَ، أَوْ
بَالَ، أَوْ رَضَعَ؛ إِلَّا أَنْ تَتَحَقَّقَ الْحَيَاةُ، وَغُسِّلَ دَمُهُ، وَلَفَّ بِخِرْقَةٍ، وَوُورِي
وَلَا يُصَلَّى عَلَى قَبْرِ، إِلَّا أَنْ يُدْفَنَ بِغَيْرِهَا، وَلَا غَائِبٍ، وَلَا تُكْرَرُ. وَالْأَوْلَى
بِالصَّلَاةِ: وَصِيٌّ رُجِي خَيْرُهُ، ثُمَّ الْخَلِيفَةُ، لَا فَرْعُهُ، إِلَّا مَعَ الْخُطْبَةِ ثُمَّ أَقْرَبُ
الْعَصْبَةِ، وَأَفْضَلُ وَلِيِّ، وَلَوْ وَلِيَّ امْرَأَةٍ، وَصَلَّى النِّسَاءَ دُفْعَةً، وَصَحَّحَ
تَرْتِبُهُنَّ. وَالْقَبْرِ حُبْسٌ⁽¹⁰⁵⁾: لَا يُمَشَى عَلَيْهِ، وَلَا يُنْبَشُ؛ مَا دَامَ بِهِ، إِلَّا أَنْ
يَشْخَ رَبُّ كَفَنِ غُصْبَهُ، أَوْ قَبْرِ بِمِلْكِهِ أَوْ نُسِيٍّ مَعَهُ مَالٌ، وَإِنْ كَانَ بِمَا يَمْلِكُ

(105) أي على الدفن فلو أخرج منه الميت، أو فنيته عظامه فلا يجوز التصرف فيه بغير الدفن من بناء وزرع ونحو ذلك.

فِيهِ الدَّفْنُ بُقِيَ وَعَلَيْهِمْ قِيمَتُهُ، وَأَقْلُهُ مَا مَنَعَ رَائِحَتَهُ وَحَرَسَهُ، وَبُقِرَ عَنْ مَالٍ كَثُرَ، وَلَوْ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ، لَا عَنْ جَنِينٍ، وَتَوَوَّلْتُ أَيْضاً عَلَى الْبَقْرِ إِنْ رُجِيَ، وَإِنْ قُدِرَ عَلَى إِخْرَاجِهِ مِنْ مَحَلِّهِ فُعِلَ، وَالنَّصُّ عَدَمُ جَوَازِ أَكْلِهِ لِمُضْطَرٍّ، وَصَحَّ أَكْلُهُ أَيْضاً، وَدُفِنْتُ مُشْرِكَةً حَمَلْتُ مِنْ مُسْلِمٍ بِمَقْبَرَتِهِمْ، وَلَا يَسْتَقْبِلُ بِهَا قَبْلَتَنَا وَلَا قَبْلَتَهُمْ، وَرَمِي مَيِّتُ الْبَحْرِ بِهِ مُكَفَّنًا إِنْ لَمْ يُرَجَّ الْبُرُّ قَبْلَ تَغْيِيرِهِ. وَلَا يُعَذَّبُ بِبُكَاءٍ لَمْ يُوصِ بِهِ، وَلَا يَتْرَكَ مُسْلِمٌ لَوْلِيهِ الْكَافِرِ وَلَا يُغَسَّلُ مُسْلِمٌ أَبَا كَافِرًا وَلَا يُدْخِلُهُ قَبْرُهُ إِلَّا أَنْ يَضِيعَ فَلْيُؤَارِهِ، وَالصَّلَاةُ أَحَبُّ مِنَ الثُّغْلِ إِذَا قَامَ بِهَا الْغَيْرُ إِنْ كَانَ كَجَارٍ أَوْ صَالِحًا.

باب

تَجِبُ زَكَاةُ نَصَابِ النَّعَمِ: بِمِلْكٍ، وَحَوْلٍ، كَمَلًا وَإِنْ مَعْلُوفَةٌ وَعَامِلَةٌ وَنِتَاجًا لَا مِنْهَا وَمِنَ الْوَحْشِ، وَضُمَّتِ الْفَائِدَةُ لَهُ، وَإِنْ قَبْلَ حَوْلِهِ يَوْمٌ. لَا لِأَقْلٍ. الْإِبِلُ فِي كُلِّ خَمْسٍ ضَائِنَةٌ⁽¹⁰⁶⁾ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جُلٌّ غَنَمِ الْبَلَدِ الْمَغْزُ، وَإِنْ خَالَفَتْهُ وَالْأَصْحُ إِجْزَاءً بَعِيرٍ إِلَى خَمْسٍ وَعِشْرِينَ فَبُنْتُ أَخَاضٍ⁽¹⁰⁷⁾، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ سَلِيمَةً فَابْنُ لَبُونٍ⁽¹⁰⁸⁾ وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بُنْتُ لَبُونٍ، وَسِتٌّ وَأَرْبَعِينَ حِقَّةٌ⁽¹⁰⁹⁾، وَإِخْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةٌ⁽¹¹⁰⁾ وَسِتٌّ وَسَبْعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ، وَإِخْدَى وَتِسْعِينَ حِقَّتَانِ، وَمِائَةٌ وَإِخْدَى وَعِشْرِينَ إِلَى تِسْعٍ وَعِشْرِينَ حِقَّتَانِ، أَوْ ثَلَاثُ بَنَاتِ لَبُونٍ: الْخِيَارُ لِلْسَّاعِي، وَتَعَيَّنَ أَحَدُهُمَا مُنْفَرِدًا، ثُمَّ فِي كُلِّ عَشْرِ يَتَغَيَّرُ

(106) أي شاة.

(107) الموفية سنة ودخلت في الثانية.

(108) الموفى ستين ودخل في الثالثة.

(109) الموفية أربع سنين.

(110) الموفية خمس سنين.

الواجب: في كلِّ أَرْبَعِينَ بَنْتُ لُبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةً. وَبَنْتُ الْمَخَاضِ الْمَوْفِيَّةُ سَنَةً، ثُمَّ كَذَلِكَ الْبَقَرُ، فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ: تَبِيعُ ذُو سَنْتَيْنِ وَفِي أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ ذَاتُ ثَلَاثٍ، وَمِائَةٌ وَعِشْرِينَ كَمَا تَنِي الْإِبِلُ. الْعَنَمُ فِي أَرْبَعِينَ شَاءَ جَذَعٌ أَوْ جَذَعَةٌ ذُو سَنَةٍ وَلَوْ مَعَزًا، وَفِي مِائَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ شَاتَانِ وَفِي مِائَتَيْنِ وَشَاءَ ثَلَاثٌ، وَفِي أَرْبَعِمِائَةٍ أَرْبَعٌ؛ ثُمَّ لِكُلِّ مِائَةٍ شَاءَ. وَلَزِمَ الْوَسْطُ، وَلَوْ انْفَرَدَ الْخِيَارُ أَوْ الشَّرَارُ؛ إِلَّا أَنْ يَرَى السَّاعِي أَخَذَ الْمَعِيَةَ - لَا الصَّغِيرَةَ. وَضُمَّ بُحْتُ لِعَرَابٍ⁽¹¹¹⁾، وَجَامُوسٌ لِبَقَرٍ، وَضَانٌ لِمَعَزٍ، وَخَيْرٌ السَّاعِي إِنْ وَجَبَتْ وَاحِدَةٌ وَتَسَاوَيَا وَإِلَّا فَمِنْ الْأَكْثَرِ، وَثِنْتَانِ مِنْ كُلِّ إِنْ تَسَاوَيَا، أَوْ الْأَقْلُ نِصَابٌ غَيْرُ وَقْصٍ، وَإِلَّا فَالْأَكْثَرُ، وَثَلَاثٌ وَتَسَاوَيَا فَمِنْهُمَا، وَخَيْرٌ فِي الثَّالِثَةِ وَإِلَّا فَكَذَلِكَ، وَاعْتَبِرْ فِي الرَّابِعَةِ فَأَكْثَرُ كُلِّ مِائَةٍ، وَفِي أَرْبَعِينَ جَامُوسًا وَعِشْرِينَ بَقَرَةً مِنْهُمَا⁽¹¹²⁾. وَمَنْ هَرَبَ بِإِبْدَالٍ مَاشِيَةٍ؛ أَخَذَ بِزَكَاتِهَا وَلَوْ قَبْلَ الْحَوْلِ عَلَى الْأَرْجَحِ، وَبَنَى فِي رَاجِعَةٍ بَعِيبٍ أَوْ فَلَسٍ كَمُبْدِلٍ مَاشِيَةٍ تِجَارَةً، وَإِنْ دُونَ نِصَابٍ بَعِينٍ، أَوْ نَوْعَهَا، وَلَوْ لَاسْتِهْلَاكِ، كَنِصَابٍ قَنِيةٍ، لَا بِمُخَالَفِهَا، أَوْ رَاجِعَةٍ، أَوْ بِإِقَالَةٍ، أَوْ عَيْنًا بِمَاشِيَةٍ. وَخُلْطَاءُ الْمَاشِيَةِ كَمَا لِكَ، فِيمَا وَجَبَ مِنْ قَدَرٍ وَسَنٍّ وَصِنْفٍ، إِنْ نُويْتُ، وَكُلُّ حُرٍّ مُسْلِمٍ مَلَكَ نِصَابًا بِحَوْلٍ، وَاجْتَمَعَا بِمِلْكٍ، أَوْ مَنَفْعَةٍ فِي الْأَكْثَرِ، مِنْ مَاءٍ، وَمُرَاحٍ، وَمَمِيَّةٍ، وَرَاعٍ بِإِذْنِهِمَا، وَفَحْلٍ بِرَفْقٍ، وَرَاجَعَ الْمَأْخُودُ مِنْهُ شَرِيكُهُ بِنِسْبَةِ عَدَدِيهِمَا، وَلَوْ انْفَرَدَ وَقَصَّ لِأَحَدِهِمَا فِي الْقِيَمَةِ كَتَأَوَّلِ السَّاعِي الْأَخَذَ مِنْ نِصَابٍ لَهُمَا، أَوْ لِأَحَدِهِمَا، وَزَادَ لِلْخُلْطَةِ، لَا غَضَبًا، أَوْ لَمْ يَكْمُلْ لَهُمَا نِصَابٌ وَذُو ثَمَانِينَ خَالَطَ بِنِصْفِيهَا ذَوِي

(111) أي ذو السنامين الذي السنام.

(112) أي تبيعان منهما.

ثَمَانِينَ، أَوْ بِنِصْفٍ فَقَطْ ذَا أَرْبَعِينَ، كَالْخَلِيطِ الْوَاحِدِ عَلَيْهِ شَاةٌ، وَعَلَى غَيْرِهِ نِصْفٌ بِالْقِيَمَةِ، وَخَرَجَ السَّاعِي وَلَوْ بِجَدْبٍ طُلُوعِ الثُّرَيَّا بِالْفَجْرِ وَهُوَ شَرْطُ وَجُوبٍ؛ إِنْ كَانَ، وَبَلَغَ وَقَبْلَهُ⁽¹¹³⁾: يَسْتَقْبِلُ الْوَارِثَ؛ وَلَا تُبْدَأُ إِنْ أَوْصَى بِهَا وَلَا تُجْزَىءُ، كَمُرُورِهِ بِهَا نَاقِصَةً، ثُمَّ رَجَعَ وَقَدْ كُمِلَتْ، فَإِنْ تَخَلَّفَ وَأُخْرِجَتْ أَجْزَاءٌ عَلَى الْمُخْتَارِ، وَإِلَّا عَمِلَ عَلَى الزَّيْدِ وَالنَّقْصِ لِلْمَاضِي بِتَبَدُّثِ الْعَامِ الْأَوَّلِ، إِلَّا أَنْ يُنْقَصَ الْأَخْذُ النَّصَابِ أَوْ الصِّفَّةُ فَيُعْتَبَرُ كَتَخْلُفِهِ عَنْ أَقْلٍ فَكُمُلٍ، وَصَدَقَ، لَا إِنْ نَقَصَتْ هَارِبًا، وَإِنْ زَادَتْ لَهُ فَلِكُلِّ مَا فِيهِ بِتَبَدُّثِ الْأَوَّلِ، وَهَلْ يُصَدَّقُ قَوْلَانِ. وَإِنْ سَأَلَ فَتَنَقَّصَتْ أَوْ زَادَتْ، فَالْمَوْجُودُ إِنْ لَمْ يُصَدَّقْ، أَوْ صَدَقَ وَنَقَّصَتْ. وَفِي الزَّيْدِ تَرَدُّدٌ. وَأُخِذَ الْخَوَارِجُ⁽¹¹⁴⁾ بِالْمَاضِي، إِنْ لَمْ يَزْعُمُوا الْأَدَاءَ، إِلَّا أَنْ يَخْرُجُوا لِمَنْعِهَا. وَفِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ فَأَكْثَرُ، وَإِنْ بَأَرْضٍ خَرَاجِيَّةٍ، أَلْفٌ وَسِتُّمِائَةِ رَطْلِ: مِائَةٌ وَثَمَانِيَّةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا مَكِّيًّا، كُلُّ⁽¹¹⁵⁾: خَمْسُونَ وَخُمْسًا حَبَّةً، مِنْ مُطْلَقِ الشَّعِيرِ، مِنْ حَبٍّ وَتَمَرٍ فَقَطْ، مُنْقَى مُقَدَّرِ الْجَفَافِ، وَإِنْ لَمْ يَجِفْ نِصْفُ عَشْرِهِ: كَزَيْتِ مَالِهِ زَيْتٌ، وَثَمَنُ غَيْرِ ذِي الزَّيْتِ، وَمَا لَا يَجِفُّ وَقَوْلٍ أَخْضَرَ إِنْ سَقِيَ بِآلَةٍ وَإِلَّا فَالْعُشْرُ وَلَوْ اشْتَرَى السَّيْحُ أَوْ أَنْفَقَ عَلَيْهِ، وَإِنْ سَقِيَ بِهِمَا فَعَلَى حُكْمَيْهِمَا، وَهَلْ يُغْلَبُ الْأَكْثَرُ خِلَافًا. وَتُضَمُّ الْقَطَانِي: كَقَمْحٍ، وَشَعِيرٍ، وَسَلْتٍ، وَإِنْ بِبُلْدَانٍ؛ إِنْ زُرِعَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ حَصَادِ الْآخَرِ، فَيُضَمُّ الْوَسْطُ لَهُمَا، لَا أَوَّلٌ لِثَالِثٍ، لَا لِعَلَسٍ وَدُخْنٍ وَذُرَّةٍ وَأُرْزٍ. وَهِيَ أَجْنَسُ وَالسَّمْسِمُ، وَبِزْرِ الْقُجْلِ، وَالْقُرْطُمِ،

(113) أي لو مات رب الماشية قبل مجيء الساعي.

(114) أي الخارجون عن طاعة الإمام ومنعوا الزكاة.

(115) أي كل درهم.

كَالزَيْتُونِ؛ لَا الْكَتَّانِ وَحُسِبَ قَشْرُ الْأُرْزِ وَالْعَلَسِ، وَمَا تَصَدَّقَ بِهِ، وَاسْتَأْجَرَ قَتًّا⁽¹¹⁶⁾، لَا أَكُلُ ذَابَّةٍ فِي دَرَسِهَا. وَالْوُجُوبُ بِإِفْرَاكِ الْحَبِّ، وَطِيبِ الثَّمَرِ، فَلَا شَيْءَ عَلَى وَارِثٍ قَبْلَهُمَا لَمْ يَصِرْ لَهُ نَصَابٌ وَالزَّكَاةُ عَلَى الْبَائِعِ بَعْدَهُمَا، إِلَّا أَنْ يُعْذِمَ فَعَلَى الْمُشْتَرِي، وَالتَّفَقُّهُ عَلَى الْمُوصَى لَهُ الْمُعَيَّنِ بِجُزْءٍ، لَا الْمَسَاكِينَ، أَوْ كَيْلَ فَعَلَى الْمَيِّتِ. وَإِنَّمَا يُخَرِّصُ الثَّمَرُ وَالْعَنْبُ إِذَا حُلَّ بَيْنَهُمَا وَاخْتَلَفَتْ حَاجَةُ أَهْلِهِمَا نَخْلَةً نَخْلَةً، بِإِسْقَاطِ نَقْصِهَا لَا سَقَطِهَا، وَكَفَى الْوَاحِدُ وَإِنْ اخْتَلَفُوا، فَلَا عَرَفَ، وَإِلَّا فَمِنْ كُلِّ جُزْءٍ⁽¹¹⁷⁾، وَإِنْ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ⁽¹¹⁸⁾ اعْتَبِرَتْ، وَإِنْ زَادَتْ عَلَى تَخْرِيصِ عَارِفٍ: فَلَا حَبَّ الْإِخْرَاجِ، وَهَلْ عَلَى ظَاهِرِهِ أَوْ الْوُجُوبِ؟ تَأْوِيلَانِ، وَأَخِذَ مِنَ الْحَبِّ كَيْفَ كَانَ كَالثَّمَرِ نَوْعًا أَوْ نَوْعَيْنِ، وَإِلَّا فَمِنْ أَوْسَطِهَا وَفِي مَائَتِي دِرْهَمٍ شَرْعِيٍّ، أَوْ عِشْرِينَ دِينَارًا فَأَكْثَرُ، أَوْ مُجَمَّعٍ مِنْهُمَا بِالْجُزْءِ: رُبْعُ الْعُشْرِ، وَإِنْ لِطْفَلٍ، أَوْ مَجْنُونٍ. أَوْ نَقَصَتْ، أَوْ بِرَدَاءَةِ أَصْلٍ، أَوْ إِضَافَةٍ، وَرَاجَتْ: كَكَامِلَةٍ، وَإِلَّا حُسِبَ الْخَالِصُ إِنْ تَمَّ الْمِلْكُ، وَحَوْلُ غَيْرِ الْمُعْدِنِ. وَتَعَدَّدَتْ بِتَعَدُّدِهِ فِي مُودَعَةٍ وَمُتَّجِرٍ فِيهَا بِأَجْرِ لَا مَعْصُوبَةٍ، وَمَدْفُوعَةٍ، وَضَائِعَةٍ، وَمَدْفُوعَةٍ عَلَى أَنَّ الرِّبْحَ لِلْعَامِلِ بِلَا ضَمَانٍ. وَلَا زَكَاةَ فِي عَيْنٍ فَقَطُ وَرِثَتْ، إِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهَا أَوْ لَمْ تُوقَفْ إِلَّا بَعْدَ حَوْلٍ بَعْدَ قَسْمِهَا أَوْ قَبْضِهَا، وَلَا مُوصَى بِتَفْرِيقِهَا، وَلَا مَالٍ رَقِيقٍ، وَمَدِينٍ، وَسِكَّةٍ، وَصَيَاغَةٍ، وَجُودَةٍ، وَحَلِيِّ وَإِنْ تَكَسَّرَ، إِنْ لَمْ يَتَهَشَّمْ، وَلَمْ يَتَوَّعَدْ إِصْلَاحَهُ،

(116) يعني يحسب ما يدفع للأجير سواء كان قَتًّا - أي محزوما - أو غير قت ويزكي عليه.

(117) يعني يكفي الخارص الواحد لأنه حاكم، وإن اختلفوا أخذ بقول الأعراف منهم، فإن لم يوجد أخذ من كل قول جزء، فإن كانوا ثلاثة أخذ الثلث من تقدير كل واحد، وهكذا إن كانوا أربعة أو خمسة، أو أكثر أخذ الربع، أو الخمس إلخ.

(118) أي آفة كجراد ودود وغيره.

أَوْ كَانَ لِرَجُلٍ، أَوْ كِرَاءٍ إِلَّا مُحَرَّمًا، أَوْ مُعَدَّى لِعَاقِبَةٍ، أَوْ صَدَاقٍ، أَوْ مَنُويًّا بِهِ التَّجَارَةُ، وَإِنْ رُصِّعَ بِجَوْهَرٍ، وَزَكَّى الزَّئِنَةُ، إِنْ نُزِعَ بِلَا ضَرَرٍ، وَإِلَّا تَحَرَّى وَضُمَّ الرِّبْحُ لِأَصْلِهِ، كَعَلَّةٍ مُكْتَرَى لِلتَّجَارَةِ؛ وَلَوْ رِبْحَ دَيْنٍ لَا عَوَضَ لَهُ عِنْدَهُ وَلَمْ يُنْفَقِ بَعْدَ حَوْلِهِ مَعَ أَصْلِهِ وَقَتَ الشِّرَاءِ. وَاسْتَقْبَلَ بِفَائِدَةٍ تَجَدَّدَتْ، لَا عَنْ مَالٍ، كَعَطِيَّةٍ أَوْ غَيْرِ مُزَكَّى، كَثَمَنِ مُقْتَنَى، وَتَضُمُّ نَاقِصَةً. وَإِنْ بَعْدَ تَمَامٍ - لِثَانِيَةٍ أَوْ ثَالِثَةٍ، إِلَّا بَعْدَ حَوْلِهَا كَامِلَةً. فَعَلَى حَوْلِهَا كَالْكَامِلَةِ أَوَّلًا، وَإِنْ نَقَصْنَا فَرَبِحَ فِيهِمَا أَوْ فِي إِحْدَاهُمَا تَمَامَ نِصَابٍ عِنْدَ حَوْلِ الْأُولَى، أَوْ قَبْلَهُ؛ فَعَلَى حَوْلِيهِمَا، وَفُضَّ رِبْحُهُمَا، وَبَعْدَ شَهْرٍ فَمِنْهُ، وَالثَّانِيَةُ عَلَى حَوْلِهَا وَعِنْدَ حَوْلِ الثَّانِيَةِ، أَوْ شَكَّ فِيهِ لِأَيِّهِمَا، فَمِنْهُ، كَبَعْدَهُ، وَإِنْ حَالَ حَوْلُهَا فَأَنْفَقَهَا، ثُمَّ حَالَ حَوْلُ الثَّانِيَةِ نَاقِصَةً، فَلَا زَكَاةَ. وَبِالْمُتَجَدِّدِ عَنْ سِلْعِ التَّجَارَةِ بِلَا بَيْعٍ كَعَلَّةٍ عَبْدٍ وَكِتَابَةٍ وَثَمَرَةٍ مُشْتَرَى، إِلَّا الْمُؤَبَّرَةَ، وَالصُّوفَ التَّامَّ. وَإِنْ اكْتَرَى وَزَرَغَ لِلتَّجَارَةِ زَكَّى، وَهَلْ يُشْتَرَطُ كَوْنُ الْبَذْرِ لَهَا تَرْدُّدٌ: لَا إِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا لِلتَّجَارَةِ. وَإِنْ وَجَبَتْ زَكَاةٌ فِي عَيْنِهَا زَكَّى ثُمَّ زَكَّى الثَّمَنَ لِحَوْلِ التَّزَكِّيَةِ، وَإِنَّمَا يُزَكَّى دَيْنٌ إِنْ كَانَ أَصْلُهُ عَيْنًا بِيَدِهِ، أَوْ عَرْضَ تِجَارَةٍ، وَفُضَّ عَيْنًا، وَلَوْ بِهَبَةٍ، أَوْ إِحَالَةٍ كَمَلَتْ بِنَفْسِهِ، وَلَوْ تَلَفَ الْمُتَمُّ أَوْ بِفَائِدَةٍ جَمَعَهُمَا مِلْكٌ وَحَوْلٌ، أَوْ بِمَعْدِنٍ عَلَى الْمَنْقُولِ لِسَنَةِ مِنْ أَصْلِهِ، وَلَوْ فَرَّ بِتَأْخِيرِهِ؛ إِنْ كَانَ عَنْ كَهَبَةٍ أَوْ أَرْضٍ⁽¹¹⁹⁾ لَا عَنْ مُشْتَرَى لِلْقِنِيَةِ، وَبَاعَهُ لِأَجَلٍ، فَلِكُلِّ، وَعَنْ إِجَارَةٍ أَوْ عَرْضٍ مُفَادٍ قَوْلَانِ، وَحَوْلُ الْمُتَمِّ مِنَ التَّمَامِ، لَا إِنْ نَقَصَ بَعْدَ الْوُجُوبِ، ثُمَّ زَكَّى الْمَقْبُوضَ وَإِنْ قَلَّ، وَإِنْ افْتَضَى دِينَارًا فَآخَرَ، فَاشْتَرَى بِكُلِّ سِلْعَةٍ؛ بِاعَهَا بِعِشْرِينَ، فَإِنْ بَاعَهُمَا مَعًا أَوْ إِحْدَاهُمَا بَعْدَ شِرَاءِ الْأُخْرَى؛ زَكَّى الْأَرْبَعِينَ،

(119) أي دية نفس أو جرح.

وَالْأَحَدَ وَعِشْرِينَ، وَضُمَّ لِاخْتِلَاطِ أَحْوَالِهِ آخِرُ الْأَوَّلِ؛ عَكْسُ الْفَوَائِدِ،
وَالِاقْتِضَاءِ لِمِثْلِهِ مُطْلَقًا، وَالْفَائِدَةُ لِلْمُتَأَخِّرِ مِنْهُ، فَإِنْ اقْتَضَى خُمُسَةً بَعْدَ حَوْلٍ،
ثُمَّ اسْتَفَادَ عَشْرَةً وَأَنْفَقَهَا بَعْدَ حَوْلِهَا، ثُمَّ اقْتَضَى عَشْرَةً زَكَاةَ الْعِشْرَتَيْنِ،
وَالْأَوَّلَى إِنْ اقْتَضَى خُمُسَةً، وَإِنَّمَا يُزَكَّى: عَرَضٌ لَا زَكَاةَ فِي عَيْنِهِ. مُلْكٌ
بِمُعَاوَضَةٍ بَنِيَّةٍ تَجَرُّ أَوْ مَعَ نِيَّةٍ غَلَّةٍ أَوْ قَنِيَّةٍ عَلَى الْمُخْتَارِ، وَالْمُرَجَّحُ، لَا بِلَا
نِيَّةٍ، أَوْ نِيَّةٍ قَنِيَّةٍ. أَوْ غَلَّةٍ أَوْ هُمَا، وَكَانَ كَأَصْلِهِ، أَوْ عَيْنًا وَإِنْ قَلَّ، وَبِيعَ
بِعَيْنٍ، وَإِنْ لَاسْتِهْلَاكَ فَكَالَّذِينَ إِنْ رَصَدَ بِهِ السُّوقَ وَالْأَزْكَى عَيْنُهُ وَدَيْنُهُ التَّقْدُّ
الْحَالِ الْمَرْجُو، وَالْأَقْوَمُ، وَلَوْ طَعَامَ سَلَمٍ: كَسَلْعِهِ وَلَوْ بَارَتْ، لَا إِنْ لَمْ
يَرْجُهُ، أَوْ كَانَ قَرْضًا، وَتَوَوَّلَتْ أَيْضًا بِتَقْوِيمِ الْقَرْضِ وَهَلَّ حَوْلُهُ لِلْأَصْلِ، أَوْ
وَسَطَ مِنْهُ وَمِنْ الْإِدَارَةِ؟ تَأْوِيلَانِ. ثُمَّ زِيَادَتُهُ مُلْغَاءً، بِخِلَافِ حَلِيِّ التَّحْرِي،
وَالْقَمْحِ وَالْمُرْتَجَعِ مِنْ مُفْلَسٍ، وَالْمُكَاتَبِ يَعْجِزُ كَغَيْرِهِ. وَانْتَقَلَ الْمُدَارُ
لِلْاِخْتِكَارِ، وَهُمَا لِلْقَنِيَّةِ بِالنِّيَّةِ لَا الْعَكْسِ وَلَوْ كَانَ أَوَّلًا لِلتَّجَارَةِ، وَإِنْ اجْتَمَعَ
إِدَارَةٌ وَاحْتِكَارٌ وَتَسَاوَايَا، أَوْ احْتِكَارُ الْأَكْثَرِ؛ فَكُلُّ عَلَى حُكْمِهِ، وَإِلَّا فَالْجَمِيعُ
لِلْإِدَارَةِ، وَلَا تُقَوِّمُ الْأَوَانِي، وَفِي تَقْوِيمِ الْكَافِرِ لِحَوْلٍ مِنْ إِسْلَامِهِ أَوْ اسْتِقْبَالِهِ
بِالْثَّمَنِ قَوْلَانِ. وَالْقِرَاضُ الْحَاضِرُ يُزَكِّيهِ رَبُّهُ، إِنْ أَدَارَا أَوْ الْعَامِلُ مِنْ غَيْرِهِ،
وَصَبَرَ إِنْ غَابَ فَيُزَكَّى لِسَنَةِ الْفَضْلِ مَا فِيهَا، وَسَقَطَ مَا زَادَ قَبْلَهَا، وَإِنْ نَقَصَ
فَلِكُلِّ مَا فِيهَا، وَأَزِيدَ وَأَنْقَصَ قُضِيَ بِالنَّقْصِ عَلَى مَا قَبْلَهُ، وَإِنْ احْتَكَرَا، أَوْ
الْعَامِلُ فَكَالَّذِينَ. وَغُجِّلَتْ زَكَاةُ مَاشِيَةِ الْقِرَاضِ مُطْلَقًا، وَحُسِبَتْ عَلَى رَبِّهِ
وَهَلَّ عَيْبُهُ كَذَلِكَ، أَوْ تُلْعَى كَالْتَّفَقَةِ؟ تَأْوِيلَانِ. وَزَكَاةُ رِبْحِ الْعَامِلِ، وَإِنْ قَلَّ،
إِنْ أَقَامَ بِيَدِهِ حَوْلًا وَكَانَا حُرَيْنِ مُسْلِمَيْنِ بِلَا دَيْنٍ، وَحِصَّةُ رَبِّهِ بِرَبْحِهِ نَصَابٌ،
وَفِي كَوْنِهِ شَرِيكًا أَوْ أَجِيرًا خِلَافٌ، وَلَا تَسْقُطُ زَكَاةُ حَرْثٍ وَمَعْدِنٍ وَمَاشِيَةٍ
بِدَيْنٍ، أَوْ فَقْدٍ، أَوْ أُسْرِ، وَإِنْ سَاوَى مَا بِيَدِهِ؛ إِلَّا زَكَاةَ فِطْرٍ عَنْ عَبْدٍ عَلَيْهِ

مثله، بخلاف العَيْن، وَلَوْ دَيْنَ زَكَاةٍ، أَوْ مُوَجَّلًا، أَوْ كَمَهْرٍ أَوْ نَفَقَةٍ زَوْجَةٍ مُطْلَقًا، أَوْ وَلَدٍ إِنْ حُكِمَ بِهَا، وَهَلْ إِنْ تَقَدَّمَ يُسَرُّ؟ تَأْوِيلَانِ، أَوْ وَالِدٍ بِحُكْمِ إِنْ تَسَلَّفَ، لَا بِدَيْنِ كَفَّارَةٍ أَوْ هَدْيٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ مَعَشَرٌ زَكِّيٌّ، أَوْ مَعْدِنٌ، أَوْ قِيمَةُ كِتَابَةٍ، أَوْ رَقَبَةٌ مُدَبَّرٌ، أَوْ خِدْمَةٌ مُعْتَقٍ لِأَجَلٍ، أَوْ مُخْدَمٌ، أَوْ رَقَبَتِهِ لِمَنْ مَرَجَعُهَا لَهُ، أَوْ عَدَدُ دَيْنٍ حَلٍّ، أَوْ قِيمَةُ مَرْجُوٍّ، أَوْ عَرْضُ حَلٍّ حَوْلَهُ إِنْ بَاعَ وَقَوْمٌ وَقَتِ الْوُجُوبِ عَلَى مُفْلِسٍ؛ لَا أَبَقَ وَإِنْ رُجِيَ، أَوْ دَيْنٌ لَمْ يُرَجَّ وَإِنْ وَهَبَ الدَّيْنُ أَوْ مَا يُجْعَلُ فِيهِ، وَلَمْ يَحِلَّ حَوْلَهُ أَوْ مَرَّ لَكُمْ وَجَرِ نَفْسُهُ بِسِتِينَ دِينَارًا ثَلَاثَ سِنِينَ حَوْلٌ، فَلَا زَكَاةَ أَوْ مَدِينُ مَائَةٍ، لَهُ مِائَةُ مُحَرَّمِيَّةٍ، وَمِائَةُ رَجَبِيَّةٍ يُزَكِّي الْأُولَى، وَزَكَيْتَ عَيْنٌ وَقَفَتْ لِلْسَّلَفِ: كُتَبَاتٍ، وَحَيَوَانٍ، أَوْ نَسْلِهِ عَلَى مَسَاجِدَ، أَوْ غَيْرِ مُعَيَّنِينَ كَعَلَيْهِمْ، إِنْ تَوَلَّى الْمَالِكُ تَفْرِقَتَهُ، وَإِلَّا إِنْ حَصَلَ لِكُلِّ نِصَابٍ. وَفِي الْحَاقِ وَلَدِ فُلَانٍ بِالْمُعَيَّنِينَ أَوْ غَيْرِهِمْ قَوْلَانِ. وَإِنَّمَا يُزَكِّي مَعْدِنٌ عَيْنٍ، وَحُكْمُهُ لِلْإِمَامِ، وَلَوْ بِأَرْضٍ مُعَيَّنٍ؛ إِلَّا مَمْلُوكَةً لِمَصَالِحِ فَلِهِ. وَضَمَّ بَقِيَّةَ عَرْفِهِ، وَإِنْ تَرَاحَى الْعَمَلُ، لَا مَعَادِنَ وَلَا عِرْقَ آخَرَ، وَفِي ضَمِّ فَائِدَةٍ حَالِ حَوْلِهَا وَتَعَلُّقِ الْوُجُوبِ بِإِخْرَاجِهِ أَوْ تَصْفِيَّتِهِ تَرَدُّدٌ. وَجَارَ دَفْعُهُ بِأَجْرَةٍ غَيْرِ نَقْدٍ، عَلَى أَنَّ الْمُخْرَجَ لِلْمَدْفُوعِ لَهُ، وَاعْتَبِرَ مِلْكُ كُلِّ، وَفِي بَعْضِهِ - كَالْقِرَاضِ - قَوْلَانِ. وَفِي نَذَرَتِهِ الْخُمْسُ، كَالرَّكَازِ، وَهُوَ دَفْنُ جَاهِلِيٍّ - وَإِنْ بِشَكٍّ - أَوْ قَلٍّ، أَوْ عَرْضًا، أَوْ وَجَدَهُ عَبْدٌ أَوْ كَافِرٌ؛ إِلَّا لِكَبِيرِ نَفَقَةٍ، أَوْ عَمَلٍ فِي تَخْلِيصِهِ فَقَطْ، فَالزَّكَاةُ. وَكُرِهَ حَفْرُ قَبْرِهِ، وَالطَّلَبُ فِيهِ، وَبَاقِيهِ لِمَالِكِ الْأَرْضِ وَلَوْ جَيْشًا، وَإِلَّا فَلِوَأَجِدِهِ، وَإِلَّا دَفَنَ الْمُصَالِحِينَ؛ فَلَهُمْ؛ إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ رَبُّ دَارٍ بِهَا فَلَهُ. وَدَفَنُ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّي لُقْطَةً، وَمَا لَفْظُهُ الْبَحْرُ - كَعَنْبَرٍ - فَلِوَأَجِدِهِ بِلَا تَخْمِيسٍ.

فصل: وَمَضْرُفُهَا: فَقِيرٌ، وَمِسْكِينٌ، وَهُوَ أَحْوَجُ، وَصَدَقًا إِلَّا لِرِيَّةٍ، إِنْ

أَسْلَمَ . وَتَحَرَّرَ ، وَعَدِمَ كِفَايَةَ بَقِيلِيلٍ أَوْ إِنْفَاقٍ أَوْ صَنَعَةٍ وَعَدِمَ بُنُوَّةَ لِهَاشِمٍ - لَا الْمُطْلَبِ - كَحَسْبٍ عَلَى عَدِيمٍ ، وَجَارَ لِمَوْلَاهُمْ وَقَادِرٍ عَلَى الْكَسْبِ ، وَمَالِكٍ نِصَابٍ . وَدَفَعَ أَكْثَرَ مِنْهُ . وَكِفَايَةَ سَنَةٍ . وَفِي جَوَارِ دَفْعِهَا لِمَدِينٍ ثُمَّ أَخَذَهَا تَرَدَّدَ . وَجَابَ ، وَمُفَرَّقٌ خُرٌّ عَدْلٌ عَالِمٌ بِحُكْمِهَا . غَيْرُ هَاشِمِيٍّ ، وَكَافِرٍ ⁽¹²⁰⁾ وَإِنْ غَنِيًّا وَبُدِيَءَ بِهِ ، وَأَخَذَ الْفَقِيرُ بِوَضْفِيهِ ؛ وَلَا يُعْطَى حَارِسُ الْفِطْرَةِ مِنْهَا ، وَمُؤَلَّفٌ كَافِرٌ لِيُسْلِمَ وَحُكْمُهُ بَاقٍ ، وَرَقِيقٌ مُؤْمِنٌ وَلَوْ بِعَيْبٍ يُعْتَقُ مِنْهَا - لَا عَقْدَ حُرِّيَّةٍ فِيهِ - وَوَلَاؤُهُ لِلْمُسْلِمِينَ ، وَإِنْ اشْتَرَطَهُ لَهُ ، أَوْ فَكَّ أَسِيرًا لَمْ يُجْزِهِ ، وَمَدِينٌ وَلَوْ مَاتَ يُحْبَسُ فِيهِ ، لَا فِي فَسَادٍ وَلَا لِأَخْذِهَا إِلَّا أَنْ يَتُوبَ عَلَى الْأَحْسَنِ إِنْ أُعْطِيَ مَا بِيَدِهِ مِنْ عَيْنٍ ، وَفَضْلٍ غَيْرِهَا ، وَمُجَاهِدٌ وَالْتَهُ ، وَلَوْ غَنِيًّا ، كَجَاسُوسٍ ⁽¹²¹⁾ لَا سُورٍ وَمَرْكَبٍ . وَغَرِيبٌ مُحْتَاجٌ لِمَا يُوصَلُّهُ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ وَلَمْ يَجِدْ مُسْلِفًا وَهُوَ مَلِيٌّ بِلَدِهِ ، وَصَدَقَ ، وَإِنْ جَلَسَ نُرِعَتْ مِنْهُ ، كَغَارٍ . وَفِي غَارٍ يَسْتَعْنِي تَرَدَّدَ . وَنُدِبَ إِثَارُ الْمُضْطَرِّ ذُونَ عُمُومِ الْأَصْنَافِ ، وَالِاسْتِنَابَةِ ، وَقَدْ تَجَبُّ ، وَكُرِهَ لَهُ حَيْثُ تَخْصِيصُ قَرِيبِهِ ، وَهَلْ يُمْنَعُ إِعْطَاءُ زَوْجَةِ زَوْجًا ، أَوْ يُكْرَهُ؟ تَأْوِيلَانِ . وَجَارَ إِخْرَاجُ ذَهَبٍ عَنْ وَرْقٍ ، وَعَكْسُهُ بِصَرْفٍ وَفْتِهِ مُطْلَقًا بِقِيَمَةِ السَّكَّةِ ، وَلَوْ فِي نَوْعٍ ، لَا صِيَاغَةَ فِيهِ ، وَفِي غَيْرِهِ تَرَدَّدَ لَا كَسْرُ مَسْكُوكٍ ، إِلَّا لِسَبْكٍ : وَوَجَبَ نَيْتُهَا ، وَتَفَرَّقَتْهَا بِمَوْضِعِ الْوُجُوبِ أَوْ قُرْبِهِ ، إِلَّا لِأَعْدَمَ فَأَكْثَرُهَا لَهُ بِأَجْرَةٍ مِنَ الْفَيِّءِ ، وَإِلَّا بِبَيْعٍ وَاشْتَرَايَ مِثْلُهَا ، كَعَدَمِ مُسْتَحِقٍّ . وَقُدِّمَ لِيَصِلَ عِنْدَ الْحَوْلِ ⁽¹²²⁾ ، وَإِنْ قَدَّمَ مُعَشَّرًا أَوْ دَيْنًا أَوْ عَرْضًا قَبْلَ قَبْضِهِ ، أَوْ ثَقُلَتْ لِدُونِهِمْ ، أَوْ دُفِعَتْ بِاجْتِهَادٍ لِعَيْرِ مُسْتَحِقٍّ ، وَتَعَدَّرَ

(120) أي وغير كافر.

(121) يعني يعطى الجاسوس أجره عمله من الزكاة ولو كان كافراً حتى أدى واجب المهنة في صالح المسلمين.

(122) يقدم إخراج الزكاة في الحول إذا كان مرسله للأعدم لتصله عند تمام الحول.

رَدُّهَا إِلَّا لِلْإِمَامِ، أَوْ طَاعَ بِدَفْعِهَا لِجَائِرٍ فِي صَرْفِهَا أَوْ بِقِيَمَةِ لَمْ تُجْزَ، لَا إِنْ أَكْرَهَ أَوْ ثَقِلَتْ لِمِثْلِهِمْ أَوْ قُدِّمَتْ بِكَشْهِرٍ فِي عَيْنٍ وَمَاشِيَةٍ. فَإِنْ ضَاعَ الْمُقَدَّمُ فَعَنِ الْبَاقِي وَإِنْ تَلَفَ جُزْءٌ نَصَابٍ وَلَمْ يُمْكِنِ الْأَدَاءُ سَقَطَتْ، كَعَزْلِهَا فَضَاعَتْ، لَا إِنْ ضَاعَ أَصْلُهَا، وَضَمِنَ إِنْ أَخْرَجَهَا عَنِ الْحَوْلِ، أَوْ أَدْخَلَ عُسْرَهُ مُفَرِّطًا، لَا مُحَصِّنًا، وَإِلَّا فَتَرَدَّدُ. وَأَخَذَتْ مِنْ تَرْكَةِ الْمَيِّتِ، وَكَرْهًا وَإِنْ يَقْتَالِ وَأَدَّبَ. وَدَفِعَتْ لِلْإِمَامِ الْعَدْلَ، وَإِنْ عَيْنًا. وَإِنْ غَرَّ عَبْدٌ بِحُرِّيَّةٍ فَجَنَائِيَّةٌ عَلَى الْأَرْجَحِ، وَزَكَّى مُسَافِرٌ مَا مَعَهُ. وَمَا غَابَ؛ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُخْرِجٌ وَلَا ضَرُورَةٌ.

فصل: يَجِبُ بِالسَّنَةِ صَاعٌ أَوْ جُزْؤُهُ عَنْهُ فَضَلَ عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ عِيَالِهِ وَإِنْ بَتَسْلُفٍ، وَهَلْ بِأَوَّلِ لَيْلَةِ الْعِيدِ أَوْ بِفَجْرِهِ، خِلَافٌ، مِنْ أَغْلَبِ الْقُوَّتِ مِنْ مُعَشَّرٍ، أَوْ أَقِطٍ، غَيْرِ عَلَسٍ، إِلَّا أَنْ يُقَاتَلَتْ غَيْرُهُ، وَعَنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يَمُونُهُ بِقَرَابَةٍ أَوْ زَوْجِيَّةٍ، وَإِنْ لِأَبٍ. وَخَادِمِهَا أَوْ رَقٍّ وَلَوْ مُكَاتَبًا وَآبِقًا رُجِي، وَمَبِيعًا بِمَوَاضِعَةٍ أَوْ خِيَارٍ وَمُخْدَمًا⁽¹²³⁾، إِلَّا لِحُرِّيَّةٍ فَعَلَى مُخْدَمِهِ، وَالْمُشْتَرَكِ، وَالْمُبْعَضُ بِقَدْرِ الْمِلْكِ، وَلَا شَيْءٌ عَلَى الْعَبْدِ، وَالْمُشْتَرَى فَاسِدًا عَلَى مُشْتَرِيهِ. وَنُدِبَ إِخْرَاجُهَا بَعْدَ الْفَجْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ؛ وَمِنْ قُوَّتِهِ الْأَحْسَنِ. وَعَزْلُهُ الْقَمْحِ إِلَّا الْغَلَّتْ⁽¹²⁴⁾. وَدَفَعُهَا لِزَوَالِ فَقْرٍ، وَرَقٍّ يَوْمَهُ وَلِلْإِمَامِ الْعَدْلِ. وَعَدَمُ زِيَادَةٍ. وَإِخْرَاجُ الْمُسَافِرِ. وَجَازَ إِخْرَاجُ أَهْلِهِ عَنْهُ، وَدَفَعُ صَاعٍ لِمَسَاكِينٍ وَأَصْعٍ لَوَاحِدٍ، وَمِنْ قُوَّتِهِ الْأَذْوَنِ إِلَّا لَشَحٍّ، وَإِخْرَاجُهُ قَبْلَهُ بِكَالْيَوْمَيْنِ، وَهَلْ مُطْلَقًا أَوْ لِمُفَرَّقٍ تَأْوِيلًا. وَلَا تَسْقُطُ بِمُضِيِّ زَمَنِهَا وَإِنَّمَا تُدْفَعُ لِحُرٍّ مُسْلِمٍ فَقِيرٍ.

(123) المخدوم: الذي وهبت خدمته لغير سيده فزكاة فطره على سيده.

(124) الغلت: الخلط. والغلت - بكسر اللام - كثير الغلت، وهو الذي زاد غلته على الثلث فتجب غربلته.

باب

يُثْبِتُ رَمَضَانَ بِكَمَالِ شَعْبَانَ، أَوْ بِرُؤْيَةِ عَدْلَيْنِ، وَلَوْ بِصَحْوٍ بِمَضْرٍ، فَإِنْ لَمْ يَرْبَعْدَ ثَلَاثِينَ صَحْوًا كُذِّبَا، أَوْ مُسْتَفِيضَةً، وَعَمَّ إِنْ نُقِلَ بِهِمَا عَنْهُمَا، لَا بِمُنْفَرِدٍ إِلَّا كَاهِلِهِ وَمَنْ لَا اِعْتِنَاءَ لَهُمْ بِأَمْرِهِ، وَعَلَى عَدْلٍ أَوْ مَرْجُوٍّ رَفْعُ رُؤْيِيَّتِهِ، وَالْمُخْتَارُ، وَغَيْرُهُمَا⁽¹²⁵⁾، وَإِنْ أَفْطَرُوا فَالْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ، إِلَّا بِتَأْوِيلٍ فَتَأْوِيلَانِ لَا بِمُنْجَمٍ⁽¹²⁶⁾ وَلَا يُفْطِرُ مُنْفَرِدٌ بِسُؤَالٍ وَلَوْ أَمِنَ الظُّهُورَ، إِلَّا بِمُبِيحٍ، وَفِي تَلْفِيْقٍ شَاهِدٍ أَوَّلُهُ وَلَا آخِرَ آخِرُهُ وَلُزُومِهِ⁽¹²⁷⁾ بِحُكْمِ الْمُخَالَفِ بِشَاهِدٍ تَرَدَّدَ، وَرُؤْيِيَّتُهُ نَهَارًا لِلْقَابِلَةِ، وَإِنْ ثَبَّتَ نَهَارًا أَمْسَكَ، وَإِلَّا كَفَرَ إِنْ انْتَهَكَ، وَإِنْ غَيِّمَتْ وَلَمْ يَرْفَصِّبَحْتُهُ يَوْمَ الشَّكِّ، وَصِيْمَ عَادَةً وَتَطَوُّعًا، وَقَضَاءً، وَكَفَّارَةً، وَلِتَنْذِرٍ صَادَفَ لَا اِحْتِيَاطًا. وَنُدِبَ اِمْسَاكُهُ لِيُتَحَقَّقَ، لَا لِتَرْكِئَةِ شَاهِدَيْنِ أَوْ زَوَالِ عُذْرِ مُبَاحٍ لَهُ الْفِطْرُ مَعَ الْعِلْمِ بِرَمَضَانَ كَمُضْطَرٍ، فَلِقَادِمٍ وَطَاءَ زَوْجَةٍ طَهَّرَتْ، وَكَفَّ لِسَانٍ، وَتَعْجِيلُ فِطْرِ وَتَأْخِيرُ سُحُورٍ، وَصَوْمٌ بِسَفَرٍ، وَإِنْ عَلِمَ دُخُولَهُ بَعْدَ الْفَجْرِ، وَصَوْمٌ عَرَفَةَ إِنْ لَمْ يَحُجَّ، وَعَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ وَعَاشُورَاءَ، وَتَاسِعَاءَ، وَالْمَحْرَمَ وَرَجَبَ، وَشَعْبَانَ، وَإِمْسَاكُ بَقِيَّةِ الْيَوْمِ لِمَنْ أَسْلَمَ وَقَضَاؤُهُ، وَتَعْجِيلُ الْقَضَاءِ، وَتَتَابُعُهُ: كَكُلِّ صَوْمٍ لَمْ يَلْزَمْ تَتَابُعُهُ، وَبَدَأَ بِكَصَوْمٍ تَمَتَّعَ إِنْ لَمْ يَضِقِ الْوَقْتُ، وَفِدْيَةُ لِهَرَمٍ، وَعَطَشٍ، وَصَوْمُ ثَلَاثَةِ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَكُرِّهَ كَوْنُهَا الْبَيْضَ، كَسِتَّةٍ مِنْ سُؤَالٍ، وَذَوْقُ مِلْحٍ وَعِلْكِ ثَمٍّ يَمْجُجُهُ، وَمُدَاوَاةُ حَقَرٍ

(125) أي غير العدل ومرجو قبول الشهادة، وهو الفاسق، فعليه أن يرفع رؤيته للحاكم أيضاً.

(126) ويحرم تصديق خبره لقول رسول الله ﷺ «من صدق كاهنا أو عرافا أو منجماً فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ».

(127) أي وفي لزومه إلخ.

زَمَنَهُ⁽¹²⁸⁾ إِلَّا لَخَوْفِ ضَرَرٍ. وَنَذَرُ يَوْمٍ مُكْرَرٍ وَمُقَدَّمَةٍ جَمَاعٍ كَقُبْلَةٍ، وَفَكْرٍ؛ إِنْ عَلِمَتِ السَّلَامَةُ، وَإِلَّا حُرِّمَتْ. وَحِجَامَةُ مَرِيضٍ فَقَطْ، وَتَطَوُّعٌ قَبْلَ نَذَرٍ أَوْ قَضَاءٍ، وَمَنْ لَا يُمْكِنُهُ رُؤْيَاهُ وَلَا غَيْرُهَا - كَأَسِيرٍ - كَمَلَ الشُّهُورَ. وَإِنْ التَّبَسَّتْ وَظَنَّ شَهْرًا صَامَهُ، وَإِلَّا تَخَيَّرَ، وَأَجْزَأَ مَا بَعْدَهُ بِالْعَدَدِ لَا قَبْلَهُ. أَوْ بَقِيَ عَلَى شَكِّهِ وَفِي مُضَادَّتِهِ تَرَدَّدَ. وَصِحَّتُهُ مُطْلَقًا بِنَيَّْةٍ مُبَيَّنَةٍ أَوْ مَعَ الْفَجْرِ. وَكَفَّتْ نِيَّةٌ لِمَا يَجِبُ تَتَابُعُهُ لَا مَسْرُودٍ وَيَوْمٍ مُعَيَّنٍ، وَرُوِيَ عَلَى الْإِكْتِفَاءِ فِيهِمَا، لَا إِنْ انْقَطَعَ تَتَابُعُهُ بِكَمَرَضٍ، أَوْ سَفَرٍ، وَبِنَقَاءٍ. وَوَجِبَ إِنْ طَهَّرْتَ قَبْلَ الْفَجْرِ وَإِنْ لَحْظَةً، وَمَعَ الْقَضَاءِ إِنْ شَكَّتْ، وَبِعَقْلِ. وَإِنْ جُنَّ وَلَوْ سِنِينَ كَثِيرَةً أَوْ أُغْمِيَ يَوْمًا أَوْ جُلَّهُ أَوْ أَقَلُّهُ وَلَمْ يَسْلَمْ أَوَّلُهُ فَالْقَضَاءُ، لَا إِنْ سَلِمَ وَلَوْ نِصْفَهُ. وَبِتَرْكِ جَمَاعٍ، وَإِخْرَاجِ مَنِيِّ، وَمَذْيٍ، وَقِيءٍ، وَإِیْصَالِ مُتَحَلِّلٍ أَوْ غَيْرِهِ عَلَى الْمُخْتَارِ لِمَعِدَةٍ بِحُفْنَةٍ بِمَائِعٍ، أَوْ حَلْقٍ؛ وَإِنْ مِنْ أَنْفٍ، وَأُذُنٍ، وَعَيْنٍ، وَبَخُورٍ، وَقِيءٍ، وَبَلْغَمٍ⁽¹²⁹⁾ أَمْكَنَ طَرَحُهُ مُطْلَقًا، أَوْ غَالِبٍ مِنْ مَضْمَضَةٍ أَوْ سِوَاكِ. وَقَضَى فِي الْفَرَضِ مُطْلَقًا، وَإِنْ بَصَبَ فِي حَلْقِهِ نَائِمًا، كَمُجَامَعَةٍ نَائِمَةٍ، وَكَأَكْلِهِ شَاكًا فِي الْفَجْرِ، أَوْ طَرَأَ الشُّكُّ، وَمَنْ لَمْ يَنْظُرْ دَلِيلَهُ افْتَدَى بِالْمُسْتَدِلِّ، وَإِلَّا اخْتَاطَ؛ إِلَّا الْمُعَيَّنَ لِمَرَضٍ، أَوْ حَيْضٍ أَوْ نِسْيَانٍ. وَفِي الثَّقَلِ بِالْعَمْدِ الْحَرَامِ وَلَوْ بِطَّلَاقٍ بَتَّ⁽¹³⁰⁾؛ إِلَّا لَوَجْهَ كَوَالِدٍ، وَشَيْخٍ وَإِنْ لَمْ يَحْلِفَا، وَكَفَّرَ إِنْ تَعَمَّدَ بِلَا تَأْوِيلٍ قَرِيبٍ، وَجَهْلٍ فِي رَمَضَانَ فَقَطْ: جَمَاعًا⁽¹³¹⁾، أَوْ رَفَعَ نِيَّةَ نَهَارًا أَوْ أَكَلًا

(128) الحفر - بفتح الحاء والفاء - فساد أصول الأسنان وتكره مداواته نهارا إن لم يخف ضررا.

(129) المعتمد في البلغم أنه لا يفطر ولو بلعه بعد أن وصل إلى طرف اللسان.

(130) لو حلف رجل على آخر بطلاق البت أن يفطر في الصوم النفل فأفطر وجب عليه القضاء.

(131) جماعا وما عطف عليه مفاعيل تعمد، في قوله: «وكفران تعمد».

أَوْ شُرْباً بِفَمٍ فَقَطْ وَإِنْ بِاسْتِيَاكِ بِجُورَاءَ، أَوْ مَنِيّاً وَإِنْ بِإِدَامَةِ فِكْرٍ، إِلَّا أَنْ يُخَالَفَ عَادَتَهُ عَلَى الْمُخْتَارِ، وَإِنْ أَمْنَى بِتَعَمُّدِ نَظَرَةٍ، فَتَأْوِيلَانِ: بِإِطْعَامِ سِتِّينَ مَسْكِيناً لِكُلِّ مُدٍّ، وَهُوَ الْأَفْضَلُ، أَوْ صِيَامِ شَهْرَيْنِ، أَوْ عِتْقِ رَقَبَةٍ كَالْظَّهَارِ، وَعَنْ أُمِّهِ وَطِئْهَا، أَوْ زَوْجَةٍ أَكْرَهَهَا نِيَابَةً، فَلَا يَصُومُ وَلَا يَعْتِقُ عَنْ أَمَّتِهِ، وَإِنْ أَعْسَرَ كَفَّرَتْ وَرَجَعَتْ - إِنْ لَمْ تَصُمْ - بِالْأَقْلَ مِنَ الرَّقَبَةِ. وَكَيْلِ الطَّعَامِ، وَفِي تَكْفِيرِهِ عَنْهَا إِنْ أَكْرَهَهَا عَلَى الْقُبْلَةِ حَتَّى أَنْزَلَ تَأْوِيلَانِ. وَفِي تَكْفِيرِ مُكْرِهِ رَجُلٍ لِيُجَامِعَ قَوْلَانِ، لَا إِنْ أَفْطَرَ نَاسِياً، أَوْ لَمْ يَغْتَسِلْ إِلَّا بَعْدَ الْفَجْرِ، أَوْ تَسَحَّرَ قُرْبَهُ، أَوْ قَدِمَ لَيْلاً، أَوْ سَافَرَ دُونَ الْقَصْرِ، أَوْ رَأَى شَوْالاً نَهَاراً فَظَنُّوا الْإِبَاحَةَ؛ بِخِلَافِ بَعِيدِ التَّأْوِيلِ، كَرَاءٍ، وَلَمْ يُقْبَلْ، أَوْ أَفْطَرَ لِحُمَى ثُمَّ حَمٍّ، أَوْ لِحَيْضٍ ثُمَّ حَصَلْ، أَوْ حِجَامَةٍ، أَوْ غِيَّيَةٍ. وَلَزِمَ مَعَهَا الْقَضَاءُ إِنْ كَانَتْ لَهُ. وَالْقَضَاءُ فِي التَّطَوُّعِ بِمُوجِبِهَا. وَلَا قَضَاءُ فِي غَالِبِ قَيٍّ أَوْ ذُبَابٍ أَوْ غُبَارٍ طَرِيقٍ، أَوْ دَقِيقٍ، أَوْ كَيْلٍ، أَوْ جَنْسٍ لِصَانِعِهِ، وَخُفَّتَةٍ مِنْ إِحْلِيلٍ، أَوْ دُهْنٍ جَائِفَةٍ، وَمَنِيٍّ مُسْتَنْكِحٍ، أَوْ مَذْيٍ، وَنَزْعِ مَأْكُولٍ أَوْ مَشْرُوبٍ أَوْ فَرْجِ طُلُوعِ⁽¹³²⁾ الْفَجْرِ. وَجَازَ سِوَاكَ كُلِّ النَّهَارِ، وَمَضْمُضَةٌ لِعَطَشٍ، وَإِصْبَاحٌ بِجَنَابَةٍ، وَصَوْمٌ دَهْرٍ⁽¹³³⁾ وَجُمُعَةٍ فَقَطْ⁽¹³⁴⁾ وَفِطْرٌ بِسَفَرٍ قَصِيرٍ شَرَعَ فِيهِ قَبْلَ الْفَجْرِ وَلَمْ يَنْوِهِ فِيهِ، وَإِلَّا

(132) أي وقت طلوع الفجر.

(133) قوله «وصوم دهر» أي وجاهز صوم دهر. وهذا لا يتفق مع قول رسول الله ﷺ «لا صام من صام الأبد مرتين» رواه البخاري قال الحافظ في الفتح: وإلى الكراهة مطلقاً ذهب ابن العربي من المالكية فقال: قوله لا صام من صام الأبد إن كان معناه الدعاء فإيا ويح من أصابه دعاء النبي ﷺ، وإن كان معناه الخبر فإيا ويح من أخبر عنه النبي ﷺ أنه لم يصم.

(134) قوله «وجمعة فقط» أي وجاهز أفراد يوم الجمعة بالصيام، وهذا أيضاً لا يتفق مع قول رسول الله ﷺ «لا يصم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم قبله أو بعده» أخرجه مسلم. إلا أن يوافق ذلك عادة له كأن كان يصوم يوماً ويفطر يوماً لقوله عليه وعلى آله الصلاة والسلام «لا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي، ولا تخصوا يوم الجمعة =

قَضَى وَلَوْ تَطَوُّعًا، وَلَا كَفَّارَةً؛ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ بِسَفَرٍ كَفَطَرِهِ بَعْدَ دُخُولِهِ، وَبِمَرَضٍ خَافَ زِيَادَتَهُ أَوْ تَمَادِيَهُ. وَوَجِبَ إِنْ خَافَ هَلَكَاءَ، أَوْ شَدِيدَ أَذَى: كَحَامِلٍ، وَمُرْضِعٍ لَمْ يُمْكِنَهَا اسْتِئْجَارٌ أَوْ غَيْرُهُ خَافَتَا عَلَى وَلَدَيْهِمَا، وَالْأَجْرَةُ فِي مَالِ الْوَلَدِ، ثُمَّ هَلْ مَالِ الْآبِ، أَوْ مَالِهَا⁽¹³⁵⁾؟ تَأْوِيلَانِ. وَالْقَضَاءُ بِالْعَدَدِ، بِزَمَنِ أَبِيحِ صَوْمُهُ غَيْرَ رَمَضَانَ وَإِتِمَامُهُ إِنْ ذَكَرَ قَضَاءَهُ، وَفِي وَجُوبِ قَضَاءِ الْقَضَاءِ خِلَافٌ⁽¹³⁶⁾، وَأَدَبُ الْمُفْطِرِّ عَمْدًا إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ تَائِبًا، وَإِطْعَامُ مُدَّةٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِمُفْطِرٍ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ لِمِثْلِهِ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ لِمُسْكِينٍ، وَلَا يُعْتَدُ بِالزَّائِدِ إِنْ أَمَكَنَ قَضَاؤُهُ بِشُعْبَانٍ؛ لَا إِنْ اتَّصَلَ مَرَضُهُ مَعَ الْقَضَاءِ أَوْ بَعْدَهُ، وَمَنْدُورُهُ، وَالْأَكْثَرُ إِنْ احْتَمَلَهُ بِلَفْظِهِ بِلَا نِيَّةٍ، كَشَهْرٍ؛ فَثَلَاثِينَ، إِنْ لَمْ يَبْدَأْ بِالْهَلَالِ، وَابْتِدَاءَ سَنَةٍ، وَقَضَى مَا لَا يَصِحُّ صَوْمُهُ فِي سَنَةٍ؛ إِلَّا أَنْ يُسَمِّيَهَا، أَوْ يَقُولَ هَذِهِ وَيَنْوِي بِاقِيهَا فَهَوَ، وَلَا يَلْزَمُ الْقَضَاءُ، بِخِلَافِ فِطْرِهِ لِسَفَرٍ. وَصَيِّحَةُ الْقُدُومِ فِي يَوْمِ قُدُومِهِ؛ إِنْ قَدِمَ لَيْلَةً غَيْرَ عِيدٍ، وَإِلَّا فَلَا، وَصِيَامُ الْجُمُعَةِ إِنْ نَسِيَ الْيَوْمَ عَلَى الْمُخْتَارِ وَرَابِعِ النَّحْرِ لِنَازِرِهِ، وَإِنْ تَعَيَّنَا لَا سَابِقِيهِ؛ إِلَّا لِمُتَمَتِّعٍ، لَا تَتَابُعُ سَنَةٍ أَوْ شَهْرٍ أَوْ أَيَّامٍ وَإِنْ نَوَى بِرَمَضَانَ فِي سَفَرِهِ غَيْرُهُ، أَوْ قَضَاءِ الْخَارِجِ أَوْ نَوَاهُ، وَنَذْرًا لَمْ يُجْزَ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَلَيْسَ لِمَرْأَةٍ يَحْتَاجُ لَهَا زَوْجٌ تَطَوُّعٌ بِلَا إِذْنٍ.

باب

الِاعْتِكَافُ نَافِلَةٌ. وَصِحَّتُهُ لِمُسْلِمٍ مُمَيِّزٍ بِمُطْلَقِ صَوْمٍ، وَلَوْ نَذْرًا وَمَسْجِدٍ

= بصيام من بين الأيام إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم» أخرجه مسلم. قال النووي قال الداودي من أصحاب مالك «لم يبلغ مالكا هذا الحديث ولو بلغه لم يخالفه».

(135) أي إن لم يكن للولد مال ووجد مال لوالديه فمن مال أيهما تكون الأجرة.

(136) القولان مشهوران، وذلك إذا كان الأفطار عمدا أما إذا أفطر نسياناً فلا قضاء اتفاقا.

إِلَّا لِمَنْ فَرَضَهُ الْجُمُعَةُ، وَتَجِبُ بِهِ، فَالْجَامِعُ مِمَّا تَصِحُّ فِيهِ الْجُمُعَةُ، وَإِلَّا خَرَجَ وَبَطَلَ، كَمَرَضِ أَبِيهِ، لَا جَنَازَتَهُمَا مَعًا وَكَشَهَادَةَ وَإِنْ وَجِبَتْ، وَلْتَوَدَّ بِالْمَسْجِدِ، أَوْ تُثْقَلَ عَنْهُ، وَكَرْدَةٍ، وَكُمْبُطِلِ صَوْمِهِ وَكُسْكِرِهِ لَيْلًا، وَفِي الْحَاقِ الْكَبَائِرِ بِهِ تَأْوِيلَانِ. وَبَعْدَمِ وَطْءٍ، وَقُبْلَةِ شَهْوَةٍ، وَلَمْسِ، وَمُبَاشَرَةٍ وَإِنْ لِحَافِضِ نَاسِيَةٍ، وَإِنْ أَذِنَ لِعَبْدٍ أَوْ امْرَأَةٍ فِي نَذْرِ فَلَا مَنَعَ كَغَيْرِهِ؛ إِنْ دَخَلَ وَأَتَمَّتْ مَا سَبَقَ مِنْهُ أَوْ عِدَّةٌ إِلَّا أَنْ تُحْرِمَ، وَإِنْ بَعْدَهُ مَوْتٌ فَيَنْقُذُ، وَتَبْطُلُ، وَإِنْ مَنَعَ عَبْدَهُ نَذْرًا فَعَلَيْهِ إِنْ عَتَقَ. وَلَا يُمْنَعُ مَكَاتِبَ يَسِيرِهِ، وَلَزِمَ يَوْمٌ إِنْ نَذَرَ لَيْلَةً، لَا بَعْضُ يَوْمٍ. وَتَتَابَعُهُ فِي مُطْلَقِهِ، وَمَنْوِيهِ حِينَ دُخُولِهِ كَمُطْلَقِ الْجَوَارِ، لَا النَّهَارِ فَقَطْ فَبِاللَّفْظِ، وَلَا يَلْزَمُ فِيهِ حِينَئِذٍ صَوْمٌ وَفِي يَوْمِ دُخُولِهِ تَأْوِيلَانِ، وَإِثْنَانُ سَاحِلٍ لِنَازِرِ صَوْمٍ بِهِ مُطْلَقًا، وَالْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ فَقَطْ لِنَازِرِ عُكُوفٍ بِهَا، وَإِلَّا فَبِمَوْضِعِهِ، وَكَرِهَ أَكْلُهُ خَارِجَ الْمَسْجِدِ، وَاعْتِكَافُهُ غَيْرَ مَكْفِيٍّ، وَدُخُولُهُ مَنْزِلَهُ وَإِنْ لِعَائِطٍ، وَاشْتِغَالُهُ بِعِلْمٍ وَكِتَابَتِهِ وَإِنْ مُصْحَفًا إِنْ كَثُرَ، وَفَعَلَ غَيْرَ ذِكْرِ وَصَلَاةٍ وَتِلَاوَةٍ، كَعِبَادَةِ وَجَنَازَةٍ، وَلَوْ لَاصَقَتْ⁽¹³⁷⁾ وَصُعُودُهُ لِتَأْذِينَ بِمَنَارٍ أَوْ سَطْحٍ، وَتَرْتُّبُهُ لِلْإِمَامَةِ، وَإِخْرَاجُهُ لِحُكُومَةٍ إِنْ لَمْ يَلِدْ بِهِ، وَجَازَ إِفْرَاءَ قُرْآنٍ، وَسَلَامُهُ عَلَى مَنْ بَقَرِيهِ وَتَطْيِئُهُ، وَأَنْ يَنْكِحَ وَيُنْكِحَ بِمَجْلِسِهِ، وَأَخْذُهُ إِذَا خَرَجَ لِكُغْسَلِ جُمُعَةٍ ظُفْرًا، أَوْ شَارِبًا، وَانْتِظَارُ غَسْلِ ثَوْبِهِ أَوْ تَجْفِيفِهِ، وَنُدْبُ إِعْدَادِ ثَوْبٍ، وَمُكْنَتُهُ لَيْلَةَ الْعِيدِ، وَدُخُولُهُ قَبْلَ الْغُرُوبِ. وَصَحَّ إِنْ دَخَلَ قَبْلَ الْفَجْرِ، وَاعْتِكَافُ عَشْرَةٍ، وَبَآخِرِ الْمَسْجِدِ⁽¹³⁸⁾ وَبِرَمَضَانَ، وَبِالْعَشْرِ الْآخِرِ لِلَّيْلَةِ الْقَدْرِ الْغَالِبَةِ بِهِ، وَفِي كَوْنِهَا بِالْعَامِ أَوْ بِرَمَضَانَ خِلَافٌ. وَانْتَقَلْتُ، وَالْمُرَادُ بِكَسَابِعَةٍ

(137) أي ولو وضعت الجنابة بجانبه.

(138) لقلّة الناس فيه ولبعده عن الرياء وعمّا يشغله عن العبادة.

مَا بَقِيَ، وَبَنَى بِزَوَالِ إِغْمَاءٍ، أَوْ جُنُونٍ، كَأَنْ مُنِعَ مِنَ الصَّوْمِ لِمَرَضٍ، أَوْ حَيْضٍ أَوْ عَيْدٍ وَخَرَجَ. وَعَلَيْهِ حُرْمَتُهُ وَإِنْ أَخْرَهُ بَطَلَ؛ إِلَّا لَيْلَةَ الْعِيدِ وَيَوْمَهُ، وَإِنْ اشْتَرَطَ سُقُوطَ الْقَضَاءِ لَمْ يُعِدَّهُ.

باب

فُرِضَ الْحَجُّ، وَسُنَّتِ الْعُمْرَةُ مَرَّةً، وَفِي فَوْرِيَّتِهِ وَتَرَاحِيهِ لِحَوَافِ الْقَوَاتِ خِلَافٌ، وَصَحَّتُهُمَا بِالْإِسْلَامِ فَيُحْرَمُ وَلِيُّ عَنْ رَضِيعٍ، وَجُرِدَ قُرْبَ الْحَرَمِ، وَمُطَبَّقٌ⁽¹³⁹⁾ لَا مُغْمَى، وَالْمُمَيِّزُ بِإِذْنِهِ، وَإِلَّا فَلَهُ تَحْلِيلُهُ، وَلَا قَضَاءٌ بِخِلَافِ الْعَبْدِ، وَأَمْرُهُ مَقْدُورُهُ⁽¹⁴⁰⁾، وَإِلَّا نَابَ عَنْهُ إِنْ قَبِلَهَا⁽¹⁴¹⁾ كَطَوَافٍ، لَا كَتَلِيَّةٍ، وَرُكُوعٍ، وَأَخْضَرَهُمُ الْمَوَاقِفَ. وَزِيَادَةُ التَّفَقُّعِ عَلَيْهِ إِنْ خِيفَ ضِيعَةٌ، وَإِلَّا فَوَلِيُّهُ، كَجَزَاءِ صَيْدٍ، وَفِدْيَةٍ بِلَا ضَرُورَةَ. وَشَرَطُ وَجُوبِهِ - كَوْفُوعِهِ فَرَضاً - حُرِّيَّةٌ وَتَكْلِيفٌ وَقَتٌ إِحْرَامِهِ بِلَا نِيَّةٍ نَفْلٍ، وَوَجَبَ بِاسْتِطَاعَةٍ بِإِمْكَانِ الْوُصُولِ بِلَا مَشَقَّةٍ عَظُمَتْ، وَأَمِنْ عَلَى نَفْسٍ وَمَالٍ؛ إِلَّا لِأَخْذِ ظَالِمٍ مَا قَلَّ لَا يَنْكُثُ عَلَى الْأَظْهَرِ، وَلَوْ بِلَا زَادٍ وَرَاحِلَةٍ لِذِي صُنْعَةٍ تَقُومُ بِهِ، وَقَدَرَ عَلَى الْمَشْيِ، كَأَعْمَى بِقَائِدٍ، وَإِلَّا اعْتَبِرَ الْمَعْجُوزُ عَنْهُ مِنْهُمَا، وَإِنْ بَثَمَنَ وَلَدَ زَنًا، أَوْ مَا يُبَاغُ عَلَى الْمُفْلَسِ، أَوْ بِافْتِقَارِهِ، أَوْ تَرْكٍ وَلَدِهِ لِلصَّدَقَةِ؛ إِنْ لَمْ يَخْشَ هَلَاكًا، لَا بِدَيْنٍ أَوْ عَطِيَّةٍ أَوْ سُؤَالٍ مُطْلَقًا، وَاعْتَبِرَ مَا يُرَدُّ بِهِ؛ إِنْ خَشِيَ ضِيَاعًا. وَالْبَحْرُ كَالْبَرِّ؛ إِلَّا أَنْ يَغْلِبَ عَطْبُهُ، أَوْ يُضَيِّعَ رُكْنَ صَلَاةٍ لِكَمِيدٍ. وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ؛ إِلَّا فِي بَعِيدِ مَشْيٍ، وَرُكُوبِ بَحْرِ إِلَّا أَنْ تَخْتَصَّ بِمَكَانٍ، وَزِيَادَةِ مَحْرَمٍ أَوْ

(139) أي ويحرم ولي عن مطبق: أي مجنون لا يفيق.

(140) أي وأمر الولي المميز الذي أحرم بإذنه أن يعمل ما قدر عليه من أفعال الحج.

(141) أي إن كان الشيء المطلوب يقبل النيابة.

رَوْحٍ لَهَا. كَرُفَقَةٍ أُمِنْتَ بِفَرَضٍ، وَفِي الْاِكْتِفَاءِ بِنِسَاءٍ أَوْ رِجَالٍ، أَوْ بِالْمَجْمُوعِ تَرَدَّدٌ. وَصَحَّ بِالْحَرَامِ وَعَصَى. وَفُضِّلَ حَجٌّ عَلَى غَزْوٍ إِلَّا لِيَخُوفٍ، وَرُكُوبٌ، وَمُقْتَبٌ وَتَطَوُّعٌ وَلِيَّهِ عَنْهُ بَعِيرُهُ: كَصَدَقَةٍ، وَدُعَاءٍ. وَإِجَارَةٌ ضَمَانٍ عَلَى بَلَاغٍ فَالْمَضْمُونَةُ كَعَبْرِهِ، وَتَعَيَّنَتْ فِي الْإِطْلَاقِ، كِمِيقَاتِ الْمَيِّتِ، وَلَهُ بِالْحِسَابِ إِنْ مَاتَ وَلَوْ بِمَكَّةَ، أَوْ صُدَّ وَالْبَقَاءُ لِقَابِلٍ، وَاسْتَوْجَرَ مِنَ الْإِنْتِهَاءِ. وَلَا يَجُوزُ اشْتِرَاطُ كَهْدِي تَمَتُّعٍ عَلَيْهِ، وَصَحَّ إِنْ لَمْ يُعَيَّنِ الْعَامُ. وَتَعَيَّنَ الْأَوَّلُ وَعَلَى عَامٍ مُطْلَقٍ، وَعَلَى الْجَعَالَةِ، وَحَجٌّ عَلَى مَا فَهِمَ⁽¹⁴²⁾ وَجَنَى إِنْ وَفَى دَيْنُهُ وَمَشَى. وَالبَلَاغُ: إِعْطَاءُ مَا يُنْفِقُهُ بَدْءاً وَعَوْداً بِالْعُرْفِ، وَفِي هَدْيٍ وَفِدْيَةٍ لَمْ يَتَعَمَّدْ مُوجِبَهُمَا، وَرُجِعَ عَلَيْهِ بِالسَّرَفِ. وَاسْتَمَرَ إِنْ فَرَّغَ، أَوْ أَحْرَمَ وَمَرَضَ⁽¹⁴³⁾، وَإِنْ ضَاعَتْ قَبْلَهُ رَجَعَ، وَإِلَّا فَتَفَقَّتُهُ عَلَى آجِرِهِ، إِلَّا أَنْ يُوصِيَ بِالْبَلَاغِ؛ فَفِي بَقِيَّةِ ثُلْثِهِ وَلَوْ قُسِمَ، وَأَجْزَاءً إِنْ قُدِّمَ عَلَى عَامِ الشَّرْطِ أَوْ تَرَكَ الزِّيَارَةَ، وَرُجِعَ بِقِسْطِهَا، أَوْ خَالَفَ إِفْرَاداً لِعَبْرِهِ إِنْ لَمْ يَشْتَرِطْهُ الْمَيِّتُ، وَإِلَّا فَلَا، كَتَمَتُّعٍ بِقِرَانٍ أَوْ عَكْسِهِ، أَوْ هُمَا بِإِفْرَادٍ، أَوْ مِيقَاتاً شَرْطاً، وَفُسِّخَتْ إِنْ عُيِّنَ الْعَامُ، أَوْ عُدِمَ، كَعَبْرِهِ، وَقَرَنَ، أَوْ صَرَفَهُ لِنَفْسِهِ وَأَعَادَ؛ إِنْ تَمَتَّعَ، وَهَلْ تَنَفَّسَخُ إِنْ اعْتَمَرَ عَنْ نَفْسِهِ فِي الْمُعَيَّنِ، أَوْ إِلَّا أَنْ يَرْجَعَ لِلْمِيقَاتِ، فَيُحْرِمُ عَنِ الْمَيِّتِ فَيَجْزِيهِ؟ تَأْوِيلَانِ. وَمُنِعَ اسْتِنَابَةُ صَحِيحٍ فِي فَرَضٍ؛ وَإِلَّا كَرِهَ كَبْدُءَ مُسْتَطِيعٍ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ وَإِجَارَةَ نَفْسِهِ، وَنَفَذَتْ الْوَصِيَّةُ بِهِ مِنَ الثَّلَاثِ، وَحُجٌّ عَنْهُ حِجَجٌ إِنْ وَسِعَ، وَقَالَ يُحَجُّ بِهِ لَا مِنْهُ، وَإِلَّا فَمِيرَاثٌ، كَوُجُودِهِ بِأَقْلٍ، أَوْ تَطَوُّعَ غَيْرٍ، وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَقُولَ يُحَجُّ عَنِّي بِكَذَا فَحِجَجٌ؟ تَأْوِيلَانِ. وَدَفَعَ الْمُسَمَّى - وَإِنْ زَادَ

(142) وحج الأجير على ما فهم من حال الموصى من ركوب ونحوه.

(143) يعني يستمر الأجير على أعمال الحج وجوبا إن فرغ المال، أو مرض بعد الإحرام.

عَلَى أُجْرَتِهِ - لِمُعَيَّنٍ لَا يَرِثُ فَهُمْ إِعْطَاؤُهُ لَهُ، وَإِنْ عَيَّنَ غَيْرَ وَارِثٍ وَلَمْ يُسَمَّ زَيْدٌ - إِنْ لَمْ يَرْضَ بِأُجْرَةٍ مِثْلِهِ ثَلَاثُهَا - ثُمَّ تُرْبِصُ، ثُمَّ أَوْجَرَ - لِلضَّرُورَةِ فَقَطْ - غَيْرُ عَبْدٍ وَصَبِيٍّ، وَإِنْ امْرَأَةً وَلَمْ يَضْمَنْ وَصِيٌّ دَفَعَ لَهَا مُجْتَهِدًا، وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ بِمَا سَمَّى مِنْ مَكَانِهِ حُجٌّ مِنَ الْمُمَكِنِ وَلَوْ سَمَّى؛ إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ فَمِيرَاثٌ، وَلَزِمَهُ الْحَجُّ بِنَفْسِهِ لَا الْإِشْهَادُ، إِلَّا أَنْ يُعْرَفَ، وَقَامَ وَارِثُهُ مَقَامَهُ فِيمَنْ يَأْخُذُهُ فِي حَجَّةٍ، وَلَا يَسْقُطُ فَرَضُ مَنْ حُجَّ عَنْهُ، وَلَهُ أَجْرُ التَّفَقُّعِ وَالِدُّعَاءِ. وَرُكْنُهُمَا الْإِحْرَامُ، وَوَقْتُهُ لِلْحَجِّ شَوَالٌ لِأَخْرِ الْحَجَّةِ، وَكُرِهَ قَبْلُهُ كَمَكَانِهِ، وَفِي رَابِعٍ تَرَدُّدٌ. وَصَحَّ. وَلِلْعُمْرَةِ أَبَدًا إِلَّا لِمُحْرِمٍ بِحَجٍّ فَلْيَتَحَلَّلِهِ، وَكُرِهَ بَعْدُهُمَا وَقَبْلُ غُرُوبِ الرَّابِعِ. وَمَكَانُهُ لَهُ لِلْمَقِيمِ مَكَّةَ، وَنُدِبَ الْمَسْجِدُ، كَخُرُوجِ ذِي التَّفَقُّعِ⁽¹⁴⁴⁾ لِمِيقَاتِهِ، وَلَهَا وَلِلْقِرَانِ الْحُلُّ. وَالْجِعْرَانَةُ أَوْلَى، ثُمَّ التَّنْعِيمُ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ أَعَادَ طَوَافَهُ وَسَعْيَهُ بَعْدَهُ، وَأَهْدَى إِنْ حَلَقَ؛ وَإِلَّا فَلَهُمَا ذُو الْحُلَيْفَةِ، وَالْجُحْفَةُ، وَيَلْمَلُمُ، وَقَرْنَ، وَذَاتُ عِزْقٍ، وَمَسْكَنٌ دُونَهَا، وَحَيْثُ حَادَى وَاحِدًا، أَوْ مَرَّ وَلَوْ بِبَحْرٍ؛ إِلَّا كِمَضْرِيٍّ يَمُرُّ بِالْحُلَيْفَةِ، فَهُوَ أَوْلَى، وَإِنْ لِحَيْضٍ رُجِّيَ رَفْعُهُ، كَإِحْرَامِهِ أَوَّلُهُ، وَإِزَالَةِ شَعَثِهِ، وَتَرَكَ اللَّفْظَ⁽¹⁴⁵⁾ بِهِ وَالْمَارُّ بِهِ إِنْ لَمْ يُرِدْ مَكَّةَ، أَوْ كَعَبْدٍ فَلَا إِحْرَامَ عَلَيْهِ، وَلَا دَمَ. وَإِنْ أَحْرَمَ إِلَّا الضَّرُورَةَ الْمُسْتَطِيعَ، فَتَأْوِيلَانِ، وَمُرِيدُهَا إِنْ تَرَدَّدَ أَوْ عَادَلَهَا لِأَمْرٍ، فَكَذَلِكَ، وَإِلَّا وَجَبَ الْإِحْرَامُ، وَأَسَاءَ تَارِكُهُ، وَلَا دَمَ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ نُسْكَأً، وَإِلَّا رَجَعَ، وَإِنْ شَارَفَهَا وَلَا دَمَ وَإِنْ عَلِمَ؛ مَا لَمْ يَخَفْ فَوْتًا، فَالْدَّمُ، كَرَاَجِعٍ بَعْدَ إِحْرَامِهِ، وَلَوْ أَفْسَدَ،

(144) التفث في المناسك: ما كان من نحو قص الأظفار والشارب، وحلق الرأس والعانة، ورمي الجمار، ونحر البدن، وأشبه ذلك.

(145) أي ترك التلفظ بنية الحج، وكذا نية سائر العبادات: كالوضوء والصلاة ونحوهما، إذ التلفظ بها مخالف لسنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

لَا فَاتَ . وَإِنَّمَا يَنْعَقِدُ بِالنِّيَّةِ ، وَإِنْ خَالَفَهَا لَفُظُهُ ، وَلَا دَمَ ، وَإِنْ بِجَمَاعٍ ⁽¹⁴⁶⁾ مَعَ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ تَعَلَّقًا بِهِ بَيِّنَ أَوْ أَهْمَ ، وَصَرَفَهُ لِحَجٍّ ، وَالْقِيَاسُ لِقِرَانٍ ، وَإِنْ نَسِيَ قِرَانَ ، وَنَوَى الْحَجَّ وَبَرَى مِنْهُ فَقَطَّ ، كَشَكَّهُ أَفْرَدَ أَوْ تَمَتَّعَ ، وَلَعَا عُمْرَةً عَلَيْهِ ، كَالثَّانِي فِي حَجَّتَيْنِ أَوْ عُمْرَتَيْنِ ، وَرَفُضُهُ ، وَفِي كِلَا حَرَامٍ زَيْدٌ تَرَدَّدَ . وَنُدِبَ إِفْرَادًا ، ثُمَّ قِرَانًا بِأَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا وَقَدَّمَهَا ، أَوْ يُزِدْفَهُ بِطَوَافِهَا ؛ إِنْ صَحَّتْ وَكَمَلَهُ ، وَلَا يَسْعَى ، وَتَنْدَرِجُ ، وَكُرِهَ قَبْلَ الرُّكُوعِ ؛ لَا بَعْدَهُ ، وَصَحَّ بَعْدَ سَعْيٍ ، وَحَرَمَ الْحَلْقُ ، وَأَهْدَى لِتَأْخِيرِهِ وَلَوْ فَعَلَهُ . ثُمَّ تَمَتَّعَ بِأَنْ يَحُجَّ بَعْدَهَا وَإِنْ بِقِرَانٍ . وَشَرَطُ دَمِهِمَا عَدَمُ إِقَامَةِ بِمَكَّةَ أَوْ ذِي طَوًى وَفَتْ فِعْلِهِمَا وَإِنْ بِانْقِطَاعِ بِهَا أَوْ خَرَجَ لِحَاجَةٍ ، لَا انْقَطَعَ بِغَيْرِهَا ، أَوْ قَدِمَ بِهَا يُنَوِي الإِقَامَةَ . وَنُدِبَ لِذِي أَهْلَيْنِ ، وَهَلْ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ بِأَحَدِهِمَا أَكْثَرَ فَيُعْتَبَرُ؟ تَأْوِيلَانِ . وَحَجٌّ مِنْ عَامِهِ ، وَلِلتَّمَتُّعِ عَدَمُ عَوْدِهِ لِبَلَدِهِ أَوْ مِثْلِهِ وَلَوْ بِالْحِجَازِ لَا أَقَلَّ ، وَفِعْلُ بَعْضِ رُكْنِهَا فِي وَفْتِهِ . وَفِي شَرَطِ كَوْنِهِمَا عَنْ وَاحِدٍ تَرَدَّدَ . وَدَمُ التَّمَتُّعِ يَجِبُ بِإِحْرَامِ الْحَجِّ ، وَأَجْزَأَ قَبْلَهُ ، ثُمَّ الطَّوَافُ لَهُمَا سَبْعًا بِالطُّهْرَيْنِ ، وَالسَّتْرِ . وَبَطَلَ بِحَدَثٍ بِنَاءً ، وَجَعَلَ النَّبِيَّ عَنْ يَسَارِهِ ⁽¹⁴⁷⁾ ، وَخُرُوجِ كُلِّ الْبَدَنِ عَنِ الشَّاذِرِوَانِ ، وَسِتَّةَ أَذْرُعٍ مِنَ الْجَبْرِ ، وَنَصَبَ الْمُقْبِلُ قَامَتَهُ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ وَلَاءً ، وَابْتَدَأَ إِنْ قَطَعَ لِحِجَازَةَ أَوْ نَفَقَةٍ ، أَوْ نَسِيَ بَعْضَهُ إِنْ فَرَعَ سَعْيُهُ ، وَقَطَعَهُ لِلْفَرِيضَةِ . وَنُدِبَ كَمَالُ الشُّوْطِ ، وَبَنَى إِنْ رَعَفَ ، أَوْ عَلِمَ بِنَجَسٍ ، وَأَعَادَ رُكْعَتَيْهِ بِالْقُرْبِ ، وَعَلَى الْأَقَلِّ إِنْ شَكَّ ، وَجَارَ بِسَقَائِفٍ لِرَحْمَةٍ ، وَإِلَّا أَعَادَ ، وَلَمْ يَرْجِعْ لَهُ ، وَلَا دَمَ ،

(146) يعني ينعقد الإحرام بالنية ولو نواه حال الجماع . فينعقد فاسداً فيتمه ويقضيه .

(147) من شروط الطواف جعل البيت عن يسار الطائف . فقلوه «وجعل» مجرور معطوف على قوله : والستر .

وَوَجَبَ⁽¹⁴⁸⁾ كَالسَّعْيِ قَبْلَ عَرَفَةَ إِنْ أَحْرَمَ مِنَ الْحِلِّ وَلَمْ يَرَاهُ، وَلَمْ يُرِدْفَ بِحَرَمٍ، وَإِلَّا سَعَى بَعْدَ الْإِفَاضَةِ، وَإِلَّا قَدَّمَ إِنْ قَدَّمَ وَلَمْ يَعُدْ، ثُمَّ السَّعْيُ سَبْعًا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، مِنْهُ الْبَدَأُ مَرَّةً وَالْعُودُ أُخْرَى وَصَحَّتْهُ بِتَقْدُمِ طَوَافٍ وَتَوَى فَرَضِيَّتَهُ، وَإِلَّا قَدَّمَ. وَرَجَعَ إِنْ لَمْ يَصِحَّ طَوَافُ عُمْرَةٍ حَرَمًا⁽¹⁴⁹⁾ وَافْتَدَى لِحَلِّقِهِ، وَإِنْ أَحْرَمَ بَعْدَ سَعْيِهِ بِحَجٍّ، فَقَارَنُ، كَطَوَافِ الْقُدُومِ إِنْ سَعَى بَعْدَهُ، وَاقْتَصَرَ، وَالْإِفَاضَةُ إِلَّا أَنْ يَتَطَوَّعَ بَعْدَهُ، وَلَا دَمَ حِلًّا إِلَّا مِنْ نِسَاءٍ وَصِيدٍ، وَكُرِهَ الطَّيْبُ وَاعْتَمَرَ، وَالْأَكْثَرُ إِنْ وَطِئَ. وَلِلْحَجِّ حُضُورُ جُزْءِ عَرَفَةَ سَاعَةً لَيْلَةَ النَّحْرِ، وَلَوْ مَرَّ إِنْ نَوَاهُ، أَوْ بِإِعْمَاءٍ قَبْلَ الزَّوَالِ، أَوْ أَخْطَأَ الْجَمُّ بِعَاشِيرٍ فَقَطَّ لَا الْجَاهِلُ، كَبَطْنِ عُرْنَةِ، وَأَجْزَاءَ بِمَسْجِدِهَا بِكُرْهِ، وَصَلَّى وَلَوْ قَاتَ. وَالسَّنَةُ غُسْلٌ مُتَّصِلٌ وَلَا دَمَ، وَنُدِبَ بِالْمَدِينَةِ لِلْحَلْفِيِّ، وَلِدُخُولِ غَيْرِ حَائِضٍ مَكَّةَ بِطَوَى، وَلِلْوُفُوفِ وَلُبْسِ إِزَارٍ وَرِدَائٍ وَنَعْلَيْنِ، وَتَقْلِيدِ هَدْيٍ، ثُمَّ إِشْعَارُهُ، ثُمَّ رَكَعَتَانِ، وَالْفَرَضُ مُجْزٍ: يُحْرِمُ الرَّكْبُ إِذَا اسْتَوَى، وَالْمَاشِي إِذَا مَشَى، وَتَلْبِيَةٌ وَجَدَّدَتْ لِتَغْيِيرِ حَالٍ، وَخَلْفَ صَلَاةٍ، وَهَلْ لِمَكَّةَ أَوْ لِلطَّوَافِ؟ خِلَافٌ. وَإِنْ تَرَكْتَ أَوَّلَهُ قَدَّمَ إِنْ طَالَ، وَتَوَسَّطَ فِي عُلُوِّ صَوْتِهِ. وَفِيهَا: وَعَاوَدَهَا بَعْدَ سَعْيٍ وَإِنْ بِالْمَسْجِدِ لِرَوَاحٍ مُصَلَّى عَرَفَةَ، وَمُحْرَمٌ مَكَّةَ يُلَبِّي بِالْمَسْجِدِ، وَمُعْتَمِرٌ الْمِيقَاتِ، وَقَائِلُ الْحَجِّ لِلْحَرَمِ، وَمِنْ الْجِعْرَانَةِ وَالتَّنْعِيمِ لِلْبَيْتِ، وَلِلطَّوَافِ الْمَشْيِ، وَإِلَّا قَدَّمَ لِقَادِرٍ لَمْ يَعُدْ. وَتَقْبِيلُ حَجَرٍ بِفَمٍ أَوَّلَهُ، وَفِي الصَّوْتِ قَوْلَانِ، وَلِلزَّحْمَةِ لِمَسِّ بَيْدٍ، ثُمَّ عُودٍ وَوَضْعًا عَلَى فِيهِ، ثُمَّ كَبَّرَ وَالِدُعَاءِ بِلَا حَدٍّ، وَرَمَلَ رَجُلٍ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ، وَلَوْ مَرِيضًا، وَصَبِيًّا حِمْلًا، وَلِلزَّحْمَةِ

(148) أي ووجب الطواف للقدام كما وجب تقديم السعي على وقوف عرفة.

(149) حرما - بكسر فسكون - أي محرما متجردا كتجرده عند أول إحرامه.

الطَّاقَةُ، وَلِلْسَّعْيِ تَقْيِيلُ الْحَجَرِ، وَرُقْيُهُ عَلَيْهِمَا، كَامَرَةٌ إِنْ خَلَا، وَإِسْرَاعٌ بَيْنَ
 الْأَخْضَرَيْنِ فَوْقَ الرَّمْلِ، وَدُعَاءٌ. وَفِي سُنَّةِ رَكْعَتَيِ الطَّوَافِ وَوُجُوبِهِمَا تَرَدُّدٌ،
 وَنَدْبًا كَالِإِحْرَامِ: بِالْكَافِرُونَ وَالْإِخْلَاصِ، وَبِالْمَقَامِ، وَدُعَاءٌ بِالْمُلْتَزِمِ وَاسْتِلاَمُ
 الْحَجَرِ الْيَمَانِيِّ⁽¹⁵⁰⁾ بَعْدَ الْأَوَّلِ، وَاقْتِصَارٌ عَلَى تَلْبِيَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّم، وَدُخُولُ مَكَّةَ نَهَارًا، وَالْبَيْتِ، وَمِنْ كَدَاءٍ لِمَدَنِيٍّ، وَالْمَسْجِدِ مِنْ بَابِ
 بَنِي شَيْبَةَ وَخُرُوجُهُ مِنْ كُدَى، وَرُكُوعُهُ لِلطَّوَافِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ قَبْلَ تَنْفُلِهِ
 وَبِالْمَسْجِدِ، وَرَمْلٌ مُحْرَمٍ مِنْ كَالْتَنَعِيمِ أَوْ بِالْإِضَافَةِ لِمُرَاهِقٍ، لَا تَطْوُعُ وَوَدَاعٌ.
 وَكَثْرَةُ شُرْبِ مَاءٍ زَمْزَمَ، وَتَقْلُهُ. وَلِلْسَّعْيِ شُرُوطُ الصَّلَاةِ، وَخُطْبَةٌ بَعْدَ ظَهْرِ
 السَّاعِ بِمَكَّةَ وَاحِدَةً، يُخْبِرُ⁽¹⁵¹⁾ فِيهَا بِالْمَنَاسِكِ، وَخُرُوجُهُ لِمَنْى قَدَرًا مَا يَدْرِكُ
 بِهَا الظُّهْرَ، وَيَبَاقُهَا، وَسَيْرُهُ لِعِرْفَةَ بَعْدَ الطُّلُوعِ، وَنُزُولُهُ بِبَمْرَةَ، وَخُطْبَتَانِ
 بَعْدَ الزَّوَالِ، ثُمَّ أَذَنٌ، وَجَمْعٌ بَيْنَ الظُّهْرَيْنِ إِثْرَ الزَّوَالِ، وَدُعَاءٌ وَتَضَرُّعٌ
 لِلْغُرُوبِ، وَوُقُوفُهُ بِوُضُوءٍ، وَرُكُوبُهُ بِهِ، ثُمَّ قِيَامٌ إِلَّا لِتَعَبٍ، وَصَلَاتُهُ بِمُزْدَلِفَةَ
 الْعِشَاءِ وَيَبَاقُهَا. وَإِنْ لَمْ يَنْزِلْ قَالِدُمَ، وَجَمْعٌ وَقَصْرٌ؛ إِلَّا أَهْلَهَا: كَمَنْى
 وَعِرْفَةَ وَإِنْ عَجَزَ فَبَعْدَ الشَّفَقِ؛ إِنْ نَفَرَ مَعَ الْإِمَامِ، وَإِلَّا فَكُلُّ لَوْقَتِهِ، وَإِنْ قُدِمَتْ
 عَلَيْهِ أَعَادَهُمَا، وَازْتَحَالَهُ بَعْدَ الصُّبْحِ مُغْلَسًا، وَوُقُوفُهُ بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ يُكَبِّرُ
 وَيَدْعُو لِلْإِسْفَارِ، وَاسْتِقْبَالُهُ بِهِ، وَلَا وَقُوفَ بَعْدَهُ وَلَا قَبْلَ الصُّبْحِ، وَإِسْرَاعٌ
 بِبَطْنِ مُحَسَّرٍ، وَرَمْيُهُ الْعَقَبَةَ حِينَ وُضُولِهِ وَإِنْ رَاكِبًا وَالْمَشْيُ فِي غَيْرِهَا، وَحَلٌّ
 بِهَا غَيْرُ نِسَاءٍ وَصَيْدٍ، وَكُرَّةِ الطَّيْبِ، وَتَكْبِيرُهُ⁽¹⁵²⁾ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، وَتَتَابُعُهَا،

(150) وندب استلام الركن اليماني بآخر كل شوط بعد الشوط الأول.

(151) أي الإمام.

(152) أي وندب تكبيره إلخ.

وَلَقَطُهَا، وَذَبَحَ قَبْلَ الزَّوَالِ، وَطَلَبَ بَدَنَتَهُ لَهُ لِيَحْلِقَ⁽¹⁵³⁾، ثُمَّ حَلَقَهُ وَلَوْ بِنُورَةٍ،
 إِنَّ عَمَّ رَأْسَهُ، وَالتَّقْصِيرُ مُجْزٍ، وَهُوَ سُنَّةُ الْمَرْأَةِ: تَأْخُذُ قَدْرَ الْأَنْثَمَةِ، وَالرَّجُلُ
 مِنْ قُرْبِ أَصْلِهِ، ثُمَّ يُفِيضُ. وَحَلَّ بِهِ مَا بَقِيَ؛ إِنْ حَلَقَ؛ وَإِنْ وَطِئَ قَبْلَهُ
 فَدَمٌ؛ بِخِلَافِ الصَّيِّدِ، كَتَأْخِيرِ الْحَلْقِ لِبَلَدِهِ، أَوْ الْإِفَاضَةِ لِلْمَحْرَمِ⁽¹⁵⁴⁾، وَرَمَى
 كُلَّ حَصَاةٍ أَوْ الْجَمِيعَ لِلَّيْلِ، وَإِنْ لَصَغِيرٍ لَا يُحْسِنُ الرَّمْيَ، أَوْ عَاجِزٍ.
 وَيَسْتَتِيبُ فَيَتَحَرَّى وَقْتَ الرَّمْيِ، وَيَكْبُرُ، وَأَعَادَ إِنْ صَحَّ قَبْلَ الْفَوَاتِ بِالْغُرُوبِ
 مِنَ الرَّابِعِ، وَقَضَاءُ كُلِّ إِلَيْهِ، وَاللَّيْلُ قَضَاءٌ، وَحُمِلَ مُطِيقٌ، وَرَمَى؛ وَلَا يَرْمِي
 فِي كَفٍّ غَيْرِهِ، وَتَقْدِيمُ الْحَلْقِ أَوْ الْإِفَاضَةِ عَلَى الرَّمْيِ لَا إِنْ خَالَفَ فِي غَيْرِ،
 وَعَادَ لِلْمَبِيتِ بِمَنْى فَوْقَ الْعَقَبَةِ ثَلَاثًا، وَإِنْ تَرَكَ جُلَّ لَيْلَةٍ فَدَمٌ، أَوْ لَيْلَتَيْنِ إِنْ
 تَعَجَّلَ، وَلَوْ بَاتَ بِمَكَّةَ أَوْ مَكِّيًّا قَبْلَ الْغُرُوبِ مِنَ الثَّانِي: فَيَسْقُطُ عَنْهُ رَمَى
 الثَّالِثِ. وَرُخِصَ لِرَاعٍ بَعْدَ الْعَقَبَةِ أَنْ يَنْصَرِفَ، وَيَأْتِيَ الثَّالِثَ فَيَرْمِي لِلْيَوْمَيْنِ
 وَتَقْدِيمُ الضَّعْفَةِ فِي الرَّدِّ لِلْمَزْدَلِفَةِ⁽¹⁵⁵⁾، وَتَرَكَ التَّحْصِيبَ لِغَيْرِ مُقْتَدَى بِهِ،
 وَرَمَى كُلَّ يَوْمٍ الثَّلَاثَ، وَخَتَمَ بِالْعَقَبَةِ مِنَ الزَّوَالِ لِلْغُرُوبِ، وَصَحَّتُهُ بِحَجَرٍ
 كَحَصَى الْخَذْفِ⁽¹⁵⁶⁾. وَرَمَى وَإِنْ بِمُتَنَجِّسٍ عَلَى الْجَمْرَةِ، وَإِنْ أَصَابَتْ غَيْرَهَا،
 إِنْ ذَهَبَتْ بِقُوَّةٍ، لَا دُونَهَا وَإِنْ أَطَارَتْ غَيْرَهَا لَهَا، وَلَا طِينٍ وَمَعْدِنٍ، وَفِي

(153) يريد: إذا ضلت بدنته يطلبها قبل الزوال ليتمكن من النحر والحلق قبله كما هو المندوب.

(154) يعني إذا أخر طواف الإفاضة حتى انتهى ذو الحجة ودخل المحرم فعله دم، فلو أوقع الطواف وركعتيه قبل غروب آخر يوم من ذي الحجة فلا دم عليه.

(155) أي رخص تقديم الضعفة: أي النساء والمرضى والأطفال ونحوهم في الرجوع إلى منى وعدم المبيت بمزدلفة لأن في المبيت بها مشقة عليهم ويسقط عنهم الوقوف بالمشرع الحرام.

(156) حصى صغير فوق الحمصة. ودون البندقة. فلا يجزىء ما دون الحمصة. ويكره بأكبر من البندقة لعدم ورود السنة بذلك.

إِجْزَاءَ مَا وَقَفَ بِالْبِنَاءِ تَرَدُّدًا. وَبِتَرْثِيهِنَّ. وَأَعَادَ مَا حَضَرَ بَعْدَ الْمُنْسِيَةِ، وَمَا بَعْدَهَا فِي يَوْمِهَا فَقَطُّ، وَنُدِبَ تَتَابُعُهُ، فَإِنْ رَمَى بِخَمْسٍ خَمْسٍ؛ اعْتَدَّ بِالْخَمْسِ الْأَوَّلِ، وَإِنْ لَمْ يَدْرِ مَوْضِعَ حَصَاةٍ؛ اعْتَدَّ بِسِتٍّ مِنَ الْأَوَّلَى. وَأَجْزَأُ عَنْهُ وَعَنْ صَبِيٍّ وَلَوْ حَصَاةً حَصَاةً وَرَمَى الْعَقَبَةَ أَوَّلَ يَوْمِ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَإِلَّا إِثْرَ الزَّوَالِ قَبْلَ الظُّهْرِ. وَوُقُوفُهُ إِثْرَ الْأَوَّلَيْنِ قَدَرِ إِسْرَاعِ الْبَقَرَةِ، وَتَيَاسُرُهُ فِي الثَّانِيَةِ وَتَحْصِيبِ الرَّاجِعِ لِيُصَلِّيَ أَزْبَعَ صَلَوَاتٍ، وَطَوَافٍ الْوَدَاعِ إِنْ خَرَجَ لِكَالْجُحْفَةِ لَا كَالْتَّنْعِيمِ؛ وَإِنْ صَغِيرًا. وَتَأْدَى بِالْإِفَاضَةِ وَالْعُمْرَةِ، وَلَا يَزْجُعُ الْقَهْقَرَى. وَبَطَلَ بِإِقَامَةِ بَعْضِ يَوْمٍ بِمَكَّةَ لَا بِشُغْلٍ خَفٍّ، وَرَجَعَ لَهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ قَوَاتِ أَصْحَابِهِ. وَخُيَسَ الْكَرِيُّ⁽¹⁵⁷⁾، وَالْوَلِيُّ لِحَيْضٍ، أَوْ نِفَاسٍ، قَدَرُهُ، وَقُيِدَ إِنْ أَمِنَ، وَالرَّفَقَةُ فِي كَيَوْمَيْنِ. وَكُرِهَ رَمْيُ بِرَمْيِيٍّ بِهِ، كَأَنْ يُقَالَ لِلْإِفَاضَةِ طَوَافُ الزِّيَارَةِ، أَوْ زُرْنَا قَبْرَهُ ﷺ، وَرُقِيَ الْبَيْتُ، أَوْ عَلَيْهِ، أَوْ عَلَى مِنْبَرِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِنَعْلٍ؛ بِخِلَافِ الطَّوَافِ وَالْحَجْرِ، وَإِنْ قَصَدَ بِطَوَافِهِ نَفْسَهُ مَعَ مَحْمُولِهِ لَمْ يُجْزَ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا⁽¹⁵⁸⁾، وَأَجْزَأُ السَّعْيُ عَنْهُمَا كَمَحْمُولَيْنِ فِيهِمَا.

فصل: حَرَمُ بِالْإِحْرَامِ عَلَى الْمَرْأَةِ لُبْسُ قُفَّازٍ، وَسَتْرُ وَجْهِهِ إِلَّا لِسِتْرِ بِلَا غَرَزٍ وَرَبْطٍ؛ وَإِلَّا فِدْيَةً، وَعَلَى الرَّجُلِ مُحِيطُ بَعْضٍ، وَإِنْ بَسَّجَ أَوْ زَرَّ أَوْ عَفَدَ، كَحَاتَمٍ وَقَبَاءٍ، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ كُمًا، وَسَتْرُ وَجْهِهِ أَوْ رَأْسٍ بِمَا يُعَدُّ سَاتِرًا: كَطِينٍ، وَلَا فِدْيَةَ فِي سِنْفٍ، وَإِنْ بَلََا عُذْرٌ وَاحْتِرَامٌ، أَوْ اسْتِثْقَارٌ لِعَمَلٍ فَقَطُّ. وَجَازَ خُفٌّ قُطِعَ أَسْفَلَ مِنْ كَعْبٍ لِفَقْدِ نَعْلِ أَوْ غُلُوِّهِ فَاحِشًا. وَاتَّقَاءُ شَمْسٍ أَوْ رِيحٍ بِيَدٍ، أَوْ مَطَرٍ بِمُرْتَفِعٍ وَتَقْلِيمِ ظُفْرِ انْكَسَرَ، وَارْتِدَاءُ بِقَمِيصٍ، وَفِي كُرْهِ

(157) أي الشخص الذي أكرى دابته لامرأة قدر الحيض أو النفاس إن أمن الطريق كما تنقيد كما تحبس الرفقة في كيومين مع الأمن أيضاً.

(158) لأن الطواف كالصلاة لا يكون عن اثنين.

السَّراويلِ رَوَاتَيْنِ. وَتَظَلُّلٌ بَيْنَاءٍ وَخَبَاءٍ وَمَحَارَةٌ⁽¹⁵⁹⁾ لَا فِيهَا، كَثُوبٌ بِعَصَا،
فَفِي وَجُوبِ الْفِدْيَةِ خِلَافٌ. وَحَمْلٌ لِحَاجَةٍ أَوْ فَقْرٍ بِلَا تَجَرٍّ، وَإِبْدَالُ ثَوْبِهِ أَوْ
بَيْعُهُ بِخِلَافٍ غَسْلِهِ؛ إِلَّا لِنَجَسٍ فَبِالْمَاءِ فَقَطْ، وَبَطُّ جُرْحِهِ، وَحَكُّ مَا خَفِيَ
بِرْفَقٍ، وَقَصْدٌ إِنْ لَمْ يَعْصِبْهُ، وَشُدُّ مِنْطَقَةٍ لِنَفَقَتِهِ عَلَى جِلْدِهِ، وَإِصَافَةُ نَفَقَةٍ
غَيْرِهِ، وَإِلَّا فَفِدْيَةٌ، كَعَصَبِ جُرْحِهِ أَوْ رَأْسِهِ، أَوْ لَصَقِ خِرْقَةٍ كَذَرَاهُمْ أَوْ لَفَّهَا
عَلَى ذَكَرٍ، أَوْ قُطْنَةٍ بِأَذُنَيْهِ، أَوْ قِرْطَاسٍ بِصُدْغَيْهِ، أَوْ تَرَكِ ذِي نَفَقَةٍ ذَهَبٍ، أَوْ
رَدَّهَا لَهُ. وَلِلْمَرْأَةِ خَزٌّ وَحَلْيٌ وَكُرَّةٌ شُدُّ نَفَقَتِهِ بِعَضْدِهِ أَوْ فَخِذِهِ، وَكَبُّ رَأْسٍ
عَلَى وِسَادَةٍ. وَمَضْبُوعٌ لِمُقْتَدَى بِهِ، وَشَمٌّ. كَرِيحَانٍ، وَمُكْتٌ بِمَكَانٍ بِهِ طِيبٌ،
وَاسْتِصْحَابُهُ وَحِجَامَةٌ بِلَا عُذْرٍ، وَغَمْسُ رَأْسٍ أَوْ تَجْفِيفُهُ، بِشِدَّةٍ، وَنَظَرٌ بِمَرْأَةٍ،
وَلُبْسُ مَرْأَةٍ قَبَاءً مُطْلَقًا، وَعَلَيْهِمَا دَهْنُ اللَّحْيَةِ وَالرَّأْسِ⁽¹⁶⁰⁾ وَإِنْ صَلَعًا. وَإِبَانَةُ
ظُفْرِ أَوْ شَعْرِ أَوْ وَسَخٍ إِلَّا غَسَلَ يَدَيْهِ بِمُزِيلِهِ. وَتَسَاقُطُ شَعْرِ لَوْضُوءٍ أَوْ
رُكُوبٍ. وَدَهْنُ الْجَسَدِ: كَكْفٍ وَرِجْلٍ بِمُطِيبٍ أَوْ لِعَيْرٍ عِلَّةً، وَلَهَا قَوْلَانِ⁽¹⁶¹⁾،
اخْتَصِرَتْ عَلَيْهِمَا. وَتَطْيِبٌ بِكَوْزٍ وَإِنْ ذَهَبَ رِيحُهُ، أَوْ لِضُرُورَةٍ كُحِلَ وَلَوْ
فِي طَعَامٍ أَوْ لَمْ يَغْلُقْ؛ إِلَّا قَارُورَةً سُدَّتْ وَمَطْبُوحًا، وَبَاقِيًا مِمَّا قَبْلَ إِحْرَامِهِ،
وَمُصِيبًا مِنْ إِلْقَاءِ رِيحٍ أَوْ غَيْرِهِ، أَوْ خُلُوقِ كَعْبَةٍ، وَخَيْرٌ فِي نَزْعِ يَسِيرِهِ، وَإِلَّا
افْتَدَى إِنْ تَرَاحَى، كَتَغْطِيَةِ رَأْسِهِ نَائِمًا. وَلَا تُخَلَّقُ⁽¹⁶²⁾ أَيَّامَ الْحَجِّ، وَيُقَامُ

(159) المحارة: شبه اليهودج. وقوله لا فيها: أي لا يجوز الاستغلال بشيء زائد فيها كأن يستظل بشمسية مثلاً وهو في وسط المحارة.

(160) أي يحرم على المرأة دهن رأسها وعلى الرجل دهن لحيته.

(161) الدهن بالمطيب فيه الفدية، ولو لعله. وبغير المطيب: إن كان لغير علة ففيه الفدية أيضاً. وإن كان لعله: قيل فيه الفدية، وقيل لا فدية فيه.

(162) يعني الكعبة.

الْعَطَارُونَ فِيهَا مِنَ الْمُسْعَى. وَافْتَدَى الْمُلْقِي الْحِلُّ⁽¹⁶³⁾ إِنْ لَمْ تَلْزَمْهُ بِلَا صَوْمٍ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيُفْتَدِ الْمُحْرِمُ كَأَنْ حَلَقَ رَأْسَهُ. وَرَجَعَ بِالْأَقْل؛ إِنْ لَمْ يَفْتَدِ بِصَوْمٍ. وَعَلَى الْمُحْرِمِ الْمُلْقِي فِدْيَتَانِ عَلَى الْأَرْجَحِ. وَإِنْ حَلَقَ حِلُّ مُحْرِمًا بِإِذْنِ فَعَلَى الْمُحْرِمِ؛ وَإِلَّا فَعَلَيْهِ، وَإِنْ حَلَقَ مُحْرِمٌ رَأْسَ حِلٍّ أَطْعَمَ، وَهَلَ حَفْنَةً أَوْ فِدْيَةً تَأْوِيلَانِ. وَفِي الظُّفْرِ الْوَاحِدِ - لَا لِإِمَاطَةِ الْأَذَى - حَفْنَةً، كَشَعْرَةٍ أَوْ شَعْرَاتٍ، أَوْ قَمْلَةٍ أَوْ قَمَلَاتٍ، وَطَرَحَهَا كَحَلْقِ مُحْرِمٍ لِمِثْلِهِ مَوْضِعَ الْحِجَامَةِ؛ إِلَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ نَفْيُ الْقَمْلِ، وَتَقْرِيدُ بَعِيرِهِ، لَا كَطَرَحِ عِلْقَةٍ أَوْ بُرْغُوثٍ. وَالْفِدْيَةُ فِيمَا يَتَرَفُّهُ بِهِ أَوْ يُزِيلُ أَدَى: كَقَصِّ الشَّارِبِ أَوْ ظْفَرٍ وَقَتْلِ قَمْلٍ كَثَرٍ، وَخَضْبٍ بِكَحْنَاءٍ، وَإِنْ رُقْعَةً إِنْ كَبُرَتْ، وَمُجَرَّدُ حَمَامٍ عَلَى الْمُخْتَارِ، وَاتَّحَدَتْ إِنْ ظَنَّ الْإِبَاحَةَ، أَوْ تَعَدَّدَ مُوجِبُهَا بِقَوْرٍ، أَوْ نَوَى التَّكْرَارَ، أَوْ قَدَّمَ الثُّوبَ عَلَى السَّرَاوِيلِ. وَشَرَطُهَا فِي اللُّبْسِ انْتِفَاعٌ مِنْ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ، لَا إِنْ نَزَعَ مَكَانَهُ، وَفِي صَلَاةٍ قَوْلَانِ. وَلَمْ يَأْتُمْ إِنْ فَعَلَ لِعُدْرِ، وَهِيَ نُسْكٌ بِشَاةٍ فَأَعْلَى، أَوْ إِطْعَامِ سِتَّةِ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مُدَّانٍ كَالْكَفَّارَةِ، أَوْ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَوْ أَيَّامٍ مَنَى، وَلَمْ يَخْتَصَّ بِزَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ؛ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ بِالذَّبْحِ الْهَدْيَ فَكُحْكِمِهِ، وَلَا يُجْزَى غَدَاءٌ وَعَشَاءٌ إِنْ لَمْ يَبْلُغْ مُدَّيْنِ. وَالْجِمَاعُ⁽¹⁶⁴⁾ وَمُقَدَّمَاتُهُ وَأَفْسَدَ مُطْلَقًا، كَاسْتِدْعَاءِ مَنِيٍّ، وَإِنْ بَنَظَرَ، إِنْ وَقَعَ قَبْلَ الْوُقُوفِ مُطْلَقًا، أَوْ بَعْدَهُ إِنْ وَقَعَ قَبْلَ إِفَاضَةِ وَعَقْبَةِ يَوْمِ النَّحْرِ أَوْ قَبْلَهُ، وَإِلَّا فَهَدْيٌ، كَأَنْزَالِ ابْتِدَاءٍ وَإِمْدَائِهِ وَقَبْلَتِهِ، وَوُقُوعِهِ بَعْدَ سَعْيٍ فِي عُمْرَتِهِ، وَإِلَّا فَسَدَتْ. وَوَجَبَ إِنْتِمَاءُ الْمُفْسَدِ،

(163) الحل صفة للملقي أي غير المتصف بالإحرام إذا ألقى طيباً على المحرم أو على وجهه وهو نائم فالفدية عليه لا على المحرم. إلا إذا لم يبادر المحرم بنزع ما ألقى عليه وتكون الفدية عليه. وهذا معنى قوله: إن لم تلزمه.

(164) أي وحرم الجماع إلخ.

وَالْأَفْهُوَ عَلَيْهِ، وَإِنْ أَحْرَمَ، وَلَمْ يَقَعْ قَضَاؤُهُ إِلَّا فِي ثَالِثِهِ، وَفَوْرِيَّةُ الْقَضَاءِ وَإِنْ تَطَوُّعًا، وَقَضَاءُ الْقَضَاءِ، وَنَحْرُ هَدْيٍ فِي الْقَضَاءِ وَاتَّحَدَ، وَإِنْ تَكَرَّرَ لِنِسَاءٍ، بِخِلَافِ صَيْدٍ وَفِدْيَةٍ، وَأَجْزَاءُ إِنْ عَجَلَ، وَثَلَاثَةٌ إِنْ أَفْسَدَ قَارِنًا ثُمَّ فَاتَهُ وَقَضَى، وَعُمْرَةٌ إِنْ وَقَعَ قَبْلَ رَكْعَتَيِ الطَّوَافِ، وَإِحْجَاجُ مُكْرَهَةٍ⁽¹⁶⁵⁾ وَإِنْ نَكَحَتْ غَيْرَهُ، وَعَلَيْهَا إِنْ أَعْدَمَ وَرَجَعَتْ عَلَيْهِ: كَالْمُتَقَدِّمِ وَفَارَقَ مَنْ أَفْسَدَ مَعَهُ مِنْ إِحْرَامِهِ لِتَحْلُلِهِ، وَلَا يَرَاوِي زَمَنُ إِحْرَامِهِ، بِخِلَافِ مِيقَاتِ إِنْ شَرَعَ، وَإِنْ تَعَدَّاهُ، فَدَمٌ، وَأَجْزَاءُ تَمْتَعُ عَنْ إِفْرَادٍ وَعَكْسُهُ، لَا قِرَانٌ عَنْ إِفْرَادٍ أَوْ تَمْتَعُ وَعَكْسُهُمَا. وَلَمْ يَنْبُ قَضَاءُ تَطَوُّعٍ عَنْ وَاجِبٍ، وَكُرِهَ حَمْلُهَا لِلْمَحْمِلِ وَلِذَلِكَ اتَّخَذَتِ السَّلَالِمُ، وَرُؤْيَةَ ذِرَاعَيْهَا لَا شَعْرَهَا، وَالْفَتَوَى فِي أُمُورِهَا. وَحَرَمَ بِهِ وَبِالْحَرَمِ مِنْ نَحْوِ الْمَدِينَةِ أَرْبَعَةَ أَمْيَالٍ أَوْ خَمْسَةَ لِلتَّنْعِيمِ، وَمِنْ الْعِرَاقِ ثَمَانِيَّةً لِلْمَقْطَعِ، وَمِنْ عَرَفَةَ تِسْعَةً، وَمِنْ جُدَّةَ عَشْرَةَ لِأَخْرِ الْحُدَيْبِيَّةِ. وَيَقِفُ سَيْلُ الْحِلِّ دُونَهُ تَعَرُّضُ⁽¹⁶⁶⁾ بَرِّي، وَإِنْ تَأَنَسَ أَوْ لَمْ يُؤْكَلْ، أَوْ طَيْرَ مَاءٍ وَجَزَأَهُ وَبَيَّضَهُ، وَلْيُرْسَلْهُ بِيَدِهِ أَوْ رُفْقَتِهِ، وَزَالَ مِلْكُهُ عَنْهُ لَا بَيْتِهِ، وَهَلْ وَإِنْ أَحْرَمَ مِنْهُ؟ تَأْوِيلَانِ. فَلَا يَسْتَجِدُّ مِلْكُهُ وَلَا يَسْتَوْدِعُهُ، وَرَدَّ إِنْ وَجَدَ مُودِعَهُ وَإِلَّا بَقِيَ، وَفِي صِحَّةِ شِرَائِهِ قَوْلَانِ، إِلَّا الْفَأْرَةَ⁽¹⁶⁷⁾ وَالْحَيَّةَ وَالْعَقْرَبَ مُطْلَقًا، وَغُرَابًا وَجِدَاءً، وَفِي صَغِيرِهِمَا خِلَافٌ، كَعَادِي سَبْعٍ كَذِئْبٍ إِنْ كَبُرَ، كَطَيْرٍ خِيفَ إِلَّا بِقَتْلِهِ، وَوَزْغًا لِحِلِّ بِحَرَمٍ، كَأَنَّ عَمَّ الْجَرَادِ وَاجْتَهَدَ، وَإِلَّا فَقِيمَتُهُ، وَفِي الْوَاحِدَةِ حَفْنَةٌ، وَإِنْ فِي

(165) إذا وطئ إنسان امرأته أو أمته بالإكراه وهي محرمة فعليه إحجاجها ولو طلقها وتزوجت غيره ويهدي عليها من ماله.

(166) فاعل حرم في قوله: وحرم به وبالحرم. وضمير به عائد على الإحرام.

(167) الخمسة مستثناة من صيد البر الذي يحرم التعرض له: فيجوز قتل هذه الخمسة، ما لم يقصد ذكاتها وإلا ففيها الفدية. واختلف في صغير الغراب والجداء، وهو ما لم يبلغ حد الإيذاء فليل يقتل وقيل لا يقتل.

نَوْمٍ: كَدُودٍ، وَالْجَزَاءُ بِقَتْلِهِ، وَإِنْ لِمَخْمَصَةٍ وَجَهْلٍ وَنَسْيَانٍ، وَتَكَرَّرَ كَسْهُمَ مَرٍّ
 بِالْحَرَمِ، وَكَلَبٍ تَعَيَّنَ طَرِيقُهُ، أَوْ قَصَرَ فِي رَبْطِهِ، أَوْ أَرْسَلَ بِقُرْبِهِ فَقَتَلَ
 خَارِجَهُ، وَطَرَدَهُ مِنْ حَرَمٍ، وَرَمَى مِنْهُ أَوْ لَهُ، وَتَعْرِيبُهُ لِلتَّلَفِ، وَجَرْجِهِ وَلَمْ
 تَتَحَقَّقْ سَلَامَتُهُ، وَلَوْ بِنَقْصٍ، وَكَرَّرَ إِنْ أَخْرَجَ لَشَكٍّ ثُمَّ تَحَقَّقَ مَوْتُهُ، كَكُلِّ مَنْ
 الْمُشْتَرِكِينَ، وَإِذَا رَسَالَ لِسَبْعٍ، أَوْ نَضَبَ شَرَكٍ لَهُ وَيَقْتُلُ غُلَامَ أَمْرٍ بِإِفْلَاتِهِ فَظَنَّ
 الْقَتْلَ، وَهَلْ إِنْ تَسَبَّبَ السَّيِّدُ فِيهِ أَوْ لَا؟ تَأْوِيلَانِ، وَبَسَبَبٍ وَلَوْ اتَّفَقَ؛ كَقَرْعِهِ
 فَمَاتَ، وَالْأَظْهَرُ وَالْأَصَحُّ خِلَافُهُ، كَفُسْطَاطِهِ وَبِئْرِ لِمَاءٍ، وَدِلَالَةٍ مُحْرَمٍ أَوْ
 حِلٍّ، وَرَمِيهِ عَلَى فَرْعٍ أَضْلُهُ بِالْحَرَمِ، أَوْ بِحِلٍّ وَتَحَامَلَ فَمَاتَ بِهِ؛ إِنْ أَنْفَذَ
 مَقْتَلَهُ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يُنْفِذْ عَلَى الْمُخْتَارِ، أَوْ أَمْسَكَهُ لِيُرْسِلَهُ فَقَتَلَهُ مُحْرَمٌ، وَإِلَّا
 فَعَلَيْهِ وَغَرِمَ الْحِلُّ لَهُ الْأَقْلَ، وَلِلْقَتْلِ شَرِيكَانِ. وَمَا صَادَهُ مُحْرَمٌ أَوْ صِيدَ لَهُ
 مَيْتَةً كَبَيْضِهِ وَفِيهِ الْجَزَاءُ؛ إِنْ عَلِمَ وَأَكَلَ، لَا فِي أَكْلِهَا، وَجَازَ مَصِيدُ حِلٍّ
 لِحِلٍّ، وَإِنْ سَيَحَرَّمُ، وَذَبَحَهُ بِحَرَمٍ مَا صِيدَ بِحِلٍّ، وَلَيْسَ الْإِوْزُ وَالِدَجَاجُ
 بِصَيْدٍ، بِخِلَافِ الْحَمَامِ. وَحَرَمَ بِهِ قَطْعُ مَا يَنْبُتُ بِنَفْسِهِ، إِلَّا الْإِذْخَرَ وَالسَّنَا،
 كَمَا يُسْتَنْبَتُ، وَإِنْ لَمْ يُعَالَجْ، وَلَا جَزَاءً، كَصَيْدِ الْمَدِينَةِ⁽¹⁶⁸⁾ بَيْنَ الْحَرَارِ،
 وَشَجَرِهَا بَرِيداً فِي بَرِيدٍ وَالْجَزَاءُ بِحُكْمِ عَدْلَيْنِ فَقِيهَيْنِ بِذَلِكَ، مِثْلُهُ مِنَ النَّعَمِ،
 أَوْ إِطْعَامَ بِقِيَمَةِ الصَّيْدِ يَوْمَ التَّلَفِ بِمَحَلِّهِ، وَإِلَّا فَبِقُرْبِهِ. وَلَا يُجْزَىءُ بغيرِهِ،
 وَلَا زَائِدٌ عَلَى مُدٍّ لِمُسْكِينٍ؛ إِلَّا أَنْ يُسَاوِيَ سِعْرَهُ فَتَأْوِيلَانِ، أَوْ لِكُلِّ مُدٍّ صَوْمُ
 يَوْمٍ وَكَمَلْ لِكُسْرِهِ: فَالنَّعَامَةُ بَدَنَةً، وَالْفِيلُ بِذَاتِ سَنَامَيْنِ، وَحِمَارُ الْوُخْشِ،
 وَبَقْرُهُ بَقْرَةٌ، وَالضَّبُعُ وَالتُّغْلُبُ شَاةٌ كَحَمَامٍ مَكَّةَ وَالْحَرَمِ وَيَمَامِهِمَا بِلَا حُكْمٍ،

(168) تشبيه في الحرمة مع عدم الجزاء. يعنى يحرم صيد المدينة بين الحرار، ولا جزاء عليه
 إن صاد.

وَلِلْحَلِّ وَصَبٍّ وَأَزْنَبٍ وَيَزْبُوعٍ وَجَمِيعِ الطَّيْرِ الْقِيَمَةِ طَعَامًا. وَالصَّغِيرُ وَالْمَرِيضُ وَالْجَمِيلُ كَعِيره، وَقَوْمَ لِرَبِّهِ بِذَلِكَ مَعَهَا، وَاجْتَهَدَ، وَإِنْ رُويَ فِيهِ فِيهِ⁽¹⁶⁹⁾، وَلَهُ أَنْ يَنْتَقِلَ؛ إِلَّا أَنْ يَلْتَزِمَ فِتْأَوِيلَانَ، وَإِنْ اخْتَلَفَا ابْتَدَى، وَالْأَوَّلَى كَوْنُهُمَا بِمَجْلِسٍ، وَنُقِصَ إِنْ تَبَيَّنَ الْخَطَأُ. وَفِي الْجَنِينِ وَالْبَيْضِ عَشْرُ دِيَةِ الْأُمِّ وَلَوْ تَحَرَّكَ وَدَيْتُهَا إِنْ اسْتَهَلَّ، وَغَيْرُ الْفِدْيَةِ وَالصَّيْدِ مُرْتَبٌ هَدْيٍ⁽¹⁷⁰⁾، وَنُدِبَ إِبِلٌ فَبَقَرٌ، ثُمَّ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ إِحْرَامِهِ، وَصَامَ أَيَّامٌ مِنْهُ يَنْقُصُ بِحَجٍّ إِنْ تَقَدَّمَ عَلَى الْوُقُوفِ، وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ مِنْ مِنْى وَلَمْ تُحْزَرْ إِنْ قُدِّمَتْ عَلَى وَقُوفِهِ، كَصَوْمِ أَيْسَرَ قَبْلَهُ، أَوْ وَجَدَ مُسْلِفًا لِمَالٍ يَبْلَدُهُ، وَنُدِبَ الرُّجُوعُ لَهُ بَعْدَ يَوْمَيْنِ، وَوُقُوفُهُ بِهِ الْمَوَاقِفَ، وَالنَّحْرُ بِمِنْى إِنْ كَانَ فِي حَجٍّ، وَوَقَفَ بِهِ هُوَ أَوْ نَائِبُهُ، كَهُوَ بِأَيَّامِهَا، وَإِلَّا فَمَكَّةُ، وَأَجْزَأُ إِنْ أُخْرِجَ لِحَلٍّ، كَأَنْ وَقَفَ بِهِ فَضَلٌ مُقْلَدًا، وَنَحَرَ. وَفِي الْعُمْرَةِ بِمَكَّةَ بَعْدَ سَعْيِهَا ثُمَّ حَلَقَ، وَإِنْ أَرْدَفَ لِحَافٍ قَوَاتٍ أَوْ لِحِيضٍ؛ أَجْزَأُ التَّطَوُّعُ لِقِرَانِهِ، كَأَنْ سَاقَهُ فِيهَا، ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ. وَتَوَوَّلَتْ أَيْضًا بِمَا إِذَا سَيَقَ لِلتَّمَتُّعِ. وَالْمُنْدُوبُ بِمَكَّةَ الْمَرْوَةِ، وَكُرِهَ نَحْرُ غَيْرِهِ كَالْأُضْحِيَّةِ⁽¹⁷¹⁾، وَإِنْ مَاتَ مُتَمَتِّعٌ فَالْهَدْيُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ؛ إِنْ رَمَى الْعَقَبَةَ. وَسِنَّ الْجَمِيعِ وَعَيْنُهُ كَالْضَّحِيَّةِ. وَالْمُعْتَبَرُ حِينَ وَجُوبِهِ وَتَقْلِيدِهِ، فَلَا يُجْزَىءُ مُقْلَدٌ بَعِيْبٍ وَلَوْ سَلِمَ، بِخِلَافٍ عَكْسِهِ إِنْ تَطَوَّعَ. وَأَرَشُهُ وَثَمَنُهُ فِي هَدْيٍ إِنْ بَلَغَ، وَإِلَّا تُصَدَّقَ بِهِ. وَفِي الْفَرَضِ يَسْتَعِينُ بِهِ فِي غَيْرِهِ. وَسُنَّ إِشْعَارُ سُنْمِهَا

(169) يعنى ما روي فيه شيء عن الصحابة يحكم به هو ما يجب لقران أو تمتع أو ترك واجب في حج أو عمرة .

(170) غير الفدية وجزاء الصيد: وقوله مرتب: أي له مرتبتان لا ينتقل عن الأولى إلى الثانية إلا بعد العجز: الأولى دم ويقال له هدي. والثانية صيام عشرة أيام.

(171) بل يسن أن ينحر بنفسه اقتداء برسول الله ﷺ.

مِنَ الْأَيْسَرِ لِلرَّقَبَةِ مُسَمِّيًّا، وَتَقْلِيدًا، وَنُدِبَ نَعْلَانِ بِنَاتِ الْأَرْضِ⁽¹⁷²⁾، وَتَجْلِيلُهَا وَشَقُّهَا إِنْ لَمْ تَرْتَفِعْ، وَفُلِدَتِ الْبَقَرُ فَقَطُّ؛ إِلَّا بِأَسْنِمَةٍ لَا الْغَنَمُ. وَلَمْ يُؤْكَلْ مِنْ نَذَرِ مَسَاكِينَ عَيْنٍ مُطْلَقًا عَكْسُ الْجَمِيعِ فَلَهُ إِطْعَامُ الْغَنِيِّ وَالْقَرِيبِ، وَكَرِهَ لِذِمِّي إِلَّا نَذْرًا لَمْ يُعَيَّنْ، وَالْفِدْيَةُ وَالْجَزَاءُ بَعْدَ الْمَحَلِّ، وَهَدْيِ تَطَوُّعٍ إِنْ عَطِبَ قَبْلَ مَحَلِّهِ فَتُلْقَى قِلَادَتُهُ بِدَمِهِ وَيُخْلَى لِلنَّاسِ، كَرَسُولِهِ، وَضَمِنَ فِي غَيْرِ الرَّسُولِ بِأَمْرِهِ بِأَخْذِ شَيْءٍ، كَأَكْلِهِ مِنْ مَصْنُوعٍ بَدَلَهُ، وَهَلْ إِلَّا نَذَرُ مَسَاكِينَ عَيْنٍ فَقَدُرُ أَكْلِهِ؟ خِلَافٌ، وَالْخِطَامُ وَالْجَلَالُ كَاللَّحْمِ، وَإِنْ سُرِقَ بَعْدَ ذَبْحِهِ أَجْزَاءً، لَا قَبْلَهُ، وَحُمِلَ الْوَلَدُ عَلَى غَيْرٍ، ثُمَّ عَلَيْهَا وَإِلَّا فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ تَرْكُهُ لِيَسْتَدَّ، فَكَالتَطَوُّعِ⁽¹⁷³⁾ وَلَا يَشْرَبُ مِنَ اللَّبَنِ وَإِنْ فَضَلَ؛ وَغَرِمَ إِنْ أَضَرَ بِشَرْبِهِ الْأُمَّ أَوْ الْوَلَدَ مُوجِبَ فِعْلِهِ⁽¹⁷⁴⁾، وَنُدِبَ عَدَمُ رُكُوبِهَا بِلَا عُذْرٍ، وَلَا يَلْزَمُ التَّزْوُلُ بَعْدَ الرَّاحَةِ، وَنَحْرُهَا قَائِمَةٌ أَوْ مَعْقُولَةٌ. وَأَجْزَاءُ إِنْ ذَبَحَ غَيْرُهُ مُقْلَدًا، وَلَوْ نَوَى عَنْ نَفْسِهِ إِنْ غَلِطَ، وَلَا يُشْتَرَكُ فِي هَدْيٍ، وَإِنْ وُجِدَ بَعْدَ نَحْرِ بَدَلِهِ نُحِرَ إِنْ قُلِدَ، وَقَبْلَ نَحْرِهِ نُحِرَ مَعًا؛ إِنْ قُلِدَا وَإِلَّا بَيَعَ وَاحِدٌ.

فصل: وَإِنْ مَنَعَهُ عَدُوٌّ، أَوْ فِتْنَةٌ أَوْ حَبْسٌ لَا بِحَقٍّ⁽¹⁷⁵⁾ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ، فَلَهُ التَّحَلُّلُ؛ إِنْ لَمْ يَغْلَمْ بِهِ وَأَيْسَ مِنْ زَوَالِهِ قَبْلَ قَوْتِهِ، وَلَا دَمَ يَنْحَرُ هَدْيِهِ وَحَلْفِهِ، وَلَا دَمَ إِنْ أَخْرَهُ، وَلَا يَلْزَمُهُ طَرِيقٌ مَخُوفٌ. وَكَرِهَ إِبْقَاءَ إِحْرَامِهِ إِنْ قَارَبَ مَكَّةَ أَوْ دَخَلَهَا، وَلَا يَتَحَلَّلُ إِنْ دَخَلَ وَقُتُّهُ، وَإِلَّا فَتَالِثُهَا يَمْضِي وَهُوَ

(172) أي يندب تعليق النعلين بشيء من نبات الأرض حتى يسهل قطعه فيما لو تعلق بشجرة خوف أن يجسها أو يخلقها.

(173) أي كهدي التطوع الذي عطب قبل محله فينحر ويخلى للناس.

(174) موجب: مفعول غرم. أي يغرم الأرض. وهو موجب فعله.

(175) بل ظلماً كحبس مدين ثابت العسر، وقوله بحج: أي في حج.

مُتَمَتِّعٌ. وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْفَرَضُ وَلَمْ يَفْسُدْ بِوَطْءٍ، إِنْ لَمْ يَتَوَّ الْبَقَاءَ، وَإِنْ وَقَفَ وَحُصِرَ عَنِ الْبَيْتِ فَحَجُّهُ تَمَّ، وَلَا يَحِلُّ إِلَّا بِالْإِفَاضَةِ، وَعَلَيْهِ لِلرَّمْيِ وَمَبِيتِ مَنِىٍّ وَمُزْدَلِفَةَ هَذِيٍّ، كَنَسِيَّانِ الْجَمِيعِ، وَإِنْ حُصِرَ عَنِ الْإِفَاضَةِ، أَوْ فَاتَهُ الْوُقُوفُ بِغَيْرٍ: كَمَرَضٍ أَوْ خَطَأٍ عَدَدٍ، أَوْ حَبْسٍ بِحَقٍّ لَمْ يَحِلَّ إِلَّا بِفِعْلِ عُمْرَةٍ بِلَا إِحْرَامٍ، وَلَا يَكْفِي قُدُومُهُ، وَحَبْسَ هَذِيٍّ مَعَهُ، إِنْ لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ، وَلَمْ يُجْزِهِ عَنْ فَوَاتٍ. وَخَرَجَ لِلْحِلِّ إِنْ أَحْرَمَ بِحَرَمٍ، أَوْ أَرْدَفَ، وَأَخْرَجَ دَمَ الْفَوَاتِ لِلْقَضَاءِ، وَأَجْزَأُ إِنْ قَدِمَ، وَإِنْ أَفْسَدَ ثُمَّ فَاتَ أَوْ بِالْعَكْسِ، وَإِنْ بِعُمْرَةِ التَّحْلُلِ تَحَلَّلَ وَقَضَاهُ دُونَهَا، وَعَلَيْهِ هَذِيَّانِ. لَا دَمُ قِرَانٍ وَمُتَعَةٍ لِلْفَائِتِ، وَلَا يُفِيدُ - لِمَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ - نِيَّةُ التَّحْلُلِ بِحُضُورِهِ. وَلَا يَجُوزُ دَفْعُ مَالٍ لِحَاضِرٍ إِنْ كَفَّرَ، وَفِي جَوَازِ الْقِتَالِ مُطْلَقًا تَرَدُّدٌ، وَلِلْوَلِيِّ مَنَعُ سَفِيهِ كَزَوْجٍ فِي تَطَوُّعٍ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ فَلَهُ التَّحْلُلُ، وَعَلَيْهَا الْقَضَاءُ، كَعَبْدٍ، وَأَثَمَ مَنْ لَمْ يَقْبَلْ. وَلَهُ مُبَاشَرَتُهَا كَفَرِيضَةٍ قَبْلَ الْمِيقَاتِ، وَإِلَّا فَلَا إِنْ دَخَلَ، وَلِلْمُشْتَرِي - إِنْ لَمْ يَعْلَمْ - رَدُّهُ لَا تَحْلِيلُهُ، وَإِنْ أَذِنَ فَأَفْسَدَهُ لَمْ يَلْزَمْهُ إِذْنٌ لِلْقَضَاءِ عَلَى الْأَصَحِّ، وَمَا لَزِمَهُ عَنْ خَطَأٍ أَوْ ضَرُورَةٍ، فَإِنْ أَذِنَ لَهُ السَّيِّدُ فِي الْإِخْرَاجِ، وَإِلَّا صَامَ بِلَا مَنَعٍ، وَإِنْ تَعَمَّدَ فَلَهُ مَنَعُهُ، إِنْ أَضَرَ بِهِ فِي عَمَلِهِ.

باب

الذكاة قطع مُمَيِّزٌ يُنَاكِحُ تَمَامَ الْحُلُقُومِ وَالْوَدَجِينَ مِنَ الْمُقَدَّمِ بِلَا رَفْعٍ قَبْلَ التَّمَامِ. وَفِي النَّحْرِ طَعْنٌ بِلَبَّةٍ، وَشَهْرٌ أَيْضًا الْاِكْتِفَاءُ بِنِصْفِ الْحُلُقُومِ، وَالْوَدَجِينَ، وَإِنْ سَامَرِيًّا، أَوْ مَجُوسِيًّا تَنْصَرَّ، وَذَبَحَ لِنَفْسِهِ مُسْتَحِلَّهُ وَإِنْ أَكَلَ الْمَيْتَةَ، إِنْ لَمْ يَغِبْ، لَا صَبِيٍّ ارْتَدَّ⁽¹⁷⁶⁾ وَذَبَحَ لِصَنَمٍ، أَوْ غَيْرِ حِلٍّ لَهُ إِنْ ثَبَتَ

(176) أي لا يصح ذبح ونحر الصبي المرتد، وأولى البالغ المرتد.

بَشْرَعْنَا؛ وَإِلَّا كُرِهَ كَجَزَارَتِهِ⁽¹⁷⁷⁾ وَبَيْعٍ، وَإِجَارَةَ لِعَبْدِهِ، وَشِرَاءَ ذَنْبِهِ، وَتَسْلُفٍ
 ثَمَنِ خَمْرٍ، وَبَيْعٍ بِهِ، لَا أَخْذَهُ قَضَاءً، وَشَحْمَ يَهُودِيٍّ، وَذَنْبَ لَصْلِبٍ، أَوْ
 عَيْسَى، وَقَبُولِ مُتَصَدِّقٍ بِهِ لِدَلِيلِكَ، وَذَكَاءَ خُنْثَى، وَخَصِيٍّ، وَفَاسِقٍ. وَفِي ذَنْبِ
 كِتَابِي لِمُسْلِمٍ قَوْلَانِ. وَجَرْحُ مُسْلِمٍ مُمَيِّزٍ وَخَشِيًّا، وَإِنْ تَأَنَسَّ عَجَزَ عَنْهُ إِلَّا
 بِغُسْرِ. لَا نَعَمَ شَرَدَ، أَوْ تَرَدَّى بِكُوَّةٍ بِسِلَاحٍ مُحَدَّدٍ⁽¹⁷⁸⁾، وَحَيَوَانٍ عُلِمَ بِإِرْسَالِ
 مِنْ يَدِهِ بِلَا ظَهْوَرٍ تَرْكٍ، وَلَوْ تَعَدَّدَ مَصِيدُهُ، أَوْ أَكَلَ، أَوْ لَمْ يَرِ بِغَارٍ، أَوْ
 غَيْضَةٍ، أَوْ لَمْ يَظُنَّ نَوْعَهُ مِنَ الْمُبَاحِ، أَوْ ظَهَرَ خِلَافُهُ لَا إِنْ ظَنَّهُ حَرَامًا، أَوْ
 أَخَذَ غَيْرَ مُرْسَلٍ عَلَيْهِ، أَوْ لَمْ يَتَحَقَّقِ الْمُبِيحُ فِي شَرِكَةِ غَيْرِ كَمَاءٍ، أَوْ ضَرَبَ
 بِمَسْمُومٍ، أَوْ كَلَبَ مَجُوسِيٍّ، أَوْ بَنَهَشَهُ مَا قَدَرَ عَلَى خَلَاصِهِ مِنْهُ، أَوْ أَغْرَى
 فِي الْوَسْطِ أَوْ تَرَاحَى فِي اتِّبَاعِهِ؛ إِلَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ أَنَّهُ لَا يَلْحَقُهُ، أَوْ حَمَلَ الْآلَةَ
 مَعَ غَيْرٍ، أَوْ بِخُرْجٍ، أَوْ بَاتٍ، أَوْ صَدَمٍ، أَوْ عَضَّ بِلَا جُرْحٍ أَوْ قَصَدَ مَا
 وَجَدَ، أَوْ أَرْسَلَ ثَانِيًا بَعْدَ مَسِّكَ أَوَّلٍ، وَقَتْلَ، أَوْ اضْطَرَبَ فَأَرْسَلَ وَلَمْ يَرِ، إِلَّا
 أَنْ يَنْوِي الْمُضْطَرَبَ، وَغَيْرُهُ فَتَأْوِيلَانِ. وَوَجَبَ نِيَّتُهَا، وَتَسْمِيَةُ إِنْ ذَكَرَ. وَنَحْرُ
 إِبِلٍ، وَذَنْبُ غَيْرِهِ؛ إِنْ قَدَرَ، وَجَازًا لِلضَّرُورَةِ، إِلَّا الْبَقَرُ فَيُنْدَبُ الذَّنْبُ
 كَالْحَدِيدِ، وَإِحْدَاذُهُ، وَقِيَامُ إِبِلٍ، وَضَجُّ ذَنْبٍ عَلَى أَيْسَرٍ وَتَوَجُّهُهُ، وَإِبْضَاحُ
 الْمَحَلِّ، وَفَرْيٌ وَدَجْنِي صَيْدٍ أَنْفَذَ مُقْتَلُهُ، وَفِي جَوَازِ الذَّنْبِ بِالْعَظْمِ وَالسِّنِّ، أَوْ
 إِنْ انفَصَلَا، أَوْ بِالْعَظْمِ، وَمَنْعُهُمَا، خِلَافٌ. وَحَرَّمَ اضْطِيَادُ مَأْكُولٍ، لَا بِنِيَّةِ
 الذَّكَاءِ، إِلَّا بِكَخْزِيرٍ، فَيَجُوزُ كَذَكَاءٍ مَا لَا يُؤْكَلُ إِنْ أَيْسَ مِنْهُ، وَكُرِهَ ذَنْبُ بِدَوْرٍ
 حُفْرَةٍ، وَسَلَخٌ أَوْ قَطْعٌ قَبْلَ الْمَوْتِ، كَقَوْلِ مُضَحٍّ: اللَّهُمَّ مِنْكَ وَإِلَيْكَ؛ وَتَعَمُّدُ

(177) تشبيه في الكراهة إلى قوله: وفاسق، ومحل الكراهة فيما تقرب به للصليب أو عيسى إذا
 ذكر اسم الله عليه، والإحرام.

(178) يسيل الدم كالسهم والرصاص.

إِبَانَةً رَأْسٍ. وَتُؤُولَتْ أَيْضاً عَلَى عَدَمِ الْأَكْلِ. إِنْ قَصَدَهُ أَوَّلًا، وَدُونَ نِصْفِ أُبَيْنَ مَيْتَةً، إِلَّا الرَّأْسَ. وَمَلَكَ الصَّيْدَ الْمُبَادِرُ، وَإِنْ تَنَازَعَ قَادِرُونَ فَبَيْنَهُمْ، وَإِنْ نَدَّ وَلَوْ مِنْ مُشْتَرٍ فَلِلثَّانِي، لَا إِنْ تَأَنَسَ وَلَمْ يَتَوَحَّشْ، وَاشْتَرَكَ طَارِدٌ مَعَ ذِي حِبَالَةٍ قَصَدَهَا، وَلَوْ لَاهُمَا لَمْ يَقَعْ، بِحَسَبِ فِعْلَيْهِمَا، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ وَأَيْسَ مِنْهُ فَلِرَبِّهَا، وَعَلَى تَحْقِيقِ بَعْضِهَا فَلَهُ كَالدَّارِ، إِلَّا أَنْ لَا يَطْرُدَهُ لَهَا فَلِرَبِّهَا، وَضَمِنَ مَارٌّ أَمَكَّنَتْ ذَكَاتُهُ وَتَرَكَ، كَتَرَكَ تَخْلِيصِ مُسْتَهْلِكٍ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ بِيَدِهِ أَوْ شَهَادَتِهِ أَوْ بِإِمْسَاكِ وَثِيقَةٍ أَوْ تَقْطِيعِهَا. وَفِي قَتْلِ شَاهِدِي حَقٍّ تَرُدُّدٌ، وَتَرَكَ مُوَاسَاةً وَجَبَتْ بِخَيْطٍ لِحَائِفَةٍ، وَفَضْلٍ طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ لِمُضْطَرٍّ، وَعُمْدٍ وَخَشَبٍ فَيَقَعَ الْجِدَارُ، وَلَهُ الثَّمَنُ إِنْ وُجِدَ، وَأَكَلَ الْمَذَكَّى، وَإِنْ أَيْسَ مِنْ حَيَاتِهِ بِتَحْرُكٍ قَوِيٍّ مُطْلَقًا، وَسِيلِ دَمٍ، إِنْ صَحَّتْ إِلَّا الْمَوْقُودَةُ، وَمَا مَعَهَا الْمَنْفُودَةُ الْمَقَاتِلُ: بِقَطْعِ نُخَاعٍ، وَنَثْرِ دِمَاحٍ، وَحُشْوَةٍ، وَفَرْيٍ وَدَجٍ، وَثَقْبٍ مُضْرَانٍ. وَفِي شَقِّ الْوَدَجِ قَوْلَانِ، وَفِيهَا أَكْلُ مَا دُقَّ عُنْفُهُ، أَوْ مَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَعِيشُ إِنْ لَمْ يَنْخَعَهَا. وَذَكَاءُ الْجَنِينِ بِذَكَاءِ أُمِّهِ إِنْ تَمَّ بِشَعْرِ، وَإِنْ خَرَجَ حَيًّا ذُكِّي؛ إِلَّا أَنْ يُبَادِرَ فَيَفُوتَ، وَذُكِّي الْمُرْلَقُ إِنْ حَيَّيْ مِثْلُهُ. وَافْتَقَرَ نَحْوُ الْجَرَادِ لَهَا بِمَا يَمُوتُ بِهِ، وَلَوْ لَمْ يُعْجَلْ كَقَطْعِ جَنَاحٍ.

باب

الْمُبَاحُ طَعَامٌ طَاهِرٌ، وَالْبَحْرِيُّ وَإِنْ مَيْتًا، وَطَيْرٌ وَلَوْ جَلَالَةً وَذَا مِخْلَبٍ، وَنَعَمٌ، وَوَحْشٌ لَمْ يَفْتَرَسْ: كَيَرْبُوعٍ، وَخُلْدٍ وَوَبَرٍ، وَأَرْزَبٍ وَفُنْفُنٍ، وَضُرْبُوبٍ، وَحَيَّةٍ أَمِنْ سُمْهَا، وَخَشَاشُ أَرْضٍ، وَعَصِيرٌ، وَفُقَاعٌ وَسُوبِيَا⁽¹⁷⁹⁾

(179) هي شراب يتخذ من الأرز أو الشعير، وشرط إباحته عدم الإسكار.

وَعَقِيدٌ أَمِنْ سُكْرِهِ، وَلِلضَّرُورَةِ مَا يَسُدُّ، غَيْرَ أَدَمِيٍّ، وَخَمْرٍ، إِلَّا لِعُصَّةٍ⁽¹⁸⁰⁾،
وَقَدَّمَ الْمَيْتَ عَلَى خِنْزِيرٍ، وَصَيْدٍ لِمُحْرَمٍ؛ لَا لَحْمِهِ، وَطَعَامَ غَيْرِهِ؛ إِنْ لَمْ
يَخَفِ الْقَطْعَ وَقَاتَلَ عَلَيْهِ، وَالْمُحْرَمُ النَّجَسُ، وَخِنْزِيرٌ وَبَغْلٌ وَفَرَسٌ وَحِمَارٌ وَلَوْ
وَخَشِيًّا دَجَنَ. وَالْمَكْرُوهُ سَبْعٌ وَضَبْعٌ وَتَغْلَبٌ وَذَنْبٌ وَهَرٌّ وَإِنْ وَخَشِيًّا وَفِيلٌ
وَكَلْبٌ مَاءٍ وَخِنْزِيرُهُ وَشَرَابُ خَلِيطَيْنِ، وَنَبَذَ بِكَدْبَاءٍ. وَفِي كُرْهِ الْقِرْدِ⁽¹⁸¹⁾
وَالطَّيْنِ وَمَنْعِهِ قَوْلَانِ.

باب

سُنُّ لِحْرِ غَيْرِ حَاجٍ بِمَنْى ضَحِيَّةً لَا تُجَحِفُ، وَإِنْ يَتِيماً بِجَذَعِ ضَانٍ،
وَنَبِيٍّ مَعَزٍ وَبَقَرٍ وَإِبِلٍ: ذِي سَنَةٍ، وَثَلَاثٍ وَخَمْسٍ؛ بِلَا شَرْكَ إِلَّا فِي الْأَجْرِ؛
وَإِنْ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعَةٍ؛ إِنْ سَكَنَ مَعَهُ وَقَرُبَ لَهُ، وَأَنْفَقَ عَلَيْهِ وَإِنْ تَبَرَّعًا. وَإِنْ
جَمَاءٌ مُقْعَدَةٌ لِشَحْمٍ، وَمَكْسُورَةٌ قَرْنٍ؛ لَا إِنْ أَدَمَى، كَبَيِّنٍ مَرَضٍ، وَجَرَبٍ،
وَبَشْمٍ، وَجُنُونٍ، وَهَزَالٍ، وَعَرَجٍ، وَعَوَرٍ، وَفَائِتٍ جُزْءٍ غَيْرِ خُصِيَّةٍ وَصَمْعَاءَ
جَذَا، وَذِي أُمٍّ وَخَشِيَّةٍ، وَبَثْرَاءَ، وَبِكَمَاءَ، وَبَخْرَاءَ، وَيَابِسَةَ ضَرْعٍ، وَمَشْقُوقَةَ
أُذُنٍ، وَمَكْسُورَةَ سِنٍّ؛ لِعَغِيرٍ إِثْغَارٍ أَوْ كَبِيرٍ، وَذَاهِبَةٍ ثُلُثِ ذَنْبٍ، لَا أُذُنٍ - مِنْ
ذَبْحِ الْإِمَامِ لِأَخِرِ الثَّلَاثِ - وَهَلْ هُوَ الْعَبَّاسِيُّ⁽¹⁸²⁾، أَوْ إِمَامُ الصَّلَاةِ؟ قَوْلَانِ،
وَلَا يُرَاعَى قَدْرُهُ فِي غَيْرِ الْأَوَّلِ، وَأَعَادَ سَابِقُهُ، إِلَّا الْمُتَحَرِّيُّ أَقْرَبَ إِمَامٍ، كَأَنَّ
لَمْ يُبْرِزْهَا، وَتَوَاتَى بِلَا عُدْرِ قَدْرُهُ، وَبِهِ انْتِظَارٌ لِلزَّوَالِ. وَالتَّهَارُ شَرْطٌ. وَنُدِبَ

(180) أي يباح إزالة الغصة بخمر عند الضرورة.

(181) أي أكل القرد، وهو الحيوان المعروف.

(182) يقصد به الإمام الأعلى كالملك في أيامنا هذه. وعبر المصنف بالعباسي لأنه نقل هذه الكلمة عن غيره الذي عبر بها زمن العباسيين.

إِبْرَازُهَا، وَجَيْدٌ، وَسَلَامٌ، وَغَيْرُ خَرْقَاءَ وَشَرْقَاءَ، وَمُقَابَلَةٌ، وَمُدَابَرَةٌ، وَسَمِينٌ، وَذَكْرٌ، وَأَقْرَنُ وَأَبْيَضُ وَفَحْلٌ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْخَصِيَّ أَسْمَنَ. وَضَانٌ مُطْلَقًا، ثُمَّ مَعَزٌ، ثُمَّ هَلْ بَقَرٌ وَهُوَ الْأَطْهَرُ، أَوْ إِبِلٌ؟ خِلَافٌ. وَتَرَكَ حَلْقِي. وَقَلَمٌ لِمُضَحٍّ عَشَرَ ذِي الْحِجَّةِ⁽¹⁸³⁾، وَضَحِيَّةٌ عَلَى صَدَقَةٍ وَعَثَقِي، وَذَبَحَهَا بِيَدِهِ، وَلِلْوَارِثِ إِنْفَادُهَا، وَجَمْعُ أَكْلٍ وَصَدَقَةٍ وَإِعْطَاءٍ بِلَا حَدٍّ، وَالْيَوْمُ الْأَوَّلُ، وَفِي أَفْضَلِيَّةِ أَوَّلِ الثَّلَاثِ عَلَى آخِرِ الثَّانِي تَرَدُّدٌ. وَذَبَحَ وَلَدٍ خَرَجَ قَبْلَ الذَّبْحِ وَبَعْدَهُ جُزْءٌ⁽¹⁸⁴⁾. وَكُرِهَ جَزُ صُوفِهَا قَبْلَهُ، إِنْ لَمْ يَنْبُتْ لِلذَّبْحِ، وَلَمْ يَنْوِهْ حِينَ أَخَذَهَا، وَبَيْعُهُ، وَشَرْبُ لَبَنِ، وَإِطْعَامُ كَافِرٍ، وَهَلْ إِنْ بُعِثَ لَهُ أَوْ وَلَوْ فِي عِيَالِهِ؟ تَرَدُّدٌ؛ وَالتَّغَالِي فِيهَا، وَفَعْلُهَا عَنْ مَيِّتٍ كَعَتِيرَةٍ⁽¹⁸⁵⁾، وَإِبْدَالُهَا بِدُونِ، وَإِنْ لَاحْتِلَاطٍ قَبْلَ الذَّبْحِ وَجَازَ أَخْذُ الْعَوْضِ إِنْ اخْتَلَطَتْ بَعْدَهُ عَلَى الْأَحْسَنِ، وَصَحَّ إِنَابَةٌ بِلَفْظٍ إِنْ أَسْلَمَ وَلَوْ لَمْ يُصَلِّ، أَوْ نَوَى عَنْ نَفْسِهِ، أَوْ بِعَادَةٍ، كَقَرِيبٍ، وَإِلَّا فَتَرَدُّدٌ، لَا إِنْ غَلِطَ، فَلَا تُجْزَى عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا. وَمُنْعُ الْبَيْعِ وَإِنْ ذَبَحَ قَبْلَ الْإِمَامِ، أَوْ تَعَيَّيْتُ حَالَةَ الذَّبْحِ، أَوْ قَبْلَهُ، أَوْ ذَبَحَ مَعِيًّا جَهْلًا. وَالْإِجَارَةُ⁽¹⁸⁶⁾ وَالْبَدَلُ، إِلَّا لِمُتَصَدِّقٍ عَلَيْهِ. وَفُسِّخَتْ، وَتُصَدَّقُ بِالْعَوْضِ فِي الْفَوْتِ، إِنْ لَمْ يَتَوَلَّ غَيْرٌ بِلَا إِذْنٍ وَصَرَفٍ فِيمَا لَا يُلْزَمُهُ كَأَرْشِ عَيْبٍ لَا يَمْنَعُ الْإِجْزَاءَ. وَإِنَّمَا تَجِبُ بِالذَّبْحِ وَالدَّبْحِ، فَلَا تُجْزَى إِنْ تَعَيَّيْتُ قَبْلَهُ، وَصَنَعَ بِهَا

(183) أي يندب لمن عزم على التضحية ألا يحلق شعره أو يقلم ظفره أيام عشر ذي الحجة.

(184) ما خرج من الضحية بعد ذبحها حكمه حكمها إن تم حلقه ونبت شعره فهو جزء منها. وإن خرج حياً حياة مستقرة يشترط في ذكاته ما يشترط في غيره.

(185) العتيرة - بوزن الذبيحة -: شاة كانوا يذبحونها في رجب لآلهتهم. ومثلها في الكراهة الفرع - بفتح الفاء والراء - وهو أول نتاج ينتج لهم كانوا يذبحونه لطواغيتهم. ودليل الكراهة ما رواه النسائي «نهى رسول الله ﷺ عن الفرع والعتيرة».

(186) الإجارة وما عطف عليها معطوفة على البيع، فهي ممنوعة مثله.

مَا شَاءَ، كَحَبْسِهَا حَتَّى فَاتَ الْوَقْتُ إِلَّا أَنَّ هَذَا آثِمٌ، وَلِلْوَارِثِ الْقَسَمُ، وَلَوْ
ذُبِحَتْ، لَا يَبِيعُ بَعْدَهُ فِي دَيْنٍ، وَتُدَبُّ ذُبْحُ وَاحِدَةٍ تُجْزَى ضَحِيَّةً فِي سَابِعِ
الْوِلَادَةِ نَهَارًا، وَأُلْغِيَ يَوْمُهَا، إِنَّ سَبَقَ بِالْفَجْرِ، وَالتَّصَدَّقُ بِزِنَةِ شَعْرِهِ، وَجَارَ
كَسْرُ عِظَامِهَا، وَكُرِهَ عَمَلُهَا وَلِيَمَّةً، وَلَطَخَهُ بِدَمِهَا، وَخَتَانُهُ يَوْمُهَا⁽¹⁸⁷⁾.

باب

الْيَمِينُ: تَحْقِيقُ مَا لَمْ يَجِبْ بِذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ أَوْ صِفَتِهِ، كِبَالِ اللَّهِ، وَهَالِ اللَّهِ،
وَأَيْمِ اللَّهِ، وَحَقِّ اللَّهِ، وَالْعَزِيزِ، وَعَظْمَتِهِ، وَجَلَالِهِ، وَإِرَادَتِهِ وَكَفَالَتِهِ،
وَكَلَامِهِ، وَالْقُرْآنِ، وَالْمُضْحَفِ. وَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ وَثَقْتُ بِاللَّهِ، ثُمَّ ابْتَدَأْتُ
لَأَفْعَلَنَّ دَيْنٌ⁽¹⁸⁸⁾ لَا يَسْبِقُ لِسَانِهِ. وَكَعِزَّةِ اللَّهِ وَأَمَانَتِهِ، وَعَهْدِهِ، وَعَلَيَّ عَهْدُ
اللَّهِ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْمَخْلُوقَ، وَكَأَخْلَفُ، وَأُقْسِمُ، وَأَشْهَدُ؛ إِنَّ نَوَى، وَأَعَزَّمُ؛
إِنْ قَالَ بِاللَّهِ. وَفِي أَعَاهِدِ اللَّهِ قَوْلَانِ؛ لَا بِلَكَ عَلَيَّ عَهْدٌ، أَوْ أُعْطِيكَ عَهْدًا،
وَعَزَمْتُ عَلَيْكَ بِاللَّهِ، وَحَاشَ لِلَّهِ، وَمَعَاذَ اللَّهِ، وَاللَّهُ رَاعٍ أَوْ كَفِيلٌ، وَالنَّبِيُّ
وَالْكَعْبَةُ⁽¹⁸⁹⁾، وَكَالْخَلْقِ، وَالْإِمَامَةِ، أَوْ هُوَ يَهُودِيٌّ. وَغُمُوسٍ⁽¹⁹⁰⁾، بِأَنْ شَكَ،
أَوْ ظَنَّ وَحَلَفَ بِلَا تَبَيَّنَ صَدَقٍ، وَلَيْسْتَغْفِرِ اللَّهَ. وَإِنْ قَصَدَ بِكَالْعُزَى التَّعْظِيمَ
فَكُفِّرَ. وَلَا لَغْوٍ⁽¹⁹¹⁾ عَلَى مَا يَعْتَقِدُهُ فَظَهَرَ نَفْيُهُ، وَلَمْ يُفَدَ فِي غَيْرِ اللَّهِ،
كَالِاسْتِثْنَاءِ بِإِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ إِنْ قَصَدَهُ، كَالِإِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ، أَوْ يُرِيدَ، أَوْ يَقْضِيَ

(187) أي ويكره ختانه يوم العقيقة، وأشد في الكراهة يوم ولادته. قال مالك: لأنه من فعل اليهود.

(188) أي وكل لدينه وقبل قوله بلا يمين في الفتوى والقضاء.

(189) أي لا ينعقد اليمين بغير الله تعالى مما يعظم شرعاً، كالخلف بالنبي والكعبة، بل يحرم على المشهور. وقيل يكره، هذا إذا كان صادقاً، وإلا حرم باتفاق.

(190) يريد: ولا كفارة في يمين الغموس.

(191) أي ولا كفارة في يمين لغو، ولا يكون اللغو في غير اليمين بالله.

عَلَى الْأَظْهَرِ. وَأَفَادَ بِكَالٍ فِي الْجَمِيعِ، إِنْ اتَّصَلَ؛ إِلَّا لِعَارِضٍ وَنَوَى
الِاسْتِثْنَاءَ، وَقَصَدَ. وَنَطَقَ بِهِ وَإِنْ سِرًّا بِحَرَكَةِ لِسَانٍ؛ إِلَّا أَنْ يَعْزَلَ فِي يَمِينِهِ
أَوَّلًا، كَالزَّوْجَةِ فِي: «الْحَلَالُ عَلَيَّ حَرَامٌ» وَهِيَ الْمُحَاشَاةُ وَفِي النَّذْرِ الْمُبْهَمِ،
وَالْيَمِينِ، وَالْكَفَّارَةِ، وَالْمُنْعَقِدَةِ عَلَى بَرٍّ بِإِنْ فَعَلْتُ وَلَا فَعَلْتُ، أَوْ حِنْثٍ
بِلَا فَعَلَنْ، أَوْ إِنْ لَمْ أَفْعَلْ؛ إِنْ لَمْ يُوجَّحْ: إِطْعَامٌ⁽¹⁹²⁾ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ: لِكُلِّ
مُدٍّ. وَنُدَبَ - بِغَيْرِ الْمَدِينَةِ - زِيَادَةُ ثُلُثِهِ أَوْ نِصْفِهِ، أَوْ رِطْلَانِ خُبْزاً بِأُذْمٍ،
كَشْبَعِهِمْ أَوْ كِسْوَتِهِمْ، لِلرَّجُلِ ثَوْبٌ، وَلِلْمَرْأَةِ دِرْعٌ وَخِمَارٌ، وَلَوْ غَيْرَ وَسَطٍ
أَهْلِهِ، وَالرَّضِيعُ كَالْكَبِيرِ فِيهِمَا، أَوْ عَتَقَ رَقَبَةً كَالظَّهَارِ، ثُمَّ صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.
وَلَا تُجْزِئُ مُلْفَقَةٌ وَمُكَّرَرٌ لِمَسْكِينٍ وَنَاقِصٌ كَعَشْرِينَ لِكُلِّ نِصْفٍ؛ إِلَّا أَنْ
يُكْمَلَ. وَهَلْ إِنْ بَقِيَ؟ تَأْوِيلَانِ، وَلَهُ نَزْعُهُ، إِنْ بَيَّنَّ بِالْقُرْعَةِ، وَجَازَ لِثَانِيَةِ إِنْ
أَخْرَجَ، وَإِلَّا كُرِهَ، وَإِنْ كَيْمِينَ وَظَهَارٍ، وَأَجْزَأَتْ قَبْلَ حِنْثِهِ، وَوَجَبَتْ بِهِ إِنْ لَمْ
يُكْرَهُ بِبَرٍّ. وَفِي عَلَيَّ أَشَدُّ مَا أَخَذَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ بَثٌّ مَنْ يَمْلِكُ وَعَتَقُهُ،
وَصَدَقَةٌ بِثُلُثِهِ، وَمَسْئِي بِحَجٍّ، وَكَفَّارَةٌ. وَزَيْدٌ فِي الْإِيْمَانُ تَلْزُمُنِي: صَوْمُ سَنَةٍ إِنْ
اعْتَبِدَ حَلْفٌ بِهِ. وَفِي لُزُومِ شَهْرِي ظَهَارٍ تَرُدُّدٌ. وَتَحْرِيمُ الْحَلَالِ، فِي غَيْرِ
الزَّوْجَةِ وَالْأَمَةِ، لَعُوٌّ، وَتَكَرَّرَتْ إِنْ قَصَدَ تَكَرَّرَ الْحِنْثُ، أَوْ كَانَ الْعُرْفُ، كَعَدَمِ
تَرْكِ الْوَثْرِ، أَوْ نَوَى كَفَارَاتٍ، أَوْ قَالَ لَا وَلَا⁽¹⁹³⁾، أَوْ حَلَفَ أَلَّا يَحْنُثَ، أَوْ
بِالْقُرْآنِ، وَالْمُصْحَفِ، وَالْكِتَابِ، أَوْ دَلَّ، لَفْظُهُ بِجَمْعٍ، أَوْ بِكَلْمَا، أَوْ مَهْمَا،

(192) «إطعام» مبتدأ مؤخر، وخبره مقدم وهو جملة قوله «وفي النذر» إلخ.

(193) صورتها أن يقول: والله لا بعت سلعتي لفلان، فقال له آخر: وأنا، فكرر القسم وقال: والله ولا أنت، ثم باعها منهما فعليه كفارتان، فإذا حلف لا يبيعهما من فلان ولا من فلان أو سأله ولم يكرر القسم فكفارة واحدة. وإذا حلف لا يفعل ثم حلف لا يحنث وحنث فعليه كفارتان. وإذا حلف بالقرآن والمصحف والكتاب وحنث فالمعتمد أن عليه كفارة واحدة لاتحاد مدلول الثلاث.

لَا مَتَى مَا، وَوَالله، ثُمَّ وَاللهِ وَإِنْ قَصَدَهُ. أَوْ الْقُرْآنَ، وَالتَّوْرَةَ،
وَالْإِنْجِيلَ⁽¹⁹⁴⁾، وَلَا كَلِمَهُ غَدًا وَبَعْدَهُ ثُمَّ غَدًا. وَخَصَّصَتْ نِيَّةُ الْحَالِفِ،
وَقَيَّدَتْ إِنْ نَافَتْ وَسَاوَتْ فِي اللهِ وَغَيْرِهَا، كَطَلَاقٍ، كَكَوْنِهَا مَعَهُ فِي لَا
يَتَزَوَّجُ حَيَاتِهَا، كَأَنْ خَالَفَتْ ظَاهِرَ لَفْظِهِ، كَسَمَنِ ضَانٍ فِي: لَا أَكُلُ سَمْنًا، أَوْ
لَا أَكُلُمُهُ، وَكَتَوَكُّلِهِ فِي لَا يَبِيعُهُ، أَوْ يَضْرِبُهُ، إِلَّا لِمُرَافَعَةٍ وَبَيِّنَةٍ، أَوْ إِفْرَارٍ فِي
طَلَاقٍ وَعَتَقٍ فَقَطْ، أَوْ اسْتُحْلِفَ مُطْلَقًا فِي وَثِيقَةٍ حَقٍّ، لَا إِرَادَةَ مَيِّتَةٍ، أَوْ كَذِبٍ
فِي: طَالِقٍ وَحُرَّةٍ، أَوْ حَرَامٍ، وَإِنْ يَفْتَوَى. ثُمَّ بِسَاطِ يَمِينِهِ ثُمَّ عُرْفٍ، قَوْلِي،
ثُمَّ مَقْصَدُ لُغَوِيٍّ، ثُمَّ شَرْعِيٍّ. وَحَيْثُ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ، وَلَا بِسَاطِ بِفَوْتِ مَا
حَلَفَ عَلَيْهِ، وَلَوْ لِمَانِعٍ شَرْعِيٍّ أَوْ سَرِقَةٍ، لَا بِكَمَوْتِ حِمَامٍ فِي لِيَذْبَحَنَّهُ.
وَبِعَزْمِهِ عَلَى ضِدِّهِ، وَبِالنَّسْيَانِ إِنْ أَطْلَقَ، وَبِالْبَعْضِ. عَكْسُ الْبَرِّ⁽¹⁹⁵⁾، وَبِسَوِيْقٍ
أَوْ لَبَنِ فِي لَا أَكُلُ لَا مَاءٍ وَلَا يَتَسَحَّرُ فِي لَا أَتَعَشَّى، وَدَوَاقٍ لَمْ يَصِلْ جَوْفُهُ،
وَبُجُودٍ أَكْثَرَ فِي لَيْسَ مَعِيَ غَيْرُهُ لِمُتَسَلِّفٍ، لَا أَقْلَ، وَبِدَوَامِ رُكُوبِهِ وَلُبْسِهِ
فِي: لَا أَرْكَبُ وَأَلْبَسُ، لَا فِي كَدْخُولٍ، وَبِدَابَّةِ عَبْدِهِ فِي دَابَّتِهِ، وَبِجَمْعِ
الْأَسْوَاطِ فِي لَأُضْرِبَنَّهُ كَذَا، وَبِلَحْمِ الْحَوْتِ، وَبَبَيْضِهِ، وَعَسَلِ الرُّطْبِ فِي
مُطْلَقِهَا وَبِكَعْكَ، وَخُشْكِنَانٍ، وَهَرِيَسَةٍ وَإِطْرِيَةٍ فِي خُبْزٍ، لَا عَكْسِهِ، وَبِضَّائِ
وَمَعَزٍ وَدِيكَةٍ، وَدَجَاجَةٍ فِي غَنَمٍ، وَدَجَاجٍ لَا بِأَحَدِهِمَا، فِي آخَرَ، وَبِسَمَنِ
اسْتَهْلَكَ فِي سَوِيْقٍ، وَبِرَغْفَرَانٍ فِي طَعَامٍ لَا بِكَخْلٍ طَبِخٍ، وَبِاسْتِرْحَاءٍ لَهَا فِي
قَبْلَتِكَ أَوْ قَبْلَتِنِي، وَبِفِرَارٍ غَرِيمِهِ فِي لَا فَارَقْتُكَ، أَوْ فَارَقْتَنِي إِلَّا بِحَقِّي، وَلَوْ
لَمْ يُفَرِّطْ؛ وَإِنْ أَحَالَهُ، وَبِالشَّحْمِ فِي اللَّحْمِ لَا الْعَكْسِ، وَبِفَرَعٍ فِي لَا أَكُلُ مِنْ

(194) عليه كفارة واحدة لأن الثلاثة أسماء لكلام الله تعالى. وهو صفة واحدة من صفات ذاته.

(195) يحنث بفعل بعض المحلوف عليه. ولا يبر إلا بفعل كل المحلوف عليه.

كَهَذَا الطَّلَعِ، أَوْ هَذَا الطَّلَعِ، أَوْ طُلُعًا إِلَّا نَبِيذَ رَيْبٍ، وَمَرْقَةَ لَحْمٍ أَوْ شَحْمِهِ، وَخُبْزَ قَمْحٍ وَعَصِيرَ عَنَبٍ وَبِمَا أُثْبِتَتِ الْحِنْطَةُ إِنْ نَوَى الْمَنُّ لَا لِرَدَاءَةٍ أَوْ لِسُوءِ صَنَعَةِ طَعَامٍ وَبِالْحَمَامِ فِي الْبَيْتِ، أَوْ دَارٍ جَارِهِ، أَوْ بَيْتِ شَعَرٍ، كَحَبْسِ أَكْرَهَ عَلَيْهِ بِحَقٍّ، لَا بِمَسْجِدٍ، وَبِدُخُولِهِ عَلَيْهِ مَيْتًا فِي بَيْتِ يَمْلِكُهُ، لَا بِدُخُولِ مَحْلُوفٍ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَتَوَّ الْمُجَامَعَةَ، وَبِتَكْفِينِهِ فِي لَا نَفْعُهُ حَيَاتُهُ، وَبِأَكْلِ مَنْ تَرَكَهُ قَبْلَ قِسْمِهَا؛ فِي لَا أَكَلْتُ طَعَامَهُ إِنْ أَوْصَى، أَوْ كَانَ مَدِينًا، وَبِكِتَابٍ إِنْ وَصَلَ أَوْ رَسُولٍ، فِي لَا كَلَّمَهُ، وَلَمْ يُتَوَّ فِي الْكِتَابِ فِي الْعِتْقِ وَالطَّلَاقِ. وَبِالْإِشَارَةِ لَهُ، وَبِكَلَامِهِ وَلَوْ لَمْ يَسْمَعْهُ، لَا قِرَاءَتِهِ بِقَلْبِهِ، أَوْ قِرَاءَةَ أَحَدٍ عَلَيْهِ بِلَا إِذْنٍ، وَلَا بِسَلَامِهِ عَلَيْهِ بِصَلَاةٍ، وَلَا كِتَابِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ وَلَوْ قَرَأَ عَلَى الْأَصُوبِ وَالْمُخْتَارِ، وَبِسَلَامِهِ عَلَيْهِ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ غَيْرُهُ أَوْ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَنْ يُحَاشِيَهُ، وَيَفْتَحَ عَلَيْهِ، وَبِلَا إِذْنِهِ فِي لَا تَخْرُجِي إِلَّا بِإِذْنِي، وَبِعَدَمِ عِلْمِهِ فِي لَا عِلْمَنَّهُ. وَإِنْ بِرَسُولٍ، وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ عِلْمٌ؟ تَأْوِيلَانِ. أَوْ عِلْمٌ وَالِ ثَانٍ فِي حَلْفِهِ لِأَوَّلٍ فِي نَظَرٍ، وَبِمَرْهُونٍ فِي لَا ثَوْبَ لِي، وَبِالْهَيْمَةِ وَالصَّدَقَةِ فِي لَا أَعَارَهُ، وَبِالْعَكْسِ، وَنَوَى، إِلَّا فِي صَدَقَةٍ عَنْ هَيْمَةٍ، وَبِبَقَاءِ وَلَوْ لَيْلًا فِي لَا سَكَنْتُ، لَا فِي لَا تُثْقِلَنَّ وَلَا بِخَزَنِ، وَانْتَقَلَ فِي لَا سَاكَنُهُ عَمَّا كَانَا عَلَيْهِ، أَوْ ضَرْبًا جِدَارًا، وَلَوْ جَرِيدًا بِهِذِهِ الدَّارِ، وَبِالزِّيَارَةِ إِنْ قَصَدَ التَّنَحِّيَ، لَا لِدُخُولِ عِيَالٍ، إِنْ لَمْ يُكْثِرْهَا نَهَارًا، وَمَيِّتٍ بِلَا مَرَضٍ. وَسَافَرَ الْقَصْرَ فِي لِأَسَافِرَنَّ، وَمَكَثَ نِصْفَ شَهْرٍ. وَنَدِبَ كَمَالَهُ، كَأَنْتَقِلَنَّ، وَلَوْ بِإِبْقَاءِ رَحْلِهِ لَا بِكِمْسَمَارٍ، وَهَلْ إِنْ نَوَى عَدَمَ عَوْدِهِ؟ تَرُدُّدٌ. وَبِاسْتِحْقَاقِ بَعْضِهِ، أَوْ عَيْبِهِ بَعْدَ الْأَجَلِ، وَيَنْبَغِي فَاسِدٍ فَاتَ قَبْلَهُ، إِنْ لَمْ تَفِ، كَأَنْ لَمْ يَفُتْ عَلَى الْمُخْتَارِ. وَبِهَيْمَتِهِ لَهُ، أَوْ دَفَعَ قَرِيبَ عَنَتِهِ، وَإِنْ مِنْ مَالِهِ، أَوْ شَهَادَةِ بَيِّنَةٍ بِالْقَضَاءِ إِلَّا بِدَفْعِهِ، ثُمَّ أَخَذَهُ لَا إِنْ جُنَّ، وَدَفَعَ الْحَاكِمُ، وَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ فَقَوْلَانِ. وَبِعَدَمِ قَضَاءِ فِي غَدٍ، فِي

لأَقْضَيْتَكَ غَدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَلَيْسَ هُوَ. لَا إِنْ قَضَى قَبْلَهُ، بِخِلَافٍ لَأَكْلَتَهُ، وَلَا إِنْ بَاعَهُ بِهِ عَرْضًا، وَبَرَّ إِنْ غَابَ بِقَضَاءٍ وَكِيلٍ تَقَاضٍ، أَوْ مُفَوَّضٍ، وَهَلْ ثُمَّ وَكِيلٌ ضَيْعَةٍ أَوْ إِنْ عُدِمَ الْحَاكِمُ - وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ - تَأْوِيلَانِ. وَبَرَى فِي الْحَاكِمِ إِنْ لَمْ يُحَقِّقْ جَوْرَهُ، وَإِلَّا بَرَّ، كَجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ يُشْهَدُهُمْ. وَلَهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ فِي رَأْسِ الشَّهْرِ، أَوْ عِنْدَ رَأْسِهِ، أَوْ إِذَا اسْتَهَلَّ. وَإِلَى رَمَضَانَ، أَوْ لاسْتِهْلَالِهِ شَعْبَانَ. وَبِجَعْلِ ثَوْبٍ قَبَاءً، أَوْ عِمَامَةٍ فِي لَا أَلْبَسُهُ، لَا إِنْ كَرِهَهُ لِضَيْقِهِ، وَلَا وَضَعَهُ عَلَى فَرْجِهِ⁽¹⁹⁶⁾. وَبِدُخُولِهِ مِنْ بَابٍ غَيْرٍ، فِي لَا أَدْخُلُهُ إِنْ لَمْ يَكْرَهُ ضَيْقَهُ، وَبِقِيَامِهِ عَلَى ظَهْرِهِ، وَبِمُكْتَرَى فِي لَا أَدْخُلُ لِفُلَانٍ بَيْتًا. وَبِأَكْلِ مَنْ وَلَدٍ دَفَعَ لَهُ مَحْلُوفٌ عَلَيْهِ⁽¹⁹⁷⁾، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ إِنْ كَانَتْ نَفَقَتُهُ عَلَيْهِ، وَبِالْكَلَامِ أَبَدًا، فِي لَا كَلِمَهُ الْيَّامَ، أَوْ الشُّهُورَ، وَثَلَاثَةَ فِي كَأَيَّامٍ، وَهَلْ كَذَلِكَ فِي لَاهْجَرْتُهُ، أَوْ شَهْرٍ، قَوْلَانِ. وَسَنَهُ فِي حِينٍ، وَزَمَانٍ، وَعَصْرٍ، وَدَهْرٍ وَبِمَا يُفْسَخُ، أَوْ بَعِيرٍ نَسَائِهِ، فِي لَا تَزَوَّجَنَّ، وَبِضْمَانِ الْوَجْهِ، فِي لَا أَتَكْفَلُ؛ إِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ عَدَمَ الْغُرْمِ، وَبِهِ لَوْكِيلٍ فِي لَا أَضْمَنُ لَهُ إِنْ كَانَ مِنْ نَاحِيَّتِهِ، وَهَلْ إِنْ عَلِمَ؟ تَأْوِيلَانِ. وَبِقَوْلِهِ مَا ظَنَنْتُهُ قَالَهُ لِعَيْرِي لِمُخْبِرٍ، فِي لَيْسَرْتُهُ، وَبِادْهَمِي الْآنَ إِثْرَ لَا كَلِمَتِكَ حَتَّى تَفْعَلِي وَلَيْسَ قَوْلُهُ لَا أَبَالِي بَدْءًا لِقَوْلٍ آخَرَ لَا كَلِمَتِكَ حَتَّى تَبْدَأَنِي. وَبِالْإِقَالَةِ، فِي لَا تَرَكَ مِنْ حَقِّهِ شَيْئًا إِنْ لَمْ تَفِ، لَا إِنْ أَخَّرَ الثَّمَنَ عَلَى الْمُخْتَارِ، وَلَا إِنْ دَفَنَ مَالًا فَلَمْ يَجِدْهُ ثُمَّ وَجَدَهُ مَكَانَهُ فِي أَخَذْتِيهِ، وَبِتَرْكِهَا عَالِمًا فِي لَا خَرَجْتَ إِلَّا بِإِذْنِي، لَا إِنْ أَذِنَ لِأَمْرِ فَزَادَتْ بِلَا عِلْمٍ، وَبِعَوْدِهِ لَهَا بَعْدُ بِمِلْكٍ آخَرَ فِي لَا سَكَنْتِ هَذِهِ الدَّارَ أَوْ دَارَ فُلَانٍ هَذِهِ إِنْ لَمْ

(196) إذا حلف لا يلبس ثوباً فلا يحث بوضعه على فرجه.

(197) إذا حلف لا يأكل طعام رجل، فدفع المحلوف على طعامه طعاما لابن الحالف، فأكل منه فإنه يحث.

يَنْتَوِ مَا دَامَتْ لَهُ، لَا دَارَ فُلَانٍ، وَلَا إِنْ خَرِبَتْ وَصَارَتْ طَرِيقاً إِنْ لَمْ يَأْمُرْ بِهِ، وَفِي لَا بَاعَ مِنْهُ، أَوْ لَهُ بِالْوَكِيلِ إِنْ كَانَ مِنْ نَاحِيَّتِهِ، وَإِنْ قَالَ حِينَ الْبَيْعِ أَنَا حَلَفْتُ فَقَالَ هُوَ لِي، ثُمَّ صَحَّ أَنَّهُ ابْتِاعَ لَهُ حَنْثَ وَلَزِمَ الْبَيْعُ. وَأَجْزَأُ تَأْخِيرُ الْوَارِثِ فِي إِلَّا أَنْ تُؤَخَّرَنِي لَا فِي دُخُولِ دَارٍ، وَتَأْخِيرُ وَصِيِّ بِالنَّظَرِ وَلَا دَيْنَ، وَتَأْخِيرُ غَرِيمٍ إِنْ أَحَاطَ وَأَبْرَأَ. وَفِي بَرِّهِ فِي لَأَطَائِهَا فَوَطَّئَهَا حَائِضاً، وَفِي لَتَأْكُلَنَّهَا فَخَطَفَنَّهَا هَرَّةٌ فَشَقَّ جَوْفَهَا وَأُكِلَتْ، أَوْ بَعْدَ فَسَادِهَا قَوْلَانِ، إِلَّا أَنْ تَتَوَاتَى، وَفِيهَا الْحِنْثُ بِأَحَدِهِمَا فِي لَا كَسَوُتُهَا وَنَيْتُهُ الْجَمْعُ، وَاسْتَشْكَلَ.

فصل: النَّذْرُ التِّزَامُ مُسْلِمٍ كُلَّفَ وَلَوْ غَضَبَانِ، وَإِنْ قَالَ إِلَّا أَنْ يَدَّوْ لِي أَوْ أَرَى خَيْراً مِنْهُ، بِخِلَافٍ إِنْ شَاءَ فُلَانٌ فِمَشِيَّتِهِ. وَإِنَّمَا يَلْزَمُ بِهِ مَا نُدِبَ كَلَلَهُ عَلَيَّ، أَوْ عَلَيَّ ضَحِيَّةً. وَنُدِبَ الْمُطْلَقُ. وَكُرِهَ الْمُكْرَرُ وَفِي كُرْهِ الْمُعْلَقِ تَرَدُّدٌ. وَلَزِمَ الْبَدَنَةَ بِنَذْرِهَا، فَإِنْ عَجَزَ فَبَقْرَةٍ، ثُمَّ سَبْعُ شِيَاهٍ لَا غَيْرُ، وَصِيَامٌ بِشَعْرِ، وَثَلَاثَةُ حِينَ يَمِينِهِ إِلَّا أَنْ يَنْقُصَ فَمَا بَقِيَ بِمَا لِي فِي كَسْبِ اللَّهِ وَهُوَ الْجِهَادُ، وَالرِّبَاطُ بِمَحَلِّ خِيفٍ وَأَنْفَقَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ إِلَّا لِمُتَصَدِّقٍ بِهِ عَلَى مَعِينٍ فَالْجَمِيعُ وَكَرَّرَ إِنْ أَخْرَجَ، وَإِلَّا فَقَوْلَانِ، وَمَا سَمَى وَإِنْ مُعَيَّنَا أَتَى عَلَى الْجَمِيعِ. وَبَعَثَ فَرَسٍ وَسِلَاحٍ لِمَحَلِّهِ إِنْ وَصَلَ، وَإِنْ لَمْ يَصِلْ بَيْعٌ وَعَوُضٌ كَهَدْيٍ وَلَوْ مَعِيّاً عَلَى الْأَصَحِّ، وَلَهُ فِيهِ إِذَا بَيْعَ الْإِبْدَالِ بِالْأَفْضَلِ، وَإِنْ كَانَ كَثُوبٍ بَيْعٌ، وَكُرِهَ بَعْثُهُ وَأُهْدِيَ بِهِ، وَهَلِ اخْتَلَفَ هَلْ يُقَوِّمُهُ؟ أَوْ لَا، أَوْ لَا نُدْباً، أَوْ التَّقْوِيمُ إِذَا كَانَ بِيَمِينِ تَأْوِيلَاتٍ، فَإِنْ عَجَزَ عَوُضَ الْأَذْنَى، ثُمَّ لِحَزَنَةِ الْكَعْبَةِ يُصْرَفُ فِيهَا إِنْ احتَاجَتْ وَإِلَّا تُصَدَّقَ بِهِ، وَأَعْظَمَ مَالِكٌ أَنْ يُشْرَكَ مَعَهُمْ غَيْرُهُمْ لِأَنَّهَا وَلَايَةٌ مِنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ. وَالْمَشْيُ لِمَسْجِدِ مَكَّةَ وَلَوْ لِصَلَاةٍ وَخَرَجَ مِنْ بَهَا وَاتَى بِعُمْرَةٍ كَمَكَّةَ، أَوْ الْبَيْتِ، أَوْ جُزْئِهِ لَا غَيْرُ، إِنْ لَمْ يَنْتَوِ نُسْكَأُ مِنْ حَيْثُ

نَوَى، وَإِلَّا حَلَفَ أَوْ مِثْلُهُ إِنْ حَنِثَ بِهِ. وَتَعَيَّنَ مَحَلُّ اعْتِيْدَ وَرَكَبَ فِي الْمَنْهَلِ، وَلِحَاجَةِ كَطَرِيقِ قُرْبَى اعْتِيْدَتْ، وَبَحْرًا اضْطُرَّ لَهُ، لَا اعْتِيْدَ عَلَى الْأَرْجَحِ، لِتِمَامِ الْإِفَاضَةِ وَسَعِيهَا، وَرَجَعَ وَأَهْدَى إِنْ رَكِبَ كَثِيرًا بِحَسَبِ الْمَسَافَةِ، أَوْ الْمَنَاسِكِ وَالْإِفَاضَةِ نَحْوِ الْمِضْرِيِّ قَابِلًا فَيَمْشِي مَا رَكِبَ فِي مِثْلِ الْمُعَيَّنِ، وَإِلَّا فَلَهُ الْمُخَالَفَةُ إِنْ ظَنَّ أَوَّلًا الْقُدْرَةَ، وَإِلَّا مَشَى مَقْدُورَهُ وَرَكِبَ وَأَهْدَى فَقَطْ كَأَن قُلَّ وَلَوْ قَادِرًا كَالْإِفَاضَةِ فَقَطْ، وَكَعَامٍ عُيِّنَ وَلِيْقِضِهِ، أَوْ لَمْ يَقْدِرْ وَكَافْرِيقِيٍّ، وَكَأَن فَرَّقَهُ وَلَوْ بِلَا عُدْرٍ، وَفِي لُزُومِ الْجَمِيعِ بِمَشْيِ عَقَبَةٍ وَرُكُوبِ أُخْرَى تَأْوِيلَانِ. وَالْهَدْيُ وَاجِبٌ إِلَّا فِيمَنْ شَهِدَ الْمَنَاسِكَ فَنَذَبَ، وَلَوْ مَشَى الْجَمِيعَ وَلَوْ أَفْسَدَ أَتَمَّهُ وَمَشَى فِي قَضَائِهِ مِنَ الْمِيقَاتِ، وَإِنْ فَاتَهُ جَعَلَهُ فِي عُمْرَةٍ وَرَكِبَ فِي قَضَائِهِ، وَإِنْ حَجَّ نَاقِيًا نَذَرَهُ وَفَرَضَهُ مَفْرَدًا أَوْ قَارِنًا أَجْزَأَ عَنِ النَّذْرِ، وَهَلْ إِنْ لَمْ يَنْذُرْ حَجًّا تَأْوِيلَانِ. وَعَلَى الضَّرُورَةِ جَعَلَهُ فِي عُمْرَةٍ ثُمَّ يَحُجُّ مِنْ مَكَّةَ عَلَى الْفَوْرِ، وَعَجَّلَ الْإِحْرَامَ فِي أَنَا مُحْرِمٌ أَوْ أُحْرِمُ إِنْ قِيدَ بِيَوْمٍ كَذَا كَالْعُمْرَةِ مُطْلَقًا، إِنْ لَمْ يَعْدَمْ صَحَابَةَ لَا الْحَجَّ وَالْمَشْيَ فَلَأَشْهُرِهِ، إِنْ وَصَلَ، وَإِلَّا فَمِنْ حَيْثُ يَصِلُ عَلَى الْأَظْهَرِ. وَلَا يَلْزَمُ فِي مَالِي فِي الْكَعْبَةِ أَوْ بَابِهَا أَوْ كُلِّ مَا أَكْتَسَبَهُ، أَوْ هَدْيٍ لِعَیْرِ مَكَّةَ، أَوْ مَالٍ غَيْرٍ؛ إِنْ لَمْ يُرِدْ إِنْ مَلَكَهُ، أَوْ عَلَيَّ نَحْرُ فُلَانٍ وَلَوْ قَرِيبًا؛ إِنْ لَمْ يَلْفِظْ بِالْهَدْيِ أَوْ يَنْوِهِ، أَوْ يَذْكُرْ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ. وَالْأَحَبُّ حِينَئِذٍ - كَنَذَرَ الْهَدْيِ - بَدَنَةً ثُمَّ بَقَرَةً، كَنَذَرَ الْحَفَاءِ⁽¹⁹⁸⁾ أَوْ حَمَلِ فُلَانٍ إِنْ نَوَى التَّعَبَ، وَإِلَّا رَكِبَ وَحَجَّ بِهِ بِلَا هَدْيٍ. وَلَعَى عَلَيَّ الْمَسِيرُ، وَالذَّهَابُ، وَالرُّكُوبُ لِمَكَّةَ، وَمُطْلَقُ الْمَشْيِ، وَمَشْيُ لِمَسْجِدٍ، وَإِنْ

لَا عِتْكَافٍ؛ إِلَّا الْقَرِيبَ جِدًّا فَقُولَانِ تَحْتَمِلُهُمَا. وَمَشْيِي لِلْمَدِينَةِ، أَوْ إِيْلِيَاءَ⁽¹⁹⁹⁾ إِنْ لَمْ يَنْوَ صَلَاةَ بِمَسْجِدَيْهِمَا، أَوْ يُسَمِّيَهُمَا؛ فَيَرْكَبُ. وَهَلْ إِنْ كَانَ يَبْعُضُهَا، أَوْ إِلَّا لِكَوْنِهِ بِأَفْضَلٍ؟ خِلَافٌ، وَالْمَدِينَةُ أَفْضَلُ ثُمَّ مَكَّةُ.

باب

الْجِهَادُ فِي أَهَمِّ جِهَةٍ كُلِّ سَنَةٍ - وَإِنْ خَافَ مُحَارِبًا، كَزِيَارَةِ الْكَعْبَةِ - فَرَضُ كِفَايَةٍ، وَلَوْ مَعَ وَالٍ جَائِرٍ، عَلَى كُلِّ حَرٍّ ذَكَرٍ مُكَلَّفٍ قَادِرٍ، كَالْقِيَامِ بِعُلُومِ الشَّرْعِ وَالْفَتْوَى، وَدَفْعِ الضَّرَرِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ، وَالْقَضَاءِ وَالشَّهَادَةِ، وَالْإِمَامَةِ وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالْحَرْفِ الْمُهَمَّةِ، وَرَدِّ السَّلَامِ وَتَجْهِيْزِ الْمَيِّتِ، وَفَكِّ الْأَسِيرِ. وَتَعَيَّنَ بِفَجَاءِ الْعَدُوِّ وَإِنْ عَلَى امْرَأَةٍ، وَعَلَى مَنْ يَقْرُبُهُمْ إِنْ عَجَزُوا، وَبِتَعْيِينِ الْإِمَامِ. وَسَقَطَ بِمَرَضٍ، وَصَبَى، وَجُنُونٍ، وَعَمَى، وَعَرَجٍ، وَأَثَوْتَةٍ، وَعَجَزٍ عَنْ مُحْتَاجٍ لَهُ، وَرِقٍّ، وَذَيْنِ حَلٍّ، كَوَالِدَيْنِ فِي فَرَضِ كِفَايَةٍ بِبَحْرِ، أَوْ خَطَرٍ؛ لَا جَدِّ. وَالْكَافِرُ كَغَيْرِهِ فِي غَيْرِهِ⁽²⁰⁰⁾. وَدَعُوا لِلْإِسْلَامِ، ثُمَّ جَزِيَّةً بِمَحَلٍّ يُؤْمَنُ، وَإِلَّا قُوتِلُوا، وَقُتِلُوا إِلَّا الْمَرْأَةُ؛ إِلَّا فِي مُقَاتَلَتِهَا، وَالصَّبِيِّ وَالْمَعْتُوَّةِ، كَشَيْخٍ فَإِنْ، وَزَمَنِ، وَأَعْمَى، وَرَاهِبٍ مُنْعَزِلٍ بِدَيْرٍ أَوْ صَوْمَعَةٍ بِلَا رَأْيٍ. وَتَرَكَ لَهُمُ الْكِفَايَةُ فَقَطُّ، وَاسْتَعْفَرَ قَاتِلُهُمْ، كَمَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ دَعْوَةٌ، وَإِنْ حِيزُوا فَقِيمَتُهُمْ. وَالرَّاهِبُ وَالرَّاهِبَةُ حُرَّانِ. بِقَطْعِ مَاءٍ⁽²⁰¹⁾ وَآلَةٍ وَبَنَارٍ؛ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْ غَيْرَهَا، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مُسْلِمٌ، وَإِنْ بَسُفْنٍ. وَبِالْحِصْنِ بِغَيْرِ تَحْرِيقٍ

(199) إيلياء - ممدود - وربما قيل أيلة: بيت المقدس.

(200) أي إن الولد الكافر كالوالد غير الكافر في ترك فرض الكفاية لأجله، إلا إذا كان فرض الكفاية جهاداً فلا يترك من أجل الوالد الكافر لانتهاكه في ذلك.

(201) متعلق بقوله المتقدم قتلوا: أي يقتلون بقطع الماء عنهم ليموتوا عطشاً أو بقطعه عليهم ليموتوا غرقاً.

وَتَعْرِيقٍ مَعَ ذُرِّيَّةٍ. وَإِنْ تَتَرَسَّوْا بِذُرِّيَّةٍ تُرْكُوا، إِلَّا لَخَوْفٍ، وَبِمُسْلِمٍ لَمْ يُقْصَدِ
 التُّرْسُ؛ إِنْ لَمْ يُخَفْ عَلَى أَكْثَرِ الْمُسْلِمِينَ. وَحَرَمَ نَبْلُ سَمٍّ وَاسْتِعَانَةُ بِمُشْرِكٍ
 إِلَّا لِيُخْدَمَةَ، وَإِرْسَالُ مُضْحَفٍ لَهُمْ، وَسَفَرٌ بِهِ لِأَرْضِهِمْ، كَمَرْأَةٍ إِلَّا فِي جَيْشٍ
 آمِنٍ، وَفِرَارٍ؛ إِنْ بَلَغَ الْمُسْلِمُونَ النِّصْفَ وَلَمْ يَبْلُغُوا اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا، إِلَّا تَحَرُّفًا
 وَتَحِيزًا إِنْ خِيفَ. وَالْمُثْلَةُ. وَحَمْلُ رَأْسٍ لِبَلَدٍ أَوْ وَالٍ، وَخِيَانَةُ أَسِيرٍ ائْتَمَنَ
 طَائِعًا وَلَوْ عَلَى نَفْسِهِ. وَالْغُلُولُ. وَأُدْبَ إِنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ. وَجَارَ أَخْذُ مُحْتَاجٍ
 نَعْلًا، وَحِرَامًا، وَإِبْرَةً، وَطَعَامًا وَإِنْ نَعْمًا، وَعَلَفًا: كَثُوبٍ، وَسِلَاحٍ، وَدَابَّةٍ
 لِيُرَدَّ. وَرَدَّ الْفَضْلُ إِنْ كَثُرَ؛ فَإِنْ تَعَذَّرَ تَصَدَّقَ بِهِ، وَمَضَّتِ الْمُبَادَلَةُ بَيْنَهُمْ،
 وَبِلَدِهِمْ إِقَامَةُ الْحَدِّ⁽²⁰²⁾ وَتَخْرِيبٌ وَقَطْعُ نَخْلٍ، وَحَرْقٌ؛ إِنْ أَنْكَى؛ أَوْ لَمْ
 تُرْجَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَنْدُوبٌ، كَعَكْسِهِ، وَوُطْءُ أَسِيرٍ زَوْجَةً، أَوْ أَمَةً سَلِمَتًا،
 وَذَبْحُ حَيَوَانٍ، وَعَرْقَبَتُهُ وَأُجْهِزَ عَلَيْهِ، وَفِي النَّحْلِ إِنْ كَثُرَتْ وَلَمْ يُقْصَدِ عَسَلُهَا
 رِوَايَتَانِ. وَحَرْقٌ⁽²⁰³⁾ إِنْ أَكَلُوا الْمَيْتَةَ، كَمَتَاعٍ عُجِزَ عَنْ حَمْلِهِ، وَجَعَلَ
 الدِّيَوَانَ⁽²⁰⁴⁾، وَجَعَلَ مِنْ قَاعِدٍ لِمَنْ يَخْرُجُ عَنْهُ، إِنْ كَانَ بِدِيَوَانٍ وَرَفَعَ صَوْتُ
 مُرَابِطٍ بِالتَّكْبِيرِ. وَكُرَّةُ التَّطْرِيبِ، وَقَتِيلَ عَيْنٍ⁽²⁰⁵⁾، وَإِنْ أَمَّنَ، وَالْمُسْلِمُ
 كَالزُّنْدِيقِ، وَقُبُولُ الْإِمَامِ هَدِيَّتَهُمْ، وَهِيَ لَهُ إِنْ كَانَتْ مِنْ بَعْضِ لِكَفَرَابَةٍ، وَفِيءُ

(202) أي وجاز للإمام إقامة الحد ببلد الكفار إلخ.

(203) أي يحرق - وجوبا - الحيوان المذبوح أو المعرقب، أو المجهاز عليه إن كانوا يستبيحون
 أكل الميتة، وقوله لمتاع تشبيهه في الإحراق.

(204) أي وجاز للإمام جعل الديوان: أي اتخاذه. والديوان: الدفتر الذي يجمع فيه الإمام
 أسماء الجند وأرزاقهم.

(205) العين: الجاسوس الذي يطلع الكفار على عورات المسلمين وينقل إليهم أخبارهم.
 ويقال: الجاسوس رسول الشر، والناموس رسول الخير. ويقتل الجاسوس وإن أظهر
 التوبة بعد الاطلاع عليه.

إِنْ كَانَتْ مِنَ الطَّاعِيَةِ، إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بَلَدَهُ. وَقِتَالُ رُومٍ وَتُرْكٍ، وَاحْتِجَاجٌ عَلَيْهِمْ بِقُرْآنٍ، وَبَعَثَ كِتَابٌ فِيهِ كَالآيَةِ. وَإِفْدَامُ الرَّجُلِ عَلَى كَثِيرٍ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لِيُظْهِرَ شَجَاعَةً عَلَى الْأَظْهَرِ، وَانْتِقَالٌ مِنْ مَوْتٍ لآخر⁽²⁰⁶⁾. وَوَجِبَ إِنْ رَجَا حَيَاةً أَوْ طُولَهَا - كَالنَّظَرِ فِي الْأَسْرَى - بِقَتْلِ، أَوْ مَنْ، أَوْ فِدَاءٍ، أَوْ جِزْيَةٍ، أَوْ اسْتِرْقَاقٍ. وَلَا يَمْنَعُهُ حَمْلٌ بِمُسْلِمٍ، وَرُقٌّ إِنْ حَمَلَتْ بِهِ بِكُفْرٍ⁽²⁰⁷⁾. وَالْوَفَاءُ بِمَا فَتَحَ لَنَا بِهِ بَعْضُهُمْ، وَبِأَمَانِ الْإِمَامِ مُطْلَقًا، كَالْمُبَارِزِ مَعَ قَرْنِهِ. وَإِنْ أُعِينَ بِإِذْنِهِ قُتِلَ مَعَهُ. وَلَمْ يَنْ حَرَجَ فِي جَمَاعَةٍ لِمِثْلِهَا، إِذَا فَرَّغَ مِنْ قَرْنِهِ الْإِعَانَةَ، وَأُجْبِرُوا عَلَى حُكْمٍ مَنْ نَزَلُوا عَلَى حُكْمِهِ، إِنْ كَانَ عَدْلًا وَعَرَفَ الْمَصْلَحَةَ، وَإِلَّا نَظَرَ الْإِمَامُ، كَتَامِينَ غَيْرِهِ إِفْلِيمًا، وَإِلَّا فَهَلْ يَجُوزُ؟ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ، أَوْ يُمَضَى مِنْ مُؤْمِنٍ مُمَيِّزٍ وَلَوْ صَغِيرًا، أَوْ امْرَأَةً أَوْ رِقًّا، أَوْ خَارِجًا عَلَى الْإِمَامِ، لَا ذِمًّا أَوْ خَائِفًا مِنْهُمْ؟ تَأْوِيلَانِ. وَسَقَطَ الْقَتْلُ وَلَوْ بَعْدَ الْفَتْحِ بِلَفْظٍ، أَوْ إِشَارَةٍ مُفْهِمَةٍ، إِنْ لَمْ يَضُرَّ، وَإِنْ ظَنَّهُ حَرْبِيٌّ⁽²⁰⁸⁾ فَجَاءَ، أَوْ نَهَى النَّاسَ عَنْهُ فَعَصَوْا، أَوْ نَسُوا أَوْ جَهِلُوا، أَوْ جَهِلَ إِسْلَامُهُ لَا إِمْضَاءَهُ - أَمْضِي أَوْ رُدٌّ لِمَحَلِّهِ. وَإِنْ أَخَذَ مُقْبِلًا بِأَرْضِهِمْ، وَقَالَ: جِئْتُ أَطْلُبُ الْأَمَانَ، أَوْ بِأَرْضِنَا وَقَالَ: ظَنَنْتُ أَنَّكُمْ لَا تَعْرِضُونَ لِتَاجِرٍ، أَوْ بَيْنَهُمَا، رُدٌّ لِمَأْمَنِهِ. وَإِنْ قَامَتْ قَرِينَتُهُ، فَعَلَيْهَا، وَإِنْ رُدَّ بِرِيحٍ، فَعَلَى أَمَانِهِ حَتَّى يَصِلَ، وَإِنْ مَاتَ عِنْدَنَا فَمَالُهُ فِيءٌ؟ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ

(206) وجاز انتقال من سبب موت لسبب آخر. فإن رجا الحياة أو طولها في أحد الأسباب وجب الانتقال إليه.

(207) أي ولا يمنع استرقاق الكافرة حملها بجنين مسلم، ورق الحمل أيضا إن حملت به من زوجها الكافر ولو أسلم زوجها بعد ذلك.

(208) يعنى إن الحربي إن ظن أنه مؤمن، فجاء إلينا بناء على هذا الظن أمضى له الأمان، أو رُدَّ لمحلّه.

وَارِثٌ وَلَمْ يَدْخُلْ عَلَى التَّجْهِيزِ، وَلَقَاتِلِهِ إِنْ أُسِرَ ثُمَّ قُتِلَ وَإِلَّا أُرْسِلَ مَعَ دِيَّتِهِ لَوَارِثِهِ، كَوَدِيْعَتِهِ، وَهَلْ إِنْ قُتِلَ فِي مَعْرَكَةٍ؟ أَوْ فِي؟ قَوْلَانِ. وَكَرِهَ لِغَيْرِ الْمَالِكِ اشْتِرَاءَ سِلْعِهِ، وَفَاتَتْ بِهِ وَبَهَبَتَهُمْ لَهَا، وَانْتَزَعَ مَا سُرِقَ، ثُمَّ عِيدَ بِهِ لِبَلَدِنَا عَلَى الْأَظْهَرِ؛ لَا أَحْرَارَ مُسْلِمُونَ قَدِمُوا بِهِمْ. وَمَلَكَ بِإِسْلَامِهِ غَيْرَ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ، وَقُدِيَتْ أُمُّ الْوَلَدِ، وَعُتِقَ الْمُدَبَّرُ مِنْ ثُلْثِ سَيِّدِهِ، وَمُعْتَقٌ لِأَجَلٍ بَعْدَهُ. وَلَا يَتَّبَعُونَ بِشَيْءٍ، وَلَا خِيَارَ لِلْوَارِثِ. وَحَدَّ زَانٍ وَسَارِقٌ، وَإِنْ حِيزَ الْمَغْنَمُ. وَوُقِفَتِ الْأَرْضُ: كِمَضَرٍ، وَالشَّامِ، وَالْعِرَاقِ. وَخُمُسٌ غَيْرُهَا إِنْ أُوجِفَ عَلَيْهِ فَخَرَجُهَا، وَالْخُمُسُ، وَالْجِزْيَةُ، لِآلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ⁽²⁰⁹⁾، ثُمَّ لِلْمَصَالِحِ. وَبَدِءَ بِمَنْ فِيهِمُ الْمَالُ، وَنُقِلَ لِلْأَحْوَجِ الْأَكْثَرِ، وَنُقِلَ مِنْهُ السَّلْبُ لِمَصْلَحَةٍ، وَلَمْ يَجْزَ إِنْ لَمْ يَنْقُضِ الْقِتَالُ «مَنْ قُتِلَ قَتِيلًا فَلَهُ السَّلْبُ»⁽²¹⁰⁾ وَمَضَى إِنْ لَمْ يُبْطِلْهُ قَبْلَ الْمَغْنَمِ، وَلِلْمُسْلِمِ فَقَطْ سَلْبٌ اِغْتِيْدَ؛ لَا سِوَارَ وَصَلِيْبٍ، وَعَيْنٍ، وَدَابَّةٍ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ أَوْ تَعَدَّدَ؛ إِنْ لَمْ يَقُلْ قَتِيلًا، وَإِلَّا فَالْأَوَّلُ وَلَمْ يَكُنْ لِكَمْرَأَةٍ؛ إِنْ لَمْ تُقَاتِلْ: كَالْإِمَامِ؛ إِنْ لَمْ يَقُلْ مِنْكُمْ، أَوْ يَخْصُ نَفْسَهُ، وَلَهُ الْبَغْلَةُ؛ إِنْ قَالَ عَلَى بَغْلٍ؛ لَا إِنْ كَانَتْ بِيَدِ غَلَامِهِ. وَقَسَمَ الْأَرْبَعَةَ لِحُرٍّ مُسْلِمٍ عَاقِلٍ بَالِغٍ حَاضِرٍ: كَتَاوَجٍ وَأَجِيرٍ؛ إِنْ قَاتَلَا، أَوْ خَرَجَا بِنِيَّةِ غَزْوٍ؛ لَا ضِدِّهِمْ وَلَوْ قَاتَلُوا؛ إِلَّا الصَّبِيَّ فَفِيهِ إِنْ أُجِيرَ وَقَاتَلَ خِلَافًا، وَلَا يُرْضَخُ لَهُمْ، كَمَيِّتٍ قَبْلَ اللَّقَاءِ، وَأَعْمَى، وَأَعْرَجَ، وَأَشْلَى، وَمُتَخَلِّفٍ لِحَاجَةٍ، إِنْ لَمْ تَتَعَلَّقْ بِالْجَنَاشِ، وَضَالٌّ بِبَلَدِنَا، وَإِنْ بِرِيحٍ، بِخِلَافٍ بَلَدِهِمْ، وَمَرِيضٍ

(209) أي يبدأ بالصرف لآل النبي عليه وعليهم الصلاة والسلام.

(210) من قتل الخ فاعل «يجز» يعني لا يقال هذا أثناء القتال خوفا من تحاملهم على القتال لأجل الغنيمة. قال عمر: «لا تقدموا جماجم المسلمين إلى الحصون. فلمسلم أستبقيه أحب إلي من حصن أفتحه».

شَهِدَ، كَفَرَسِ رَهِيصٍ⁽²¹¹⁾، أَوْ مَرَضَ بَعْدَ أَنْ أَشْرَفَ عَلَى الْغَنِيمَةِ، وَإِلَّا فَقَوْلَانِ. وَلِلْفَرَسِ مِثْلًا فَارِسِهِ، وَإِنْ بِسَفِينَةٍ، أَوْ بِرَدُونًا، وَهَجِينًا وَصَغِيرًا يُقَدَّرُ بِهَا عَلَى الْكَرِّ وَالْفَرِّ، وَمَرِيضٍ رُجِيٍّ، وَمُحْبَسٍ⁽²¹²⁾ وَمَغْضُوبٍ مِنَ الْغَنِيمَةِ، أَوْ مِنْ غَيْرِ الْجَيْشِ، وَمِنْهُ لِرَبِّهِ، لَا أَعْجَفَ. أَوْ كَبِيرٍ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ وَبَعْلٍ، وَبَعِيرٍ، وَأَتَانٍ. وَالْمُشْتَرَكُ لِلْمُقَاتِلِ، وَدَفَعَ أَجْرَ شَرِيكِهِ، وَالْمُسْتَنْدُ لِلْجَيْشِ كَهُوٍّ، وَإِلَّا فَلَهُ، كَمُتَلَصِّصٍ. وَخَمَسَ مُسْلِمٌ وَلَوْ عَبْدًا عَلَى الْأَصْحَ - لَا ذِمِّي - وَمَنْ عَمِلَ سَرَجًا، أَوْ سَهْمًا. وَالشَّأْنُ⁽²¹³⁾ الْقِسْمُ بِبِلَدِهِمْ. وَهَلْ يَبِيعُ لِيُقَسِّمَ؟ قَوْلَانِ. وَأُفْرِدَ كُلُّ صَنْفٍ إِنْ أَمَكَّنَ عَلَى الْأَرْجَحِ، وَأَخَذَ مُعَيَّنٌ - وَإِنْ ذِمِّيًا - مَا عُرِفَ لَهُ قَبْلَهُ مَجَانًا، وَحَلَفَ أَنَّهُ مِلْكُهُ، وَحُمِلَ لَهُ إِنْ كَانَ خَيْرًا، وَإِلَّا بَاعَ لَهُ، وَلَمْ يُمَضَّ قِسْمُهُ إِلَّا لِتَأْوُلٍ عَلَى الْأَحْسَنِ، لَا إِنْ لَمْ يَتَعَيَّنْ، بِخِلَافِ اللَّقْطَةِ. وَبِيعَتْ خِدْمَتُهُ مُعْتَقٍ لِأَجَلٍ وَمُدَبِّرٍ. وَكِتَابَةٌ لَا أُمَّ وَلَدٍ، وَلَهُ بَعْدَهُ أَخْذُهُ بِثَمَنِهِ وَبِالْأَوَّلِ إِنْ تَعَدَّدَ، وَأُجْبِرَ فِي أُمَّ الْوَلَدِ عَلَى الثَّمَنِ، وَاتَّبَعَ بِهِ إِنْ أَعْدَمَ، إِلَّا أَنْ تَمُوتَ هِيَ أَوْ سَيِّدُهَا، وَلَهُ فِدَاءُ مُعْتَقٍ لِأَجَلٍ، وَمُدَبِّرٍ لِحَالِهِمَا، وَتَرْكُهُمَا مُسْلِمًا لِخِدْمَتِهِمَا، فَإِنْ مَاتَ سَيِّدُ الْمُدَبِّرِ قَبْلَ الْإِسْتِيفَاءِ، فَحُرٌّ إِنْ حَمَلَهُ الثُّلُثُ، وَاتَّبَعَ بِمَا بَقِيَ، كَمُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ قِسْمًا وَلَمْ يُعْذَرَ فِي سُكُوتِهِمَا بِأَمْرِ، وَإِنْ حَمَلَ بَعْضُهُ رُقًّا بَاقِيَهُ وَلَا خِيَارَ لِلْوَارِثِ، بِخِلَافِ الْجَنَائَةِ، وَإِنْ أَدَّى الْمُكَاتِبُ ثَمَنَهُ فَعَلَى حَالِهِ، وَإِلَّا فَقِنَّ أَسْلِمَ أَوْ فُدي، وَعَلَى الْآخِذِ إِنْ عَلِمَ

(211) الرهيص: الذي يبطن حافره مرض، فيقسم له. وإن لم يصلح للكر والفر لأنه في حكم الصحيح.

(212) أي موقوف للجهاد عليه فسهما للمقاتل عليه لا للواقف.

(213) أي سنة النبي ﷺ وصحابته من بعده أنهم يقسمون غنائم الكفار في بلادهم تعجيلا لمسرة الغانمين.

بِمَلِكٍ مُعَيَّنٍ تَرَكُ تَصَرُّفٍ لِيُخَيَّرَهُ، وَإِنْ تَصَرَّفَ مَضَى كَالْمُشْتَرِي مِنْ حَرْبِيَّ
بِاسْتِيلَادٍ إِنْ لَمْ يَأْخُذْهُ عَلَى رَدِّهِ لِرَبِّهِ، وَإِلَّا فَقَوْلَانِ. وَفِي الْمَوْجَلِ تَرَدُّدٌ.
وَلِمُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ أَخْذُ مَا وَهَبُوهُ بِدَارِهِمْ مَجَانًا، وَبِعَوَضٍ بِهِ، إِنْ لَمْ يُبْعَ
فَيَمْضِي، وَلِمَالِكِهِ الثَّمَنُ أَوْ الزَّائِدُ. وَالْأَحْسَنُ فِي الْمَقْدِي مِنْ لِصٍّ أَخْذُهُ
بِالْفِدَاءِ. وَإِنْ أُسْلِمَ لِمُعَاوِضٍ مَدَبَرٌ وَنَحْوُهُ اسْتَوْفِيَتْ خِدْمَتُهُ، ثُمَّ هَلْ يَتَّبَعُ إِنْ
عَتَقَ بِالثَّمَنِ أَوْ بِمَا بَقِيَ؟ قَوْلَانِ. وَعَبْدُ الْحَرْبِيِّ - يُسْلِمُ - حُرٌّ إِنْ فَرَّ، أَوْ بَقِيَ
حَتَّى غَنِمَ، لَا إِنْ خَرَجَ بَعْدَ إِسْلَامِ سَيِّدِهِ، أَوْ بِمَجَرَّدِ إِسْلَامِهِ. وَهَدَمَ السَّبْيُ
النِّكَاحَ إِلَّا أَنْ تُسَبَّى وَتُسْلِمَ بَعْدَهُ، وَوَلَدُهُ وَمَالُهُ فِيءٌ مُطْلَقًا، لَا وَلَدٌ صَغِيرٌ
لِكِتَابِيَّةٍ سُبِّيَتْ، أَوْ مُسْلِمَةٍ. وَهَلْ كِبَارُ الْمُسْلِمَةِ فِيءٌ، أَوْ إِنْ قَاتَلُوا؟ تَأْوِيلَانِ،
وَوَلَدُ الْأُمَةِ لِمَالِكِهَا.

فصل: عقد الجزية: إِذْنُ الْإِمَامِ لِكَافِرٍ صَحَّ سِبَاؤُهُ، مُكَلَّفٌ حُرٌّ قَادِرٌ
مُخَالِطٌ، لَمْ يَغْتَفَهُ مُسْلِمٌ: سُكْنَى⁽²¹⁴⁾ غَيْرِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ وَالْيَمَنِ. وَلَهُمْ
الاجْتِيَاؤُ بِمَالٍ، لِلْعَنَوِيِّ⁽²¹⁵⁾: أَرْبَعَةُ دَنَانِيرٍ، أَوْ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا فِي سَنَةٍ،
وَالظَّاهِرُ آخِرُهَا، وَنَقَصَ الْفَقِيرُ بِوُسْعِهِ، وَلَا يُزَادُ. وَلِلصُّلْحِيِّ مَا شَرَطَ، وَإِنْ
أُطْلِقَ فَكَالْأَوَّلِ؛ وَالظَّاهِرُ إِنْ بَدَلَ الْأَوَّلَ حَرُمَ قِتَالُهُ مَعَ الْإِهَانَةِ عِنْدَ أَخْذِهَا.
وَسَقَطَتَا⁽²¹⁶⁾ بِالْإِسْلَامِ كَأَرْزَاقِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِضَافَةِ الْمُجْتَازِ ثَلَاثًا لِلظُّلْمِ⁽²¹⁷⁾.

(214) مجرور بتقدير حرف الجر متعلق بإذن: أي أن يأذن الإمام لكافر في سكنى إلخ.

(215) اللام بمعنى على، والعنوي: الكافر الذي فتح بلده بالقتال، فتفرض عليه الجزية: أربعة دنانير من الذهب إن كان من أصحاب الذهب، أو أربعون درهما من الفضة إن كان من أهل الفضة في كل سنة قمرية.

(216) أي الجزيتان: العنوية والصلحية.

(217) علة لسقوط الأرزاق والضيافة عنهم.

وَالْعَنَوِيُّ حُرٌّ. وَإِنْ مَاتَ أَوْ أَسْلَمَ فَلَا أَرْضَ فَقَطُّ لِلْمُسْلِمِينَ، وَفِي الصُّلْحِ إِنْ أَجْمِلْتَ فَلَهُمْ أَرْضُهُمْ وَالْوَصِيَّةُ بِمَالِهِمْ، وَوَرِثُوهَا. وَإِنْ فُرِّقَتْ عَلَى الرَّقَابِ فَهِيَ لَهُمْ؛ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ بِلَا وَارِثٍ، فَلِلْمُسْلِمِينَ. وَوَصِيَّتُهُمْ فِي الثُّلُثِ، وَإِنْ فُرِّقَتْ عَلَيْهَا أَوْ عَلَيْهِمَا فَلَهُمْ بَيْنُهَا، وَخَرَجُهَا عَلَى الْبَائِعِ. وَلِلْعَنَوِيِّ إِحْدَاثُ كَنِيسَةٍ، إِنْ شَرِطَ وَإِلَّا فَلَا، كَرَمِ الْمُنْهَدِمِ. وَلِلصُّلْحِيِّ الْإِحْدَاثُ، وَبَيْعُ عَرَصَتِهَا أَوْ حَائِطٍ؛ لَا يَبْلُدُ الْإِسْلَامُ إِلَّا لِمَفْسَدَةٍ أَعْظَمَ، وَمَنْعِ رُكُوبِ الْخَيْلِ، وَالْبَغَالِ، وَالسُّرُوجِ، وَجَادَةِ الطَّرِيقِ، وَالزِّمِّ بِلُبْسِ يُمَيِّزُهُ، وَعُزْرَ لِتَرْكِ الزَّنَّارِ، وَظُهُورِ السُّكْرِ، وَمُعْتَقَدِهِ، وَبَسْطِ لِسَانِهِ. وَأُرِيقَتِ الْخَمْرُ. وَكُسِرَ النَّافُوسُ. وَيَنْتَقِضُ بَقْتَالٍ، وَمَنْعُ جِزْيَةٍ، وَتَمَرُّدٌ عَلَى الْأَحْكَامِ، وَبِعْضُ حُرَّةٍ مُسْلِمَةٍ، وَغُرُورِهَا، وَتَطْلُعِهِ عَلَى عَوَرَاتِ الْمُسْلِمِينَ، وَسَبُّ نَبِيِّ بِمَا لَمْ يَكْفُرْ بِهِ، قَالُوا كَلَيْسَ بِنَبِيِّ، أَوْ لَمْ يُرْسَلْ، أَوْ لَمْ يَنْزَلْ عَلَيْهِ قُرْآنٌ، أَوْ تَقَوْلُهُ، أَوْ عَيْسَى خَلَقَ مُحَمَّدًا، أَوْ مَسْكِينٌ مُحَمَّدٌ يُخْبِرُكُمْ أَنَّهُ فِي الْجَنَّةِ، مَا لَهُ لَمْ يَنْفَعْ نَفْسَهُ حِينَ أَكَلَتْهُ الْكِلَابُ، وَقَتْلَ إِنْ لَمْ يُسْلِمِ. وَإِنْ خَرَجَ لِدَارِ الْحَرْبِ وَأَخَذَ اسْتَرْقَ إِنْ لَمْ يُظْلَمَ، وَإِلَّا فَلَا، كُمُحَارَبَتِهِ. وَإِنْ اِزْدَادَ جَمَاعَةً وَحَارَبُوا فَكَالْمُرْتَدِّينَ. وَلِلْإِمَامِ الْمُهَاذَنَةِ لِمَصْلَحَةٍ؛ إِنْ خَلَا عَنْ كَشْرُطِ بَقَاءِ مُسْلِمٍ وَإِنْ بِمَالٍ، إِلَّا لِخَوْفٍ، وَلَا حَدٌّ وَنُدَبَ أَنْ لَا تَزِيدَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، وَإِنْ اسْتَشَعَرَ خِيَانَتَهُمْ نَبَذَهُ وَأَنْذَرَهُمْ. وَوَجَبَ الْوَفَاءُ وَإِنْ بَرَدَ رَهَائِنَ، وَلَوْ أَسْلَمُوا كَمَنْ أَسْلَمَ، وَإِنْ رَسُولًا؛ إِنْ كَانَ ذَكَرًا، وَفِدْيَ الْفَتَى، ثُمَّ بِمَالِ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ بِمَالِهِ، وَرَجَعَ بِمِثْلِ الْمِثْلِيِّ وَقِيمَةٍ غَيْرِهِ عَلَى الْمَلِيِّ وَالْمُعْدِمِ؛ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ صَدَقَةً وَلَمْ يُمَكِّنِ الْخِلَاصَ بِدُونِهِ، إِلَّا مُحَرَّمًا أَوْ زَوْجًا إِنْ عَرَفَهُ أَوْ عَتَقَ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يَأْمُرَهُ بِهِ وَيَلْتَزِمَهُ، وَقُدِّمَ عَلَى غَيْرِهِ، وَلَوْ فِي غَيْرِ مَا بِيَدِهِ عَلَى الْعَدَدِ؛ إِنْ جَهَلُوا

قَدَرُهُمْ. وَالْقَوْلُ لِلْأَسِيرِ فِي الْفِدَاءِ أَوْ بَعْضِهِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ بِيَدِهِ. وَجَارَ بِالْأَسْرَى الْمُقَاتِلَةِ وَالْحَمَرِ وَالْخِنْزِيرِ عَلَى الْأَحْسَنِ. وَلَا يُزْجَعُ بِهِ عَلَى مُسْلِمٍ وَفِي الْخَيْلِ وَالْآلَةِ الْحَرْبِ قَوْلَانِ.

باب

الْمُسَابَقَةُ: بِجُعْلٍ فِي الْخَيْلِ وَالْإِبِلِ، وَبَيْنَهُمَا، وَالسَّهْمُ إِنْ صَحَّ بَيْعُهُ، وَعَيْنُ الْمَبْدَأِ وَالْغَايَةِ وَالْمَرْكَبُ وَالرَّامِي وَعَدَدُ الْإِصَابَةِ وَنَوْعُهَا مِنْ خَزَقٍ⁽²¹⁸⁾ أَوْ غَيْرِهِ⁽²¹⁹⁾ وَأَخْرَجَهُ مُتَبَرِّعٌ، أَوْ أَحَدُهُمَا؛ فَإِنْ سَبَقَ غَيْرُهُ أَخَذَهُ، وَإِنْ سَبَقَ هُوَ؛ فَلِمَنْ حَضَرَ، لَا إِنْ أَخْرَجَا لِيَأْخُذَهُ السَّابِقُ، وَلَوْ بِمُحَلِّلٍ يُمَكِّنُ سَبْقَهُ، وَلَا يُشْتَرَطُ تَغْيِينُ السَّهْمِ وَالْوَتْرِ، وَلَهُ مَا شَاءَ. وَلَا مَعْرِفَةُ الْجَزْيِ، وَالرَّاكِبِ، وَلَمْ يُحْمَلْ صَبِيٌّ⁽²²⁰⁾، وَلَا اسْتِوَاءُ الْجُعْلِ، أَوْ مَوْضِعُ الْإِصَابَةِ، أَوْ تَسَاوِيهِمَا. وَإِنْ عَرَضَ لِلْسَّهْمِ عَارِضٌ، أَوْ انْكَسَرَ، أَوْ لِلْفَرَسِ ضَرْبٌ وَجْهِ، أَوْ نَزْعُ سَوْطٍ لَمْ يَكُنْ مَسْبُوقًا، بِخِلَافِ تَضْيِيعِ السَّوْطِ، أَوْ حَرَنِ الْفَرَسِ. وَجَارَ فِيمَا عَدَاهُ مَجَانًا، وَالْإِفْتِخَارُ عِنْدَ الرَّمِيِّ، وَالرَّجْزُ، وَالتَّسْمِيَةُ، وَالصِّيَاخُ، وَالْأَخْبُ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى، لَا حَدِيثُ الرَّامِي. وَلَزِمَ الْعَقْدُ كَالِإِجَارَةِ.

باب

خُصَّ النَّبِيُّ ﷺ بِوُجُوبِ الضُّحَى، وَالْأَضْحَى، وَالتَّهَجُّدِ وَالْوَتْرِ بِحَضَرٍ، وَالسَّوَاكِ وَتَخْيِيرِ نِسَائِهِ فِيهِ، وَطَلَاقِ مَرْغُوبَتِهِ، وَإِجَابَةِ الْمُصَلِّيِّ،

(218) الخزق: خرم السهم للغرض مع عدم ثبوته فيه.

(219) كالخسق: وهو خرم السهم للغرض مع ثبوته فيه.

(220) أي تكره المسابقة بين صبيين. وبين صبي وبالغ.

(221) محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

وَالْمُشَاوَرَةَ، وَقَضَاءِ دَيْنِ الْمَيِّتِ الْمُعْسِرِ، وَإِثْبَاتِ عَمَلِهِ، وَمُصَابَرَةِ الْعَدُوِّ الْكَثِيرِ
وَتَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ، وَحُرْمَةِ الصَّدَقَتَيْنِ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ، وَأَكْلِهِ كَثُومٍ، أَوْ مُتَكِنًا،
وِإِمْسَاكِ كَارِهَتِهِ، وَتَبْدِيلِ أَزْوَاجِهِ، وَنِكَاحِ الْكِتَابِيَّةِ وَالْأَمَةِ، وَمَدْخُولَتِهِ
لِغَيْرِهِ⁽²²²⁾، وَنَزْعِ لَأَمْتِهِ حَتَّى يُقَاتِلَ، وَالْمَنْ لَيْسَتْ كَثِيرٌ، وَخَائِنَةِ الْأَعْيُنِ وَالْحُكْمِ
بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُحَارِبِهِ وَرَفْعِ الصَّوْتِ عَلَيْهِ وَنِدَائِهِ مِنْ وَرَاءِ الْحُجْرَةِ بِاسْمِهِ، وَإِبَاحَةِ
الْوَصَالِ وَدُخُولِ مَكَّةَ بِلَا إِحْرَامٍ وَبِقِتَالٍ، وَصَفِيِّ الْمَغْنَمِ وَالْخُمْسِ، وَيُزَوِّجُ مِنْ
نَفْسِهِ وَمَنْ شَاءَ، وَبِلَفْظِ الْهَبَةِ وَزَائِدٍ عَلَى أَرْبَعٍ وَبِلَا مَهْرٍ وَوَلِيِّ شُهُودٍ.
وَبِإِحْرَامٍ وَبِلَا قَسَمٍ وَيَحْكُمُ لِنَفْسِهِ وَوَلَدِهِ وَيَحْيِي لَهُ وَلَا يُوْرَثُ.

باب

تُدْبَ لِمُحْتَاجِ ذِي أَهْبَةِ نِكَاحِ بَكْرٍ وَنَظَرُ وَجْهِهَا وَكَفَّيْهَا فَقَطْ بَعْلِمَ. وَحَلَّ
لَهُمَا حَتَّى نَظَرَ الْفَرْجَ كَالْمَلِكِ، وَتَمَتَّعَ بِغَيْرِ دُبُرٍ، وَخُطْبَةُ بِخُطْبَةٍ وَعَقْدٌ،
وَتَقْلِيلُهَا، وَإِعْلَانُهُ، وَتَهْنِئَتُهُ، وَالِدُعَاءُ لَهُ، وَإِشْهَادُ عَدْلَيْنِ غَيْرِ الْوَلِيِّ بِعَقْدِهِ،
وَفُسْخٌ إِنْ دَخَلَ بِلَاةٍ. وَلَا حَدٌّ إِنْ فَشَا وَلَوْ عَلِمَ. وَحَرَمَ خُطْبَةُ رَاكِنَةٍ لِغَيْرِ
فَاسِقٍ وَلَوْ لَمْ يَقْدَرْ صَدَاقٌ. وَفُسْخٌ إِنْ لَمْ يَبْنِ وَصَرِيحُ خُطْبَةٍ مُعْتَدَّةٍ وَمُوَاَعَدَتُهَا
كَوَلِيِّهَا كُمُسْتَبْرَأَةٍ مِنْ زِنَى، وَتَأَبَّدَ تَحْرِيمُهَا بِوَطْءٍ وَإِنْ بِشُبْهَةٍ وَلَوْ بَعْدَهَا
وَبِمُقَدَّمَتِهِ فِيهَا أَوْ بِمِلْكٍ كَعَكْسِهِ لَا بِعَقْدٍ أَوْ بِزِنَى أَوْ بِمِلْكٍ عَنْ مِلْكٍ أَوْ مَبْنُوتَةٍ
قَبْلَ زَوْجٍ كَالْمَحْرَمِ، وَجَازَ تَغْرِیْضُ كَفِيكِ رَاغِبٌ. وَالْإِهْدَاءُ، وَتَفْوِیْضُ الْوَلِيِّ
الْعَقْدَ لِفَاضِلٍ. وَذَكَرُ الْمَسَاوِي. وَكُرِهَ عِدَّةٌ مِنْ أَحَدِهِمَا. وَتَزَوُّجُ زَانِيَةٍ أَوْ
مُصْرَّحٍ لَهَا بَعْدَهَا. وَتُدْبَ فِرَاقُهَا. وَعَرْضُ رَاكِنَةٍ لِغَيْرِ عَلَيْهِ. وَرُكْنُهُ وَلِيِّ

(222) أي يحرم التزوج بامرأة دخل بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وَصَدَاقٌ وَمَحَلٌّ وَصِغَةٌ بِأَنْكَحْتُ وَزَوَّجْتُ. وَبَصَدَاقٍ وَهَبْتُ⁽²²³⁾. وَهَلْ كُلُّ لَفْظٍ يَقْتَضِي الْبَقَاءَ مُدَّةَ الْحَيَاةِ كَبِعْتُ كَذَلِكَ؟ تَرُدُّ. وَكَقَبِلْتُ. وَبَزَوَّجَنِي فَيَفْعَلُ. وَلَزِمَ وَإِنْ لَمْ يَرْضَ، وَجَبَرَ الْمَالِكُ أُمَّةً وَعَبْدًا بِلَا إِضْرَارٍ، لَا عَكْسُهُ، وَلَا مَالِكٌ بَعْضٍ. وَلَهُ الْوَلَايَةُ وَالرَّدُّ. وَالْمُخْتَارُ وَلَا أَتَى بِشَائِبَةٍ وَمُكَاتِبٍ، بِخِلَافٍ مُدَبَّرٍ وَمُعْتَقٍ لِأَجْلِ إِنْ لَمْ يَمْرُضِ السَّيِّدُ وَيَقْرُبِ الْأَجَلُ. ثُمَّ أَبُ⁽²²⁴⁾، وَجَبَرَ الْمَجْنُونَةَ وَالْبَكَرَ وَلَوْ عَانِسًا إِلَّا لِكَخْصِي عَلَى الْأَصَحِّ، وَالثَّيِّبَ إِنْ صَغُرَتْ أَوْ بَعَارِضٍ أَوْ بِحَرَامٍ، وَهَلْ إِنْ لَمْ تُكْرَرْ الزَّانَا تَأْوِيلَانِ، لَا بِفَاسِدٍ وَإِنْ سَفِيهَةً وَبِكْرًا رُشِدَتْ أَوْ أَقَامَتْ بَيْتَهَا سَنَةً وَأَنْكَرَتْ. وَجَبَرَ وَصِيَّ أَمْرِهِ أَبُ بِهِ، أَوْ عَيْنَ لَهُ الزَّوْجَ، وَإِلَّا فَخِلَافٌ. وَهُوَ فِي الثَّيِّبِ وَلِيٌّ. وَصَحَّ إِنْ مِتُّ فَقَدْ زَوَّجْتُ ابْنَتِي بِمَرَضٍ. وَهَلْ إِنْ قَبِلَ بِقُرْبِ مَوْتِهِ؟ تَأْوِيلَانِ. ثُمَّ لَا جَبَرَ قَالِبَالِغٍ؛ إِلَّا يَتِيمَةً خِيفَ فَسَادُهَا وَبَلَغَتْ عَشْرًا، وَشُورَ الْقَاضِي، وَإِلَّا صَحَّ إِنْ دَخَلَ وَطَالَ. وَقُدِّمَ ابْنٌ، فَابْنُهُ، فَجَدُّ، فَعَمُّ فَابْنُهُ. وَقُدِّمَ الشَّقِيقُ عَلَى الْأَصَحِّ، وَالْمُخْتَارِ، فَمَوْلَى، ثُمَّ هَلِ الْأَسْفَلُ بِهِ فُسِّرَتْ؟ أَوْ لَا، وَصَحَّ. فَكَافِلٌ، وَهَلْ إِنْ كَفَلَ عَشْرًا أَوْ أَرْبَعًا أَوْ مَا يُشْفِقُ؟ تَرُدُّ. وَظَاهِرُهَا شَرْطُ الدَّائَةِ، فَحَاكِمٌ، فَوَلَايَةُ عَامَّةٍ مُسْلِمٍ، وَصَحَّ بِهَا فِي ذَنْبَةٍ مَعَ خَاصٍّ لَمْ يُجْبَرْ، كَشَرِيفَةٍ دَخَلَ وَطَالَ. وَإِنْ قُرْبَ فَلِلْأَقْرَبِ أَوْ الْحَاكِمِ إِنْ غَابَ الرَّدُّ، وَفِي تَحْتَمِهِ إِنْ طَالَ قَبْلَهُ تَأْوِيلَانِ، وَبِأَبْعَدَ مَعَ أَقْرَبَ إِنْ لَمْ يُجْبَرْ، وَلَمْ يَجْزُ كَأَحَدٍ

(223) يعني ينقذ النكاح بلفظ وهبت مع ذكر الصداق. فإن اقتصر على وهبت ولم يذكر صداقا لم ينقذ النكاح.

(224) يجبر الأب الرشيد ابنته على النكاح ولو لقيح منظر أو أعمى أو بأقل من صداق المثل ولا كلام لها، رواه ابن حبيب عن الإمام مالك.

الْمُعْتَقَيْنِ، وَرِضَاءُ الْبَكْرِ صَمَتْ⁽²²⁵⁾ كَتَفْوِيضِهَا. وَنُدِبَ إِعْلَامُهَا بِهِ⁽²²⁶⁾، وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا دَعْوَى جَهْلِهِ فِي تَأْوِيلِ الْأَكْثَرِ، وَإِنْ مَنَعَتْ أَوْ نَفَرَتْ لَمْ تُزَوَّجْ؛ لَا إِنْ ضَحِكَتْ، أَوْ بَكَتْ. وَالثَّيْبُ تُعْرَبُ، كِبَكْرٍ رُشِدَتْ، أَوْ عُضِلَتْ، أَوْ زُوِّجَتْ بَعْرَضٍ، أَوْ بَرَقٌ، أَوْ بَعِيبٍ، أَوْ يَتِيمَةٍ أَوْ افْتِيَتْ عَلَيْهَا. وَصَحَّ إِنْ قَرَّبَ رِضَاهَا بِالْبَلَدِ وَلَمْ يُقَرَّرْ بِهِ حَالُ الْعَقْدِ. وَإِنْ أَجَارَ مُجَبَّرٌ فِي ابْنٍ وَأَخٍ وَجَدَ فَوَاضٍ لَهُ أُمُورُهُ بَيِّنَةٌ جَارَ. وَهَلْ إِنْ قَرَّبَ؟ تَأْوِيلَانِ. وَفُسِّخَ تَزْوِيجُ حَاكِمٍ أَوْ غَيْرِهِ ابْنَتُهُ فِي كَعَشِرٍ، وَزَوْجَ الْحَاكِمِ فِي كَأَفْرِيقِيَّةٍ، وَظَهَرَ⁽²²⁷⁾ مِنْ مِصْرَ، وَتَوَوَّلَتْ أَيْضاً بِالْإِسْطِيطَانِ، كَعَبِيَّةِ الْأَقْرَبِ الثَّلَاثِ. وَإِنْ أُسِرَ أَوْ فُقِدَ؛ فَلَا بُعْدَ، كَذِي رِقٍّ، وَصِغَرٍ وَعَتِيٍّ، وَأُنُوثَةٍ؛ لَا فِسْقٍ، وَسَلَبِ الْكَمَالِ. وَوَكَلْتُ مَالِكَةَ، وَوَصِيَّةً، وَمُعْتَقَةً وَإِنْ أَجْنَبِيًّا، كَعَبْدٍ أَوْصِي، وَمُكَاتَبٍ فِي أَمَةٍ طَلَبَ فَضْلاً وَإِنْ كَرِهَ سَيِّدُهُ. وَمَنَعَ إِحْرَامٌ مِنْ أَحَدِ الثَّلَاثَةِ⁽²²⁸⁾ كَكُفْرِ لِمُسْلِمَةٍ وَعَكْسِهِ؛ إِلَّا لِأَمَةٍ وَمُعْتَقَةٍ مِنْ غَيْرِ نِسَاءِ الْجَزِيَّةِ. وَزَوْجَ الْكَافِرِ لِمُسْلِمٍ⁽²²⁹⁾. وَإِنْ عَقَدَ مُسْلِمٌ لِكَافِرٍ ثُرَكَ. وَعَقَدَ السَّفِيهِ ذُو الرَّأْيِ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ، وَصَحَّ تَوْكِيلُ زَوْجِ الْجَمِيعِ؛ لَا

(225) يريد البكر غير المجبرة فهي التي تستأذن، فإذا سكنت اعتبر رضى منها. وإذا منعت أو نفرت لم تزوج، إلا إذا أجبرها على الزواج من مقطوع الذكر، أو من مقطوع الأنثيين وكان لا يمني فليس له جبرها لوضوح الضرر. وأما البكر المجبرة فلا تستأذن.

(226) أي بأن صمتها رضى بالزواج والصداق. ولا يقبل منها دعوى الجهل بأن الصمت رضى.

(227) ظهر: مبني للمجهول مشدد الهاء: أي استظهر. يعنى أن الفقهاء استظهروا أن تقدر المسافة من مصر إلى إفريقية.

(228) يعني يمنع إحرام أحد الثلاثة عقد النكاح. والثلاثة هم: الزوج والزوجة والولي، فإذا كان أحدهم محرماً لا يصح له عقد النكاح. وإذا وقع يكون فاسداً ويفسخ قبل الدخول وبعده ولو ولدت الأولاد. ولا يؤيد التحريم، فيصح أن يتزوجها بعقد جديد ولا يكوون غيرهم في حال إحرامهم، ولا يجيزون بعد التحلل ما وقع منهم حال الإحرام.

(229) أي يزوج الكافر كافرة لمسلم له عليها ولاية. وتزويجه الكافرة للكافر أولى.

وَلِيٍّ إِلَّا كَهْوً، وَعَلَيْهِ الْإِجَابَةُ لِكُفٍّ، وَكُفُّهَا أَوْلَى؛ فَيَأْمُرُهُ الْحَاكِمُ، ثُمَّ رَوْجٌ. وَلَا يَعْضُلُ أَبٌ بَكْرًا بَرْدٌ مُتَكَرِّرٌ حَتَّى يُتَحَقَّقَ. وَإِنْ وَكَلْتَهُ مِمَّنْ أَحَبَّ عَيْنٌ، وَإِلَّا فَلَهَا الْإِجَارَةُ، وَلَوْ بَعْدَ لَا الْعَكْسُ. وَلَا بَيْنَ عَمٍّ وَنَحْوِهِ تَرْوِجُهَا مِنْ نَفْسِهِ؛ إِنْ عَيْنٌ بَتَّرَوْجَتِكَ بِكَذَا وَتَرْضَى. وَتَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ. وَإِنْ أَنْكَرَتِ الْعَقْدَ صَدَّقَ الْوَكِيلُ إِنْ ادَّعَاهُ الرَّوْجُ. وَإِنْ تَنَازَعَ الْأَوْلِيَاءُ الْمُتَسَاوُونَ فِي الْعَقْدِ أَوْ الرَّوْجِ؛ نَظَرَ الْحَاكِمُ. وَإِنْ أَذِنَتْ لَوْلِيَيْنِ فَعَقْدًا؛ فَلِلأَوَّلِ إِنْ لَمْ يَتَلَذَّذِ الثَّانِي بِلَا عِلْمٍ، وَلَوْ تَأَخَّرَ تَفْوِيزُهُ إِنْ لَمْ تَكُنْ فِي عِدَّةٍ وَفَاةٍ، وَلَوْ تَقَدَّمَ الْعَقْدُ عَلَى الْأَظْهَرِ، وَفُسِخَ بِلَا طَلَاقٍ إِنْ عَقَدَا بِزَمَنِ أَوْ لَبِيَّةٍ بَعْلِمِهِ أَنَّهُ ثَانٍ، لَا إِنْ أَقَرَّ أَوْ جَهَلَ الزَّمَنَ، وَإِنْ مَاتَتْ وَجْهَلِ الْأَحَقُّ فَفِي الْإِزْثِ قَوْلَانِ. وَعَلَى الْإِزْثِ فَالْصَّدَاقُ، وَإِلَّا فَرَائِدُهُ. وَإِنْ مَاتَ الرَّجُلَانِ فَلَا إِزْثَ، وَلَا صَدَاقَ. وَأَعْدَلِيَّةٌ مُتَنَاقِضَتَيْنِ مُلْغَاةٌ وَلَوْ صَدَّقْتَهَا الْمَرْأَةُ. وَفُسِخَ مُوصَى، وَإِنْ بَكْتُم شُهُودَ مِنْ امْرَأَةٍ أَوْ مَنْزِلٍ أَوْ أَبَامٍ؛ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ وَيَطْلُ وَعُوقِبَا، وَالشُّهُودُ، وَقَبْلَ الدُّخُولِ وَجُوبًا، عَلَى أَنْ لَا تَأْتِيَهُ إِلَّا نَهَارًا أَوْ بِخِيَارٍ لِأَحَدِهِمَا أَوْ غَيْرِ، أَوْ عَلَى إِنْ لَمْ يَأْتِ بِالصَّدَاقِ لِكَذَا فَلَا نِكَاحَ، وَجَاءَ بِهِ. وَمَا فَسَدَ لِصَدَاقِهِ أَوْ عَلَى شَرْطٍ يُنَاقِضُ، كَأَنْ لَا يَقْسِمَ لَهَا أَوْ يُؤَثِّرَ عَلَيْهَا، وَالْغِيَّ وَمُطْلَقًا كَالنِّكَاحِ لِأَجْلِ، أَوْ إِنْ مَضَى شَهْرٌ فَأَنَا أَتَزَوَّجُكَ. وَهُوَ طَلَاقٌ إِنْ اخْتَلَفَ فِيهِ كَمُحْرَمٍ وَشِعَارٍ. وَالتَّحْرِيمُ بِعَقْدِهِ وَوَطْنِهِ، وَفِيهِ الْإِزْثُ؛ إِلَّا نِكَاحَ الْمَرِيضِ، وَإِنْكَاحَ الْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ، لَا اتَّفَقَ عَلَى فَسَادِهِ، فَلَا طَلَاقَ وَلَا إِزْثَ، كَخَامِسَةٍ. وَحَرَمَ وَطْؤُهُ فَقَطُّ⁽²³⁰⁾، وَمَا فُسِخَ بَعْدَهُ فَالْمُسَمَّى وَإِلَّا فَصَّدَاقُ الْمِثْلِ. وَسَقَطَ بِالْفُسْخِ قَبْلَهُ

(230) يعني أن النكاح المجمع على فساده يحرم وطؤه فقط لا عقده. فبالوطء تحرم أصول الزوجة وفروعها على الزوج. وأصول الزوج وفروعه على الزوجة.

إِلَّا نِكَاحَ الدَّرْهَمَيْنِ فَنِصْفُهُمَا كَطَّلَاقِهِ، وَتُعَاضُ الْمُتَلَدُّ بِهَا، وَلَوْلِيٍّ صَغِيرٍ
فَسُخِّ عَقْدُهُ، فَلَا مَهْرَ وَلَا عِدَّةَ، وَإِنْ زَوْجٌ بِشُرُوطٍ أَوْ أُجِيزَتْ وَبَلَغَ وَكَرِهَ فَلَهُ
التَّطْلِيقُ، وَفِي نِصْفِ الصَّدَاقِ قَوْلَانِ عُمِلَ بِهِمَا. وَالْقَوْلُ لَهَا أَنَّ الْعَقْدَ وَهُوَ
كَبِيرٌ وَلِلسَّيِّدِ رَدُّ نِكَاحِ عَبْدِهِ بِطَلْقَةٍ فَقَطْ بَائِنَةٌ؛ إِنْ لَمْ يَبِيعْهُ؛ إِلَّا أَنْ يُرَدَّ بِهِ أَوْ
يَعْتَقَهُ. وَلَهَا رُبْعُ دِينَارٍ إِنْ دَخَلَ وَاتَّبَعَ عَبْدٌ وَمُكَاتَبٌ بِمَا بَقِيَ، إِنْ غَرَا؛ إِنْ لَمْ
يُبْطَلْهُ سَيِّدٌ أَوْ سُلْطَانٌ وَلَهُ الْإِجَارَةُ إِنْ قَرَّبَ وَلَمْ يُرِدِ الْفَسْخَ أَوْ يَشُكَّ فِي
قَضَائِهِ، وَلَوْلِيٍّ سَفِيهِهِ فُسُخُّ عَقْدِهِ، وَلَوْ مَاتَتْ. وَتَعَيَّنَ بِمَوْتِهِ. وَلِلْمُكَاتَبِ
وَمَا ذُوْنِ تَسَرٍّ وَإِنْ بَلَإٌ إِذْنٌ، وَنَفَقَةُ الْعَبْدِ فِي غَيْرِ خَرَاكِ وَكَسْبٍ إِلَّا لِعُزْفٍ،
كَالْمَهْرِ. وَلَا يَضْمَنُهُ سَيِّدٌ بِإِذْنِ التَّزْوِيجِ. وَجَبَرَ أَبٌ وَوَصِيٌّ وَحَاكِمٌ مَجْنُونًا
اِحْتِاجَ، وَصَغِيرًا، وَفِي السَّفِيهِ خِلَافٌ. وَصَدَاقُهُمْ إِنْ أَعْدَمُوا عَلَى الْأَبِ، وَإِنْ
مَاتَ، أَوْ أَيْسَرُوا بَعْدَ، وَلَوْ شَرِطَ ضِدُّهُ، وَإِلَّا فَعَلَيْهِمْ إِلَّا لَشَرِطَ. وَإِنْ تَطَارَحَهُ
رَشِيدٌ وَأَبٌ فُسِخَ، وَلَا مَهْرَ، وَهَلْ إِنْ حَلَفَا وَإِلَّا لَزِمَ النَّكِالُ؟ تَرَدَّدَ. وَحَلَفَ
رَشِيدٌ، وَأَجْنَبِيٌّ، وَامْرَأَةٌ أَنْكَرُوا الرِّضَا وَالْأَمْرَ حُضُورًا، إِنْ لَمْ يُنْكَرُوا بِمُجَرَّدِ
عِلْمِهِمْ، وَإِنْ طَالَ كَثِيرًا لَزِمَ. وَرَجَعَ لِأَبٍ وَذِي قَدَرٍ زَوْجٌ غَيْرُهُ، وَضَامِنٌ
لَا بَيْنَتَهُ النَّصْفُ بِالطَّلَاقِ، وَالْجَمِيعُ بِالْفَسَادِ. وَلَا يَرْجِعُ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ يُصْرَحَ
بِالْحَمَالَةِ أَوْ يَكُونَ بَعْدَ الْعَقْدِ. وَلَهَا الْاِمْتِنَاعُ إِنْ تَعَدَّرَ أَخَذَهُ حَتَّى يُقْدَرَ وَتَأْخُذَ
الْحَالُ، وَلَهُ التَّرْكَ. وَبَطَلَ إِنْ ضَمِنَ فِي مَرَضِهِ عَنْ وَارِثٍ، لَا زَوْجٍ ابْنَتِهِ.
وَالْكَفَاءَةُ الدِّينُ⁽²³¹⁾ وَالْحَالُ. وَلَهَا وَلِلْوَلِيِّ تَرْكُهَا. وَلَيْسَ لَوَلِيِّ رَضِيٍّ فَطْلُقَ

(231) أي يكون كل منهما يدين بدين الإسلام، ولو كان أحدهما أشد تمسكا بتعاليم الإسلام ومحافظة عليها. وقوله ولها وللولي تركها، أي فيما عدا أصل الدين، فلا يجوز له تركه وتزويجها من كافر.

امْتِنَاعٌ بِلَا حَادِثٍ ⁽²³²⁾، وَلِلْأُمِّ التَّكْلُمُ ⁽²³³⁾ فِي تَزْوِيجِ الْأَبِ الْمُوسِرَةِ الْمَرْغُوبِ فِيهَا مِنْ فَقِيرٍ. وَرُويَتْ بِالنَّفْيِ. ابْنُ الْقَاسِمِ إِلَّا لِيُضَرَّرَ بَيْنَ، وَهَلْ وَفَاقَ؟ تَأْوِيلَانِ. وَالْمَوْلَى وَغَيْرُ الشَّرِيفِ، وَالْأَقْلُ جَاهًا كُفً. وَفِي الْعَبْدِ تَأْوِيلَانِ، وَحَرَمَ أَصُولُهُ وَفُضُولُهُ، وَلَوْ خُلِقَتْ مِنْ مَائِهِ ⁽²³⁴⁾، وَزَوَّجَتْهُمَا، وَفُضُولُ أَوَّلِ أَصُولِهِ وَأَوَّلِ فَضْلٍ مِنْ كُلِّ أَصْلٍ، وَأَصُولُ زَوْجَتِهِ. وَيَتَلَذَّذُ وَإِنْ بَعْدَ مَوْتِهَا، وَإِنْ يَنْظُرُ فُضُولُهَا كَالْمِلْكِ، وَحَرَمَ الْعَقْدُ وَإِنْ فَسَدَ إِنْ لَمْ يُجْمَعْ عَلَيْهِ وَإِلَّا فَوَظُوءُهُ إِنْ دَرَأَ الْحَدَّ. وَفِي الزَّانَا خِلَافٌ ⁽²³⁵⁾، وَإِنْ حَاوَلَ تَلَذَّذًا بِزَوْجَتِهِ فَتَلَذَّذَ بِابْنَتِهَا؛ فَتَرَدَّدَ، وَإِنْ قَالَ أَبٌ نَكَحْتُهَا أَوْ وَطِئْتُ الْأُمَّةَ عِنْدَ قَصْدِ الْإِبْنِ ذَلِكَ وَأَنْكَرَ نُدْبَ التَّنَزُّهِ. وَفِي أُجُوبِهِ إِنْ فَشَا تَأْوِيلَانِ، وَجَمْعُ خَمْسٍ، وَلِلْعَبْدِ الرَّابِعَةِ، أَوْ اثْنَتَيْنِ لَوْ قُدِّرَتْ آيَةٌ ذَكَرًا حَرَمَ، كَوَطِئِهُمَا بِالْمِلْكِ. وَفُسِخَ نِكَاحُ ثَانِيَةِ صَدَقَتِ، وَإِلَّا حَلَفَ لِلْمَهْرِ بِلَا طَلَاقٍ، كَأُمِّ وَابْنَتِهَا بِعَقْدٍ، وَتَابَدَ تَحْرِيمُهُمَا إِنْ دَخَلَ وَلَا إِزْثَ، وَإِنْ تَرْتَّبَتَا، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِوَاحِدَةٍ: حَلَّتِ الْأُمُّ. وَإِنْ مَاتَ وَلَمْ تُعْلَمْ السَّابِقَةُ فَالْإِزْثَ، وَلِكُلِّ نِصْفٍ صَدَاقِهَا، كَأَنَّ لَمْ تُعْلَمْ الْخَامِسَةُ. وَحَلَّتِ الْأُخْتُ بِبَيِّنَتَيْنِ السَّابِقَةِ، أَوْ زَوَالِ مِلْكٍ بِعِنَتِي وَإِنْ لِأَجَلٍ، أَوْ كِتَابَةٍ، أَوْ إِنْكَاحٍ يُحِلُّ الْمَبْتُوتَةَ، أَوْ أَسِيرٍ، أَوْ إِبَاقٍ إِيَّاسٍ، أَوْ بَيْعٍ دَلَّسَ فِيهِ؛ لَا فَاسِدٍ لَمْ يُفْتِ، وَحَيْضٍ وَعِدَّةٌ شُبْهَةٌ، وَرِدَّةٌ، وَإِحْرَامٌ، وَظَهَارٌ

(232) أي بلا عيب حادث في الزوج موجب للامتناع.

(233) جاء في المدونة «أنت امرأة مطلقة إلى مالك رضي الله عنه، فقالت له إن لي ابنة في حجري موسرة مرغوبا فيها، فأراد أبوها أن يزوجه من ابن أخ له فقير معدم لا مال له، فترى لي في ذلك تكلما؟ فقال نعم، إني لأرى لك تكلما».

(234) أي مائه المجرد من العقد. فمن زنى بامرأة وأنت منه ببنت فهي محرمة عليه وعلى أصوله وفروعه.

(235) قيل الزنى ينشر الحرمة كما ينشرها العقد الصحيح، وقيل لا. وكل من القولين مشهور.

وَاسْتَبْرَاءٍ، وَخِيَارٍ، وَعُهُدَةٌ ثَلَاثٌ؛ وَإِخْدَامٍ سَنَةٍ، وَهَبَةٍ لِمَنْ يَعْتَصِرُهَا مِنْهُ، وَإِنْ بَيْعٌ؛ بِخِلَافِ صَدَقَةٍ إِنْ حِيزَتْ، وَإِخْدَامٍ سِنِينَ وَوُقُفٍ؛ إِنْ وَطِئَتْهُمَا لِيُحَرِّمَ؛ فَإِنْ أَبْقَى الثَّانِيَةَ اسْتَبْرَأَهَا، وَإِنْ عَقَدَ فَاشْتَرَى فَلِأَوَّلَى؛ فَإِنْ وَطِئَ أَوْ عَقَدَ بَعْدَ تَلَذُّذِهِ بِأُخْطَاهَا بِمِلْكٍ فَكَالْأَوَّلِ. وَالْمَبْتُوتَةُ حَتَّى يُوَلِّجَ بِالْعَقْدِ الْحَشْفَةَ بِلَا مَنَعٍ، وَلَا نُكْرَةٍ فِيهِ بِانْتِشَارٍ فِي نِكَاحٍ لَا زِمَ وَعِلْمِ خُلُوءٍ وَزَوْجَةٍ فَقَطْ⁽²³⁶⁾ وَلَوْ خَصِيصًا، كَتَرُويجٍ غَيْرِ مُشَبَّهَةٍ لِيَمِينٍ لَا بِفَاسِدٍ إِنْ لَمْ يَثْبُتْ بَعْدَهُ بِوُطْءٍ ثَانٍ، وَفِي الْأَوَّلِ تَرَدُّدٌ، كُمَحَلَّلٍ، وَإِنْ مَعَ نِيَّةٍ إِمْسَاكِهَا مَعَ الْإِعْجَابِ، وَنِيَّةٍ الْمُطْلَقِ وَنِيَّتِهَا لَعَوٍّ، وَقَبْلَ دَعْوَى طَارِئَةِ التَّرْويجِ كَحَاضِرَةٍ أُمِنَتْ؛ إِنْ بَعْدَ، وَفِي غَيْرِهَا قَوْلَانِ، وَمِلْكُهُ أَوْ لَوْلَاهُ، وَفُسْخٌ، وَإِنْ طَرَأَ بِلَا طَلَاقٍ كَمَرَأَةٍ فِي زَوْجِهَا وَلَوْ بِدَفْعِ مَالٍ لِيُعْتَقَ عَنْهَا، لَا إِنْ رَدَّ سَيِّدٌ شِرَاءً مَنْ لَمْ يَأْذُنْ لَهَا أَوْ قَصْدًا بِالْبَيْعِ الْفُسْخِ، كَهَبَّتِهَا لِلْعَبْدِ لِيَنْتَزِعَهَا، فَأَخَذَ جَبْرُ الْعَبْدِ عَلَى الْهَبَةِ، وَمَلَكَ أَبٌ جَارِيَةَ ابْنِهِ بِتَلَذُّذِهِ بِالْقِيَمَةِ، وَحَرَمَتْ عَلَيْهِمَا؛ إِنْ وَطِئَاها وَعَتَقَتْ عَلَى مُوَلِّدِهَا وَلِعَبْدٍ تَرَوُّجُ ابْنَةِ سَيِّدِهِ بِثَقَلٍ⁽²³⁷⁾، وَمِلْكٍ غَيْرِهِ كَحُرٍّ لَا يُوَلَّدُ لَهُ، وَكَأَمَةِ الْجَدِّ، وَإِلَّا فَإِنْ خَافَ زِنَى وَعَدِمَ مَا يَتَزَوَّجُ بِهِ حُرَّةً غَيْرَ مُغَالِيَةٍ وَلَوْ كِتَابِيَّةً، أَوْ تَحْتَهُ حُرَّةً، وَلِعَبْدٍ بِلَا شِرْكَ وَمُكَاتَبٍ وَغَدِينٍ⁽²³⁸⁾ نَظَرَ شَعْرُ السَّيِّدَةِ كَخَصِيٍّ وَغَدٍ لَزَوْجٍ،

(236) يشترط في حل المبتوتة لزوجها الأول أن تكون عالمة بوطن الزوج الثاني. فإن وطئها وهي غير عالمة بأن كانت نائمة أو مجنونة أو مغمى عليها فلا تحل لزوجها الأول. أما الزوج فلا يشترط فيه العلم بالوطء فلو وطئها وهو غير عالم بأن كان مجنوناً فتحل بهذا الوطء ولو خصباً.

(237) أي بكراهة لأنه ليس من مكارم الأخلاق أن تتزوج الحرة مملوكاً. والمفروض أنها غير مجبرة، وأنها راضية هي وسيد العبد الذي هو والدها.

(238) الوغد بفتح الواو - : الرجل الدنيء الذي يخدم ببطنه. وفسر هنا بقبیح المنظر. ولكن قبیح منظره لا يمنع من تطلع نفسه، بخلاف الدنيء الوضيع؛ فقد تكون وضاعة نفسه أدعى إلى انصرافها عن التطلع.

وَرُوِيَ جَوَازُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمَا. وَخُيِّرَتِ الْحُرَّةُ مَعَ الْحُرِّ فِي نَفْسِهَا بِطَلْقِ بَائِنَةٍ، كَتَزْوِيجِ أَمَةٍ عَلَيْهَا أَوْ ثَانِيَةٍ أَوْ عَلِمَهَا بِوَاحِدَةٍ فَأَلْفَتْ أَكْثَرَ. وَلَا تُبَوِّأُ أَمَةٌ بِلَا شَرْطٍ أَوْ عُرْفٍ. وَلِلسَّيِّدِ السَّفَرُ بِمَنْ لَمْ تُبَوِّأْ، وَأَنْ يَضَعَ مِنْ صَدَاقِهَا؛ إِنْ لَمْ يَمْنَعْهُ دَيْنُهَا؛ إِلَّا رُبْعَ دِينَارٍ، وَمَنْعُهَا حَتَّى يَقْبِضَهُ، وَأَخْذُهُ وَإِنْ قَتَلَهَا أَوْ بَاعَهَا بِمَكَانٍ بَعِيدٍ إِلَّا لِظَالِمٍ. وَفِيهَا يُلْزَمُهُ تَجْهِيزُهَا بِهِ، وَهَلْ خِلَافٌ؟ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ، أَوِ الْأَوَّلُ لَمْ تُبَوِّأْ؟ أَوْ جَهَّزَهَا مِنْ عِنْدِهِ؟ تَأْوِيلَانِ. وَسَقَطَ بَيْعُهَا قَبْلَ الْبِنَاءِ مَنْعُ تَسْلِيمِهَا لِسُقُوطِ تَصَرُّفِ الْبَائِنِ، وَالْوَفَاءُ بِالتَّزْوِيجِ إِذَا أَعْتَقَ عَلَيْهِ وَصَدَاقُهَا. وَهَلْ وَلَوْ بَيَعَ سُلْطَانٌ لِفَلَسٍ؟ أَوْ لَا وَلَكِنْ لَا يَزْجَعُ بِهِ مِنَ الشَّمَنِ تَأْوِيلَانِ. وَبَعْدَهُ كَمَالُهَا. وَبَطْلٌ فِي الْأَمَةِ إِنْ جَمَعَهَا مَعَ حُرَّةٍ فَقَطْ بِخِلَافِ الْخُمْسِ وَالْمَرْأَةِ وَمَحْرَمِهَا. وَلِزَوْجِهَا⁽²³⁹⁾ الْعَزْلُ إِذَا أَذْنَتْ وَسَيِّدُهَا، كَالْحُرَّةِ إِذَا أَذْنَتْ، وَالْكَافِرَةُ، إِلَّا الْحُرَّةُ الْكِتَابِيَّةُ بِكُرْهِهِ وَتَأَكَّدَ⁽²⁴⁰⁾ بِدَارِ الْحَرْبِ، وَلَوْ يَهُودِيَّةً تَنَصَّرَتْ، وَبِالْعَكْسِ، وَأَمَتَهُمْ بِالْمَلِكِ، وَقُرَّرَ عَلَيْهَا إِنْ أَسْلَمَ وَأَنْكِحَتْهُمْ فَاسِدَةً، وَعَلَى الْأَمَةِ وَالْمَجُوسِيَّةِ إِنْ عَتَقَتْ وَأَسْلَمَتْ وَلَمْ يَبْعُدْ كَالشَّهْرِ، وَهَلْ إِنْ غُفِلَ أَوْ مُطْلَقًا؟ تَأْوِيلَانِ. وَلَا نَفَقَةٌ أَوْ أَسْلَمَتْ ثُمَّ أَسْلَمَ فِي عِدَّتِهَا وَلَوْ طَلَّقَهَا، وَلَا نَفَقَةٌ عَلَى الْمُخْتَارِ وَالْأَحْسَنِ، وَقَبْلَ الْبِنَاءِ بَانَتْ مَكَانُهَا أَوْ أَسْلَمَا؛ إِلَّا الْمَحْرَمَ، وَقَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَالْأَجْلِ وَتَمَادِيَا لَهُ، وَلَوْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا وَعَقَّدَ إِنْ أَبَانَهَا بِلَا مُحَلِّلٍ، وَفُسِخَ لِإِسْلَامِ أَحَدِهِمَا بِلَا طَلَاقٍ، لَا رَدِّتِهِ فَبَائِنَةٌ، وَلَوْ لِدَيْنِ زَوْجَتِهِ. وَفِي لُزُومِ الثَّلَاثِ لِذِمِّيَّ طَلْقِهَا وَتَرَافَعَا إِلَيْنَا، أَوْ إِنْ كَانَ

(239) يعني الأمة، فلزوجها العزل: أي الإنزال خارج محل الوطء إن أذنت وأذن سيدها لأن لها الحق في الالتذاذ كما لسيدها الحق في الولد.

(240) يعني يتأكد الكره، أي الكراهة، أي تشتد كراهة تزوج الكتابية الحرة بدار الحرب، زيادة على كراهة تزوجها بدار السلم.

صَحِيحاً فِي الْإِسْلَامِ، أَوْ بِالْفِرَاقِ مُجْمَلاً، أَوْ لَا تَأْوِيلَاتٍ. وَمَضَى صَدَاقُهُمُ
الْفَاسِدُ أَوْ الْإِسْقَاطُ إِنْ قُبِضَ وَدَخَلَ؛ وَإِلَّا فَكَالتَّفْوِيزِ، وَهَلْ إِنْ اسْتَحْلَوْهُ؟
تَأْوِيلَانِ. وَاخْتَارَ الْمُسْلِمُ أَرْبَعاً وَإِنْ أَوَّخَرَ، وَإِخْدَى أُخْتَيْنِ مُطْلَقاً، وَأُمّاً
وَابْنَتَهَا لَمْ يَمَسَّهُمَا؛ وَإِنْ مَسَّهُمَا حَرَمَتَا، وَإِحْدَاهُمَا تَعَيَّنَتْ. وَلَا يَتَزَوَّجُ ابْنُهُ أَوْ
أَبُوهُ مَنْ فَارَقَهَا وَاخْتَارَ بَطْلَاقٍ أَوْ ظَهَارٍ أَوْ إِيلَاءٍ أَوْ وَطْءٍ، وَالْغَيْرِ إِنْ فَسَخَ
نِكَاحَهَا، أَوْ ظَهَرَ أَنَّهُنَّ أَخَوَاتٌ مَا لَمْ يَتَزَوَّجْنَ، وَلَا شَيْءٌ لِغَيْرِهِنَّ إِنْ لَمْ
يَدْخُلْ بِهِ، كاخْتِيَارِهِ وَاحِدَةً مِنْ أَرْبَعِ رَضِيعَاتٍ تَرَوَّجَهُنَّ وَأَرْضَعَتْهُنَّ امْرَأَةً،
وَعَلَيْهِ أَرْبَعُ صَدَقَاتٍ إِنْ مَاتَ وَلَمْ يَخْتَرْ، وَلَا إِرْثٌ إِنْ تَخَلَّفَ أَرْبَعُ كِتَابِيَّاتٍ
عَنِ الْإِسْلَامِ أَوْ التَّبَسُّتِ الْمُطْلَقَةِ مِنْ مُسْلِمَةٍ وَكِتَابِيَّةٍ؛ لَا إِنْ طَلَّقَ إِخْدَى
رَوْجَتِيهِ وَجْهَلَتْ، وَدَخَلَ بِإِحْدَاهُمَا وَلَمْ تَنْقُصِ الْعِدَّةُ، فَلِلْمَدْخُولِ بِهَا
الصَّدَاقُ، وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْمِيرَاثِ، وَلِغَيْرِهَا رُبْعُهُ وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الصَّدَاقِ. وَهَلْ
يَمْنَعُ مَرَضٌ أَحَدَهُمَا الْمَخَوْفُ، وَإِنْ أَذِنَ الْوَارِثُ أَوْ إِنْ لَمْ يَحْتَجْ؟ خِلَافٌ،
وَلِلْمَرِيضَةِ بِالدُّخُولِ الْمُسَمَّى، وَعَلَى الْمَرِيضِ مِنْ ثُلُثِهِ الْأَقْلُ مِنْهُ وَمِنْ صَدَاقِ
الْمِثْلِ، وَغُجْلٌ بِالْفَسْخِ، إِلَّا أَنْ يَصِحَّ الْمَرِيضُ مِنْهُمَا، وَمُنِعَ⁽²⁴¹⁾ نِكَاحُهُ
النَّصْرَانِيَّةُ وَالْأَمَةُ عَلَى الْأَصَحِّ، وَالْمُخْتَارُ خِلَافُهُ.

فصل: الْخِيَارُ إِنْ لَمْ يَسْبِقِ الْعِلْمُ أَوْ لَمْ يَرْضَ أَوْ يَتَلَذَّذْ
وَحَلَفَ عَلَى نَفْسِهِ: بِبَرَصٍ، وَعَذِيْطَةٍ⁽²⁴²⁾ وَجُذَامٍ، لَا جُذَامَ الْأَبِ،
وَبِخَصَائِهِ، وَجَبِّهِ، وَعُغْنَتِهِ، وَاعْتِرَاضِهِ. وَبِقَرْنِهَا⁽²⁴³⁾، وَرَتَقِهَا⁽²⁴⁴⁾،

(241) نائب الفاعل يرجع إلى المريض، وذلك خوفاً من إدخال وارث.

(242) العذِيْطَةُ: التَّغْوِيطُ عِنْدَ الْجَمَاعِ.

(243) الْقَرْنُ: بِفَتْحَتَيْنِ: بَرُوزُ شَيْءٍ مِنَ الْفَرْجِ كَقَرْنِ الشَّاةِ مِنْ عَظْمٍ أَوْ لَحْمٍ.

(244) الرَّتَقُ - بِفَتْحَتَيْنِ -: اسْدَادُ مَسْلُكِ الذَّكَرِ بِعَظْمٍ أَوْ لَحْمٍ.

وَبَخَرَهَا⁽²⁴⁵⁾، وَعَفَلَهَا⁽²⁴⁶⁾ وَإِفْضَائَهَا⁽²⁴⁷⁾ قَبْلَ الْعَقْدِ. وَلَهَا فَقَطُّ الرَّدُّ بِالْجَذَامِ
الْبَيِّنِ، وَالْبَرَصِ الْمُضِرِّ، الْحَادِثَيْنِ بَعْدَهُ، لَا بِكَاعْتِرَاضٍ، وَبِجُنُونِهِمَا وَإِنْ مَرَّةً
فِي الشَّهْرِ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَبَعْدَهُ أَجَلًا فِيهِ وَفِي بَرَصٍ وَجَذَامٍ رُجِي بُرُؤُهُمَا
سَنَةً، وَبَعِيرَهَا إِنْ شَرَطَ السَّلَامَةَ، وَلَوْ بَوَضِفَ الْوَلِيُّ عِنْدَ الْخُطْبَةِ، وَفِي الرَّدِّ
إِنْ شَرَطَ الصَّحَّةَ تَرَدُّدًا، لَا يَخْلِفُ الظَّنُّ، كَالْقَرَعِ وَالسَّوَادِ مِنْ بَيْضٍ، وَنَثَنِ
الْقَمِ، وَالثُّيُوبَةِ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ عَذْرَاءً. وَفِي بَكْرِ تَرَدُّدٍ وَإِلَّا تَزُوجَ الْحُرَّ الْأَمَةَ،
وَالْحُرَّةَ الْعَبْدَ. بِخِلَافِ الْعَبْدِ مَعَ الْأَمَةِ، وَالْمُسْلِمِ مَعَ النَّصْرَانِيَّةِ، إِلَّا أَنْ يَغُرَّأ.
وَأَجَلَ الْمُعْتَرِضِ سَنَةً بَعْدَ الصَّحَّةِ مِنْ يَوْمِ الْحُكْمِ، وَإِنْ مَرِضَ، وَالْعَبْدُ
يُضْفَى، وَالظَّاهِرُ لَا نَفَقَةَ لَهَا فِيهَا. وَصَدَّقَ إِنْ ادَّعَى فِيهَا الْوُطْءَ بِيَمِينِهِ، فَإِنْ
نَكَلَ حَلَفَتْ، وَإِلَّا بَقِيَتْ، وَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ طَلَّقَهَا، وَإِلَّا فَهَلْ يُطَلِّقُ الْحَاكِمُ أَوْ
يَأْمُرُهَا بِهِ ثُمَّ يَحْكُمُ بِهِ؟ قَوْلَانِ. وَلَهَا فِرَاقُهُ بَعْدَ الرِّضَا بِلَا أَجَلٍ، وَالصَّدَاقُ
بَعْدَهَا، كَدُخُولِ الْعَيْنِ، وَالْمَجْبُوبِ. وَفِي تَعْجِيلِ الطَّلَاقِ إِنْ قُطِعَ ذِكْرُهُ فِيهَا
قَوْلَانِ. وَأُجِلَّتِ الرِّتْقَاءُ لِلدَّوَاءِ بِالْاجْتِهَادِ، وَلَا تُجْبَرُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ خِلْقَةً،
وَجُسَّ عَلَى ثُوبٍ مُنْكَرِ الْجَبِّ وَنَحْوِهِ، وَصَدَّقَ فِي الْإِعْتِرَاضِ، كَالْمَرْأَةِ فِي
دَائِهَا، أَوْ وُجُودِهِ حَالَ الْعَقْدِ، أَوْ بَكَارَتِهَا. وَحَلَفَتْ هِيَ، أَوْ أَبُوهَا إِنْ كَانَتْ
سَفِيهَةً، وَلَا يَنْظُرُهَا النِّسَاءُ، وَإِنْ أَتَى بِامْرَأَتَيْنِ تَشْهَدَانِ لَهُ قُبَلْنَا، وَإِنْ عَلِمَ
الْأَبُ بِثُيُوبَتِهَا بِلَا وَطْءٍ وَكَتَمَ، فَلِلزَّوْجِ الرَّدُّ عَلَى الْأَصَحِّ، وَمَعَ الرَّدِّ قَبْلَ الْبِنَاءِ
فَلَا صَدَاقٌ، كَغُرُورٍ بِحُرِّيَّةٍ، وَبَعْدَهُ فَمَعَ عَيْنُهُ الْمُسْمَى، وَمَعَهَا رَجَعَ بِجَمِيعِهِ،

(245) البحر - بفتحيتين -: نثن الفرج.

(246) العفل - بفتحيتين -: بروز شيء في القبل يشبه أدرة الرجل، وقيل حدوث رغبة في الفرج عند الجماع.

(247) الإفضاء: اختلاط مسلك البول بمسلك الجماع: بأن يصيرا مسلكا واحدا.

لَا قِيمَةَ الْوَلَدِ عَلَى وَلِيِّ لَمْ يَغِبْ كَابِنٍ وَأَخٍ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا، وَعَلَيْهِ وَعَلَيْهَا
 إِنْ زَوَّجَهَا بِحُضُورِهَا كَاتِمِينَ، ثُمَّ الْوَلِيُّ عَلَيْهَا إِنْ أَخَذَهُ مِنْهُ لَا الْعَكْسُ،
 وَعَلَيْهَا فِي كَابِنِ الْعَمِّ، إِلَّا رُبْعَ دِينَارٍ، فَإِنْ عَلِمَ فَكَالْقَرِيبِ، وَحَلَفَهُ إِنْ ادَّعَى
 عِلْمَهُ، كَاتَاهِمِهِ عَلَى الْمُخْتَارِ فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ أَنَّهُ غَرَّهُ وَرَجَعَ عَلَيْهِ، فَإِنْ نَكَلَ
 رَجَعَ عَلَى الزَّوْجَةِ عَلَى الْمُخْتَارِ، وَعَلَى غَارٍ غَيْرِ وَلِيِّ تَوَلَّى الْعَقْدَ، إِلَّا أَنْ
 يُخْبِرَ أَنَّهُ غَيْرُ وَلِيِّ، لَا إِنْ لَمْ يَتَوَلَّهُ. وَوَلَدُ الْمَعْرُورِ الْحُرُّ فَقَطْ حُرٌّ، وَعَلَيْهِ
 الْأَقْلُ مِنَ الْمُسَمَّى وَصَدَاقِ الْمِثْلِ، وَقِيمَةُ الْوَلَدِ دُونَ مَالِهِ يَوْمَ الْحُكْمِ، إِلَّا
 لِكَجَدِّهِ، وَلَا وَلَاءَ لَهُ، وَعَلَى الْغَرَرِ فِي أُمِّ الْوَلَدِ وَالْمُدْبَرَةِ، وَسَقَطَتْ بِمَوْتِهِ،
 وَالْأَقْلُ مِنْ قِيمَتِهِ أَوْ دِيَّتِهِ إِنْ قُتِلَ، أَوْ مِنْ غَرَّتِهِ أَوْ مَا نَقَصَهَا إِنْ أَلْقَتْهُ مَيِّتًا،
 كَجَرْحِهِ، وَلِعَدَمِهِ تُؤْخَذُ مِنَ الْإِبْنِ، وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ وَلَدٍ مِنَ الْأَوْلَادِ إِلَّا قِسْطُهُ،
 وَوُقِفَتْ قِيمَةُ وَلَدِ الْمَكَاتِبَةِ فَإِنْ ادَّعَتْ رَجَعَتْ إِلَى الْأَبِ، وَقَبْلَ قَوْلِ الزَّوْجِ أَنَّهُ
 غُرٌّ، وَلَوْ طَلَّقَهَا أَوْ مَاتَا ثُمَّ أُطْلِعَ عَلَى مُوجِبِ خِيَارٍ، فَكَالْعَدَمِ. وَلِلْوَلِيِّ كُنْهُ
 الْعَمَى وَنَحْوِهِ، وَعَلَيْهِ كُنْهُ الْحَنَاءِ. وَالْأَصْحَحُ مَنَعُ الْأَجْدَمِ مِنْ وَطْءِ إِمَائِهِ،
 وَلِلْعَرَبِيَّةِ رَدُّ الْمَوْلَى الْمُتَنَسِّبِ لَا الْعَرَبِيِّ إِلَّا الْفُرْشِيَّةُ تَتَزَوَّجُهُ عَلَى أَنَّهُ فُرْشِيٌّ.

فصل: وَلِمَنْ كَمَلَ عَتَقُهَا: فِرَاقُ الْعَبْدِ فَقَطْ بِطَلْقَةٍ بَائِتَةٍ، أَوْ اثْنَتَيْنِ، وَسَقَطَ
 صَدَاقُهَا قَبْلَ الْبِنَاءِ، وَالْفِرَاقُ إِنْ قَبَضَهُ السَّيِّدُ وَكَانَ عَدِيمًا وَبَعْدَهُ لَهَا كَمَا لَوْ رَضِيَتْ
 وَهِيَ مُفَوَّضَةٌ بِمَا فَرَضَهُ بَعْدَ عَتَقِهَا لَهَا، إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهُ السَّيِّدُ أَوْ يَشْتَرِطَهُ، وَصَدَّقَتْ
 إِنْ لَمْ تُمْكِنْهُ أَنَّهَا مَا رَضِيَتْ وَإِنْ بَعْدَ سَنَةٍ، إِلَّا أَنْ تُسْقِطَهُ أَوْ تُمَكِّنْهُ، وَلَوْ جَهَلَتْ
 الْحُكْمَ لَا الْعِتْقَ، وَلَهَا الْأَكْثَرُ مِنَ الْمُسَمَّى وَصَدَاقِ الْمِثْلِ، أَوْ يُبَيِّنُهَا لَا بَرَجَعِيٍّ،
 أَوْ عَتَقَ قَبْلَ الْإِخْتِيَارِ؛ إِلَّا لِتَأْخِيرِ لِحَيْضٍ، وَإِنْ تَزَوَّجَتْ قَبْلَ عِلْمِهَا وَدُخُولِهَا
 فَاتَتْ بِدُخُولِ الثَّانِي، وَلَهَا إِنْ أَوْقَفَهَا تَأْخِيرٌ تَنْظُرُ فِيهِ.

فصل: الصَّدَاقُ كَالثَّمَنِ، كَعَبْدٍ تَخْتَارُهُ هِيَ، لَا هُوَ. وَضَمَانُهُ وَتَلْفُهُ وَاسْتِحْقَاقُهُ وَتَعْيِيبُهُ أَوْ بَعْضُهُ كَالْبَيْعِ، وَإِنْ وَقَعَ بِقُلَّةٍ خَلَّ فَإِذَا هِيَ خَمْرٌ فَمِثْلُهُ. وَجَازَ بِشَوْرَةٍ، أَوْ عَدَدٍ، مِنْ كَابِلٍ، أَوْ رَقِيقٍ أَوْ صَدَاقٍ مِثْلٍ، وَلَهَا الْوَسْطُ حَالًا. وَفِي شَرْطِ ذِكْرِ جِنْسِ الرَّقِيقِ قَوْلَانِ. وَالْإِنَاثُ مِنْهُ إِنْ أَطْلَقَ وَلَا عُهْدَةٌ، وَإِلَى الدُّخُولِ إِنْ عَلِمَ، أَوْ الْمَيْسَرَةِ إِنْ كَانَ مَلِيًّا، وَعَلَى هَبَةِ الْعَبْدِ لِفُلَانٍ، أَوْ يَعْتَقُ أَبَاهَا عَنْهَا أَوْ عَنْ نَفْسِهِ. وَوَجِبَ تَسْلِيمُهُ إِنْ تَعَيَّنَ، وَإِلَّا فَلَهَا مَنَعُ نَفْسِهَا - وَإِنْ مَعِيَّةً - مِنَ الدُّخُولِ، وَالْوَطْءِ بَعْدَهُ، وَالسَّفَرِ إِلَى تَسْلِيمِ مَا حَلَّ، لَا بَعْدَ الْوَطْءِ إِلَّا أَنْ يُسْتَحَقَّ، وَلَوْ لَمْ يَغْرَهَا عَلَى الْأَظْهَرِ، وَمَنْ بَادَرَ أُجِبَ لَهُ الْآخَرُ، إِنْ بَلَغَ الزَّوْجُ وَأَمَكَنَ وَطُؤَهَا. وَتُمْهَلُ سَنَةٌ إِنْ اشْتَرِطَتْ لِتَغْرِبَةٍ أَوْ صَغِيرٍ، وَإِلَّا بَطَلَ، لَا أَكْثَرَ، وَلِلْمَرَضِ وَالصَّغَرِ الْمَانِعَيْنِ مِنَ الْجَمَاعِ، وَقَدَرُ مَا يُهَيِّئُ مِثْلَهَا أَمَرَهَا إِلَّا أَنْ يَخْلِفَ لِيَدْخُلَنَّ اللَّيْلَةَ لَا لِحَيْضٍ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ أَجَلَ لِإِثْبَاتِ غُسْرِهِ ثَلَاثَةَ أَسَابِيعَ، ثُمَّ ثُلُومٌ بِالنَّظَرِ، وَعَمَلُ بَسَنَةٍ وَشَهْرٍ وَفِي التَّلُومِ (248) لِمَنْ لَا يُرْجَى - وَصَحَّحَ - وَعَدَمِهِ، تَأْوِيلَانِ، ثُمَّ طُلُقٌ عَلَيْهِ. وَوَجِبَ نِصْفُهُ، لَا فِي عَيْبٍ. وَتَقَرَّرَ بِوَطْءٍ، وَإِنْ حَرَمَ، وَمَوْتٍ وَاحِدٍ، وَإِقَامَةِ سَنَةٍ، وَصُدِّقَتْ فِي خَلْوَةِ الْإِهْتِدَاءِ، وَإِنْ بِمَانِعٍ شَرْعِيٍّ. وَفِي نَفْيِهِ وَإِنْ سَفِيهَةً وَأَمَةً وَالزَّائِرُ مِنْهُمَا وَإِنْ أَقْرَبَ بِهِ فَقَطُّ أَخِذَ، إِنْ كَانَتْ سَفِيهَةً. وَهَلْ إِنْ أَدَامَ الْإِقْرَارَ الرَّشِيدُ كَذَلِكَ؟ أَوْ إِنْ كَذَّبَتْ نَفْسَهَا؟ تَأْوِيلَانِ. وَفَسَدَ إِنْ نَقَصَ عَنْ رُبْعِ دِينَارٍ أَوْ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ خَالِصَةٍ، أَوْ مُقَوِّمٍ بِهِمَا، وَأَتَمَّهُ إِنْ دَخَلَ، وَإِلَّا فَإِنْ لَمْ يُتِمَّهُ فُسِخَ، أَوْ بِمَا لَا يُمْلِكُ كَخَمْرِ وَحَرٍّ، أَوْ بِإِسْقَاطِهِ، أَوْ كَقِصَاصٍ، أَوْ أَبَقِ، أَوْ دَارِ فُلَانٍ، أَوْ سَمَسَرَتِهَا، أَوْ بَعْضَهُ لِأَجَلٍ مَجْهُولٍ، أَوْ لَمْ يُقَيَّدِ الْأَجَلُ، أَوْ زَادَ عَلَى خَمْسِينَ

سَنَةً، أَوْ بِمُعَيَّنٍ بَعِيدٍ، كَحُرَّاسَانَ مِنَ الْأَنْدَلُسِ. وَجَازَ كِمَضَرَ مِنَ الْمَدِينَةِ لَا بِشَرَطِ الدُّخُولِ قَبْلَهُ، إِلَّا الْقَرِيبَ جِدًّا، وَضَمِنَتْهُ بَعْدَ الْقَبْضِ إِنْ قَاتَ أَوْ بِمَعْصُوبٍ عِلْمَاهُ لَا أَحَدَهُمَا، أَوْ بِاجْتِمَاعِهِ مَعَ بَيْعٍ، كَدَارٍ دَفَعَهَا هُوَ أَوْ أَبُوهَا. وَجَازَ مِنَ الْأَبِ فِي التَّقْوِيضِ، وَجَمْعُ امْرَأَتَيْنِ سَمَّى لَهُمَا أَوْ لِأَحَدَاهُمَا. وَهَلْ وَإِنْ شَرَطَ تَزْوُجَ الْأُخْرَى؟ أَوْ إِنْ سَمَّى صَدَاقَ الْمِثْلِ؟ قَوْلَانِ. وَلَا يُعْجِبُ جَمْعُهُمَا⁽²⁴⁹⁾، وَالْأَكْثَرُ عَلَى التَّأْوِيلِ بِالْمَنْعِ وَالْفُسْخِ قَبْلَهُ، وَصَدَاقِ الْمِثْلِ بَعْدُ؛ لَا الْكَرَاهَةَ أَوْ تَضَمَّنَ إِنْبَاتَهُ رَفَعَهُ، كَدَفْعِ الْعَبْدِ فِي صَدَاقِهِ، وَبَعْدَ الْبِنَاءِ تَمْلِكُهُ أَوْ بِدَارٍ مَضْمُونَةٍ، أَوْ بِأَلْفٍ، وَإِنْ كَانَتْ لَهُ زَوْجَةٌ: فَالْقَانِ بِخِلَافِ أَلْفٍ. وَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ بَلَدِهَا، أَوْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا، فَالْقَانِ. وَلَا يَلْزَمُ الشَّرْطُ. وَكُرْهَ، وَلَا الْأَلْفُ الثَّانِيَّةُ؛ إِنْ خَالَفَ؛ كَأَنْ أَخْرَجْتُكَ فَلَكَ أَلْفٌ. أَوْ أَسْقَطْتُ أَلْفًا قَبْلَ الْعَقْدِ عَلَى ذَلِكَ؛ إِلَّا أَنْ تُسْقِطَ مَا تَقَرَّرَ بَعْدَ الْعَقْدِ بِلَا يَمِينٍ مِنْهُ، أَوْ كَزَوْجَنِي أُخْتُكَ بِمِائَةٍ عَلَى أَنْ أَرْوِّجَكَ أُخْتِي بِمِائَةٍ، وَهُوَ وَجْهُ الشُّعَارِ، وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ فَصَرِيحُهُ، وَفُسْخُ فِيهِ، وَإِنْ فِي وَاحِدَةٍ، وَعَلَى حُرِّيَّةٍ وَلَدَ الْأُمَّةِ أَبَدًا، وَلَهَا فِي الْوَجْهِ، وَمِائَةٌ وَخَمْرٍ، أَوْ مِائَةٌ وَمِائَةٌ: لِمَوْتٍ أَوْ فِرَاقٍ الْأَكْثَرُ مِنَ الْمُسَمَّى وَصَدَاقِ الْمِثْلِ. وَلَوْ زَادَ عَلَى الْجَمِيعِ، وَقُدِّرَ بِالتَّأْجِيلِ الْمَعْلُومِ؛ إِنْ كَانَ فِيهِ، وَتَوَوَّلَتْ أَيْضًا: فِيمَا إِذَا سَمَّى لِأَحَدَاهُمَا، وَدَخَلَ بِالْمُسَمَّى لَهَا بِصَدَاقِ الْمِثْلِ. وَفِي مَنْعِهِ بِمَنَافِعَ، وَتَعْلِيمِهَا قُرْآنًا، وَإِحْجَاجَهَا، وَبِرْجَعٍ بِقِيَمَةِ عَمَلِهِ لِلْفُسْخِ، وَكَرَاهِيَّتِهِ: كَالْمُعَالَاةِ فِيهِ، وَالْأَجَلِ، قَوْلَانِ. وَإِنْ أَمَرَهُ بِأَلْفٍ عَيْنَهَا أَوَّلًا فَزَوْجَهُ بِأَلْفَيْنِ؛ فَإِنْ دَخَلَ؛ فَعَلَى الزَّوْجِ أَلْفٌ وَغَرِمَ الْوَكِيلُ أَلْفًا إِنْ تَعَدَّى بِإِقْرَارٍ أَوْ

(249) أي لا يعجب ابن القاسم جمع الزوجتين في مهر واحد لأنه لا يعلم ما يخص كل واحدة منهما. وسواء كانتا حرتين أو أمتين أو مختلفتين.

بَيِّنَةٍ، وَإِلَّا فَتَحْلَفُ هِيَ إِنْ حَلَفَ الزَّوْجُ، وَفِي تَحْلِيفِ الزَّوْجِ لَهُ إِنْ نَكَلَ
وَعَرِمَ الْأَلْفَ الثَّانِيَةَ قَوْلَانِ، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ وَرَضِيَ أَحَدُهُمَا: لَزِمَ الْآخَرُ؛ لَا
إِنْ التَّزَمَ الْوَكِيلُ الْأَلْفَ، وَلِكُلِّ تَحْلِيفٍ الْآخَرِ فِيمَا يُفِيدُ إِقْرَاضَهُ؛ إِنْ لَمْ تَقُمْ
بَيِّنَةٌ، وَلَا تُرَدَّ إِنْ اتَّهَمَهُ، وَرُجِّعَ بُدَاءُهُ حَلِيفَ الزَّوْجِ مَا أَمَرَهُ إِلَّا بِالْأَلْفِ، ثُمَّ
لِلْمَرْأَةِ الْفَسْخُ إِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى التَّزْوِيجِ بِالْفَتْنِ، وَإِلَّا فَكَالِاخْتِلَافٍ فِي
الصَّدَاقِ وَإِنْ عَلِمَتْ بِالتَّعَدِّيِ فَأَلْفٌ، وَبِالْعَكْسِ أَلْفَانِ، وَإِنْ عَلِمَ كُلُّهُ، وَعَلِمَ
بِعِلْمِ الْآخَرِ، أَوْ لَمْ يَعْلَمْ، فَأَلْفَانِ، وَإِنْ عَلِمَ بِعِلْمِهَا فَقَطُّ فَأَلْفٌ، وَبِالْعَكْسِ
فَأَلْفَانِ. وَلَمْ يَلْزَمْ تَزْوِيجُ آذَنَةٍ غَيْرِ مُجْبَرَةٍ بِدُونِ صَدَاقِ الْمِثْلِ، وَعَمِلَ بِصَدَاقِ
السَّرِّ إِذَا أَعْلَنَّا غَيْرَهُ، وَحَلَفَتْهُ إِنْ ادَّعَتْ الرُّجُوعَ عَنْهُ، إِلَّا بِبَيِّنَةٍ أَنَّ الْمُعْلَنَ لَا
أَصْلَ لَهُ، وَإِنْ تَزَوَّجَ بِثَلَاثِينَ: عَشْرَةٌ نَقْدًا وَعَشْرَةٌ إِلَى أَجَلٍ وَسَكَنًا عَنْ عَشْرَةٍ:
سَقَطَتْ. وَنَقَدَهَا كَذَا مُقْتَضٍ لِقَبْضِهِ⁽²⁵⁰⁾، وَجَارَ نِكَاحُ التَّفْوِيزِ وَالتَّحْكِيمِ:
عَقْدٌ بِلَا ذِكْرِ مَهْرٍ بِلَا وَهْبٍ، وَفُسِّخَ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا قَبْلَهُ، وَضَحَّحَ أَنَّهُ زِنَى
وَاسْتَحَقَّتْهُ بِالْوَطْءِ، لَا بِمَوْتٍ أَوْ طَلَاقٍ، إِلَّا أَنْ يَفْرِضَ وَتَرْضَى، وَلَا تُصَدَّقُ
فِيهِ بَعْدَهُمَا، وَلَهَا طَلَبُ التَّقْدِيرِ، وَلَزِمَهَا فِيهِ، وَتَحْكِيمُ الرَّجُلِ إِنْ فُرِضَ
الْمِثْلُ، وَلَا يَلْزَمُهُ، وَهَلْ تَحْكِيمُهَا وَتَحْكِيمُ الْغَيْرِ كَذَلِكَ؟ أَوْ إِنْ فُرِضَ الْمِثْلُ
لَزِمَهُمَا، وَأَقْلُ لَزِمَهُ فَقَطُّ، وَأَكْثَرُ فَالْعَكْسُ؟ أَوْ لَا بُدَّ مِنْ رِضَا الزَّوْجِ وَالْمَحْكَمِ
وَهُوَ الْأَظْهَرُ؟ تَأْوِيلَاتٌ. وَالرِّضَا بِدُونِهِ لِلْمُرْشَدَةِ وَلِلْأَبِ، وَلَوْ بَعْدَ الدُّخُولِ،
وَلِلْوَصِيِّ قَبْلَهُ، لَا الْمُهِمَلَةِ. وَإِنْ فُرِضَ فِي مَرَضِهِ فَوْصِيَّةٌ لِيَوَارِثَ، وَفِي الذَّمِّ
وَالْأَمَةِ: قَوْلَانِ، وَرَدَّتْ زَائِدَةُ الْمِثْلِ إِنْ وَطِئَ، وَلَزِمَ إِنْ صَحَّ لَا إِنْ أَبْرَأَتْ

(250) إذا كتب المأذون أن الزوج نقد الزوجة كذا يقتضي أنها قبضته. ويكون في مقام الشهادة عليها بالقبض.

قَبْلَ الْفَرَضِ، أَوْ أَسْقَطَتْ شَرْطاً قَبْلَ وُجُوبِهِ، وَمَهْرُ الْمُثْلِ مَا يَرْغَبُ بِهِ مِثْلُهُ فِيهَا بِاعْتِبَارِ دِينٍ، وَجَمَالٍ، وَحَسَبٍ، وَمَالٍ، وَبَلَدٍ، وَأُخْتُ شَقِيقَةٍ أَوْ لِأَبٍ، لَا الْأُمَّ، وَالْعَمَّةَ وَفِي الْفَاسِدِ يَوْمَ الْوُطْءِ، وَاتَّحَدَ الْمَهْرُ، إِنْ اتَّحَدَتِ الشُّبُهَةُ، كَالْعَالِطِ بِغَيْرِ عَالِمَةٍ، وَإِلَّا تَعَدَّدَ كَالزَّانَا بِهَا أَوْ بِالْمُكْرَهَةِ. وَجَازَ شَرْطُ أَلَا يَضُرَّ بِهَا فِي عَشْرَةِ، أَوْ كِسْوَةٍ وَنَحْوِهِمَا، وَلَوْ شَرْطُ أَلَا يَطَأَ أُمَّ وَلَدٍ أَوْ سُرِّيَّةٍ لَزِمَ فِي السَّابِقَةِ مِنْهُمَا عَلَى الْأَصَحِّ، لَا فِي أُمِّ وَلَدٍ سَابِقَةٍ فِي لَا أَتَسَرَّى، وَلَهَا الْخِيَارُ بِبَعْضِ شُرُوطٍ، وَلَوْ لَمْ يَقُلْ إِنْ فَعَلَ شَيْئاً مِنْهَا. وَهَلْ تَمْلِكُ بِالْعَقْدِ النِّصْفَ فزِيَادَتُهُ كِتَابُ وَغَلَّةٍ وَنُقْصَانُهُ لَهُمَا وَعَلَيْهِمَا؟ أَوْ لَا؟ خِلَافٌ. وَعَلَيْهَا نِصْفُ قِيَمَةِ الْمُوْهُوبِ وَالْمُعْتَقِ يَوْمَهُمَا، وَنِصْفُ الثَّمَنِ فِي الْبَيْعِ، وَلَا يُرَدُّ الْعِتْقُ؛ إِلَّا أَنْ يَرُدَّهُ الزَّوْجُ لِعُسْرِهَا يَوْمَ الْعِتْقِ، ثُمَّ إِنْ طَلَّقَهَا عَتَقَ النِّصْفَ بِلَا قَضَاءٍ، وَتَشَطَّرَ، وَمَزِيدٌ بَعْدَ الْعَقْدِ، وَهَدِيَّةٌ اشْتَرِطَتْ لَهَا أَوْ لَوَلِيَّهَا قَبْلَهُ. وَلَهَا أَخْذُهُ مِنْهُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الْمَسِيَسِ، وَضَمَانُهُ إِنْ هَلَكَ بِبَيْتَةٍ أَوْ كَانَ مِمَّا لَا يُعَابُ عَلَيْهِ مِنْهُمَا، وَإِلَّا فَمِنَ الَّذِي فِي يَدِهِ، وَتَعَيَّنَ مَا اشْتَرَتْهُ مِنَ الزَّوْجِ، وَهَلْ مُطْلَقاً وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ؟ أَوْ إِنْ قَصَدَتِ التَّخْفِيفُ؟ تَأْوِيلَانِ. وَمَا اشْتَرَتْهُ مِنْ جِهَازِهَا وَإِنْ مِنْ غَيْرِهِ، وَسَقَطَ الْمَزِيدُ فَقَطُّ بِالْمَوْتِ، وَفِي تَشَطُّرِ هَدِيَّةٍ بَعْدَ الْعَقْدِ وَقَبْلَ الْبِنَاءِ أَوْ لَا شَيْءَ لَهُ وَإِنْ لَمْ تَفُتْ إِلَّا أَنْ يُفْسَخَ قَبْلَ الْبِنَاءِ فَيَأْخُذُ الْقَائِمَ مِنْهَا؛ لَا إِنْ فُسِخَ بَعْدَهُ: رَوَايَتَانِ. وَفِي الْقَضَاءِ بِمَا يُهْدَى عُزْفاً، قَوْلَانِ، وَصَحَّ الْقَضَاءُ بِالْوَلِيمَةِ دُونَ أُجْرَةِ الْمَاشِطَةِ، وَتَرْجِعُ عَلَيْهِ بِنِصْفِ نَفَقَةِ الثَّمَرَةِ وَالْعَبْدِ، وَفِي أُجْرَةِ تَعْلِيمِ صَنْعَةٍ: قَوْلَانِ، وَعَلَى الْوَلِيِّ أَوْ الرَّشِيدَةِ مَوَوتُهُ الْحَمْلَ لِبَلَدِ الْبِنَاءِ الْمُشْتَرِطِ، إِلَّا لَشَرْطٍ. وَلَزِمَهَا التَّجْهِيزُ عَلَى الْعَادَةِ بِمَا قَبَضَتْهُ إِنْ سَبَقَ الْبِنَاءُ وَقُضِيَ لَهُ إِنْ دَعَاها لِقَبْضٍ مَا حَلَّ؛ إِلَّا أَنْ يُسَمَّى شَيْئاً

فَيَلْزَمُ؛ وَلَا تُنْفِقُ مِنْهُ وَلَا تُقْضِي دَيْنًا. إِلَّا الْمُحْتَاجَةُ، وَكَالدَّيْنَارِ. وَلَوْ طُولَبَ
بِصَدَاقِهَا لِمَوْتِهَا، فَطَالَبَهُمْ بِإِبْرَازِ جِهَازِهَا لَمْ يَلْزَمُهُمْ عَلَى الْمَقُولِ. وَلَا بِهَا بَيْعُ
رَقِيقِ سَاقِهِ الزَّوْجِ لَهَا لِلتَّجْهِيزِ، وَفِي بَيْعِهِ الْأَصْلَ قَوْلَانِ. وَقَبْلَ دَعْوَى الْأَبِ
فَقَطُّ فِي إِعَارَتِهِ لَهَا فِي السَّنَةِ بِيَمِينِ، وَإِنْ خَالَفَتْهُ الْابْنَةُ، لَا إِنْ بَعْدَ وَلَمْ
يُشْهَدْ، فَإِنْ صَدَّقَتْهُ فِي ثُلُثِهَا، وَاخْتَصَّتْ بِهِ إِنْ أُوْرِدَ بَيِّنَتُهَا، أَوْ أَشْهَدَ لَهَا، أَوْ
اشْتَرَاهُ الْأَبُ لَهَا، وَوَضَعَهُ عِنْدَ كَأْمِهَا. وَإِنْ وَهَبَتْ لَهُ الصَّدَاقَ أَوْ مَا يُصَدِّقُهَا
بِهِ قَبْلَ الْبِنَاءِ جُبِرَ عَلَى دَفْعِ أَقْلِهِ، وَبَعْدَهُ أَوْ بَعْضُهُ، فَالْمَوْهُوبُ كَالْعَدَمِ، إِلَّا أَنْ
تَهَبَهُ عَلَى دَوَامِ الْعِشْرَةِ كَعَطِيَّتِهِ لِذَلِكَ فُقْضِيَ. وَإِنْ أَعْطَتْهُ سَفِيهَةً مَا يُنْكِحُهَا بِهِ
ثَبَتَ النِّكَاحُ وَيُعْطِيهَا مِنْ مَالِهِ مِثْلَهُ. وَإِنْ وَهَبَتْهُ لِأَجْنَبِيٍّ وَقَبَضَهُ ثُمَّ طَلَّقَهَا اتَّبَعَهَا
وَلَمْ تَرْجِعْ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ تُبَيَّنَ أَنَّ الْمَوْهُوبَ صَدَاقٌ. وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ أُجْبِرَتْ هِيَ
وَالْمُطَلَّقُ، إِنْ أَيْسَرَتْ يَوْمَ الطَّلَاقِ. وَإِنْ خَالَعَتْهُ عَلَى كَعْبِدٍ، أَوْ عَشْرَةٍ وَلَمْ
تَقُلْ مِنْ صَدَاقِي فَلَا نِصْفَ لَهَا، وَلَوْ قَبَضَتْهُ رَدَّتْهُ لَا إِنْ قَالَتْ: طَلَّقْنِي عَلَى
عَشْرَةٍ، أَوْ لَمْ تَقُلْ مِنْ صَدَاقِي، فَنِصْفُ مَا بَقِيَ. وَتَقَرَّرَ بِالْوَطْءِ، وَيَرْجِعُ إِنْ
أَصْدَقَهَا مَنْ يَعْلَمُ بِعِتْقِهِ عَلَيْهَا، وَهَلْ إِنْ رُشِدَتْ وَصُوبَ؟ أَوْ مُطْلَقًا إِنْ لَمْ
يَعْلَمِ الْوَلِيُّ؟ تَأْوِيلَانِ، وَإِنْ عَلِمَ دُونَهَا لَمْ يَعْتَقِ عَلَيْهَا، وَفِي عِتْقِهِ عَلَيْهِ
قَوْلَانِ، وَإِنْ جَنَى الْعَبْدُ فِي يَدِهِ فَلَا كَلَامَ لَهُ، وَإِنْ أَسْلَمَتْهُ فَلَا شَيْءَ لَهُ، إِلَّا
أَنْ تُحَابِي فَلَهُ دَفْعُ نِصْفِ الْأَرْضِ، وَالشَّرِكَةُ فِيهِ. وَإِنْ فَدَتْهُ بِأَرْشِهَا فَأَقْلٌ لَمْ
يَأْخُذْهُ إِلَّا بِذَلِكَ وَإِنْ زَادَ عَلَى قِيمَتِهِ، وَبِأَكْثَرِ فَكَالْمُحَابَاةِ. وَرَجَعَتِ الْمَرْأَةُ بِمَا
أَنْفَقَتْ عَلَى عَبْدٍ أَوْ ثَمَرَةٍ، وَجَازَ عَفْوُ أَبِي الْبَكْرِ عَنْ نِصْفِ الصَّدَاقِ قَبْلَ
الدُّخُولِ وَبَعْدَ الطَّلَاقِ. ابْنُ الْقَاسِمِ: وَقَبْلَهُ لِمَصْلَحَةٍ. وَهَلْ هُوَ وَفَاقٌ؟
تَأْوِيلَانِ. وَقَبَضَهُ مُجْبِرٌ، وَوَصِيٌّ، وَصَدَقًا، وَلَوْ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ وَحَلَفَا، وَرَجَعَ إِنْ

طَلَّقَهَا فِي مَالِهَا إِنْ أَيْسَرَتْ يَوْمَ الدَّفْعِ، وَإِنَّمَا يُبْرِئُهُ شِرَاءُ جِهَازٍ تَشْهَدُ بَيِّنَةٌ بِدَفْعِهِ لَهَا، أَوْ إِحْضَارِهِ بَيْتِ الْبِنَاءِ، أَوْ تَوْجِيهِهِ إِلَيْهِ. وَإِلَّا فَالْمَرْأَةُ. وَإِنْ قُبِضَ اتَّبَعَتْهُ، أَوْ الزَّوْجُ. وَلَوْ قَالَ الْأَبُ بَعْدَ الْإِشْهَادِ بِالْقُبْضِ: لَمْ أَقْبِضْهُ، حَلَفَ الزَّوْجُ فِي كَالْعَشْرَةِ الْأَيَّامِ.

فصل: إِذَا تَنَازَعَا فِي الزَّوْجِيَّةِ، ثَبَّتَتْ بَيِّنَةٌ، وَلَوْ بِالسَّمَاعِ بِالْذَّفِّ وَالْذِّخَانِ⁽²⁵¹⁾، وَإِلَّا فَلَا يَمِينُ⁽²⁵²⁾ وَلَوْ أَقَامَ الْمُدَّعِي شَاهِدًا وَحَلَفَتْ مَعَهُ. وَوَرِثَتْ⁽²⁵³⁾ وَأَمَرَ الزَّوْجُ بِاعْتِزَالِهَا لِشَاهِدٍ ثَانٍ زَعَمَ قُرْبَهُ، فَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ فَلَا يَمِينُ عَلَى الزَّوْجَيْنِ. وَأَمَرَتْ بِانْتِظَارِهِ لَبَيِّنَةٍ قَرِيبَةٍ، ثُمَّ لَمْ تُسْمَعْ بَيِّنَتُهُ إِنْ عَجَزَهُ قَاضٍ مُدَّعِي حُجَّةٍ، وَظَاهَرُهَا الْقَبُولُ إِنْ أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ بِالْعَجْزِ، وَلَيْسَ لِذِي ثَلَاثٍ تَزْوِيجُ خَامِسَةٍ إِلَّا بَعْدَ طَلَاقِهَا، وَلَيْسَ إِنْكَارُ الزَّوْجِ طَلَاقًا. وَلَوْ ادَّعَاهَا رَجُلَانِ فَأَنكَرَتْهُمَا أَوْ أَحَدَهُمَا وَأَقَامَ كُلُّ الْبَيِّنَةِ فُسْخًا، كَالْوَلِيِّينَ، وَفِي التَّوْرِيثِ بِإِقْرَارِ الزَّوْجَيْنِ غَيْرِ الطَّارِئَيْنِ، وَالْإِقْرَارِ بِوَارِثٍ وَلَيْسَ ثُمَّ وَارِثٌ ثَابِتٌ، خِلَافَ⁽²⁵⁴⁾، بِخِلَافِ الطَّارِئَيْنِ وَإِقْرَارِ أَبَوَيْ غَيْرِ الْبَالِغَيْنِ، وَقَوْلِهِ: تَزَوَّجْتُكَ،

(251) الدخان: المراد به طعام الوليمة.

(252) يعني وإلا تكن بينة فلا يمين لأن كل دعوى لا تثبت إلا بعدلين فلا يمين بمجردا، وأيضاً فلا فائدة من انقلابها على المدعي إذا نكل عنها المدعي عليه مع حلف المدعي.

(253) أي مدعية الزوجية التي أقامت عليها شاهدا وحلفت معه. فهي وإن سقطت دعواها لأنها من الدعاوى التي لا يؤخذ فيها إلا بالشاهدين، ولكنها ترث من ادعت عليه الزوجية إذا مات، لأن دعواها آلت إلى مال، ودعوى المال يؤخذ فيها بالشاهد واليمين.

(254) فإن وجد وارث يحوز جميع المال أو ما بقي منه فلا توريث بإقرار المقر باتفاق. وقوله بخلاف الطارئين، يعني أن الطارئين على بلد إذا أقرا بتزوجهما فإنه يثبت به الإرث لثبوت النكاح بهذا الإقرار. وكذلك إقرار أبوي الزوجين غير البالغين بتزوجهما فيثبت به النكاح والإرث سواء كانا حييين أو ميتين أو أحدهما حي والآخر ميت. وقول الزوجية الطارئة بلا أو نعم - جواباً لقول الزوج الطارئ تزوجتك - إقرار بالزوجية يثبت به النكاح والتوارث. وكذلك قولها: طلقني أو خالعتني بصيغة الأمر، أو طلقنتي أو خالعتني - إقرار

فَقَالَتْ بَلَى، أَوْ قَالَتْ طَلَّقْتَنِي، أَوْ خَالَعْتَنِي، أَوْ قَالَ: اخْتَلَعْتَ مِنِّي، أَوْ أَنَا مِنْكَ مُظَاهِرٌ، أَوْ حَرَامٌ، أَوْ بَائِنٌ فِي جَوَابِ طَلَّقْنِي، لَا إِنْ لَمْ يُجِبْ، أَوْ أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي، أَوْ أَقَرٌّ فَأَنْكَرْتُ ثُمَّ قَالَتْ نَعَمْ فَأَنْكَرَ. وَفِي قَدْرِ الْمَهْرِ أَوْ صِفَتِهِ أَوْ جِنْسِهِ حَلْفًا. وَفُسِّخَ. وَالرُّجُوعُ لِلْأَشْبِهِ. وَانْفِسَاخُ النِّكَاحِ بِتَمَامِ التَّحَالُفِ⁽²⁵⁵⁾. وَغَيْرُهُ كَالْبَيْعِ، إِلَّا بَعْدَ بِنَاءٍ، أَوْ طَلَاقٍ، أَوْ مَوْتٍ، فَقَوْلُهُ يَمِينٍ، وَلَوْ ادَّعَى تَفْوِضًا عِنْدَ مُعْتَادِيهِ فِي الْقَدْرِ وَالصِّفَةِ وَرَدَّ الْمَثَلُ فِي جِنْسِهِ مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فَوْقَ قِيمَةٍ مَا ادَّعَتْ أَوْ دُونَ دَعْوَاهُ، وَثَبَتَ النِّكَاحُ وَلَا كَلَامٌ لِسَفِيهِةٍ. وَلَوْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى صِدَاقَيْنِ فِي عَقْدَيْنِ لَزِمَا، وَقَدَّرَ طَلَاقَ بَيْنَهُمَا، وَكُلِّفَتْ بَيَانُ أَنَّهُ بَعْدَ الْبِنَاءِ، وَإِنْ قَالَ أَصْدَقْتُكَ أَبَاكَ، فَقَالَتْ أُمِّي، حَلْفًا، وَعَتَقَ الْأَبُ، وَإِنْ حَلَفَتْ دُونَهُ عَتَقَا، وَوَلَاؤُهُمَا لَهَا، وَفِي قَبْضٍ مَا حَلَّ، فَقَبَّلَ الْبِنَاءُ قَوْلَهَا، وَبَعْدَهُ قَوْلُهُ يَمِينٍ فِيهِمَا. عَبْدُ الْوَهَّابِ⁽²⁵⁶⁾: إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِكِتَابٍ، وَإِسْمَاعِيلُ⁽²⁵⁷⁾ بِأَنْ لَا يَتَأَخَّرَ عَنِ الْبِنَاءِ عُرْفًا. وَفِي مَتَاعِ الْبَيْتِ، فَلِلْمَرْأَةِ الْمُعْتَادُ لِلنِّسَاءِ فَقَطُّ يَمِينٍ، وَإِلَّا فَلَهُ يَمِينٍ، وَلَهَا الْغَزْلُ، إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ أَنَّ الْكَتَانَ لَهُ فَشْرِيكَانِ، وَإِنْ نَسَجَتْ كُلِّفَتْ بَيَانُ أَنَّ الْغَزْلَ لَهَا، وَإِنْ أَقَامَ الرَّجُلُ بَيِّنَةً عَلَى شِرَاءٍ مَا لَهَا حَلْفٌ، وَقُضِيَ لَهُ بِهِ، كَالْعَكْسِ، وَفِي حَلْفِهَا تَأْوِيلَانِ.

يثبت به النكاح والتوارث. ولا يثبت به نكاح البلديين وفي توارثهما الخلاف المتقدم. وقوله اختلعت مني إلى قوله طلقني يجري فيه التفصيل المتقدم بين الطارئين أو البلديين.

(255) يعني يفسخ النكاح بمجرد التحالف ولا يحتاج إلى حكم، وقوله: وغيره كالبيع، أي وغير الانفساخ وهو التبذنة باليمين مثلا، فتبدأ المرأة لأنها كالبايع الذي يبدأ باليمين في اختلاف المتبايعين في قدر الثمن أو صفته.

(256) البغدادي القاضي.

(257) البغدادي القاضي.

فصل: الْوَلِيمَةُ مَنْدُوبَةٌ بَعْدَ الْبِنَاءِ يَوْمًا. تَجِبُ إِجَابَتُهُ مَنْ عَيْنٍ، وَإِنْ صَائِمًا؛ إِنْ لَمْ يَحْضُرْ مَنْ يَتَأَذَّى بِهِ، وَمُنْكَرٌ كَفَرَشْ حَرِيرٍ وَضُورٍ عَلَى كَجِدَارٍ، لَا مَعَ لَعِبٍ مُبَاحٍ، وَلَوْ فِي ذِي هَيْئَةٍ عَلَى الْأَصَحِّ، وَكَثْرَةُ زَحَامٍ، وَإِغْلَاقُ بَابٍ دُونَهُ. وَفِي وُجُوبِ أَكْلِ الْمُفْطِرِ تَرَدُّدٌ، وَلَا يَدْخُلُ غَيْرُ مَدْعُوٍّ إِلَّا بِإِذْنٍ. وَكَرِهَةٌ نَثْرُ اللَّوْزِ وَالسُّكَّرِ، لَا الْغُرْبَالُ⁽²⁵⁸⁾ وَلَوْ لِرَجُلٍ، وَفِي الْكَبِيرِ⁽²⁵⁹⁾ وَالْمِزْهَرِ⁽²⁶⁰⁾ ثَالِثُهَا يَجُوزُ فِي الْكَبِيرِ. ابْنُ كِنَانَةَ: وَتَجُوزُ الزُّمَارَةُ وَالْبُوقُ.

فصل: إِنْمَا يَجِبُ الْقَسْمُ لِلزَّوْجَاتِ فِي الْمَبِيتِ وَإِنْ امْتَنَعَ الْوَطْءُ شَرْعًا أَوْ طَبْعًا كُمُحْرَمَةٍ، وَمُظَاهَرٍ مِنْهَا، وَرَتْقَاءَ، لَا فِي الْوَطْءِ إِلَّا لِإِضْرَارٍ كَكَفِّهِ لِيَتَوَقَّرَ لَذَنَّهُ لِأُخْرَى، وَعَلَى وَلِيِّ الْمَجْنُونِ إِطَافَتُهُ وَعَلَى الْمَرِيضِ إِلَّا أَنْ لَا يَسْتَطِيعَ، فَعِنْدَ مَنْ شَاءَ. وَفَاتَ إِنْ ظَلَمَ فِيهِ، كَخِدْمَةٍ مُعْتَقٍ بَعْضُهُ يَأْتِي. وَنُدِبَ الْإِبْتِدَاءُ بِاللَّيْلِ، وَالْمَبِيتُ عِنْدَ الْوَاحِدَةِ، وَالْأَمَةُ كَالْحُرَّةِ، وَقُضِيَ لِلْبَكْرِ بِسَبْعٍ، وَلِلنَّثِيبِ بِثَلَاثٍ، وَلَا قَضَاءَ، وَلَا تُجَابُ لِسَبْعٍ، وَلَا يَدْخُلُ عَلَى ضَرَّتِهَا فِي يَوْمِهَا إِلَّا لِحَاجَةٍ وَجَارَ الْأَثَرُ عَلَيْهَا بِرِضَاهَا بِشَيْءٍ أَوْ لَا⁽²⁶¹⁾، كَاعْطَائِهَا عَلَى إِمْسَاكِهَا وَشِرَاءِ يَوْمِهَا مِنْهَا، وَوَطْءُ ضَرَّتِهَا بِإِذْنِهَا، وَالسَّلَامُ بِالْبَابِ، وَالْبَيَاتُ عِنْدَ ضَرَّتِهَا إِذَا أَعْلَقَتْ بَابَهَا دُونَهُ وَلَمْ يَقْدِرْ يَبِيتُ بِحُجْرَتِهَا، وَبِرِضَاهُنَّ جَمْعُهُمَا بِمَنْزِلَيْنِ مِنْ دَارٍ وَاسْتِدْعَاؤُهُنَّ لِمَحَلِّهِ، وَالزِّيَادَةُ عَلَى يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، لَا إِنْ لَمْ يَرْضِيَا. وَدُخُولُ⁽²⁶²⁾ حَمَامٍ بِهِمَا، وَجَمْعُهُمَا فِي فِرَاشٍ وَلَوْ بِلَا وَطْءٍ. وَفِي

(258) الغربال: هو الطار المغشى بالجلد من جهة واحدة.

(259) الكبير: بفتحين: الطبل الكبير المدور المغشى من الجهتين.

(260) المزهر: كمنبر: الطبل المربع المغشى من الجهتين.

(261) يعني في نظير مقابل أو بدون مقابل، كما يجوز أن تعطيه شيئاً ليمسكها ولا يطلقها.

(262) أي ولا يجوز دخول حمام بهما، فهو معطوف على مفهوم لا إن لم يرضيا، وكذلك لا يجوز جمعهما في فراش واحد الخ.

مَنْعِ الْأَمْتَيْنِ وَكَرَاهِيَةِ قَوْلَانِ. وَإِنْ وَهَبَتْ نَوْبَتَهَا مِنْ ضَرَّةٍ، فَلَهُ الْمَنْعُ لَا لَهَا⁽²⁶³⁾. وَتَخْتَصُّ ضَرَّتُهَا بِخِلَافٍ مِنْهُ، وَلَهَا الرُّجُوعُ. وَإِنْ سَافَرَ اخْتَارَ إِلَّا فِي الْعَزْوِ وَالْحَجِّ فَيُفْرَعُ. وَتُؤَوَّلُ بِالِاخْتِيَارِ مُطْلَقًا. وَوَعَظَ مَنْ نَشَرَتْ ثُمَّ هَجَرَهَا ثُمَّ ضَرَبَهَا إِنْ ظَنَّ إِفَادَتَهُ، وَبِتَعَدِّيهِ زَجْرَهُ الْحَاكِمِ وَسَكْنَهَا بَيْنَ قَوْمٍ صَالِحِينَ إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَهُمْ. وَإِنْ أَشْكَلَ بَعَثَ حَكَمَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا، مِنْ أَهْلِيهَا إِنْ أُمِكنَ، وَنُدِبَ كَوْنُهُمَا جَارَيْنِ، وَبَطَلَ حُكْمُ غَيْرِ الْعَدْلِ، وَسَفِيهِ وَامْرَأَةٍ، وَغَيْرِ فَقِيهِ بِذَلِكَ، وَنَفَذَ طَلَاقُهُمَا، وَإِنْ لَمْ يَرْضَ الزَّوْجَانِ وَالْحَاكِمُ وَلَوْ كَانَا مِنْ جِهَتَيْهِمَا، لَا أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدَةٍ أَوْفَعًا، وَتَلْزَمُ إِنْ اخْتَلَفَا فِي الْعَدَدِ، وَلَهَا التَّطْلِيقُ بِالضَّرَرِ الْبَيِّنِ، وَلَوْ لَمْ تَشْهَدْ الْبَيِّنَةُ بِتَكَرُّرِهِ، وَعَلَيْهِمَا الْإِصْلَاحُ. فَإِنْ تَعَدَّرَ: فَإِنْ أَسَاءَ الزَّوْجُ طَلَقًا بِلَا خُلْعٍ، وَبِالْعَكْسِ اثْتِمْنَاهُ عَلَيْهَا، أَوْ خَالَعًا لَهُ بِنَظَرِهِمَا، وَإِنْ أَسَاءَ مَعًا، فَهَلْ يَتَعَيَّنُ الطَّلَاقُ بِلَا خُلْعٍ، أَوْ لَهَا أَنْ يُخَالَعَا بِالنَّظَرِ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ؟ تَأْوِيلَانِ، وَأَتَيْنَا الْحَاكِمَ فَأَخْبَرَاهُ فَنَفَذَ حُكْمَهُمَا. وَلِلزَّوْجَيْنِ إِقَامَةٌ وَاحِدَةٌ عَلَى الصَّفَةِ، وَفِي الْوَلِيِّينَ وَالْحَاكِمِ تَرَدُّدٌ، وَلَهُمَا إِنْ أَقَامَهُمَا الْإِفْلَاحُ، مَا لَمْ يَسْتَوْعِبَا الْكَشْفَ وَيَغْزِمَا عَلَى الْحُكْمِ. وَإِنْ طَلَقَا وَاخْتَلَفَا فِي الْمَالِ؛ فَإِنْ لَمْ تَلْتَزِمْهُ فَلَا طَلَاقَ.

باب

جَازَ الْخُلْعُ، وَهُوَ الطَّلَاقُ بِعَوَضٍ، وَبِلَا حَاكِمٍ، وَبِعَوَضٍ مِنْ غَيْرِهَا إِنْ

(263) حاصل المسألة أن الزوجة إذا وهبت نوبتها من ضررتها، فللزوجة المنع لأنه قد يكون له غرض في الواهبة، وليس للموهوب لها المنع. وإذا قبل الزوج الهبة اختصت الموهوب لها بها، بخلاف ما إذا كانت الهبة للزوج فلا يخص بها واحدة، وتعتبر الواهبة كأن لم تكن، ويبتدىء من التي تليها، وللواهبة الرجوع سواء وهبت للزوج أو لضررتها.

تَاهِلَ؛ لَا مِنْ صَغِيرَةٍ، وَسَفِيهَةٍ، وَذِي رِقٍّ، وَرَدَّ الْمَالَ وَبَاءَتْ. وَجَارَ مِنْ
 الْأَبِ عَنِ الْمُجْبَرَةِ، بِخِلَافِ الْوَصِيِّ، وَفِي خُلْعِ الْأَبِ عَنِ السَّفِيهَةِ خِلَافٌ،
 وَبِالْعَرَرِ كَجَنِينٍ، وَغَيْرِ مَوْصُوفٍ. وَلَهُ الْوَسْطُ وَعَلَى نَفَقَةِ حَمْلٍ، إِنْ كَانَ.
 وَبِاسْقَاطِ حَضَانَتِهَا. وَمَعَ الْبَيْعِ، وَرَدَّتْ لِكِبَابِقِ الْعَبْدِ مَعَهُ نِصْفُهُ. وَعُجِّلَ
 الْمُؤَجَّلُ بِمَجْهُولٍ، وَتُوُوِّلَتْ أَيْضاً بِقِيَمَتِهِ، وَرَدَّتْ دَرَاهِمُ رَدِيئَةٍ، إِلَّا لِشَرْطٍ،
 وَقِيَمَةُ كَعْبِدٍ اسْتَحَقَّ وَالْحَرَامُ كَخَمِرٍ، وَمَغْصُوبٍ، وَإِنْ بَعْضاً، وَلَا شَيْءَ لَهُ،
 كَتَأْخِيرِهَا دَيْناً عَلَيْهِ، وَخُرُوجِهَا مِنْ مَسْكِنِهَا، وَتَعْجِيلِهَا لَهَا مَا لَا يَجِبُ قَبُولُهُ،
 وَهَلْ كَذَلِكَ إِنْ وَجَبَ، أَوْ لَا؟ تَأْوِيلَانِ. وَبَاءَتْ وَلَوْ بِلاَ عَوَظٍ نَصَّ عَلَيْهِ،
 أَوْ عَلَى الرَّجْعَةِ⁽²⁶⁴⁾، كإِعْطَاءِ مَالٍ فِي الْعِدَّةِ عَلَى نَفْسِهَا، كَبَيْعِهَا، أَوْ تَزْوِيجِهَا.
 وَالْمُخْتَارُ نَفْيُ الزُّوْمِ فِيهِمَا. وَطَلَّاقٌ حُكِمَ بِهِ، إِلَّا لِإِيْلَاءٍ وَعُسْرٍ بِنَفَقَةٍ، لَا إِنْ
 شَرَطَ نَفْيُ الرَّجْعَةِ بِلاَ عَوَظٍ، أَوْ طَلَّقَ، أَوْ صَالَحَ وَأَعْطَى. وَهَلْ مُطْلَقاً، أَوْ
 إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ الْخُلْعَ؟ تَأْوِيلَانِ. وَمُوجِبُهُ زَوْجٌ مُكَلَّفٌ وَلَوْ سَفِيهَةً، أَوْ وَلِيٌّ
 صَغِيرٍ: أَباً، أَوْ سَيِّداً، أَوْ غَيْرَهُمَا، لَا أَبَ سَفِيهَةٍ، وَسَيِّدٌ بَالِغٍ. وَنَفَذَ خُلْعُ
 الْمَرِيضِ وَوَرِثَتُهُ دُونَهَا⁽²⁶⁵⁾ كَمُخَيَّرَةٍ وَمُمْلَكَةٍ فِيهِ، وَمَوْلَى مِنْهَا، وَمُلَاعَنَةٍ، أَوْ
 أَحْنَثَتْهُ فِيهِ، أَوْ أَسْلَمَتْ أَوْ عَتَقَتْ، أَوْ تَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ. وَوَرِثَتْ أَرْوَاجاً، وَإِنْ
 فِي عِصْمَةٍ. وَإِنَّمَا يَنْقَطِعُ بِصِحَّةِ بَيِّنَةٍ. وَلَوْ صَحَّ ثُمَّ مَرَضَ فَطَلَّقَهَا ثَانِيَةً لَمْ
 تَرِثْ، إِلَّا فِي عِدَّةِ الطَّلَاقِ الْأَوَّلِ. وَالْإِقْرَارُ بِهِ فِيهِ كإِنْشَائِهِ. وَالْعِدَّةُ مِنْ

(264) معطوف على قوله: أَوْ بلا عوض. يعني أن طلاق الخلع يقع بائناً متى نص على الخلع ولو لم يذكر العوض ولو نص على الرجعة، لأن النص على الرجعة أو عدم ذكر العوض لا يؤثر في وقوعه بائناً.

(265) إذا خالع الزوج زوجته في مرضه المخوف وقع الطلاق، ولا يرثها إن ماتت قبله، وترثه إن مات قبلها.

الإقرار. وَلَوْ شُهِدَ بَعْدَ مَوْتِهِ بِطَلَاقِهِ فَكَالطَّلَاقِ فِي الْمَرَضِ، وَإِنْ أَشْهَدَ بِهِ فِي سَفَرٍ ثُمَّ قَدِمَ وَوُطِئَ وَأَنْكَرَ الشَّهَادَةَ فُرِّقَ وَلَا حَدَّ، وَلَوْ أَبَانَهَا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا قَبْلَ صِحَّتِهِ فَكَالْمُتَزَوِّجِ فِي الْمَرَضِ. وَلَمْ يَجْزُ خُلْعُ الْمَرِيضَةِ، وَهَلْ يُرَدُّ؟ أَوْ الْمُجَاوِزُ لِإِزْتِهَ يَوْمَ مَوْتِهَا وَوُقِفَ إِلَيْهِ؟ تَأْوِيلَانِ. وَإِنْ نَقَصَ وَكَيْلُهُ عَنْ مُسَمَّاهُ لَمْ يَلْزَمْ، أَوْ أَطْلَقَ لَهُ أَوْ لَهَا حَلْفَ أَنَّهُ أَرَادَ خُلْعَ الْمِثْلِ. وَإِنْ زَادَ وَكَيْلُهَا فَعَلَيْهِ الزِّيَادَةُ، وَرَدَّ الْمَالُ بِشَهَادَةِ سَمَاعٍ عَلَى الضَّرَرِ، وَبَيَمِينِهَا مَعَ شَاهِدٍ أَوْ امْرَأَتَيْنِ، وَلَا يَضُرُّهَا إِسْقَاطُ الْبَيِّنَةِ الْمُسْتَرْعِيَةِ عَلَى الْأَصَحِّ، وَبِكَوْنِهَا بَائِنًا لَا رَجْعِيًّا أَوْ لِكَوْنِهِ يُفْسَخُ بِلَا طَّلَاقٍ أَوْ لِعَيْبِ خِيَارٍ بِهِ، أَوْ قَالَ إِنْ خَالَعْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا؛ لَا إِنْ لَمْ يَقُلْ ثَلَاثًا، وَلَزِمَهُ طَلَقَتَانِ. وَجَازَ شَرْطُ نَفَقَةٍ وَلَدَيْهَا مُدَّةَ رِضَاعِهِ فَلَا نَفَقَةَ لِلْحَمْلِ، وَسَقَطَتْ نَفَقَةُ الزَّوْجِ أَوْ غَيْرِهِ، وَزَائِدُ شَرْطِ كَمَوْتِهِ. وَإِنْ مَاتَتْ أَوْ انْقَطَعَ لَبْنُهَا أَوْ وَلَدَتْ وَلَدَيْنِ فَعَلَيْهَا. وَعَلَيْهِ نَفَقَةُ الْآبِقِ وَالشَّارِدِ إِلَّا لَشَرْطٍ؛ لَا نَفَقَةَ جَنِينٍ إِلَّا بَعْدَ خُرُوجِهِ، وَأُجِبَ عَلَى جَمْعِهِ مَعَ أُمِّهِ. وَفِي نَفَقَةِ ثَمَرَةٍ لَمْ يَبْدُ صِلَاحُهَا قَوْلَانِ. وَكَفَتِ الْمُعَاطَاةُ، وَإِنْ عُلِقَ بِالْإِقْبَاضِ أَوْ الْأَدَاءِ لَمْ يَخْتَصَّ بِالْمَجْلِسِ إِلَّا لِقَرِينَةٍ. وَلَزِمَ فِي أَلْفِ الْعَالِبِ، وَالْبَيْتُونَةِ إِنْ قَالَ إِنْ أَعْطَيْتَنِي أَلْفًا فَارْقُتُكَ، أَوْ أَفَارِقُكَ إِنْ فُهِمَ الْإِلْتِمَازُ أَوْ الْوَعْدُ إِنْ وَرَّطَهَا، أَوْ طَلَّقْنِي ثَلَاثًا بِأَلْفٍ فَطَلَّقَ وَاحِدَةً وَبِالْعَكْسِ أَوْ ابْنِي بِأَلْفٍ، أَوْ طَلَّقْنِي بِضَفِّ طَلْقَةٍ، أَوْ فِي جَمِيعِ الشَّهْرِ فَفَعَلَ، أَوْ قَالَ بِأَلْفٍ عَدَا فَقَبِلْتُ فِي الْحَالِ، أَوْ بِهَذَا الْهَرَوِيِّ فَإِذَا هُوَ مَرَوِيٌّ أَوْ بِمَا فِي يَدِهَا وَفِيهِ⁽²⁶⁶⁾ مَتَمَوْلٌ، أَوْ لَا عَلَى الْأَحْسَنِ، لَا إِنْ خَالَعَتْهُ بِمَا لَا شُبْهَةَ لَهَا فِيهِ، أَوْ بِتَافِهِ فِي إِنْ أَعْطَيْتَنِي

مَا أَخَالَعُكَ بِهِ، أَوْ طَلَّقْتُكَ ثَلَاثًا بِأَلْفٍ؛ فَقَبِلْتُ وَاحِدَةً بِالثَّلَاثِ، وَإِنْ ادَّعَى الْخُلْعَ، أَوْ قَدْرًا، أَوْ جِنْسًا حَلَفْتُ وَبَأَنْتِ. وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ إِنْ اخْتَلَفَا فِي الْعَدَدِ، كَدَعَوَاهُ مَوْتَ عَبْدٍ، أَوْ عَيْبَهُ قَبْلَهُ. وَإِنْ ثَبَتَ مَوْتُهُ بَعْدَهُ فَلَا عَهْدَةَ.

فصل: طَلَاقُ السَّنَةِ وَاحِدَةٌ بِطَهَرٍ لَمْ يَمَسَّ فِيهِ بِلَا عِدَّةٍ، وَإِلَّا فَبِدْعِيٍّ. وَكُرِهَ فِي غَيْرِ الْحَيْضِ، وَلَمْ يُجْبَرْ عَلَى الرَّجْعَةِ، كَقَبْلِ الْغُسْلِ مِنْهُ، أَوْ التَّيَمُّمِ الْجَائِزِ. وَمُنْعٌ فِيهِ، وَوَقْعٌ، وَأُجِبَ عَلَى الرَّجْعَةِ وَلَوْ لِمُعْتَادَةِ الدَّمِ لِمَا يُضَافُ فِيهِ لِلأَوَّلِ عَلَى الْأَرْجَحِ، وَالْأَحْسَنُ عَدَمُهُ لِأَخْرِ الْعِدَّةِ، وَإِنْ أَبَى هُدَّدَ، ثُمَّ سُجِنَ، ثُمَّ ضُرِبَ بِمَجْلِسٍ، وَإِلَّا ارْتَجَعَ الْحَاكِمُ. وَجَازَ الْوَطْءُ بِهِ، وَالتَّوَارُثُ. وَالْأَحَبُّ أَنْ يُمَسِكَهَا حَتَّى تَطْهَرَ ثُمَّ تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهَرَ. وَفِي مَنْعِهِ فِي الْحَيْضِ لِتَطْوِيلِ الْعِدَّةِ لِأَنَّ فِيهَا جَوَازَ طَلَاقِ الْحَامِلِ وَغَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا فِيهِ، أَوْ لِكَوْنِهِ تَعَبْدًا لِمَنْعِ الْخُلْعِ وَعَدَمِ الْجَوَازِ وَإِنْ رَضِيَتْ، وَجَبَرَهُ عَلَى الرَّجْعَةِ وَإِنْ لَمْ تَقُمْ خِلَافٌ. وَصُدِّقَتْ أَنَّهَا حَائِضٌ، وَرُجِحَ إِذْخَالُ خِرْقَةٍ وَتَنْظُرُهَا النِّسَاءُ؛ إِلَّا أَنْ يَتَرَفَعَا طَاهِرًا⁽²⁶⁷⁾ فَقَوْلُهُ وَعُجِّلَ فَسُخِ الْفَاسِدُ فِي الْحَيْضِ وَالطَّلَاقُ عَلَى الْمُؤَلِّي، وَأُجِبَ عَلَى الرَّجْعَةِ لَا لِعَيْبٍ، وَمَا لِلْوَلِيِّ فَسْخُوه أَوْ لِعُسْرِهِ بِالنَّفَقَةِ كَاللَّعَانِ، وَنُجِزَتِ الثَّلَاثُ فِي شَرِّ الطَّلَاقِ وَنَحْوِهِ. وَفِي طَالِقٍ ثَلَاثًا لِلْسَّنَةِ إِنْ دَخَلَ بِهَا، وَإِلَّا فَوَاحِدَةً، كَخِيَرِهِ، أَوْ وَاحِدَةً عَظِيمَةً أَوْ قَبِيحَةً، أَوْ كَالْقَصْرِ، وَثَلَاثًا لِلْبِدْعَةِ، أَوْ بَعْضُهُنَّ لِلْبِدْعَةِ، وَبَعْضُهُنَّ لِلْسَّنَةِ؛ فَثَلَاثٌ فِيهِمَا.

فصل: وَرُكْنُهُ أَهْلٌ، وَقَصْدٌ، وَمَحَلٌّ، وَلَفْظٌ. وَإِنَّمَا يَصِحُّ طَلَاقُ الْمُسْلِمِ الْمُكَلَّفِ، وَلَوْ سَكِرَ حَرَامًا؛ وَهَلْ إِلَّا أَنْ يُمَيِّزَ، أَوْ مُطْلَقًا؟ تَرَدَّدَ. وَطَلَاقُ

(267) أي إلا أن يترافع الزوجان حال كون الزوجة طاهرا من الحيض إلخ.

الْفُضُولِيُّ كَبَيْعِهِ⁽²⁶⁸⁾. وَلَزِمَ، وَلَوْ هَزَلَ⁽²⁶⁹⁾ - لَا إِنْ سَبَقَ لِسَانُهُ - فِي الْفَتْوَى، أَوْ لُقِّنَ بِلَا فَهْمٍ، أَوْ هَذَى لِمَرَضٍ، أَوْ قَالَ لِمَنْ اسْمُهَا طَالِقٌ: يَا طَالِقُ، وَقَبِلَ مِنْهُ فِي طَارِقِ التَّفَاتِ لِسَانِهِ، أَوْ قَالَ: يَا حَفْصَةُ فَأَجَابَتْهُ عُمَرُ فَطَلَّقَهَا فَالْمَدْعُوَّةُ، وَطَلَّقَتَا مَعَ الْبَيِّنَةِ، أَوْ أَكْرَهَ، وَلَوْ بِكَتْفَوَيْمِ جُزْءِ الْعَبْدِ، أَوْ فِي فِعْلٍ، إِلَّا أَنْ يَتْرَكَ التَّوْرِيَةَ مَعَ مَعْرِفَتِهَا بِخَوْفٍ مُؤْلِمٍ: مَنْ قَتَلَ، أَوْ ضَرَبَ، أَوْ سَجَنَ، أَوْ قَيَّدَ، أَوْ صَفَعَ لِذِي مَرُوءَةٍ بِمَلٍّ، أَوْ قَتَلَ وَلَدَهُ أَوْ لِمَالِهِ، وَهَلْ إِنْ كَثُرَ؟ تَرَدَّدَ؛ لَا أَجَنَّبِي⁽²⁷⁰⁾، وَأُمِرَ بِالْحَلْفِ لِيَسْلَمَ، وَكَذَا الْعَتَقُ، وَالنِّكَاحُ، وَالْإِفْرَارُ، وَالْيَمِينُ، وَنَحْوُهُ. وَأَمَّا الْكُفْرُ، وَسَبُّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَذْفُ الْمُسْلِمِ، فَإِنَّمَا يَجُوزُ لِلْقَتْلِ⁽²⁷¹⁾، كَالْمَرْأَةِ لَا تَجِدُ مَا يَسُدُّ رَمَقَهَا، إِلَّا لِمَنْ يَزْنِي بِهَا، وَصَبْرُهُ أَجْمَلُ، لَا قَتْلُ الْمُسْلِمِ وَقَطْعُهُ⁽²⁷²⁾، وَأَنْ يَزْنِيَ، وَفِي لُزُومِ طَاعَةِ أَكْرَهَ عَلَيْهَا قَوْلَانِ، كَمَا جَازَتْهُ كَالطَّلَاقِ طَائِعًا، وَالْأَحْسَنُ الْمُضِي. وَمَحَلُّهُ مَا مُلِكَ قَبْلَهُ وَإِنْ تَعْلِيْقًا، كَقَوْلِهِ لِأَجَنَّبِيَّةٍ هِيَ طَالِقٌ عِنْدَ خِطْبَتِهَا، أَوْ إِنْ دَخَلَتْ، وَنَوَى بَعْدَ نِكَاحِهَا وَتَطَلَّقَ عَقِبَهُ، وَعَلَيْهِ النِّصْفُ، إِلَّا بَعْدَ ثَلَاثٍ عَلَى الْأَصُوبِ، وَلَوْ دَخَلَ، فَالْمُسَمَّى فَقَطْ، كَوَاطِيءٍ بَعْدَ حِنْثِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ، كَأَنْ أَبْقَى كَثِيرًا بِذِكْرِ جِنْسٍ أَوْ بَلَدٍ أَوْ زَمَانٍ يَبْلُغُهُ عُمَرُ ظَاهِرًا؛ لَا فِيمَنْ تَحْتَهُ إِلَّا إِذَا تَزَوَّجَهَا. وَلَهُ

(268) الفضولي في الطلاق: هو الشخص الذي لم يستنبه الزوج، فطلاقه لا يلزم الزوج إلا إذا أجازته.

(269) يلزم الطلاق ولو بالهزل. قال ابن القاسم: هزل الطلاق لازم، وأرى إن قام دليل الهزل فلا يلزمه طلاق.

(270) يعني لا يكون مكرها إن هدد بقتل أجنبي، ويلزمه الطلاق إن أوقعه.

(271) أي لخوف القتل، وصبره على القتل أكثر ثواباً وأفضل من إقدامه على السب أو القذف.

(272) يعني لا يجوز قتل المسلم ولو رقيقاً، ولا قطع جزء من جسمه ولو أنملة بخوف القتل ويجب عليه أن يصبر على قتل نفسه.

نِكَاحُهَا وَنِكَاحُ الْإِمَاءِ فِي كُلِّ حُرَّةٍ، وَلَزِمَ فِي الْمِصْرِيَّةِ فِيمَنْ أَبُوهَا كَذَلِكَ،
وَالطَّارِئَةُ إِنْ تَخَلَّقَتْ بِخُلُقِهِنَّ، وَفِي مِصْرٍ يُلْزَمُ فِي عَمَلِهَا، إِنْ نَوَى، وَإِلَّا
فَلِمَحَلِّ لَزُومِ الْجُمُعَةِ، وَلَهُ الْمَوَاعِدَةُ بِهَا، إِلَّا إِنْ عَمَّ النِّسَاءُ، أَوْ أَبْقَى قَلِيلاً،
كَكُلِّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا؛ إِلَّا تَفْوِضاً أَوْ مِنْ قَرِيْبَةٍ صَغِيرَةٍ، أَوْ حَتَّى أَنْظَرَهَا فَعَمِي،
أَوْ الْأَبْكَارَ بَعْدَ كُلِّ ثِيْبٍ، أَوْ بِالْعَكْسِ، أَوْ خَشِيَ فِي الْمُؤَجَّلِ الْعَنْتَ، وَتَعَذَّرَ
التَّسْرِي، أَوْ آخِرُ امْرَأَةٍ، وَصَوَّبَ وَقُوفُهُ عَنِ الْأُولَى حَتَّى يَنْكَحَ ثَانِيَةً ثُمَّ
كَذَلِكَ، وَهُوَ فِي الْمُوقُوفَةِ كَالْمَوْلِيِّ، وَاخْتَارَهُ⁽²⁷³⁾ إِلَّا الْأُولَى، وَإِنْ قَالَ: إِنْ
لَمْ أَتَزَوَّجْ مِنَ الْمَدِينَةِ فَهِيَ طَالِقٌ فَتَزَوَّجْ مِنْ غَيْرِهَا تُجْزَ طَلَاقُهَا، وَتُؤَوَّلَتْ عَلَى
أَنَّهُ إِنَّمَا يُلْزَمُهُ الطَّلَاقُ إِذَا تَزَوَّجَ مِنْ غَيْرِهَا قَبْلَهَا، وَاعْتَبَرَ فِي وِلَايَتِهِ عَلَيْهِ
حَالُ⁽²⁷⁴⁾ التَّفْوِذِ، فَلَوْ فَعَلَتْ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ حَالَ بَيُّوْنَتِهَا لَمْ يُلْزَمْ، وَلَوْ
نَكَحَهَا فَفَعَلَتْهُ حَنْثٌ؛ إِنْ بَقِيَ مِنَ الْعِصْمَةِ الْمُعْلَقِ فِيهَا شَيْءٌ كَالظَّهَارِ؛ لَا
مَحْلُوفَ لَهَا فِيهَا وَغَيْرِهَا، وَلَوْ طَلَّقَهَا، ثُمَّ تَزَوَّجَ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا طُلَّقَتْ
الْأَجْنِبِيَّةُ، وَلَا حُجَّةَ لَهُ أَنَّهُ لَمْ يَتَزَوَّجْ عَلَيْهَا؛ وَإِنْ ادَّعَى نِيَّةً، لِأَنَّ قَصْدَهُ أَنْ لَا
يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا، وَهَلْ لِأَنَّ الْيَمِينَ عَلَى نِيَّةِ الْمَحْلُوفِ لَهَا، أَوْ قَامَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ؟
تَأْوِيلَانِ، وَفِي مَا عَاشَتْ مُدَّةَ حَيَاتِهَا، إِلَّا لِنِيَّةِ كُونِهَا تَحْتَهُ، وَلَوْ عَلَّقَ عَبْدٌ
الثَّلَاثَ عَلَى الدُّخُولِ فَعَتَّقَ وَدَخِلَتْ لَزِمَتْ⁽²⁷⁵⁾ وَاثْنَتَيْنِ بَقِيَتْ وَاحِدَةً⁽²⁷⁶⁾ كَمَا
لَوْ طَلَّقَ وَاحِدَةً ثُمَّ عَتَّقَ، وَلَوْ عَلَّقَ طَلَاقَ زَوْجَتِهِ الْمَمْلُوكَةِ لِأَبِيهِ عَلَى مَوْتِهِ لَمْ

(273) أي اللّخمي.

(274) نائب فاعل: اعتبر.

(275) أي الثلاث.

(276) أي ولو علّق اثنتين على الدخول فعتق ثم دخل حسبنا وبقي له طلاق واحدة إلخ.

يَنْفُذُ. وَلَفْظُهُ طَلَّقْتُ. وَأَنَا طَالِقٌ⁽²⁷⁷⁾، أَوْ أَنْتِ⁽²⁷⁸⁾، أَوْ مُطَلَّقةٌ، أَوْ الطَّلَاقُ لِي
لَازِمٌ، لَا مُنْطَلِقةٌ، وَتَلَزُمُ وَاحِدَةٌ إِلَّا لِنِيَّةٍ أَكْثَرَ، كَاعْتِدَائِي، وَصَدَقَ فِي نَفْسِهِ، إِنْ
دَلَّ الْبَسَاطُ⁽²⁷⁹⁾ عَلَى الْعَدِّ، أَوْ كَانَتْ مُوثَقَةً فَقَالَتْ: أَطْلُقْنِي، وَإِنْ لَمْ تَسْأَلْهُ
فَتَأْوِيلَانِ. وَالثَّلَاثُ⁽²⁸⁰⁾ فِي بَتَّةٍ، وَحَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ، أَوْ وَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ، أَوْ
نَوَاهَا بِخَلَيْتُ سَبِيلِكَ، أَوْ ادْخُلِي. وَالثَّلَاثُ، إِلَّا أَنْ يَنْوِي أَقْلًا، إِنْ لَمْ يَدْخُلْ
بِهَا فِي كَالْمَيْتَةِ وَالْدَّمِ، وَوَهَبْتُكَ وَرَدَدْتُكَ لِأَهْلِكَ، أَوْ أَنْتِ، أَوْ مَا أَنْقَلِبُ إِلَيْهِ
مِنْ أَهْلِي حَرَامٌ، أَوْ خَلِيَّةٌ، أَوْ بَائِنَةٌ، أَوْ أَنَا⁽²⁸¹⁾، وَحَلَفَ عِنْدَ إِرَادَةِ النِّكَاحِ،
وَدَّيْنِ فِي نَفْسِهِ إِنْ دَلَّ بَسَاطٌ عَلَيْهِ، وَثَلَاثُ⁽²⁸²⁾ فِي لَا عِصْمَةَ لِي عَلَيْكَ، أَوْ
اشْتَرَتْهَا مِنْهُ، إِلَّا لِفِدَاءٍ، وَثَلَاثُ، إِلَّا أَنْ يَنْوِي أَقْلًا مُطْلَقًا فِي خَلَيْتُ سَبِيلِكَ،
وَوَاحِدَةٌ فِي فَارَقْتُكَ. وَنَوِي فِيهِ وَفِي عَدَدِهِ فِي أَذْهَبِي، وَأَنْصَرِفِي، أَوْ لَمْ
أَتَزَوَّجْكَ، أَوْ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَلَيْكَ امْرَأَةٌ، فَقَالَ: لَا، أَوْ أَنْتِ حُرَّةٌ، أَوْ مُعْتَقَةٌ،
أَوْ الْحَقِّي بِأَهْلِكَ، أَوْ لَسْتُ لِي بِامْرَأَةٍ، إِلَّا أَنْ يُعَلِّقَ فِي الْأَخِيرِ، وَإِنْ قَالَ:
لَا نِكَاحَ بَيْنِي وَبَيْنِكَ، أَوْ لَا مِلْكَ لِي عَلَيْكَ، أَوْ لَا سَبِيلَ لِي عَلَيْكَ، فَلَا
شَيْءَ إِنْ كَانَ عِتَابًا، وَإِلَّا فَبَتَاتٌ، وَهَلْ تَحْرُمُ بِوَجْهِي مِنْ وَجْهِكَ حَرَامٌ، أَوْ
عَلَى وَجْهِكَ أَوْ مَا أَعِيشُ فِيهِ حَرَامٌ؟ أَوْ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ لَهَا يَا حَرَامٌ، أَوْ
الْحَلَالُ حَرَامٌ، أَوْ حَرَامٌ عَلَيَّ، أَوْ جَمِيعُ مَا أَمْلِكُ حَرَامٌ وَلَمْ يُرِدْ إِدْخَالَهَا؟

(277) أي منك.

(278) أي طالق مني.

(279) البساط: هو الحال المقارنة للكلام.

(280) أي ويلزم الطلاق الثلاث فيما سيذكره من قوله بتت وما بعدها.

(281) يعني قال لها: أنا خلي أو بريء أو بائن منك.

(282) أي ويلزمه الطلاق الثلاث.

قَوْلَانِ. وَإِنْ قَالَ سَائِبَةٌ مِنِّي، أَوْ عَتِيقَةٌ، أَوْ لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ حَلَالٌ وَلَا حَرَامٌ حَلَفَ عَلَى نَفْيِهِ؛ فَإِنْ تَكَلَّ ثَوْبِي فِي عَدَدِهِ وَعُوقِبَ، وَلَا يُتَوَّى فِي الْعَدَدِ؛ إِنْ أَنْكَرَ قَصْدَ الطَّلَاقِ بَعْدَ قَوْلِهِ: أَنْتِ بَائِنٌ، أَوْ بَرِيَّةٌ، أَوْ خَلِيَّةٌ، أَوْ بَتَّةٌ جَوَاباً لِقَوْلِهَا: أَوْدُ لَوْ فَرَّجَ اللَّهُ لِي مِنْ صُحْبَتِكَ. وَإِنْ قَصَدَهُ بِكَاسِقِنِي الْمَاءِ، أَوْ بِكُلِّ كَلَامٍ لَزِمَ⁽²⁸³⁾؛ لَا إِنْ قَصَدَ التَّلَفُّظَ بِالطَّلَاقِ فَلَفَظَ بِهَذَا عَطَلاً⁽²⁸⁴⁾، أَوْ أَرَادَ أَنْ يُنْجِزَ الثَّلَاثَ فَقَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ وَسَكَتَ. وَسُقَّةٌ قَائِلٌ: يَا أُمِّي، وَيَا أُخْتِي. وَلَزِمَ بِالْإِشَارَةِ الْمُفْهِمَةِ، وَبِمُجَرَّدِ إِرْسَالِهِ بِهِ مَعَ رَسُولٍ، وَبِالْكِتَابَةِ عَازِماً أَوْ لَا، إِنْ وَصَلَ لَهَا، وَفِي لُزُومِهِ بِكَلَامِهِ النَّفْسِيِّ خِلَافٌ⁽²⁸⁵⁾. وَإِنْ كَرَّرَ الطَّلَاقَ بِعَطْفِ بَوَاوٍ أَوْ فَاءٍ أَوْ ثَمٍّ، فَثَلَاثٌ إِنْ دَخَلَ، كَمَعَ طَلَقَتَيْنِ مُطْلَقاً، وَبِلَا عَطْفٍ ثَلَاثٌ فِي الْمَدْخُولِ بِهَا، كَغَيْرِهَا إِنْ نَسَقَهُ؛ إِلَّا لِنِيَّةٍ تَأْكِيدِ فِيهِمَا فِي غَيْرِ مُعَلَّقٍ بِمُتَعَدِّدٍ. وَلَوْ طَلَّقَ فَقِيلَ لَهُ مَا فَعَلْتَ؟ فَقَالَ: هِيَ طَالِقٌ، فَإِنْ لَمْ يَنْوِ إِخْبَارَهُ، فَفِي لُزُومِ طَلْقَةٍ أَوْ اثْنَتَيْنِ قَوْلَانِ. وَفِي نِصْفِ طَلْقَةٍ، أَوْ طَلَقَتَيْنِ، أَوْ نِصْفِي طَلْقَةٍ، أَوْ نِصْفٍ وَثُلُثِ طَلْقَةٍ، أَوْ وَاحِدَةٍ فِي وَاحِدَةٍ، أَوْ مَتَى مَا فَعَلْتُ،

(283) أي يقع الطلاق بكل كلام نواه به، ما لم يكن لفظاً صريحاً في غيره كلفظ الظهر مثلاً. وهذا من الكنايات الخفية التي يشترط فيها نية الطلاق.

(284) يعني أراد أن يتلفظ بالطلاق فغلط وقال اسقني أو ما شابهه من الألفاظ التي ليست صريحة في الطلاق ولا كناية فإنه لا يلزمه شيء. والفرق بين هذا وما قبله أنه فيما قبله قصد الطلاق بلفظ أجنبي عنه فلزمه نظراً لنيته وقصده. أما في هذا فلم يقصد الطلاق بما تلفظ به بل سبق لسانه إليه فذكر مجرداً عن القصد.

(285) إذا أجرى لفظ الطلاق على نفسه واستحضره بقلبه بحيث لا ينقصه إلا التلفظ فيها هو محل الخلاف. وكل من القولين مروى عن مالك ومشهور. أما مجرد نية الطلاق في نفسه فلا يلزم بها اتفاقاً. وكذلك من اعتقد أنه طلق ثم تبين له عدمه فلا يلزمه طلاق إجماعاً. ولا أثر للوسوسة وأحاديث النفس التي تمر بها.

وَكُرَّرَ، أَوْ طَالِقٌ أَبَدًا طَلَقَةً⁽²⁸⁶⁾. وَاثْنَتَانِ فِي رُبْعٍ طَلَقَةٍ وَنِصْفِ طَلَقَةٍ⁽²⁸⁷⁾،
 وَوَاحِدَةٍ فِي اثْنَتَيْنِ، وَالطَّلَاقُ كُلُّهُ، إِلَّا نِصْفَهُ، وَأَنْتِ طَالِقٌ إِنْ تَزَوَّجْتِكِ، ثُمَّ
 قَالَ: كُلُّ مَنْ أَتَزَوَّجُهَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ فَهِيَ طَالِقٌ. وَثَلَاثٌ فِي إِلَّا نِصْفَ
 طَلَقَةٍ، أَوْ اثْنَتَيْنِ فِي اثْنَتَيْنِ أَوْ كُلَّمَا حِضَّتِ، أَوْ كُلَّمَا، أَوْ مَتَى مَا، أَوْ إِذَا مَا
 طَلَّقْتِكِ، أَوْ وَقَعَ عَلَيْكِ طَلَاقِي، فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً، أَوْ إِنْ طَلَّقْتِكِ
 فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا، وَطَلَقَةً فِي أَرْبَعٍ قَالَ لَهُنَّ يَبْنِكُنَّ طَلَقَةً، مَا لَمْ يَزِدِ الْعَدَدُ
 عَلَى الرَّابِعَةِ: سَحْنُونُ: وَإِنْ شَرِكَ طَلَقْنِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا. وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ شَرِيكَةُ
 مُطَلَقَةٍ ثَلَاثًا وَلِثَالِثَةٍ، وَأَنْتِ شَرِيكَتُهُمَا، طُلِّقَتِ اثْنَتَيْنِ، وَالطَّرَفَانِ ثَلَاثًا، وَأُدَبَ
 الْمُجْزِئُ كَمُطَلَّقِ جُزْءٍ، وَإِنْ كَبِدَ، وَلَزِمَ بِشَعْرِكِ طَالِقٌ، أَوْ كَلَامُكِ عَلَى
 الْأَخْسَنِ، لَا بِسَعَالٍ وَبُصَاقٍ وَدَمْعٍ. وَصَحَّ اسْتِثْنَاءُ بِإِلَاءٍ، إِنْ اتَّصَلَ وَلَمْ
 يَسْتَعْرِقْ، فَفِي ثَلَاثٍ، إِلَّا ثَلَاثًا، إِلَّا وَاحِدَةً، أَوْ ثَلَاثًا، أَوْ أَلْبَتَّةَ، إِلَّا اثْنَتَيْنِ،
 إِلَّا وَاحِدَةً، اثْنَتَانِ. وَوَاحِدَةً وَاثْنَتَيْنِ، إِلَّا اثْنَتَيْنِ، إِنْ كَانَ مِنَ الْجَمِيعِ،
 فَوَاحِدَةً، وَإِلَّا فَثَلَاثٌ. وَفِي إِلْعَاءٍ مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ وَاعْتِبَارِهِ قَوْلَانِ. وَتُجْزَى
 إِنْ عُلِّقَ بِمَا ضِ مُمْتَنِعٍ عَقْلًا أَوْ عَادَةً أَوْ شَرْعًا، أَوْ جَائِزٍ كَلَوْ جُنْتُ
 قَضِيَّتُكَ⁽²⁸⁸⁾ أَوْ مُسْتَقْبَلٍ مُحَقَّقٍ، وَيُشَبِّهُ بُلُوغُهُمَا عَادَةً كَبَعْدِ سَنَةٍ، أَوْ يَوْمٍ
 مَوْتِي، أَوْ إِنْ لَمْ أَمْسِ السَّمَاءَ، أَوْ إِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْحَجَرُ حَجَرًا، أَوْ لِهَزْلِهِ
 كَطَالِقٍ أَمْسٍ، أَوْ بِمَا لَا صَبَرَ عَنْهُ كَأَنْ قُمْتُ، أَوْ غَالِبٍ كَأَنْ حِضَّتِ أَوْ

(286) أي يلزمه طلاقة في المسائل السبع المذكورة.

(287) الفرق بين هذه وبين ما لو قال مطلقة نصف وثلث طلاقة: إنه في الثانية أضاف الكسر إلى الطلاقة، والكسر يكمل فحكم عليه بطلقتين، بخلاف الأولى فقد عطف الكسرين وأضافهما إلى طلاقة، لأن عطف الكسرين على بعضهما دل على أنهما من طلاقة واحدة فحكم عليه بواحدة.

(288) هذا ضعيف، والمعتمد عدم الحنث فيه.

مُحْتَمَلٍ وَاجِبٍ كَإِنْ صَلَّيْتَ، أَوْ بِمَا لَا يُعْلَمُ حَالًا كَإِنْ كَانَ فِي بَطْنِكَ غُلَامٌ، أَوْ لَمْ يَكُنْ، أَوْ فِي هَذِهِ اللَّوْزَةِ قَلْبَانِ، أَوْ فَلَانٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، أَوْ إِنْ كُنْتُ حَامِلًا، أَوْ لَمْ تَكُونِي، وَحَمَلْتُ عَلَى الْبَرَاءَةِ مِنْهُ فِي طَهْرٍ لَمْ يَمَسَّ فِيهِ، وَاخْتَارَهُ مَعَ الْعَزْلِ، أَوْ لَمْ يُمَكِّنْ إِطْلَاعَنَا عَلَيْهِ كَإِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَوْ الْمَلَائِكَةُ، أَوْ الْجِنُّ، أَوْ صَرَفَ الْمَشِيئَةَ عَلَى مُعَلِّقٍ عَلَيْهِ، بِخِلَافٍ إِلَّا أَنْ يَبْدُوَ لِي - فِي الْمُعَلِّقِ عَلَيْهِ فَقَطْ - أَوْ كَإِنْ لَمْ تُمَطِّرِ السَّمَاءُ غَدًا، إِلَّا أَنْ يَعُمَّ الزَّمَنُ. أَوْ يَخْلِفَ لِعَادَةٍ فَيُنْتَظَرُ. وَهَلْ يُنْتَظَرُ فِي الْبَرِّ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ؟ أَوْ يُنَجَّزُ كَالْحِنْثِ؟ تَأْوِيلَانِ. أَوْ بِمَحَرِّمٍ، كَإِنْ لَمْ أَزِنْ؛ إِلَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ قَبْلَ التَّنْجِيزِ، أَوْ بِمَا لَا يُعْلَمُ حَالًا وَمَالًا، وَدَيْنَ إِنْ أُمِكَنَ حَالًا، وَادَّعَاهُ، فَلَوْ حَلَفَ اثْنَانِ عَلَى النَّقِيضِ، كَإِنْ كَانَ هَذَا غُرَابًا، أَوْ إِنْ لَمْ يَكُنْ، فَإِنْ لَمْ يَدَّعِ يَقِينًا طَلَقْتُ، وَلَا يَحْنُثُ إِنْ عَلَّقَهُ بِمُسْتَقْبَلٍ مُمْتَنِعٍ، كَإِنْ لَمَسْتُ السَّمَاءَ، أَوْ إِنْ شَاءَ هَذَا الْحَجَرُ، أَوْ لَمْ تُعْلَمْ مَشِيئَةُ الْمُعَلِّقِ بِمَشِيئَتِهِ، أَوْ لَا يُشْبِهُ الْبُلُوغَ إِلَيْهِ، أَوْ طَلَقْتُكَ وَأَنَا صَبِيٌّ، أَوْ إِذَا مِتُّ أَوْ مَتَى، أَوْ إِنْ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ نَفْيَهُ، أَوْ إِنْ وَلَدْتُ جَارِيَةً، أَوْ إِنْ حَمَلْتُ، إِلَّا أَنْ يَطَّأَهَا مَرَّةً، وَإِنْ قَبْلَ يَمِينِهِ، كَإِنْ حَمَلْتُ وَوَضَعْتُ، أَوْ مُحْتَمَلٌ غَيْرُ غَالِبٍ، وَانْتَظِرْ إِنْ أَثْبَتَ، كَيَوْمِ قُدُومِ زَيْدٍ وَتَبَيَّنَ الْوُقُوعُ أَوَّلُهُ إِنْ قَدِمَ فِي نَصْفِهِ وَإِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ مِثْلُ إِنْ شَاءَ، بِخِلَافٍ إِلَّا أَنْ يَبْدُوَ لِي كَالنَّذْرِ، وَالْعِنَقِ. وَإِنْ نَفَى وَلَمْ يُوجَّلْ، كَإِنْ لَمْ يَقْدَمْ مُنْعَ مِنْهَا إِلَّا إِنْ لَمْ أُحْبِلْهَا، أَوْ إِنْ لَمْ أَطَّأَهَا، وَهَلْ يُمْنَعُ مُطْلَقًا؟ أَوْ إِلَّا فِي كَإِنْ لَمْ أَحْجُ فِي هَذَا الْعَامِ، وَلَيْسَ وَقْتُ سَفَرٍ؟ تَأْوِيلَانِ، إِلَّا إِنْ لَمْ أُطْلَقْكَ مُطْلَقًا أَوْ إِلَى أَجَلٍ، أَوْ إِنْ لَمْ أُطْلَقْكَ بِرَأْسِ الشَّهْرِ أَلْبَتَّةَ فَانْتِ طَالِقٌ رَأْسَ الشَّهْرِ أَلْبَتَّةَ، أَوْ الْآنَ فَيُنَجَّزُ وَيَقَعُ وَلَوْ مَضَى زَمَنُهُ كَطَالِقِ الْيَوْمِ؛ إِنْ كَلَّمْتَ فُلَانًا غَدًا. وَإِنْ قَالَ: إِنْ لَمْ

أُطْلِقَ وَاحِدَةً بَعْدَ شَهْرٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ الْآنَ أَلْبَتَّ، فَإِنْ عَجَّلَهَا أَجْزَأْتُ، وَإِلَّا قِيلَ لَهُ: إِمَّا عَجَّلْنَهَا وَإِلَّا بَأَنْتِ، وَإِنْ حَلَفَ عَلَى فِعْلٍ غَيْرِهِ، فَقِي الْبِرَّ كَنَفْسِهِ، وَهَلْ كَذَلِكَ فِي الْحِنْثِ؟ أَوْ لَا يُضْرَبُ لَهُ أَجَلُ الْإِيْلَاءِ وَيَتْلَوُ لَهُ؟ قَوْلَانِ. وَإِنْ أَقَرَّ بِفِعْلٍ ثُمَّ حَلَفَ مَا فَعَلْتُ، صُدِّقَ بِبَيْمَنِ بِخِلَافِ إِقْرَارِهِ بَعْدَ الْيَمِينِ فَيَنْجَزُ، وَلَا تُمَكِّنُهُ زَوْجَتُهُ، إِنْ سَمِعَتْ إِقْرَارَهُ وَبَأَنْتِ، وَلَا تَنْزِيْنُ إِلَّا كُرْهًا، وَلْتَقْتَدِ مِنْهُ. وَفِي جَوَازِ قَتْلِهَا لَهُ عِنْدَ مُحَاوَرَتِهَا قَوْلَانِ⁽²⁸⁹⁾، وَأَمْرٌ بِالْفِرَاقِ فِي إِنْ كُنْتُ تُحِبِّينِي، أَوْ تُبْغِضِينِي، وَهَلْ مُطْلَقًا، أَوْ إِلَّا أَنْ تُجِيبَ بِمَا يَفْتَضِي الْحِنْثَ فَيَنْجَزُ؟ تَأْوِيلَانِ. وَفِيهَا مَا يَدُلُّ لَهُمَا، وَبِالْإِيْمَانِ الْمَشْكُوكِ فِيهَا. وَلَا يُؤْمَرُ إِنْ شَكَّ هَلْ طَلَّقَ أَمْ لَا، إِلَّا أَنْ يَسْتَبْدَ وَهُوَ سَالِمُ الْخَاطِرِ، كَرُوءِيَةِ شَخْصٍ دَاخِلًا شَكٌّ فِي كَوْنِهِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ، وَهَلْ يُجْبَرُ؟ تَأْوِيلَانِ. وَإِنْ شَكَّ أَهْنَدُ هِيَ أَمْ غَيْرُهَا؟ أَوْ قَالَ: إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ، أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ بَلْ أَنْتِ، طَلَقْتَا، وَإِنْ قَالَ أَوْ أَنْتِ خَيْرٌ، وَلَا أَنْتِ طَلَقْتِ الْأُولَى؛ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْإِضْرَابَ. وَإِنْ شَكَّ أَطْلَقَ وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا؟ لَمْ تَحِلَّ إِلَّا بَعْدَ رُوجٍ. وَصُدِّقَ؛ إِنْ ذَكَرَ فِي الْعِدَّةِ، ثُمَّ إِنْ تَزَوَّجَهَا وَطَلَّقَهَا فَكَذَلِكَ؛ إِلَّا أَنْ يَبُتَّ. وَإِنْ حَلَفَ صَانِعِ طَعَامٍ عَلَى غَيْرِهِ لَا بُدَّ أَنْ تَدْخُلَ، فَحَلَفَ الْآخَرُ لَا دَخَلَ، حُنْثٌ الْأَوَّلُ؛ وَإِنْ قَالَ: إِنْ كَلَّمْتِ، إِنْ دَخَلْتَ لَمْ تَطْلُقِ إِلَّا بِهِمَا، وَإِنْ شَهِدَ شَاهِدٌ بِحَرَامٍ، وَآخَرُ بِبَتَّةٍ، أَوْ بِتَعْلِيْقِهِ عَلَى دُخُولِ دَارٍ فِي رَمَضَانَ وَذِي الْحِجَّةِ أَوْ بِدُخُولِهَا فِيهِمَا، أَوْ بِكَلَامِهِ فِي السُّوقِ وَالْمَسْجِدِ، أَوْ بِأَنَّهُ طَلَّقَهَا يَوْمًا بِمِضَرٍ

(289) إذا علمت أو ظنت أنه لا يندفع إلا بالقتل قتلته، لأنه كالصائل الذي لا يندفع إلا بالقتل، ولا تقتل به. هذا وجه القائل بالقتل. وقيل لا يقتل لأنه قبل الزنى لا يستحق القتل، وبعده إنما يترتب عليه الحد فيحد.

وَيَوْمًا بِمَكَّةَ، لُقِّفَتْ. كَشَاهِدٍ بِوَاحِدَةٍ، وَآخَرَ بِأَزِيدَ وَحَلَفَ عَلَى الرَّائِدِ؛ وَإِلَّا سَجَنَ حَتَّى يَخْلِفَ، لَا بِفَعْلَيْنِ أَوْ فِعْلٍ وَقَوْلٍ كَوَاحِدٍ بِتَعْلِيلِهِ بِالْدُخُولِ، وَآخَرَ بِالْدُخُولِ، وَإِنْ شَهِدَا بِطَلَاقٍ وَاحِدَةٍ وَنَسِيَاهَا لَمْ تُقْبَلْ وَحَلَفَ مَا طَلَّقَ وَاحِدَةً، وَإِنْ شَهِدَ ثَلَاثَةً بِبَيِّنٍ وَنَكَلَ فَالْثَلَاثُ.

فصل: إِنْ فَوَّضَهُ لَهَا تَوْكِيلًا؛ فَلَهُ الْعَزْلُ إِلَّا لِتَعْلُقِ حَقٍّ؛ لَا تَخْيِيرًا، أَوْ تَمْلِيكًا، وَحِيلَ بَيْنَهُمَا حَتَّى تُجِيبَ، وَوَقِفَتْ. وَإِنْ قَالَ إِلَى سَنَةٍ مَتَى عُلِمَ فَتَقْضِي؛ وَإِلَّا أَسْقَطَهُ الْحَاكِمُ، وَعَمِلَ بِجَوَابِهَا الصَّرِيحِ فِي الطَّلَاقِ كَطَلَاغِهِ، وَرَدَّهُ، كَتَمَكِينِهَا طَائِعَةً، وَمُضِيِّ يَوْمٍ تَخْيِيرِهَا وَرَدَّهَا بَعْدَ بَيِّنَتَيْهَا. وَهَلْ نُقِلَ قَمَاشُهَا وَنَحْوُهُ طَلَاقٌ؟ أَوْ لَا؟ تَرُدُّدٌ. وَقَبْلَ تَفْسِيرِ قَبْلَتْ، أَوْ قَبْلَتْ أَمْرِي، أَوْ مَا مَلَكَتْنِي بَرْدٌ أَوْ طَلَاقٌ أَوْ بَقَاءٌ، وَذَاكَرَ مُخَيَّرَةً لَمْ تَدْخُلْ، وَمُمْلَكَةٌ مُطْلَقًا إِنْ زَادَتْ عَلَى الْوَاحِدَةِ إِنْ نَوَاهَا، وَبَادَرَ وَحَلَفَ؛ إِنْ دَخَلَ؛ وَإِلَّا فَعِنْدَ الْارْتِجَاعِ. وَلَمْ يُكَرَّرْ أَمْرُهَا بِيَدِهَا، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ التَّائِيدَ كَنَسَقِهَا، وَلَمْ يَشْتَرِطْ فِي الْعَقْدِ، وَفِي حَمْلِهِ عَلَى الشَّرْطِ إِنْ أَطْلَقَ قَوْلَانِ، وَقَبْلَ إِرَادَةِ الْوَاحِدَةِ بَعْدَ قَوْلِهِ لَمْ أَرُدْ طَلَاقًا، وَالْأَصَحُّ خِلَافُهُ، وَلَا نُكْرَةَ لَهُ، إِنْ دَخَلَ فِي تَخْيِيرِ مُطْلَقٍ. وَإِنْ قَالَتْ طَلَّقْتُ نَفْسِي سُلِّتُ بِالْمَجْلِسِ وَبَعْدَهُ؛ فَإِنْ أَرَادَتْ الثَّلَاثَ لَزِمَتْ فِي التَّخْيِيرِ، وَذَاكَرَ فِي التَّمْلِيكِ، وَإِنْ قَالَتْ وَاحِدَةً بَطَلَتْ فِي التَّخْيِيرِ. وَهَلْ يُحْمَلُ عَلَى الثَّلَاثِ أَوْ الْوَاحِدَةِ عِنْدَ عَدَمِ النِّيَّةِ؟ تَأْوِيلَانِ. وَالظَّاهِرُ سُؤَالُهَا إِنْ قَالَتْ: طَلَّقْتُ نَفْسِي أَيْضًا، وَفِي جَوَازِ التَّخْيِيرِ قَوْلَانِ، وَحَلَفَ فِي اخْتَارِي فِي وَاحِدَةٍ، أَوْ فِي أَنْ تُطَلَّقِي نَفْسَكَ طَلَقَةً وَاحِدَةً، لَا اخْتَارِي طَلَقَةً. وَبَطَلَ إِنْ قَضَتْ بِوَاحِدَةٍ فِي اخْتَارِي تَطْلِيقَتَيْنِ أَوْ فِي تَطْلِيقَتَيْنِ وَمِنْ تَطْلِيقَتَيْنِ فَلَا تَقْضِي إِلَّا بِوَاحِدَةٍ. وَبَطَلَ فِي الْمُطْلَقِ؛ إِنْ قَضَتْ بِدُونِ الثَّلَاثِ كَطَلَّقِي نَفْسَكَ ثَلَاثًا،

وَوُفِّتْ إِنْ اخْتَارَتْ بِدُخُولِهِ عَلَى ضَرَّتَيْهَا، وَرَجَعَ مَالُكَ إِلَى بَقَائِهِمَا بِيَدِهَا فِي الْمُطْلَقِ، مَا لَمْ تُوقِفْ أَوْ تُوطَأَ كَمَتَى شِئْتَ وَأَخَذَ ابْنُ الْقَاسِمِ بِالسَّقُوطِ . وَفِي جَعْلِ إِنْ شِئْتَ أَوْ إِذَا كَمَتَى أَوْ كَالْمُطْلَقِ؟ تَرَدُّدٌ، كَمَا إِذَا كَانَتْ غَائِبَةً وَبَلَّغَهَا، وَإِنْ عَيَّنَ أَمْرًا تَعَيَّنَ، وَإِنْ قَالَتْ اخْتَرْتُ نَفْسِي وَرُوجِي أَوْ بِالْعَكْسِ؛ فَالْحُكْمُ لِلْمُتَقَدِّمِ، وَهُمَا فِي التَّنْجِيزِ لِتَعْلِيلِهِمَا بِمُنْجَزٍ وَغَيْرِهِ كَالطَّلَاقِ . وَلَوْ عُلِقَ هُمَا بِمَعْيِيَةِ شَهْرٍ فَقَدِمَ وَلَمْ تَعْلَمْ وَتَزَوَّجَتْ فَكَالْوَلِيِّينَ، وَبِحُضُورِهِ وَلَمْ تَعْلَمْ؛ فَهِيَ عَلَى خِيَارِهَا، وَاعْتَبِرَ التَّنْجِيزُ قَبْلَ بُلُوغِهَا؛ وَهَلْ إِنْ مَيَّزَتْ أَوْ مَتَى تُوطَأُ؟ قَوْلَانِ . وَلَهُ التَّقْوِيضُ لِغَيْرِهَا، وَهَلْ لَهُ عَزْلٌ وَكَيْلُهُ؟ قَوْلَانِ . وَلَهُ النَّظَرُ، وَصَارَ كَهَيِّ إِنْ حَضَرَ، أَوْ كَانَ غَائِبًا قَرِيبَةً كَالْيَوْمَيْنِ لَا أَكْثَرَ فَلَهَا، إِلَّا أَنْ تُمَكِّنَ مِنْ نَفْسِهَا، أَوْ يَغِيبَ حَاضِرٌ وَلَمْ يُشْهَدْ بِبَقَائِهِ . فَإِنْ أَشْهَدَ فَنِي بَقَائِهِ بِيَدِهِ أَوْ يَنْتَقِلُ لِلزَّوْجَةِ قَوْلَانِ . وَإِنْ مَلَكَ رَجُلَيْنِ؛ فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا الْقَضَاءُ إِلَّا أَنْ يَكُونَا رَسُولَيْنِ .

فصل: يَرْتَجِعُ مَنْ يَنْكِحُ، وَإِنْ بَكَإِحْرَامٍ⁽²⁹⁰⁾، وَعَدِمَ إِذْنِ سَيِّدٍ طَالِقًا غَيْرَ
بَائِنٍ فِي عِدَّةٍ صَحِيحٍ، حَلٌّ وَطَوُّهُ بِقَوْلٍ مَعَ نِيَّةٍ، كَرَجَعْتُ وَأَمْسَكْتُهَا، أَوْ نِيَّةٍ عَلَى الْأَظْهَرِ، وَضَحَّحَ خِلَافَهُ، أَوْ بِقَوْلٍ وَلَوْ هَزَلًا فِي الظَّاهِرِ لَا الْبَاطِنِ؛ لَا بِقَوْلٍ مُحْتَمِلٍ بِلَا نِيَّةٍ كَأَعَدْتُ الْحِلَّ، وَرَفَعْتُ التَّحْرِيمَ، وَلَا بِفِعْلٍ دُونَهَا كَوَطِئِ⁽²⁹¹⁾، وَلَا صَدَاقٍ . وَإِنْ اسْتَمَرَ وَانْقَضَتْ لِحَقِّهَا طَلَاقُهُ عَلَى الْأَصَحِّ،

(290) أي للزوج أن يرجع زوجته وإن كان أحدهما محرماً. وأدخلت الكاف المريض مرضاً مخوفاً فله الرجعة لأن الرجعية زوجة وارثة، فليس في إرجاعها وهو مريض إدخال وارث.

(291) إذا وطئ الرجعية أو استمتع بها بدون نية الرجعة فلا يعتبر هذا رجعة. وهو وطء حرام يجب الاستبراء منه، وإذا انقضت العدة قبل مدة الاستبراء فلا يصح تزوجها لا منه ولا من

وَلَا⁽²⁹²⁾ إِنْ لَمْ يُعْلَمْ دُخُولٌ، وَإِنْ تَصَادَقَا عَلَى الْوُطْءِ قَبْلَ الطَّلَاقِ. وَأُخِذَ بِإِقْرَارِهِمَا، كَدَعَوَاهُ لَهَا بَعْدَهَا إِنْ تَمَادَيَا عَلَى التَّضْذِيقِ عَلَى الْأَصُوبِ. وَلِلْمُصَدِّقَةِ التَّفَقُّةُ، وَلَا تُطَلَّقُ لِحَقِّهَا فِي الْوُطْءِ، وَلَهُ جَبْرُهَا عَلَى تَجْدِيدِ عَقْدِ بَرْبَعِ دِينَارٍ، وَلَا إِنْ أَقَرَّ بِهِ فَقَطْ فِي زِيَارَةٍ؛ بِخِلَافِ الْبِنَاءِ. وَفِي إِبْطَالِهَا إِنْ لَمْ تُنْجَزْ، كَعَدِّ أَوْ الْآنَ فَقَطْ، تَأْوِيلَانِ. وَلَا إِنْ قَالَ مَنْ يَغِيبُ: إِنْ دَخَلْتُ فَقَدْ ارْتَجَعْتُهَا، كاخْتِيَارِ الْأَمَةِ نَفْسَهَا أَوْ زَوْجَهَا بِتَقْدِيرِ عِنَقَتِهَا؛ بِخِلَافِ ذَاتِ الشَّرْطِ تَقُولُ: إِنْ فَعَلَهُ زَوْجِي فَقَدْ فَارَقْتُهُ، وَصَحَّتْ رَجْعَتُهُ إِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى إِقْرَارِهِ أَوْ تَصَرُّفِهِ وَمَبِيتِهِ فِيهَا، أَوْ قَالَتْ حِضْتُ ثَالِثَةً فَأَقَامَ بَيِّنَةً عَلَى قَوْلِهَا قَبْلَهُ بِمَا يُكَذِّبُهَا، أَوْ أَشْهَدَ بِرَجْعَتِهَا فَصَمَتَتْ ثُمَّ قَالَتْ كَانَتْ انْقَضَتْ، أَوْ وَلَدَتْ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، وَرُدَّتْ بِرَجْعَتِهِ وَلَمْ تَحْرُمْ عَلَى الثَّانِي وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ بِهَا حَتَّى انْقَضَتْ وَتَزَوَّجَتْ، أَوْ وَطِئَ الْأَمَةُ سَيِّدَهَا، فَكَالْوَلِيِّينَ. وَالرَّجْعِيَّةُ كَالزَّوْجَةِ؛ إِلَّا فِي تَحْرِيمِ الْإِسْتِمْتَاعِ وَالْدُّخُولِ عَلَيْهَا وَالْأَكْلِ مَعَهَا، وَصُدِّقَتْ فِي انْقِضَاءِ عِدَّةِ الْأَقْرَاءِ، وَالْوَضْعِ بِلَا يَمِينٍ مَا أَمَكْنَ وَسُئِلَ النِّسَاءُ، وَلَا يُفِيدُهَا تَكْذِيبُهَا نَفْسَهَا، وَلَا أَنَّهَا رَأَتْ أَوَّلَ الدَّمِ وَانْقَطَعَ، وَلَا رُؤْيَا النِّسَاءِ لَهَا. وَلَوْ مَاتَ زَوْجُهَا بَعْدَ كَسَنَةٍ، فَقَالَتْ لَمْ أَحِضْ إِلَّا وَاحِدَةً، فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُرْضِعٍ وَلَا مَرِيضَةٍ لَمْ تُصَدَّقْ، إِلَّا إِنْ كَانَتْ تُظْهِرُهُ وَحَلَفَتْ فِي كَالسَّتَةِ لَا كَالْأَرْبَعَةِ وَعَشْرِ، وَنُدِبَ الْإِشْهَادُ، وَأَصَابَتْ مَنْ مَنَعَتْ لَهُ⁽²⁹³⁾، وَشَهَادَةُ السَّيِّدِ

غيره حتى يتم استبراؤها وإذا انتهى الاستبراء قبل العدة صح له مراجعتها فيما بقي من العدة.

(292) أي ولا تصح الرجعة إن لم يعلم دخول.

(293) أي الإشهاد. يعني إذا أرجعها ولم يشهد على الرجعة، ومنعته حتى يشهد فقد أصابت في هذا المنع وتوَجَّرَ عليه لأنه من حقها خشية أن تنكر الرجعة.

كَالْعَدَمِ. وَالْمُتْعَةُ عَلَى قَدْرِ حَالِهِ بَعْدَ الْعِدَّةِ لِلرَّجْعِيَّةِ أَوْ وَرَثَتِهَا، كَكُلِّ مُطْلَقَةٍ فِي نِكَاحٍ لَازِمٍ، لَا فِي فُسْخِ كِلْعَانٍ، وَمِلْكُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ، إِلَّا مَنْ اخْتَلَعَتْ، أَوْ فُرِضَ لَهَا وَطُلِّقَتْ قَبْلَ الْبِنَاءِ، وَمُخْتَارَةٌ لِعَتَقِهَا أَوْ لِعَيْبِهِ، وَمُخِيرَةٌ، وَمُمْلَكَةٌ.

باب

الْإِيْلَاءُ يَمِينُ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ، يَتَصَوَّرُ وَقَاعُهُ، وَإِنْ مَرِيضًا بِمَنْعٍ وَطءِ زَوْجَتِهِ، وَإِنْ تَعْلِيْقًا، غَيْرِ الْمُرْضِعَةِ وَإِنْ رَجْعِيَّةً أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، أَوْ شَهْرَيْنِ لِلْعَبْدِ. وَلَا يَنْتَقِلُ بَعْتُهُ بَعْدَهُ. كَوَالِدٍ لَا أَرَا جُعْلَ أَوْ لَا أَطْوُكُ حَتَّى تَسْأَلَنِي أَوْ تَأْتِيَنِي، أَوْ لَا أَلْتَقِيَ مَعَهَا، أَوْ لَا أَغْتَسِلُ مِنْ جَنَابَةٍ، أَوْ لَا أَطْوُكُ حَتَّى أَخْرَجَ مِنَ الْبَلَدِ إِذَا تَكَلَّفَهُ، أَوْ فِي هَذِهِ الدَّارِ إِذَا لَمْ يَحْسُنْ خُرُوجُهَا لَهُ، أَوْ إِنْ لَمْ أَطَاكُ فَأَنْتِ طَالِقٌ، أَوْ إِنْ وَطِئْتُكَ وَتَوَى بِبَقِيَّةِ وَطْئِهِ الرَّجْعَةَ وَإِنْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا. وَفِي تَعْجِيلِ الطَّلَاقِ إِنْ حَلَفَ بِالثَّلَاثِ، وَهُوَ الْأَحْسَنُ، أَوْ ضَرْبِ الْأَجَلِ قَوْلَانِ فِيهَا. وَلَا يُمَكِّنُ مِنْهُ كَالظَّهَارِ، لَا كَافِرٍ. وَإِنْ أَسْلَمَ، إِلَّا أَنْ يَتَحَاكُمُوا إِلَيْنَا. وَلَا لَاهْجُرْنَهَا، أَوْ لَا كَلَّمْنَهَا، أَوْ لَا وَطِئْنَهَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا، وَاجْتَهَدَ وَطُلِّقَ فِي لَأَعَزِّلَنَّ أَوْ لَا أُبَيِّنَنَّ أَوْ تَرَكَ الْوَطْءَ ضَرَرًا وَإِنْ غَائِبًا، أَوْ سَرَمَدَ الْعِبَادَةِ بِلَا أَجَلٍ عَلَى الْأَصَحِّ، وَلَا إِنْ لَمْ يَلْزِمَهُ يَمِينُهُ حُكْمُ كَكُلِّ مَمْلُوكٍ أَمْلِكُهُ حُرًّا، أَوْ خَصَّ بِلَدٍّ قَبْلَ مِلْكِهِ مِنْهَا، أَوْ لَا وَطِئْتُكَ فِي هَذِهِ السَّنَةِ، إِلَّا مَرَّتَيْنِ أَوْ مَرَّةً، حَتَّى يَطَأَ وَتَبْقَى الْمُدَّةُ، وَلَا إِنْ حَلَفَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، أَوْ إِنْ وَطِئْتُكَ فَعَلَيْ صَوْمِ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ نَعَمْ إِنْ وَطِئَ صَامَهُ بِبَقِيَّتِهَا وَالْأَجَلُ مِنَ الْيَمِينِ؛ إِنْ كَانَتْ يَمِينُهُ صَرِيحَةً فِي تَرْكِ الْوَطْءِ لَا إِنْ اخْتَمَلَتْ مُدَّةً يَمِينُهُ أَقَلَّ، أَوْ حَلَفَ عَلَى جَنْثٍ فَمِنَ الرُّفْعِ وَالْحُكْمِ، وَهَلِ الْمُظَاهَرُ إِنْ

قَدَرَ عَلَى التَّكْفِيرِ وَامْتَنَعَ كَالْأَوَّلِ؟ وَعَلَيْهِ اخْتَصَرَتْ، أَوْ كَالثَّانِي؟ وَهُوَ
الْأَرْجَحُ، أَوْ مِنْ تَبَيَّنِ الضَّرَرُ؟ وَعَلَيْهِ تَوَوَّلْتُ؟ أَقْوَالٌ، كَالْعَبْدِ لَا يُرِيدُ الْفَيْئَةَ،
أَوْ يُمْنَعُ الصَّوْمَ بِوَجْهِ جَائِزٍ. وَانْحَلَّ الْإِيْلَاءُ بِزَوَالِ مِلْكٍ مَنْ حَلَفَ بِعَقْبِهِ؛ إِلَّا
أَنْ يَعُودَ بِغَيْرِ إِرْثٍ كَالطَّلَاقِ الْقَاصِرِ عَنِ الْعَايَةِ فِي الْمَحْلُوفِ بِهَا لَا لَهَا،
وَبِتَعْجِيلِ الْحِنْثِ، وَبِتَكْفِيرِ مَا يُكْفَرُ؛ وَإِلَّا فَلَهَا وَلِسَيِّدِهَا، إِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ
وَطُؤُهَا، الْمُطَالَبَةُ بَعْدَ الْأَجْلِ بِالْفَيْئَةِ، وَهِيَ تَغْيِيبُ الْحَشَفَةِ فِي الْقُبْلِ
وَافْتِضَاضُ الْبِكْرِ إِنْ حَلَّ، وَلَوْ مَعَ جُنُونٍ، لَا بِوَطْءٍ بَيْنَ فَخْذَيْنِ. وَحِنْثٌ إِلَّا
أَنْ يَنْوِيَ الْفَرْجَ. وَطَلَّقَ إِنْ قَالَ: لَا أَطَأُ بِهَا تَلَوُّمٌ، وَإِلَّا اخْتَبَرَ مَرَّةً وَمَرَّةً،
وَصَدَّقَ إِنْ ادَّعَاهُ؛ وَإِلَّا أَمَرَ بِالطَّلَاقِ، وَإِلَّا طَلَّقَ عَلَيْهِ. وَفَيْئَةُ الْمَرِيضِ
وَالْمَحْبُوسِ بِمَا يَنْحَلُّ بِهِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ يَمِينُهُ مِمَّا تُكْفَرُ قَبْلَهُ كَطَّلَاقٍ فِيهِ رَجْعَةٌ
فِيهَا أَوْ فِي غَيْرِهَا، وَصَوْمٍ لَمْ يَأْتِ وَعِتْقٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ فَالْوَعْدُ، وَبُعْثٌ لِلْغَائِبِ،
وَإِنْ بِشَهْرَيْنِ، وَلَهَا الْعَوْدُ إِنْ رَضِيَتْ، وَتَتِمُّ رَجْعَتُهُ إِنْ انْحَلَّ، وَإِلَّا لَعَنَتْ. وَإِنْ
أَبَى الْفَيْئَةَ فِي إِنْ وَطِئَتْ إِحْدَاكُمَا فَلْأُخْرَى طَالِقٌ طَلَّقَ الْحَاكِمُ إِحْدَاهُمَا. وَفِيهَا
فِيمَنْ حَلَفَ لَا يَطَأُ وَاسْتَتْنَى: أَنَّهُ مُوَلٍ، وَحُمِلَتْ عَلَى مَا إِذَا رُفِعَ وَلَمْ
تُصَدِّقْهُ، وَأُورِدَ لَوْ كَفَرَ عَنْهَا وَلَمْ تُصَدِّقْهُ، وَفُرِّقَ بِشِدَّةِ الْمَالِ، وَبِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ
يَحْتَمِلُ غَيْرَ الْحِلِّ.

باب

تَشْبِيهِ الْمُسْلِمِ الْمُكَلَّفِ مَنْ تَحَلَّى أَوْ جُزَّأَهَا بِظَهْرِ مَحْرَمٍ أَوْ جُزَّئِهِ ظَهَارًا.
وَتَوَقَّفَ إِنْ تَعَلَّقَ بِكَمَشِيَّتِهَا وَهُوَ بِيَدِهَا مَا لَمْ تُوقَفْ. وَبِمُحَقِّقِ تَنْجَزٍ، وَبِوَقْتِ
تَأَبَّدٍ، أَوْ بَعْدَ زَوَاجٍ فَعِنْدَ الْإِيَّاسِ أَوْ الْعَزِيمَةِ، وَلَمْ يَصِحَّ فِي الْمُعَلَّقِ تَقْدِيمُ
كَفَّارَتِهِ قَبْلَ لُزُومِهِ، وَصَحَّ مِنْ رَجْعِيَّةٍ، وَمُدْبَرَةٍ، وَمُحْرَمَةٍ، وَمَجُوسِيٍّ أَسْلَمَ ثُمَّ

أَسْلَمَتْ، وَرَتَقَاءَ، لَا مُكَاتَبَةَ وَلَوْ عَجَزَتْ عَلَى الْأَصَحِّ، وَفِي صِحَّتِهِ مِنْ كَمَجْبُوبٍ تَأْوِيلَانِ. وَصَرِيحُهُ بَظَهَرٍ مُؤَبَّدٍ تَحْرِيمُهَا، أَوْ عَضُوبَهَا، أَوْ ظَهَرٍ ذَكَرٍ. وَلَا يَنْصَرِفُ لِلطَّلَاقِ، وَهَلْ يُؤْخَذُ بِالطَّلَاقِ مَعَهُ إِذَا نَوَاهُ مَعَ قِيَامِ الْبَيِّنَةِ، كَأَنْتَ حَرَامٌ كَظَهَرِ أُمِّي، أَوْ كَأُمِّي؟ تَأْوِيلَانِ؟ وَكِنَايَتُهُ، كَأُمِّي، أَوْ أَنْتِ أُمِّي، إِلَّا لِقَضْدِ الْكَرَامَةِ، أَوْ كَظَهَرِ أَجْنَبِيَّةٍ. وَتُؤَيِّ فِيهَا فِي الطَّلَاقِ فَالْبَيِّنَاتُ، كَأَنْتِ كَفَالَتُهُ الْأَجْنَبِيَّةِ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ مُسْتَفْتٍ، أَوْ كَابْنِي أَوْ غُلَامِي، أَوْ كَكُلِّ شَيْءٍ حَرَمَهُ الْكِتَابُ. وَلَزِمَ بِأَيِّ كَلَامٍ نَوَاهُ بِهِ، لَا بِإِنْ وَطِئْتُكَ وَطِئْتُ أُمِّي، أَوْ لَا أَعُودُ لِمَسِّكَ حَتَّى أَمْسَ أُمِّي، أَوْ لَا أُرَاجِعُكَ حَتَّى أُرَاجِعَ أُمِّي، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. وَتَعَدَّدَتِ الْكُفَّارَةُ إِنْ عَادَ ثُمَّ ظَاهَرَ، أَوْ قَالَ لِأَرْبَعٍ: مَنْ دَخَلَتْ، أَوْ كُلُّ مَنْ دَخَلَتْ، أَوْ أَتَيْتُكَ، لَا إِنْ تَزَوَّجْتُكَ، أَوْ كُلُّ امْرَأَةٍ. أَوْ ظَاهَرَ مِنْ نِسَائِهِ أَوْ كَرَّرَهُ، أَوْ عَلَّقَهُ بِمُتَّحِدٍ، إِلَّا أَنْ يَنْوِي كُفَّارَاتٍ فَتَلَزَمُهُ، وَلَهُ الْمَسُّ بَعْدَ وَاحِدَةٍ عَلَى الْأَرْجَحِ. وَحَرَّمَ قَبْلُهَا الْإِسْتِمْتَاعُ، وَعَلَيْهَا مَنَعُهُ وَوَجِبَ - إِنْ خَافَتْهُ - رَفْعُهَا لِلْحَاكِمِ. وَجَازَ كَوْنُهُ مَعَهَا، إِنْ أَمِنَ، وَسَقَطَ إِنْ تَعَلَّقَ وَلَمْ يَتَنَجَّزْ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَوْ تَأَخَّرَ، كَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا، وَأَنْتِ عَلَيَّ كَظَهَرِ أُمِّي، كَقَوْلِهِ لِعَبْدٍ مَدْخُولٍ بِهَا: أَنْتِ طَالِقٌ وَأَنْتِ عَلَيَّ كَظَهَرِ أُمِّي، لَا إِنْ تَقَدَّمَ أَوْ صَاحَبَ، كَإِنْ تَزَوَّجْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا، وَأَنْتِ عَلَيَّ كَظَهَرِ أُمِّي، وَإِنْ عُرِضَ عَلَيْهِ نِكَاحُ امْرَأَةٍ فَقَالَ هِيَ أُمِّي فَظَهَارٌ. وَتَجِبُ بِالْعَوْدِ، وَتَتَحْتَمُّ بِالْوَطْءِ، وَتَجِبُ بِالْعَوْدِ وَلَا تُجْزَى قَبْلَهُ. وَهَلْ هُوَ الْعَزْمُ عَلَى الْوَطْءِ، أَوْ مَعَ الْإِمْسَاكِ تَأْوِيلَانِ وَخِلَافٌ. وَسَقَطَتْ إِنْ لَمْ يَطَأْ بِطَّلَاقِهَا وَمَوْتِهَا، وَهَلْ تُجْزَى إِنْ أَتَمَّهَا؟ تَأْوِيلَانِ. وَهِيَ ⁽²⁹⁴⁾ إِغْتَاقُ رَقَبَةٍ لَا جَنِينٍ، وَعَتَقٌ بَعْدَ وَضْعِهِ، وَمُنْقَطَعُ خَبَرِهِ،

(294) أي الكفارة. وقوله إعتاق هو النوع الأول من أنواع ثلاثة مرتبة.

مُؤْمِنَةٍ⁽²⁹⁵⁾، وَفِي الْعَجَمِيِّ تَأْوِيلَانِ. وَفِي الْوَقْفِ حَتَّى يُسْلِمَ قَوْلَانِ، سَلِيمَةٍ عَنْ قَطْعِ إِصْبَعٍ، وَعَمَى، وَبَكَمٍ، وَجُنُونٍ وَإِنْ قَلَّ، وَمَرَضٍ مُشْرِفٍ، وَقَطْعِ أُذُنَيْنِ، وَصَمَمٍ، وَهَرَمٍ، وَعَرَجٍ شَدِيدَيْنِ، وَجُدَامٍ، وَبَرَصٍ، وَفَلَجٍ بِلاَ شَوْبٍ عَوْضٍ، لَا مُشْتَرَى لِلْعَتَقِ وَمُحَرَّرَةٍ لَهُ لَا مَنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ، وَفِي إِنْ اشْتَرَيْتُهُ فَهُوَ عَنْ ظَهَارِي تَأْوِيلَانِ. وَالْعَتَقُ، لَا مَكَاتِبَ، وَمُدَبِّرٍ وَنَحْوَهُمَا، أَوْ أَعْتَقَ نِصْفًا فَكُمِّلَ عَلَيْهِ، أَوْ أَعْتَقَهُ، أَوْ أَعْتَقَ ثَلَاثًا عَنْ أَرْبَعٍ. وَيُجْزَىءُ أَعُورٌ، وَمَغْصُوبٌ، وَمَرْهُونٌ وَجَانٍ، إِنْ افْتَدِيَا، وَمَرَضٍ، وَعَرَجٍ خَفِيفَيْنِ وَأَثْمَلَةٍ، وَجَدَعَ فِي أُذُنٍ. وَعَتَقُ⁽²⁹⁶⁾ الْغَيْرَ عَنْهُ وَلَوْ لَمْ يَأْذَنْ؛ إِنْ عَادَ وَرَضِيَهُ، وَكُرِهَ الْخَصِي، وَنُدِبَ أَنْ يُصَلِّيَ وَيَصُومَ، ثُمَّ لِمُعْسِرٍ عَنْهُ وَقْتُ الْأَدَاءِ، لَا قَادِرٍ. وَإِنْ بِمِلْكٍ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ لِكَمَرَضٍ، أَوْ مَنْصِبٍ، أَوْ بِمِلْكٍ رَقَبَةٍ فَقَطْ ظَاهِرٌ مِنْهَا صَوْمٌ⁽²⁹⁷⁾ شَهْرَيْنِ بِالْهِلَالِ مَثْوًى التَّتَابُعِ وَالْكَفَّارَةِ، وَتَمَّ الْأَوَّلُ إِنْ انْكَسَرَ مِنَ الثَّالِثِ، وَلِلْسَيِّدِ الْمَنْعُ؛ إِنْ أَضَرَ بِخِدْمَتِهِ وَلَمْ يُؤَدِّ خَرَاجَهُ، وَتَعَيَّنَ لِذِي الرِّقِّ، وَلِمَنْ طُولِبَ بِالْفَيْئَةِ وَقَدْ التَزَمَ عِتْقُ مَنْ يَمْلِكُهُ لِعَشْرِ سِنِينَ، وَإِنْ أَيْسَرَ فِيهِ تَمَادَى؛ إِلَّا أَنْ يُفْسِدَهُ. وَنُدِبَ الْعِتْقُ فِي كَالْيَوْمَيْنِ، وَلَوْ تَكَلَّفَهُ الْمُعْسِرُ جَارًا. وَانْقَطَعَ تَتَابُعُهُ بِوَطْءِ الْمُظَاهَرِ مِنْهَا أَوْ وَاحِدَةٍ مِمَّنْ فِيهِنَّ كَفَّارَةٌ وَإِنْ لَيْلًا نَاسِيًا. كَبُطْلَانِ الْإِطْعَامِ، وَبِفَطْرِ السَّفَرِ، أَوْ بِمَرَضٍ هَاجَهُ، لَا إِنْ لَمْ يَهْجُهُ كَحَيْضٍ، وَنِفَاسٍ،

(295) صفة لرقبة في قوله: وهي إعتاق رقبة. وكذا قوله فيما يأتي: سليمة وما عطف عليه.

(296) هذا هو النوع الثاني من أنواع الكفارة. وهو معطوف بثم - في قوله: ثم لمعسر عنه والمعطوف عليه قوله «إعتاق رقبة» المتقدم. وقوله: «المعسر» إلى قوله «منها» كلام معترض بين العاطف والمعطوف. وصوم مبتدأ مؤخر، ولمعسر خبر مقدم.

(297) هذا هو النوع الثالث من أنواع الكفارة الذي هو الإطعام، وهو معطوف على قوله المتقدم «صوم شهرين».

وَإِكْرَاهٍ، وَظَنُّ غُرُوبٍ، وَفِيهَا وَنَسْيَانٍ، وَبِالْعِيدِ إِنْ تَعَمَّدَهُ؛ لَا جَهْلَهُ. وَهَلْ إِنْ صَامَ الْعِيدَ وَأَيَّامَ التَّشْرِيقِ، وَإِلَّا اسْتَأْنَفَ، أَوْ يُفْطِرُهُنَّ وَيَنْبِي؟ تَأْوِيلَانِ، وَجَهْلُ رَمَضَانَ كَالْعِيدِ عَلَى الْأَرْجَحِ، وَبِفَضْلِ الْقَضَاءِ، وَشَهْرٌ أَيْضًا الْقَطْعُ بِالنَّسْيَانِ، فَإِنْ لَمْ يَذَرِ بَعْدَ صَوْمِ أَرْبَعَةٍ عَنْ ظَهَارَيْنِ مَوْضِعَ يَوْمَيْنِ صَامَهُمَا وَقَضَى شَهْرَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَذَرِ اجْتِمَاعَهُمَا صَامَهُمَا وَقَضَى الْأَرْبَعَةَ. ثُمَّ تَمْلِكُ سِتِّينَ مَسْكِينًا أَحْرَارًا مُسْلِمِينَ لِكُلِّ مُدٍّ وَثُلْثَانِ بُرٍّ، وَإِنْ اقْتَاتُوا ثَمَرًا أَوْ مُخْرَجًا فِي الْفِطْرِ فَعَدْلُهُ، وَلَا أَحَبُّ الْغَدَاءِ وَلَا الْعِشَاءُ كَفْذِيَّةِ الْأَذَى، وَهَلْ لَا يَنْتَقِلُ إِلَّا إِنْ أَيْسَ مِنْ قُدْرَتِهِ عَلَى الصِّيَامِ، أَوْ إِنْ شَكَّ؟ قَوْلَانِ فِيهَا. وَتَوَوَّلْتَ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَ قَدْ دَخَلَ فِي الْكَفَّارَةِ، وَإِنْ أَطْعَمَ مِائَةَ وَعَشْرِينَ، فَكَالْيَمِينِ، وَلِلْعَبْدِ إِخْرَاجُهُ إِنْ أَذِنَ سَيِّدُهُ، وَفِيهَا أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَصُومَ وَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي الْإِطْعَامِ، وَهَلْ هُوَ وَهُمْ لِأَنَّهُ الْوَاجِبُ؟ أَوْ أَحَبُّ لِلْوُجُوبِ؟ أَوْ أَحَبُّ لِلْسَيِّدِ عَدَمُ الْمَنْعِ؟ أَوْ لِمَنْعِ السَيِّدِ لَهُ الصَّوْمُ؟ أَوْ عَلَى الْعَاجِزِ حِينَئِذٍ فَقَطْ؟ تَأْوِيلَاتٌ. وَفِيهَا إِنْ أَذِنَ لَهُ أَنْ يُطْعِمَ فِي الْيَمِينِ أَجْزَأَهُ وَفِي قَلْبِي مِنْهُ شَيْءٌ. وَلَا يُجْزَى تَشْرِيكَ كَفَّارَتَيْنِ فِي مَسْكِينٍ، وَلَا تَرْكِيبَ صِنْفَيْنِ. وَلَوْ نَوَى لِكُلِّ عَدَدًا، أَوْ عَنِ الْجَمِيعِ كَمَلٍّ، وَسَقَطَ حَظُّ مَنْ مَاتَتْ. وَلَوْ أَعْتَقَ ثَلَاثًا عَنْ ثَلَاثٍ مِنْ أَرْبَعٍ لَمْ يَطَأْ وَاحِدَةً حَتَّى يُخْرِجَ الرَّابِعَةَ، وَإِنْ مَاتَتْ وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ أَوْ طَلَّقَتْ.

باب

إِنَّمَا يُلَاعِنُ زَوْجٌ وَإِنْ فَسَدَ نِكَاحُهُ أَوْ فَسَقَا أَوْ رُقَا، لَا كَفَرًا إِنْ قَذَفَهَا بَزْنَى فِي نِكَاحِهِ، وَإِلَّا حُدَّ، تَبَيَّنَتْهُ أَعْمَى وَرَأَاهُ غَيْرُهُ وَانْتَفَى بِهِ مَا وُلِدَ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ، وَإِلَّا لَحِقَ بِهِ، إِلَّا أَنْ يَدَّعَى الْإِسْتِبْرَاءَ، وَبَنَفِي حَمْلٍ وَإِنْ مَاتَ أَوْ تَعَدَّدَ الْوَضْعُ أَوْ التَّوَامُ بِلَعَانٍ مُعَجَّلٍ، كَالزَّوْنِ وَالْوَلَدِ إِنْ لَمْ يَطَأْهَا بَعْدَ وَضْعٍ، أَوْ

لِمُدَّةٍ لَا يَلْحَقُ الْوَلَدُ فِيهَا لِقْلَةً، أَوْ لِكَثْرَةٍ أَوْ اسْتِبْرَاءٍ بِحَيْضَةٍ، وَلَوْ تَصَادَقَا عَلَى نَفْيِهِ، إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ بِهِ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ أَوْ وَهُوَ صَبِيٌّ حِينَ الْحَمْلِ أَوْ مَجْبُوبٌ، أَوْ ادَّعَتْهُ مَعْرِبِيَّةٌ عَلَى مَشْرِقِيٍّ، وَفِي حَدِّهِ بِمَجَرَّدِ الْقَذْفِ، أَوْ لِعَانِهِ، خِلَافٌ. وَإِنْ لَاعَنَ لِرُؤْيَاةٍ وَادَّعَى الْوَطْءَ قَبْلَهَا، وَعَدِمَ الْاسْتِبْرَاءَ فَلِمَالِكٍ فِي الزَّامَةِ بِهِ وَعَدَمِهِ وَنَفْيِهِ أَقْوَالٌ. ابْنُ الْقَاسِمِ: وَيُلْحَقُ إِنْ ظَهَرَ يَوْمُهَا، وَلَا يُعْتَمَدُ فِيهِ عَلَى عَزْلِ وَلَا مُشَابَهَةِ لغيرِهِ وَإِنْ بِسَوَادٍ وَلَا وَطْءٍ بَيْنَ الْفَخَذَيْنِ إِنْ أَنْزَلَ وَلَا بغيرِ إِنْزَالٍ إِنْ أَنْزَلَ قَبْلَهُ وَلَمْ يَبْلُ. وَلَاعَنَ فِي نَفْيِ الْحَمْلِ مُطْلَقًا، وَفِي الرُّؤْيَاةِ فِي الْعِدَّةِ وَإِنْ مِنْ بَائِنٍ، وَحَدَّ بَعْدَهَا كَاسْتِلْحَاقِ الْوَلَدِ، إِلَّا أَنْ تَزْنِيَ بَعْدَ اللَّعَانِ وَتَسْمِيَةِ الزَّانِي بِهَا وَأَعْلَمَ بِحَدِّهِ، لَا إِنْ كَرَّرَ قَذْفَهَا بِهِ، وَوَرِثَ الْمُسْتَلْحَقُ الْمَيِّتَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ حُرٌّ مُسْلِمٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ وَقَلَ الْمَالُ، وَإِنْ وَطِئَ أَوْ آخَرَ بَعْدَ عِلْمِهِ بِوَضْعِ أَوْ حَمْلٍ بِلاَ عُذْرِ امْتَنَعَ. وَشَهِدَ بِاللَّهِ أَرْبَعًا لَرَأَيْتُهَا تَزْنِي، أَوْ مَا هَذَا الْحَمْلُ مِنِّي، وَوَصَلَ خَامِسَةً بِلَعْنَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ. أَوْ إِنْ كُنْتُ كَذَبْتُهَا، وَأَشَارَ الْأَخْرَسُ أَوْ كَتَبَ. وَشَهِدْتُ مَا رَأَيْتُ أَرْبِي، أَوْ مَا زَنَيْتُ، أَوْ لَقَدْ كَذَبَ فِيهِمَا، وَفِي الْخَامِسَةِ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ. وَوَجِبَ أَشْهَدُ، وَاللَّعْنُ، وَالْغَضَبُ، وَبِأَشْرَفِ الْبَلَدِ، وَبِحَضُورِ جَمَاعَةٍ أَقْلُهَا أَرْبَعَةٌ، وَنُدْبَ إِثْرَ صَلَاةٍ وَتَخْوِيفُهُمَا، وَخُصُوصًا عِنْدَ الْخَامِسَةِ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهَا مُوجِبَةُ الْعَذَابِ، وَفِي إِعَادَتِهَا إِنْ بَدَأَتْ خِلَافٌ. وَلَاعَنْتِ الذَّمِّيَّةُ بِكَيْسِيَّتِهَا وَلَمْ تُجَبَّرْ، وَإِنْ أَبَتْ أَدْبَتْ وَرَدَّتْ لِمِلَّتِهَا، كَقَوْلِهِ وَجَدْتُهَا مَعَ رَجُلٍ فِي لِحَافٍ، وَتَلَاعَنَّا، إِنْ رَمَاهَا بِغَضَبٍ أَوْ وَطِئَ شُبْهَةً، وَأَنْكَرْتُهُ أَوْ صَدَّقْتُهُ وَلَمْ يَثْبُتْ، وَلَمْ يَظْهَرْ. وَتَقُولُ: مَا زَنَيْتُ، وَلَقَدْ غُلِبْتُ؛ وَإِلَّا التَّعَنَ فَقَطْ، كَصَغِيرَةٍ تُوْطَأُ، وَإِنْ شَهِدَ مَعَ ثَلَاثَةِ التَّعَنَ، ثُمَّ التَّعَنْتُ، وَحَدَّ الثَّلَاثَةُ، لَا إِنْ

نَكَلَتْ أَوْ لَمْ يُعْلَمْ بِزَوْجِيَّتِهِ حَتَّى رُجِمَتْ، وَإِنْ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ ثُمَّ وَلَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ، فَكَالْأَمَةِ، وَلَا قُلَّ؛ فَكَالزَّوْجَةِ. وَحُكْمُهُ رَفْعُ الْحَدِّ أَوْ الْأَدَبِ فِي الْأَمَةِ وَالذَّمِّيَّةِ، وَإِيجَابُهُ عَلَى الْمَرْأَةِ؛ إِنْ لَمْ تُلَاعِنْ. وَقَطْعُ نَسَبِهِ، وَبِلَعَانِهَا تَأْيِيدُ حُرْمَتِهَا، وَإِنْ مُلِكَتْ أَوْ انْفَشَّ حَمْلُهَا، وَلَوْ عَادَ إِلَيْهِ قُبَلْ كَالْمَرْأَةِ عَلَى الْأَظْهَرِ، وَإِنْ اسْتَلْحَقَّ أَحَدَ التَّوَامِينِ لِحَقًّا، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا سِتَّةُ فَبَطْنَانِ؛ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: إِنْ أَقَرَّ بِالثَّانِي، وَقَالَ لَمْ أَطَأْ بَعْدَ الْأَوَّلِ سِوَى النَّسَاءِ، فَإِنْ قُلْنَا إِنَّهُ قَدْ يَتَأَخَّرُ هَكَذَا لَمْ يُحَدِّ.

باب

تَعْتَدُ حُرَّةٌ؛ وَإِنْ كِتَابِيَّةٌ أَطَاقَتْ الْوَطْءَ بِخُلُوةٍ بَالِغٍ غَيْرِ مَجْبُوبٍ أَمَكَنَ شَعْلُهَا مِنْهُ وَإِنْ نَفْيَاهُ، وَأَخَذَا بِإِفْرَارِهِمَا، لَا بِغَيْرِهَا⁽²⁹⁸⁾؛ إِلَّا أَنْ تُقَرَّ بِهِ أَوْ يَظْهَرَ حَمْلٌ، وَلَمْ يَنْفِهِ بِثَلَاثَةِ أَقْرَاءٍ: أَطْهَارٍ، وَذِي الرِّقِّ قُرْءَانٍ وَالْجَمِيعُ لِلْإِسْتِبْرَاءِ، لَا الْأَوَّلُ فَقَطْ عَلَى الْأَرْجَحِ، وَلَوْ اعْتَادَتْهُ فِي كَالسَّنَةِ أَوْ أَرْضَعَتْ. أَوْ اسْتُحْيِضَتْ وَمَيِّزَتْ، وَلِلزَّوْجِ انْتِرَاعٌ وَلِدَ الْمُرْضِعِ فِرَاراً مِنْ أَنْ تَرْتَهُ أَوْ لِيَتَزَوَّجَ أُحْتَهَا أَوْ رَابِعَةً، إِذَا لَمْ يَضُرَّ بِالْوَلَدِ. وَإِنْ لَمْ تُمَيِّزْ أَوْ تَأَخَّرَ بِلَا سَبَبٍ، أَوْ مَرَضَتْ تَرَبَّصَتْ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ، ثُمَّ اعْتَدَتْ بِثَلَاثَةِ كَعِدَةٍ مَنْ لَمْ تَرَ الْحَيْضَ وَالْيَائِسَةَ وَلَوْ بِرِقٍّ، وَتَمَّ مِنَ الرَّابِعِ فِي الْكُسْرِ، وَلَعَا يَوْمَ الطَّلَاقِ. وَإِنْ حَاضَتْ فِي السَّنَةِ انْتَهَرَتْ الثَّانِيَّةُ وَالثَّالِثَةُ، ثُمَّ إِنْ احتَاجَتْ لِعِدَّةٍ، فَالْثَلَاثَةُ. وَوَجَبَ إِنْ وَطِئَتْ بِزَنَى أَوْ شُبْهَةٍ، فَلَا يَطَأُ الزَّوْجَ، وَلَا يَعْقِدُ، أَوْ غَابَ غَاصِبٌ أَوْ سَابٍ أَوْ مُشْتَرٍ، وَلَا يُرْجَعُ لَهَا، قَدْرُهَا⁽²⁹⁹⁾، وَفِي إِمْضَاءِ الْوَلِيِّ

(298) لا حرف عطف، وبغيرها معطوف على خلوة: أي تعتد بخلوة لا بغيرها.

(299) فاعل وجب، في قوله ووجب إن وطئت. وضمير قدرها يعود على العدة.

وَفَسَخِهِ تَرُدُّ. وَاعْتَدْتُ بِطَهْرِ الطَّلَاقِ، وَإِنْ لَحْظَةً فَتَحِلُّ بِأَوَّلِ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ؛ إِنْ طُلِّقَتْ لِكَحْيِصٍ، وَهَلْ يَنْبَغِي أَنْ لَا تُعَجَّلَ بِرُؤْيَيْهِ؟ تَأْوِيلَانِ. وَرُجِعَ لِلنِّسَاءِ فِي قَدْرِ الْحَيْضِ هُنَا هَلْ هُوَ يَوْمٌ أَوْ بَعْضُهُ؟ وَفِي أَنَّ الْمَقْطُوعَ ذَكَرُهُ أَوْ أَنْثِيَاهُ يُؤَلَّدُ لَهُ فَتَعْتَدُ زَوْجَتُهُ أَوْ لَا؟ وَمَا تَرَاهُ الْيَائِسَةَ، هَلْ هُوَ حَيْضٌ لِلنِّسَاءِ بِخِلَافِ الصَّغِيرَةِ إِنْ أَمَكْنَ حَيْضُهَا، وَانْتَقَلَتْ لِلْأَقْرَاءِ وَالطُّهَرِ كَالْعِبَادَةِ، وَإِنْ أَتَتْ بَعْدَهَا بِوَلَدٍ لِدُونِ أَقْصَى أَمَدِ الْحَمْلِ لِحَقِّ بِهِ؛ إِلَّا أَنْ يَنْفِيَهُ بِلِعَانٍ. وَتَرَبَّصْتُ إِنْ ارْتَابْتُ بِهِ، وَهَلْ خَمْسًا أَوْ أَرْبَعًا؟ خِلَافٌ. وَفِيهَا لَوْ تَزَوَّجْتَ قَبْلَ الْخَمْسِ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَوَلَدْتَ لِحَمْسَةٍ لَمْ يُلْحَقْ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَحُدَّتْ وَاسْتُشْكِلَتْ. وَعِدَّةُ الْحَامِلِ فِي طَلَاقٍ أَوْ وَفَاةٍ وَضَعُ حَمْلِهَا كُلِّهِ وَإِنْ دَمًا اجْتَمَعَ، وَإِلَّا فَكَالْمُطَلَّاقَةِ إِنْ فَسَدَ، كَالذِّمِّيَّةِ تَحْتَ ذِمِّيٍّ، وَإِلَّا فَأَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ؛ وَإِنْ رَجَعِيَّةٌ إِنْ تَمَّتْ قَبْلَ زَمَنِ حَيْضَتِهَا، وَقَالَ النِّسَاءُ لَأَرْبِيبَةٍ بِهَا؛ وَإِلَّا أَنْتَظَرْتَهَا إِنْ دَخَلَ بِهَا، وَتَنَصَّفَتْ بِالرَّقِّ، وَإِنْ لَمْ تَحِضْ فَثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ؛ إِلَّا أَنْ تَرْتَابَ فَتِسْعَةٌ. وَلِمَنْ وَضَعَتْ غُسْلُ زَوْجِهَا، وَلَوْ تَزَوَّجْتَ. وَلَا يُنْقَلُ الْعِتْقُ لِعِدَّةِ الْحُرَّةِ، وَلَا مَوْتُ زَوْجِ ذِمِّيَّةٍ أَسْلَمَتْ. وَإِنْ أَقَرَّ بِطَلَاقٍ مُتَقَدِّمٍ اسْتَأْنَفَتْ الْعِدَّةَ مِنْ إِفْرَارِهِ. وَلَمْ يَرِثْهَا إِنْ انْقَضَتْ عَلَى دَعْوَاهُ، وَوَرِثَتْهُ فِيهَا، إِلَّا أَنْ تَشْهَدَ بَيِّنَةٌ لَهُ وَلَا يَرْجِعَ بِمَا أَنْفَقَتْ الْمُطَلَّاقَةُ، وَيَعْرِمُ مَا تَسَلَّفَتْ، بِخِلَافِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا وَالْوَارِثِ، وَإِنْ اشْتَرَيْتَ مُعْتَدَّةَ طَلَاقٍ فَارْتَفَعَتْ حَيْضَتُهَا حَلَّتْ إِنْ مَضَتْ سَنَةٌ لِلطَّلَاقِ وَثَلَاثَةٌ لِلشِّرَاءِ أَوْ مُعْتَدَّةٌ مِنْ وَفَاةٍ، فَأَقْصَى الْأَجَلَيْنِ. وَتَرَكْتَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا فَقَطُّ، وَإِنْ صَغُرَتْ وَلَوْ كِتَابِيَّةً وَمَفْقُودًا زَوْجَهَا التَّزْوِينَ بِالْمَضْبُوعِ وَلَوْ أَدَكْنَ، إِنْ وَجَدَ غَيْرُهُ، إِلَّا الْأَسْوَدَ، وَالتَّحْلِيَّ، وَالتَّطْيِيبَ، وَعَمَلُهُ وَالتَّجَرُّ فِيهِ، وَالتَّزْوِينَ، فَلَا تَمْتَشِطُ بِجَنَائٍ أَوْ كَتَمَ بِخِلَافِ نَحْوِ الزَّيْتِ وَالسُّدْرِ، وَاسْتِحْدَادِهَا وَلَا تَدْخُلُ الْحَمَامَ وَلَا تَطْلِي جَسَدَهَا وَلَا تَكْتَحِلُ، إِلَّا

لِضَرُورَةٍ، وَإِنْ بِطَيْبٍ، وَتَمَسَّحُهُ نَهَارًا.

فصل: وَلِزَوْجَةِ الْمَفْقُودِ الرُّفْعُ لِلْقَاضِي، وَالْوَالِي، وَوَالِي الْمَاءِ، وَإِلَّا فَلِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، فَيُؤْجَلُ الْحُرُّ أَرْبَعَ سِنِينَ، إِنْ دَامَتْ نَفَقَتُهَا، وَالْعَبْدُ نِصْفُهَا مِنَ الْعَجْزِ عَنْ حَبْرِهِ، ثُمَّ اعْتَدَّتْ كَالْوَفَاةِ، وَسَقَطَتْ بِهِ النِّفَقَةُ. وَلَا تَحْتَاجُ فِيهَا لِإِذْنٍ، وَلَيْسَ لَهَا الْبَقَاءُ بَعْدَهَا، وَقَدَرُ طَلَاقٍ يَتَحَقَّقُ بِدُخُولِ الثَّانِي فَتَحِلُّ لِلأَوَّلِ إِنْ طَلَّقَهَا اثْنَتَيْنِ، فَإِنْ جَاءَ أَوْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ حَيٌّ أَوْ مَاتَ فَكَالْوَلِيِّينِ. وَوَرِثَتِ الْأَوَّلُ إِنْ قُضِيَ لَهُ بِهَا، وَلَوْ تَزَوَّجَهَا الثَّانِي فِي عِدَّةِ وَفَاةٍ فَكَغَيْرِهِ. وَأَمَّا إِنْ نُعِيَ لَهَا، أَوْ قَالَ: عَمْرَةَ طَالِقٌ مُدْعِيًا غَائِبَةً فَطُلِّقَ عَلَيْهِ ثُمَّ اثْبَتَهُ، وَدُو ثَلَاثَ وَكُلَّ وَكِلَيْنِ، وَالْمُطَلَّقةُ لِعَدَمِ النِّفَقَةِ، ثُمَّ ظَهَرَ إِسْقَاطُهَا، وَذَاتُ الْمَفْقُودِ تَتَزَوَّجُ فِي عِدَّتِهَا فَيُفْسَخُ، أَوْ تَزَوَّجَتْ بِدَعْوَاهَا الْمَوْتَ أَوْ بِشَهَادَةِ غَيْرِ عَدْلَيْنِ فَيُفْسَخُ، ثُمَّ يَظْهَرُ أَنَّهُ كَانَ عَلَى الصِّحَّةِ، فَلَا تَقُوتُ بِدُخُولِ. وَالضَّرْبُ لِوَاحِدَةٍ ضَرْبٌ لِبَقِيَّتِهِنَّ، وَإِنْ أَبَيَّنَ. وَبَقِيَتْ أُمُّ وَلَدِهِ، وَمَالُهُ، وَزَوْجَةُ الْأَسِيرِ وَمَفْقُودِ أَرْضِ الشَّرْكَ لِلتَّعْمِيرِ، وَهُوَ سَبْعُونَ، وَاخْتَارَ الشَّيْخَانِ ثَمَانِينَ، وَحُكِمَ بِخَمْسٍ وَسَبْعِينَ، وَإِنْ اخْتَلَفَ الشُّهُودُ فِي سِنِّهِ فَلِأَقْلٍ، وَتَجُوزُ شَهَادَتُهُمْ عَلَى التَّقْدِيرِ، وَحَلَفَ الْوَارِثُ حِينَئِذٍ. وَإِنْ تَنَصَّرَ أَسِيرٌ فَعَلَى الطَّوْعِ، وَاعْتَدَّتْ فِي مَفْقُودِ الْمُعْتَرَكِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ انْفِصَالِ الصِّفِّينِ. وَهَلْ يُنَلَّوْمُ وَيُجْتَهَدُ؟ تَفْسِيرَانِ. وَوُورِثَ مَالُهُ حِينَئِذٍ كَالْمُنْتَجِعِ لِبَلَدِ الطَّاعُونَ، أَوْ فِي زَمَنِهِ. وَفِي الْفَقْدِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَفَّارِ بَعْدَ سَنَةٍ بَعْدَ النَّظَرِ. وَلِلْمُعْتَدَّةِ الْمُطَلَّقةِ أَوْ الْمَحْبُوسَةِ بِسَبَبِهِ فِي حَيَاتِهِ الشُّكْنَى، وَلِلْمُتَوَفَّى عَنْهَا إِنْ دَخَلَ بِهَا، وَالْمَسْكَنُ لَهُ أَوْ نَقْدَ كِرَاءَةٍ، لَا بِلَا نَقْدٍ، وَهَلْ مُطْلَقًا؟ أَوْ إِلَّا الْوَجِيبَةُ؟⁽³⁰⁰⁾ تَأْوِيلَانِ. وَلَا إِنْ لَمْ

(300) الوجيبة: المدة المعينة في الإجارة.

يَدْخُلُ، إِلَّا أَنْ يُسْكِنَهَا، إِلَّا لِيُكْفَّهَا، وَسَكَنتُ عَلَى مَا كَانَتْ تَسْكُنُ، وَرَجَعْتُ لَهُ إِنْ نَقَلَهَا وَاتَّهَمَ. أَوْ كَانَتْ بَعْضُهَا وَإِنْ بَشَرُ فِي إِجَارَةِ رَضَاعٍ، وَانْفَسَخَتْ، وَمَعَ ثَقَةٍ إِنْ بَقِيَ شَيْءٌ مِنَ الْعِدَّةِ، إِنْ خَرَجَتْ صَرُورَةً فَمَاتَ، أَوْ طَلَّقَهَا فِي كَالثَلَاثَةِ الْأَيَّامِ، وَفِي التَّطَوُّعِ أَوْ غَيْرِهِ إِنْ خَرَجَ لِكَرْبَاطٍ، لَا لِمَقَامٍ وَإِنْ وَصَلَتْ، وَالْأَحْسَنُ، وَلَوْ أَقَامَتْ نَحْوَ السَّنَةِ أَشْهُرٍ. وَالْمُخْتَارُ خِلَافُهُ. وَفِي الْإِنْتِقَالِ تَعْتَدُ بِأَقْرَبِهِمَا أَوْ أَبْعَدِهِمَا أَوْ بِمَكَانِهَا، وَعَلَيْهِ الْكَرَارُ رَاجِعًا. وَمَضَتْ الْمُحْرِمَةُ أَوْ الْمُعْتَكِفَةُ أَوْ أَحْرَمَتْ وَعَصَتْ. وَلَا سَكْنَى لِأَمَةٍ لَمْ تُبَوِّأْ، وَلَهَا حِينَئِذٍ الْإِنْتِقَالُ مَعَ سَادَتِهَا، كَبَدْوِيَّةٍ اِزْتَحَلَ أَهْلُهَا فَقَطُّ، أَوْ لِعُذْرٍ لَا يُمَكِّنُ الْمَقَامَ مَعَهُ بِمَسْكَنِهَا، كَسُقُوطِهِ أَوْ خَوْفِ جَارٍ سُوءٍ، وَلَزِمَتِ الثَّانِي والثَّالِثُ. وَالْخُرُوجُ فِي حَوَائِجِهَا طَرَفِي النَّهَارِ، لَا لِضَرَرٍ جَوَارٍ لِحَاضِرَةٍ، وَرَفَعَتْ لِلْحَاكِمِ، وَأَفْرَعَ لِمَنْ يَخْرُجُ، إِنْ أَشْكَلَ. وَهَلْ لَا سَكْنَى لِمَنْ سَكَنتُ زَوْجَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا؟ قَوْلَانِ، وَسَقَطَتْ، إِنْ أَقَامَتْ بَعْضُهَا، كَنَفَقَةٍ وَلَدٍ هَرَبَتْ بِهِ. وَلِلْغُرْمَاءِ بَيْعُ الدَّارِ فِي الْمُتَوَفَى عَنْهَا، فَإِنْ اِزْتَابَتْ فَهِيَ أَحَقُّ. وَلِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ، وَلِلزَّوْجِ فِي الْأَشْهُرِ⁽³⁰¹⁾، وَمَعَ تَوَقُّعِ الْحَيْضِ قَوْلَانِ. وَلَوْ بَاعَ إِنْ زَالَتِ الرِّبَةُ فَسَدَ. وَأُبْدِلَتْ فِي الْمُتَنَهِّدِ، وَالْمُعَارِ، وَالْمُسْتَأْجِرِ الْمُتَنَقِّضِ الْمُدَّةُ. وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي مَكَانَيْنِ أُجِيبَتْ، وَامْرَأَةُ الْأَمِيرِ وَنَحْوِهِ لَا يُخْرِجُهَا الْقَادِمُ، وَإِنْ اِزْتَابَتْ كَالْحُبْسِ حَيَاتَهُ، بِخِلَافِ حُبْسِ مَسْجِدٍ بِيَدِهِ. وَلَا أَمُّ وَلَدٍ يَمُوتُ عَنْهَا السَّكْنَى. وَزَيْدٌ مَعَ الْعَتَقِ نَفَقَةُ الْحَمْلِ، كَالْمُرْتَدَّةِ وَالْمُسْتَبْهَةِ إِنْ حَصَلَتْ، وَهَلْ نَفَقَةُ ذَاتِ الزَّوْجِ إِنْ لَمْ تَحْمِلْ عَلَيْهَا أَوْ عَلَى الْوَاطِئِ؟ قَوْلَانِ.

(301) أي في عدة الأشهر.

فصل: يَجِبُ الْإِسْتِبْرَاءُ بِحُصُولِ الْمَلِكِ، إِنْ لَمْ تُوقِنِ الْبَرَاءَةَ وَلَمْ يَكُنْ وَطْؤُهَا مُبَاحًا، وَلَمْ تَحْرُمْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَإِنْ صَغِيرَةً أَطَاقَتْ الْوَطْءَ، أَوْ كَبِيرَةً لَا تَحْمِلَانِ عَادَةً أَوْ وَخْشًا⁽³⁰²⁾، أَوْ بَكَرًا، أَوْ رَجَعَتْ مِنْ غَضَبٍ أَوْ سَبِيٍّ، أَوْ غُمَتْ، أَوْ اشْتَرَيْتَ وَلَوْ مُتَزَوِّجَةً وَطَلَّقْتَ قَبْلَ الْبِنَاءِ كَالْمَوْطُوءَةِ إِنْ بَيَعْتَ أَوْ زُوِّجْتَ وَقَبْلَ قَوْلِ سَيِّدِهَا، وَجَازَ لِلْمُسْتَشْرِي مِنْ مُدَّعِيهِ تَرْوِيجُهَا قَبْلَهُ، وَاتِّفَاقُ الْبَائِعِ وَالْمُسْتَشْرِي عَلَى وَاحِدٍ، وَكَالْمَوْطُوءَةِ بِاشْتِبَاهِهَا، أَوْ سَاءَ الظَّنُّ كَمَنْ عِنْدَهُ تَخْرُجُ، أَوْ لِكَعَائِبٍ، أَوْ مَجْبُوبٍ أَوْ مُكَاتَبَةٍ عَجَزَتْ أَوْ أَبْضَعَ فِيهَا وَأَرْسَلَهَا مَعَ غَيْرِهِ، وَبِمَوْتِ سَيِّدٍ، وَإِنْ اسْتَبْرَأْتَ أَوْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، وَبِالْعِتْقِ، وَاسْتَأْنَفْتَ إِنْ اسْتَبْرَأْتَ، أَوْ غَابَ غَيْبَةً عَلِيمًا أَنَّهُ لَمْ يَقْدَمْ أُمُّ الْوَلَدِ فَقَطْ بِحَيْضَةٍ، وَإِنْ تَأَخَّرَتْ، أَوْ أَرْضَعَتْ، أَوْ مَرَضَتْ، أَوْ اسْتُحِيضَتْ وَلَمْ تُمَيِّزْ، فَثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ، كَالصَّغِيرَةِ، وَالْيَائِسَةِ. وَنَظَرَ النِّسَاءُ فَإِنْ ارْتَبَنَ؛ فَتِسْعَةٌ، وَبِالْوَضْعِ كَالْعِدَّةِ. وَحَرَمَ فِي زَمَنِهِ الْإِسْتِمْنَاعُ، وَلَا اسْتِبْرَاءَ إِنْ لَمْ تُطِقِ الْوَطْءَ، أَوْ حَاضَتْ تَحْتَ يَدِهِ، كَمُودَعَةٍ وَمَبِيعَةٍ بِالْخِيَارِ، وَلَمْ تَخْرُجْ وَلَمْ يَلِغْ عَلَيْهَا سَيِّدُهَا، أَوْ أَعْتَقَ تَزَوُّجًا، أَوْ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ، وَإِنْ بَعْدَ الْبِنَاءِ، فَإِنْ بَاعَ الْمُشْتَرَاءَ وَقَدْ دَخَلَ، أَوْ أَعْتَقَ، أَوْ مَاتَ، أَوْ عَجَزَ الْمُكَاتَبُ قَبْلَ وَطْءِ الْمَلِكِ؛ لَمْ تَحِلَّ لِسَيِّدٍ وَلَا زَوْجٍ إِلَّا بِقُرْأَيْنِ: عِدَّةٍ فَسَخِ النِّكَاحِ. وَبَعْدَهُ بِحَيْضَةٍ، كَحُصُولِهِ بَعْدَ حَيْضَةٍ أَوْ حَيْضَتَيْنِ؛ أَوْ حَصَلَتْ فِي أَوَّلِ الْحَيْضِ. وَهَلْ إِلَّا أَنْ تَمْضِيَ حَيْضَتُهُ اسْتِبْرَاءً أَوْ أَكْثَرَهَا؟ تَأْوِيلَانِ، أَوْ اسْتَبْرَأَ أَبٌ جَارِيَةً ابْنِهِ ثُمَّ وَطَّئَهَا، وَتَوَوَّلَتْ عَلَى وَجُوبِهِ

(302) بفتح الواو وسكون الحاء: أي قبيحة المنظر، وهي تقتنى للخدمة لا للوطء.

وَعَلَيْهِ الْأَقْلُ. وَيُسْتَحْسَنُ إِنْ غَابَ عَلَيْهَا مُشْتَرٍ بِخِيَارٍ لَهُ. وَتَوَوَّلَتْ عَلَى الْوُجُوبِ أَيْضًا، وَتَوَاضَعُ الْعَلِيَّةُ، أَوْ وَخَشَ أَقْرَ الْبَائِعِ بِوَطْئِهَا عِنْدَ مَنْ يُؤْمَنُ. وَالشَّأْنُ النَّسَاءُ، وَإِذَا رَضِيََا بَعْضُهُمَا فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا الْإِنْتِقَالُ، وَنَهْيَا عَنْ أَحَدِهِمَا، وَهَلْ يُكْتَفَى بِوَاحِدَةٍ قَالَ يُخْرَجُ عَلَى التَّرْجُمَانِ⁽³⁰³⁾. وَلَا مُوَاضَعَةٌ فِي مُتَزَوِّجَةٍ، وَحَامِلٍ، وَمُعْتَدَّةٍ وَرَآئِيَّةٍ، كَالْمَرْدُودَةِ بِعَيْبٍ، أَوْ فَسَادٍ، أَوْ إِقَالَةٍ، إِنْ لَمْ يَغِبِ الْمُشْتَرِي وَفَسَدَ إِنْ نَقَدَ بِشَرْطٍ لَا تَطَوُّعًا. وَفِي الْجَبْرِ عَلَى إِيقَافِ الثَّمَنِ قَوْلَانِ... وَمُصَيِّتُهُ بِمَنْ قُضِيَ لَهُ بِهِ.

فصل: إِنْ طَرَأَ مُوجِبٌ قَبْلَ تَمَامِ عِدَّةٍ أَوْ اسْتِبْرَاءٍ انْهَدَمَ الْأَوَّلُ وَاتْتَمَنَّتْ، كَمُتَزَوِّجٍ بَائِنَتُهُ، ثُمَّ يُطَلَّقُ بَعْدَ الْبِنَاءِ، أَوْ يَمُوتُ مُطْلَقًا، وَكُمُسْتَبْرَأَةٍ مِنْ فَاسِدٍ ثُمَّ يُطَلَّقُ، وَكَمُتَزَجِّعٍ، وَإِنْ لَمْ يَمَسَّ طَلَّقَ أَوْ مَاتَ إِلَّا أَنْ يُفْهَمَ ضَرَرُ بِالتَّطْوِيلِ فَتَبْنِي الْمُطَلَّقَةُ؛ إِنْ لَمْ تَمَسَّ، وَكُمُعْتَدَّةٍ وَطِئَهَا الْمُطْلَقُ، أَوْ غَيْرُهُ فَاسِدًا بِكَاشْتِبَائِهِ، إِلَّا مِنْ وَفَاةٍ فَأَقْصَى الْأَجَلَيْنِ كُمُسْتَبْرَأَةٍ مِنْ فَاسِدٍ مَاتَ زَوْجُهَا، وَكُمُسْتَبْرَأَةٍ مُعْتَدَّةٍ، وَهَدَمَ وَضَعُ حَمْلٍ أَلْحَقَ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ غَيْرُهُ، وَبِفَاسِدٍ أَثَرُهُ وَآثَرُ الطَّلَاقِ؛ لَا الْوَفَاةَ، وَعَلَى كُلِّ الْأَقْصَى مَعَ الْإِلْتِبَاسِ⁽³⁰⁴⁾، كَمُزَانَيْنِ إِحْدَاهُمَا بِنِكَاحٍ فَاسِدٍ، أَوْ إِحْدَاهُمَا مُطَلَّقَةٌ ثُمَّ مَاتَ الزَّوْجُ، وَكُمُسْتَوْلَدَةٍ مُتَزَوِّجَةٍ مَاتَ السَّيِّدُ وَالزَّوْجُ وَلَمْ يُعْلَمِ السَّابِقُ؛ فَإِنْ كَانَ بَيْنَ مَوْتِهِمَا أَكْثَرُ مِنْ

(303) الترجمان: بفتح التاء وضم الجيم. وبضمهما معا: هو من يفسر لكلام بلسان آخر فقليل يكتفى فيه بواحد لأنه مخبر، وقيل لا بد من اثنين لأنه شاهد وهذا هو الراجح. والراجح في مسائلنا الاكتفاء بواحد خلافا لقول المازري.

(304) إذا تزوج على امرأته من لا يجوز جمعها معها، والتبست بها، أو طلق إحدى زوجتيه بائنا والتبست المطلقة بغيرها ومات الزوج، ففي كل من صورتين يجب على كل من الزوجتين الأبعد من عدة الوفاة والاستبراء، أو من عدة الوفاة وعدة الطلاق.

عِدَّةُ الْأَمَةِ أَوْ جُهْلٍ؛ فَعِدَّةُ حُرَّةٍ، وَمَا تُسْتَبْرَأُ بِهِ الْأَمَةُ. وَفِي الْأَقْلِ عِدَّةُ حُرَّةٍ. وَهَلْ قَدَرُهَا كَأَقْلٍ أَوْ أَكْثَرُ؟ قَوْلَانِ.

باب

حُصُولُ لَبَنِ امْرَأَةٍ - وَإِنْ مَيِّتَةً وَصَغِيرَةً بِوَجُورٍ⁽³⁰⁵⁾، أَوْ سَعُوطٍ أَوْ حُقْنَةٍ تَكُونُ غِذَاءً، أَوْ خُلْطٍ، لَا غُلْبَ وَلَا كَمَاءٍ أَضْفَرٍ، وَبَهِيمَةٍ وَاتِّحَالٍ بِهِ - مُحَرَّمٌ إِنْ حَصَلَ فِي الْحَوْلَيْنِ، أَوْ بَزِيَادَةِ الشَّهْرَيْنِ؛ إِلَّا أَنْ يَسْتَغْنِي، وَلَوْ فِيهِمَا مَا حَرَّمَهُ النَّسَبُ؛ إِلَّا أُمُّ أَخِيكَ، وَأُخْتُكَ، وَأُمُّ وَلَدٍ وَلَدِكَ، وَجَدَّةُ وَلَدِكَ، وَأُخْتُ وَلَدِكَ، وَأُمُّ عَمِّكَ وَعَمَّتُكَ وَأُمُّ خَالَكَ وَخَالَتُكَ، فَقَدْ لَا يَحْرُمَنَّ مِنَ الرِّضَاعِ. وَقَدَرُ الطِّفْلِ خَاصَّةً وَلَدًا لِصَاحِبَةِ اللَّبَنِ، وَلِصَاحِبِهِ مِنْ وَطْنِهِ لَا يَقْطَاعِهِ وَلَوْ بَعْدَ سِنِينَ، وَاشْتَرَكَ مَعَ الْقَدِيمِ؛ وَلَوْ بِحَرَامٍ لَا يَلْحَقُ بِهِ الْوَلَدُ، وَحَرُمَتْ عَلَيْهِ إِنْ أَرْضَعَتْ مَنْ كَانَ زَوْجًا لَهَا لِأَنَّهَا زَوْجَةُ ابْنِهِ كَمَرْضِعَةٍ مُبَانَّتِهِ، أَوْ مُرْتَضِعٍ مِنْهَا. وَإِنْ أَرْضَعَتْ زَوْجَتِيهِ اخْتَارَ، وَإِنْ الْأَخِيرَةَ، وَإِنْ كَانَ قَدْ بَنَى بِهَا حَرَمَ الْجَمِيعِ، وَأُدْبِتِ الْمُتَعَمِّدَةُ لِلْإِفْسَادِ. وَفُسِّخَ نِكَاحُ الْمُتَصَادِقَيْنِ عَلَيْهِ: كَقِيَامِ بَيِّنَةٍ عَلَى إِقْرَارِ أَحَدِهِمَا قَبْلَ الْعَقْدِ، وَلَهَا الْمُسَمَّى بِالْدُخُولِ، إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ فَقَطْ، فَكَالْكَفَّارَةِ. وَإِنْ ادَّعَاهُ فَأَنْكَرَتْ: أَخَذَ بِإِقْرَارِهِ، وَلَهَا النُّصْفُ، وَإِنْ ادَّعَتْهُ فَأَنْكَرَ لَمْ يَنْدَفِعْ وَلَا تَقْدِرُ عَلَى طَلَبِ الْمَهْرِ قَبْلَهُ. وَإِقْرَارُ الْأَبَوَيْنِ مَقْبُولٌ قَبْلَ النِّكَاحِ لَا بَعْدَهُ، كَقَوْلِ أَبِي أَحَدِهِمَا، وَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ أَنَّهُ أَرَادَ الْإِعْتِدَارَ، بِخِلَافِ أُمِّ

(305) الوجور - بفتح الواو -: الدواء الذي يصب في الفم. والميجر - بكسر الميم - ما يصب به الدواء. والسعوط - بفتح السين - الدواء الذي يصب في الأنف. والمسعط - بضم الميم والعين ما يصب به الدواء. والحقنة - بضم الحاء - ما يحتقن به - يريد في الدبر - إذا قصد بالحقنة الغذاء وأغنته عن الرضاع. أي اللبن بأحد هذه الثلاثة محرم ومن باب أولى إذا ما وصل بالمص.

أَحَدَهُمَا، فَالْتَنَزَهُ وَيَثْبُتَ بِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ، وَيَاْمُرَاتَيْنِ إِنْ فَشَا قَبْلَ الْعَقْدِ، وَهَلْ تُشْتَرَطُ الْعَدَالَةُ مَعَ الْفُسُوقِ؟ تَرُدُّدٌ. وَبِرَجُلَيْنِ، لَا بِامْرَأَةٍ وَلَوْ فَشَا. وَنُدِبَ التَّنَزُّهُ مُطْلَقًا. وَرِضَاعُ الْكُفْرِ مُعْتَبَرٌ. وَالْغِيلَةُ وَطءُ الْمُرْضِعِ، وَتَجُوزُ.

باب

يَجِبُ لِمُمَكَّنَةٍ مُطِيقَةٍ لِلوَطْءِ عَلَى الْبَالِغِ؛ وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مُشْرِفًا قُوْتُ⁽³⁰⁶⁾، وَإِذَا مُمْسِكَةٌ وَكَسُوءٌ، وَمَسْكَنٌ بِالْعَادَةِ بِقَدْرِ وَسْعِهِ وَحَالِهَا، وَالْبَلَدُ وَالسَّعْرُ، وَإِنْ أَكُولَةٌ، وَتُرَادُ الْمُرْضِعُ مَا تَقَوَّى بِهِ؛ إِلَّا الْمَرِيضَةُ وَقَلِيلَةُ الْأَكْلِ، فَلَا يَلْزَمُهُ إِلَّا مَا تَأْكُلُ عَلَى الْأَصُوبِ، وَلَا يَلْزَمُ الْحَرِيرُ. وَحِمْلٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَعَلَى الْمَدَنِيَّةِ لِفَنَاعَتِهَا، فَيَفْرَضُ الْمَاءُ، وَالزَيْتُ، وَالْحَطْبُ، وَالْمِلْحُ وَاللَّحْمُ الْمَرَّةَ بَعْدَ الْمَرَّةِ، وَحَصِيرٌ وَسَرِيرٌ احْتِيجَ لَهُ، وَأُجْرَةٌ قَابِلَةٌ، وَزِينَةٌ تَسْتَضِرُّ بِتَرْكِهَا: كَكُحْلِ، وَدُهْنٍ مُعْتَادَيْنِ، وَحِنَاءٍ، وَمَشْطٍ⁽³⁰⁷⁾. وَإِخْدَامُ أَهْلِهِ، وَإِنْ بَكَرَاءٍ، وَلَوْ بِأَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدَةٍ، وَفُضِيَ لَهَا بِخَادِمِهَا، إِنْ أَحَبَّتْ إِلَّا لِرَبِيَّةٍ، وَإِلَّا فَعَلَيْهَا الْخِدْمَةُ الْبَاطِنَةُ، مِنْ عَجْنٍ، وَكَنْسٍ وَفَرَشٍ، بِخِلَافِ النَّسْجِ وَالْعَزْلِ، لَا مُكْحَلَةً، وَدَوَاءً وَحِجَامَةً، وَثِيَابَ الْمَخْرَجِ، وَلَهُ التَّمَتُّعُ بِشَوْرَتِهَا⁽³⁰⁸⁾ وَلَا يَلْزَمُهُ بَدْلُهَا، وَلَهُ مَنَعُهَا مِنْ أَكْلِ كَالثُّومِ لَا أَبْوَيْهَا وَوَلَدِهَا مِنْ غَيْرِهِ أَنْ يَدْخُلُوا لَهَا. وَحَنْتٌ إِنْ حَلَفَ، كَحَلْفِهِ أَلَّا تَزُورَ وَالِدَيْهَا⁽³⁰⁹⁾ إِنْ كَانَتْ مَأْمُونَةً، وَلَوْ شَابَةً،

(306) فاعل يجب.

(307) المشط ما يجعل في الرأس ليسهل تسريح الشعر من دهن وغيره.

(308) الشورة: الشوار - بفتح الشين - وهو متاع البيت ويسمى الجهاز فللزوجة التمتع بجهاز الزوجة فيلبس ما يجوز له لبسه منه ويتمتع بالفراش والغطاء ولا يلزمه بدلها إن خلقت إلا ما لا بد منه.

(309) يعني ليس له منعها من زيارة والديها وحنث إن حلف.

لَا إِنْ حَلَفَ لَا تَخْرُجَ وَقُضِيَ لِلصَّغَارِ كُلِّ يَوْمٍ، وَلِلْكِبَارِ كُلِّ جُمُعَةٍ،
كَالْوَالِدَيْنِ، وَمَعَ أَمِينَةٍ إِنْ أَتَاهُمَا، وَلَهَا الْإِمْتِنَاعُ مِنْ أَنْ تَسْكُنَ مَعَ أَقَارِبِهِ إِلَّا
الْوَضِيعَةَ، كَوَلَدٍ صَغِيرٍ لِأَحَدِهِمَا، إِنْ كَانَ لَهُ حَاضِنٌ، إِلَّا أَنْ يَبْنِي وَهُوَ مَعَهُ.
وَقُدِّرَتْ بِحَالِهِ مِنْ: يَوْمٍ، أَوْ جُمُعَةٍ، أَوْ شَهْرٍ، أَوْ سَنَةٍ. وَالْكِسُوءُ بِالشَّتَاءِ
وَالصَّيْفِ، وَضُمِنَتْ بِالْقَبْضِ مُطْلَقًا، كَنَفَقَةِ الْوَلَدِ، إِلَّا لِبَيْتَةٍ عَلَى الضِّيَاعِ
وَيَجُوزُ إِعْطَاءُ الثَّمَنِ عَمَّا لَزِمَهُ، وَالْمُقَاصَّةُ بِدَيْنِهِ إِلَّا لِضَرَرٍ: وَسَقَطَتْ إِنْ أَكَلَتْ
مَعَهُ، وَلَهَا الْإِمْتِنَاعُ، أَوْ مَنَعَتِ الْوُطْءَ، أَوْ الْإِسْتِمْتَاعَ، أَوْ خَرَجَتْ بِلَا إِذْنٍ. وَلَمْ
يَقْدَرْ عَلَيْهَا إِنْ لَمْ تَحْمِلْ، أَوْ بَانَتْ وَلَهَا نَفَقَةُ الْحَمْلِ وَالْكِسُوءُ فِي أَوَّلِهِ، وَفِي
الْأَشْهُرِ قِيمَةُ مَنَابِهَا، وَاسْتَمَرَ إِنْ مَاتَ لَا إِنْ مَاتَتْ وَرَدَّتِ النَّفَقَةُ، كَانْفِشَاشِ
الْحَمْلِ، لَا الْكِسُوءُ بَعْدَ أَشْهُرٍ، بِخِلَافِ مَوْتِ الْوَلَدِ فَيَرْجِعُ بِكِسُوتِهِ، وَإِنْ
خَلَقَتْ. وَإِنْ كَانَتْ مُرْضِعَةً فَلَهَا نَفَقَةُ الرِّضَاعِ أَيْضًا، وَلَا نَفَقَةُ بَدْعَوَاهَا، بَلْ
بِظُهُورِ الْحَمْلِ وَحَرَكَتِهِ، فَتَجِبُ مِنْ أَوَّلِهِ. وَلَا نَفَقَةُ لِحَمْلٍ مُلَاعِنَةٍ وَأَمَةٍ، وَلَا
عَلَى عَبْدٍ، إِلَّا الرَّجْعِيَّةُ. وَسَقَطَتْ بِالْعُسْرِ، لَا إِنْ حَبِسَتْ أَوْ حَبَسَتْهُ، أَوْ
حَبَّتِ الْفَرَضَ. وَلَهَا نَفَقَةُ حَضَرٍ، وَإِنْ رَتْقَاءَ، وَإِنْ أَعْسَرَ بَعْدَ يُسْرِ. فَالْمَاضِي
فِي ذِمَّتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَفْرِضْهُ حَاكِمٌ. وَرَجَعَتْ بِمَا أَنْفَقَتْ عَلَيْهِ غَيْرَ سَرَفٍ، وَإِنْ
مُعْسِرًا كَمُنْفِقٍ عَلَى أَجْنَبِيٍّ، إِلَّا لِصَلَةٍ. وَعَلَى الصَّغِيرِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ عَلِمَهُ
الْمُنْفِقُ وَحَلَفَ أَنَّهُ أَنْفَقَ لِيَرْجِعَ. وَلَهَا الْفَسْخُ إِنْ عَجَزَ عَنْ نَفَقَةِ حَاضِرَةٍ، لَا
مَاضِيَةٍ، وَإِنْ عَبْدَيْنِ، لَا إِنْ عَلِمَتْ فَقَرَهُ أَوْ أَنَّهُ مِنَ السُّوَالِ، إِلَّا أَنْ يَتْرُكَهُ أَوْ
يَشْتَهَرَ بِالْعَطَاءِ وَيَنْقَطِعَ فَيَأْمُرُهُ الْحَاكِمُ إِنْ لَمْ يَثْبُتْ عُسْرُهُ بِالنَّفَقَةِ وَالْكِسُوءِ أَوْ
الطَّلَاقِ، وَإِلَّا تُلَوَّمُ بِالْاجْتِهَادِ. وَزَيْدٌ إِنْ مَرَضَ أَوْ سَجَنَ ثُمَّ أُطْلِقَ وَإِنْ غَائِبًا،
أَوْ وَجَدَ مَا يُمَسِّكُ الْحَيَاةَ، لَا إِنْ قَدَرَ عَلَى الْقُوَّةِ، وَمَا يُوَارِي الْعَوْرَةَ، وَإِنْ

غَيِّتَهُ. وَلَهُ الرَّجْعَةُ، إِنْ وَجَدَ فِي الْعِدَّةِ يَسَاراً يَقُومُ بِوَاجِبِ مِثْلِهَا. وَلَهَا النِّفَقَةُ فِيهَا وَإِنْ لَمْ يَرْتَجِعْ وَطَلَبَهُ عِنْدَ سَفَرِهِ بِنَفَقَةِ الْمُسْتَقْبَلِ لِيُدْفَعَهَا لَهَا، أَوْ يُقِيمَ لَهَا كَفِيلاً، وَفُرِضَ فِي: مَالِ الْعَائِبِ وَوَدِيعَتِهِ، وَدَيْنِهِ، وَإِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَى الْمُنْكَرِ بَعْدَ حَلْفِهَا بِاسْتِحْقَاقِهَا. وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا بِهَا كَفِيلٌ، وَهُوَ عَلَى حُجَّتِهِ إِذَا قَدِمَ، وَبِيعَتْ دَارُهُ بَعْدَ ثُبُوتِ مِلْكِهِ، وَأَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ فِي عِلْمِهِمْ، ثُمَّ بَيَّنَّتْ بِالْحِيَازَةِ قَائِلَةً هَذَا الَّذِي حُزِنَاهُ هِيَ الَّتِي شَهِدَ بِمِلْكِهَا لِلْعَائِبِ. وَإِنْ تَنَارَعَا فِي عُسْرِهِ فِي غَيِّتِهِ اعْتَبِرَ حَالُ قُدُومِهِ، وَفِي إِرسَالِهَا؛ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا إِنْ رَفَعَتْ مِنْ يَوْمِئِذٍ لِحَاكِمٍ لَا لِعُدُولٍ وَجِيرَانٍ، وَإِلَّا فَقَوْلُهُ كَالْحَاضِرِ، وَحَلَفَ لَقَدْ قَبَضْتُهَا لَا بَعَثْتُهَا، وَفِيمَا فَرَضَهُ؛ فَقَوْلُهُ إِنْ أَشْبَهَ؛ وَإِلَّا فَقَوْلُهَا، إِنْ أَشْبَهَ، وَإِلَّا ابْتَدَأَ الْفُرْضَ وَفِي حَلْفِ مُدَّعِي الْأَشْبَهِ تَأْوِيلَانِ.

فصل: إِنَّمَا تَجِبُ نَفَقَةُ رَقِيقِهِ وَدَابَّتِهِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ مَرْعَى، وَإِلَّا بِبَيْعٍ، كَتَكْلِفِهِ مِنَ الْعَمَلِ مَا لَا يُطِيقُ. وَيَجُوزُ مِنْ لَبْنِهَا مَا لَا يَضُرُّ بِنْتِاجِهَا. وَبِالْقَرَابَةِ عَلَى الْمَوْسِرِ نَفَقَةُ الْوَالِدَيْنِ الْمُعْسِرِينَ، وَأَثْبَتَا الْعُدْمَ لَا بِيَمِينٍ، وَهَلْ الْإِنُّ إِذَا طُولَبَ بِالنَّفَقَةِ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَلَاءِ⁽³¹⁰⁾ أَوْ الْعُدْمِ، قَوْلَانِ، وَخَادِمَهُمَا وَخَادِمَ زَوْجَةِ الْأَبِ، وَإِعْفَافُهُ بِزَوْجَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَا تَتَعَدَّدُ إِنْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا أُمُّهُ عَلَى ظَاهِرِهَا، لَا زَوْجِ أُمِّهِ، وَجَدٌ⁽³¹¹⁾ وَوَلَدُ ابْنٍ، وَلَا يُسْقِطُهَا⁽³¹²⁾ تَزَوُّجُهَا بِفَقِيرٍ. وَوُزَعَتْ عَلَى الْأَوْلَادِ وَهَلْ عَلَى الرُّؤُوسِ، أَوْ الْإِزْثِ، أَوْ الْيَسَارِ؟ أَقْوَالٌ. وَنَفَقَةُ الْوَلَدِ الذَّكَرِ حَتَّى يَبْلُغَ عَاقِلًا قَادِرًا عَلَى الْكَسْبِ، وَالْأُنْثَى حَتَّى يَدْخُلَ

(310) الملاء - بالمد -: الغنى.

(311) سواء كان من جهة الأب أو من جهة الأم.

(312) أي نفقة الأم.

زَوْجَهَا. وَتَسْقُطُ عَنِ الْمَوْسِرِ بِمُضِيِّ الزَّمَنِ، إِلَّا لِقَضِيَّةٍ أَوْ يُنْفِقُ غَيْرُ مُتَبَرِّعٍ،
وَاسْتَمَرَّتْ إِنْ دَخَلَ زَمِنَةٌ⁽³¹³⁾ ثُمَّ طَلَّقَ؛ لَا إِنْ عَادَتْ بِالْعَةِ، أَوْ عَادَتْ الزَّمَانَةَ.
وَعَلَى الْمُكَاتَبَةِ: نَفَقَةُ وَلَدِهَا، إِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَبُ فِي الْكِتَابَةِ وَلَيْسَ عَجْزُهُ عَنْهَا
عَجْزاً عَنِ الْكِتَابَةِ. وَعَلَى الْأُمِّ الْمُتَزَوِّجَةِ أَوْ الرَّجْعِيَّةِ رِضَاعٌ وَلَدُهَا بِلَا أَجْرِ،
إِلَّا لِعُلُوِّ قَدْرِ كَالْبَائِنِ، إِلَّا أَلَّا يَقْبَلَ غَيْرَهَا أَوْ يُعِدِمَ الْأَبُ أَوْ يَمُوتَ، وَلَا مَالٌ
لِلصَّبِيِّ، وَاسْتَأْجَرَتْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا لِبَانٌ⁽³¹⁴⁾. وَلَهَا إِنْ قَبِلَ غَيْرَهَا أَجْرُهُ
الْمِثْلُ، وَلَوْ وَجَدَ مَنْ تُرْضِعُهُ عِنْدَهَا مَجَاناً عَلَى الْأَرْجَحِ فِي التَّأْوِيلِ. وَحَضَانَةُ
الذَّكَرِ لِلْبُلُوغِ، وَالْأُنْثَى كَالنَّفَقَةِ⁽³¹⁵⁾ لِلْأُمِّ، وَلَوْ أُمَةٌ عَتَقَ وَلَدُهَا، أَوْ أُمٌ وَلَدِ.
وَلِلْأَبِ تَعَاهُدُهُ، وَأَدْبُهُ، وَبَعَثُهُ لِلْمَكْتَبِ ثُمَّ أُمُّهَا، ثُمَّ جَدَّةُ الْأُمِّ، إِنْ انْفَرَدَتْ
بِالسُّكْنَى عَنْ أُمٍّ سَقَطَتْ حَضَانَتُهَا ثُمَّ الْخَالَةُ ثُمَّ خَالَتُهَا، ثُمَّ جَدَّةُ الْأَبِ ثُمَّ
الْأَبُ، ثُمَّ الْأُخْتِ، ثُمَّ الْعَمَّةِ، ثُمَّ هَلْ بِنْتُ الْأَخِ أَوْ الْأُخْتِ أَوْ الْأَكْفَأُ مِنْهُنَّ
وَهُوَ الْأَظْهَرُ؟ أَقْوَالٌ. ثُمَّ الْوَصِيِّ، ثُمَّ الْأَخِ، ثُمَّ ابْنِهِ، ثُمَّ الْعَمِّ، ثُمَّ ابْنِهِ، لَا
جَدَّ لِلْأُمِّ. وَاخْتَارَ خِلَافَهُ، ثُمَّ الْمَوْلَى الْأَعْلَى ثُمَّ الْأَسْفَلِ. وَقُدِّمَ الشَّقِيقُ، ثُمَّ
لِلْأُمِّ، ثُمَّ لِلْأَبِ فِي الْجَمِيعِ. وَفِي الْمُتَسَاوِينَ بِالصِّيَانَةِ وَالشَّفَقَةِ. وَشَرُطُ
الْحَاضِنِ الْعَقْلُ، وَالْكَفَايَةُ، لَا كَمُسِنَّةٍ. وَجَرَزُ الْمَكَانِ فِي الْبِنْتِ يُخَافُ عَلَيْهَا
وَالْأَمَانَةُ وَأَنْبَتُهَا، وَعَدَمُ كَجُذَامٍ مُضِرٍّ، وَرُشْدٌ، لَا إِسْلَامٌ، وَضُمْتُ - إِنْ خِيفَ
- لِمُسْلِمِينَ، وَإِنْ مَجُوسِيَّةً أَسْلَمَ زَوْجُهَا، وَلِلذَّكَرِ مَنْ يَحْضُنُ، وَلِلْأُنْثَى الْخُلُوفُ

(313) أي إن دخل الزوج بها وهي مريضة واستمرت كذلك وطلقها وهي مريضة فإن نفقتها تعود على أبيها كما كانت قبل الزواج. فقول المصنف استمرت: معناه عادت.

(314) أي لبن: أي بأن لم يكن لها أصلاً، أو كان قليلاً لا يكفي.

(315) أي إلى الدخول. وقوله للأم: أي الحضانة للأم لا للأب، إلا إذا كانت الأم في عصمة الأب فهي لهما معا.

عَنْ زَوْجٍ دَخَلَ، إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ وَيَسْكُتَ الْعَامَ، أَوْ يَكُونَ مَحْرَمًا وَإِنْ لَا حَضَانَةٌ لَهُ: كَالْخَالِ، أَوْ وَلِيًّا كَابْنِ الْعَمِّ، أَوْ لَا يَقْبَلُ الْوَلَدُ غَيْرَ أُمِّهِ، أَوْ لَمْ تُرْضِعْهُ الْمُرْضِعَةُ عِنْدَ أُمِّهِ، أَوْ لَا يَكُونُ لِلْوَلَدِ حَاضِنٌ أَوْ غَيْرَ مَأْمُونٍ، أَوْ عَاجِزًا، أَوْ كَانَ الْأَبُّ عَبْدًا وَهِيَ حُرَّةٌ. وَفِي الْوَصِيَّةِ رَوَايَتَانِ، وَالْأُولَى يُسَافِرُ وَلِيٌّ حُرٌّ عَنْ وَلَدٍ حُرٍّ وَإِنْ رَضِيَاعًا، أَوْ تُسَافِرُ هِيَ سَفَرًا نُقْلَةً لَا تَجَارَةَ، وَحَلَفَ سِتَّةَ بُرْدٍ، وَظَاهَرَهَا بِرِيدَيْنِ إِنْ سَافَرَ لِأَمْنٍ، وَأَمِنَ فِي الطَّرِيقِ، وَلَوْ فِيهِ بَحْرٌ، إِلَّا أَنْ تُسَافِرَ هِيَ مَعَهُ، لَا أَقْلًا. وَلَا تَعُودُ بَعْدَ الطَّلَاقِ، أَوْ فَسَخِ الْفَاسِدِ عَلَى الْأَرْجَحِ، أَوْ الْإِسْقَاطِ، إِلَّا لِكَمْرَضٍ، أَوْ لِمَوْتِ الْجَدَّةِ وَالْأُمِّ خَالِيَّةٍ، أَوْ لِتَأْيِمِهَا قَبْلَ عِلْمِهِ. وَلِلْحَاضِنَةِ قَبْضُ نَفَقَتِهِ، وَالسُّكْنَى بِالْإِجْتِهَادِ، وَلَا شَيْءَ لِحَاضِنٍ لِأَجْلِهَا.

باب

يَتَعَقَّدُ الْبَيْعُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا⁽³¹⁶⁾، وَإِنْ بِمُعَاطَاةٍ، وَبِغْنِي فَيَقُولُ بَعْتُ، وَبَابْتَعْتُ أَوْ بَعْتُكَ وَيَرْضَى الْآخَرُ فِيهِمَا، وَحَلَفَ، وَإِلَّا لَزِمَ إِنْ قَالَ أَبِيعْكَهَا بِكَذَا. أَوْ أَنَا أَشْتَرِيهَا بِهِ، أَوْ تَسَوَّقُ بِهَا فَقَالَ بِكُمْ؟ فَقَالَ بِمَائَةٍ أَخَذْتُهَا. وَشَرَطُ عَاقِدِهِ تَمْيِيزُ إِلَّا بِسُكْرِ، فَتَرَدُّدٌ وَلِزُومُهُ تَكْلِيفٌ، لَا إِنْ أُجْبِرَ عَلَيْهِ جَبْرًا حَرَامًا، وَرَدَّ عَلَيْهِ بِلَا تَمَنِ وَمَضَى فِي جَبْرِ عَامِلٍ. وَمُنِعَ بَيْعُ مُسْلِمٍ، وَمُضْغَفٍ، وَصَغِيرٍ لِكَافِرٍ وَأُجْبِرَ عَلَى إِخْرَاجِهِ بِعْتَقٍ أَوْ هِبَةٍ وَلَوْلَايَا

(316) سواء كان ما يدل على الرضا قولاً أو فعلاً، وسواء كان القول أو الفعل من الجانبين، أو قولاً من أحدهما وفعلاً من الآخر، وإن كان ما دل على الرضا معاطاة بأن يدفع البائع المثلث للمشتري ويأخذ منه الثمن بدون ذكر لفظ البيع والشراء وسواء كان المبيع من المحقرات التافهة، أو مما له قيمة: وسواء تقدم الإيجاب على القبول أو تأخر.

الصَّغِيرِ عَلَى الْأَرْجَحِ، لَا بِكِتَابَةٍ وَرَهْنٍ وَأَتَى بِرَهْنٍ ثَقِيٍّ، إِنْ عَلِمَ مُرْتَهِنُهُ بِإِسْلَامِهِ وَلَمْ يُعَيِّنْ وَإِلَّا عَجَلَ، كَعِتْقِهِ، وَجَازَ رَدُّهُ عَلَيْهِ بِعَيْبٍ. وَفِي خِيَارِ مُشْتَرِي مُسْلِمٍ يُمْهِلُ لِإِنْقِضَائِهِ وَيُسْتَعَجَلُ الْكَافِرُ كَبَيْعِهِ إِنْ أَسْلَمَ، وَبَعْدَتْ غَيْبَةُ سَيِّدِهِ، وَفِي الْبَائِعِ يُمْنَعُ مِنَ الْإِمْضَاءِ، وَفِي جَوَازِ بَيْعٍ مَنْ أَسْلَمَ بِخِيَارٍ تَرَدَّدَ. وَهَلْ مَنَعَ الصَّغِيرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى دِينِ مُشْتَرِيهِ أَوْ مُطْلَقًا إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ أَبُوهُ؟ تَأْوِيلَانِ. وَجَبَرَهُ تَهْدِيدٌ، وَضَرَبَ وَلَهُ شِرَاءٌ بَالِغٌ عَلَى دِينِهِ، إِنْ أَقَامَ بِهِ، لَا غَيْرِهِ عَلَى الْمُخْتَارِ وَالصَّغِيرِ عَلَى الْأَرْجَحِ وَشَرِطٌ لِلْمَعْقُودِ عَلَيْهِ طَهَارَةٌ، لَا كَزِبَلٍ، وَزَيْتٍ تَنْجَسَ، وَانْتِفَاعٌ لَا كَمُحَرَّمٍ أَشْرَفَ، وَعَدَمُ نَهْيٍ، لَا كَكَلْبٍ صَيِّدٍ، وَجَازَ هِرٌّ، وَسَبْعٌ لِلْجِلْدِ⁽³¹⁷⁾، وَحَامِلٌ مُقَرَّبٌ، وَقُدْرَةٌ عَلَيْهِ، لَا كَأَبْقٍ، وَإِبِلٌ أَهْمِلَتْ، وَمَغْضُوبٌ إِلَّا مِنْ غَاصِبِهِ، وَهَلْ إِنْ رَدَّ لِرَبِّهِ مُدَّةٌ؟ تَرَدَّدَ. وَلِلْغَاضِبِ نَقْضُ مَا بَاعَهُ إِنْ وَرَثَهُ، لَا اشْتَرَاهُ. وَوَقَفَ مَرْهُونٌ عَلَى رِضَا مُرْتَهِنِهِ، وَمِلْكُ غَيْرِهِ عَلَى رِضَاهُ. وَلَوْ عَلِمَ الْمُشْتَرِي. وَالْعَبْدُ الْجَانِي عَلَى رِضَا مُسْتَحَقَّهَا⁽³¹⁸⁾. وَحَلَفَ إِنْ ادَّعَى عَلَيْهِ الرِّضَا بِالْبَيْعِ. ثُمَّ لِلْمُسْتَحَقِّ رَدُّهُ إِنْ لَمْ يَدْفَعْ لَهُ السَّيِّدُ أَوْ الْمُتَبَاعُ الْأَرْضَ. وَلَهُ أَخَذَ ثَمَنِهِ وَرَجَعَ الْمُتَبَاعُ بِهِ أَوْ بِثَمَنِهِ إِنْ كَانَ أَقَلَّ. وَلِلْمُشْتَرِي رَدُّهُ، إِنْ تَعَمَّدَهَا وَرَدَّ الْبَيْعُ فِي لَأْضَرِبَنَّهُ مَا يَجُوزُ، وَرَدَّ لِمِلْكِهِ، وَجَازَ بَيْعُ عَمُودٍ عَلَيْهِ بِنَاءٌ لِلْبَائِعِ، إِنْ انْتَفَتِ الْإِضَاعَةُ وَأَمِنْ كَسْرُهُ وَنَقْضُهُ الْبَائِعِ، وَهَوَاءٌ فَوْقَ هَوَاءٍ، إِنْ وُصِفَ الْبِنَاءُ. وَعَزَزُ جَذْعٍ فِي حَائِطٍ، وَهُوَ مَضْمُونٌ، إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ مُدَّةً، فَإِجَارَةٌ تَنْفَسِحُ بِإِنْهَادِهِ. وَعَدَمُ حُرْمَةٍ، وَلَوْ

(317) أي يجوز بيع الهر والسبع للانتفاع بجلدهما، وقال البناي: التقييد بالجلد يرجع للسبع وأما الهر فيجوز بيعه للانتفاع به حيا وبجلده بعد موته.

(318) الضمير يرجع إلى الجناية، والمراد مستحق أرشها.

لِبَعْضِهِ، وَجَهْلٍ بِمُثْمُونٍ⁽³¹⁹⁾ أَوْ ثَمَنِ، وَلَوْ تَفْصِيلاً، كَعَبْدَيَّ رَجُلَيْنِ بِكَذَا. وَرِطْلٍ مِنْ شَاةٍ⁽³²⁰⁾، وَتُرَابٍ صَانِعٍ، وَرَدَّهَ مُشْتَرِيهِ وَلَوْ خَلَّصَهُ وَلَهُ الْأَجْرُ، لَا مَعْدِنَ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، وَشَاةٍ قَبْلَ سَلْخِهَا⁽³²¹⁾. وَحِنْطَةٍ فِي سُنْبُلٍ وَتَيْنٍ، إِنْ بِكَيْلٍ، وَقَتَّ جِزَافاً، لَا مَنْقُوشاً، وَزَيْتٍ زَيْتُونٍ بوزنٍ، إِنْ لَمْ يَخْتَلِفْ إِلَّا أَنْ يُخَيَّرَ، وَدَقِيقٍ حِنْطَةٍ، وَصَاعٍ، أَوْ كُلِّ صَاعٍ مِنْ صُبْرَةٍ، وَإِنْ جُهِلَتْ، لَا مِنْهَا، وَأُرِيدَ الْبَعْضُ وَشَاةٍ، وَاسْتِثْنَاءُ أَرْبَعَةِ أَرْطَالٍ. وَلَا يَأْخُذُ لَحْمٌ غَيْرِهَا، وَصُبْرَةٍ، وَثَمَرَةٍ وَاسْتِثْنَاءُ قَدَرٍ ثُلُثٍ، وَجِلْدٍ، وَسَاقِطٍ بِسَفَرٍ فَقَطْ، وَجُزْءٍ مُطْلَقاً، وَتَوَلَّاهُ الْمُشْتَرِي، لَمْ يُجَبَّرْ عَلَى الذَّبْحِ فِيهِمَا بِخِلَافِ الْأَرْطَالِ، وَخَيْرٌ فِي دَفْعِ رَأْسٍ أَوْ قِيمَتِهَا وَهِيَ أَعْدَلُ، وَهَلِ التَّخْيِيرُ لِلْبَائِعِ أَوْ لِلْمُشْتَرِي؟ قَوْلَانِ. وَلَوْ مَاتَ مَا اسْتَنْبَى مِنْهُ مُعَيَّنٌ ضَمِنَ الْمُشْتَرِي جِلْداً وَسَاقِطاً، لَا لَحْماً، وَجِزَافٍ إِنْ رِىءَ، وَلَمْ يَكُنْزَ جِداً، وَجَهْلَاهُ، وَحَزَرَا وَاسْتَوَتْ أَرْضُهُ، وَلَمْ يُعَدَّ بِلاَ مَشَقَّةٍ، وَلَمْ تُقْصَدْ أَفْرَادُهُ، إِلَّا أَنْ يَقِلَّ ثَمَنُهُ، لَا غَيْرَ مَرْتَبِيٍّ، وَإِنْ مِلءَ ظَرْفٍ وَلَوْ ثَانِياً بَعْدَ تَفْرِيعِهِ إِلَّا فِي كَسَلَةٍ تَيْنٍ، وَعَصَافِيرَ حَيَّةٍ بِقَفْصٍ، وَحَمَامٍ بُرْجٍ، وَثِيَابٍ وَنَقْدٍ، إِنْ سَكَّ، وَالتَّعَامُلُ بِالْعَدَدِ، وَإِلَّا جَازَ، فَإِنْ عَلِمَ أَحَدُهُمَا بِعِلْمِ الْآخَرِ بِقَدْرِهِ خَيْرٌ، وَإِنْ أَعْلَمَهُ أَوْلاً فَسَدَ كَالْمُعْنِيَّةِ، وَجِزَافٍ حَبٍّ مَعَ مَكِيلٍ مِنْهُ، أَوْ أَرْضٍ، وَجِزَافٍ أَرْضٍ مَعَ مَكِيلِهِ، لَا مَعَ حَبٍّ. وَيَجُوزُ جِزَافَانِ، وَمَكِيلَانِ، وَجِزَافٌ مَعَ عَرْضٍ، وَجِزَافَانِ عَلَى كَيْلٍ، إِنْ اتَّحَدَ الْكَيْلُ وَالصَّفَّةُ، وَلَا يُضَافُ لِجِزَافٍ عَلَى كَيْلٍ، غَيْرُهُ مُطْلَقاً وَجَازَ بِرُؤْيَا بَعْضِ الْمِثْلِيِّ وَالصَّوَانِ، وَعَلَى

(319) المثمون: الشيء المبيع.

(320) يعنى لا يجوز بيع بعض الشاة قبل تذكيتهها، أو بعدها وقبل سلخها للجهل بصفة اللحم.

(321) يجوز بيع الشاة قبل سلخها، لا وزناً بل جزافاً جملة واحدة وقد تقدم منه بيع الجزء كرتل مثلاً.

الْبَرْنَامِجِ⁽³²²⁾، وَمِنْ الْأَعْمَى، وَبِرُؤْيِيَةٍ لَا يَتَغَيَّرُ بَعْدَهَا، وَحَلَفَ مُدَّعٍ لِبَيْعِ
 بَرْنَامِجٍ أَنْ مُوَافَقَتَهُ لِلْمَكْتُوبِ⁽³²³⁾، وَعَدَمَ دَفْعِ رَدِيءٍ أَوْ نَاقِصٍ، وَبَقَاءِ الصِّفَةِ،
 إِنْ شُكَّ، وَغَائِبٍ، وَلَوْ بِلَا وَصْفٍ عَلَى خِيَارِهِ بِالرُّؤْيِيَةِ، أَوْ عَلَى يَوْمٍ، أَوْ
 وَصْفَهُ غَيْرُ بَائِعِهِ، إِنْ لَمْ يَبْعُدْ، كَخَرَّاسَانَ مِنْ إِفْرِيقِيَّةَ، وَلَمْ تُمْكِنْ رُؤْيَتُهُ بِلَا
 مَشَقَّةٍ، وَالتَّقْدُّ فِيهِ وَمَعَ الشَّرْطِ فِي الْعَقَارِ، وَضَمْنُهُ الْمُشْتَرِي، وَفِي غَيْرِهِ إِنْ
 قُرْبَ، كَالْيَوْمَيْنِ، وَضَمْنُهُ بَائِعٍ، إِلَّا لَشَرْطٍ أَوْ مُنَازَعَةٍ، وَقَبْضُهُ عَلَى الْمُشْتَرِي.
 وَحَرَمٌ فِي نَقْدٍ وَطَعَامٍ رَبَا فَضْلٍ وَنَسَاءٍ، لَا دِينَارَ وَدِرْهَمَ أَوْ غَيْرَهُ بِمِثْلِهِمَا،
 وَمُؤَخَّرَ وَلَوْ قَرِيبًا، أَوْ غَلَبَةً، أَوْ عَقْدَ وَوَكَّلَ فِي الْقَبْضِ، أَوْ غَابَ نَقْدُ أَحَدِهِمَا
 وَطَالَ، أَوْ نَقْدَاهُمَا، أَوْ بِمُوَاةِدَةٍ، أَوْ بِدَيْنٍ، إِنْ تَأَجَّلَ، وَإِنْ مِنْ أَحَدِهِمَا، أَوْ
 غَابَ رَهْنٌ، أَوْ وَدِيعَةٌ، وَلَوْ سَكَّ كَمُسْتَأْجَرٍ، وَرِعَايَةٍ وَمَعْصُوبٍ، إِنْ صِيعَ إِلَّا
 أَنْ يَذْهَبَ فَيُضْمَنُ قِيَمَتَهُ، فَكَالِدَيْنِ، وَبِتَضَدِيقٍ فِيهِ، كُمُبَادَلَةِ رَبَوِيَّيْنِ،
 وَمُقَرَضٍ، وَمَبِيعٍ لِأَجَلٍ، وَرَأْسِ مَالٍ سَلَمٍ، وَمُعَجَّلٍ قَبْلَ أَجَلِهِ وَبَيْعٍ
 وَصَرَفٍ⁽³²⁴⁾ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْجَمِيعُ دِينَارًا، أَوْ يَجْتَمِعَا فِيهِ، وَسِلْعَةً بِدِينَارٍ، إِلَّا
 دِرْهَمَيْنِ إِنْ تَأَجَّلَ الْجَمِيعُ، أَوْ السِّلْعَةُ، أَوْ أَحَدُ النَّقْدَيْنِ، بِخِلَافٍ تَأْجِيلِهِمَا أَوْ
 تَعَجُّلِ الْجَمِيعِ: كَدَرَاهِمٍ مِنْ دَنَانِيرَ بِالْمُقَاصَّةِ، وَلَمْ يَفْضَلْ شَيْءٌ. وَفِي
 الدَّرْهَمَيْنِ كَذَلِكَ. وَفِي أَكْثَرِ كَالْبَيْعِ وَالصَّرَفِ، وَصَائِعُ يُعْطَى الزَّئِنَةُ، وَالْأَجْرَةُ
 كَزَيْتُونٍ، وَأَجْرَتِهِ لِمُعْصِرِهِ، بِخِلَافٍ تَبْرِ يُعْطِيهِ الْمُسَافِرُ، وَأَجْرَتُهُ دَارَ الضَّرْبِ
 لِيَأْخُذَ زَيْنَتَهُ، وَالْأَظْهَرُ خِلَافُهُ، وَبِخِلَافٍ دِرْهَمٍ بِنِصْفٍ وَفُلُوسٍ أَوْ غَيْرِهِ فِي

(322) اسم أعجمي بمعنى الدفتر يعني ما يذكر في الدفتر من أوصاف المبيع يعد رافعا للجهالة ويجوز البيع على مقتضاه.

(323) أن موافقته مفعول حلف. وخبر أن محذوف: أي ثابتة.

(324) أي وحرم الجمع بين بيع وصرف في عقد واحد لتنافي أحكامهما.

بَيْعٍ، وَسُكَّاءَ، وَاتَّحَدَتْ، وَعُرِفَ الْوَزْنُ، وَانْتَفَدَ الْجَمِيعُ، كَدَيْنَارٍ إِلَّا ذَرَهَمَيْنِ،
وَالْإِذَا فَلَا. وَرَدَّتْ زِيَادَةُ بَعْدَهُ لِعَيْنِهِ، لَا لِعَيْنِهَا، وَهَلْ مُطْلَقًا، أَوْ إِلَّا أَنْ
يُوجِبَهَا، أَوْ إِنْ عُيِّنَتْ؟ تَأْوِيلَاتٌ. وَإِنْ رَضِيَ بِالْحَضْرَةِ بِنَقْصِ وَزْنٍ، أَوْ
بِكَرْصَاصٍ بِالْحَضْرَةِ، أَوْ رَضِيَ بِإِثْمَامِهِ، أَوْ بِمَعْشُوشٍ مُطْلَقًا صَحَّ. وَأُجِبَ
عَلَيْهِ، إِنْ لَمْ تُعَيَّنْ. وَإِنْ طَالَ نَقْضُ إِنْ قَامَ بِهِ، كَنَقْصِ الْعَدَدِ، وَهَلْ مُعَيَّنَ مَا
غُشَّ كَذَلِكَ يَجُوزُ فِيهِ الْبَدَلُ؟ تَرَدَّدَ. وَحَيْثُ نَقَضَ فَأَصْغَرَ دِينَارٍ، إِلَّا أَنْ يَتَعَدَّاهُ
فَأَكْبَرَ مِنْهُ، لَا الْجَمِيعُ. وَهَلْ وَلَوْ لَمْ يُسَمَّ لِكُلِّ دِينَارٍ؟ تَرَدَّدَ. وَهَلْ يَنْفَسَخُ فِي
السَّكِّ أَعْلَاهَا أَوْ الْجَمِيعُ؟ قَوْلَانِ. وَشُرْطُ لِلْبَدَلِ جِنْسِيَّةٌ، وَتَعْجِيلٌ، وَإِنْ
اسْتَحَقَّ مُعَيَّنٌ سَكٌّ بَعْدَ مُفَارَقَةٍ، أَوْ طُولٍ، أَوْ مَصُوعٌ⁽³²⁵⁾ مُطْلَقًا نَقْضٌ، وَإِلَّا
صَحَّ، وَهَلْ إِنْ تَرَاضِيَا؟ تَرَدَّدَ. وَلِلْمُسْتَحَقِّ إِجَارَتُهُ إِنْ لَمْ يُخْبَرَ الْمُضْطَرِفُ.
وَجَازَ مُحَلًى، وَإِنْ ثَوْبًا يَخْرُجُ مِنْهُ، إِنْ سَبِكَ بِأَحَدِ النَّقْدَيْنِ إِنْ أُبِيحَتْ،
وَسُمِّرَتْ، وَعُجِّلَ مُطْلَقًا؛ وَبِصْنَفِهِ إِنْ كَانَتْ الثُّلُثُ، وَهَلْ بِالْقِيَمَةِ أَوْ بِالْوَزْنِ؟
خِلَافٌ، وَإِنْ حُلِّيَ بِهِمَا لَمْ يَجْزُ بِأَحَدِهِمَا، إِلَّا إِنْ تَبَعَا الْجَوْهَرَ، وَجَازَتْ
مُبَادَلَةُ الْقَلِيلِ الْمَعْدُودِ دُونَ سَبْعَةٍ بِأَوْزَنَ مِنْهَا: بِسُدْسٍ، سُدْسٍ. وَالْأَجُودُ
أَنْقَصُ، أَوْ أَجُودُ سَكَّةً مُمْتَنِعٌ، وَإِلَّا جَازَ، وَمُرَاطَلَةٌ عَيْنٍ بِمِثْلِهِ بِصَنْجَةٍ أَوْ
كِفْتَيْنِ وَلَوْ لَمْ يُوزَنَّا عَلَى الْأَرْجَحِ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَوْ بَعْضُهُ أَجُودَ، لَا أَدْنَى
وَأَجُودُ وَالْأَكْثَرُ عَلَى تَأْوِيلِ السَّكَّةِ وَالصِّيَاغَةِ كَالْجُودَةِ، وَمَعْشُوشٌ بِمِثْلِهِ
وَبِخَالِصٍ. وَالْأَظْهَرُ خِلَافُهُ لِمَنْ يَكْسِرُهُ أَوْ لَا يَغْشُ بِهِ. وَكَرِهَ لِمَنْ لَا يُؤْمَنُ،
وَفُسَخَ مِمَّنْ يَغْشُ، إِلَّا أَنْ يَفُوتَ، فَهَلْ يَمْلِكُهُ أَوْ يَتَصَدَّقُ بِالْجَمِيعِ أَوْ بِالزَّائِدِ

(325) معطوف على معين. وقوله مطلقا: أي عن التقييد - المفارقة والطول.

عَلَى مَنْ لَا يَغْشُ؟ أَقْوَالٌ، وَقَضَاءُ فَرَضٍ بِمُسَاوٍ وَأَفْضَلُ صِفَةٍ. وَإِنْ حَلَّ
الْأَجَلَ بِأَقْلٍ صِفَةً وَقَدْرًا، لَا أَزِيدَ عَدَدًا أَوْ وَزْنًا، إِلَّا كَرُجْحَانِ مِيزَانٍ أَوْ دَارَ
فَضْلٍ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، وَتَمَنُّ الْمَبِيعِ مِنَ الْعَيْنِ كَذَلِكَ، وَجَارَ بِأَكْثَرٍ، وَدَارَ الْفَضْلُ
بِسَكَّةٍ وَصِيَاعَةٍ وَجُودَةٍ وَإِنْ بَطَلَتْ فُلُوسٌ فَالْمِثْلُ. أَوْ عُدِمَتْ، فَالْقِيَمَةُ وَقَتَ
اجْتِمَاعِ الْإِسْتِحْقَاقِ وَالْعَدَمِ، وَتُصَدَّقُ بِمَا غَشَّ وَلَوْ كَثُرَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ اشْتَرَى
كَذَلِكَ، إِلَّا الْعَالِمَ لِيَبِيعَهُ كَبَلُ الْخَمْرِ بِالنِّشَاءِ، وَسَبَكِ ذَهَبٍ جَيِّدٍ بَرْدِيٍّ وَنَفْخِ
اللَّحْمِ.

فصل: عِلَّةُ طَعَامِ الرِّبَا: اقْتِيَاتٌ وَادِّخَارٌ، وَهَلْ لِعَلَبَةِ الْعَيْشِ؟ تَأْوِيلَانِ،
كَحَبٍّ، وَشَعِيرٍ، وَسُلْتٍ، وَهِيَ جِنْسٌ، وَعَلَسٍ، وَأَرْزٌ، وَدُخْنٌ، وَدُرَّةٌ وَهِيَ
أَجْنَسٌ، وَقُطْنِيَّةٌ، وَمِنْهَا كِرْسَنَةٌ⁽³²⁶⁾، وَهِيَ أَجْنَسٌ. وَتَمَرٌ، وَزَبِيبٌ، وَلَحْمٌ
طَيْرٍ، وَهُوَ جِنْسٌ. وَلَوْ اخْتَلَفَتْ مَرَقَتُهُ، كَدَوَابِّ الْمَاءِ، وَذَوَاتِ الْأَرْبَعِ، وَإِنْ
وَحْشِيًّا، وَالْجَرَادِ. وَفِي رِبَوِيَّتِهِ خِلَافٌ. وَفِي جِنْسِيَّةِ الْمَطْبُوخِ مِنْ جِنْسَيْنِ
قَوْلَانِ. وَالْمَرَقُ وَالْعَظْمُ، وَالْجِلْدُ كَهَوٍ. وَيُسْتَشْنَى قِشْرُ بَيْضِ النَّعَامِ، وَذُو زَيْتٍ
كَفَجَلٍ وَالزُّيُوتُ أَصْنَافٌ، كَالْعُسُولِ، لَا الْخُلُولِ، وَالْأَثْبَدَةِ، وَالْأَخْبَارِ، وَلَوْ
بَعْضُهَا قُطْنِيَّةٌ إِلَّا الْكَعْكُ بِأَبْزَارٍ، وَبَيْضٌ، وَسُكَّرٌ، وَعَسَلٌ، وَمُطْلَقِ لَبَنٍ،
وَحَلَبَةٍ وَهَلْ إِنْ اخْضَرَّتْ؟ تَرَدُّدٌ. وَمُضْلِحُهُ كِمِلْحٍ، وَبَصَلٍ، وَثُومٍ، وَتَابَلٍ:
كَفُلْفُلٍ، وَكُزْبَرَةٍ، وَكَرَاوِيَا، وَآنِيسُونٍ، وَشَمَارٍ، وَكَمْثُونَيْنِ - وَهِيَ أَجْنَسٌ - لَا
خَزْدَلٍ، وَزَعْفَرَانٍ، وَخَضِرٍ، وَدَوَاءٍ، وَتَيْنٍ، وَمُوزٍ وَفَاكِهَةٍ وَلَوْ ادْخَرْتَ بِقُطْرِ،

(326) بكسر الكاف وسكون الراء وشد النون. قيل هي البسلة وقيل غيرها ولكنها قريبة منها.
وأوصافها تقتضي أنها من الأدوية وإذا فليست من الربويات، ويظهر أنها عدت من
الربويات لاقتياتها وادخارها في بعض البلاد.

وَكَبْنُذِقٍ، وَبَلَحٍ إِنْ صَغُرَ وَمَاءٍ. وَيَجُوزُ بِطَعَامٍ لِأَجَلٍ وَالطَّخَنُ، وَالْعَجْنُ،
وَالصَّلَقُ إِلَّا الثَّرْمَسَ وَالتَّنِيدَ لَا يَنْقُلُ، بِخِلَافِ خَلِّهِ، وَطَبَخَ لَحْمٌ بِأَبْزَارٍ،
وَشَيْءٌ، وَتَجْفِيفُهُ بِهَا، وَالْخَبْزُ، وَقَلِي قَمْحٍ وَسَوِيقٍ وَسَمْنٍ، وَجَارَ تَمْرٌ، وَلَوْ
قَدَمَ بِتَمْرٍ، وَحَلِيبٌ، وَرُطْبٌ، وَمَشْوِيٌّ، وَقَدِيدٌ، وَعَفْنٌ، وَزُبْدٌ وَسَمْنٌ، وَجَبْنٌ
وَأَقْطٌ بِمِثْلِهَا، كَزَيْتُونٍ، وَلَحْمٍ، لَا رَطْبَهُمَا بِنَابِسِهِمَا. وَمَبْلُولٌ بِمِثْلِهِ: وَلَبَنٌ
بِزُبْدٍ، إِلَّا أَنْ يُخْرَجَ زُبْدُهُ. وَاعْتَبَرَ الدَّقِيقُ فِي خُبْزِ بِمِثْلِهِ كَعَجِينٍ بِحِنْطَةٍ أَوْ
دَقِيقٍ. وَجَارَ قَمْحٌ بِدَقِيقٍ، وَهَلْ إِنْ وَزَنَّا؟ تَرَدَّدُ وَاعْتَبَرَتِ الْمُمَاثَلَةُ بِمَعْيَارِ
الشَّرْعِ، وَإِلَّا فَبِالْعَادَةِ، فَإِنْ عَسَرَ الْوَزْنُ جَارَ التَّحَرِّيُّ إِنْ لَمْ يُفَدَرْ عَلَى تَحَرِّيهِ
لِكَثْرَتِهِ. وَفَسَدَ مِنْهِيَ عَنْهُ، إِلَّا لِدَلِيلِ كَحَيَوَانَ بِلَحْمٍ جَنْسِهِ؛ إِنْ لَمْ يُطَبَخْ، أَوْ
بِمَا لَا تَطُولُ حَيَاتُهُ، أَوْ لَا مَنَفَعَةٌ فِيهِ؛ إِلَّا اللَّحْمَ، أَوْ قَلَّتْ فَلَا يَجُوزُ إِنْ
بِطَعَامٍ لِأَجَلٍ: كَخَصِيٍّ ضَائِنٍ، وَكَبَيْعِ الْغَرَرِ، كَبَيْعِهَا بِقِيمَتِهَا؛ أَوْ عَلَى حُكْمِهِ
أَوْ حُكْمٍ غَيْرٍ، أَوْ رِضَاهُ أَوْ تَوَلِيَّتِكَ سِلْعَةً لَمْ يَذْكُرْهَا، أَوْ ثَمَنَهَا بِالْإِزَامِ،
وَكَمَلَامَسَةِ الثَّوبِ أَوْ مُنَابَذَتِهِ، فَيَلْزَمُ. وَكَبَيْعِ الْحَصَاةِ. وَهَلْ هُوَ بَيْعٌ مُنْتَهَاهَا أَوْ
يَلْزَمُ بِوُقُوعِهَا، أَوْ عَلَى مَا تَقَعُ عَلَيْهِ بِلاَ قَصْدٍ أَوْ بِعَدَدٍ مَا يَقَعُ؟ تَفْسِيرَاتٌ،
وَكَبَيْعِ مَا فِي بُطُونِ الْإِبِلِ أَوْ ظُهُورِهَا، أَوْ إِلَى أَنْ يُنْتَجِجَ النَّتَاجُ - وَهِيَ
الْمَضَامِينُ وَالْمَلَايِجُ - وَحَبْلُ الْحَبْلَةِ وَكَبَيْعُهُ بِالنَّفَقَةِ عَلَيْهِ حَيَاتُهُ، وَرَجَعَ بِقِيمَةِ
مَا أَنْفَقَ، أَوْ بِمِثْلِهِ، إِنْ عَلِمَ وَلَوْ سَرَفًا عَلَى الْأَرْجَحِ. وَرَدُّ، إِلَّا أَنْ يَفُوتَ،
وَكَعَسِيبِ الْفَحْلِ يُسْتَأْجَرُ عَلَى عُقُوقِ الْأُنْثَى⁽³²⁷⁾. وَجَارَ زَمَانٌ أَوْ مَرَاتٌ، فَإِنْ
أَعَقَّتْ انْفَسَخَتْ، وَكَبَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ يَبِيعُهَا بِالْإِزَامِ بِعَشْرَةِ نَقْدًا، أَوْ أَكْثَرَ لِأَجَلٍ
أَوْ سِلْعَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ إِلَّا بِجَوْدَةٍ وَرَدَاءَةٍ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ قِيمَتُهُمَا، لَا طَعَامٌ وَإِنْ

(327) عُقُوقُ الْأُنْثَى: إِحْبَالُهَا.

مَعَ غَيْرِهِ كَنَخْلَةٍ مُثْمِرَةٍ مِنْ نَخْلَاتٍ، إِلَّا الْبَائِعُ يَسْتَتْنِي خَمْسًا مِنْ جَنَانِهِ، وَكَبَيْعٍ حَامِلٍ بِشَرْطِ الْحَمْلِ، وَاعْتَفَرَ غَرَزَ يَسِيرٍ لِلْحَاجَةِ لَمْ يُقْصَدْ، وَكَمْزَابَنَةِ مَجْهُولٍ بِمَعْلُومٍ أَوْ بِمَجْهُولٍ مِنْ جَنْسِهِ وَجَازَ إِنْ كَثُرَ أَحَدُهُمَا فِي غَيْرِ رَبَوِيٍّ، وَنُحَاسٍ بِتَوْرٍ، لَا فُلُوسَ وَكَكَالِيٍّ بِمِثْلِهِ فَسُخٌ مَا فِي الدِّمَةِ فِي مُؤَخَّرٍ، وَلَوْ مُعَيَّنًا يَتَأَخَّرُ قَبْضُهُ: كَغَائِبٍ، وَمَوَاضَعَةٍ، أَوْ مَنَافِعَ عَيْنٍ، وَيَبِيعُهُ بِدَيْنٍ، وَتَأْخِيرَ رَأْسِ مَالٍ سَلَمٍ. وَمُنْعَ بَيْعِ دَيْنٍ مَيِّتٍ، أَوْ غَائِبٍ وَلَوْ قُرْبَتْ غَيْبَتُهُ، وَحَاضِرٍ إِلَّا أَنْ يُقَرَّ؛ وَكَبَيْعِ الْعُرْبَانِ أَنْ يُعْطِيَهُ شَيْئًا عَلَى أَنَّهُ إِنْ كَرِهَ الْمَبِيعُ لَمْ يُعْذَرْ إِلَيْهِ؛ وَكَتَفْرِيقِ أُمَّ فَقْطٍ مِنْ وَلَدِهَا؛ وَإِنْ بِقِسْمَةٍ؛ أَوْ بَيْعِ أَحَدِهِمَا لِعَبْدٍ سَيِّدٍ الْآخَرِ مَا لَمْ يُنْغَرْ مُعْتَادًا؛ وَصُدِّقَتِ الْمَسْبِيَّةُ وَلَا تَوَارِثَ مَا لَمْ تَرْضَ، وَفُسِّخَ إِنْ لَمْ يَجْمَعَا هُمَا فِي مِلْكٍ. وَهَلْ بِغَيْرِ عَوَضٍ كَذَلِكَ، أَوْ يُكْتَفَى بِحَوْزٍ كَالْعِتْقِ؟ تَأْوِيلَانِ. وَجَازَ بَيْعُ نِصْفِهِمَا وَبَيْعُ أَحَدِهِمَا لِلْعِتْقِ، وَالْوَلَدُ مَعَ كِتَابَةِ أُمِّهِ، وَلِوَعَاهِدِ التَّفْرِقَةِ. وَكَرِهَ الْإِشْتِرَاءُ مِنْهُ، وَكَبَيْعٍ وَشَرْطُ يُنَاقِضُ الْمَقْصُودَ، كَأَلَّا يَبِيعَ إِلَّا بِتَنْجِيزِ الْعِتْقِ وَلَمْ يُجْبَرْ إِنْ أَبْهَمَ كَالْمُخَيَّرِ، بِخِلَافِ الْإِشْتِرَاءِ عَلَى إِجْبَابِ الْعِتْقِ كَأَنَّهَا حُرَّةٌ بِالشَّرَاءِ، أَوْ يُخْلُ بِالثَّمَنِ: كَبَيْعٍ وَسَلَفٍ. وَصَحَّ إِنْ حُذِفَ أَوْ حُذِفَ شَرْطُ التَّدْبِيرِ كَشَرْطِ رَهْنٍ، وَحَمِيلٍ، وَأَجَلٍ وَلَوْ غَابَ. وَتَوَوَّلَتْ بِخِلَافِهِ. وَفِيهِ⁽³²⁸⁾ إِنْ فَاتَ أَكْثَرُ الثَّمَنِ أَوْ الْقِيَمَةِ إِنْ أَسْلَفَ الْمُشْتَرِي؛ وَإِلَّا فَالْعَكْسُ، وَكَالنَّجَشِ⁽³²⁹⁾: يَزِيدُ لِيَعْرَ؛ فَإِنْ عَلِمَ فَلِلْمُشْتَرِي رَدُّهُ؛ وَإِنْ فَاتَ فَالْقِيَمَةُ، وَجَازَ سُؤَالُ الْبَعْضِ لِيَكْفَ عَنِ الزِّيَادَةِ لَا الْجَمِيعِ، وَكَبَيْعٍ حَاضِرٍ لِعُمُودِيٍّ وَلَوْ بِإِزْسَالِهِ لَهُ، وَهَلْ لِقَرَوِيٍّ؟ قَوْلَانِ. وَفُسِّخَ وَأُدْبَ وَجَازَ الشَّرَاءُ لَهُ، وَكَتَلَقِي

(328) الضمير راجع إلى المبيع بشرط السلف.

(329) النجش: بفتح النون وسكون الجيم: هو أن يزيد المشتري في سوم سلعة وهو لا يريد شراءها لغير غيره فيقتدى به.

السِّلَعِ أَوْ صَاحِبِهَا، كَأَخْذِهَا فِي الْبَلَدِ بِصِفَةٍ وَلَا يُفْسَخَ. وَجَازَ لِمَنْ عَلَى كَسْبَتِهِ أَمْيَالٍ أَخَذَ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ. وَإِنَّمَا يَنْتَقِلُ ضَمَانُ الْفَاسِدِ بِالْقَبْضِ، وَرَدٌّ وَلَا غَلَّةٌ؛ فَإِنْ فَاتَ مَضَى الْمُخْتَلَفُ فِيهِ بِالثَّمَنِ، وَإِلَّا ضَمِنَ قِيَمَتُهُ حِينَئِذٍ، وَمِثْلُ الْمِثْلِيِّ بِتَغْيِيرِ سَوْقٍ غَيْرِ مِثْلِيِّ وَعَقَارٍ، وَبَطُولِ زَمَانٍ حَيَوَانٍ، وَفِيهَا شَهْرٌ وَشَهْرَانِ، وَاخْتَارَ أَنَّهُ خِلَافٌ؛ وَقَالَ بَلْ فِي شَهَادَةٍ وَيَنْقِلُ عَرْضٍ وَمِثْلِيٍّ لِبَلَدٍ بِكُلْفَةٍ، وَبِالْوُطْءِ، وَبِتَغْيِيرِ ذَاتٍ غَيْرِ مِثْلِيٍّ وَخُرُوجٍ عَنْ يَدٍ، وَتَعَلُّقٍ حَقِّ كَرَاهِنِهِ، وَإِجَارَتِهِ، وَأَرْضٍ بِبَيْتٍ، وَعَيْنٍ، وَغَرْسٍ، وَبِنَاءٍ عَظِيمِي الْمَوْوَنَةِ، وَقَاتَتْ بِهِمَا⁽³³⁰⁾ جِهَةٌ هِيَ الرُّبْعُ فَقَطْ؛ لَا أَقْلَ. وَلَهُ الْقِيَمَةُ قَائِمًا عَلَى الْمَقُولِ وَالْمُصَحَّحِ، وَفِي بَيْعِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ مُطْلَقًا تَأْوِيلَانِ؛ لَا إِنْ قَصَدَ بِالْبَيْعِ الْإِفَاتَةَ، وَارْتَفَعَ الْمُفَيْتُ إِنْ عَادَ؛ إِلَّا بِتَغْيِيرِ السُّوقِ.

فصل: وَمُنِعَ لِلتَّهْمَةِ مَا كَثُرَ قَصْدُهُ، كَبَيْعِ، وَسَلْفِ، وَسَلْفٍ بِمَنْفَعَةٍ، لَا مَا قَلَّ، كَضَمَانٍ بِجُعْلٍ، أَوْ أَسْلَفْنِي وَأُسْلِفَكَ، فَمَنْ بَاعَ لِأَجَلٍ ثُمَّ اشْتَرَاهُ بِجَنْسٍ ثَمَنِهِ مِنْ عَيْنٍ وَطَعَامٍ وَعَرْضٍ فَإِمَّا نَقْدًا، أَوْ لِأَجَلٍ، أَوْ أَقْلَ، أَوْ أَكْثَرَ بِمِثْلِ الثَّمَنِ، أَوْ أَقْلَ أَوْ أَكْثَرَ يُمْنَعُ مِنْهَا ثَلَاثٌ، وَهِيَ مَا تَعَجَّلَ فِيهِ الْأَقْلُ، وَكَذَا لَوْ أَجَلَ بَعْضُهُ مُمْتَنِعٌ مَا تُعَجَّلَ فِيهِ الْأَقْلُ، أَوْ بَعْضُهُ، كَتَسَاوِي الْأَجَلَيْنِ، إِنْ شَرَطَا نَفْيَ الْمُقَاصَّةِ لِلدَّيْنِ بِالدَّيْنِ، وَلِلذَلِكَ صَحَّ فِي أَكْثَرِ الْأَبْعَدِ إِذَا اشْتَرَطَاهَا. وَالرَّدَاءَةُ وَالْجَوْدَةُ كَالْقِلَّةِ وَالْكَثْرَةِ. وَمُنِعَ بِذَهَبٍ وَفِضَّةٍ؛ إِلَّا أَنْ يُعَجَّلَ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَةِ الْمُتَأَخَّرِ جِدًّا وَيَسْكُتَيْنِ إِلَى أَجَلٍ، كَشَرَائِهِ لَلْأَجَلِ بِمُحَمَّدِيَّةٍ مَا بَاعَ بِبِزِيدِيَّةٍ، وَإِنْ اشْتَرَى بِعَرْضٍ مُخَالَفٍ ثَمَنَهُ جَارَتْ ثَلَاثُ النَّقْدِ

(330) أي بالغرس والبناء.

فَقَطْ، وَالْمِثْلِيُّ صِفَةٌ وَقَدْرًا كَمِثْلِهِ، فَيُمنَعُ بِأَقْلٍ لِأَجَلِهِ، أَوْ لِأَبْعَدَ؛ إِنْ عَابَ مُشْتَرِيهِ بِهِ، وَهَلْ غَيْرُ صِنْفٍ طَعَامِهِ كَقَمَحٍ وَشَعِيرٍ مُخَالِفٌ أَوْ لَا؟ تَرُدُّدٌ. وَإِنْ بَاعَ مَقُومًا فَمِثْلُهُ كَغَيْرِهِ، كَتَغْيِيرِهَا كَثِيرًا، وَإِنْ اشْتَرَى أَحَدٌ ثَوْبِيَّهَ لِأَبْعَدَ مُطْلَقًا أَوْ أَقْلَ نَقْدًا امْتَنَعَ، لَا بِمِثْلِهِ أَوْ أَكْثَرَ، وَامْتَنَعَ بِغَيْرِ صِنْفٍ ثَمَنِيهِ، إِلَّا أَنْ يَكْثُرَ الْمُعْجَلُ وَلَوْ بَاعَهُ بِعَشْرَةِ ثَمَّ اشْتَرَاهُ مَعَ سِلْعَةٍ نَقْدًا مُطْلَقًا، أَوْ لِأَبْعَدَ بِأَكْثَرَ، أَوْ بِخَمْسَةِ وَسِلْعَةٍ: امْتَنَعَ، لَا بِعَشْرَةِ وَسِلْعَةٍ، وَبِمِثْلِ أَوْ أَقْلَ لِأَبْعَدَ. وَلَوْ اشْتَرَى بِأَقْلٍ لِأَجَلِهِ ثَمَّ رَضِيَ بِالتَّعْجِيلِ قَوْلَانِ، كَتَمَكِينِ بَائِعٍ مُثْلِفٍ مَا قِيمَتُهُ أَقْلُ مِنَ الزِّيَادَةِ عِنْدَ الْأَجَلِ. وَإِنْ أَسْلَمَ فَرَسًا فِي عَشْرَةِ أَثْوَابٍ، ثَمَّ اسْتَرَدَّ مِثْلَهُ مَعَ خَمْسَةِ مُنَعٍ مُطْلَقًا، كَمَا لَوْ اسْتَرَدَّهُ، إِلَّا أَنْ تَبْقَى الْخَمْسَةُ لِأَجَلِهَا، لِأَنَّ الْمُعْجَلَ لِمَا فِي الدِّمَّةِ أَوْ الْمُؤَخَّرَ مُسْلِفٌ وَإِنْ بَاعَ حِمَارًا بِعَشْرَةِ أَجَلٍ، ثَمَّ اسْتَرَدَّهُ، وَدِينَارًا نَقْدًا، أَوْ مُوَجَّلًا مُنَعٍ مُطْلَقًا؛ إِلَّا فِي جِنْسِ الثَّمَنِ، لِلْأَجَلِ، وَإِنْ زِيدَ غَيْرَ عَيْنٍ وَبِيعَ بِنَقْدٍ لَمْ يُقْبَضْ جَارَ، إِنْ عُجِّلَ الْمَزِيدُ. وَصَحَّ أَوَّلُ مِنْ بُيُوعِ الْأَجَالِ فَقَطْ؛ إِلَّا أَنْ يَفُوتَ الثَّانِي فَيُفْسَخَانَ، وَهَلْ مُطْلَقًا، أَوْ إِنْ كَانَتْ الْقِيَمَةُ أَقْلَ؟ خِلَافٌ.

فصل: جَارَ لِمَطْلُوبٍ مِنْهُ سِلْعَةٌ أَنْ يَشْتَرِيَهَا لِيبِيعَهَا بِمَالٍ، وَلَوْ بِمُؤَجَّلٍ بَعْضُهُ، وَكُرِهَ خُذُ بِمَائَةٍ مَا بِثَمَانِينَ، أَوْ اشْتَرِيَهَا وَيَوْمِيءُ لِتَرْيِيحِهِ وَلَمْ يُفْسَخْ؛ بِخِلَافِ اشْتَرِيَهَا بِعَشْرَةِ نَقْدًا وَآخُذَهَا بِأَثْنِي عَشَرَ لِأَجَلٍ. وَلَزِمَتِ الْآمِرُ، إِنْ قَالَ: لِي. وَفِي الْفُسْخِ إِنْ لَمْ يَقُلْ لِي إِلَّا أَنْ تَفُوتَ فَالْقِيَمَةُ، أَوْ إِمَضَائِهَا وَلُزُومِهِ الْإِثْنَا عَشَرَ قَوْلَانِ. وَبِخِلَافِ اشْتَرِيَهَا لِي بِعَشْرَةِ نَقْدًا وَآخُذَهَا بِأَثْنِي عَشَرَ نَقْدًا، إِنْ نَقَدَ الْمَأْمُورُ بِشَرْطٍ، وَلَهُ الْأَقْلُ مِنْ جُعِلَ مِثْلُهُ أَوْ الدَّرْهَمَيْنِ فِيهِمَا. وَالْأَظْهَرُ وَالْأَصَحُّ لَا جُعْلَ لَهُ، وَجَارَ بِغَيْرِهِ كَنَقْدِ الْآمِرِ؛ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ

لي؛ ففِي الْجَوَازِ وَالْكَرَاهَةِ قَوْلَانِ، وَبِخِلَافِ اشْتَرَاهَا لِي بِاثْنَيْ عَشَرَ لَأَجَلٍ وَأَشْتَرِيهَا بِعَشْرَةٍ نَقْدًا؛ فَتَلَزَمُ بِالْمُسَمَّى، وَلَا تَعَجَّلُ الْعَشْرَةَ، وَإِنْ عَجَلَتْ أَخَذَتْ وَلَهُ جُعْلٌ مِثْلُهُ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ لِي فَهَلْ لَا يَرُدُّ الْبَيْعُ إِذْ فَاتَ وَلَيْسَ عَلَى الْأَمْرِ إِلَّا الْعَشْرَةُ؟ أَوْ يُمْسَخُ الثَّانِي مُطْلَقًا إِلَّا أَنْ يَقُوتَ فَالْقِيَمَةُ؟ قَوْلَانِ.

فصل: إِنَّمَا الْخِيَارُ بِشَرْطٍ، كَشَهْرِ فِي دَارٍ، وَلَا يَسْكُنُ؛ وَكَجُمُعَةٍ فِي رَقِيقٍ، وَاسْتِخْدَمَهُ؛ وَكَثَلَاثَةٍ فِي دَابَّةٍ، وَكَيَوْمٍ لِرُكُوبِهَا وَلَا بِأَسَ بِشَرْطِ الْبَرِيدِ، أَشْهَبُ: وَالْبَرِيدَيْنِ. وَفِي كَوْنِهِ خِلَافًا تَرَدُّدٌ وَكَثَلَاثَةٍ فِي ثَوْبٍ. وَصَحَّ بَعْدَ بَتٍّ، وَهَلْ إِنْ نَقَدَ؟ تَأْوِيلَانِ. وَضَمِنَهُ حِينَئِذٍ الْمُشْتَرِي، وَفَسَدَ بِشَرْطِ مُشَاوَرَةٍ بَعِيدٍ، أَوْ مُدَّةٍ زَائِدَةٍ، أَوْ مَجْهُولَةٍ أَوْ غَيْبَةٍ عَلَى مَا لَا يُعْرَفُ بَعَيْنِهِ، أَوْ لُبْسِ ثَوْبٍ وَرَدَّ أَجْرَتَهُ. وَيَلْزَمُ بِانْقِضَائِهِ⁽³³¹⁾ وَرَدُّ فِي كَالْعَدِ، وَبِشَرْطِ نَقْدِ كَغَائِبٍ، وَعَهْدَةٍ ثَلَاثٍ، وَمَوَاضِعَةٍ، وَأَرْضٍ لَمْ يُؤْمَنْ رِيُّهَا، وَجُعْلٍ، وَإِجَارَةٍ لِحَزْرٍ زَرْعٍ⁽³³²⁾ وَأَجِيرٍ تَأَخَّرَ شَهْرًا، وَمُنْعٍ وَإِنْ بَلَ شَرْطٍ فِي مَوَاضِعَةٍ وَغَائِبٍ، وَكَرَاءِ ضَمْنٍ، وَسَلَمٍ بِخِيَارٍ، وَاسْتَبَدَّ بِائِعٍ، أَوْ مُشْتَرٍ عَلَى مَشُورَةٍ غَيْرِهِ، لَا خِيَارِهِ وَرِضَاهُ، وَتَوَوَّلْتُ أَيْضًا عَلَى نَفْيِهِ فِي مُشْتَرٍ، وَعَلَى نَفْيِهِ فِي الْخِيَارِ فَقَطُّ، وَعَلَى أَنَّهُ كَالْوَكِيلِ فِيهِمَا، وَرَضِي مُشْتَرٍ كَاتِبٍ، أَوْ زَوْجٍ وَلَوْ عَبْدًا، أَوْ قَصَدَ تَلَذُّذًا، أَوْ رَهْنًا، أَوْ آجَرَ، أَوْ أَسْلَمَ لِلصَّنْعَةِ، أَوْ تَسَوَّقَ، أَوْ جَنَى إِنْ تَعَمَّدَ، أَوْ نَظَرَ الْفَرْجَ، أَوْ عَرَبَ دَابَّةً⁽³³³⁾، أَوْ وَدَّجَهَا، لَا إِنْ جَرَدَ جَارِيَةً وَهُوَ رَدٌّ مِنْ

(331) أي يلزم المبيع بانقضاء زمن الخيار. ويصح رد المبيع بعد انقضاء زمنه بيوم أو يومين لا أكثر...

(332) أي حفظه وحراسته فتفسد بشرط النقد لأنه ربما فسد بجائحة، فيتردد ما نقد بين السلفية والتمنية. والتمن هنا هو الأجرة.

(333) تعريب الدابة: فصدها في أسفلها وتوديجها فصدها في أوداجها.

الْبَائِعِ؛ إِلَّا الْإِجَارَةَ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ أَنَّهُ اخْتَارَ أَوْ رَدَّ بَعْدَهُ، إِلَّا بَيِّنَةً، وَلَا يَبِيعُ مُشْتَرٍ⁽³³⁴⁾، فَإِنْ فَعَلَ، فَهَلْ يُصَدَّقُ أَنَّهُ اخْتَارَ بَيِّمِينَ، أَوْ لَرَبِّهَا نَفْسُهُ؟ قَوْلَانِ. وَانْتَقَلَ لِسَيِّدِ مَكَاتِبِ عَجَزَ، وَلِغَرِيمٍ أَحَاطَ دَيْئُهُ وَلَا كَلَامَ لَوَارِثٍ، إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ بِمَالِهِ. وَلَوَارِثٍ⁽³³⁵⁾، وَالْقِيَاسُ رَدُّ الْجَمِيعِ إِنْ رَدَّ بَعْضُهُمْ، وَالِاسْتِحْسَانُ أَخَذُ الْمُجِيزِ الْجَمِيعِ، وَهَلْ وَرَثَةُ الْبَائِعِ كَذَلِكَ؟ تَأْوِيلَانِ، وَإِنْ جُنَّ نَظَرَ السُّلْطَانُ وَنَظَرَ الْمُغَمَى، وَإِنْ طَالَ فُسِخَ، وَالْمِلْكُ لِلْبَائِعِ، وَمَا يُوهَبُ لِلْعَبْدِ؛ إِلَّا أَنْ يَسْتَشِيَّ مَالَهُ، وَالْعَلَّةُ وَأَرْضُ مَا جَنَى أَجْنَبِيٌّ لَهُ؛ بِخِلَافِ الْوَلَدِ، وَالضَّمَانُ مِنْهُ. وَحَلَفَ مُشْتَرٍ إِلَّا أَنْ يَظْهَرَ كَذِبُهُ، أَوْ يُغَابَ عَلَيْهِ، إِلَّا بَيِّنَةً، وَضَمِنَ الْمُشْتَرِي إِنْ خَيْرَ الْبَائِعِ الْأَكْثَرَ، إِلَّا أَنْ يَخْلِفَ، فَالْثَّمَنُ كَخِيَارِهِ، وَكَعَبِيَّةِ بَائِعٍ، وَالْخِيَارُ لِعَیْرِهِ. وَإِنْ جَنَى بَائِعٌ وَالْخِيَارُ لَهُ عَمْدًا فَرَدُّ، وَخَطَأً، فَلِلْمُشْتَرِي خِيَارُ الْعَيْبِ، وَإِنْ تَلَفَتْ انْفَسَخَ فِيهِمَا، وَإِنْ خَيْرَ غَيْرُهُ وَتَعَمَّدَ فَلِلْمُشْتَرِي الرُّدُّ أَوْ أَخَذُ الْجِنَايَةِ، وَإِنْ تَلَفَتْ⁽³³⁶⁾ ضَمِنَ الْأَكْثَرَ، وَإِنْ أَخْطَأَ؛ فَلَهُ أَخْذُهُ نَاقِصًا، أَوْ تَلَفَتْ انْفَسَخَ. وَإِنْ جَنَى مُشْتَرٍ وَالْخِيَارُ لَهُ وَلَمْ يَتْلَفْهَا عَمْدًا فَهُوَ رَضَى، وَخَطَأً فَلَهُ رَدُّهُ وَمَا نَقَصَ، وَإِنْ أَتْلَفَهَا ضَمِنَ الثَّمَنَ؛ وَإِنْ خَيْرَ غَيْرُهُ وَجَنَى عَمْدًا أَوْ خَطَأً فَلَهُ أَخْذُ الْجِنَايَةِ أَوْ الثَّمَنِ، فَإِنْ تَلَفَتْ ضَمِنَ الْأَكْثَرَ؛ وَإِنْ اشْتَرَى أَحَدَ ثَوْبَيْنِ وَقَبَضَهُمَا لِيُخْتَارَ فَادَّعَى ضَيَاعَهُمَا ضَمِنَ وَاحِدًا بِالثَّمَنِ فَقَطُّ. وَلَوْ سَأَلَ فِي إِقْبَاضِهِمَا، أَوْ ضَيَاعَ وَاحِدٍ ضَمِنَ نِصْفَهُ، وَلَهُ اخْتِيَارُ الْبَاقِي، كَسَائِلِ دِينَارًا فَيُعْطَى ثَلَاثَةٌ لِيُخْتَارَ، فَزَعَمَ تَلَفَ اثْنَيْنِ، فَيَكُونُ شَرِيكًا. وَإِنْ كَانَ لِيُخْتَارَهُمَا

(334) أي لا يجوز لمشتري أن يبيع ما اشتراه بخيار حتى يخرته.

(335) أي وينتقل الخيار لوارث إن مات صاحب الخيار قبل أن يختار.

(336) أي الذات المبيعة بخيار، بجناية عليها من البائع في زمن الخيار، والخيار للمشتري ضمن البائع للمشتري الأكثر من القيمة والثمن.

فَكَلاَهُمَا مَبِيعٌ، وَلَزِمَاهُ بِمُضِيِّ الْمُدَّةِ، وَهُمَا بِيَدِهِ، وَفِي اللُّزُومِ لِأَحَدِهِمَا يُلْزَمُهُ
النِّصْفُ مِنْ كُلِّ. وَفِي الْإِخْتِيَارِ لَا يُلْزَمُهُ شَيْءٌ. وَرُدُّ بَعْدَ مَشْرُوطٍ فِيهِ
غَرَضٌ، كَثِيبٌ لِيَمِينٍ فَيَجِدُهَا بِكَرًا وَإِنْ بِمُنَادَاةٍ، لَا إِنْ انْتَفَى، وَبِمَا الْعَادَةُ
السَّلَامَةُ مِنْهُ: كَعَوْرِ وَقَطْعٍ، وَخِصَاءٍ، وَاسْتِحَاضَةٍ، وَرَفْعِ حَيْضَةٍ اسْتِبْرَاءٍ،
وَعَسَرٍ، وَزِنَى، وَشُرْبٍ، وَبَخَرٍ، وَزَعَرٍ⁽³³⁷⁾ وَزِيَادَةِ سِنٍّ،
وَوُظْفِرٍ⁽³³⁸⁾، وَعُجْجِرٍ⁽³³⁹⁾، وَبُجْجِرٍ⁽³⁴⁰⁾ وَوَالِدَيْنِ أَوْ وَلَدٍ، لَا جَدٍّ، وَلَا أَخٍ، وَجُذَامٍ
أَبٍ، أَوْ جُنُونِهِ بِطَبْعٍ لَا بِمَسِّ جَنْ وَسُقُوطِ سِنِّينَ، وَفِي الرَّائِعَةِ الْوَاحِدَةِ،
وَشَيْبٍ بِهَا فَقَطْ وَإِنْ قَلَّ، وَجُعُودَتِهِ، وَصُهُوبَتِهِ، وَكَوْنِهِ وَلَدَ زَنَى وَلَوْ وَخْشًا،
وَبَوْلٍ فِي فِرَاشٍ فِي وَقْتٍ يُنْكَرُ؛ إِنْ ثَبَتَ عِنْدَ الْبَائِعِ، وَإِلَّا حَلَفَ، إِنْ أَقَرَّتْ
عِنْدَ غَيْرِهِ. وَتَحَثُّتْ عَبْدٌ، وَفُحُولَةُ أُمَةٍ اشْتَهَرَتْ، وَهَلْ هُوَ الْفِعْلُ أَوِ التَّشْبَهُ؟
تَأْوِيلَانِ. وَقَلَفَ ذَكَرٍ. وَأُنْثَى⁽³⁴¹⁾ مُوَلَّدٍ، أَوْ طَوِيلِ الْإِقَامَةِ؛ وَخَشَنَ مَجْلُوبُهُمَا،
كَبَيْعٍ بَعُودَةٍ مَا اشْتَرَاهُ بِبَرَاءَةٍ، وَكَرْهَصٍ، وَعَثَرٍ، وَحَرَنِ، وَعَدَمِ حَمَلٍ مُعْتَادٍ،
لَا ضَبْطٍ، وَثُيُوبَةٍ؛ إِلَّا فِيمَنْ لَا يُفْتَضُّ مِثْلَهَا، وَعَدَمِ فُحْشٍ ضَيْقِ قُبُلٍ، وَكَوْنِهَا
زَلَاءً⁽³⁴²⁾، وَكَيِّ لَمْ يُنْقَضْ، وَتُهْمَةٌ بِسَرِقَةٍ حُبْسَ فِيهَا ثُمَّ ظَهَرَتْ بَرَاءَتُهُ، وَمَا
لَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ إِلَّا بِتَغْيِيرٍ، كَسُوسِ الْخَشَبِ، وَالْجَوْزِ، وَمَرِّ قِتَاءٍ، وَلَا قِيَمَةٍ،
وَرُدِّ الْبَيْضِ، وَعَيْبٍ قَلَّ بَدَارٍ، وَفِي قَدْرِهِ تَرَدُّدٌ، وَرَجَعَ بِقِيَمَتِهِ كَصَدْعٍ جِدَارٍ

(337) الزعر: قلة الشعر.

(338) الظفر - بوزن قفل - جليلة تغشى العين من جهة الأنف إلى سوادها، ويقال لها الظفرة: بوزن الشجرة.

(339) العجر: كبر البطن.

(340) البجر: خروج السرة وتثوؤها وغلظ أصلها.

(341) أي عدم ختان الذكر أو عدم خفاض الأنثى.

(342) الزلاء: قليلة لحم الأليتين.

لَمْ يُخَفْ عَلَيْهَا مِنْهُ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَاجِهَتَهَا، أَوْ يَقْطَعَ مَنَفَعَةً، كَمِلْحِ بَشْرَهَا بِمَحَلِّ الْحَلَاوَةِ، وَإِنْ قَالَتْ: أَنَا مُسْتَوْلِدَةٌ لَمْ تَحْرُمَ، لِكَيْتِهِ عَيْبٌ؛ إِنْ رَضِيَ بِهِ بَيْنَ. وَتَضْرِيَةُ الْحَيَوَانِ كَالشَّرْطِ⁽³⁴³⁾، كَتَلْطِيخِ ثَوْبٍ عَبْدٍ بِمِدَادٍ فَيَرُدُّهُ بِصَاعٍ مِنْ غَالِبِ الْقُوتِ وَحَرَمَ رَدُّ اللَّبَنِ، لَا إِنْ عَلِمَهَا مُصْرَاءً، أَوْ لَمْ تُصَرَّ، وَظَنَّ كَثْرَةَ اللَّبَنِ؛ إِلَّا إِنْ قُصِدَ وَاشْتُرِيَتْ فِي وَقْتِ حِلَابِهَا، وَكَتَمَهُ، وَلَا بَعِيرٍ عَيْبِ التَّضْرِيَةِ عَلَى الْأَحْسَنِ. وَتَعَدَّدَ بِتَعَدُّدِهَا عَلَى الْمُخْتَارِ وَالْأَرْجَحِ. وَإِنْ حُلِبَتْ ثَالِثَةً، فَإِنْ حَصَلَ الْإِخْتِبَارُ بِالثَّانِيَةِ فَهُوَ رِضَى. وَفِي الْمَوَازِيَةِ لَهُ ذَلِكَ. وَفِي كَوْنِهِ خِلَافًا تَأْوِيلَانِ. وَمَنْعَ مِنْهُ بَيْعِ حَاكِمٍ، وَوَارِثٍ رَقِيقًا فَقَطْ بَيْنَ أَنَّهُ إِزْثٌ، وَخَيْرٌ مُشْتَرٍ ظَنَّهُ غَيْرَهُمَا، وَتَبَرَّى غَيْرَهُمَا فِيهِ مِمَّا لَمْ يَعْلَمْ إِنْ طَالَتْ إِقَامَتُهُ. وَإِذَا عَلِمَهُ بَيْنَ أَنَّهُ بِهِ وَوَصَفَهُ أَوْ أَرَاهُ لَهُ. وَلَمْ يُجْمَلْهُ، وَرَوَّالُهُ إِلَّا مُحْتَمِلَ الْعُودِ. وَفِي زَوَالِهِ بِمَوْتِ الزَّوْجَةِ وَطَلَاقِهَا وَهُوَ الْمُتَأَوَّلُ، وَالْأَحْسَنُ، أَوْ بِالْمَوْتِ فَقَطْ وَهُوَ الْأَظْهَرُ، أَوْ لَا، أَقْوَالٌ. وَمَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا إِلَّا مَا لَا يُنْقَضُ، كَسُكْنَى الدَّارِ وَحَلَفَ إِنْ سَكَتَ بِلَا عُذْرِ فِي كَالْيَوْمِ، لَا كَمُسَافِرٍ اضْطُرَّ لَهَا أَوْ تَعَدَّرَ قُوْدَهَا لِحَاضِرٍ فَإِنْ غَابَ بَائِعُهُ أَشْهَدَ، فَإِنْ عَجَزَ أَعْلَمَ الْقَاضِي فَتَلَوَّمَ فِي بَعِيدِ الْغَيْبَةِ إِنْ رُجِيَ قُدُومُهُ، كَأَنَّ لَمْ يَعْلَمْ مَوْضِعَهُ عَلَى الْأَصَحِّ وَفِيهَا أَيْضًا نَفْيُ التَّلَوُّمِ⁽³⁴⁴⁾، وَفِي حَمْلِهِ عَلَى الْخِلَافِ تَأْوِيلَانِ. ثُمَّ قَضَى إِنْ أَثْبَتَ عَهْدَةً مُؤَرَّخَةً، وَصِحَّةَ الشَّرَاءِ إِنْ لَمْ يَخْلِفْ عَلَيْهِمَا، وَفَوْتُهُ حِسًا، كَكِتَابَةِ وَتَدْيِيرٍ، فَيَقُومُ سَالِمًا وَمَعِيًّا، وَيُؤْخَذُ مِنَ الثَّمَنِ التَّسْبِيءِ. وَوُقِفَ

(343) تصرية الحيوان: ترك حلبه حتى يكبر ضرعه فيتراءى أن به لبنا كثيرا.

(344) أي في المدونة في كتاب العيوب التلوم لبعد الغيبة المرجو القدوم. كما فيها أيضا في كتاب التجارة لأرض الحرب نفي التلوم.

فِي رَهْنِهِ وَإِجَارَتِهِ لِخَلَاصِهِ، وَرَدَّ إِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ، كَعَوْدِهِ لَهُ بِعَيْبٍ أَوْ مَلِكٍ مُسْتَأْنَفٍ، كَبَيْعٍ أَوْ هَبَةٍ أَوْ إِزْثٍ؛ فَإِنْ بَاعَهُ لِأَجْنَبِيٍّ مُطْلَقًا، أَوْ لَهُ بِمِثْلِ ثَمَنِهِ، أَوْ بِأَكْثَرٍ إِنْ دَلَّسَ؛ فَلَا رُجُوعَ، وَإِلَّا رَدَّ ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ، وَلَهُ بِأَقْلٍ كَمَلَّ، وَتَغَيَّرَ الْمَبِيعُ إِنْ تَوَسَّطَ؛ فَلَهُ أَخْذُ الْقَدِيمِ وَرَدُّهُ، وَدَفْعُ الْحَادِثِ وَفُؤْمًا بِتَقْوِيمِ الْمَبِيعِ يَوْمَ ضَمَنَهُ الْمُشْتَرِي، وَلَهُ إِنْ زَادَ بِكَصْبٍ أَنْ يَرُدَّ وَيَشْتَرِكَ بِمَا زَادَ يَوْمَ الْبَيْعِ عَلَى الْأَظْهَرِ، وَجُبِرَ بِهِ الْحَادِثُ، وَفُرِقَ بَيْنَ مُدَلِّسٍ وَغَيْرِهِ إِنْ نَقَصَ، كَهَلَاكِهِ مِنَ التَّدْلِيلِ، وَأَخْذِهِ مِنْهُ بِأَكْثَرٍ، وَتَبَرُّ مِمَّا لَمْ يَعْلَمْ وَرَدَّ سِمَسَارٍ جُعْلًا، وَمَبِيعٍ لِمَحَلِّهِ إِنْ رَدَّ بِعَيْبٍ، وَإِلَّا رَدَّ إِنْ قَرُبَ، وَإِلَّا فَاتَ كَعَجْفٍ دَائِيَّةٍ، وَسَمَنَهَا، وَغَمَى، وَشَلَّلَ، وَتَرْوِيجَ أُمَةٍ، وَجُبِرَ بِالْوَلَدِ، إِلَّا أَنْ يَقْبَلَهُ بِالْحَادِثِ، أَوْ يَقْلَ؛ فَكَالْعَدَمِ: كَوَعَكٍ، وَرَمَدٍ، وَصَدَاعٍ، وَذَهَابِ ظُفْرِ، وَخَفِيفِ حُمَى، وَوَطْءِ ثِيْبٍ، وَقَطْعِ مُعْتَادٍ. وَالْمُخْرَجُ عَنِ الْمَقْصُودِ مُفِيْتُ. فَلَا أَرَشُ كَكَبْرِ صَغِيرٍ، وَهَرَمٍ، وَافْتِضَاضٍ بِكْرِ، وَقَطْعٍ غَيْرِ مُعْتَادٍ، إِلَّا أَنْ يَهْلِكَ بِعَيْبِ التَّدْلِيلِ، أَوْ بِسَمَاوِيٍّ زَمَنَهُ كَمَوْتِهِ فِي إِبَاقِهِ، وَإِنْ بَاعَهُ الْمُشْتَرِي، وَهَلَكَ بِعَيْبِهِ رَجَعَ عَلَى الْمُدَلِّسِ إِنْ لَمْ يُمْكِنْ رُجُوعُهُ عَلَى بَائِعِهِ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ؛ فَإِنْ زَادَ فَلِلثَّانِي، وَإِنْ نَقَصَ فَهَلْ يُكْمَلُهُ؟ قَوْلَانِ. وَلَمْ يُحْلَفْ مُشْتَرٍ ادْعِيَتْ رُؤْيَتُهُ إِلَّا بِدَعْوَى الْإِرَاءَةِ وَلَا الرِّضَا بِهِ إِلَّا بِدَعْوَى مُخْبِرٍ، وَلَا بَائِعٍ أَنَّهُ لَمْ يَأْبُقْ لِإِبَاقِهِ بِالْقُرْبِ، وَهَلْ يُفْرَقُ بَيْنَ أَكْثَرِ الْعَيْبِ فَيَرْجِعُ بِالزَّائِدِ وَأَقْلَهُ بِالْجَمِيعِ أَوْ بِالزَّائِدِ مُطْلَقًا أَوْ بَيْنَ هَلَاكِهِ فِيمَا بَيْنَهُ أَوْ لَا؟ أَقْوَالٌ. وَرَدَّ بَعْضُ الْمَبِيعِ بِحَصَّتِهِ وَرَجَعَ بِالْقِيَمَةِ؛ إِنْ كَانَ الثَّمَنُ سِلْعَةً، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَكْثَرُ، أَوْ أَحَدُ مُزْدَوِجَيْنِ، أَوْ أُمًّا وَوَلَدَهَا. وَلَا يَجُوزُ التَّمَسُّكُ بِأَقْلٍ اسْتَحَقَّ أَكْثَرُهُ. وَإِنْ كَانَ دِرْهَمَانِ وَسِلْعَةٌ تَسَاوِي عَشْرَةَ ثُبُوبٍ فَاسْتَحَقَّتِ السِّلْعَةُ وَقَاتِ الثُّوبُ فَلَهُ قِيَمَةُ الثُّوبِ بِكَمَالِهِ، وَرَدَّ

الدَّهْمَيْنِ. وَرَدُّ أَحَدِ الْمُشْتَرِيَيْنِ وَعَلَى أَحَدِ الْبَائِعَيْنِ، وَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ فِي الْعَيْبِ أَوْ قَدَمِهِ، إِلَّا بِشَهَادَةِ عَادَةِ الْمُشْتَرِي. وَحَلَفَ مَنْ لَمْ يُقْطَعْ بِصَدَقِهِ، وَقُبِلَ لِلتَّعَذُّرِ غَيْرُ عُدُولٍ وَإِنْ مُشْتَرِكَيْنِ، وَيَمِينُهُ بَعْتُهُ وَفِي ذِي التَّوْفِيَةِ، وَأَقْبَضَتْهُ، وَمَا هُوَ بِهِ بَتًّا فِي الظَّاهِرِ، وَعَلَى الْعَلَمِ فِي الْخَفِيِّ، وَالْعَلَّةُ لَهُ لِلْفُسْخِ وَلَمْ تُرَدِّ، بِخِلَافِ وَلَدٍ، وَثَمَرَةٍ أُبْرَتْ، وَصُوفٍ تَمَّ، كَشْفَعَةٍ، وَاسْتِحْقَاقٍ، وَتَفْلِيسٍ، وَفَسَادٍ. وَدَخَلَتْ فِي ضَمَانِ الْبَائِعِ إِنْ رَضِيَ الْقَبْضُ، أَوْ ثَبَتَ عِنْدَ حَاكِمٍ وَإِنْ لَمْ يَحْكَمْ بِهِ، وَلَمْ يُرَدِّ بَغْلَظٍ إِنْ سُمِّيَ بِاسْمِهِ، وَلَا بَغْنٍ وَلَوْ خَالَفَ الْعَادَةَ، وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَسْتَسْلِمَ وَيُخْبِرَهُ بِجَهْلِهِ، أَوْ يَسْتَأْمِنَهُ؟ تَرَدَّدَ. وَرَدَّ فِي عَهْدَةِ الثَّلَاثِ⁽³⁴⁵⁾ بِكُلِّ حَدِيثٍ، إِلَّا أَنْ يَبِيعَ بِبَرَاءَةٍ، وَدَخَلَتْ فِي الْإِسْتِبْرَاءِ، وَالتَّفَقُّهِ عَلَيْهِ وَلَهُ الْأَرْشُ، كَالْمَوْهُوبِ لَهُ، إِلَّا الْمُسْتَنْتَى مَالُهُ. وَفِي عَهْدَةِ السَّنَةِ بِجَذَامٍ وَبَرَصٍ وَجُنُونٍ بِطَنٍ أَوْ مَسٍّ جَنْ لَا بِكَضْرَبَةٍ إِنْ شَرَطَا أَوْ اعْتِيدَا. وَلِلْمُشْتَرِي إِسْقَاطُهُمَا وَالْمُحْتَمَلُ بَعْدَهُمَا مِنْهُ، لَا فِي مُنْكَحٍ بِهِ أَوْ مُحَالٍ، أَوْ مُصَالِحٍ فِي دَمٍ عَمْدٍ، أَوْ مُسَلِّمٍ فِيهِ، أَوْ بِهِ، أَوْ قَرْضٍ، أَوْ عَلَى صِفَةٍ، أَوْ مُقَاطَعٍ بِهِ مَكَاتَبٍ، أَوْ مَبِيعٍ عَلَى كَمْفَلَسٍ وَمُشْتَرَى لِلْعَتَقِ، أَوْ مَأْخُودٍ عَنْ ذَيْنِ أَوْ رَدِّ بَعِيبٍ، أَوْ وَرَثٍ، أَوْ وَهَبٍ أَوْ اشْتَرَاها زَوْجَهَا، أَوْ مُوصَى بِبَيْعِهِ مِنْ زَيْدٍ، أَوْ مِمَّنْ أَحَبَّ، أَوْ بِشَرَائِهِ لِلْعَتَقِ، أَوْ مَكَاتَبٍ بِهِ، أَوْ الْمَبِيعِ فَاسِدًا، وَسَقَطْنَا بِكَعْتَقٍ فِيهِمَا وَضَمِنَ بَائِعٌ مَكِيلًا بِقَبْضِهِ بِكَيْلٍ، كَمُوزُونٍ وَمَعْدُودٍ، وَالْأَجْرَةُ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ الْإِقَالَةِ وَالتَّوْلِيَةِ وَالشَّرِكَةِ عَلَى الْأَرْجَحِ، فَكَالْقَرْضِ. وَاسْتَمَرَّ

(345) عهدة الثلاث: هي أن يضمن البائع المبيع ثلاثة أيام لبليائها من كل ما يحدث فيها، فللمشتري رده بكل عيب يحدث فيها ولو كان العيب موتا بأي سبب ولا تكون إلا في الرقيق وسواء كان العيب في دينه أو بدنه أو خلقه.

بِمُعْيَارِهِ. وَلَوْ تَوَلَّاهُ الْمُشْتَرِي، وَقَبِضَ الْعَقَارَ بِالتَّخْلِيَةِ، وَغَيْرِهِ بِالْعُرْفِ. وَضَمِنَ بِالْعَقْدِ، إِلَّا الْمَحْبُوسَةَ لِلتَّمَنِ وَلِلْإِشْهَادِ، فَالرَّهْنُ، وَإِلَّا الْغَائِبَ فَبِالْقَبْضِ، وَإِلَّا الْمُوَاضَعَةَ فَبِخُرُوجِهَا مِنَ الْحِيْضَةِ، وَإِلَّا الثَّمَارَ لِلْجَائِحَةِ. وَبُرَى الْمُشْتَرِي لِلتَّنَازُعِ. وَالتَّلَفُ وَقَتَ ضَمَانِ الْبَائِعِ بِسَمَاوِيٍّ يَنْسَخُ. وَخَيْرُ الْمُشْتَرِي إِنْ غَيَّبَ أَوْ غَيَّبَ أَوْ اسْتَحَقَّ شَائِعٌ وَإِنْ قَلَّ، وَتَلَفَ بَعْضُهُ أَوْ اسْتَحَقَّاهُ كَغَيْبٍ بِهِ، وَحَرَّمَ التَّمَسُّكُ بِالْأَقْلِ إِلَّا الْمِثْلِيَّ، وَلَا كَلَامَ لَوَاجِدٍ فِي قَلِيلٍ لَا يَنْفَكُ، كَقَاعٍ، وَإِنْ انْفَكَّ، فَلِلْبَائِعِ التِّزَامُ الرُّبْعَ بِحَصَّتِهِ، لَا أَكْثَرَ. وَلَيْسَ لِلْمُشْتَرِي التِّزَامُ بِحَصَّتِهِ مُطْلَقًا وَرُجِعَ لِلْقِيَمَةِ، لَا لِلتَّسْمِيَةِ. وَصَحَّ وَلَوْ سَكَنَّا، لَا إِنْ شَرَطَا الرُّجُوعَ لَهَا. وَإِتْلَافُ الْمُشْتَرِي قَبْضُ، وَالْبَائِعِ وَالْأَجَنْبِيِّ يُوجِبُ الْغُرْمَ، وَكَذَلِكَ إِتْلَافُهُ. وَإِنْ أَهْلَكَ بَائِعٌ صُبْرَةً عَلَى الْكَيْلِ، فَالْمِثْلُ تَحْرِيماً لِيُؤْفِيَهُ وَلَا خِيَارَ لَكَ، أَوْ أَجَنْبِيٍّ فَالْقِيَمَةُ، إِنْ جُهِلَتِ الْمَكِيلَةُ، ثُمَّ اشْتَرَى الْبَائِعُ مَا يُؤْفِي، فَإِنْ فَضَلَ فَلِلْبَائِعِ، وَإِنْ نَقَصَ، فَكَالِاسْتِحْقَاقِ. وَجَارَ الْبَيْعُ قَبْلَ الْقَبْضِ إِلَّا مُطْلَقَ طَعَامِ الْمُعَاوَضَةِ، وَلَوْ كَرَزَقٍ قَاضٍ أَخَذَ بِكَيْلٍ، أَوْ كَلَبَنَ شَاةً، وَلَمْ يَقْبِضْ مِنْ نَفْسِهِ، إِلَّا كَوَصِيٍّ لِيَتِمِّمَهُ. وَجَارَ بِالْعَقْدِ: جُزَافٌ وَكَصَدَقَةٍ، وَبَيْعٌ مَا عَلَى مَكَاتِبٍ مِنْهُ. وَهَلْ إِنْ عَجَّلَ الْعِثْقُ تَأْوِيلَانِ، وَإِقْرَاضُهُ، أَوْ وَفَاؤُهُ عَنْ قَرْضٍ وَبَيْعُهُ لِمُقْتَرِضٍ، وَإِقَالَةُ مِنَ الْجَمِيعِ، وَإِنْ تَغَيَّرَ سُوقُ شَيْئِكَ لَا بَدَنُهُ كَسَمَنِ دَابَّةٍ، وَهَزَالِهَا، بِخِلَافِ الْأَمَةِ، وَمِثْلُ مِثْلِكَ، إِلَّا الْعَيْنَ، وَلَهُ دَفْعُ مِثْلِهَا، وَإِنْ كَانَتْ بِيَدِهِ. وَالْإِقَالَةُ بَيْعٌ إِلَّا فِي الطَّعَامِ وَالشُّفْعَةِ وَالْمُرَابَحَةِ. وَتَوَلِيَّةٌ وَشِرْكَةٌ، إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى أَنْ يَنْقُذَ عَنْكَ، وَاسْتَوَى عَقْدَاهُمَا فِيهِمَا، وَإِلَّا فَبَيْعٌ كَغَيْرِهِ، وَضَمِنَ الْمُشْتَرِي الْمُعَيَّنَ، وَطَعَاماً كِلْتاهُ وَصَدَقَكَ، وَإِنْ أَشْرَكَهُ حُمِلَ، وَإِنْ أَطْلَقَ عَلَى النِّصْفِ، وَإِنْ سَأَلَ ثَالِثٌ

شَرِكْتَهُمَا، فَلَهُ الثُّلُثُ، وَإِنْ وَلَّيْتَ مَا اشْتَرَيْتَ بِمَا اشْتَرَيْتَ جَارًا، إِنْ لَمْ تُلْزِمْهُ، وَلَهُ الْخِيَارُ، وَإِنْ رَضِيَ بِأَنَّهُ عَبْدٌ ثُمَّ عَلِمَ بِالثَّمَنِ فَكَّرَهُ، فَذَلِكَ لَهُ. وَالْأَضْيَقُ صَرْفٌ، ثُمَّ إِقَالَةُ طَعَامٍ، ثُمَّ تَوَلِيَّةٌ، وَشَرِكَةٌ فِيهِ، ثُمَّ إِقَالَةُ عُرُوضٍ، وَفَسْخُ الدَّيْنِ فِي الدَّيْنِ، ثُمَّ بَيْعُ الدَّيْنِ، ثُمَّ ابْتِدَاؤُهُ.

فصل: وَجَازَ مُرَابَحَةً، وَالْأَحَبُّ خِلَافُهُ وَلَوْ عَلَى مَقْوَمٍ، وَهَلْ مُطْلَقًا أَوْ إِنْ كَانَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي؟ تَأْوِيلَانِ. وَحُسِبَ رِبْحُ مَالِهِ عَيْنَ قَائِمَةٍ كَصَبْغٍ، وَطَرْزٍ، وَقَصْرِ، وَخِيَاطَةٍ، وَقَتْلِ، وَكَمْدٍ، وَنَطْرِيَّةٍ، وَأَصْلُ مَا زَادَ فِي الثَّمَنِ، كَحُمُولَةٍ وَشَدٍّ، وَطَيٍّ اعْتِيدَ أُجْرَتُهُمَا، وَكَرَاءِ بَيْتٍ لِسِلْعَةٍ، وَإِلَّا لَمْ يُحَسَّبْ، كَسِمْسَارٍ لَمْ يُعْتَدَ، إِنْ بَيَّنَّ الْجَمِيعُ، أَوْ فُسِّرَ الْمُؤَوَّنَةُ فَقَالَ: هِيَ بِمَائَةِ أَصْلِهَا كَذَا وَحَمْلُهَا كَذَا، أَوْ عَلَى الْمُرَابَحَةِ وَبَيَّنَّ كَرِبْحِ الْعَشْرَةِ، أَوْ أَحَدَ عَشَرَ وَلَمْ يُفَضَّلَا مَالَهُ الرِّبْحُ، وَزِيدَ عَشْرُ الْأَصْلِ، وَالْوَضِيعَةُ كَذَلِكَ لَا أَبْهَمَ، كَقَامَتْ عَلَيَّ بِكَذَا، أَوْ قَامَتْ بِشَدِّهَا وَطَيِّهَا بِكَذَا وَلَمْ يُفَضَّلْ، وَهَلْ هُوَ كَذِبٌ أَوْ غِشٌّ؟ تَأْوِيلَانِ. وَوَجَبَ تَبْيِينُ مَا يُكْرَهُ كَمَا نَقَدَهُ وَعَقَدَهُ مُطْلَقًا وَالْأَجَلِ، وَإِنْ بَيَعَ عَلَى النَّقْدِ وَطُولِ زَمَانِهِ وَتَجَاوَزِ الزَّائِفِ وَهَبَةٍ اعْتِيدَتْ وَأَنَّهَا لَيْسَتْ بِلَدِيَّةٍ أَوْ مِنَ التَّرِكَةِ وَوِلَادَتِهَا. وَإِنْ بَاعَ وَلَدَهَا مَعَهَا وَجَدَّ ثَمَرَةً أُبْرَتْ، وَصُوفٍ، تَمَّ، وَإِقَالَةُ مُشْتَرِيهِ؛ إِلَّا بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ، وَالرُّكُوبِ وَاللُّبْسِ وَالتَّوْظِيفِ وَلَوْ مُتَّفَقًا؛ إِلَّا مِنْ سَلَمٍ لَا غَلَّةَ رِبْحٍ، كَتَكْمِيلِ شِرَائِهِ؛ لَا إِنْ وَرِثَ بَعْضُهُ، وَهَلْ إِنْ تَقَدَّمَ الْإِزْثُ، أَوْ مُطْلَقًا؟ تَأْوِيلَانِ، وَإِنْ غَلِطَ بِنَقْصٍ وَصُدِّقَ، أَوْ أَثْبِتَ رَدُّ، أَوْ دَفَعَ مَا تَبَيَّنَ وَرِبْحَهُ؛ فَإِنْ قَاتَتْ خَيْرَ مُشْتَرِيهِ بَيْنَ الصَّحِيحِ، وَرِبْحِهِ وَقِيمَتِهِ يَوْمَ بَيْعِهِ، مَا لَمْ تَنْقُصْ عَنِ الْغَلِطِ وَرِبْحِهِ، وَإِنْ كَذَبَ لَزِمَ الْمُشْتَرِي؛ إِنْ حَطَّهُ، وَرِبْحُهُ بِخِلَافِ الْغِشِّ وَإِنْ قَاتَتْ، فَفِي الْغِشِّ أَقْلُ الثَّمَنِ وَالْقِيمَةِ، وَفِي الْكَذِبِ: خَيْرٌ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَرِبْحِهِ، أَوْ قِيمَتِهَا؛ مَا لَمْ تَزِدْ عَلَى الْكَذِبِ وَرِبْحِهِ. وَمُدَّلَّسُ الْمُرَابَحَةِ كَغَيْرِهَا.

فصل: تَنَاولَ الْبِنَاءَ وَالشَّجَرَ: الْأَرْضَ، وَتَنَاولَتْهُمَا⁽³⁴⁶⁾، لَا الزَّرْعَ وَالْبَذَرَ، وَمَدْفُونًا كَلَوْ جُهْلَ، وَلَا الشَّجَرَ الثَّمَرَ الْمُؤَبَّرَ، أَوْ أَكْثَرَهُ؛ إِلَّا بِشَرْطٍ كَالْمُنْعَقِدِ، وَمَالِ الْعَبْدِ، وَخَلْفَةِ الْفَصِيلِ، وَإِنْ أُبْرَ النُّصْفُ؛ فَلِكُلِّ حُكْمُهُ. وَلِكُلَيْهِمَا السَّقْفِي؛ مَا لَمْ يَضُرَّ بِالْآخِرِ وَالْدَّارِ الثَّابِتَ: كَبَابٍ، وَرَفٍّ، وَرَحًا مَبْنِيَّةً بِفَوْقَانِيَّتَيْهَا، وَسَلَّمًا سُمَرٍّ، وَفِي غَيْرِهِ: قَوْلَانِ. وَالْعَبْدُ. ثِيَابَ مِهْنَتِهِ، وَهَلْ يُوفَّى بِشَرْطٍ عَدَمِهَا وَهُوَ الْأَظْهَرُ؟ أَوْ لَا: كَمُشْتَرِطِ زَكَاةٍ مَا لَمْ يَطْبُ، وَأَنْ لَا عُهْدَةٌ أَوْ لَا مُوَاضَعَةٌ أَوْ لَا جَائِحَةٌ؟ أَوْ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِالثَّمَنِ لِكَذَا فَلَا بَيْعٌ؟ أَوْ مَا لَا غَرَضَ فِيهِ وَلَا مَالِيَّةٌ وَصَحَّ؟ تَرَدَّدَ. وَصَحَّ بَيْعُ ثَمَرٍ وَنَحْوِهِ بَدَأَ صَلَاحُهُ؛ إِنْ لَمْ يَسْتَتِرْ، وَقَبْلَهُ مَعَ أَصْلِهِ أَوْ الْحَقِّ بِهِ، أَوْ عَلَى قَطْعِهِ إِنْ نَفَعَ وَاضْطُرَّ لَهُ وَلَمْ يَتِمَّالًا عَلَيْهِ، لَا عَلَى التَّبْقِيَةِ أَوْ الْإِطْلَاقِ، وَبُدُوهُ فِي بَعْضِ حَائِطٍ: كَافٍ فِي جَنْسِهِ، إِنْ لَمْ تُبَكَّرْ، لَا بَطْنُ ثَانٍ بِأَوَّلٍ وَهُوَ⁽³⁴⁷⁾ الزُّهُوُّ، وَظُهُورُ الْحَلَاوَةِ وَالتَّهْيُؤُ لِلنُّضْجِ، وَفِي ذِي النُّورِ بَانْفِتَاحِهِ، وَالْبُقُولُ بِإِطْعَامِهَا وَهَلْ هُوَ فِي الْبَطِيخِ الْإِصْفَرَارُ؟ أَوْ التَّهْيُؤُ لِلتَّبْطُخِ؟ قَوْلَانِ. وَلِلْمُشْتَرِي بُطُونُ كِيَاسِمِينَ، وَمَقْشَاةٌ. وَلَا يَجُوزُ: بِكَشْهَرٍ⁽³⁴⁸⁾، وَوَجَبَ ضَرْبُ الْأَجْلِ⁽³⁴⁹⁾ إِنْ اسْتَمَرَ كَالْمَوْزِ. وَمَضَى بَيْعُ حَبِّ أَفْرَكٍ قَبْلَ يُبْسِهِ بِقَبْضِهِ. وَرُخْصَ لِمُعْرٍِ أَوْ قَائِمٍ مَقَامَهُ، وَإِنْ بِاشْتِرَاءِ الثَّمَرَةِ فَقَطْ، اشْتِرَاءُ ثَمَرَةٍ تَيْبَسُ، كَلَوْزٍ لَا كَمْوَزٍ، إِنْ لَفَظَ بِالْعَرَبِيَّةِ وَبَدَأَ صَلَاحُهَا، وَكَانَ بِخَرْصِهَا وَنَوْعِهَا يُوفَّى عِنْدَ الْجَذَاذِ، وَفِي

(346) إذا بيعت الأرض شمل البيع ما فيها من شجر وبناء وإذا بيع ما فيها من شجر وبناء تناولها البيع كذلك ما لم يكن هناك شرط أو عرف فيعمل به.

(347) أي بدو صلاح ثمار النخل. والزهو احمراره أو اصفراره.

(348) لأنها تختلف كثرة وقلة فيدخلها الغرر بضرب الأجل.

(349) أي فيما لا تتميز بطونه ولا تنتهي.

الذِّمَّةُ، وَخَمْسَةَ أَوْسُقٍ فَأَقْلَ. وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ زَائِدٍ عَلَيْهِ مَعَهُ بَعَيْنٍ عَلَى الْأَصَحِّ، إِلَّا لِمَنْ أَعْرَى عَرَايَا فِي حَوَائِطٍ، فَمِنْ كُلِّ: خَمْسَةٌ إِنْ كَانَ بِالْأَفَافِ لَا يَلْفِظُ عَلَى الْأَرْجَحِ، لِدَفْعِ الضَّرَرِ، أَوْ لِلْمَعْرُوفِ فَيَشْتَرِي بَعْضَهَا، كَكُلِّ الْحَائِطِ، وَبَيْعِهِ الْأَصْلَ. وَجَازَ لَكَ شِرَاءُ أَصْلٍ فِي حَائِطِكَ بِخَرْصِهِ، إِنْ قَصَدْتَ الْمَعْرُوفَ فَقَطْ، وَبَطَلَتْ إِنْ مَاتَ قَبْلَ الْحَوْزِ. وَهَلْ هُوَ حَوْزُ الْأُصُولِ، أَوْ أَنْ يَطْلُعَ ثَمَرُهَا؟ تَأْوِيلَانِ. وَزَكَاتُهَا وَسَقِيُّهَا عَلَى الْمُعْغَرِي، وَكُمَلَتْ بِخِلَافِ الْوَاهِبِ. وَتَوْضُعُ جَائِحَةِ الثَّمَارِ كَالْمُوزِ وَالْمَقَائِيءِ، وَإِنْ بِيَعْتَ عَلَى الْجَذِّ، وَإِنْ مِنْ عَرِيَّتِهِ لَا مَهْرَ إِنْ بَلَغَتْ ثُلُثَ الْمَكِيلَةِ، وَلَوْ مِنْ كَصِيْحَانِيٍّ، وَبَرْنِيٍّ. وَبَقِيَّتُ لِيَنْتَهِي طَبِيبُهَا، وَأَفْرَدَتْ، أَوْ أُلْحِقَ أَصْلُهَا؛ لَا عَكْسُهُ أَوْ مَعَهُ، وَنَظَرَ مَا أُصِيبَ مِنَ الْبُطُونِ إِلَى مَا بَقِيَ فِي زَمَانِهِ؛ لَا يَوْمَ الْبَيْعِ، وَلَا يُسْتَعَجَلُ عَلَى الْأَصَحِّ. وَفِي الْمُزْهِيَةِ التَّابِعَةِ لِلدَّارِ تَأْوِيلَانِ. وَهَلْ هِيَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ دَفْعُهُ كَسَمَاوِيٍّ وَجَيْشٍ أَوْ سَارِقٍ؟ خِلَافٌ. وَتَغْيِيبُهَا كَذَلِكَ وَتَوْضُعُ مِنَ الْعَطَشِ وَإِنْ قَلَّتْ كَالْبُقُولِ وَالزَّعْفَرَانِ وَالزَّرِيحَانِ وَالْقَرْطِ وَالْقَضْبِ وَوَرَقِ الثُّوتِ، وَمَغْيِبِ الْأَصْلِ كَالْجَزْرِ وَلَزِمَ الْمُشْتَرِي بَاقِيَهَا وَإِنْ قَلَّ. وَإِنْ اشْتَرَى أَجْنَاسًا فَأُجِيجَ بَعْضُهَا وَضِعَتْ؛ إِنْ بَلَغَتْ قِيمَتُهُ ثُلُثَ الْجَمِيعِ وَأُجِيجَ مِنْهُ ثُلُثُ مَكِيلَتِهِ، وَإِنْ تَنَاهَتْ الثَّمَرَةُ؛ فَلَا جَائِحَةَ. كَالْقَضْبِ الْحُلُوِّ، وَيَابِسِ الْحَبِّ، وَخَيْرُ الْعَامِلِ فِي الْمُسَاقَاةِ بَيْنَ سَقِي الْجَمِيعِ أَوْ تَرْكِهِ؛ إِنْ أُجِيجَ الثُّلُثُ فَأَكْثَرُ، وَمُسْتَشْنَى مِنَ الثَّمَرَةِ تُجَاحُ بِمَا يُوضَعُ: يَضَعُ عَنْ مُشْتَرِيهِ بِقَدْرِهِ.

فصل: إِنْ اخْتَلَفَ الْمُتَبَايِعَانِ فِي جِنْسِ الثَّمَنِ أَوْ نَوْعِهِ حَلْفًا⁽³⁵⁰⁾ وَفُسِيخَ،

(350) الاختلاف في جنس الثمن: بأن يقول أحدهما: هو عرض ويقول الآخر هو عين. والاختلاف في نوعه: بأن يقول أحدهما فضة، ويقول الآخر ذهب.

وَرَدَّ مَعَ الْفَوَاتِ قِيمَتَهَا يَوْمَ بَيْعِهَا. وَفِي قَدْرِهِ؛ كَمَثْمُونِهِ أَوْ قَدْرِ أَجَلٍ، أَوْ رَهْنٍ، أَوْ حَمِيلٍ حَلَفًا. وَفُسِّخَ، إِنْ حُكِمَ بِهِ⁽³⁵¹⁾ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا: كَتَنَّاكُلِهِمَا، وَصُدِّقَ مُشْتَرٍ ادَّعَى الْأَشْبَهَ، وَحَلَفَ إِنْ فَاتَ، وَمِنْهُ تَجَاهُلُ الثَّمَنِ، وَإِنْ مِنْ وَارِثٍ، وَبَدَأَ الْبَائِعُ، وَحَلَفَ عَلَى نَفْيِ دَعْوَى خَصْمِهِ مَعَ تَحْقِيقِ دَعْوَاهُ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي انْتِهَاءِ الْأَجَلِ فَالْقَوْلُ لِمُنْكَرِ التَّقْضِي، وَفِي قَبْضِ الثَّمَنِ أَوْ السَّلْعَةِ فَلَا أَصْلَ بَقَاؤُهُمَا إِلَّا لِعُرْفِ كُلِّحِمٍ، أَوْ بِقُلِّ بَانَ بِهِ وَلَوْ كَثُرَ، وَإِلَّا فَلَا؛ إِنْ ادَّعَى دَفْعَهُ بَعْدَ الْأَخْذِ، وَإِلَّا، فَهَلْ يُقْبَلُ؟ أَوْ فِيمَا هُوَ الشَّأْنُ؟ أَوْ لَا؟ أَقْوَالُ وَإِشْهَادُ الْمُشْتَرِي بِالثَّمَنِ مُقْتَضٍ لِقَبْضِ مُثْمَنِهِ، وَحَلَفَ بَائِعُهُ، إِنْ بَادَرَ، كَإِشْهَادِ الْبَائِعِ بِقَبْضِهِ. وَفِي الْبَتِّ مُدَّعِيهِ كَمُدَّعِي الصَّحَّةِ إِنْ لَمْ يَغْلِبِ الْفَسَادُ. وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَخْتَلِفَ بِهِمَا الثَّمَنُ فَكَقَدْرِهِ؟ تَرَدَّدُ. وَالْمُسْلَمُ إِلَيْهِ مَعَ فَوَاتِ الْعَيْنِ بِالزَّمَنِ الطَّوِيلِ، أَوْ السَّلْعَةِ: كَالْمُشْتَرِي فَيُقْبَلُ قَوْلُهُ، إِنَّهُ ادَّعَى مُشْبَهًا، وَإِنْ ادَّعَى مَا لَا يُشْبَهُ فَسَلَّمَ وَسَطٌ، وَفِي مَوْضِعِهِ صُدِّقَ مُدَّعِي مَوْضِعِ عَقْدِهِ، وَإِلَّا فَالْبَائِعُ، وَإِنْ لَمْ يُشْبَهُ وَاحِدٌ تَحَالَفَا وَفُسِّخَ، كَفُسِّخَ مَا يُقْبَضُ بِمَضَرٍّ، وَجَازَ بِالْفُسْطَاطِ، وَفُضِيَ بِسُوقِهَا، وَإِلَّا فَنِي أَيِّ مَكَانٍ مِنْهَا.

باب

شَرُطُ السَّلَمِ قَبْضُ رَأْسِ الْمَالِ كُلِّهِ، أَوْ تَأْخِيرُهُ ثَلَاثًا وَلَوْ بِشَرْطٍ، وَفِي فُسَادِهِ بِالزِّيَادَةِ إِنْ لَمْ تَكُنْ جِدًّا تَرَدَّدُ، وَجَازَ بِخِيَارٍ لِمَا يُؤَخَّرُ إِنْ لَمْ يُنْقَدْ، وَبِمَنْفَعَةٍ مُعَيَّنَةٍ، وَبِجَزَافٍ، وَتَأْخِيرُ حَيَوَانٍ بِلَا شَرْطٍ، وَهَلِ الطَّعَامُ وَالْعَرَضُ

(351) هذا قيد في الفسخين: في الفسخ في الاختلاف في الثمن وفي الفسخ في الاختلاف في المثلث ويكون الفسخ في الظاهر والباطن.

كَذَلِكَ، إِنْ كَيْلَ وَأَخْضَرَ؟ أَوْ كَالْعَيْنِ؟ تَأْوِيلَانِ وَرَدَّ زَائِفٌ وَعُجِّلَ، وَإِلَّا فَسَدَ مَا يُقَابَلُهُ لَا الْجَمِيعُ عَلَى الْأَحْسَنِ. وَالتَّصْدِيقُ فِيهِ كَطَعَامٍ مِنْ بَيْعٍ، ثُمَّ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ الزَّيْدُ وَالتَّقْصُصُ الْمَعْرُوفُ، وَإِلَّا فَلَا رُجُوعَ لَكَ، إِلَّا بِتَّصْدِيقٍ أَوْ بَيِّنَةٍ لَمْ تَفَارِقْ، وَحَلَفَ لَقَدْ أَوْفَى مَا سَمَى، أَوْ لَقَدْ بَاعَهُ عَلَى مَا كُتِبَ بِهِ إِلَيْهِ، إِنْ أَعْلَمَ مُشْتَرِيَهُ، وَإِلَّا حَلَفَتْ وَرَجَعَتْ، وَإِنْ أَسْلَمْتَ عَرْضاً فَهَلَكَ بِيَدِكَ فَهُوَ مِنْهُ، إِنْ أَهْمَلَ أَوْ أَوْدَعَ، أَوْ عَلَى الْإِنْتِقَاعِ، وَمِنْكَ إِنْ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةً وَوُضِعَ لِلتَّوْتُقِ، وَتُقْضَى السَّلَامُ وَحَلَفَ، وَإِلَّا خَيْرَ الْآخَرِ، وَإِنْ أَسْلَمْتَ حَيَوَاناً أَوْ عَقَاراً فَالسَّلَامُ ثَابِتٌ، وَيَتَّبِعُ الْجَانِي. وَالْأَلَّا يَكُونَا طَعَامَيْنِ وَلَا نَفْدَيْنِ، وَلَا شَيْئاً فِي أَكْثَرِ مِنْهُ أَوْ أَجُودَ، كَالْعَكْسِ، إِلَّا أَنْ تَخْتَلِفَ الْمُنْفَعَةُ كَفَارِهِ الْحُمْرِ فِي الْأَعْرَابِيَّةِ، وَسَابِقِ الْخَيْلِ لَا هِمْلَاجٍ إِلَّا كِبَرُذُونٍ، وَجَمَلٍ كَثِيرِ الْحَمَلِ، وَصُحَّحَ، وَبَسْبَقِهِ، وَبِقُوَّةِ الْبَقَرَةِ وَلَوْ أَنْثَى، وَكَثْرَةِ لَبَنِ الشَّاةِ، وَظَاهَرِهَا عُمُومُ الضَّأْنِ، وَصُحَّحَ خِلَافُهُ، وَكَصَغِيرَيْنِ فِي كَبِيرٍ وَعَكْسِهِ، أَوْ صَغِيرٍ فِي كَبِيرٍ وَعَكْسِهِ، إِنْ لَمْ يُوَدَّ إِلَى الْمُزَابَنَةِ، وَتَوَوَّلَتْ عَلَى خِلَافِهِ، كَالْأَدَمِيِّ وَالْعَنَمِ، وَكَجَذَعِ طَوِيلِ غَلِيظٍ فِي غَيْرِهِ، وَكَسَيْفِ قَاطِعٍ فِي سَيْفَيْنِ دُونِهِ. وَكَالْجِنْسَيْنِ، وَلَوْ تَقَارَبَتِ الْمُنْفَعَةُ، كَرَقِيقِ الْقُطْنِ وَالْكَتَّانِ، لَا جَمَلٍ فِي جَمَلَيْنِ مِثْلِهِ عُجِّلَ أَحَدُهُمَا، وَكَطِيرِ عُلْمٍ، لَا بِالْبَيِّنِ وَالذَّكُورَةِ وَالْأُنْثَى وَلَوْ أَدَمِيّاً، وَغَزَلٍ وَطَبَخٍ إِنْ لَمْ يَبْلُغِ النِّهَايَةَ، وَحِسَابٍ، وَكِتَابَةٍ. وَالشَّيْءُ فِي مِثْلِهِ قَرَضٌ. وَأَنْ يُوجَلَ بِمَعْلُومٍ زَائِدٍ عَلَى نِصْفِ شَهْرٍ، كَالنَّيْرُوزِ، وَالْحَصَادِ، وَالدَّرَاسِ، وَقُدُومِ الْحَاجِّ. وَاعْتَبِرَ مِيقَاتُ مُعْظَمِهِ، إِلَّا أَنْ يُقْبَضَ بِلَدٍّ كَيَوْمَيْنِ، إِنْ خَرَجَ حِينَئِذٍ بَرّاً، أَوْ بِغَيْرِ رِيحٍ. وَالْأَشْهُرُ بِالْأَهْلَةِ، وَتَمَمَ الْمُتَكَسِّرُ مِنَ الرَّابِعِ. وَإِلَى رَبِيعِ حَلٍّ بِأَوَّلِهِ وَفَسَدَ فِيهِ عَلَى الْمَقُولِ، لَا فِي الْيَوْمِ، وَأَنْ يُضْبَطَ بِعَادَتِهِ مِنْ كَيْلٍ،

أَوْ وَزْنٍ، أَوْ عَدَدٍ كَالرُّمَانِ، وَقَيْسَ بِخَيْطٍ، وَالْبَيْضِ، أَوْ بِحِمْلٍ، أَوْ جُرْزَةٍ⁽³⁵²⁾ فِي كَقَصِيلٍ، لَا بِفَدَانٍ، أَوْ بِتَحَرٍّ وَهَلْ بِقَدَرٍ كَذَا؟ أَوْ يَأْتِي بِهِ وَيَقُولُ كَنَحْوِهِ؟ تَأْوِيلَانِ. وَفَسَدَ بِمَجْهُولٍ⁽³⁵³⁾، وَإِنْ نَسَبَهُ الْغَيَّ⁽³⁵⁴⁾. وَجَارَ بِذِرَاعِ رَجُلٍ مُعَيَّنٍ كَوَيْبَةٍ وَحَفْنَةٍ، وَفِي الْوَيْبَاتِ وَالْحَفْنَاتِ قَوْلَانِ. وَأَنْ تُبَيِّنَ صِفَاتِهِ⁽³⁵⁵⁾ الَّتِي تَخْتَلِفُ بِهَا الْقِيَمَةُ فِي السَّلَمِ عَادَةً، كَالنُّوعِ، وَالْجُودَةِ، وَالرَّدَاءَةِ، وَبَيْنَهُمَا. وَاللُّونَ. فِي الْحَيَوَانِ وَالثُّوبِ. وَالْعَسَلِ، وَمَرْعَاهُ، وَفِي الثَّمَرِ، وَالْحُوتِ، وَالنَّاحِيَةِ، وَالْقَدَرِ وَفِي الْبُرِّ. وَجِدَّتُهُ، وَمِلَأَهُ؛ إِنْ اخْتَلَفَ الثَّمَنُ بِهِمَا وَسَمَرَاءُ، أَوْ مَحْمُولَةٌ بِبَلَدٍ هُمَا بِهِ، وَلَوْ بِالْحِمْلِ، بِخِلَافِ مِصْرَ فَالْمَحْمُولَةُ وَالشَّامُ فَالسَّمَرَاءُ، وَنَقِيٍّ، أَوْ غَلِثَ. وَفِي الْحَيَوَانِ وَسِنُّهُ، وَالذُّكُورَةُ وَالسَّمَنَ، وَضِدِّيهِمَا، وَفِي اللَّحْمِ، وَخَصِيًّا، وَرَاعِيًّا أَوْ مَعْلُوفًا، لَا مِنْ كَجَنْبٍ، وَفِي الرَّقِيقِ، وَالْقَدِّ، وَالْبَكَارَةِ، وَاللُّونَ. قَالَ: وَكَالِدَعَجٍ وَتَكَلُّمِ الْوَجْهِ، وَفِي الثُّوبِ، وَالرَّقَّةِ، وَالصَّفَاقَةِ، وَضِدِّيهِمَا، وَفِي الزَّيْتِ الْمُعْصَرِ مِنْهُ، وَبِمَا يُعْصَرُ بِهِ، وَحُمِلَ فِي الْجَيِّدِ وَالرَّدِيِّ عَلَى الْغَالِبِ، وَإِلَّا فَالْوَسْطُ، وَكَوْنُهُ دِينَارًا، وَوُجُودُهُ عِنْدَ حُلُولِهِ، وَإِنْ انْقَطَعَ قَبْلَهُ، لَا تَسْلُ حَيَوَانٍ عَيْنٌ وَقَلٌّ، أَوْ حَائِطٌ. وَشُرْطٌ - إِنْ سُمِّيَ سَلَمًا لَا بَيْنَعًا - إِزْهَاؤُهُ، وَسَعَةُ الْحَائِطِ، وَكَيْفِيَّةُ قَبْضِهِ، وَلِمَالِكِهِ وَشُرُوعُهُ وَإِنْ لِنِصْفِ شَهْرٍ، وَأَخْذُهُ بُسْرًا، أَوْ رُطْبًا لَا تَمْرًا. فَإِنْ

(352) الجرزة: الحزمة.

(353) كأن يقول أسلمتك في وزن هذا الحجر.

(354) ضمير نسبه يعود إلى المجهول، يعني يفسد السلم بمجهول وإن نسب المجهول إلى معلوم الغنى المجهول. ونسبته إلى المعلوم، كأن يقول أسلمتك في وزن الحجر وهو وزن قطاراً، فيلغى وزن الحجر ويتعبر كأنه أسلمه في قطار وصح السلم.

(355) هذا هو الشرط الخامس من شروط السلم.

شَرَطَ تَتَمَّرَ الرُّطْبَ مَضَى بِقَبْضِهِ، وَهَلِ الْمُزْهِي كَذَلِكَ، وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ، أَوْ
كَالْبَيْعِ الْفَاسِدِ؟ تَأْوِيلَانِ، فَإِنْ انْقَطَعَ رَجَعَ بِحِصَّةِ مَا بَقِيَ وَهَلِ عَلَى الْقِيَمَةِ
وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ؟ أَوْ عَلَى الْمَكِيلَةِ؟ تَأْوِيلَانِ. وَهَلِ الْقَرْيَةُ الصَّغِيرَةُ كَذَلِكَ؟ أَوْ إِلَّا
فِي وُجُوبِ تَعْجِيلِ التَّقْدِ فِيهَا؟ أَوْ تُخَالِفُهُ فِيهِ وَفِي السَّلَمِ لِمَنْ لَا مِلْكَ لَهُ؟
تَأْوِيلَاتٌ. وَإِنْ انْقَطَعَ مَا لَهُ إِبَانٌ، أَوْ مِنْ قَرْيَةٍ خَيْرِ الْمُشْتَرِي فِي الْفُسْخِ
وَالْإِبْقَاءِ. وَإِنْ قَبَضَ الْبَعْضَ وَجَبَ التَّأْخِيرُ، إِلَّا أَنْ يَرْضَى بِالْمُحَاسَبَةِ، وَلَوْ
كَانَ رَأْسُ الْمَالِ مُقَوِّمًا. وَيَجُوزُ فِيمَا طُبِخَ، وَاللُّلُؤُ، وَالْعَنْبَرِ، وَالْجَوْهَرِ،
وَالزُّجَاجِ، وَالْجِصِّ وَالزَّرْنِخِ، وَأَحْمَالِ الْحَطَبِ، وَالْأَدَمِ، وَصُوفِ الْبُلُوزِنِ، لَا
بِالْجِزْرِ وَالسُّيُوفِ، وَتَوَرُّ لِيُكْمَلَ. وَالشَّرَاءُ مِنْ دَائِمِ الْعَمَلِ كَالْخَبَازِ، وَهُوَ بَيْعٌ
وَإِنْ لَمْ يَدُمْ فَهُوَ سَلَمٌ كَاسْتِضْنَاعِ سَيْفٍ أَوْ سَرِجٍ. وَفَسَدَ بِتَغْيِينِ الْمَعْمُولِ مِنْهُ
وَالْعَامِلِ. وَإِنْ اشْتَرَى الْمَعْمُولَ مِنْهُ وَاسْتَأْجَرَهُ جَارَ إِنْ شَرَعَ عَيْنَ عَامِلِهِ أَمْ لَا،
لَا فِيمَا لَا يُمْكِنُ وَضْفُهُ: كَثَرَابِ الْمَعْدِنِ وَالْأَرْضِ، وَالْدَّارِ، وَالْجِرَافِ، وَمَا
لَا يُوْجَدُ، وَحَدِيدٍ وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ السُّيُوفُ فِي سُيُوفٍ وَبِالْعَكْسِ، وَلَا كَتَّانٍ
غَلِيظٍ فِي رَقِيقِهِ، إِنْ لَمْ يُغْزَلَا، وَتَوْبٍ لِيُكْمَلَ، وَمَصْنُوعٍ قُدَّمَ لَا يَعُودُ هَيِّنَ
الصَّنْعَةِ، كَالْغَزَلِ، بِخِلَافِ النَّسْجِ إِلَّا ثِيَابَ الْخَزِّ. وَإِنْ قُدَّمَ أَصْلُهُ اعْتَبِرَ الْأَجَلُ
وَإِنْ عَادَ اعْتَبِرَ فِيهِمَا. وَالْمَصْنُوعَانِ يَعُودَانِ يُنْظَرُ لِلْمَنْفَعَةِ. وَجَارَ قَبْلَ زَمَانِهِ
قَبُولُ صِفَتِهِ فَقَطْ، كَقَبْلَ مَحَلِّهِ فِي الْعَرْضِ مُطْلَقًا. وَفِي الطَّعَامِ إِنْ حَلَّ إِنْ لَمْ
يَذْفَعْ كِرَاءً، وَلَزِمَ بَعْدَهُمَا كَقَاضٍ إِنْ غَابَ وَجَارَ أَجُودَ وَأَزْدَأُ، لَا أَقْلُ إِلَّا عَنْ
مِثْلِهِ، وَيَبْرَىءُ مِمَّا زَادَ. وَلَا دَقِيقٌ عَنْ قَمَحٍ، وَعَكْسُهُ، وَبَغِيرُ جَنْسِهِ، إِنْ جَارَ
بَيْنَهُ قَبْلَ قَبْضِهِ. وَبَيْنَهُ بِالْمُسْلَمِ فِيهِ مُنَاجَرَةٌ، وَأَنْ يُسْلَمَ فِيهِ رَأْسُ الْمَالِ، لَا
طَّعَامٍ، وَلَحْمٍ بِحَيَوَانٍ، وَذَهَبٍ، وَرَأْسُ الْمَالِ وَرَقٌ، وَعَكْسُهُ وَجَارَ بَعْدَ أَجَلِهِ

الزِّيَادَةُ لِيَزِيدَهُ طُولًا، كَقَبْلِهِ إِنْ عَجَلَ دَرَاهِمَهُ، وَعَزَلَ يَنْسِجُهُ، لَا أَعْرَضَ أَوْ أَصْفَقَ وَلَا يَلْزَمُ دَفْعُهُ مَحَلَّهُ وَلَوْ خَفَّ حَمْلُهُ.

فصل: يَجُوزُ قَرْضُ مَا يُسَلَّمُ فِيهِ فَقَطْ، إِلَّا جَارِيَةً تَحِلُّ لِلْمُسْتَقْرِضِ، وَرَدَّتْ، إِلَّا أَنْ تَفُوتَ عِنْدَهُ بِمَقَوِّتِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ، فَالْقِيَمَةُ، كَفَاسِدِهِ. وَحَرَمَ هَدِيَّتُهُ إِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ مِثْلُهَا، أَوْ يَحْدُثَ مُوجِبُ كَرَبِّ الْقِرَاضِ وَعَامِلِهِ، وَلَوْ بَعْدَ شَغْلِ الْمَالِ عَلَى الْأَرْجَحِ، وَذِي الْحَاجَةِ وَالْقَاضِي، وَمُبَايَعَتُهُ مُسَامَحَةً، أَوْ جُرْ مَنَفَعَةٍ: كَشَرْطِ عَفْنِ بَسَالِمٍ، وَدَفِيقٍ أَوْ كَعَكٍ بِبَلَدٍ⁽³⁵⁶⁾، أَوْ خُبْزِ فُرْنٍ بِمَلَّةٍ⁽³⁵⁷⁾، أَوْ عَيْنٍ عَظْمٍ حَمْلُهَا، كَسَفْتَجَةٍ⁽³⁵⁸⁾، إِلَّا أَنْ يَعْمَ الْخَوْفُ، وَكَعَيْنِ كُرْهَتْ إِقَامَتُهَا، إِلَّا أَنْ يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْقَصْدَ نَفْعُ الْمُقْتَرِضِ فَقَطْ فِي الْجَمِيعِ، كَفَدَانِ مُسْتَحْصِدٍ، خَفَّتْ مُؤْنَتُهُ عَلَيْهِ، يَخْصُدُهُ وَيَذْرُسُهُ، وَيَزِدُّ مَكِيلَتَهُ وَمِثْلَكَ، وَلَمْ يَلْزَمْ رَدُّهُ إِلَّا بِشَرْطٍ، أَوْ عَادَةٍ، كَأَخْذِهِ بِغَيْرِ مَحَلِّهِ، إِلَّا الْعَيْنَ.

فصل: تَجُوزُ الْمُقَاصَّةُ فِي دَيْنِي الْعَيْنِ مُطْلَقًا، إِنْ اتَّحَدَا قَدْرًا وَصِفَةً، حَلًّا أَوْ أَحَدُهُمَا، أَمْ لَا. وَإِنْ اخْتَلَفَا صِفَةً مَعَ اتِّحَادِ النَّوعِ أَوْ اخْتِلَافِهِ، فَكَذَلِكَ إِنْ حَلًّا، وَإِلَّا فَلَا، كَأَنْ اخْتَلَفَ زِنَةً مِنْ بَيْعٍ وَالطَّعَامَانِ مِنْ قَرْضٍ كَذَلِكَ، وَمُنْعًا مِنْ بَيْعٍ، وَلَوْ مُتَّفَقَيْنِ، وَمِنْ بَيْعٍ وَقَرْضٍ تَجُوزُ، إِنْ اتَّفَقَا وَحَلًّا، لَا إِنْ لَمْ يَحَلَّا، أَوْ أَحَدُهُمَا. وَتَجُوزُ فِي الْعَرْضَيْنِ مُطْلَقًا، إِنْ اتَّحَدَا

(356) لو أسلفه دقيقاً أو كعكاً ببلد بشرط أن يرده له ببلد آخر منع لأنه جر نفعاً لنفسه وهو إسقاط كلفة نقله. ويجوز إذا كان بلا شرط واتفق أن يرده له ببلد آخر.

(357) الملة - بفتح الميم - الرماد الحار، أو حفرة يجعل فيها رماد حار، وخبز الملة ما يسوى على الرماد الحار.

(358) السفتجة: بفتح السين وسكون الفاء وفتح التاء والجيم: لفظ أعجمي: أي ورقة يكتبها مقترض ببلد، كمصر، لوكيله ببلد آخر - كمكة - ليقتضى عنه بها ما اقترضه بمصر فهي ممنوعة، لأن القرض بهذه الطريقة يجبر نفعاً، وهو راحة المقرض من نقل ما أقرضه.

جِنْسًا وَصِفَةً، كَأَنِ اخْتَلَفَا جِنْسًا وَاتَّفَقَا أَجَلًا. وَإِنِ اخْتَلَفَا أَجَلًا مُنِعَتْ إِنْ لَمْ يَجَلَا أَوْ أَحَدُهُمَا، وَإِنِ اتَّحَدَا جِنْسًا، وَالصِّفَةُ مُتَّفِقَةٌ أَوْ مُخْتَلِفَةٌ جَازَتْ إِنْ اتَّفَقَ الْأَجَلُ، وَإِلَّا فَلَا مُطْلَقًا.

باب

الرَّهْنُ بَذْلُ مَنْ لَهُ الْبَيْعُ مَا يُبَاعُ، أَوْ غَرَرًا⁽³⁵⁹⁾، وَلَوْ اشْتَرِطَ فِي الْعَقْدِ وَثِيقَةً بِحَقِّ⁽³⁶⁰⁾، كَوَلِيٍّ، وَمُكَاتِبٍ، وَمَأْذُونٍ، وَابْتِيٍّ، وَكِتَابِيٍّ، وَاسْتَوْفِيٍّ مِنْهَا، أَوْ رَقَبَتِهِ، إِنْ عَجَزَ، وَخِدْمَةٍ مُدَبِّرٍ. وَإِنْ رُقَ جُزْءٌ فَمِنْهُ، لَا رَقَبَتِهِ. وَهَلْ يَنْتَقِلُ لِخِدْمَتِهِ؟ قَوْلَانِ: كَظْهَرِ حُبْسِ دَارٍ، وَمَا لَمْ يَبْدُ صِلَاخُهُ، وَانْتَظَرَ لِيُبَاعَ، وَحَاصٌّ مُرْتَهَنُهُ فِي الْمَوْتِ وَالْفَلْسِ، فَإِذَا صَلَحَتْ بَيْعَتْ، فَإِنْ وَقَى رَدَّ مَا أَخَذَهُ، وَإِلَّا قُدِّرَ مُحَاصًّا بِمَا بَقِيَ، لَا كَأَحَدِ الْوَصِيِّينَ، وَجَلْدِ مَيْتَةٍ، وَكَجَنِينٍ، وَخَمَرٍ، وَإِنْ لِدَمِيٍّ، إِلَّا أَنْ تَتَخَلَّلَ، وَإِنْ تَخَمَّرَ أَهْرَاقُهُ بِحَاكِمٍ. وَصَحَّ مُشَاعٌ، وَحِيزَ بِجَمِيعِهِ، إِنْ بَقِيَ فِيهِ لِلرَّاهِنِ، وَلَا يَسْتَأْذِنُ شَرِيكُهُ، وَلَهُ أَنْ يَقْسِمَ وَيَبِيعَ وَيُسَلِّمَ، وَلَهُ اسْتِئْجَارُ جُزْءٍ غَيْرِهِ. وَيَقْبِضُهُ الْمُرْتَهَنُ لَهُ، وَلَوْ أَمَّنَا شَرِيكًا فَرَهَنَ حِصَّتَهُ لِلْمُرْتَهِنِ، وَأَمَّنَا الرَّاهِنَ الْأَوَّلَ بَطَلَ حَوَظُهُمَا، وَالْمُسْتَأْجَرُ وَالْمُسَاقَى، وَحَوَظُهُمَا الْأَوَّلُ كَافٍ وَالْمِثْلِيُّ وَلَوْ عَيْنًا بِيَدِهِ إِنْ طُبِعَ عَلَيْهِ. وَفَضَلَتْهُ، إِنْ عَلِمَ الْأَوَّلُ وَرَضِيَ. وَلَا يَضْمَنُهَا الْأَوَّلُ كَتَرَكِ الْحِصَّةِ الْمُسْتَحَقَّةِ أَوْ رَهْنِ نِصْفِهِ، وَمُعْطِي دِينَارًا لِيَسْتَوْفِيَ نِصْفَهُ وَيَرُدَّ نِصْفَهُ. فَإِنْ حَلَّ أَجَلُ الثَّانِي أَوَّلًا قُسِمَ، إِنْ أُمِّكَنَ. وَإِلَّا بَاعَ وَقَضِيَا، وَالْمُسْتَعَارُ لَهُ، وَرَجَعَ صَاحِبُهُ بِقِيمَتِهِ، أَوْ بِمَا أَدَّى مِنْ ثَمَنِهِ. نُقِلَتْ⁽³⁶¹⁾ عَلَيْهِمَا، وَضَمِنَ إِنْ خَالَفَ، وَهَلْ مُطْلَقًا، أَوْ إِذَا قَرَّ

(359) أي أو دفع شيء فيه غرر يسير فيصح ولا يضر اشتراطه.

(360) أي للتوثق. وهو علة لبذل ما يباع.

(361) أي رويت. يعني أن المدونة رويت برجوع القيمة، أو بما ادعى من الثمن.

الْمُسْتَعِيرُ لِمُعِيرِهِ وَخَالَفَ الْمُؤْتَهِنُ وَلَمْ يَخْلِفِ الْمُعِيرُ؟ تَأْوِيلَانِ. وَبَطَلَ بِشَرْطِ مُنَافٍ: كَأَن لَّا يَقْبَضُ، وَبِاشْتِرَاطِهِ فِي بَيْعٍ فَاسِدٍ ظَنَّ فِيهِ اللُّزُومَ، وَحَلَفَ الْمُخْطِئُ الرَّاهِنُ أَنَّهُ ظَنَّ لُزُومَ الدِّيَةِ وَرَجَعَ، أَوْ فِي قَرْضٍ مَعَ دَيْنٍ قَدِيمٍ، وَصَحَّ فِي الْجَدِيدِ، وَبِمَوْتِ رَاهِنِهِ أَوْ فَلْسِهِ قَبْلَ حَوْزِهِ، وَلَوْ جَدَّ فِيهِ، وَبِإِذْنِهِ فِي وَطْءٍ، أَوْ إِسْكَانٍ، أَوْ إِجَارَةٍ، وَلَوْ لَمْ يُسْكِنْ، وَتَوَلَّاهُ الْمُؤْتَهِنُ بِإِذْنِهِ، أَوْ فِي بَيْعٍ وَسَلَّمٍ، وَإِلَّا حَلَفَ وَبَقِيَ الثَّمَنُ، إِنْ لَمْ يَأْتِ بِرَهْنٍ كَالأَوَّلِ كَفَوْتِهِ بِجَنَائِيَةٍ، وَأَخَذَتْ قِيمَتُهُ، وَبِعَارِيَةٍ أُطْلِقَتْ وَعَلَى الرَّدِّ، أَوْ رَجَعَ اخْتِيَارًا؛ فَلَهُ أَخْذُهُ؛ إِلَّا بِقَوْتِهِ بِكَعْتَقٍ، أَوْ حُبْسٍ، أَوْ تَدْبِيرٍ، أَوْ قِيَامِ الْغُرَمَاءِ، وَعَضْبًا؛ فَلَهُ أَخْذُهُ مُطْلَقًا. وَإِنْ وَطِئَ غَضْبًا فَوَلَدَهُ حُرٌّ، وَعَجَّلَ الْمَلِيءُ الدَّيْنَ أَوْ قِيمَتَهَا؛ وَإِلَّا بُقِيَ. وَصَحَّ بِتَوْكِيلِ مُكَاتَبِ الرَّاهِنِ فِي حَوْزِهِ، وَكَذَا أَخُوهُ عَلَى الْأَصَحِّ؛ لَا مَحْجُورِهِ وَرَقِيقِهِ، وَالْقَوْلُ لِطَالِبِ تَحْوِيزِهِ لِأَمِينٍ. وَفِي تَعْيِينِهِ نَظَرُ الْحَاكِمِ، وَإِنْ سَلَّمَهُ دُونَ إِذْنِهِمَا، فَإِنْ سَلَّمَهُ لِلْمُؤْتَهِنِ ضَمِنَ قِيمَتُهُ، وَلِلرَّاهِنِ ضَمِنَهَا أَوْ الثَّمَنَ. وَانْدَرَجَ صُوفُ تَمٍّ، وَجَنِينٌ، وَفَرْخُ نَخْلٍ، لَا غَلَّةَ وَثَمَرَةً، وَإِنْ وَجَدَتْ، وَمَالُ عَبْدٍ، وَارْتَهَنَ إِنْ أَقْرَضَ، أَوْ بَاعَ، أَوْ يَعْمَلُ⁽³⁶²⁾ لَهُ وَإِنْ فِي جُعْلٍ، لَا فِي مُعَيْنٍ، أَوْ مَنْفَعَتِهِ، وَنَجْمِ كِتَابَةٍ مِنْ أَجْنَبِيٍّ، وَجَارَ شَرْطُ مَنْفَعَتِهِ، إِنْ عُيِّنَتْ بِبَيْعٍ لَا قَرْضٍ وَفِي ضَمَانِهِ إِذَا تَلَفَ تَرَدُّدٌ، وَأُجْبِرَ عَلَيْهِ، إِنْ شَرِطَ بِبَيْعٍ وَعُيِّنَ، وَإِلَّا فَرَهْنٌ ثِقَةٌ وَالْحَوْزُ بَعْدَ مَانِعِهِ لَا يُفِيدُ. وَلَوْ شَهِدَ الْأَمِينُ. وَهَلْ تَكْفِي بَيِّنَةٌ عَلَى الْحَوْزِ قَبْلَهُ وَبِهِ عَمَلٌ؟ أَوْ التَّحْوِيزُ؟ تَأْوِيلَانِ. وَفِيهَا دَلِيلُهُمَا وَمَضَى بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ إِنْ فَرَطَ مُؤْتَهِنُهُ، وَإِلَّا فَتَأْوِيلَانِ، وَبَعْدَهُ فَلَهُ رَدُّهُ إِنْ بَاعَ بَاقِلًا، أَوْ دَيْنُهُ عَرْضًا، وَإِنْ أَجَارَ تَعَجَّلَ وَبَقِيَ إِنْ دَبَّرَهُ، وَمَضَى عَثَقُ

الموسر وكتابته، وعجل. والمُعسرُ يَبْقَى، فإذا تَعَدَّرَ بَيْعَ بَعْضِهِ. بَيْعَ كُلِّهِ،
والباقِي للرَّاهِنِ. وَمُنِعَ الْعَبْدُ مِنْ وَطْءِ أَمَتِهِ الْمَرْهُونُ هُوَ مَعَهَا. وَخَدَّ مُرْتَهِنٌ
وَطْءٌ؛ إِلَّا بِإِذْنٍ، وَتُقَوِّمُ بِلَا وَلَدٍ. حَمَلْتُ أَمَ لَا. وَلِلْأَمِينِ بَيْعُهُ بِإِذْنٍ فِي
عَقْدِهِ، إِنْ لَمْ يَقُلْ: إِنْ لَمْ آتِ كَالْمُرْتَهِنِ بَعْدَهُ، وَإِلَّا مَضَى فِيهِمَا. وَلَا يُعْزَلُ
الْأَمِينُ، وَلَيْسَ لَهُ إِيصَاءٌ بِهِ. وَبَاعَ الْحَاكِمُ، إِنْ امْتَنَعَ، وَرَجَعَ مُرْتَهِنُهُ بِنَفَقَتِهِ فِي
الذِّمَّةِ، وَلَوْ لَمْ يَأْذَنْ، وَلَيْسَ رَهْنًا بِهِ إِلَّا أَنْ يُصْرَحَ بِأَنَّهُ رَهْنٌ بِهَا، وَهَلْ وَإِنْ
قَالَ وَنَفَقَتَكَ فِي الرَّهْنِ؟ تَأْوِيلَانِ. فَفِي افْتِقَارِ الرَّهْنِ لِلْفِطْرِ مُصْرَحٌ بِهِ تَأْوِيلَانِ،
وَإِنْ أَنْفَقَ مُرْتَهِنٌ عَلَى كَسَجَرٍ خِيفَ عَلَيْهِ بُدْءُ النَّفَقَةِ، وَتَوَوَّلَتْ عَلَى عَدَمِ
جَبْرِ الرَّاهِنِ عَلَيْهِ مُطْلَقًا، وَعَلَى التَّقْيِيدِ بِالتَّطَوُّعِ بَعْدَ الْعَقْدِ. وَضَمِنَهُ مُرْتَهِنٌ إِنْ
كَانَ بِيَدِهِ مِمَّا يُعَابُ عَلَيْهِ وَلَمْ تَشْهَدْ بَيِّنَةٌ بِكَحْرِقِهِ، وَلَوْ شَرَطَ الْبَرَاءَةَ، أَوْ عَلِمَ
اخْتِرَاقَ مَحَلِّهِ؛ إِلَّا بِبَقَاءِ بَعْضِهِ مُحْرَقًا، وَأَفْتِيَ بِعَدَمِهِ فِي الْعِلْمِ؛ وَإِلَّا فَلَا. وَلَوْ
اشْتَرَطَ ثُبُوتَهُ، إِلَّا أَنْ يُكَذِّبَهُ عُدُولٌ فِي دَعْوَاهُ مَوْتَ دَابَّةٍ، وَحَلَفَ فِيمَا يُعَابُ
عَلَيْهِ أَنَّهُ تَلَفَ بِلَا دُلْسَةٍ، وَلَا يَعْلَمُ مَوْضِعَهُ، وَاسْتَمَرَ ضَمَانُهُ، إِنْ قُبِضَ الدَّيْنُ،
أَوْ وَهَبَ، إِلَّا أَنْ يُحْضِرَهُ الْمُرْتَهِنُ، أَوْ يَدْعُوهُ لِأَخْذِهِ، فَيَقُولُ: أَتْرَكُهُ عِنْدَكَ.
وَإِنْ جَنَى الرَّهْنُ وَاعْتَرَفَ رَاهِنُهُ لَمْ يُصَدَّقْ إِنْ أَعْدَمَ وَإِلَّا بَقِيَ؛ إِنْ فَدَاهُ؛ وَإِلَّا
أُسْلِمَ بَعْدَ الْأَجَلِ، وَدَفَعَ الدَّيْنِ وَإِنْ ثَبَّتَتْ أَوْ اعْتَرَفَا وَأُسْلِمَهُ؛ فَإِنْ أَسْلَمَهُ
مُرْتَهِنُهُ أَيْضًا؛ فَلِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ بِمَالِهِ، وَإِنْ فَدَاهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، ففِدَاؤُهُ فِي رَقَبَتِهِ
فَقَطُّ، إِنْ لَمْ يُزْهَنْ بِمَالِهِ وَلَمْ يَبْعَ إِلَّا فِي الْأَجَلِ، وَإِنْ بِإِذْنِهِ فَلَيْسَ رَهْنًا بِهِ،
وَإِذَا قُضِيَ بَعْضُ الدَّيْنِ أَوْ سَقَطَ، فَجَمِيعُ الرَّهْنِ فِيمَا بَقِيَ كَاسْتِحْقَاقِ بَعْضِهِ،
وَالْقَوْلُ لِمُدَّعِي نَفْيِ الرَّهْنِيَّةِ، وَهُوَ كَالشَّاهِدِ فِي قَدْرِ الدَّيْنِ - لَا الْعَكْسُ - إِلَى
قِيَمَتِهِ وَلَوْ بَيَّدَ أَمِينٌ عَلَى الْأَصَحِّ، مَا لَمْ يَفُتْ فِي ضَمَانِ الرَّاهِنِ، وَحَلَفَ

مُرْتَهَنُهُ، وَأَخَذَهُ، إِنْ لَمْ يَفْتَكَّهُ، فَإِنْ زَادَ حَلَفَ الرَّاهِنُ، وَإِنْ نَقَصَ حَلَفَا، وَأَخَذَهُ إِنْ لَمْ يَفْتَكَّهُ بِقِيمَتِهِ. وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي قِيمَةِ تَأْلِفِ تَوَاصَفَاهُ، ثُمَّ قَوْمَ، فَإِنْ اخْتَلَفَا، فَالْقَوْلُ لِلْمُرْتَهَنِ، فَإِنْ تَجَاهَلَا، فَالرَّهْنُ بِمَا فِيهِ، وَاعْتَبِرَتْ قِيمَتُهُ يَوْمَ الْحُكْمِ، إِنْ بَقِيَ. وَهَلْ يَوْمَ التَّلْفِ أَوْ الْقَبْضِ أَوْ الرَّهْنِ إِنْ تَلَفَ؟ أَقْوَالٌ. وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي مَقْبُوضٍ فَقَالَ الرَّاهِنُ عَنْ دَيْنِ الرَّهْنِ⁽³⁶³⁾ وَزَّعَ بَعْدَ حَلْفِهِمَا، كَالْحَمَالَةِ.

باب

لِلْغَرِيمِ: مَنْعُ مَنْ أَحَاطَ الدَّيْنُ بِمَالِهِ مِنْ تَبَرُّعِهِ، وَمِنْ سَفَرِهِ إِنْ حَلَّ بِغَيْبَتِهِ، وَإِعْطَاءُ غَيْرِهِ قَبْلَ أَجَلِهِ، أَوْ كُلِّ مَا بِيَدِهِ، كإِقْرَارِهِ لِمَتَّهِمْ عَلَيْهِ عَلَى الْمُخْتَارِ وَالْأَصَحِّ؛ لَا بَعْضُهُ وَرَهْنِهِ. وَفِي كِتَابَتِهِ قَوْلَانِ. وَلَهُ التَّزْوُجُ، وَفِي تَزْوُجِهِ أَرْبَعَاءُ، وَتَطَوُّعُهُ بِالْحَجِّ تَرَدُّدٌ، وَفُلْسٌ حَضَرَ أَوْ غَابَ، إِنْ لَمْ يُعْلَمْ مَلَاؤُهُ بِطَلَبِهِ، وَإِنْ أَبَى غَيْرُهُ دَيْنًا حَلَّ زَادَ عَلَى مَالِهِ، أَوْ بَقِيَ مَا لَا يَفِي بِالْمَوْجَلِ فَمُنِعَ مِنْ تَصَرُّفِ مَالِيٍّ، لَا فِي ذِمَّتِهِ كَخُلْعِهِ، وَطَلَاقِهِ، وَقِصَاصِهِ، وَعَفْوِهِ، وَعِثْقِ أُمِّ وَلَدِهِ، وَتَبِعَهَا مَالُهَا، إِنْ قَلَّ. وَحَلَّ بِهِ⁽³⁶⁴⁾ وَبِالْمَوْتِ مَا أَجَّلَ، وَلَوْ دَيْنَ كِرَاءٍ، أَوْ قَدِيمَ الْغَائِبِ مَلِيًّا، وَإِنْ نَكَلَ الْمُفْلِسُ، حَلَفَ كُلُّ كَهْوٍ، وَأَخَذَ حِصَّتَهُ، وَلَوْ نَكَلَ غَيْرُهُ عَلَى الْأَصَحِّ، وَقَبْلَ إِفْرَازِهِ بِالْمَجْلِسِ، أَوْ قُرْبِهِ، إِنْ ثَبَتَ دَيْنُهُ بِإِقْرَارٍ لَا بَيِّنَةٍ، وَهُوَ فِي ذِمَّتِهِ. وَقَبْلَ تَعْيِينِهِ الْقِرَاضَ وَالْوَدِيعَةَ إِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ بِأَصْلِهِ وَالْمُخْتَارَ قُبُولَ قَوْلِ الصَّانِعِ بِلَا بَيِّنَةٍ. وَحُجِرَ

(363) أي المقبوض عن دين الوهن، ليستخلص الرهن ممن هو بيده. وقال المرتنن المقبوض عن دين غير الرهن. وأما دين الرهن فما زال في ذمتك، وذلك ليقى الرهن في يده.

(364) أي بالتفليس.

أَيْضاً إِنْ تَجَدَّدَ مَالٌ وَانْفَكَ وَلَوْ بِلاَ حُكْمٍ وَلَوْ مَكَّنَهُمُ الْغَرِيمُ فَبَاعُوا وَافْتَسَمُوا، ثُمَّ دَايَنَ غَيْرُهُمْ؛ فَلَا دُخُولَ لِلأَوَّلِينَ، كَتَفْلِيسِ الْحَاكِمِ إِلَّا كَارِثٌ، وَصِلَةٌ وَجَنَائِيَّةٌ، وَبِيعَ مَالُهُ بِحَضْرَتِهِ بِالْخِيَارِ ثَلَاثًا وَلَوْ كُتِبًا، أَوْ ثَوْبِي جُمُعَتِهِ، إِنْ كَثُرَتْ قِيمَتُهُمَا. وَفِي بَيْعِ آلَةِ الصَّانِعِ تَرَدُّدٌ. وَأَوْجَرَ رَقِيقُهُ، بِخِلَافِ مُسْتَوْلَدَتِهِ، وَلَا يُلْزَمُ بِتَكْسِبٍ، وَتَسْلُفٍ، وَاسْتِشْفَاعٍ، وَعَقْوٍ لِلدِّيَّةِ، وَانْتِزَاعِ مَالِ رَقِيقِهِ، أَوْ مَا وَهَبَهُ لَوْلَدِهِ. وَعُجِّلَ بَيْعُ الْحَيَوَانِ وَاسْتُؤْنِيَ بِعَقَارِهِ كَالشَّهْرَيْنِ. وَقُسِمَ بِنِسْبَةِ الدُّيُونِ بِلاَ بَيِّنَةٍ حَضَرَهُمْ، وَاسْتُؤْنِيَ بِهِ، إِنْ عُرِفَ بِالذَّيْنِ فِي الْمَوْتِ فَقَطُّ، وَقُومَ مُخَالَفُ النَّقْدِ يَوْمَ الْحِصَاصِ، وَاشْتَرَى لَهُ مِنْهُ بِمَا يَخْصُهُ، وَمَضَى إِنْ رُخِّصَ أَوْ غَلَا، وَهَلْ يُشْتَرَى فِي شَرْطٍ جَيِّدٍ أَذْنَاهُ أَوْ وَسْطُهُ؟ قَوْلَانِ. وَجَازَ الثَّمَنُ، إِلَّا لِمَانِعٍ كَالْإِفْتِضَاءِ وَحَاصَّتِ الزَّوْجَةُ بِمَا أَنْفَقَتْ، وَبِصَدَاقِهَا كَالْمَوْتِ⁽³⁶⁵⁾؛ لَا يَنْفَقَةُ الْوَلَدُ، وَإِنْ ظَهَرَ دَيْنٌ أَوْ اسْتَحَقَّ مَبِيعٌ وَإِنْ قَبْلَ فَلْسِهِ رُجِعَ بِالْحِصَّةِ كَوَارِثٍ أَوْ مُوصَى لَهُ عَلَى مِثْلِهِ، وَإِنْ اشْتَهَرَ مَيِّتٌ بِدَيْنٍ، أَوْ عَلِمَ وَارِثُهُ وَأَقْبَضَ: رُجِعَ عَلَيْهِ، وَأُخِذَ مَلِيءٌ عَنْ مُعْذِمٍ، مَا لَمْ يُجَاوِزْ مَا قَبَضَهُ، ثُمَّ رَجَعَ عَلَى الْغَرِيمِ، وَفِيهَا الْبَدَاءَةُ بِالْغَرِيمِ، وَهَلْ خِلَافٌ، أَوْ عَلَى التَّخْيِيرِ؟ تَأْوِيلَانِ، فَإِنْ تَلَفَ نَصِيبُ غَائِبٍ عَزَلَ لَهُ فَمِنْهُ، كَعَيْنٍ وَقَفَ لِغَرْمَائِهِ لَا عَرْضٍ. وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِكَدْيْنِهِ؟ تَأْوِيلَانِ، وَتَرِكَ لَهُ قُوَّتُهُ وَالتَّفَقُّهُ الْوَاجِبَةُ عَلَيْهِ لَظَنٍ يُسْرَتِهِ وَكِسْوَتُهُمْ كُلُّ دَسْتٍ⁽³⁶⁶⁾ مُعْتَادًا وَلَوْ وَرَثَ أَبَاهُ بَيْعَ لَا وَهَبَ لَهُ، إِنْ عَلِمَ وَاهِبُهُ أَنَّهُ يُعْتَقَ عَلَيْهِ، وَحُسِبَ لِثَبُوتِ عُسْرِهِ، إِنْ جُهِلَ حَالُهُ وَلَمْ

(365) يعني أن الزوجة كما تحاص بصداقها ونفقتها إذا أفلس الزوج كذلك تحاص بهما إذا مات.

(366) أي ملبوسا.

يَسْأَلُ الصَّبْرَ لَهُ بِحَمِيلٍ بَوَجْهِهِ فَعَرِمَ، إِنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ، وَلَوْ أُثْبِتَ عُدْمُهُ، أَوْ
ظَهَرَ مَلَأُوهُ إِنْ تَفَالَسَ، وَإِنْ وَعَدَ بِقَضَاءٍ وَسَأَلَ تَأْخِيرَ كَالْيَوْمِ أُعْطِيَ حَمِيلًا
بِالْمَالِ، وَإِلَّا سُجِنَ: كَمَعْلُومِ الْمَلَاءِ. وَأَجَلَ لِيَبْعَ عَرْضِهِ إِنْ أُعْطِيَ حَمِيلًا
بِالْمَالِ، وَإِلَّا سُجِنَ. وَفِي حَلْفِهِ عَلَى عَدَمِ النَّاضِ تَرَدَّدُ. وَإِنْ عَلِمَ بِالنَّاضِ.
لَمْ يُؤَخَّرْ. وَضُرِبَ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ. وَإِنْ شَهِدَ بِعُسْرِهِ أَنَّهُ لَا يُعْرِفُ لَهُ مَالٌ
ظَاهِرٌ، وَلَا بَاطِنٌ حَلَفَ كَذَلِكَ، وَزَادَ وَإِنْ وَجَدَ لِيَقْضِيَنَّ وَأُنْظَرَ، وَحَلَفَ
الطَّالِبُ إِنْ ادَّعَى عَلَيْهِ عِلْمَ الْعُدَمِ، وَإِنْ سَأَلَ تَفْتِيَشَ دَارِهِ، فَفِيهِ تَرَدَّدُ،
وَرُجِّحَتْ بَيِّنَةُ الْمَلَاءِ. إِنْ بَيَّنَّتْ، وَأَخْرَجَ الْمَجْهُولُ إِنْ طَالَ سِجْنُهُ بِقَدْرِ
الدِّينِ، وَالشَّخْصِ. وَحُسِنَ النِّسَاءُ عِنْدَ أُمِّيَّةٍ، أَوْ ذَاتِ أَمِينٍ، وَالسَّيِّدُ لِمُكَاتِبِهِ،
وَالْجَدُّ، وَالْوَلَدُ لِأَبِيهِ، لَا عَكْسُهُ، كَالْيَمِينِ إِلَّا الْمُتَقَلِّبَةُ وَالْمُتَعَلِّقُ بِهَا حَقٌّ
لِغَيْرِهِ، وَلَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَ كَالْأَخَوَيْنِ، وَالزَّوْجَيْنِ إِنْ حَلَا، وَلَا يَمْنَعُ مُسْلِمًا، أَوْ
خَادِمًا، بِخِلَافِ زَوْجَةٍ، وَأَخْرَجَ لِحَدِّ، أَوْ ذَهَابِ عَقْلِهِ لِعَوْدِهِ، وَاسْتَحْسِنَ⁽³⁶⁷⁾
بِكْفِيلٍ بَوَجْهِهِ لِمَرَضِ أَبِيهِ، وَوَلَدِهِ، وَأَخِيهِ، وَقَرِيبٍ جَدًّا لِيُسَلِّمَ، لَا جُمُعَةٍ،
وَعِيدٍ، وَعَدُوٍّ؛ إِلَّا لَخَوْفِ قَتْلِهِ، أَوْ أَسْرِهِ. وَلِلْغَرِيمِ أَخْذُ عَيْنِ مَالِهِ الْمُحَازِرِ عَنْهُ
فِي الْفَلَسِ، لَا الْمَوْتِ، وَلَوْ مَسْكُوكًا وَآبَقًا. وَلَزِمَهُ إِنْ لَمْ يَجِدْهُ. إِنْ لَمْ يَقْدِرْ
غُرْمَاؤُهُ، وَلَوْ بِمَالِهِمْ وَأَمَكْنَ لَا بُضْعَ، وَعِصْمَةً، وَقِصَاصَ⁽³⁶⁸⁾، وَلَمْ يَنْتَقِلْ،
لَا إِنْ طَحِنَتْ الْحِنْطَةُ، أَوْ خُلِطَ بِغَيْرِ مِثْلِ، أَوْ سُمِّنَ زُبْدُهُ، أَوْ فُصِّلَ ثَوْبُهُ، أَوْ
ذُبِحَ كَبْشُهُ أَوْ تَتَمَّرَ رُطْبُهُ. كَأَجِيرِ رَعِيٍّ، وَنَحْوِهِ⁽³⁶⁹⁾، وَذِي حَائُوثٍ فِيمَا بِهِ،

(367) أي إخراجَه من السجن إلخ.

(368) أي فليس له في هذه الثلاث إلا المحاصة بالمال.

(369) أي فليس لهم أن يختصوا بما يرعونه، وإنما لهم المحاصة بأجرتهم.

وَرَادَ لِسَلْعَةٍ بَعِيْبٍ - وَإِنْ أُخِذَتْ عَنْ دَيْنٍ - وَهَلِ الْقَرْضُ كَذَلِكَ. وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ مُقْتَرِضُهُ، أَوْ كَالْبَيْعِ؟ خِلَافٌ، وَلَهُ فُكُّ الرَّهْنِ. وَحَاصٌّ بِفِدَائِهِ. لَا بِفِدَاءِ الْجَانِي. وَنَقْضُ الْمُحَاصَّةِ إِنْ رُدَّتْ بِعَيْبٍ وَرَدُّهَا، وَالْمُحَاصَّةُ بِعَيْبٍ سَمَآوِيٍّ، أَوْ مِنْ مُشْتَرِيهِ، أَوْ أَجْنَبِيٍّ لَمْ يَأْخُذْ أَرْضَهُ أَوْ أَخَذَهُ وَعَادَ لِهَيْئَتِهِ، وَإِلَّا فَبِنِسْبَةِ نَقْصِهِ. وَرَدُّ بَعْضٍ ثَمَنِ قُبُضٍ، وَأَخْذُهَا، وَأَخْذُ بَعْضِهِ، وَحَاصٌّ بِالْفَائِتِ كَبَيْعٍ أَمْ وَلَدَتْ، وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ بَاعَ الْوَلَدَ، فَلَا حِصَّةَ. وَأَخْذُ الثَّمَرَةِ، وَالْعَلَّةِ. إِلَّا صُوفَا ثَمٍّ، أَوْ ثَمَرَةً مُؤَبَّرَةً، وَأَخْذُ الْمُكْرِي دَابَّتَهُ، وَأَرْضَهُ، وَقُدِّمَ فِي زَرْعِهَا فِي الْفَلَسِ. ثُمَّ سَاقِيهِ. ثُمَّ مُرْتَهَنُهُ. وَالصَّانِعُ أَحَقُّ - وَلَوْ بِمَوْتٍ - بِمَا بِيَدِهِ، وَإِلَّا فَلَا⁽³⁷⁰⁾. إِنْ لَمْ يُضِفْ لِصَنْعَتِهِ شَيْئًا إِلَّا النَّسْجَ فَكَالْمَزِيدِ يُشَارِكُ بِقِيَمَتِهِ وَالْمُكْتَرِي بِالْمَعِيَنَةِ، وَبَغَيْرِهَا إِنْ قُبِضَتْ، وَلَوْ أُدِيرَتْ وَرَبُّهَا بِالْمَحْمُولِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا مَا لَمْ يَقْبِضْهُ رَبُّهُ، وَفِي كَوْنِ الْمُشْتَرِي أَحَقَّ بِالسَّلْعَةِ يُفْسَخُ لِفَسَادِ الْبَيْعِ، أَوْ لَا، أَوْ فِي النَّقْدِ؟ أَقْوَالٌ. وَهُوَ أَحَقُّ بِثَمَنِهِ، وَبِالسَّلْعَةِ إِنْ بَاعَتْ بِسَلْعَةٍ وَاسْتَحَقَّتْ، وَقُضِيَ بِأَخْذِ الْمَدِينِ الْوَثِيقَةَ، أَوْ تَقْطِيعِهَا، لَا صَدَاقَ قُضِيَ، وَلَرَبُّهَا رَدُّهَا إِنْ ادَّعَى سَقُوطَهَا، وَلِرَآهِنٍ بِيَدِهِ رَهْنُهُ بِدَفْعِ الدَّيْنِ، كَوَثِيقَةٍ زَعَمَ رَبُّهَا سَقُوطَهَا، وَلَمْ يَشْهَدْ شَاهِدَهَا إِلَّا بِهَا.

باب

الْمَجْنُونُ مَحْجُورٌ لِلْإِفَاقَةِ، وَالصَّبِيُّ لِلْبُلُوغِ بِثَمَانِ عَشْرَةَ، أَوْ الْحُلُمِ أَوْ الْحَيْضِ، أَوْ الْحَمَلِ، أَوْ الْإِنْبَاتِ، وَهَلِ إِلَّا فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى؟ تَرَدَّدَ. وَصُدِّقَ إِنْ لَمْ يُرَبَّ⁽³⁷¹⁾، وَلِلْوَلِيِّ رَدُّ تَصَرُّفٍ مُمَيَّزٍ، وَلَهُ إِنْ رَشَدَ، وَلَوْ حَبِثَ

(370) أي وإن لم يكن مصنوعه بيده، بأن سلمه، فليس أحق به، ويكون أسوة الغرماء.

(371) من الربية: أي يشك في صدقه.

بَعْدَ بُلُوغِهِ، أَوْ وَقَعَ الْمَوْقِعَ، وَضَمِنَ مَا أَفْسَدَ إِنْ لَمْ يُؤْمَنْ عَلَيْهِ، وَصَحَّتْ وَصِيَّتُهُ؛ كَالسَّفِيهِ إِنْ لَمْ يُخْلَطْ إِلَى حِفْظِ مَالِ ذِي الْأَبِ بَعْدَهُ، وَفَكَ وَصِيٍّ، وَمُقَدَّمٍ إِلَّا كَدَّرَهُمْ لِعَيْشِهِ، لَا طَلَاقَهُ، وَاسْتِلْحَاقِ نَسَبٍ وَنَفِيهِ، وَعَتَقِ مُسْتَوْلَدَتِهِ، وَقَصَاصٍ، وَنَفِيهِ، وَإِقْرَارِ بَعْقُوبَةٍ، وَتَصَرُّفُهُ⁽³⁷²⁾ قَبْلَ الْحَجَرِ عَلَى الْإِجَارَةِ عِنْدَ مَالِكٍ، لَا ابْنِ الْقَاسِمِ، وَعَلَيْهِمَا⁽³⁷³⁾ الْعَكْسُ فِي تَصَرُّفِهِ إِذَا رَشَدَ بَعْدَهُ وَزِيدَ فِي الْأَنْثَى دُخُولُ زَوْجٍ بِهَا، وَشَهَادَةُ الْعُدُولِ عَلَى صَلَاحِ حَالِهَا، وَلَوْ جَدَّدَ أَبُوهَا حَجْرًا عَلَى الْأَرْجَحِ. وَلِلْأَبِ تَرْشِيدُهَا قَبْلَ دُخُولِهَا كَالْوَصِيِّ، وَلَوْ لَمْ يُعْرِفْ رُشْدَهَا. وَفِي مُقَدِّمِ الْقَاضِي خِلَافٌ. وَالْوَلِيُّ الْأَبُ، وَلَهُ الْبَيْعُ مُطْلَقًا، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ سَبَبَهُ، ثُمَّ وَصِيَّتُهُ، وَإِنْ بَعْدَ وَهَلْ كَالْأَبِ، أَوْ إِلَّا الرَّبْعَ فَبَيَانِ السَّبَبِ؟ خِلَافٌ. وَلَيْسَ لَهُ هِبَةٌ لِلثَّوَابِ، ثُمَّ حَاكِمٌ، وَبَاعَ بِثُبُوتِ يُمِّهِ، وَإِهْمَالِهِ وَمِلْكِهِ لِمَا بَيْعَ. وَأَنَّهُ الْأَوَّلَى، وَحَيَازَةُ الشُّهُودِ لَهُ، وَالتَّسْوِيقُ، وَعَدَمُ الْإِعَاءِ زَائِدٍ، وَالسَّدَادِ فِي الثَّمَنِ، وَفِي تَصْرِيحِهِ بِأَسْمَاءِ الشُّهُودِ قَوْلَانِ، لَا حَاضِنٍ، كَجَدِّ. وَعُمِلَ بِإِمْضَاءِ الْيَسِيرِ، وَفِي حَدِّهِ تَرَدُّدٌ، وَلِلْوَلِيِّ: تَرْكُ التَّشْفِيعِ وَالْقِصَاصِ فَيُسْقِطَانِ، وَلَا يَغْفَوُ. وَمَضَى عِتْقُهُ بِعَوَضٍ كَأَبِيهِ إِنْ أَيْسَرَ وَإِنَّمَا يَحْكُمُ فِي الرُّشْدِ وَضِدِّهِ، وَالْوَصِيَّةِ وَالْحُبْسِ الْمُعَقَّبِ، وَأَمْرِ الْغَائِبِ، وَالتَّنَسُّبِ، وَالْوَلَاءِ، وَحَدِّ، وَقِصَاصٍ، وَمَالٍ يَتِيمٍ: الْقَضَاءُ⁽³⁷⁴⁾ وَإِنَّمَا يُبَاغِ عَقَارُهُ لِحَاجَةٍ، أَوْ غِبْطَةٍ، أَوْ لِكَوْنِهِ مُوظَّفًا أَوْ حِصَّةً، أَوْ قَلَّتْ غَلَّتُهُ فَيُسْتَبَدَّلُ خِلَافُهُ، أَوْ بَيْنَ ذِمَّتَيْنِ، أَوْ جِيرَانِ سُوءٍ، أَوْ لِإِرَادَةِ شَرِيكِهِ بَيْعًا وَلَا مَالَ لَهُ، أَوْ

(372) مبتدأ خبره متعلق الجار والمجرور، وهو - على الإجازة - وتقديره «محمول».

(373) أي قولي: الإمام مالك، وابن القاسم.

(374) فاعل «يحكم» في قوله: وإنما يحكم.

لِخَشْيَةِ انْتِقَالِ الْعِمَارَةِ، أَوْ الْحَرَابِ وَلَا مَالَ لَهُ، أَوْ لَهُ وَالْبَيْعُ أَوْلَى، وَحَجَرَ عَلَى الرَّقِيقِ إِلَّا بِإِذْنٍ، وَلَوْ فِي نَوْعٍ فَكَوْكِلَ مُفَوَّضٍ، وَلَهُ أَنْ يَضَعَ وَيُوَخَّرَ وَيُضَيِّفَ إِنْ اسْتَأْنَفَ، وَيَأْخُذَ قِرَاضاً، وَيَدْفَعُهُ، وَيَتَصَرَّفَ فِي كَهَيْتِهِ، وَأُقِيمَ مِنْهَا عَدَمُ مَنَعِهِ مِنْهَا وَلِغَيْرِ مَنْ أُذِنَ لَهُ الْقَبُولُ بِلاَ إِذْنٍ، وَالْحَجَرُ عَلَيْهِ كَالْحُرِّ، وَأُخِذَ مِمَّا بِيَدِهِ وَإِنْ مُسْتَوْلَدَتُهُ، كَعَطِيَّتِهِ، وَهَلْ إِنْ مُنِحَ لِلدَّيْنِ؟ أَوْ مُطْلَقاً؟ تَأْوِيلَانِ، لَا غَلْطَةَ، وَرَقَبَتَهُ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَرِيمٌ فَكَغَيْرِهِ. وَلَا يُمْكِنُ ذِمِّيٌّ مِنْ تَجَرٍّ فِي كَحْمَرٍ إِنْ اتَّجَرَ لِسَيِّدِهِ وَإِلَّا فَقَوْلَانِ، وَعَلَى مَرِيضٍ حَكَمَ الطَّبُّ بِكَثْرَةِ الْمَوْتِ بِهِ⁽³⁷⁵⁾ كَسِلٌ وَقَوْلُنَجٍ، وَحُمَى قَوِيَّةٍ، وَحَامِلٍ سِتَّةٍ، وَمَحْبُوسٍ لِقَتْلٍ أَوْ لِقَطْعٍ؛ إِنْ خِيفَ الْمَوْتُ، وَحَاضِرٍ صَفِّ الْقِتَالِ؛ لَا كَجَرَبٍ، وَمُلَجَّجٍ بِبَحْرِ، وَلَوْ حَصَلَ الْهَوْلُ فِي غَيْرِ مُؤْنَتِهِ وَتَدَاوِيهِ، وَمُعَاوَضَةٍ مَالِيَّةٍ. وَوُفِفَ تَبَرُّعُهُ؛ إِلَّا لِمَالٍ مَأْمُونٍ، وَهُوَ الْعَقَارُ؛ فَإِنْ مَاتَ فَمِنَ الثَّلَاثِ؛ وَإِلَّا مَضَى، وَعَلَى الزَّوْجَةِ لِزَوْجِهَا وَلَوْ عَبْدًا فِي تَبَرُّعٍ زَادَ عَلَى ثُلُثِهَا؛ وَإِنْ بِكَفَالَةٍ. وَفِي إِفْرَاضِهَا قَوْلَانِ. وَهُوَ جَائِزٌ حَتَّى يُرَدَّ فَمَضَى؛ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ حَتَّى تَأَيَّمَتْ، أَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا كَعِتْقِ الْعَبْدِ، وَوَفَاءِ الدَّيْنِ وَلَهُ رَدُّ الْجَمِيعِ؛ إِنْ تَبَرَّعَتْ بِزَائِدٍ، وَلَيْسَ لَهَا بَعْدَ الثَّلَاثِ: تَبَرُّعٌ؛ إِلَّا أَنْ يَبْعُدَ.

باب

الصِّلْحُ عَلَى غَيْرِ الْمُدْعَى⁽³⁷⁶⁾ بَيْعٌ، أَوْ إِجَارَةٌ، وَعَلَى بَعْضِهِ: هِبَةٌ وَجَارَ عَنْ دَيْنٍ بِمَا يُبَاعُ بِهِ، وَعَنْ ذَهَبٍ بِوَرِقٍ، وَعَنْ كِسْفِهِ؛ إِنْ حَلَّ، وَعُجِّلَ كِمَائَةٍ

(375) أي بالمرض الذي مرض به.

(376) أي المدعى به. فإذا ادعى عليه بطعام وصالحه عليه بدنانير كان بيعاً يجب أن تستوفي فيه شروط البيع وإذا صالحه عليه بمنافع معينة أو مضمونة كان إجارة تشترط فيه شروط الإجارة.

دَيْنَارٍ وَدَرَاهِمٍ عَنْ مَائَتَيْهِمَا، وَعَلَى الْإِفْتِدَاءِ مِنْ يَمِينٍ، أَوْ السُّكُوتِ أَوْ الْإِنْكَارِ؛
 إِنْ جَازَ عَلَى دَعْوَى كُلٍّ، وَعَلَى ظَاهِرِ الْحُكْمِ، وَلَا يَحِلُّ لِلظَّالِمِ؛ فَلَوْ أَقَرَّ
 بَعْدَهُ، أَوْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ لَمْ يَعْلَمْهَا أَوْ أَشْهَدَ وَأَعْلَنَ أَنَّهُ يَقُومُ بِهَا، أَوْ وَجَدَ وَثِيقَتَهُ
 بَعْدَهُ، فَلَهُ نَفْسُهُ، كَمَنْ لَمْ يُعْلِنَ، أَوْ يُقَرَّ سِرًّا فَقَطَّ عَلَى الْأَحْسَنِ فِيهِمَا؛ لَا
 إِنْ عَلِمَ بِبَيِّنَتِهِ وَلَمْ يُشْهَدْ، أَوْ ادَّعَى ضَيَاعَ الصِّكِّ، فَقِيلَ لَهُ حَقُّكَ ثَابِتٌ فَائْتُ
 بِهِ، فَصَالِحٌ ثُمَّ وَجَدَهُ. وَعَنْ إِرْثِ زَوْجَةٍ مِنْ عَرَضٍ وَوَرَقٍ وَذَهَبٍ بِذَهَبٍ مِنْ
 التَّرِكَةِ قَدَرِ مَوْرِثِهَا مِنْهُ فَأَقْلَّ أَوْ أَكْثَرَ؛ إِنْ قَلَّتِ الدَّرَاهِمُ؛ لَا مِنْ غَيْرِهَا مُطْلَقًا؛
 إِلَّا بِعَرَضٍ إِنْ عَرَفَ جَمِيعَهَا وَحَضَرَ، وَأَقَرَّ الْمَدِينُ وَحَضَرَ. وَعَنْ دَرَاهِمٍ
 وَعَرَضٍ تُرِكَ بِذَهَبٍ، كَبَيْعٍ وَصَرَفٍ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا دَيْنٌ فَكَبَيْعِهِ، وَعَنِ الْعَمْدِ
 بِمَا قَلَّ وَكَثُرَ، لَا غَرَرٍ كَرِطَلٍ مِنْ شَاةٍ. وَلِذِي دَيْنٍ مَنَعُهُ مِنْهُ، وَإِنْ رَدَّ مُقَوِّمٌ
 بَغِيْبٍ أَوْ اسْتَحَقَّ رُجْعَ بِقِيَمَتِهِ كِنِكَاحٍ، وَخُلِعَ. وَإِنْ قَتَلَ جَمَاعَةً، أَوْ قَطَعُوا
 جَازَ صُلْحُ كُلٍّ، وَالْعَفْوُ عَنْهُ. وَإِنْ صَالَحَ مَقْطُوعٌ، ثُمَّ نُزِيَ⁽³⁷⁷⁾ فَمَاتَ فَلِلْوَلِيِّ
 لَا لَهُ رَدُّهُ. وَالْقَتْلُ بِقَسَامَةٍ كَأَخْذِهِمُ الدِّيَةَ فِي الْخَطَا، وَإِنْ وَجَبَ لِمَرِيضٍ عَلَى
 رَجُلٍ جَرْحٌ عَمْدًا فَصَالِحٌ فِي مَرَضِهِ بِأَرْشِهِ أَوْ غَيْرِهِ ثُمَّ مَاتَ مِنْ مَرَضِهِ جَازَ
 وَلَزِمَ. وَهَلْ مُطْلَقًا، أَوْ إِنْ صَالَحَ عَلَيْهِ، لَا مَا يُوَوَّلُ إِلَيْهِ؟ تَأْوِيلَانِ. وَإِنْ
 صَالَحَ أَحَدُ وَلَيَّيْنِ، فَلِلْآخِرِ الدُّخُولُ مَعَهُ، وَسَقَطَ الْقَتْلُ كَدَعْوَاكَ صُلْحَهُ
 فَأَنْكَرَ، وَإِنْ صَالَحَ مُقَرَّرٌ بِخَطَا بِمَالِهِ لَزِمَهُ، وَهَلْ مُطْلَقًا أَوْ مَا دَفَعَ؟ تَأْوِيلَانِ؛ لَا
 إِنْ ثَبَتَ. وَجَهْلَ لُزُومِهِ، وَحَلَفَ، وَرَدَّ، إِنْ طَلَبَ بِهِ مُطْلَقًا، أَوْ طَلَبَهُ وَوُجِدَ،
 وَإِنْ صَالَحَ أَحَدُ وَلَدَيْنِ وَارْتَيْنِ، وَإِنْ عَنِ إِنْكَارٍ؛ فَلِصَاحِبِهِ الدُّخُولُ كَحَقِّ لَهْمَا
 فِي كِتَابٍ، أَوْ مُطْلَقٍ؛ إِلَّا الطَّعَامَ فَفِيهِ تَرَدُّدٌ، إِلَّا أَنْ يَشْخَصَ، وَيُعْذَرَ إِلَيْهِ فِي

(377) أي حصل له نزيف شديد حتى مات.

الخُرُوجِ أَوْ الْوَكَالَةِ فَيَمْتَنِعُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَيْرُ الْمُفْتَضِي، أَوْ يَكُونَ بِكِتَابَيْنِ،
وَفِيمَا لَيْسَ لَهُمَا، وَكُتِبَ فِي كِتَابٍ: قَوْلَانِ، وَلَا رُجُوعَ إِنْ اخْتَارَ مَا عَلَى
الْغَرِيمِ وَإِنْ هَلَكَ، وَإِنْ صَالَحَ عَلَى عَشْرَةِ مِنْ خَمْسِيْنِهِ، فَلَا خَرِ إِسْلَامُهَا، أَوْ
أَخَذَ خَمْسَةَ مِنْ شَرِيكِهِ، وَيَرْجِعُ بِخَمْسَةِ وَأَرْبَعِينَ، وَيَأْخُذُ الْآخِرُ خَمْسَةً، وَإِنْ
صَالَحَ بِمُؤَخَّرٍ عَنْ مُسْتَهْلِكٍ لَمْ يَجْزِ إِلَّا بِدَرَاهِمَ، كَقِيَمَتِهِ فَأَقْلَ، أَوْ ذَهَبٍ
كَذَلِكَ، وَهُوَ مِمَّا يُبَاعُ بِهِ كَعَبْدِ أَبِي، وَإِنْ صَالَحَ بِشَقْصٍ عَنْ مُوَضَّحَتِي عَمْدٍ
وَحَطَا، فَالشُّفْعَةُ بِنُصْفِ قِيَمَةِ الشَّقْصِ، وَبِدِيَةِ الْمُوَضَّحَةِ. وَهَلْ كَذَلِكَ إِنْ
اِخْتَلَفَ الْجُرْحُ؟ تَأْوِيلَانِ.

باب

شَرْطُ الْحَوَالَةِ رِضَا الْمُحِيلِ وَالْمُحَالِ فَقَطْ، وَثُبُوتُ دَيْنٍ لِأَزِمٍ، فَإِنْ
أَعْلَمَهُ بِعَدَمِهِ وَشَرْطُ الْبَرَاءَةِ صَحٌّ، وَهَلْ إِلَّا أَنْ يُفْلَسَ أَوْ يَمُوتَ؟ تَأْوِيلَانِ.
وَصَيَغَتُهَا، وَحُلُولُ الْمُحَالِ بِهِ وَإِنْ كِتَابَةً، لَا عَلَيْهِ. وَتَسَاوِي الدَّيْنَيْنِ قَدْرًا
وَصِفَةً، وَفِي تَحْوِيلِهِ عَلَى الْأَدْنَى تَرُدُّدٌ، وَأَلَّا يَكُونَ طَعَامًا مِنْ بَيْعٍ، لَا كَشْفُهُ
عَنْ ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ، وَيَتَحَوَّلُ حَقُّ الْمُحَالِ عَلَى الْمُحَالِ عَلَيْهِ، وَإِنْ أَفْلَسَ
أَوْ جَحَدَ، إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ الْمُحِيلُ بِإِفْلَاسِهِ فَقَطْ. وَحَلَفَ عَلَى نَفْيِهِ إِنْ ظَنَّ بِهِ
الْعِلْمُ، فَلَوْ أَحَالَ بَائِعٌ عَلَى مُشْتَرٍ بِالثَّمَنِ، ثُمَّ رَدَّ بَعِيْبٍ وَاسْتُحِقَّ لَمْ تَنْفَسِخْ،
وَاخْتِيَرَ خِلَافَهُ. وَالْقَوْلُ لِلْمُحِيلِ إِنْ ادَّعَى عَلَيْهِ نَفْيُ الدَّيْنِ لِلْمُحَالِ عَلَيْهِ، لَا
فِي دَعْوَاهُ وَكَالَةً أَوْ سَلَفًا.

باب

الضَّمَانُ شَغْلُ ذِمَّةٍ أُخْرَى بِالْحَقِّ. وَصَحَّ مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعِ: كَمُكَاتِبِ،

وَمَا ذُوْنِ اَذَنْ سَيِّدُهُمَا، وَرَوْجَةٍ، وَمَرِيضٍ يَثْلُثُ. وَاتَّبَعَ ذُو الرِّقِّ بِهِ اِنْ عَتَقَ، وَلَيْسَ لِلسَّيِّدِ جَبْرُهُ عَلَيْهِ، وَعَنِ الْمَيْتِ الْمُفْلِسِ وَالضَّامِنِ، وَالْمَوْجَلِ حَالًا؛ اِنْ كَانَ مِمَّا يُعَجَّلُ، وَعَكْسُهُ اِنْ اُسِرَ غَرِيْمُهُ اَوْ لَمْ يُوسَرَ فِي الْاَجَلِ، وَبِالْمُوسِرِ اَوْ بِالْمُعْسِرِ، لَا الْجَمِيعِ بِدَيْنٍ لَا زِمَ، اَوْ اَيْلٍ اِلَيْهِ، لَا كِتَابَةَ بَلْ كَجَعْلٍ، وَدَايِنٍ فُلَانًا. وَلَزِمَ فِيمَا ثَبَتَ، وَهَلْ يُقَيَّدُ بِمَا يُعَامَلُ بِهِ؟ تَأْوِيلَانِ. وَلَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ الْمُعَامَلَةِ؛ بِخِلَافِ اِحْلَافِ وَاَنَا ضَامِنٌ بِهِ، اِنْ اُمْكَنَ اسْتِيفَاؤُهُ مِنْ ضَامِنِهِ وَاِنْ جُهِلَ، اَوْ مِنْ لَهُ، وَبِغَيْرِ اِذْنِهِ كَادَاتِهِ رِفْقًا لَا عَنَتًا فَيَرُدُّ كَشِرَائِهِ، وَهَلْ اِنْ عَلِمَ بَايَعَهُ وَهُوَ الْأَظْهَرُ؟ تَأْوِيلَانِ، لَا اِنْ ادَّعَى عَلَى غَائِبٍ فَضَمَّنَ ثُمَّ اَنْكَرَ، اَوْ قَالَ لِمُدَّعٍ عَلَى مُنْكَرٍ: اِنْ لَمْ آتِكَ بِهِ لِعَدِّ فَأَنَا ضَامِنٌ وَلَمْ يَأْتِ بِهِ، اِنْ لَمْ يَثْبُتْ حَقُّهُ بَيِّنَةً. وَهَلْ بِاِفْرَارِهِ؟ تَأْوِيلَانِ، كَقَوْلِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ. اَجَلْنِي الْيَوْمَ، فَاِنْ لَمْ اَوْافِكَ عَدَاً فَالَّذِي تَدَّعِيهِ عَلَيَّ حَقٌّ. وَرَجَعَ بِمَا اَدَّى وَلَوْ مُقَوِّمًا، اِنْ ثَبَتَ الدَّفْعُ. وَجَارَ صَلَاحُهُ عَنْهُ بِمَا جَارَ لِلْغَرِيْمِ عَلَى الْأَصَحِّ، وَرَجَعَ بِالْأَقَلِّ مِنْهُ اَوْ قِيَمَتِهِ. وَاِنْ بَرَى الْأَصْلُ بَرَى، لَا عَكْسُهُ. وَعُجِّلَ بِمَوْتِ الضَّامِنِ، وَرَجَعَ وَارِثُهُ بَعْدَ أَجَلِهِ اَوْ الْغَرِيْمِ اِنْ تَرَكَهُ. وَلَا يُطَالَبُ، اِنْ حَضَرَ الْغَرِيْمُ مُوسِرًا، اَوْ لَمْ يَبْعُدْ اِثْبَاتُهُ عَلَيْهِ وَالْقَوْلُ لَهُ فِي مَلَائِهِ وَأَفَادَ شَرْطُ اخْذِ أَيَّهِمَا شَاءَ وَتَقْدِيمِهِ، اَوْ اِنْ مَاتَ، كَشَرْطِ ذِي الْوَجْهِ اَوْ رَبِّ الدَّيْنِ التَّصْديقَ فِي الْإِحْضَارِ، وَلَهُ طَلَبُ الْمُسْتَحَقِّ بِتَخْلِيصِهِ عِنْدَ أَجَلِهِ، لَا بِتَسْلِيمِ الْمَالِ اِلَيْهِ، وَضَمْنُهُ اِنْ اِفْتَضَاهُ، لَا اُرْسِلَ بِهِ. وَلَزِمَهُ⁽³⁷⁸⁾ تَأْخِيرُ رَبِّهِ الْمُعْسِرِ، اَوْ الْمُوسِرِ، اِنْ سَكَتَ،

(378) الضمير يعود على الضامن والضمير في ربه يعود على الدين. وإضافة تأخير إلى ربه من إضافة المصدر لفاعله؛ يعني إذا أخر رب الدين المدين المعسر فلا يسقط الضمان على الضامن، بل لا يزال مطالباً به.

أَوْ لَمْ يَعْلَمْ إِنْ حَلَفَ أَنَّهُ لَمْ يُؤْخِرْهُ مُسْقِطًا. وَإِنْ أَنْكَرَ حَلَفَ أَنَّهُ لَمْ يُسْقِطْ وَلَزِمَهُ. وَتَأَخَّرَ غَرِيمُهُ بِتَأْخِيرِهِ إِلَّا أَنْ يَحْلِفَ. وَيَبْطُلُ إِنْ فَسَدَ مُتَحَمِّلٌ بِهِ ⁽³⁷⁹⁾، أَوْ فَسَدَتْ، كَبِيعِلٍ مِنْ غَيْرِ رَبِّهِ لِمَدِينِهِ، وَإِنْ ضَمَانَ مَضْمُونِهِ، إِلَّا فِي اشْتِرَاءِ شَيْءٍ بَيْنَهُمَا، أَوْ بَيْعِهِ، كَقَرْضِهِمَا عَلَى الْأَصَحِّ وَإِنْ تَعَدَّدَ حُمَلَاءُ اتَّبَعَ كُلُّ بَحْصَتِهِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ حِمَالَةً بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، كَتَرْتِبِهِمْ. وَرَجَعَ الْمُؤَدَّى بِغَيْرِ الْمُؤَدَّى عَنْ نَفْسِهِ بِكُلِّ مَا عَلَى الْمُلْقِي، ثُمَّ سَاوَاهُ، فَإِنْ اشْتَرَى سِتَّةَ بِسْتَمَائَةٍ بِالْحِمَالَةِ فَلَقِيَ أَحَدَهُمْ أَخَذَ مِنْهُ الْجَمِيعَ، ثُمَّ إِنْ لَقِيَ أَحَدَهُمْ أَخَذَهُ بِمَائَةٍ، ثُمَّ بِمَائَتَيْنِ، فَإِنْ لَقِيَ أَحَدَهُمَا ثَالِثًا أَخَذَهُ بِخَمْسِينَ وَبِخَمْسَةِ وَسَبْعِينَ، فَإِنْ لَقِيَ الثَّالِثَ رَابِعًا أَخَذَهُ بِخَمْسَةِ وَعَشْرِينَ وَبِمِثْلِهَا، ثُمَّ بِاثْنَيْ عَشَرَ وَنِصْفٍ، وَبِسِتَّةِ وَرُبْعٍ. وَهَلْ لَا يَرْجِعُ بِمَا يَخُصُّهُ أَيْضًا إِذَا كَانَ الْحَقُّ عَلَى غَيْرِهِمْ أَوْ لَا وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ؟ تَأْوِيلَانِ. وَصَحَّ بِالْوَجْهِ. وَلِلزَّوْجِ رُدُّهُ ⁽³⁸⁰⁾ مِنْ زَوْجَتِهِ، وَبَرَى بِتَسْلِيمِهِ لَهُ وَإِنْ بِسَجْنٍ، أَوْ بِتَسْلِيمِهِ نَفْسَهُ؛ إِنْ أَمَرَهُ بِهِ، إِنْ حَلَّ الْحَقُّ، وَبِغَيْرِ مَجْلِسِ الْحُكْمِ إِنْ لَمْ يُشْتَرِطْ، وَبِغَيْرِ بَلَدِهِ إِنْ كَانَ بِهِ حَاكِمٌ وَلَوْ عَدِيمًا، وَإِلَّا أَعْرِمَ بَعْدَ خَفِيفِ تَلُومٍ، إِنْ قَرُبَتْ غَيْبَةُ غَرِيمِهِ كَالْيَوْمِ. وَلَا يَسْقُطُ الْغَرْمُ بِإِحْضَارِهِ إِنْ حُكِمَ بِهِ، لَا إِنْ أَثْبِتَ عُذْمَهُ أَوْ مَوْتَهُ فِي غَيْبَتِهِ وَلَوْ بِغَيْرِ بَلَدِهِ. وَرَجَعَ بِهِ وَبِالطَّلَبِ، وَإِنْ فِي قِصَاصٍ، كَأَنَّا حَمِيلٌ بِطَلَبِهِ، أَوْ اشْتَرَطَ نَفْيَ الْمَالِ، أَوْ قَالَ لَا أَضْمَنُ إِلَّا وَجْهَهُ، وَطَلَبَهُ بِمَا يَقْوَى عَلَيْهِ، وَحَلَفَ مَا قَصَرَ،

(379) يعني يبطل الضمان إن فسد العقد المترتب عليه المال المتحمل به فإذا قال له أعطه ديناراً في دينارين إلى شهر وأنا ضامن له، فهذا العقد باطل لأنه اشتمل على ربا الفضل، فيبطل الضمان المتعلق بالمال المترتب عليه. وكذلك يفسد الضمان إذا فسدت الحِمَالَةُ كما إذا كانت بجعل.

(380) الضمير يرجع لضمان الوجه، فإذا ضمنت الزوجة ضمان وجه فللزواج فسخه لأنها قد تحتاج إلى الخروج للتفتيش على المضمون.

وَعَرِمَ إِنْ فَرَطَ أَوْ هَرَبَهُ، وَعُوقِبَ. وَحُمِلَ فِي مُطْلَقٍ أَنَا حَمِيلٌ، وَزَعِيمٌ،
وَأَذِينٌ، وَقَبِيلٌ، وَعِنْدِي وَإِلَيَّ وَشِبْهَهُ عَلَى الْمَالِ⁽³⁸¹⁾ عَلَى الْأَرْجَحِ وَالْأَظْهَرِ؛
لَا إِنْ اخْتَلَفَا. وَلَمْ يَجِبْ وَكَيْلٌ لِلْخُصُومَةِ، وَلَا كَفِيلٌ بِالْوَجْهِ بِالِدَّعْوَى، إِلَّا
بِشَاهِدٍ. وَإِنْ ادَّعَى بَيِّنَةٌ بِكَالسُّوقِ أَوْ قَعَمَ الْقَاضِي عِنْدَهُ.

باب

الشَّرَكَةُ إِذْنٌ فِي التَّصَرُّفِ لَهُمَا⁽³⁸²⁾ مَعَ أَنْفُسِهِمَا. وَإِنَّمَا تَصِحُّ مِنْ أَهْلِ
التَّوَكُّلِ وَالتَّوَكُّلِ، وَلَزِمَتْ بِمَا يَدُلُّ عَرُفًا كَاشَرَكْنَا: بِذَهَبَيْنِ أَوْ وَرَقَيْنِ اتَّفَقَ
صَرْفُهُمَا، وَبِهِمَا مِنْهُمَا، وَبِعَيْنٍ، وَبِعَرَضٍ، وَبِعَرَضَيْنِ مُطْلَقًا⁽³⁸³⁾، وَكُلٌّ
بِالْقِيَمَةِ يَوْمَ أُخْضِرَ، لَا فَاَتَ، إِنْ صَحَّتْ، إِنْ خَلَطَا وَلَوْ حُكْمًا، وَإِلَّا فَالتَّالِفُ
مِنْ رَبِّهِ، وَمَا ابْتِيعَ بغيره فَبَيْنَهُمَا، وَعَلَى الْمُتْلِفِ نِصْفُ الثَّمَنِ، وَهَلْ إِلَّا أَنْ
يَعْلَمَ بِالتَّلَفِ فَلَهُ وَعَلَيْهِ؟ أَوْ مُطْلَقًا إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ الْأَخْذَ لَهُ؟ تَرَدَّدَ. وَلَوْ
غَابَ⁽³⁸⁴⁾ نَقْدُ أَحَدِهِمَا إِنْ لَمْ يَبْعُدْ وَلَمْ يَتَجَرَّ لِحُضُورِهِ. لَا بِذَهَبٍ
وَبُورِقٍ⁽³⁸⁵⁾، وَبِطَعَامَيْنِ، وَلَوْ اتَّفَقَا. ثُمَّ إِنْ أَطْلَقَا التَّصَرُّفَ - وَإِنْ بِنَوْعٍ -
فَمُفَاوَضَةٌ. وَلَا يَفْسِدُهَا انْفِرَادُ أَحَدِهِمَا بِشَيْءٍ، وَلَهُ أَنْ يَتَبَرَّعَ؛ إِنْ اسْتَأْلَفَ بِهِ
أَوْ خَفَّ، كِبَاعَرَةِ آلَةٍ، وَدَفْعِ كِسْرَةٍ، وَيُبْضِيعَ، وَيُقَارِضَ وَيُودِعَ لِعُذْرٍ، وَإِلَّا
ضَمِنَ، وَيُشَارِكُ فِي مُعَيَّنٍ، وَيُقْبِلَ، وَيُؤَلِّيَ، وَيَقْبَلَ الْمَعِيبَ وَإِنْ أَبَى الْآخَرُ،

(381) متعلق بحمل في قوله: وحمل في مطلق إلخ.

(382) أي الشريكين الآذن كل منهما لصاحبه في التصرف مع احتفاظه لنفسه به.

(383) أي اتحد جنسهما كصوف، أو اختلف كصوف وحرير.

(384) مبالغة في صحة الشركة.

(385) إذا جيء بذهب من أحدهما وبورق من الآخر فلا تصح لاجتماع الشركة والصرف. وإذا
جيء بطعامين فلا تصح لما فيه من بيع الطعام بالطعام لأن كلا منهما باع جزءا من طعامه
بجزء من طعام صاحبه.

وَيُقَرَّرُ بِذَيْنِ لِمَنْ لَا يَتَّهَمُ عَلَيْهِ. وَيَبِيعُ بِالذَّيْنِ، لَا الشُّرَاءَ بِهِ، كَكِتَابَةِ. وَعِثْقٍ عَلَى مَالٍ، وَإِذْنٌ لِعَبْدٍ فِي تِجَارَةٍ أَوْ مُفَاوَضَةٍ. وَاسْتَبَدَّ أَخَذَ قِرَاضٍ، وَمُسْتَعِيرُ دَابَّةٍ بِلَا إِذْنٍ، وَإِنْ لِلشَّرِكَةِ، وَمُتَّجِرٌ بِوَدِيعَةٍ بِالرَّبْحِ وَالْخُسْرِ، إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ شَرِيكُهُ بِتَعَدِّيهِ فِي الْوَدِيعَةِ، وَكُلُّ وَكَيْلٍ، فَيَرُدُّ عَلَى حَاضِرٍ لَمْ يَتَوَلَّ: كَالْغَائِبِ إِنْ بَعْدَتْ غَيْبَتُهُ، وَإِلَّا انْتُظِرَ. وَالرَّبْحُ وَالْخُسْرُ بِقَدْرِ الْمَالَيْنِ؛ وَتَفْسُدُ بِشَرْطِ التَّفَاوُتِ وَلِكُلِّ أَجْرٍ عَمَلِهِ لِلْآخِرِ. وَلَهُ التَّبَرُّعُ، وَالسَّلْفُ، وَالْهَبَةُ بَعْدَ الْعَقْدِ وَالْقَوْلُ لِمُدَّعِي التَّلَفِ وَالْخُسْرِ، وَلَاخِذٍ لِاتِّقٍ لَهُ، وَلِمُدَّعِي التَّنْصِفِ وَحَمِلَ عَلَيْهِ فِي تَنَازُعِهِمَا، وَلِلِاشْتِرَاكِ فِيمَا بَيَّدَ أَحَدُهُمَا، إِلَّا لِبَيِّنَةٍ عَلَى كَارِزِهِ، وَإِنْ قَالَتْ لَا نَعْلَمُ تَقْدَمُ لَهَا إِنْ شَهِدَ بِالْمُفَاوَضَةِ، وَلَوْ لَمْ يُشْهَدَ بِالْإِفْرَارِ بِهَا عَلَى الْأَصَحِّ، وَلِمُقِيمِ بَيِّنَةٍ بِأَخْذِ مَائَةٍ أَنَّهَا بَاقِيَةٌ، إِنْ أَشْهَدَ بِهَا عِنْدَ الْأَخْذِ، أَوْ قَصُرَتِ الْمُدَّةُ: كَدَفْعِ صَدَاقٍ عَنْهُ فِي أَنَّهُ مِنَ الْمُفَاوَضَةِ، إِلَّا أَنْ يَطُولَ كَسَنَتُهُ، وَإِلَّا بَيِّنَتُهُ عَلَى كَارِزِهِ، وَإِنْ قَالَتْ لَا نَعْلَمُ. وَإِنْ أَقَرَّ وَاحِدٌ بَعْدَ تَفَرُّقٍ أَوْ مَوْتٍ فَهُوَ شَاهِدٌ فِي غَيْرِ نَصِيْبِهِ. وَأُلْغِيَتْ نَفَقَتُهُمَا وَكُسُونُهُمَا، وَإِنْ بِلَدَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ السَّعْرِ، كَعِيَالِهِمَا، إِنْ تَقَارَبَا، وَإِلَّا حَسَبَا كَانْفِرَادٍ أَحَدُهُمَا بِهِ. وَإِنْ اشْتَرَى جَارِيَةً لِنَفْسِهِ، فَلِلْآخِرِ رَدُّهَا، إِلَّا لِلْوَطْءِ بِإِذْنِهِ، وَإِنْ وَطِئَ جَارِيَةً لِلشَّرِكَةِ بِإِذْنِهِ، أَوْ بغيرِ إِذْنِهِ وَحَمَلَتْ قُوْمَتْ، وَإِلَّا فَلِلْآخِرِ إِنْقَاؤُهَا أَوْ مُفَاوَاظَتُهَا⁽³⁸⁶⁾، وَإِنْ اشْتَرَطَا نَفْيَ الْإِسْتِبْدَادِ فَعِنَانٌ⁽³⁸⁷⁾. وَجَازَ لِذِي طَيْرٍ وَذِي طَيْرَةٍ أَنْ يَتَفَقَّحَا عَلَى الشَّرِكَةِ فِي الْفِرَاحِ. وَاشْتَرَى لِي وَلَكَ، فَوَكَالَةٌ وَجَازَ وَانْقُذَ عَنِّي، إِنْ لَمْ

(386) أي تقويمها على واطئها.

(387) لأنه شرط فيها عدم التصرف من أحد الشريكين إلا بحضور الآخر فكأن كلا منهما أخذ بعنان صاحبه ومنعه عن الحركة إلا بإذنه.

يَقُلْ وَأَبِيعُهَا لَكَ، وَلَيْسَ لَهُ حَبْسُهَا إِلَّا أَنْ يَقُولَ: وَاحْبِسْهَا، فَكَالرَّهْنِ، وَإِنْ
 أَسْلَفَ غَيْرَ الْمُشْتَرِي جَارَ، إِلَّا لِكَبْصِيرَةٍ⁽³⁸⁸⁾ الْمُشْتَرِي، وَأُجِبَ عَلَيْهِ، إِنْ
 اشْتَرَى شَيْئًا بِسُوقِهِ، لَا لِكَسْفٍ وَقْتِيَّةٍ، وَغَيْرُهُ حَاضِرٌ لَمْ يَتَكَلَّمْ مِنْ تَجَارِهِ.
 وَهَلْ وَفِي الرُّقَاقِ لَا كَبَيْتِهِ؟ قَوْلَانِ. وَجَارَتْ بِالْعَمَلِ؛ إِنْ اتَّحَدَ، أَوْ تَلَاَزَمَ،
 وَتَسَاوَا فِيهِ، أَوْ تَقَارَبَا، وَحَصَلَ التَّعَاوُنُ، وَإِنْ بِمَكَائِنِ، وَفِي جَوَازِ إِخْرَاجِ
 كُلِّ آلَةٍ وَاسْتِئْجَارِهِ مِنَ الْآخِرِ، أَوْ لِابْدَءٍ مِنْ مَلِكٍ أَوْ كِرَاءٍ؟ تَأْوِيلَانِ، كَطَبِيبَيْنِ
 اشْتَرَا فِي الدَّوَاءِ، وَصَائِدَيْنِ فِي الْبَازَيْنِ. وَهَلْ وَإِنْ افْتَرَقَا؟ رُوِيَ عَلَيْهِمَا،
 وَحَافِرَيْنِ بِكَرْكَازٍ، وَمَعْدِنِ، وَلَمْ يَسْتَحِقَّ وَارِثُهُ بَقِيَّتَهُ، وَأَقْطَعَهُ الْإِمَامُ، وَفُيِّدَ بِمَا
 لَمْ يَبْدُ وَلَزِمَهُ مَا يَقْبَلُهُ صَاحِبُهُ وَضَمَانُهُ وَإِنْ تَفَاصَلَا. وَالْغِي مَرَضٌ كَيَوْمَيْنِ
 وَغَيْبَتُهُمَا، لَا إِنْ كَثُرَ، وَفَسَدَتْ بِاشْتِرَاطِهِ كَكَثِيرِ آلَةٍ، وَهَلْ يُلْغَى الْيَوْمَانِ
 كَالصَّحِيحَةِ؟ تَرَدَّدَ. وَبِاشْتِرَاكِهِمَا بِالذَّمِّ أَنْ يَشْتَرِيَا بِلَا مَالٍ، وَهُوَ بَيْنَهُمَا،
 وَكَبَيْعٍ وَجِيهِ مَالٍ خَامِلٍ بِجُزْءٍ مِنْ رِبْحِهِ، وَكَذِي رَحَى وَذِي بَيْتٍ، وَذِي دَابَّةٍ
 لِيَعْمَلُوا، إِنْ لَمْ يَتَسَاوَا الْكِرَاءُ وَتَسَاوَوْا فِي الْعَلَّةِ، وَتَرَادَّوَا الْأَكْرِيَّةَ وَإِنْ اشْتَرِطَ
 عَمَلُ رَبِّ الدَّابَّةِ فَالْعَلَّةُ لَهُ، وَعَلَيْهِ كِرَاؤُهُمَا. وَفُضِيَ عَلَى شَرِيكِ فِيمَا لَا
 يَنْقَسِمُ أَنْ يُعَمَّرَ أَوْ يَبِيعَ⁽³⁸⁹⁾، كَذِي سُفْلٍ؛ إِنْ وَهَى وَعَلَيْهِ التَّغْلِيْقُ وَالسَّفْفُ،
 وَكُنُسُ مِرْحَاضٍ، لَا سُلْمٌ، وَبِعَدَمِ زِيَادَةِ الْعُلُوِّ، إِلَّا الْخَفِيفُ، وَبِالسَّفْفِ
 لِلْأُسْفَلِ، وَبِالدَّابَّةِ لِلرَّاكِبِ، لَا مُتَعَلِّقٍ بِلِجَامٍ، وَإِنْ أَقَامَ أَحَدُهُمْ رَحَى إِذْ أُتِيَا؛
 فَالْعَلَّةُ لَهُمْ، وَيَسْتَوْفِي مِنْهَا مَا أَنْفَقَ، وَبِالْإِذْنِ فِي دُخُولِ جَارِهِ لِإِصْلَاحِ جِدَارٍ
 وَنَحْوِهِ، وَبِقِسْمَتِهِ، إِنْ طَلَبَتْ لَا بِطَوْلِهِ عَرْضًا، وَبِإِعَادَةِ السَّاتِرِ لغيرِهِ، إِنْ

(388) يريد خبرته ومعرفته.

(389) فإن كان صاحب السفلى غائبا فللحاكم أن يبيع عنه إذا لم يجد له ما لا يعمر منه نصيبه.

هَدَمَهُ ضَرَرًا لَا لِإِصْلَاحٍ أَوْ هَدَمَ، وَيَهْدِمُ بِنَاءً بِطَرِيقٍ، وَلَوْ لَمْ يَضُرَّ، وَيَجْلُوسُ
 بَاعَةً بِأَفْنِيَةِ الدُّورِ لِلْبَيْعِ؛ إِنْ خَفَ، وَلِلْسَابِقِ⁽³⁹⁰⁾ كَمَسْجِدٍ، وَيَسِدُّ كُوَّةً فُتِحَتْ
 أُرِيدَ سَدُّ خَلْفِهَا، وَيَمْنَعُ دُخَانَ، كَحَمَامٍ، وَرَائِحَةَ، كَدِبَاغٍ، وَأَنْدَرُ⁽³⁹¹⁾ قَبْلَ
 بَيْتٍ، وَمُضِرٌّ بِجِدَارٍ، وَاضْطَبِلَ، أَوْ حَانُوتٌ قُبَالَةَ بَابٍ، وَيَقْطَعُ مَا أَضَرَّ مِنْ
 شَجَرَةٍ بِجِدَارٍ؛ إِنْ تَجَدَّدَتْ، وَإِلَّا فَقَوْلَانِ، لَا مَانِعَ ضَوْءٍ، وَشَمْسٍ، وَرِيحٍ،
 إِلَّا لِأَنْدَرٍ، وَعَلُوَ بِنَاءً، وَصَوْتُ كَكَمَدٍ، وَبَابٌ بِسِكَّةٍ نَافِذَةٍ، وَرَوْشَنٍ⁽³⁹²⁾
 وَسَابَاطٍ⁽³⁹³⁾ لِمَنْ لَهُ الْجَانِبَانِ: بِسِكَّةٍ نَفَذَتْ، وَإِلَّا، فَكَالْمَلِكِ لِجَمِيعِهِمْ، إِلَّا
 بَابًا، إِنْ نُكِبَ، وَصُعُودٌ نَخْلَةٍ، وَأَنْدَرُ بِطُلُوعِهِ. وَنُدِبَ إِعَارَةُ جِدَارِهِ لِعَزْرِ
 خَشَبَةٍ، وَإِرْفَاقٌ بِمَاءٍ، وَفَتَحَ بَابٌ. وَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ، وَفِيهَا: إِنْ دَفَعَ مَا أَنْقَى أَوْ
 قِيمَتَهُ. وَفِي مُوَافَقَتِهِ وَمُخَالَفَتِهِ تَرُدُّ.

فصل: لِكُلِّ: فَسَخُ الْمُرَارَعَةِ، إِنْ لَمْ يُبَذَّرْ، وَصَحَّتْ إِنْ سَلِمَا مِنْ كِرَاءِ
 الْأَرْضِ بِمَمْنُوعٍ، وَقَابَلَهَا مُسَاوٍ، وَتَسَاوَيَا، إِلَّا لَتَبْرُعَ بَعْدَ الْعَقْدِ، وَخَلَطَ بَذْرُ
 إِنْ كَانَ، وَلَوْ بِإِخْرَاجِهِمَا؛ فَإِنْ لَمْ يَنْبُتْ بَذْرُ أَحَدِهِمَا وَعُلِمَ لَمْ يُخْتَسَبَ بِهِ إِنْ
 غَرَّ، وَعَلَيْهِ مِثْلُ نِصْفِ النَّابِتِ، وَإِلَّا فَعَلَى كُلِّ نِصْفٍ بَذْرُ الْآخَرِ، وَالزَّرْعُ
 بَيْنَهُمَا، كَأَنْ تَسَاوَيَا فِي الْجَمِيعِ أَوْ قَابِلَ بَذْرٍ أَحَدِهِمَا عَمَلٌ، أَوْ أَرْضُهُ وَبَذْرُهُ،
 أَوْ بَعْضُهُ، إِنْ لَمْ يَنْقُصْ مَا لِلْعَامِلِ عَنْ نِسْبَةِ بَذْرِهِ، أَوْ لِأَحَدِهِمَا الْجَمِيعُ، إِلَّا
 الْعَمَلُ، إِنْ عَقَدَا بِلَفْظِ الشَّرِكَةِ، لَا لِإِجَارَةٍ، أَوْ أَطْلَقَا كَالْغَاءِ أَرْضَ، وَتَسَاوَيَا

(390) أي يقضى بالجلوس في فناء الدور للسابق، كما يقضى بالجلوس في المسجد للسابق.

(391) بفتح الهمزة والdal وسكون النون: أي موضع لدرس الزرع وتذريته.

(392) الروشن: الكوة. وأراد به المؤلف الجناح في أعلى الحائط لتوسعة الدار ويسمى البلكونة.

(393) سقف على حائطين متقابلين موصل بينهما.

غَيْرَهَا⁽³⁹⁴⁾ أَوْ لِأَحَدِهِمَا أَرْضٌ رَخِيصَةٌ وَعَمَلٌ عَلَى الْأَصَحِّ. وَإِنْ فَسَدَتْ وَتَكَافَأَ عَمَلًا، فَبَيْنَهُمَا، وَتَرَادَا غَيْرُهُ، وَإِلَّا فَلِلْعَامِلِ، وَعَلَيْهِ الْأَجْرَةُ، كَانَ لَهُ بَذْرٌ مَعَ عَمَلٍ، أَوْ أَرْضٌ، أَوْ كُلُّ لِكُلِّ.

باب

صِحَّةُ الْوَكَالَةِ فِي قَابِلِ النَّيَابَةِ مِنْ عَقْدٍ، وَفَسْخٍ، وَقَبْضِ حَقٍّ وَعُقُوبَةٍ، وَحَوَالَةٍ، وَإِبْرَاءٍ - وَإِنْ جَهِلَهُ الثَّلَاثَةُ - وَحَجٍّ، وَوَاحِدٍ فِي خُصُومَةٍ، وَإِنْ كَرِهَ خَصْمُهُ؛ لَا إِنْ قَاعَدَ خَصْمَهُ⁽³⁹⁵⁾ كَثَلَاثٍ، إِلَّا لِعُذْرِ. وَحَلَفَ فِي كَسْفٍ، وَلَيْسَ لَهُ حَيْثُ عَزَلَهُ، وَلَا لَهُ عَزْلُ نَفْسِهِ وَلَا الْإِفْرَارُ، إِنْ لَمْ يُفَوِّضْ لَهُ، أَوْ يَجْعَلْ لَهُ وَلِيَّ خَصْمِهِ اضْطِرَّارُهُ إِلَيْهِ. قَالَ وَإِنْ قَالَ أَقَرَّ عَنِّي بِأَلْفٍ فَإِقْرَارٌ، لَا فِي كَيْمِينَ، وَمَعْصِيَةِ كَظْهَارٍ بِمَا يَدُلُّ عُرْفًا، لَا بِمُجَرَّدٍ وَكَلْتِكَ، بَلْ حَتَّى يُفَوِّضَ فَيَمْضِيَ النَّظَرُ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ وَغَيْرُ النَّظَرِ، إِلَّا الطَّلَاقَ، وَإِنْكَاحَ بَكْرِهِ، وَبَيْعَ دَارٍ سَكَنَاهُ وَعَبْدِهِ، أَوْ يُعَيِّنَ بِنَصٍّ أَوْ قَرِينَةٍ. وَتَخَصُّصَ، وَتَقْيِيدَ بِالْعُرْفِ⁽³⁹⁶⁾، فَلَا يَعْدُهُ إِلَّا عَلَى بَيْعٍ، فَلَهُ طَلَبُ الثَّمَنِ وَقَبْضُهُ، أَوْ اشْتِرَاءٍ فَلَهُ قَبْضُ الْمَبِيعِ وَرَدُّ الْمَعِيبِ، إِنْ لَمْ يُعَيِّنْهُ مُوَكَّلُهُ، وَطُولِبَ بِثَمَنِ وَثَمَنِ، مَا لَمْ يُصَرِّحْ بِالْبَرَاءَةِ كَبَعَثَنِي فَلَانٌ لِتَبِيعِهِ، لَا لِأَشْتَرِي مِنْكَ، وَبِالْعَهْدَةِ مَا لَمْ يَعْلَمْ. وَتَعَيَّنَ فِي الْمُطْلَقِ نَقْدُ الْبَلَدِ وَلَا يُقْبَلُ بِهِ إِلَّا أَنْ يُسَمَّى الثَّمَنُ فَتَرَدَّدَ، وَثَمَنُ الْمِثْلِ وَإِلَّا خَيْرٌ، كَفُلُوسٍ، إِلَّا مَا شَأْنُهُ ذَلِكَ لِخِفَّتِهِ، كَصَرَفٍ ذَهَبٍ بِفِضَّةٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الشَّأْنُ، وَكُمُخَالَفَتِهِ مُشْتَرَى عَيْنٍ، أَوْ سَوْقًا، أَوْ زَمَانًا أَوْ بَيْعِهِ بِأَقْلٍ، أَوْ اشْتِرَائِهِ

(394) أي تساويا في غيرها.

(395) أي حضر معه المرافعة أمام القاضي.

(396) أي يتخصص لفظ الوكالة، ويتقيد لفظ الموكل بالعرف.

بِأَكْثَرِ كَثِيرًا، إِلَّا كَدِينَارَيْنِ فِي أَرْبَعِينَ، وَصَدَّقَ فِي دَفْعِهِمَا وَإِنْ سَلَّمَ مَا لَمْ يَطْلُ، وَحَيْثُ خَالَفَ فِي اشْتِرَاءٍ لَزِمَهُ، إِنْ لَمْ يَرْضَهُ مُوَكَّلُهُ كَذِي عَيْبٍ، إِلَّا أَنْ يَقْلُ، وَهُوَ فُرْصَةٌ، أَوْ فِي بَيْعٍ فَيُخَيَّرُ مُوَكَّلُهُ وَلَوْ رَبَوِيًّا بِمِثْلِهِ؛ إِنْ لَمْ يَلْتَزِمِ الْوَكِيلُ الزَّائِدَ عَلَى الْأَحْسَنِ لَا إِنْ زَادَ فِي بَيْعٍ، أَوْ نَقَصَ فِي اشْتِرَاءٍ، أَوْ اشْتَرَى بِهَا فَاشْتَرَى فِي الذِّمَّةِ وَنَقَدَهَا وَعَكْسَهُ، أَوْ شَاءَ بِدِينَارٍ فَاشْتَرَى بِهِ اثْنَتَيْنِ لَمْ يُمَكِّنْ إِفْرَادُهُمَا وَإِلَّا خَيْرَ فِي الثَّانِيَةِ، أَوْ أَخَذَ فِي سَلَمِكَ حَمِيلًا أَوْ رَهْنًا، وَضَمِنَهُ قَبْلَ عِلْمِكَ بِهِ، وَرِضَاكَ. وَفِي بَذْهَبٍ فِي بَدْرَاهِمٍ⁽³⁹⁷⁾، وَعَكْسِهِ قَوْلَانِ، وَحَيْثُ بِفَعْلِهِ فِي لَا أَفْعَلُهُ إِلَّا بِنِيَّةٍ. وَمُنْعَ ذِمِّيٍّ فِي بَيْعٍ أَوْ شِرَاءٍ أَوْ تَقَاضٍ، وَعَدُوٌّ عَلَى عَدُوِّهِ، وَالرِّضَا بِمُخَالَفَتِهِ فِي سَلَمٍ؛ إِنْ دَفَعَ لَهُ الثَّمَنَ، وَبَيَّعَهُ لِنَفْسِهِ وَمَحْجُورَهُ بِخِلَافِ زَوْجَتِهِ وَرَقِيقِهِ، إِنْ لَمْ يُحَابِ وَاشْتَرَاؤُهُ مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ إِنْ عَلِمَ وَلَمْ يُعَيِّنْهُ مُوَكَّلُهُ وَعَتَقَ عَلَيْهِ؛ وَإِلَّا فَعَلَى أَمْرِهِ، وَتَوَكُّلُهُ، إِلَّا أَنْ لَا يَلِيقَ بِهِ أَوْ يَكْثُرُ، فَلَا يَنْعَزِلُ الثَّانِي بَعَزْلُ الْأَوَّلِ. وَفِي رِضَاهُ إِنْ تَعَدَّى بِهِ تَأْوِيلَانِ، وَرِضَاهُ بِمُخَالَفَتِهِ فِي سَلَمٍ، إِنْ دَفَعَ الثَّمَنَ بِمُسَمَّاهُ أَوْ بِدَيْنٍ إِنْ فَاتَ، وَبَيْعٍ؛ فَإِنْ وَقِيَ بِالتَّسْمِيَةِ، أَوْ الْقِيَمَةِ، وَإِلَّا غَرِمَ. وَإِنْ سَأَلَ غَرِمَ التَّسْمِيَةَ، أَوْ الْقِيَمَةَ، وَيَضْبِرُ لِيَقْبِضَهَا، وَيَدْفَعُ الْبَاقِيَ جَارَ إِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ مِثْلَهَا فَأَقْلُ، وَإِنْ أَمَرَهُ بِبَيْعِ سِلْعَةٍ فَأَسْلَمَهَا فِي طَعَامٍ أُغْرِمَ التَّسْمِيَةَ أَوْ الْقِيَمَةَ وَاسْتَوْنِي بِالطَّعَامِ لِأَجْلِهِ فَبَيْعٌ، وَغَرِمَ النَّقْصَ، وَالزِّيَادَةَ لَكَ. وَضَمِنَ إِنْ أَقْبَضَ الدَّيْنَ وَلَمْ يُشْهَدْ، أَوْ بَاعَ بِكَطْعَامٍ نَفْدًا مَالًا يُبَاعُ بِهِ وَادَّعَى الْإِذْنَ فَنُوزِعَ، أَوْ أَنْكَرَ الْقَبْضَ فَقَامَتِ الْبَيِّنَةُ، فَشَهِدَتْ بَيِّنَةُ التَّلْفِ كَالْمِذْيَانِ. وَلَوْ قَالَ غَيْرُ الْمُفَوِّضِ:

(397) أي قال الموكل لو كبله اشتر هذا بدراهم فاشتره بذهب، فهل يخير لأنهما جنسان؟ أو لا يخير لأنهما جنس؟ قولان في المسألة.

قَبَضْتُ وَتَلَفَ بَرَىءٌ، وَلَمْ يَبْرَأِ الْعَرِيمُ إِلَّا بَيِّنَةً، وَلَزِمَ الْمُوَكَّلُ غُرْمَ الثَّمَنِ إِلَى أَنْ يَصِلَ لِرَبِّهِ إِنْ لَمْ يَدْفَعْهُ لَهُ، وَصَدَّقَ فِي الرَّدِّ كَالْمُودِعِ فَلَا يُؤَخَّرُ لِلْإِشْهَادِ. وَلِأَحَدِ الْوَكِيلَيْنِ الْاسْتِبْدَادُ، إِلَّا لَشَرْطٍ. وَإِنْ بَعْتَ وَبَاعَ فَلِأَوَّلٍ، إِلَّا بِقَبْضٍ، وَلَكَ قَبْضُ سَلَمِهِ لَكَ إِنْ ثَبَتَ بَيِّنَةً، وَالْقَوْلُ لَكَ إِنْ ادَّعَى الْإِذْنَ، أَوْ صِفَةً لَهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ بِالثَّمَنِ، فَرَعَمْتَ أَنَّكَ أَمَرْتَهُ بِغَيْرِهِ، وَحَلَفَ، كَقَوْلِهِ: أَمَرْتُ بِبَيْعِهِ بِعَشْرَةٍ، وَأَشْبَهَتْ، وَقُلْتَ بِأَكْثَرٍ، وَفَاتَ الْمَبِيعُ بِزَوَالِ عَيْنِهِ. أَوْ لَمْ يَفُتْ وَلَمْ تَخْلِفْ وَإِنْ وَكَلْتَهُ عَلَى أَخْذِ جَارِيَةٍ فَبَعْتَ بِهَا فَوُطِئَتْ، ثُمَّ قَدِمَ بِأُخْرَى، وَقَالَ هَذِهِ لَكَ، وَالْأُولَى وَدِيعَةٌ، فَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ وَحَلَفَ أَخَذَهَا، إِلَّا أَنْ تَفُوتَ بِكَوْلِدٍ، أَوْ تَذِيرٍ، إِلَّا لَبَيِّنَةٍ، وَلَزِمْتَكَ الْأُخْرَى. وَإِنْ أَمَرْتَهُ بِمِائَةٍ، فَقَالَ أَخَذْتُهَا بِمِائَةٍ وَخَمْسِينَ، فَإِنْ لَمْ تَفُتْ خُيِّرْتَ فِي أَخْذِهَا بِمَا قَالَ، وَإِلَّا لَمْ يَلْزَمَكَ إِلَّا الْمِائَةُ. وَإِنْ رُدَّتْ دَرَاهِمُكَ لِزَيْفٍ، فَإِنْ عَرَفَهَا مَأْمُورُكَ لَزِمْتَكَ. وَهَلْ، وَإِنْ قَبَضْتَ؟ تَأْوِيلَانِ. وَإِلَّا فَإِنْ قَبِلَهَا حَلَفْتَ، وَهَلْ مُطْلَقًا، أَوْ لِعُذْمِ الْمَأْمُورِ مَا دَفَعْتَ إِلَّا جِيَادًا فِي عِلْمِكَ وَلَزِمْتَهُ؟ تَأْوِيلَانِ. وَإِلَّا حَلَفَ كَذَلِكَ، وَحَلَفَ الْبَائِعُ، وَفِي الْمُبْدَأِ تَأْوِيلَانِ. وَانْعَزَلَ بِمَوْتِ مُوَكَّلِهِ إِنْ عِلِمَ، وَإِلَّا فَتَأْوِيلَانِ وَفِي عَزْلِهِ بِعَزْلِهِ، وَلَمْ يَعْلَمْ خِلَافٌ⁽³⁹⁸⁾. وَهَلْ لَا تَلْزَمُ⁽³⁹⁹⁾، أَوْ إِنْ وَقَعَتْ بِأَجْرَةٍ أَوْ جُعِلَ، فَكُهُمَا، وَإِلَّا لَمْ تَلْزَمْ؟ تَرَدُّدٌ.

باب

يُؤَاخِذُ الْمُكَلَّفُ، بِلَا حَاجِرٍ بِإِقْرَارِهِ لِأَهْلِ لَمْ يُكَذِّبْهُ، وَلَمْ يُتَّهَمْ، كَالْعَبْدِ

(398) إذا عزل الموكل الوكيل، وتصرف بعد العزل وقبل أن يعلم، فهل ينفذ تصرفه؟ نظرا لِعُذْرِهِ بِعَدَمِ الْعِلْمِ، أَوْ لَا يَنْفَذُ؟ نظرا لما حصل بالفعل، خلاف.

(399) يريد أن يقول: هل عقد الوكالة غير لازم ولكل من الوكيل والموكل فسخه؟ أو إن

في غير المال، وأخرس، ومريض إن ورثه ولد لأبعد أو لملاطفه، أو لمن لم يرثه، أو لمجهول حاله، كزوج علم بغضه لها أو جهل، ورثه ابن، أو بنون، إلا أن تنفرد بالصغير، ومع الإناث والعصبية قولان، كإقراره للولد العاق، أو لأمه، أو لأن من لم يقر له أبعد وأقرب، لا المساوي والأقرب، كأخزني لسنة وأنا أقر، ورجع للخصومة. ولزم لحمل إن وطئت. ووضع لأقله، وإلا فلاكثره. وسوي بين توأميه؛ إلا لبيان الفضل. بعلي⁽⁴⁰⁰⁾، أو في ذمتي، أو عندي، أو أخذت منك، ولو زاد إن شاء الله، أو قضى أو وهبته لي، أو بعته، أو وقفته، أو أقرضتني، أو ما أقرضتني، أو ألم تقرضني، أو ساهلني، أو اتزنها مني، أو لا قضيتك اليوم، أو نعم، أو بلى، أو أجل «جواباً لا ليس لي عندك» أو ليست لي ميسرة لا أقر، أو علي، أو على فلان، أو من أي ضرب تأخذها، ما أبعدك منها. وفي حتى يأتي وكيلى وشبهه، أو اتزن، أو خذ، قولان كلك علي ألف فيما أعلم، أو أظن، أو علمي، ولزم إن نوكر في ألف من ثمن خمر، أو عبد، ولم أقبضه كدعواه الربا، وأقام بينة أنه رباؤه في ألف، لا إن أقامها على إقرار المدعي أنه لم يقع بينهما إلا الربا، أو اشتريت خمرأ بألف، أو اشتريت عبداً بألف ولم أقبضه أو أقررت بكذا وأنا صبي، كأنا مبرسم⁽⁴⁰¹⁾ إن علم تقدمه، أو أقر اعتذاراً، أو بقرض شكراً على الأصح. وقبل أجل مثله في بيع، لا قرض، وتفسير ألف في كالف، ودرهم، وخاتم فضه لي نسقاً، إلا في غضب،

وقعت بأجر فحكمها حكم الإجارة تلزم بالعقد. أو يجعل فحكمها حكمه تلزم بالشروع في العمل. في ذلك تردد.

(400) هذا وما بعده إلى قوله «أخذت منك» بيان لصيغ الإقرار الصريحة.

(401) نوع من الجنون اسمه البرسام.

فَقَوْلَانِ. لَا بَجْذَعٍ، وَبَابٌ فِي لَهُ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ، أَوْ الْأَرْضِ، كَفِي عَلَى
 الْأَحْسَنِ، وَمَالٌ نَصَابٌ. وَالْأَحْسَنُ تَفْسِيرُهُ كَشْيءٍ وَكَذَا، وَسُجِنَ لَهُ. وَكَعَشْرَةٍ
 وَنَيْفٍ، وَسَقَطَ فِي كِمَائَةٍ وَشَيْءٍ، وَكَذَا دِرْهَمًا عِشْرُونَ، وَكَذَا وَكَذَا أَحَدَ
 وَعِشْرُونَ، وَكَذَا كَذَا أَحَدَ عَشَرَ وَبِضْعٍ، أَوْ دَرَاهِمَ ثَلَاثَةً وَكَثِيرَةً، أَوْ لَا كَثِيرَةً
 وَلَا قَلِيلَةً أَرْبَعَةً⁽⁴⁰²⁾ وَدِرْهَمٍ: الْمُتَعَارَفُ⁽⁴⁰³⁾، وَإِلَّا فَالْشَّرْعِيُّ، وَقَبْلَ غِشُّهُ
 وَنَقْضُهُ إِنْ وَصَلَ، وَدِرْهَمٌ مَعَ دِرْهَمٍ، أَوْ تَحْتَهُ، أَوْ فَوْقَهُ، أَوْ عَلَيْهِ، أَوْ قَبْلَهُ،
 أَوْ بَعْدَهُ أَوْ فِدِرْهَمٍ، أَوْ ثُمَّ دِرْهَمٍ دِرْهَمَانِ⁽⁴⁰⁴⁾، وَسَقَطَ فِي لَا بَلْ دِينَارَانِ،
 وَدِرْهَمٍ دِرْهَمٍ، أَوْ بِدِرْهَمٍ دِرْهَمٍ، وَحَلَفَ مَا أَرَادَهُمَا، كإِشْهَادٍ فِي ذِكْرِ بِمَائَةٍ،
 وَفِي آخِرِ بِمَائَةٍ⁽⁴⁰⁵⁾. وَبِمَائَةٍ، وَبِمَائَتَيْنِ الْأَكْثَرُ. وَجُلُّ الْمَائَةِ أَوْ قُرْبُهَا، أَوْ
 نَحْوَهَا الثَّلَاثَانِ فَأَكْثَرُ بِالِاجْتِهَادِ. وَهَلْ يَلْزَمُهُ فِي عَشْرَةٍ فِي عَشْرَةٍ عِشْرُونَ؟ أَوْ
 مَائَةٌ؟ قَوْلَانِ، وَتَوْبٌ فِي صُنْدُوقٍ، وَزَيْتٌ فِي جَرَّةٍ، وَفِي لُزُومٍ ظَرْفُهُ قَوْلَانِ،
 لَا دَابَّةً فِي اضْطَبَلٍ، وَأَلْفٌ، إِنْ اسْتَحَلَّ أَوْ أَعَارَنِي، لَمْ يَلْزَمْ كَأَنْ حَلَفَ فِي
 غَيْرِ الدَّعْوَى، أَوْ شَهِدَ فُلَانٌ غَيْرَ الْعَدْلِ وَهَذِهِ الشَّأْءُ، أَوْ هَذِهِ النَّاقَةُ لَرِمْتُهُ
 الشَّأْءُ، وَحَلَفَ عَلَيْهَا، وَغَضَبْتُهُ مِنْ فُلَانٍ، لَا بَلْ مِنْ آخَرَ، فَهُوَ لِلْأَوَّلِ،
 وَقُضِيَ لِلثَّانِي بِقِيمَتِهِ: وَلَكَ أَحَدُ تَوْبَتَيْنِ عَيْنٍ؛ وَإِلَّا فَإِنْ عَيْنَ الْمُقَرَّرِ لَهُ أَجُودَهُمَا
 حَلَفَ، وَإِنْ قَالَ أَذْرِي حَلْفًا عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ، وَاشْتَرَكَا، وَالِاسْتِثْنَاءُ هُنَا
 كَغَيْرِهِ. وَصَحَّ لَهُ الدَّارُ وَالْبَيْتُ لِي، وَبِغَيْرِ الْجِنْسِ، كَأَلْفٍ؛ إِلَّا عَبْدًا.

(402) أي لزمه أربعة.

(403) أي ولو قال له عليّ درهم: لزمه الدرهم المتعارف إلخ.

(404) أي يلزمه درهمان في المسائل الثمانية المتقدمة.

(405) الذكر: الوثيقة. فإذا أشهد على نفسه في وثيقة بمائة، وأشهد في وثيقة أخرى بمائة واتحد المائتان في الصنف والصفة والسبب لزمته مائة واحدة ويحلف على الآخر. فإن اختلفتا نوعاً أو صفة أو سبباً لزمتهما معاً.

وَسَقَطَتْ قِيَمَتُهُ، وَإِنْ أَبْرَأَ فَلَانًا مِمَّا لَهُ قَبْلَهُ، أَوْ مِنْ كُلِّ حَقٍّ أَوْ أَبْرَأَهُ بَرِيءٌ مُطْلَقًا. وَمِنْ الْقَذْفِ وَالسَّرِقَةِ، فَلَا تُقْبَلُ دَعْوَاهُ، وَإِنْ بَصَكُ، إِلَّا بِبَيِّنَةٍ أَنَّهُ بَعْدَهُ. وَإِنْ أَبْرَأَهُ مِمَّا مَعَهُ بَرِيءٌ مِنَ الْأَمَانَةِ، لَا الدِّينِ.

فصل: إِنَّمَا يَسْتَلْحَقُّ الْأَبُ مَجْهُولَ النَّسَبِ، إِنْ لَمْ يَكْذِبْهُ الْعَقْلُ لِصِغَرِهِ، أَوْ الْعَادَةِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ رِقًا لِمُكَذِّبِهِ أَوْ مَوْلَى؛ لِكَيْتَهُ يُلْحَقُ بِهِ، وَفِيهَا أَيْضًا يُصَدَّقُ، وَإِنْ أَعْتَقَهُ مُشْتَرِيهِ إِنْ لَمْ يُسْتَدَلَّ عَلَى كَذِبِهِ، وَإِنْ كَبِرَ أَوْ مَاتَ وَوَرِثَهُ، إِنْ وَرِثَهُ ابْنٌ، أَوْ بَاعَهُ، وَتُقْضَى وَرَجَعَ بِتَفَقُّتِهِ؛ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ خِدْمَةٌ عَلَى الْأَرْجَحِ، وَإِنْ ادَّعَى اسْتِيلَادَهَا بِسَابِقٍ؛ فَقَوْلَانِ، فِيهَا. وَإِنْ بَاعَهَا فَوَلَدَتْ فَاسْتَلْحَقَّهُ لِحَقٍّ وَلَمْ يُصَدَّقْ فِيهَا، إِنْ اتَّهَمَ بِمَحَبَّةٍ، أَوْ عَدَمِ ثَمَنِ، أَوْ وَجَاهَةٍ، وَرَدَّ ثَمَنَهَا، وَلَحِقَ بِهِ الْوَلَدُ مُطْلَقًا، وَإِنْ اشْتَرَى مُسْتَلْحَقَةً وَالْمَلِكُ لِغَيْرِهِ عَتَقَ كَشَاهِدٍ رُدَّتْ شَهَادَتُهُ، وَإِنْ اسْتَلْحَقَ غَيْرَ وَلَدٍ لَمْ يَرِثْهُ إِنْ كَانَ وَارِثًا، وَإِلَّا فَخِلَافٌ. وَخَصَّهُ الْمُخْتَارُ⁽⁴⁰⁶⁾ بِمَا إِذَا لَمْ يَطْلُ الْإِقْرَارُ. وَإِنْ قَالَ لِأَوْلَادِ أُمِّهِ: أَحَدُهُمْ وَلَدِي عَتَقَ الْأَصْغَرَ، وَثُلُثَا الْأَوْسَطِ، وَثُلُثُ الْأَكْبَرِ. وَإِنْ افْتَرَقَتْ أُمُّهَاتُهُمْ فَوَاحِدٌ بِالْقُرْعَةِ. وَإِذَا وَلَدَتْ زَوْجَةً رَجُلٍ وَأُمَةً آخَرَ وَاخْتَلَطَا عَيْنَتُهُ الْقَافَةُ؛ وَعَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ فَيَمْنُ وَجَدَتْ مَعَ ابْنَتِهَا أُخْرَى لَا تُلْحَقُ بِهِ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا⁽⁴⁰⁷⁾. وَإِنَّمَا تَعْتَمِدُ الْقَافَةُ⁽⁴⁰⁸⁾ عَلَى أَبِي لَمْ يُدْفَنَ. وَإِنْ أَقَرَّ عَدْلَانِ بِثَالِثٍ

(406) المختار هو اللخمي، لأن صيغة الاختيار تنسب إليه سواء كانت اسمية أو فعلية.

(407) صور المسألة: امرأة ولدت بنتا فألقت بها في مكان خوفي من زوجها أن يطلقها لأنه يكره البنات فلما سمع زوجها أمرها بردها فذهبت لتأتي بها فوجدت معها بنتا أخرى، فاشتبه عليها الأمر في أيهما ابنتها، فلا تلحق بالزوج واحدة منهما. هذا رأي ابن القاسم. وقال سحنون تدعى القافة لتلحق به من تراه مشابهة له.

(408) القافة: جمع قائف، وهو من يعرف بين الناس فيعتمد عليه في إلحاق النسب بالشبه فيما إذا دعت الضرورة لذلك.

ثَبَّتَ النَّسَبُ، وَعَدَلَ يَخْلِفُ مَعَهُ وَيَرِثُ، وَلَا نَسَبَ وَإِلَّا فَحِصَّةُ الْمُقَرَّرِ كَالْمَالِ.
 وَهَذَا أَخِي بَلْ هَذَا؛ فَلِلْأَوَّلِ نِصْفُ إِرْثِ أَبِيهِ، وَلِلثَّانِي نِصْفُ مَا بَقِيَ، وَإِنْ
 تَرَكَ أُمًّا وَأَخًا، فَأَقَرَّتْ بِأَخٍ فَلَهُ مِنْهَا السُّدُسُ، وَإِنْ أَقَرَّ مَيِّتَ بِأَنَّ فُلَانَةَ جَارِيَتُهُ
 وَلَدَتْ مِنْهُ فُلَانَةً وَلَهَا ابْنَتَانِ أَيْضًا وَنَسَبَتْهُمَا الْوَرَثَةُ، وَالْبَيِّنَةُ، فَإِنْ أَقَرَّ بِذَلِكَ
 الْوَرَثَةُ فَهُنَّ أَحْرَارٌ. وَلَهُنَّ مِيرَاثُ بِنْتٍ، وَإِلَّا لَمْ يَعْتِقَ شَيْءٌ. وَإِنْ اسْتَلْحَقَ
 وَلَدًا ثُمَّ أَنْكَرَهُ، ثُمَّ مَاتَ الْوَلَدُ فَلَا يَرِثُهُ، وَوُفِيَ مَالُهُ، فَإِنْ مَاتَ فَلِوَرَثَتِهِ.
 وَقُضِيَ بِهِ دَيْنُهُ، وَإِنْ قَامَ غَرْمَاؤُهُ وَهُوَ حَيٌّ أَخَذُوهُ.

باب

الإيداعُ توكيلٌ بحفظِ مَالٍ تُضْمَنُ⁽⁴⁰⁹⁾ بِسُقُوطِ شَيْءٍ عَلَيْهَا؛ لَا إِنْ
 انْكَسَرَتْ فِي نَقْلِ مِثْلِهَا، وَبِخَلْطِهَا، إِلَّا كَقَمَحٍ بِمِثْلِهِ، أَوْ دَرَاهِمَ بِدَنَانِيرٍ
 لِلْإِحْرَارِ، ثُمَّ إِنْ تَلَفَ بَعْضُهُ فَبَيْنَكُمَا، إِلَّا أَنْ يَتَمَيَّزَ، وَبِإِنْتِفَاعِهِ بِهَا، أَوْ سَفَرِهِ؛
 إِنْ قَدَرَ عَلَى أَمِينٍ؛ إِلَّا أَنْ تُرَدَّ سَالِمَةً. وَحَرَمَ سَلَفُ مُقَوِّمٍ وَمُعْدِمٍ، وَكَرِهَ التَّقْدُّ
 وَالْمِثْلِيُّ كَالتَّجَارَةِ، وَالرَّبْحُ لَهُ، وَبَرَى، إِنْ رَدَّ غَيْرَ الْمُحَرَّمِ إِلَّا بِإِذْنٍ، أَوْ
 يَقُولُ: إِنْ اخْتَجَتَ فَخُذْ، وَضَمِنَ الْمَأْخُودَ فَقَطْ، أَوْ بِقِفْلٍ بِنَهْيٍ، أَوْ بِوَضْعِ
 بُنْحَاسٍ فِي أَمْرِهِ بِفَخَّارٍ، لَا إِنْ زَادَ قُفْلًا، أَوْ عَكَسَ فِي الْفَخَّارِ، أَوْ أَمَرَ بِرَبْطِ
 بِكْمٍ فَأَخَذَهَا بِالْيَدِ، كَجَنْبِهِ عَلَى الْمُخْتَارِ، وَبِنَسْيَانِهَا فِي مَوْضِعٍ إِيدَاعِهَا
 وَبِدُخُولِهِ الْحَمَّامَ بِهَا، وَبِخُرُوجِهِ بِهَا يَظُنُّهَا لَهُ فَتَلَفَتْ؛ لَا إِنْ نَسِيَهَا فِي كُمِهِ
 فَوَقَعَتْ، وَلَا إِنْ شَرَطَ عَلَيْهِ الضَّمَانُ، وَبِإِيدَاعِهَا وَإِنْ بِسَفَرٍ لِغَيْرِ زَوْجَةٍ وَأَمَةٍ
 اعْتِيدَا بِذَلِكَ إِلَّا لِعَوْرَةٍ حَدَثَتْ، أَوْ لِسَفَرٍ عِنْدَ عَجْزِ الرَّدِّ، وَإِنْ أُوْدِعَ بِسَفَرٍ.

(409) أي الوديعة المفهومة من الإيداع.

وَوَجَبَ الْإِشْهَادُ بِالْعُدْرِ، وَبَرِيءٌ إِنْ رَجَعَتْ سَالِمَةً، وَعَلَيْهِ اسْتِرْجَاعُهَا إِنْ نَوَى
 الْإِيَابَ وَبِعَثُّهُ بِهَا، وَبِإِنْزَائِهِ عَلَيْهَا فَمْتَنٌ⁽⁴¹⁰⁾، وَإِنْ مِنَ الْوِلَادَةِ كَأَمَةِ زَوْجِهَا
 فَمَاتَتْ مِنَ الْوِلَادَةِ، وَبِجَحْدِهَا ثُمَّ فِي قَبُولِ بَيِّنَةِ الرَّدِّ خِلَافٌ، وَبِمَوْتِهِ وَلَمْ
 يُوصِ، وَلَمْ تُوَجَدْ؛ إِلَّا لِكَعْشَرِ سِنِينَ، وَأَخَذَهَا، إِنْ ثُبِتَ بِكِتَابَةٍ عَلَيْهَا أَنَّهَا لَهُ
 أَنَّ ذَلِكَ خَطُّهُ، أَوْ خَطُّ الْمَيِّتِ، وَبِسَعْيِهِ بِهَا لِمُصَادِرٍ، وَبِمَوْتِ الْمُرْسَلِ مَعَهُ
 لِبَلَدٍ، إِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ، وَبِكُلْبَسِ الثُّوبِ، وَرُكُوبِ الدَّابَّةِ، وَالْقَوْلُ لَهُ أَنَّهُ رَدَّهَا
 سَالِمَةً، إِنْ أَقَرَّ بِالْفِعْلِ، وَإِنْ أَكْرَاهَا لِمَكَّةَ وَرَجَعَتْ بِحَالِهَا، إِلَّا أَنَّهُ حَبَسَهَا عَنْ
 أَسْوَاقِهَا فَلَكَ قِيَمَتُهَا يَوْمَ كِرَائِهِ. وَلَا كِرَاءَ أَوْ أَخْذَهُ وَأَخَذَهَا، وَبِدَفْعِهَا مُدْعِيًا
 أَنَّكَ أَمَرْتَهُ بِهِ، وَحَلَفْتَ وَإِلَّا حَلَفَ وَبَرِيءٌ، إِلَّا بِبَيِّنَةٍ عَلَى الْآمِرِ، وَرَجَعَ عَلَى
 الْقَابِضِ، وَإِنْ بَعَثَتْ إِلَيْهِ بِمَالٍ، فَقَالَ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَيَّ وَأَنْكَرْتُ: فَالرَّسُولُ
 شَاهِدٌ، وَهَلْ مُطْلَقًا؟ أَوْ إِنْ كَانَ الْمَالُ بِيَدِهِ؟ تَأْوِيلَانِ. وَبِدَعْوَى الرَّدِّ عَلَى
 وَارِثِكَ أَوْ الْمُرْسَلِ إِلَيْهِ الْمُنْكَرِ كَعَلَيْكَ؛ إِنْ كَانَتْ لَهُ بَيِّنَةٌ بِهِ مَفْصُودَةٌ لَا
 بِدَعْوَى التَّلَفِ، أَوْ عَدَمِ الْعِلْمِ بِالتَّلَفِ أَوْ الضِّيَاعِ، وَحَلَفَ الْمُتَّهَمُ وَلَمْ يُفْذِهِ
 شَرْطُ نَفْيِهَا؛ فَإِنْ نَكَلَ حَلَفْتَ، وَلَا إِنْ شَرَطَ الدَّفْعَ لِلْمُرْسَلِ إِلَيْهِ بِلَا بَيِّنَةٍ،
 وَبِقَوْلِهِ تَلَفْتُ قَبْلَ أَنْ تَلْقَانِي، بَعْدَ مَنْعِهِ دَفْعَهَا: كَقَوْلِهِ بَعْدَهُ بِلَا عُذْرِ، لَا إِنْ
 قَالَ: لَا أَدْرِي مَتَى تَلَفْتُ، وَبِمَنْعِهَا حَتَّى يَأْتِيَ الْحَاكِمَ إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةً، لَا إِنْ
 قَالَ ضَاعَتْ مُنْذُ سِنِينَ وَكُنْتُ أَرْجُوهَا. وَلَوْ حَضَرَ صَاحِبُهَا كَالْقِرَاضِ، وَلَيْسَ
 لَهُ الْأَخْذُ مِنْهَا لِمَنْ ظَلَمَهُ بِمِثْلِهَا. وَلَا أَجْرُهُ حِفْظُهَا، بِخِلَافِ مَحَلِّهَا، وَلِكُلِّ
 تَرْكُهَا، وَإِنْ أَوْدَعَ صَبِيًّا، أَوْ سَفِيهًا، أَوْ أَقْرَضَهُ أَوْ بَاعَهُ فَاتَّلَفَ لَمْ يَضْمَنْ وَإِنْ

(410) نزا: بمعنى وثب. ونزوان الفحل: وثوبه على الأنثى لتحليل. فإذا أرسل المودع الفحل

على الإناث المودعة فمتن من الإنزاء أو الولادة ضمنها .

بِإِذْنِ أَهْلِهِ، وَتَعَلَّقَتْ بِذِمَّةِ الْمَادُونِ عَاجِلًا، وَبِذِمَّةِ غَيْرِهِ إِذَا عَتَقَ، إِنْ لَمْ يُسْقِطْهُ السَّيِّدُ. وَإِنْ قَالَ: هِيَ لِأَحَدِكُمَا وَنَسِيْتُهِ تَحَالَفًا، وَفُسِمَتْ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ أَوْدَعَ اثْنَيْنِ جُعِلَتْ بِيَدِ الْأَعْدَلِ.

باب

صَحَّ وَنُدِبَ إِعَارَةُ مَالِكٍ مَنَفْعَةً بِلَا حَجَرٍ، وَإِنْ مُسْتَعِيرًا؛ لَا مَالِكٍ انْتِفَاعٍ مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعِ عَلَيْهِ عَيْنًا⁽⁴¹¹⁾ لِمَنَفْعَةٍ مُبَاحَةٍ، لَا كَذِمِّي مُسْلِمًا وَجَارِيَةً لِيُوطَّءَ، أَوْ خِدْمَةٍ لِغَيْرِ مَحْرَمٍ، أَوْ لِمَنْ لَا تَعْتِقُ عَلَيْهِ، وَهِيَ لَهَا⁽⁴¹²⁾. وَالْأَطْعِمَةُ وَالتَّقْوُدُ قَرْضٌ بِمَا يَدُلُّ. وَجَازَ أَعْنِي بِغُلَامِكَ لِأَعْيُنِكَ إِجَارَةً، وَضَمِنَ الْمَغِيبَ عَلَيْهِ، إِلَّا لِبَيِّنَةٍ. وَهَلْ، وَإِنْ شَرَطَ نَفْيَهُ؟ تَرَدَّدَ لَا غَيْرُهُ، وَلَوْ بِشَرْطٍ، وَحَلَفَ فِيمَا عَلِمَ أَنَّهُ بِلَا سَبَبٍ، كَسُوسٍ، أَنَّهُ مَا فَرَطَ. وَبَرَىءَ فِي كَسْرِ كَسَيْفٍ، إِنْ شَهِدَ لَهُ أَنَّهُ مَعَهُ فِي اللَّقَاءِ، أَوْ ضَرَبَ بِهِ ضَرْبَ مِثْلِهِ، وَفَعَلَ الْمَادُونُ، وَمِثْلُهُ وَدُونُهُ، لَا أَضَرَّ. وَإِنْ زَادَ مَا تَعَطَّبُ بِهِ، فَلَهُ قِيَمَتُهَا، أَوْ كِرَاؤُهُ، كَرَدِيفٍ، وَاتَّبَعَ إِنْ أَعْدَمَ وَلَمْ يَعْلَمْ بِالْإِعَارَةِ، وَإِلَّا فَكِرَاؤُهُ، وَلَزِمَتِ الْمُقَيَّدَةُ بِعَمَلٍ أَوْ أَجَلٍ لَانْتِقَاضِهِ، وَإِلَّا فَالْمُعْتَادُ. وَلَهُ الْإِخْرَاجُ فِي كِبْنَاءٍ، إِنْ دَفَعَ مَا أَنْفَقَ، وَفِيهَا أَيْضًا قِيَمَتُهُ، وَهَلْ خِلَافٌ؟ أَوْ قِيَمَتُهُ إِنْ لَمْ يَشْتَرِهِ، أَوْ إِنْ طَالَ؟ أَوْ إِنْ اشْتَرَاهُ بِعَبْنٍ كَثِيرٍ؟ تَأْوِيلَاتٌ. وَإِنْ انْقَضَتْ مُدَّةُ الْبِنَاءِ وَالْغَرْسِ فَكَالْغَضَبِ، وَإِنْ ادَّعَاهَا الْآخِذُ وَالْمَالِكُ الْكَرَاءَ فَالْقَوْلُ لَهُ، إِلَّا أَنْ يَأْتَفَ مِثْلُهُ كَرَائِدِ الْمَسَافَةِ إِنْ لَمْ يَزِدْ، وَإِلَّا فَلِلْمُسْتَعِيرِ فِي نَفْيِ الضَّمَانِ وَالْكَرَاءِ، وَإِنْ بِرَسُولٍ مُخَالِفٍ

(411) مفعول إعارة.

(412) ضميم هي يعود على الخدمة. والضمير في لها يعود على الجارية، أي إذا أُميرت الجارية ممن لا تصح إعارتها له فخدمتها لها لا للمعير ولا للمعار إليه.

كَدَعَوَاهُ رَدَّ مَا لَمْ يَضْمَنْ، وَإِنْ زَعَمَ أَنَّهُ مُرْسَلٌ لَاسْتِعَارَةِ حُلِيِّ وَتَلَفَ ضَمْنَهُ مُرْسِلُهُ؛ إِنْ صَدَّقَهُ، وَإِلَّا حَلَفَ وَبَرِيءٌ، ثُمَّ حَلَفَ الرَّسُولُ وَبَرِيءٌ. وَإِنْ اعْتَرَفَ بِالْعَدَاءِ مِنَ الْحُرِّ، وَالْعَبْدُ فِي ذِمَّتِهِ إِنْ عَتَقَ. وَإِنْ قَالَ أَوْصَلْتُهُ لَهُمْ فَعَلِيهِ وَعَلَيْهِمُ الْيَمِينُ. وَمُؤْنَةُ أَخْذِهَا عَلَى الْمُسْتَعِيرِ، كَرَدِّهَا عَلَى الْأَظْهَرِ، وَفِي عَلَفِ الدَّائِبَةِ قَوْلَانِ.

باب

الْعُصْبُ: أَخْذُ مَالٍ قَهْرًا تَعْدِيًا، بِلَا حِرَابَةٍ. وَأَدَبٌ مُمَيِّزٌ كَمُدَّعِيهِ عَلَى صَالِحٍ، وَفِي حَلَفِ الْمَجْهُولِ قَوْلَانِ. وَضَمِنَ بِالِاسْتِيْلَاءِ؛ وَإِلَّا فَتَرَدَّدَ، كَأَنْ مَاتَ، أَوْ قُتِلَ عَبْدٌ قِصَاصًا، أَوْ رَكِبَ، أَوْ ذَبَحَ، أَوْ جَحَدَ وَدِيعَةً، أَوْ أَكَلَ بِلَا عِلْمٍ، أَوْ أَكْرَهَ غَيْرُهُ عَلَى التَّلَفِ، أَوْ حَفَرَ بُئْرًا تَعْدِيًا. وَقُدِّمَ عَلَيْهِ الْمُزْدِي؛ إِلَّا لِمُعَيَّنٍ فَسَيَّانٍ، أَوْ فَتَحَ قَيْدَ عَبْدٍ لَثَلًا يَأْتِقُ أَوْ عَلَى غَيْرِ عَاقِلٍ، إِلَّا بِمُصَاحَبَةٍ رَبِّهِ، أَوْ حِرْزًا لِمِثْلِيٍّ، وَلَوْ بِغَلَاءٍ بِمِثْلِهِ وَصَبَرَ لَوْجُودِهِ، وَلِبَلَدِهِ وَلَوْ صَاحَبَهُ، وَمُنِعَ مِنْهُ لِلتَّوْتُقِ وَلَا رَدَّ لَهُ، كَأَجَازَتِهِ بَيْنَهُ مَعِيْبًا زَالًا، وَقَالَ أَجَزْتُ لَطْنًا بَقَائِهِ، كَنَفْرَةٍ صِيغَتْ، وَطِينٍ لُبِنٍ، وَقَمَحٍ طَحْنٍ، وَبَذَرٍ زُرْعٍ، وَبَيْضٍ أَفْرِخٍ؛ إِلَّا مَا بَاضَ؛ إِنْ حَضَنَ، وَعَصِيرٍ تَخَمَّرَ، وَإِنْ تَخَلَّلَ خَيْرٌ، كَتَخَلَّلَهَا لِذِمِّيٍّ، وَتَعَيَّنَ لِعَبْرِهِ، وَإِنْ صَنَعَ كَعَزَلٍ وَحَلِيٍّ وَغَيْرِ مِثْلِيٍّ فَقِيَمَتُهُ يَوْمَ غَضَبِهِ، وَإِنْ جِلْدَ مَيْتَةً لَمْ يُدْبَغْ، أَوْ كَلَبًا وَلَوْ قَتَلَهُ تَعْدِيًا، وَخَيْرٌ فِي الْأَجْنَبِيِّ فَإِنْ تَبِعَ هُوَ الْجَانِي، فَإِنْ أَخَذَ رَبُّهُ أَقْلًا فَلَهُ الرَّائِدُ مِنَ الْعَاصِبِ فَقَطُّ، وَلَهُ هَدْمُ بِنَاءٍ عَلَيْهِ، وَعَلَّةٌ مُسْتَعْمَلٍ، وَصَيْدُ عَبْدٍ، وَجَارِحٍ، وَكَرَاءُ أَرْضٍ بُنِيَتْ؛ كَمَرْكَبٍ نَجَرَ، وَأَخْذُ مَا لَا عَيْنَ لَهُ قَائِمَةً، وَصَيْدُ شَبَكَةٍ وَمَا أَنْفَقَ فِي الْعَلَّةِ، وَهَلْ إِنْ أَعْطَاهُ فِيهِ مُتَعَدِّدٌ عَطَاءً فِيهِ؟ أَوْ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُ وَمِنَ الْقِيَمَةِ؟ تَرَدَّدَ. وَإِنْ وَجَدَ غَاصِبَهُ

بِغَيْرِهِ وَغَيْرِ مَحَلِّهِ فَلَهُ تَضْمِينُهُ، وَمَعَهُ أَخْذُهُ إِنْ لَمْ يَحْتَجْ لِكَبِيرِ حَمْلٍ، لَا إِنْ هَزَلَتْ جَارِيَّةٌ، أَوْ نَسِيَ عَبْدٌ صَنْعَةً ثُمَّ عَادَ أَوْ خَصَاهُ فَلَمْ يَنْقُصْ أَوْ جَلَسَ عَلَى ثَوْبٍ غَيْرِهِ فِي صَلَاةٍ، أَوْ دَلَّ لِصًّا، أَوْ أَعَادَ مَصُوغًا عَلَى حَالِهِ، وَعَلَى غَيْرِهَا فَقِيمَتُهُ، كَكَسْرِهِ، أَوْ غَضَبٍ مَنْفَعَةٍ فَتَلَفَتْ الذَّاتُ أَوْ أَكَلَهُ مَالِكُهُ ضِيَافَةً، أَوْ نَقَصَتْ لِلشُّوْقِ، أَوْ رَجَعَ بِهَا مِنْ سَفَرٍ وَلَوْ بَعْدَ كَسَارِقٍ، وَلَهُ فِي تَعْدِي كَمُسْتَأْجِرٍ كِرَاءِ الزَّائِدِ إِنْ سَلِمَتْ، وَإِلَّا خَيْرٌ فِيهِ وَفِي قِيمَتِهَا وَقْتُهُ وَإِنْ تَعَيَّبَ، وَإِنْ قَلَّ كَكَسْرِ نَهْدِيهَا أَوْ جَنَى هُوَ أَوْ أَجْنَبَى خَيْرٌ فِيهِ، كَصَبْغِهِ فِي قِيمَتِهِ وَأَخَذَ ثَوْبِهِ، وَدَفَعَ قِيمَةَ الصَّبْغِ، وَفِي بِنَائِهِ فِي أَخْذِهِ، وَدَفَعَ قِيمَةَ نَقْضِهِ بَعْدَ سُقُوطِ كُلْفَةٍ لَمْ يَتَوَلَّهَا. وَمَنْفَعَةٌ⁽⁴¹³⁾ الْبُضْعِ، وَالْحُرِّ بِالتَّفْوِيتِ، كَحُرِّ بَاعِهِ وَتَعَذَّرَ رُجُوعُهُ، وَمَنْفَعَةٌ غَيْرُهُمَا بِالْفَوَاتِ. وَهَلْ يَضْمَنُ شَاكِيهِ لِمُعَرِّمٍ زَائِدًا عَلَى قَدْرِ الرُّسُولِ إِنْ ظَلَمَ؟ أَوِ الْجَمِيعِ؟ أَوْ لَا؟ أَقُولُ. وَمَلَكُهُ إِنْ اشْتَرَاهُ، وَلَوْ غَابَ أَوْ غَرِمَ قِيمَتَهُ إِنْ لَمْ يُمَوِّهْ وَرَجَعَ عَلَيْهِ بِفَضْلَةٍ أَخْفَاهَا، وَالْقَوْلُ لَهُ فِي تَلْفِهِ وَنَعْتِهِ وَقَدْرِهِ وَحَلْفٍ. كَمُسْتَرٍ مِنْهُ، ثُمَّ غَرِمَ لِأَخِيهِ رُؤْيَةً. وَلِرَبِّهِ إِمْضَاءَ بَيْعِهِ، وَنَقْضُ عَتَقِ الْمُشْتَرَى، وَإِجَارَتُهُ. وَضَمِنَ مُشْتَرٍ لَمْ يَعْلَمْ فِي عَمْدٍ؛ لَا سَمَآوِيٍّ، وَغَلَّةٍ، وَهَلِ الْخَطَأُ كَالْعَمْدِ؟ تَأْوِيلَانِ. وَوَارِثُهُ، وَمَوْهُوبُهُ إِنْ عَلِمَا كَهَوٍّ، وَإِلَّا بُدِيَءَ بِالْعَاصِبِ. وَرَجَعَ عَلَيْهِ بِغَلَّةٍ مَوْهُوبِهِ، فَإِنْ أَعْسَرَ فَعَلَى الْمُوْهُوبِ، وَلُفَّقَ شَاهِدٌ بِالْغَضَبِ لِأَخَرٍ عَلَى إِقْرَارِهِ بِالْغَضَبِ، كَشَاهِدٍ بِمِلْكِكَ لِثَانٍ بِغَضَبِكَ⁽⁴¹⁴⁾ وَجُعِلَتْ ذَا يَدٍ، لَا مَالِكًا، إِلَّا أَنْ تَحْلِفَ مَعَ شَاهِدِ الْمَلِكِ، وَيَمِينَ الْقَضَاءِ.

(413) أي ويضمن منفعة البضع. فإن وطى امرأة غصباً: فإن كانت حرة عليه صداق مثلها ولو كانت ثيباً. وإن كانت أمة ضمن ما نقص من قيمتها.

(414) أي بغصبها منك.

وَإِنْ ادَّعَتْ اسْتِكْرَاهًا عَلَى غَيْرِ لَائِقٍ بِلَا تَعْلَقٍ حَدَّثَ لَهُ. وَالْمُتَعَدِّي جَانٍ عَلَى بَعْضٍ غَالِبًا، فَإِنْ أَفَاتَ الْمَقْصُودَ: كَقَطْعِ ذَنْبِ ذَابَّةٍ ذِي هَيْئَةٍ، أَوْ أُذُنَهَا، أَوْ طِيلَسَانِهِ، أَوْ لَبَنِ شَاةٍ هُوَ الْمَقْصُودُ، وَقَلْعِ عَيْنِي عَبْدٍ أَوْ يَدِيهِ فَلَهُ أَخْذُهُ وَنَقْضُهُ، أَوْ قِيمَتُهُ، وَإِنْ لَمْ يُفْتَهُ فَنَقْضُهُ كَلَبِنَ بَقَرَةٍ، وَيَدَ عَبْدٍ أَوْ عَيْنِهِ. وَعَتَقَ عَلَيْهِ إِنْ قَوْمٌ، وَلَا مَنَعَ لِصَاحِبِهِ فِي الْفَاحِشِ عَلَى الْأَرْجَحِ. وَرَفَا الثُّوبَ مُطْلَقًا، وَفِي أَجْرَةِ الطَّيِّبِ قَوْلَانِ.

فصل: وَإِنْ زَرَعَ فَاسْتَحَقَّتْ فَإِنْ لَمْ يُنْتَفَعْ بِالزَّرْعِ أَخَذَ بِلَا شَيْءٍ، وَإِلَّا فَلَهُ قَلْعُهُ؛ إِنْ لَمْ يَفُتْ وَقْتُ مَا تُرَادُّ لَهُ. وَلَهُ أَخْذُهُ بِقِيمَتِهِ عَلَى الْمُخْتَارِ؛ وَإِلَّا فَكِرَاءُ السَّنَةِ كَذِي شُبْهَةٍ، أَوْ جُهْلِ حَالِهِ وَفَاتَتْ بِحَرْثِهَا فِيمَا بَيْنَ مُكْرٍ وَمُكْتَرٍ. وَلِلْمُسْتَحَقِّ أَخْذَهَا، وَدَفْعُ كِرَاءِ الْحَرْثِ، فَإِنْ أَبَى قِيلَ أَبَى قِيلَ لَهُ أُعْطِيَ كِرَاءُ سَنَةٍ، وَإِلَّا أَسْلِمَهَا بِلَا شَيْءٍ وَفِي سِنِينَ يَفْسَخُ أَوْ يُمَضِّي، إِنْ عَرَفَ النِّسْبَةَ. وَلَا خِيَارَ لِلْمُكْتَرِي لِلْعَهْدَةِ، وَانْتَفَدَ إِنْ انْتَفَدَ الْأَوَّلُ، وَأَمِنْ هُوَ. وَالْغَلَّةُ لِذِي الشُّبْهَةِ أَوْ الْمَجْهُولِ لِلْحُكْمِ، كَوَارِثٍ، وَمَوْهُوبٍ، وَمُشْتَرٍ مِنْهُ، إِنْ لَمْ يَعْلَمُوا بِخِلَافِ ذِي دَيْنٍ عَلَى وَارِثٍ، كَوَارِثٍ طَرَأَ عَلَى مِثْلِهِ، إِلَّا أَنْ يُنْتَفَعَ. وَإِنْ غَرَسَ، أَوْ بَنَى قِيلَ لِلْمَالِكِ أُعْطِيَ قِيمَتُهُ قَائِمًا، فَإِنْ أَبَى فَلَهُ دَفْعُ قِيمَةِ الْأَرْضِ، فَإِنْ أَبَى فَشَرِيكَانِ بِالْقِيمَةِ يَوْمَ الْحُكْمِ، إِلَّا الْمُحَبَّسَةَ فَالْتَّقُضُ⁽⁴¹⁵⁾، وَضَمَنَ قِيمَةَ الْمُسْتَحَقَّةِ، وَوَلَدَهَا يَوْمَ الْحُكْمِ وَالْأَقْلَ إِنْ أَخَذَ دِيَّةً، لَا صَدَاقَ حُرَّةً أَوْ غَلَّتْهَا. وَإِنْ هَدَمَ مُكْتَرٍ تَعْدِيًّا فَلِلْمُسْتَحَقِّ التَّقْضُ⁽⁴¹⁶⁾ وَقِيمَةُ الْهَدَمِ، وَإِنْ أَبْرَأَهُ مُكْرِيهِ كَسَارِقٍ عَبْدٍ، ثُمَّ اسْتَحَقَّ، بِخِلَافِ مُسْتَحَقِّ مُدْعَى حُرِّيَّةٍ، إِلَّا الْقَلِيلَ.

(415) بفتح النون: أي هدم البناء على الباني، وقلع الغرس على الغارس.

(416) بضم النون: أي المنقوض من حجر وخشب ونحوهما.

وَلَهُ هَدْمُ مَسْجِدٍ، وَإِنْ اسْتُحِقَّ بَعْضُ فَكَالْمَبِيعِ، وَرُجِعَ لِلتَّقْوِيمِ وَلَهُ رَدُّ أَحَدِ عَبْدَيْنِ اسْتُحِقَّ أَفْضَلُهُمَا بِحُرِّيَّةٍ. كَأَنَّ صَالِحَ عَنْ عَيْبٍ بَاخِرَ، وَهَلْ يَقُومُ الْأَوَّلُ يَوْمَ الصُّلْحِ أَوْ يَوْمَ الْبَيْعِ؟ تَأْوِيلَانِ. وَإِنْ صَالِحٌ فَاسْتُحِقَّ مَا بِيَدِ مُدَّعِيهِ رَجَعَ فِي مُقَرَّرٍ بِهِ لَمْ يَفْتُ، وَإِلَّا فَفِي عَوَضِهِ، كَالْإِنْكَارِ عَلَى الْأَرْجَحِ، لَا إِلَى الْخُصُومَةِ، وَمَا بِيَدِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، فَفِي الْإِنْكَارِ يَرْجِعُ، كَعِلْمِهِ صِحَّةَ مِلْكٍ بَائِعِهِ، لَا إِنْ قَالَ دَارُهُ. وَفِي عَرْضٍ بِعَرْضٍ بِمَا خَرَجَ مِنْ يَدِهِ أَوْ قِيمَتِهِ، إِلَّا نِكَاحًا وَخُلْعًا، وَصُلْحَ عَمْدٍ، وَمُقَاطَعًا بِهِ عَنْ عَبْدٍ أَوْ مَكَاتَبٍ أَوْ عُمَرَى. وَإِنْ أَنْفَذَتْ وَصِيَّةٌ مُسْتَحِقٌّ بَرَقَ لَمْ يَضْمَنْ وَصِيٌّ وَحَاجٌّ إِنْ عُرِفَ بِالْحُرِّيَّةِ، وَأَخَذَ السَّيِّدُ مَا بَيْعَ، وَلَمْ يَفْتُ بِالثَّمَنِ، كَمَشْهُودٍ بِمَوْتِهِ إِنْ عُذِرَتْ بَيِّنَتُهُ وَإِلَّا كَالْغَاضِبِ. وَمَا فَاتَ، فَالْثَّمَنُ، كَمَا لَوْ دَبَّرَ، أَوْ كَبَّرَ صَغِيرٌ.

باب

الشُّفْعَةُ أَخْذُ شَرِيكَ وَلَوْ ذِمِّيًّا بَاعَ الْمُسْلِمُ لِذِمِّيٍّ⁽⁴¹⁷⁾، كَذِمِّيِّنِ تَحَاكَمُوا إِلَيْنَا؛ أَوْ مُحَبِّسًا لِيُحْبَسَ، كَسُلْطَانٍ، لَا مُحَبِّسٍ عَلَيْهِ وَلَوْ لِيُحْبَسَ، وَجَارٍ وَإِنْ مَلِكٌ تَطَرَّقًا، وَنَاطِرٍ وَقَفٍ، وَكَرَاءٍ، وَفِي نَاطِرِ الْمِيرَاثِ قَوْلَانِ - مِمَّنْ⁽⁴¹⁸⁾ تَجَدَّدَ مِلْكُهُ اللَّازِمُ اخْتِيَارًا بِمُعَاوَضَةٍ، وَلَوْ مُوصَى بَيْنَهُ لِلْمَسَاكِينِ عَلَى الْأَصَحِّ وَالْمُخْتَارِ، لَا مُوصَى لَهُ بِبَيْعِ جُزْءِ عَقَارٍ، وَلَوْ مُنَافِلًا بِهِ؛ إِنْ انْقَسَمَ؛ وَفِيهَا الْإِطْلَاقُ، وَعُمِلَ بِهِ بِمِثْلِ الثَّمَنِ وَلَوْ دِينًا، أَوْ قِيمَتِهِ بِرَهْنِهِ وَضَامِنِهِ، وَأُجْرَةُ دَلَالٍ، وَعَقْدُ شِرَاءٍ؛ وَفِي الْمَكْسِ تَرَدُّدٌ، أَوْ قِيمَةُ الشَّقْصِ فِي كَخُلْعٍ، وَصُلْحٍ

(417) أي شريكه المسلم.

(418) متعلق بقوله: أخذ شريك: أي يأخذ الشريك ما باعه شريكه بالشفعة ممن تجدد ملكه وقوله الآتي «عقارا» مفعول أخذ.

عَمْدٍ وَجَزَافٍ نَقْدٍ، وَبِمَا يَخُصُّهُ إِنْ صَاحَبَ غَيْرَهُ، وَلَزِمَ الْمُشْتَرِي الْبَاقِي،
وَالِىَ أَجَلِهِ إِنْ أَيْسَرَ أَوْ ضَمِنَهُ مَلِيٌّ، وَإِلَّا عُجِّلَ الثَّمَنُ، إِلَّا أَنْ يَتَسَاوَيَا عُدْمًا
عَلَى الْمُخْتَارِ. وَلَا يَجُوزُ إِحَالَةُ الْبَائِعِ بِهِ، كَأَنْ أَخَذَ مِنْ أَجْنَبِيٍّ مَالًا لِيَأْخُذَ
وَيَرْبَحَ. ثُمَّ لَا أَخْذَ لَهُ، أَوْ بَاعَ قَبْلَ أَخْذِهِ، بِخِلَافِ أَخْذِ مَالٍ بَعْدَهُ لِيُسْقِطَ
كَشَجَرٍ وَبِنَاءٍ بِأَرْضِ حُبْسٍ، أَوْ مُعِيرٍ، وَقُدِّمَ الْمُعِيرُ بِنَقْضِهِ، أَوْ ثَمَنِهِ، إِنْ مَضَى
مَا يُعَارُ لَهُ، وَإِلَّا فَقَائِمًا، وَكَثْمَرَةً وَمَقْشَاةً، وَبَادُنْجَانٍ، وَلَوْ مُفْرَدَةً، إِلَّا أَنْ
تَيْبَسَ، وَحُطَّ حِصَّتُهَا إِنْ أَزْهَتْ، أَوْ أُبْرِثَ. وَفِيهَا أَخْذُهَا، مَا لَمْ تَيْبَسَ أَوْ
تُجَدَّ. وَهَلْ هُوَ خِلَافٌ؟ تَأْوِيلَانِ. وَإِنْ اشْتَرَى أَصْلَهَا فَقَطُّ أَخَذَتْ، وَإِنْ أُبْرِثَ
وَرَجَعَ بِالْمُؤَنَةِ، وَكَبُرَ لَمْ تُقَسَمَ أَرْضُهَا؛ وَإِلَّا فَلَا. وَأُولَتْ أَيْضًا بِالْمُتَّحِدَةِ لَا
عَرَضٍ، أَوْ كِتَابَةِ وَدَيْنٍ، وَعُلُوٍّ عَلَى سُفْلٍ وَعَكْسِهِ، وَزَرْعٍ، وَلَوْ بِأَرْضِهِ، وَبَقْلِ
وَعَرَصَةٍ، وَمَمَرٍ فُسِمَ مَتْبُوعُهُ، وَحَيَوَانٍ إِلَّا فِي كَحَائِطٍ وَإِزْثٍ، وَهَبَةٍ بِلَا
ثَوَابٍ، وَإِلَّا فِيهِ بَعْدُهُ، وَخِيَارٍ إِلَّا بَعْدَ مُضِيِّهِ، وَوَجِبَتْ لِمُشْتَرِيهِ، إِنْ بَاعَ
نِصْفَيْنِ خِيَارًا ثُمَّ بَثَلًا فَأَمْضَى، وَبَيَعَ فَاسِدٍ؛ إِلَّا أَنْ يَفُوتَ؛ فَبِالْقِيَمَةِ إِلَّا بَيَعَ
صَحَّ، فَبِالْثَمَنِ فِيهِ، وَتَنَازَعٍ فِي سَبْقِ مِلْكٍ؛ إِلَّا أَنْ يَنْكُلَ أَحَدُهُمَا. وَسَقَطَتْ
إِنْ قَاسَمَ أَوْ اشْتَرَى، أَوْ سَاوَمَ، أَوْ سَاقَى، أَوْ اسْتَأْجَرَ، أَوْ بَاعَ حِصَّتَهُ أَوْ
سَكَتَ بِهِدْمٍ أَوْ بِنَاءٍ، أَوْ شَهْرَيْنِ، إِنْ حَضَرَ الْعَقْدَ. وَإِلَّا سَنَةً، كَأَنْ عَلِمَ
فَعَابَ، لَا أَنْ يَظُنَّ الْأَوْبَةَ قَبْلَهَا، فَعِيقٌ. وَحَلَفَ إِنْ بَعْدَ، وَصَدَّقَ إِنْ أَنْكَرَ
عِلْمَهُ، لَا إِنْ غَابَ أَوَّلًا، أَوْ أَسْقَطَ لِكَذِبٍ فِي الثَّمَنِ، وَحَلَفَ أَوْ فِي
الْمُشْتَرَى، أَوْ الْمُشْتَرِي، أَوْ انْفِرَادِهِ، أَوْ أَسْقَطَ وَصِيٍّ أَوْ أَبٍ بِلَا نَظَرٍ، وَشَفَعَ
لِنَفْسِهِ، أَوْ لِيَتِيمٍ آخَرَ. أَوْ أَنْكَرَ الْمُشْتَرِي الشَّرَاءَ وَحَلَفَ وَأَقْرَبَ بِهِ بِائِعُهُ. وَهِيَ
عَلَى الْأَنْصِبَاءِ، وَتَرِكَ لِلشَّرِيكَ حِصَّتَهُ، وَطَوَلَبَ بِالْأَخْذِ بَعْدَ اشْتِرَائِهِ لَا قَبْلَهُ،

وَلَمْ يَلْزِمَهُ إِسْقَاطُهُ. وَلَهُ نَقْصٌ وَقَفَ كَهَبَةٍ، وَصَدَقَةٌ وَالثَّمَنُ لِمُعْطَاهُ؛ إِنْ عَلِمَ شَفِيعُهُ، لَا إِنْ وَهَبَ دَاراً فَاسْتَحَقَّ نِصْفُهَا، وَمِلْكٌ بِحُكْمٍ أَوْ دَفَعَ ثَمَنٍ، أَوْ إِشْهَادٍ، وَاسْتُعْجِلَ إِنْ قَصَدَ ارْتِيَاءً أَوْ نَظَرًا لِلْمُشْتَرِي إِلَّا كَسَاعَةً. وَلَزِمَ إِنْ أَخَذَ وَعَرَفَ الثَّمَنَ فَبِيعَ لِلثَّمَنِ، وَالْمُشْتَرِي إِنْ سَلَّمَ؛ فَإِنْ سَكَتَ فَلَهُ نَقْضُهُ، وَإِنْ قَالَ أَنَا أَخَذْتُ أَجَلَ ثَلَاثًا لِلنَّقْدِ؛ وَإِلَّا سَقَطَتْ وَإِنْ اتَّحَدَتِ الصَّفَقَةُ وَتَعَدَّدَتِ الْحِصَصُ وَالْبَائِعُ لَمْ تَبْعُضْ، كَتَعَدَّدِ الْمُشْتَرِي عَلَى الْأَصَحِّ، وَكَأَنَّ أَسْقَطَ بَعْضُهُمْ، أَوْ غَابَ أَوْ أَرَادَهُ الْمُشْتَرِي، أَوْ عَلَى الْمُشْتَرِي فَقَطْ⁽⁴¹⁹⁾: كَغَيْرِهِ، وَلَوْ أَقَالَه الْبَائِعُ إِلَّا أَنْ يُسَلَّمَ قَبْلَهَا؟ تَأْوِيلَانِ، وَقُدِّمَ مُشَارِكُهُ فِي السَّهْمِ، وَإِنْ كَأُخْتٍ لِأَبٍ أَخَذَتْ سُدُسًا، وَدَخَلَ عَلَى غَيْرِهِ كَذِي سَهْمٍ عَلَى وَارِثٍ، وَوَارِثٌ عَلَى مُوصِي لَهُمْ، ثُمَّ الْوَارِثُ، ثُمَّ الْأَجْنَبِيُّ، وَأَخَذَ بِأَيِّ بَيْعٍ، وَعَهْدَتُهُ عَلَيْهِ، وَتُقَضَّ مَا بَعْدَهُ، وَلَهُ غَلَّتُهُ، وَفِي فُسْخٍ عَقْدٍ كِرَائِهِ تَرَدُّدٌ. وَلَا يَضْمَنُ نَقْضُهُ، فَإِنْ هَدَمَ وَبَنَى فَلَهُ قِيمَتُهُ قَائِمًا، وَلِلشَّفِيعِ النُّقْضُ إِمَّا لِعَبِيَّةٍ شَفِيعِهِ فَقَاسَمَ وَكَيْلَهُ، أَوْ قَاضٍ عَنْهُ. أَوْ أَسْقَطَ لِكَذِبٍ فِي الثَّمَنِ، أَوْ اسْتَحَقَّ نِصْفُهَا، وَحُطَّ لِعَيْبٍ، أَوْ لِهَبَةٍ؛ إِنْ حُطَّ عَادَةً أَوْ أَشْبَهَ الثَّمَنَ بَعْدَهُ. وَإِنْ اسْتَحَقَّ الثَّمَنُ، أَوْ رُدَّ بَعِيْبٌ بَعْدَهَا رَجَعَ الْبَائِعُ بِقِيَمَةِ شِفْصِهِ، وَلَوْ كَانَ الثَّمَنُ مِثْلًا إِلَّا النَّقْدَ؛ فَمِثْلُهُ، وَلَمْ يَنْتَقِضْ مَا بَيْنَ الشَّفِيعِ وَالْمُشْتَرِي. وَإِنْ وَقَعَ قَبْلَهَا بَطَلَتْ. وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الثَّمَنِ فَالْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي بِيَمِينٍ فِيمَا يُشْبِهُ، كَكَبِيرٍ يَرْغَبُ فِي مُجَاوِرِهِ وَإِلَّا فَلِلشَّفِيعِ وَإِنْ لَمْ يُشْبِهَا حَلَفَا وَرُدَّ إِلَى الْوَسْطِ. وَإِنْ نَكَلَ مُشْتَرٍ، فَفِي الْأَخْذِ بِمَا ادَّعَى أَوْ أَدَّى قَوْلَانِ. وَإِنْ ابْتَاعَ أَرْضًا بِزَرْعِهَا الْأَخْضَرِ فَاسْتَحَقَّ نِصْفُهَا فَقَطْ، وَاسْتَشْفَعَ بَطَلَ الْبَيْعُ فِي نِصْفِ الزَّرْعِ لِبَقَائِهِ بِلَا أَرْضٍ،

(419) قوله: (أو على المشتري فقط) غير موجود في بعض النسخ.

كَمْشْتَرِي قِطْعَةٍ مِنْ جَنَانٍ بِإِزَاءِ جَنَانِهِ لِيَتَوَصَّلَ لَهُ مِنْ جَنَانٍ مُشْتَرِيهِ، ثُمَّ اسْتَحَقَّ جَنَانُ الْمُشْتَرِي، وَرَدَّ الْبَائِعُ نِصْفَ الثَّمَنِ وَلَهُ نِصْفُ الزَّرْعِ. وَخَيْرَ الشَّفِيعِ أَوَّلًا بَيْنَ أَنْ يَشْفَعَ أَوْ لَا فَيُخَيَّرُ الْمُبْتَاعُ فِي رَدِّ مَا بَقِيَ.

باب

الْقِسْمَةُ: تَهَائِيٌّ فِي زَمَنِ، كَخِدْمَةِ عَبْدٍ شَهْرًا، وَسُكْنَى دَارٍ سِنِينَ كَالِإِجَارَةِ؛ لَا فِي غَلَّةٍ، وَلَوْ يَوْمًا. وَمُرَاضَاةُ فَكَالْبَيْعِ. وَقُرْعَةٌ. وَهِيَ تَمْيِيزُ حَقٍّ. وَكَفَى قَاسِمٌ؛ لَا مَقُومٌ، وَأَجْرُهُ بِالْعَدَدِ وَكُرَّةٍ، وَقِسَمَ الْعَقَارُ، وَغَيْرُهُ بِالْقِيَمَةِ. وَأُفْرِدَ كُلُّ نَوْعٍ. وَجُمِعَ دُورٌ وَأَفْرِحَةٌ⁽⁴²⁰⁾ وَلَوْ بِوَصْفٍ، إِنْ تَسَاوَتْ قِيَمَةٌ وَرَغْبَةٌ، وَتَقَارَبَتْ كَالْمِيلِ، إِنْ دَعَا إِلَيْهِ أَحَدُهُمْ، وَلَوْ بَعْلًا وَسَيْحًا، إِلَّا مَعْرُوفَةً بِالسُّكْنَى، فَالْقَوْلُ لِمُفْرِدِهَا، وَتَوَوَّلَتْ أَيْضًا بِخِلَافِهِ. وَفِي الْعُلُوِّ وَالسُّفْلِ تَأْوِيلَانِ، وَأُفْرِدَ كُلُّ صِنْفٍ كَتَفْحَاحٍ إِنْ احْتَمَلَ، إِلَّا كَحَائِطٍ فِيهِ شَجَرٌ مُخْتَلِفَةٌ أَوْ أَرْضٍ بِشَجَرٍ مُتَفَرِّقَةٍ. وَجَارَ صُوفٌ عَلَى ظَهْرِ إِنْ جُزَّ، وَإِنْ لِكِنْصِفِ شَهْرٍ، وَأَخَذَ وَارِثٌ عَرْضًا، وَآخَرَ دَيْنًا، إِنْ جَارَ بَيْنَهُ، وَأَخَذَ أَحَدُهُمَا قَطْنِيَّةً، وَالْآخَرَ قَمْحًا وَخِيَارًا أَحَدُهُمَا كَالْبَيْعِ، وَغَرَسُ أُخْرَى، إِنْ انْقَلَعَتْ شَجَرَتُكَ مِنْ أَرْضٍ غَيْرِكَ، إِنْ لَمْ تَكُنْ أَضَرَ كَعَرْسِهِ بِجَانِبِ نَهْرِكَ الْجَارِي فِي أَرْضِهِ وَحُمِلَتْ فِي طَرَحٍ كُنَاسَتِهِ عَلَى الْعُرْفِ، وَلَمْ تَطْرَحْ عَلَى حَافَتِهِ، إِنْ وَجَدَتْ سَعَةً. وَجَارَ ارْتِزَافُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ؛ لَا شَهَادَتُهُ. وَفِي قَفِيزٍ أَخَذَ أَحَدُهُمَا ثَلَاثِيَّةً، وَالْآخَرَ ثُلُثَهُ؛ لَا إِنْ زَادَ عَيْنًا، أَوْ كَيْلًا لِدَنَاءَةٍ، وَفِي كَثَلَاثِينَ قَفِيزًا، أَوْ ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا أَخَذَ أَحَدُهُمَا عَشْرَةَ دَرَاهِمَ، وَعِشْرِينَ قَفِيزًا إِنْ اتَّفَقَ

(420) الأفرحة: جمع قراح - بفتح القاف - وهي الأرض الزراعية التي ليس عليها بناء ولا فيها شجر.

الْقَمْحُ صِفَةً. وَوَجِبَ غَزْبُهُ قَمْحٍ لِيَنِيْعَ، إِنْ زَادَ عَلَتْهُ عَلَى الثُّلْثِ وَإِلَّا نُدِبَتْ. وَجَمْعُ بَزٍّ وَلَوْ كَصُوفٍ وَحَرِيرٍ، لَا كَبْعِلٍ، وَذَاتِ بَثْرٍ أَوْ غَرْبٍ، وَثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ؛ إِنْ لَمْ يَجْذَاهُ، كَقَسْمِهِ بِأَصْلِهِ، أَوْ قَتًّا أَوْ ذَرْعًا أَوْ فِيهِ فَسَادٌ كَيَاقُوتَةٍ، أَوْ كَجَفِيرٍ، أَوْ فِي أَصْلِهِ بِالْخَرْصِ: كَبَقْلٍ إِلَّا الثَّمَرُ أَوْ الْعِنَبُ إِذَا اخْتَلَفَتْ حَاجَةُ أَهْلِهِ، وَإِنْ بَكْثَرَةً أَكُلٍ، وَقَلٌّ وَحَلٌّ بَيْنَهُ وَاتَّحَدَ مِنْ بُسْرِ أَوْ رُطْبٍ: لَا تَمُرُ. وَفُسِمَ بِالْفَرْعَةِ بِالتَّحْرِي. كَالْبَلَحِ الْكَبِيرِ، وَسَقَى ذُو الْأَصْلِ: كَبَائِعِهِ الْمُسْتَشْنِي ثَمَرَتَهُ حَتَّى يُسَلِّمَ، أَوْ فِيهِ تَرَاوُجٌ، إِلَّا أَنْ يَقِلَّ، أَوْ لَبَنٍ فِي ضُرُوعٍ، إِلَّا لِفَضْلِ بَيْنٍ، أَوْ قَسَمُوا بِلَا مَخْرَجٍ مُطْلَقًا، وَصَحَّتْ، إِنْ سَكَنَّا عَنْهُ وَلَشَرِيكِهِ الْإِنْتِفَاعُ وَلَا يُجْبَرُ عَلَى قَسَمٍ مَجْرَى الْمَاءِ. وَفُسِمَ بِالْقَلْدِ⁽⁴²¹⁾، كَسْتَرَةٍ بَيْنَهُمَا، وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ عَاصِبَيْنِ، إِلَّا بِرِضَاهُمَا، إِلَّا مَعَ كَزَوْجَةٍ فَيُجْمَعُوا أَوَّلًا، كَذِي سَهْمٍ، وَوَرَثَةٍ، وَكَتَبَ الشُّرَكَاءُ، ثُمَّ رَمَى، أَوْ كَتَبَ الْمَقْسُومَ، وَأَعْطَى كُلًّا لِكُلِّ. وَمُنِعَ اشْتِرَاءُ الْخَارِجِ، وَلَزِمَ. وَنُظِرَ فِي دَعْوَى جَوْرِ أَوْ غَلْطٍ، وَحَلَفَ الْمُنْكَرُ، فَإِنْ تَفَاحَشَ أَوْ ثَبِتَا نَقَضَتْ كَالْمُرَاضَةِ إِنْ أَدْخَلَا مُقَوِّمًا، وَأُجْبِرَ لَهَا كُلُّ إِنْ ائْتَفَعَ كُلٌّ وَلِلْبَيْعِ إِنْ نَقَضَتْ حِصَّةُ شَرِيكِهِ مُفْرَدَةً لَا كَرَبْعٍ غَلَّةٍ أَوْ اشْتَرَى بَعْضُهَا، وَإِنْ وَجَدَ عَيْبًا بِالْأَكْثَرِ فَلَهُ رَدُّهَا، فَإِنْ فَاتَ مَا بِيَدِ صَاحِبِهِ بِكَهْنٍ رَدَّ نِصْفَ قِيَمَتِهِ يَوْمَ قَبْضِهِ، وَمَا سَلِمَ بَيْنَهُمَا، وَمَا بِيَدِهِ رَدَّ نِصْفَ قِيَمَتِهِ وَمَا سَلِمَ بَيْنَهُمَا، وَإِلَّا رَجَعَ بِنِصْفِ الْمَعِيبِ مِمَّا بِيَدِهِ ثَمَنًا، وَالْمَعِيبُ بَيْنَهُمَا. وَإِنْ اسْتَحَقَّ نِصْفٌ أَوْ ثُلُثٌ خَيْرٌ، لَا رُبْعٌ. وَفُسِخَتْ فِي الْأَكْثَرِ، كَطُرُو غَرِيمٍ، أَوْ مُوصًى لَهُ بِعَدَدٍ عَلَى وَرَثَةٍ، أَوْ عَلَى وَارِثٍ، وَمُوصًى لَهُ بِالثُّلْثِ، وَالْمَقْسُومُ

(421) القلد - بكسر القاف - قدر تملأ بالماء وتثقب من أسفلها وتعلق، ويسقي صاحب النوبة حتى ينتهي ما فيها من الماء. وهكذا.

كَدَارٍ. وَإِنْ كَانَ عَيْنًا، أَوْ مِثْلِيًّا، رَجَعَ عَلَى كُلِّ. وَمَنْ أَعْسَرَ فَعَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَعْلَمُوا، وَإِنْ دَفَعَ جَمِيعُ الْوَرَثَةِ مَضَتْ، كَبَيْعِهِمْ بِلَا عَيْنٍ، وَاسْتَوْفَى مِمَّا وَجَدَ ثُمَّ تَرَا جَعُوا. وَمَنْ أَعْسَرَ فَعَلَيْهِ، إِنْ لَمْ يَعْلَمُوا. وَإِنْ طَرَأَ غَرِيمٌ، أَوْ وَارِثٌ، أَوْ مُوصِي لَهُ عَلَى مِثْلِهِ، أَوْ مُوصِي لَهُ بِجُزْءٍ عَلَى وَارِثٍ اتَّبَعَ كُلًّا بِحَصَّتِهِ، وَأُخِّرَتْ، لَا دَيْنَ لِحَمَلٍ، وَفِي الْوَصِيَّةِ قَوْلَانِ. وَقَسَمَ عَنْ صَغِيرِ أَبٍ، أَوْ وَصِيٍّ وَمُلْتَقَطٍ، كَقَاضٍ عَنْ غَائِبٍ، لَا ذِي شَرْطَةٍ، أَوْ كَنَفَ أَخًا⁽⁴²²⁾، أَوْ أَبٍ عَنْ كَبِيرٍ، وَإِنْ غَابَ. وَفِيهَا قَسَمُ نَخْلَةٍ، وَزَيْتُونَةٍ إِنْ اعْتَدَلْتَا، وَهَلْ هِيَ فُرْعَةٌ وَجَارَتْ لِلْقَلَّةِ؟ أَوْ مُرَاضَاةٌ؟ تَأْوِيلَانِ.

باب

الْقِرَاضُ تَوْكِيلٌ عَلَى تَجَرٍّ، فِي نَقْدٍ مَضْرُوبٍ، مُسَلَّمٍ بِجُزْءٍ مِنْ رِبْحِهِ إِنْ عَلِمَ قَدْرُهُمَا، وَلَوْ مَعْشُوشًا، لَا بِدَيْنٍ عَلَيْهِ، وَاسْتَمَرَ، مَا لَمْ يُقْبَضْ، أَوْ يُحْضَرُهُ، وَيُشْهَدُ، وَلَا بَرَهِنٍ، أَوْ وَدِيعَةٍ، وَلَوْ بِيَدِهِ، وَلَا بِتَبَرٍّ لَمْ يُتَعَامَلْ بِهِ بِبَلَدِهِ كَفْلُوسٍ، وَعَرْضٍ، إِنْ تَوَلَّى بَيْعَهُ، كَأَنَّ وَكَلَّهُ عَلَى دَيْنٍ، أَوْ لِيَصْرِفَ، ثُمَّ يَعْمَلُ؛ فَأَجْرُ مِثْلِهِ فِي تَوَلِّيهِ، ثُمَّ قِرَاضٌ مِثْلِهِ فِي رِبْحِهِ كُلِّكَ شِرْكٌ، وَلَا عَادَةٌ. أَوْ مُبَهَمٌ، أَوْ أَجَلٌ، أَوْ ضَمَّنَ⁽⁴²³⁾، أَوْ اشْتَرَى سِلْعَةً فَلَانٍ، ثُمَّ اتَّجَرَ فِي ثَمَنِهَا، أَوْ بِدَيْنٍ، أَوْ مَا يَقِلُّ وَجُودُهُ كَاخْتِلَافِهِمَا فِي الرَّبْحِ، وَادَّعِيَا مَا لَا يُشَبِّهُ. وَفِيمَا فَسَدَ غَيْرُهُ⁽⁴²⁴⁾ أَجْرُهُ مِثْلِهِ فِي الدِّمَّةِ، كَاشْتِرَاطِ يَدِهِ أَوْ مُرَاجَعَتِهِ أَوْ أَمِينًا عَلَيْهِ، بِخِلَافِ غُلَامٍ غَيْرِ عَيْنٍ بِنَصِيبٍ لَهُ، وَكَأَنَّ يَخِيطُ، أَوْ يَخْرَزُ، أَوْ

(422) أي أو أخ كنف أخا. ومعنى كنفه رباة وجعله في كنفه.

(423) أي شرط على عامله ضمان رأس ماله فلا يجوز وإن وقع ففيه قراض المثل.

(424) أي غير ما ذكر.

يُشَارِكُ، أَوْ يَخْلُطُ، أَوْ يُبْضِعَ، أَوْ يَزْرَعَ، أَوْ لَا يَشْتَرِي إِلَى بَلَدٍ كَذَا أَوْ بَعْدَ
 اشْتِرَائِهِ، إِنْ أَخْبَرَهُ فَقَرْضُ أَوْ عَيْنَ شَخْصًا، أَوْ زَمَنًا، أَوْ مَحَلًّا، كَأَنْ أَخَذَ مَالًا
 لِيُخْرِجَ بِهِ لِبَلَدٍ فَيَشْتَرِي. وَعَلَيْهِ كَالنَّشْرِ، وَالطَّيِّ الْخَفِيفَيْنِ، وَالْأَجْرُ إِنْ
 اسْتَأْجَرَ. وَجَازُ جُزْءٍ قَلٌّ أَوْ كَثَرٌ، وَرِضَاهُمَا بَعْدَ عَلَى ذَلِكَ، وَزَكَاتُهُ عَلَى
 أَحَدِهِمَا وَهُوَ لِلْمُشْتَرِطِ، وَإِنْ لَمْ تَجِبْ، وَالرَّبْحُ لِأَحَدِهِمَا أَوْ لِغَيْرِهِمَا وَضَمِنَهُ
 فِي الرِّبْحِ لَهُ؛ إِنْ لَمْ يَنْفِهِ وَلَمْ يُسَمِّ قِرَاضًا. وَشَرْطُهُ عَمَلُ غُلَامٍ رَبِّهِ، أَوْ دَابَّتِهِ
 فِي الْكَثِيرِ، وَخَلْطُهُ، وَإِنْ بِمَالِهِ، وَهُوَ الصَّوَابُ، إِنْ خَافَ بِتَقْدِيمِ أَحَدِهِمَا
 رُخْصًا وَشَارَكَ، إِنْ زَادَ مُوْجَلًّا بِقِيَمَتِهِ، وَسَفَرُهُ، إِنْ لَمْ يَحْجُزْ عَلَيْهِ قَبْلَ
 شَغْلِهِ، وَادْفَعْ لِي، فَقَدْ وَجَدْتُ رَخِيصًا أَشْتَرِيهِ، وَيَبْعُهُ بِعَرَضٍ، وَرَدُّهُ بِعَيْبٍ،
 وَلِلْمَالِكِ قَبُولُهُ، إِنْ كَانَ الْجَمِيعَ. وَالثَّمَنُ عَيْنٌ. وَمُقَارَضَةُ عَبْدِهِ وَأَجِيرِهِ،
 وَدَفْعُ مَالَيْنِ، أَوْ مُتَعَاقِبَيْنِ قَبْلَ شَغْلِ الْأَوَّلِ، وَإِنْ بِمُخْتَلِفَيْنِ، إِنْ شَرَطَا خَلْطًا،
 أَوْ شَغْلَهُ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْهُ كُنْضُوضِ الْأَوَّلِ، إِنْ سَاوَى، وَاتَّفَقَ جُزْؤُهُمَا،
 وَاشْتِرَاءُ رَبِّهِ مِنْهُ إِنْ صَحَّ وَاشْتِرَاطُهُ أَلَّا يَنْزِلَ وَادِيًا، أَوْ يَمْشِيَ بِلَيْلٍ، أَوْ بِبَحْرِ،
 أَوْ يَبْتَاعَ سِلْعَةً، وَضَمِنَ، إِنْ خَالَفَ كَأَنَّ زَرَعَ أَوْ سَاقَى بِمَوْضِعِ جَوْرِ لَهُ، أَوْ
 حَرَكَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ عَيْنًا، أَوْ شَارَكَ وَإِنْ عَامِلًا أَوْ بَاعَ بِدَيْنٍ، أَوْ قَارَضَ بِلَا إِذْنٍ.
 وَغَرِمَ لِلْعَامِلِ الثَّانِي، إِنْ دَخَلَ عَلَى أَكْثَرٍ، كَحُسْرِهِ وَإِنْ قَبْلَ عَمَلِهِ وَالرَّبْحُ
 لَهُمَا، كَكُلِّ أَخَذِ مَالٍ لِلتَّثْمِيَةِ فَتَعَدَّى، لَا إِنْ نَهَاهُ عَنِ الْعَمَلِ قَبْلَهُ أَوْ جَنَى
 كُلُّ، أَوْ أَخَذَ شَيْئًا فَكَأَجْنَبِيٍّ. وَلَا يَجُوزُ اشْتِرَاؤُهُ مِنْ رَبِّهِ، أَوْ بِنَسِيئَةٍ، وَإِنْ
 أَذِنَ، أَوْ بِأَكْثَرٍ، وَلَا أَخْذُهُ مِنْ غَيْرِهِ، إِنْ كَانَ الثَّانِي يَشْغَلُهُ عَنِ الْأَوَّلِ، وَلَا
 يَبِيعُ رَبُّهُ سِلْعَةً بِلَا إِذْنٍ، وَجُبِرَ حُسْرُهُ، وَمَا تَلَفَ وَإِنْ قَبْلَ عَمَلِهِ، إِلَّا أَنْ
 يُقْبَضَ. وَلَهُ الْخَلْفُ، فَإِنْ تَلَفَ جَمِيعُهُ لَمْ يَلْزَمِ الْخَلْفُ وَلَزِمَتْهُ السِّلْعَةُ، وَإِنْ

تَعَدَّدَ الْعَامِلُ فَالرَّبْحُ: كَالْعَمَلِ، وَأَنْفَقَ إِنْ سَافَرَ وَلَمْ يَنْ بَزَوْجَتِهِ، وَاحْتَمَلَ
 الْمَالُ لِغَيْرِ أَهْلٍ، وَحَجَّ، وَغَزَوْ بِالْمَعْرُوفِ⁽⁴²⁵⁾ فِي الْمَالِ، وَاسْتَخْدَمَ، إِنْ
 تَأَهَّلَ، لَا دَوَاءً، وَاكْتَسَى، إِنْ بَعْدَ، وَوَزَّعَ، إِنْ خَرَجَ لِحَاجَةٍ؛ وَإِنْ بَعْدَ أَنْ
 اكْتَرَى، وَتَزَوَّدَ، وَإِنْ اشْتَرَى مَنْ يَعْتِقُ عَلَى رَبِّهِ عَالِمًا عَتَقَ عَلَيْهِ، إِنْ أَيْسَرَ،
 وَإِلَّا بَيْعَ بِقَدْرِ ثَمَنِهِ وَرَبْحِهِ قَبْلَهُ، وَعَتَقَ بَاقِيَهُ وَغَيْرَ عَالِمٍ، فَعَلَى رَبِّهِ،
 وَلِلْعَامِلِ: رِبْحُهُ فِيهِ وَمَنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ وَعَلِمَ عَتَقَ عَلَيْهِ بِالْأَكْثَرِ مِنْ قِيمَتِهِ أَوْ
 ثَمَنِهِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَالِ فَضْلٌ وَإِلَّا فَبِقِيمَتِهِ إِنْ أَيْسَرَ فِيهِمَا، وَإِلَّا بَيْعَ بِمَا
 وَجَبَ. وَإِنْ أَعْتَقَ مُشْتَرَى لِلْعَتِقِ غَرَمَ ثَمَنَهُ وَرَبْحَهُ، وَلِلْقِرَاضِ قِيمَتُهُ يَوْمَئِذٍ،
 إِلَّا رِبْحَهُ فَإِنْ أَعْسَرَ بَيْعَ بِمَا لِرَبِّهِ. وَإِنْ وَطِئَ أَمَةً قَوْمَ رَبُّهَا، أَوْ أَبْقَى، إِنْ لَمْ
 تَحْمِلْ، فَإِنْ أَعْسَرَ اتَّبَعَهُ بِهَا، وَبِحِصَّةِ الْوَلَدِ، أَوْ بَاعَ لَهُ بِقَدْرِ مَالِهِ. وَإِنْ أَحْبَلَ
 مُشْتَرَاءً لِلْوَطْءِ فَالْثَمَنُ، وَاتَّبَعَ بِهِ، إِنْ أَعْسَرَ، وَلِكُلِّ فَسْخُحُهُ قَبْلَ عَمَلِهِ، كَرَبِّهِ،
 وَإِنْ تَزَوَّدَ لِسَفَرٍ وَلَمْ يَطْعَنْ، وَإِلَّا فَلِنُضُوضِهِ. وَإِنْ اسْتَنْضَهُ فَالْحَاكِمُ، وَإِنْ
 مَاتَ فَلِوَارِثِهِ الْأَمِينِ أَنْ يُكْمِلَهُ، وَإِلَّا أَتَى بِأَمِينٍ كَالْأَوَّلِ، وَإِلَّا سَلَّمُوا
 هَدْرًا⁽⁴²⁶⁾، وَالْقَوْلُ لِلْعَامِلِ فِي تَلْفِهِ وَخُسْرِهِ، وَرَدَّهُ إِلَى رَبِّهِ إِنْ قُبِضَ بِلَا بَيِّنَةٍ،
 أَوْ قَالَ قِرَاضُ، وَرَبُّهُ بِضَاعَةٌ بِأَجَرٍ، أَوْ عَكْسُهُ، أَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ الْغَضَبَ، أَوْ
 قَالَ أَنْفَقْتُ مِنْ غَيْرِهِ. وَفِي جُزْءِ الرِّبْحِ إِنْ ادَّعَى عَلَيْهِ الْغَضَبَ، أَوْ قَالَ أَنْفَقْتُ
 مِنْ غَيْرِهِ. وَفِي جُزْءِ الرِّبْحِ إِنْ ادَّعَى مُشْبِهًا، وَالْمَالُ بِيَدِهِ وَوَدِيعَةً، وَإِنْ لِرَبِّهِ،
 وَلِرَبِّهِ إِنْ ادَّعَى الشَّبَهَ فَقَطْ، أَوْ قَالَ قَرْضُ فِي قِرَاضٍ، أَوْ وَدِيعَةً أَوْ فِي جُزْءٍ

(425) متعلق بأنفق.

(426) أي بلا أخذ شيء من الربح في نظير عمل من مات، لأن المقارضة كالمجاعة لا يستحق جعلها إلا بالتمام.

قَبْلَ الْعَمَلِ مُطْلَقًا. وَإِنْ قَالَ وَدِيعَةً ضَمِنَهُ الْعَامِلُ إِنْ عَمِلَ. وَلَمْدَّعِي الصَّحَّةِ وَمَنْ هَلَكَ وَقَبْلَهُ كَقَرَاظٍ أَخَذَ، وَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ وَحَاصٌّ غُرْمَاءَهُ. وَتَعَيَّنَ بِوَصِيَّةٍ، وَقُدِّمَ صَاحِبُهُ فِي الصَّحَّةِ وَالْمَرَضِ. وَلَا يَنْبَغِي لِعَامِلٍ هَبَّةً، وَتَوَلِيَّةً وَوَسْعَ⁽⁴²⁷⁾ أَنْ يَأْتِيَ بِطَعَامٍ كَغَيْرِهِ، إِنْ لَمْ يَقْصِدِ التَّفْضُلَ، وَإِلَّا فَلْيَتَحَلَّلْهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيُكَافِئْهُ.

باب

إِنَّمَا تَصِحُّ مُسَاقَاةُ شَجَرٍ وَإِنْ بَعْلًا ذِي ثَمَرٍ لَمْ يَحِلَّ بَيْعُهُ وَلَمْ يُخْلَفْ إِلَّا تَبَعًا، بِجُزْءٍ قَلٍّ أَوْ كَثُرٍ؛ شَاعَ وَعُلِمَ - بِسَاقِيَّتِهِ. لَا نَقْضَ مَنْ فِي الْحَائِطِ⁽⁴²⁸⁾ وَلَا تَجْدِيدٍ، وَلَا زِيَادَةَ لِأَحَدِهِمَا. وَعَمِلَ الْعَامِلُ جَمِيعَ مَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ عُرْفًا: كَابَارٍ، وَتَنْقِيَةٍ، وَدَوَابٍّ وَأَجْرَاءَ، وَأَنْفَقَ وَكَسَا؛ لَا أَجْرَهُ مَنْ كَانَ فِيهِ، أَوْ خَلَفَ مَنْ مَاتَ، أَوْ مَرَضَ كَمَا رَثَّ عَلَى الْأَصَحِّ، كَزَرْعٍ، أَوْ وَقَصَبٍ، وَبَصَلٍ، وَمَقْشَاةٍ؛ إِنْ عَجَزَ رَبُّهُ، وَخِيفَ مَوْتُهُ، وَبَرَزَ، وَلَمْ يَبْدُ صَلَاحُهُ، وَهَلَكَ كَذَلِكَ الْوَرْدُ وَنَحْوُهُ وَالْقُطْنُ؟ أَوْ كَالْأَوَّلِ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ؟ تَأْوِيلَانِ. وَأُقِشَتْ بِالْجَذَاذِ وَحُمِلَتْ عَلَى الْأَوَّلِ، إِنْ لَمْ يُشْتَرَطْ ثَانٍ، وَكَبَيَّاضِ نَخْلٍ، أَوْ زَرْعٍ؛ إِنْ وَافَقَ الْجُزْءُ وَبَذَرَهُ الْعَامِلُ، وَكَانَ ثُلَاثًا بِإِسْقَاطِ كُلْفَةِ الثَّمَرَةِ وَإِلَّا فَسَدَ، كَاشْتِرَاطِهِ رَبُّهُ، وَالْغِي لِلْعَامِلِ إِنْ سَكَنَّا عَنْهُ، أَوْ اشْتَرَطَهُ. وَدَخَلَ شَجَرٌ تَبَعَ زَرْعًا، وَجَارَ زَرْعٌ وَشَجَرٌ؛ وَإِنْ غَيْرَ تَبَعَ، وَحَوَائِطُ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ بِجُزْءٍ؛ إِلَّا فِي صَفَقَاتٍ، وَغَائِبٍ إِنْ وُصِفَ، وَوَصَلَهُ قَبْلَ طَبِيعِهِ، وَاشْتِرَاطِ جُزْءِ الزَّكَاةِ

(427) يعني جوز. يريد أن الإمام مالكا جوز أن يأتي عامل القراض بطعام مماثل لطعام الغير ليأكل معه.

(428) يريد بنقض من في الحائط: إخراج من فيه يوم العقد من رقيق ودواب صاحبه.

عَلَى أَحَدِهِمَا، وَسِنِينَ مَا لَمْ تَكْثُرْ جَدًّا بِلَا حَدٍّ، وَعَامِلٍ دَابَّةٍ أَوْ غُلَامًا فِي
 الْكَبِيرِ، وَقَسَمُ الزَّيْتُونِ حَبًّا كَعَصْرِهِ عَلَى أَحَدِهِمَا، وَإِصْلَاحِ جِدَارٍ، وَكَنْسِ
 عَيْنٍ، وَسَدِّ حَظِيرَةٍ، وَإِصْلَاحِ ضَفِيرَةٍ أَوْ مَا قَلَّ، وَتَقَايُلُهُمَا هَدْرًا، وَمُسَاقَاةَ
 الْعَامِلِ آخَرَ وَلَوْ أَقَلَّ أَمَانَةً، وَحِمْلٍ عَلَى ضِدِّهَا، وَضَمِنَ. فَإِنْ عَجَزَ وَلَمْ يَجِدْ
 أَسْلَمَهُ هَدْرًا. وَلَمْ تَنْفَسِخْ بِفَلَسِ رَبِّهِ. وَيَبِيعُ مُسَاقَى، وَمُسَاقَاةَ وَصِيٍّ، وَمَدِينِ
 بِلَا حَجَرٍ، وَدَفْعُهُ لِذِمِّيٍّ لَمْ يَعْصِرْ حِصَّتَهُ خَمْرًا، لَا مُشَارَكَةَ رَبِّهِ، أَوْ إِعْطَاءَ
 أَرْضٍ لِتُعْرَسَ، فَإِذَا بَلَغَتْ كَانَتْ مُسَاقَاةً، أَوْ شَجَرٍ لَمْ يَبْلُغْ خَمْسَ سِنِينَ،
 وَهِيَ تَبْلُغُ أَثْنَاءَهَا. وَفُسِخَتْ فَاسِدَةٌ بِلَا عَمَلٍ، أَوْ فِي أَثْنَائِهِ، أَوْ بَعْدَ سَنَةٍ مِنْ
 أَكْثَرِ إِنْ وَجَبَتْ أُجْرَةُ الْمِثْلِ، وَبَعْدَهُ أُجْرَةُ الْمِثْلِ إِنْ خَرَجَا عَنْهَا، كَإِنْ ازْدَادَ
 عَيْنًا، أَوْ عَرْضًا، وَإِلَّا فَمُسَاقَاةُ الْمِثْلِ، كَمُسَاقَاتِهِ مَعَ ثَمَرٍ أَطْعَمَ، أَوْ مَعَ بَيْعٍ،
 أَوْ اشْتَرَطَ عَمَلُ رَبِّهِ، أَوْ دَابَّةٍ، أَوْ غُلَامٍ وَهُوَ صَغِيرٌ، أَوْ حَمَلُهُ لِمَنْزِلِهِ، أَوْ
 يَكْفِيهِ مُؤَنَّةٌ أُخْرَى، أَوْ اخْتَلَفَ الْجُزْءُ بِسِنِينَ أَوْ حَوَائِطَ، كَاخْتِلَافِهِمَا، وَلَمْ
 يُشَبِّهَا وَإِنْ سَاقَيْتَهُ أَوْ أَكْرَيْتَهُ، فَالْفَيْتُهُ سَارِقًا لَمْ تَنْفَسِخْ، وَلَيْتَحَفَظَ مِنْهُ، كَبَيْعِهِ،
 وَلَمْ يَعْلَمْ بِفَلْسِهِ. وَسَاقِطُ النَّخْلِ - كَلِيفٍ - كَالثَّمَرَةِ، وَالْقَوْلُ لِمُدْعَى الصَّحَةِ.
 وَإِنْ قَصَرَ عَامِلٌ عَمَّا شَرِطَ خُطَّ بِنِسْبَتِهِ.

باب

نُدَبَ الْعَرْسِ، وَجَازَتِ الْمُغَارَسَةُ فِي الْأُصُولِ، أَوْ مَا يَطُولُ مُكْثُهُ،
 كَزَعْفَرَانٍ، وَقُطْنٍ، إِجَارَةٍ، وَجَعَالَةٍ بِعَوَضٍ، وَشَرِكَةَ جُزْءٍ مَعْلُومٍ فِي الْأَرْضِ
 وَالشَّجَرِ؛ لَا فِي أَحَدِهِمَا. وَدَخَلَ مَا بَيْنَ الشَّجَرِ مِنَ الْأَرْضِ إِنْ لَمْ يَسْتَتْنِهِ
 أَوَّلًا؛ إِنْ اتَّفَقَا عَلَى قَدْرِ مَعْلُومٍ تَبْلُغُهُ الشَّجَرُ، وَلَا ثَمَرَ دُونَهُ، كَتَحْدِيدِهَا
 بِالْإِثْمَارِ، أَوْ أَجَلَ لَا بَعْدَهُ، وَحِمْلًا عَلَيْهِ عِنْدَ الشُّكُوتِ، وَصَحَّتْ كَاشْتِرَاطِهِ

عَلَى الْعَامِلِ مَا خَفَتْ مَوْنَتُهُ، كَزَرَبَ لَا مَا عَظُمَ مِنْ بُيَانٍ. وَهَلْ تَلَزُمُ بِالْعَقْدِ؟
 أَوْ إِلَّا أَنْ يَشْرَعَ فِي الْعَمَلِ؟ خِلَافٌ. وَعَمِلَ الْعَامِلُ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ غَرْفًا، أَوْ
 تَسْمِيَةً. وَضُمِّنَ إِنْ فَرَطَ فَإِنْ عَجَزَ أَوْ غَابَ بَعْدَ الْعَقْدِ وَعَمِلَ رَبُّهُ أَوْ غَيْرُهُ فَهُوَ
 عَلَى حَقِّهِ إِنْ شَاءَ، وَعَلَيْهِ غَرْفًا، أَوْ تَسْمِيَةً. وَضُمِّنَ إِنْ فَرَطَ فَإِنْ عَجَزَ أَوْ
 غَابَ بَعْدَ الْعَقْدِ وَعَمِلَ رَبُّهُ أَوْ غَيْرُهُ فَهُوَ عَلَى حَقِّهِ إِنْ شَاءَ، وَعَلَيْهِ الْأَجْرَةُ؛
 إِلَّا أَنْ يَتْرُكَهُ أَوَّلًا، وَوَجِبَ بَيَانُ مَا يُعْرَسُ كَعَدَدِهِ، إِلَّا أَنْ يُعْرَفَ عِنْدَ أَهْلِهِ،
 وَمُنْعَ جَمْعُهَا مَعَ بَيْعٍ أَوْ إِجَارَةٍ كَجُعِلَ، وَصَرَفَ، وَمُسَاقَاةٍ، وَشَرِكَةٍ، وَنِكَاحٍ،
 وَقِرَاضٍ، وَقَرْضٍ. وَاقْتَسَمَاهَا إِنْ بَلَغَ الْحَدَّ الْمُشْتَرَطَ، أَوْ تَوَلَّيَا الْعَمَلَ، وَإِنْ
 هَلَكَتِ الْأَشْجَارُ بَعْدَهُ فَالْأَرْضُ بَيْنَهُمَا، وَلَا شَيْءَ لِلْعَامِلِ فِيمَا قَلَّ إِنْ بَطَلَ
 الْجُلُّ، إِلَّا أَنْ يَتَمَيَّزَ بِنَاحِيَةٍ، أَوْ كَانَ لَهُ قَدْرٌ بِخِلَافِ الْعَكْسِ. وَلَيْسَ لَهُ قَبْلَهُ
 جَعْلُ كَبْقَلٍ⁽⁴²⁹⁾، إِلَّا بِإِذْنٍ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْجُزْءِ حُمِلَا عَلَى الْعُرْفِ. وَالْقَوْلُ
 لِمُدَّعِي الصَّحَّةِ، إِلَّا أَنْ يَغْلِبَ الْفَسَادُ. وَفُسِّخَتْ فَاسِدَةٌ بِلَا عَمَلٍ، وَإِلَّا فَهَلْ
 تَمْضِي وَيَتَرَادَّدَانِ الْأَرْضَ وَالْعَمَلَ إِنْ جُعِلَ لِلْعَامِلِ جُزْءٌ؟ أَوْ إِنْ كَانَ كَذَلِكَ
 قِيمَةُ غَرْسِهِ وَعَمَلِهِ فَقَطْ؟ وَإِلَّا فَفِي كَوْنِهِ كِرَاءٌ فَاسِدًا أَوْ إِجَارَةٌ فَاسِدَةٌ كَذَلِكَ؟
 قَوْلَانِ. تَرَدَّدُ⁽⁴³⁰⁾. وَمَا فَاتَ مِنْ غَلَّةٍ رَجَعَ صَاحِبُهَا بِمِثْلِهَا إِنْ عُلِمَتْ،
 كَالْمِثْلِيِّ فِي غَيْرِهَا. وَإِذَا غَرَسَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ أَوْ بَنَى فَلِلْآخَرِ الدُّخُولُ مَعَهُ،
 وَيُعْطِيهِ قِيمَةُ ذَلِكَ قَائِمًا.

(429) يريد ليس للعامل زرع كبقل وغيره في البياض الذي بين الشجر قبل بلوغ الحد المشترط من الأثمار أو غيره إلا إذا أذن له المالك لأنه لا يستحق ذلك إلا بالتمام.

(430) قولان مبتدأ مؤخر، خبره قوله في كونه كراء فاسدا. وتردد مبتدأ خبره محذوف. أي في جواب هل تمضي تردد.

باب

صِحَّةُ الْإِجَارَةِ بِعَاقِدٍ، وَأَجْرُ كَالْبَيْعِ. وَعُجِّلَ إِنْ عُنِيَ أَوْ بِشَرْطٍ أَوْ عَادَةٍ،
 أَوْ فِي مَظْمُونَةٍ لَمْ يَشْرَعْ فِيهَا، إِلَّا كَرِيٍّ حَجٍّ فَالْيَسِيرِ وَإِلَّا فَمَيَاوَمَةً، وَفَسَدَتْ
 إِنْ انْتَفَى عُرْفُ تَعْجِيلِ الْمُعَيَّنِ كَمَعَ جُعِلَ، لَا بَيْعٍ وَكَجَلْدٍ لِسَلَاخٍ، أَوْ نُخَالَةٍ
 لَطَحَانٍ، وَجُزْءُ ثَوْبٍ لِنَسَاجٍ، أَوْ رَضِيعٍ وَإِنْ مِنَ الْآنَ. وَبِمَا سَقَطَ أَوْ خَرَجَ
 فِي نَفْضِ زَيْتُونٍ، أَوْ عَصْرِهِ. وَكَاحْصُدٍ وَادْرُسٍ وَلَكَ نِصْفُهُ⁽⁴³¹⁾. وَكَرَاءِ أَرْضٍ
 بِطَعَامٍ، أَوْ بِمَا تُنْبِتُهُ إِلَّا كَخَشَبٍ، وَحَمَلٍ طَعَامٍ لِبَلَدٍ بِنِصْفِهِ؛ إِلَّا أَنْ يَقْبِضَهُ
 الْآنَ، وَكَإِنْ خَطَّتُهُ الْيَوْمَ بِكَذَا وَإِلَّا فَبِكَذَا، وَاعْمَلْ عَلَى ذَاتِيهِ فَمَا حَصَلَ فَلَكَ
 نِصْفُهُ، وَهُوَ لِلْعَامِلِ، وَعَلَيْهِ أَجْرُهَا، عَكْسُ لِتُكْرِيهَا. وَكَبَيْعِهِ نِصْفًا بِأَنْ يَبِيعَ
 نِصْفًا، إِلَّا فِي الْبَلَدِ؛ إِنْ أَجَلًا وَلَمْ يَكُنِ الثَّمَنُ مِثْلِيًّا. وَجَارَ بِنِصْفٍ مَا يَخْتِطُبُ
 عَلَيْهَا، وَصَاعٍ دَقِيقٍ مِنْهُ، أَوْ مِنْ زَيْتٍ لَمْ يَخْتَلِفْ، وَاسْتِئْجَارُ الْمَالِكِ مِنْهُ،
 وَتَعْلِيمُهُ بِعَمَلِهِ سَنَةً مِنْ أَخْذِهِ، وَاحْصُدْ هَذَا وَلَكَ نِصْفُهُ، وَمَا حَصَدْتَ فَلَكَ
 نِصْفُهُ⁽⁴³²⁾، وَكَرَاءِ ذَاتِهِ لِكَذَا عَلَى إِنْ اسْتَعْنَى فِيهَا حَاسِبًا، وَاسْتِئْجَارُ مُؤَجَّرٍ،
 أَوْ مُسْتَشْنَى مَنَفَعَتُهُ، وَالتَّقْدُّ فِيهِ إِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ غَالِبًا، وَعَدَمُ التَّسْمِيَةِ لِكُلِّ سَنَةٍ،
 وَكَرَاءِ أَرْضٍ لِيَتَّخَذَ مَسْجِدًا مُدَّةً، وَالتَّقْضُ لِرَبِّهِ إِذَا انْقَضَتْ، وَعَلَى طَرَحِ مِثَّتِهِ،
 وَالْقِصَاصِ، وَالْأَدَبِ، وَعَبْدُ خُمُسَةِ عَشَرَ عَامًا وَيَوْمًا، أَوْ خِيَاطَةِ ثَوْبٍ
 مَثَلًا⁽⁴³³⁾، وَهَلْ تَفْسُدُ إِنْ جَمَعَهُمَا وَتَسَاوَيَا؟ أَوْ مُطْلَقًا؟ خِلَافٌ. وَبَيْعُ دَارٍ

(431) منعت هذه الصورة لأنها إجارة فاسدة من كثرة ما اشتملت عليه من الغرر لأنه لا يدري كيف يخرج ولا كم يخرج.

(432) جازت هذه الصورة لأنها من قبيل الجعل الذي يغتفر فيه يسير الغرر بخلاف الصورة الأولى فإن فيها عمليين كل منهما يشتمل على جهل.

(433) قوله مثلاً راجع لليوم ليدخل الأسبوع والشهر والعام. وللخياطة لتدخل جميع الصنائع.

لِتُقْبَضَ بَعْدَ عَامٍ، وَأَرْضٍ لِعَشْرِ، وَاسْتِزْصَاعٌ، وَالْعُرْفُ فِي كَغَسَلٍ خِرْقَةٍ، وَلِزَوْجِهَا فَسُخُّهُ إِنْ لَمْ يَأْذَنْ؛ كَأَهْلِ الطُّفْلِ إِذَا حَمَلَتْ، وَمَوْتِ إِحْدَى الطَّيْرَيْنِ، وَمَوْتِ أَبِيهِ، وَلَمْ تَقْبَضْ أُجْرَةٌ إِلَّا أَنْ يَتَطَوَّعَ بِهَا مُتَطَوِّعٌ، وَكَظُهُورِ مُسْتَأْجِرٍ أَوْجَرَ بِأَكْلِهِ أَكُولًا، وَمُنْعِ زَوْجِ رَضِيٍّ مِنْ وَطْءٍ وَلَوْ لَمْ يَضُرَّ وَسَفَرٍ كَأَنْ تُرْضَعَ مَعَهُ، وَلَا يَسْتَتَبِعُ حَضَانَةً كَعَكْسِهِ، وَيَبِيعُهُ سِلْعَةً عَلَى أَنْ يَتَّجَرَ بِثَمْنِهَا سَنَةً إِنْ شَرَطَ الْخُلْفَ، كَغَنَمٍ لَمْ تُعَيَّنْ، وَإِلَّا فَلَهُ الْخُلْفُ عَلَى آجَرِهِ، كَرَائِبٍ، وَحَافَتِي نَهْرِكَ لِيَبْنِيَ بَيْتًا، وَطَرِيقَ فِي دَارٍ وَمَسِيلَ مَصَبِّ مِرْحَاضٍ، لَا مِيزَابٍ، إِلَّا لِمَنْزِلِكَ فِي أَرْضِهِ. وَكَرَاءُ رَحَى مَاءٍ بِطَعَامٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَعَلَى تَعْلِيمِ قُرْآنٍ مُشَاهَرَةٍ، أَوْ عَلَى الْحِذَاقِ. وَأَخَذَهَا وَإِنْ لَمْ تُشْتَرَطْ. وَإِجَارَةُ مَاْعُونٍ: كَصَحْفَةٍ، وَقَدِيرٍ، وَعَلَى حَفْرِ بَيْتٍ إِجَارَةً، وَجَعَالَةً، وَيُكْرَهُ حَلِيٍّ، كِإِجَارِ مُسْتَأْجِرٍ دَابَّةٍ، أَوْ ثَوْبٍ لِمِثْلِهِ، وَتَعْلِيمِ فِقْهِ، وَفَرَائِضَ، كَبَيْعِ كُتُبِهِ، وَقِرَاءَةِ بِلَحْنٍ، وَكَرَاءِ دُفٍّ وَمِعْزَفٍ لِعُرْسٍ، وَكَرَاءِ كَعْبِدٍ كَافِرٍ، وَبِنَاءِ مَسْجِدٍ لِلْكَرَاءِ، وَسَكْنَى، فَوْقَهُ بِمَنْفَعَةٍ تَتَقَوَّمُ قُدْرَ عَلَى تَسْلِيمِهَا بِلاَ اسْتِيفَاءٍ عَيْنٍ قَضْدًا، وَلَا حَظَرٍ وَتَعْيِينَ، وَلَوْ مُصْحَفًا، وَأَرْضًا عَمَرَ مَاوْهَا، وَنَدَرَ انْكِشَافُهُ وَشَجَرًا لِتَجْفِيفِ عَلَيْهَا عَلَى الْأَحْسَنِ، لَا لِأَخْذِ ثَمَرَتِهِ، أَوْ شَاةٍ لِلْبَيْتِهَا. وَاعْتَفَرَ مَا فِي الْأَرْضِ، مَا لَمْ يَزِدْ عَلَى الثَّلَثِ بِالتَّقْوِيمِ، وَلَا تَعْلِيمِ غِنَاءٍ، أَوْ دُخُولِ حَائِضٍ لِمَسْجِدٍ، أَوْ دَارٍ لِتُتَّخَذَ كَنِيسَةً، كَبَيْعِهَا لِذَلِكَ. وَتُصَدَّقُ بِالْكَرَاءِ، وَبِفَضْلَةِ الثَّمَنِ عَلَى الْأَرْجَحِ، وَلَا مُتَعَيَّنٍ: كَرَكْعَتِي الْفَجْرِ، بِخِلَافِ الْكِفَايَةِ. وَعَيْنٌ مُتَعَلِّمٌ، وَرَضِيعٌ، وَدَارٌ، وَحَائِثُوتٌ، وَبِنَاءٌ عَلَى جِدَارٍ، وَمَحْمِلٌ؛ إِنْ لَمْ تُوصَفْ، وَدَابَّةٌ لِرُكُوبٍ. وَإِنْ ضُمِنَتْ فَجِنْسٌ، وَنَوْعٌ وَذُكُورَةٌ، وَلَيْسَ لِرَاعٍ رَعْيٌ أُخْرَى إِنْ لَمْ يَقَوْ؛ إِلَّا بِمُشَارِكِ، أَوْ تَقِلَّ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ خِلَافُهُ، وَإِلَّا

فَأَجْرُهُ لِمُسْتَأْجِرِهِ، كَأَجِيرٍ لِيُخْدَمَةَ آجَرَ نَفْسَهُ، وَلَا يَلْزِمُهُ رَعْيُ الْوَلَدِ إِلَّا لِعُرْفٍ.
وَعَمَلٌ بِهِ فِي الْخَيْطِ وَنَقْشِ الرَّحَى، وَالْآلَةِ بِنَاءٍ؛ وَإِلَّا فَعَلَى رَبِّهِ عَكْسٌ إِكَافٍ
وَشَبْهَةٍ وَفِي السَّيْرِ وَالْمَنَازِلِ، وَالْمَعَالِيْقِ، وَالزَّامِلَةِ، وَوِطَائِهِ بِمَحْمِلٍ، وَبَدَلِ
الطَّعَامِ الْمَحْمُولِ، وَتَوْفِيرِهِ: كَنَزْعِ الطَّيْلِلسَانِ قَائِلَةً، وَهُوَ أَمِيرٌ، فَلَا ضَمَانَ وَلَوْ
شُرْطَ إِثْبَاتِهِ، إِنْ لَمْ يَأْتِ بِسِمَةِ الْمَيِّتِ، أَوْ عَشَرَ بِدُهْنٍ، أَوْ طَعَامٍ أَوْ بِأَنْيَةٍ
فَانْكَسَرَتْ، وَلَمْ يَتَعَدَّ، أَوْ انْقَطَعَ الْحَبْلُ، وَلَمْ يَغْرَّ بِفِعْلٍ، كَحَارِسٍ، وَلَوْ
حَمَامِيًّا، وَأَجِيرٍ لِصَانِعٍ كَسِمْسَارٍ، إِنْ ظَهَرَ خَيْرُهُ عَلَى الْأَظْهَرِ، وَنُوتِي غِرَقَتْ
سَفِينَتُهُ بِفِعْلٍ سَائِعٍ، لَا إِنْ خَالَفَ مَرَعَى شُرْطَ أَوْ أَنْزَى بِلَا إِذْنٍ، أَوْ غَرَّ
بِفِعْلٍ، فَقِيَمَتُهُ يَوْمَ التَّلَفِ، أَوْ صَانِعٍ فِي مَصْنُوعِهِ، لَا غَيْرِهِ وَلَوْ مُحْتَاجًا لَهُ
عَمَلٌ، وَإِنْ بَيَّتَ، أَوْ بِلَا أَجَرٍ، إِنْ نَصَبَ نَفْسَهُ وَعَابَ عَلَيْهَا، فَقِيَمَتُهُ يَوْمَ
دَفْعِهِ وَلَوْ شُرْطَ نَفْيِهِ، أَوْ دَعَا لِأَخْذِهِ، إِلَّا أَنْ تَقُومَ بَيِّنَةٌ فَتَسْقُطَ الْأَجْرَةُ، وَإِلَّا
أَنْ يُخْضِرَهُ بِشُرْطِهِ. وَصَدَقَ إِنْ ادَّعَى خَوْفَ مَوْتٍ فَتَحَرَ أَوْ سَرَقَةَ مُنْخُورِهِ، أَوْ
قَلَعَ ضُرْسٍ أَوْ صَبْغًا فَنُوزِعَ. وَفُسِخَتْ بِتَلَفٍ مَا تُسْتَوْفَى مِنْهُ، لَا بِهِ إِلَّا صَبِي
تَعْلُمٍ وَرَضْعٍ، وَفَرَسٍ نَزْوٍ، وَرَوْضٍ وَسَنٍّ لِقَلْعٍ فَسَكَنْتَ. كَعَفْوِ الْقِصَاصِ،
وَبِغَضَبِ الدَّارِ، وَغَضَبٍ مَنَفَعَتِهَا، وَأَمْرِ السُّلْطَانِ بِإِغْلَاقِ الْحَوَانِيَتِ، وَحَمْلِ
ظَهْرٍ، أَوْ مَرَضٍ لَا تَقْدِرُ مَعَهُ عَلَى رَضَاعٍ وَمَرَضٍ عَبْدٍ وَهَرَبِهِ لِكَعْدُو؛ إِلَّا أَنْ
يَرْجِعَ فِي بَقِيَّتِهِ بِخِلَافِ مَرَضٍ ذَابَّةٍ بِسَفَرٍ ثُمَّ تَصَحُّ. وَخَيْرٌ، إِنْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ
سَارِقٌ. وَبِرُّشْدٍ صَغِيرٍ عَقَدَ عَلَيْهِ، أَوْ عَلَى سِلْعِهِ وَلِيٍّ، إِلَّا لَظُنَّ عَدَمَ بُلُوغِهِ،
وَبَقِيَ كَالشَّهْرِ، كَسِفِيهِ ثَلَاثَ سِنِينَ، وَبِمَوْتِ مُسْتَحِقٍّ وَقَفَ آجَرٌ، وَمَاتَ قَبْلَ
تَقْضِيَّتِهَا⁽⁴³⁴⁾ عَلَى الْأَصَحِّ، لَا بِإِقْرَارِ الْمَالِكِ، أَوْ خُلْفِ رَبِّ ذَابَّةٍ فِي غَيْرِ

(434) أي انقضاء المدة التي آجر الوقف فيها فتفسخ الإجارة لانقطاع حقه من الوقف بمجرد موته.

مُعَيَّنٍ، أَوْ حَجَّ وَإِنْ فَاتَ مَقْصِدُهُ، أَوْ فُسِقَ مُسْتَأْجِرٌ. وَآجَرَ الْحَاكِمُ، إِنْ لَمْ يَكُفَّ، أَوْ بَعَثَ عَبْدٌ وَحُكْمُهُ عَلَى الرَّقِّ، وَأُجْرَتُهُ لِسَيِّدِهِ، إِنْ أَرَادَ أَنَّهُ حُرٌّ بَعْدَهَا.

فصل: وَكَرَاءُ الدَّابَّةِ كَذَلِكَ، وَجَازَ عَلَى أَنْ عَلَيْكَ عَافِيَتُهَا، أَوْ طَعَامَ رَبِّهَا، أَوْ عَلَيْهِ طَعَامُكَ، أَوْ لِيَرْكَبَهَا فِي حَوَائِجِهِ، أَوْ لِيَطْحَنَ بِهَا شَهْرًا، أَوْ لِيَحْمِلَ عَلَى دَوَابِّهِ مِائَةً، وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ مَا لِكُلِّ. وَعَلَى حَمْلِ آدَمِيِّ لَمْ يَرَهُ، وَلَمْ يُلْزَمَهُ الْفَادِحُ، بِخِلَافِ وَلَدٍ وَلَدَتْهُ⁽⁴³⁵⁾. وَيَبِيعُهَا، وَاسْتِثْنَاءُ رُكُوبِهَا الثَّلَاثَ، لَا جُمْعَةَ. وَكَرَهُ الْمُتَوَسِّطُ، وَكَرَاءُ دَابَّةٍ شَهْرًا، إِنْ لَمْ يَنْقُدْ، وَالرِّضَا بِغَيْرِ الْمُعَيَّنَةِ الْهَالِكَةِ إِنْ لَمْ يَنْقُدْ، أَوْ نَقَدَ وَاضْطَرَّ. وَفَعَلَ الْمُسْتَأْجِرُ عَلَيْهِ، وَدُونَهُ، وَحَمَلَ بِرُؤُوسِهِ، أَوْ كَيْلِهِ، أَوْ وَزْنِهِ، أَوْ عَدَّهُ، إِنْ لَمْ تَتَّفَاوَتْ؛ وَإِقَالَةً قَبْلَ النَّقْدِ وَبَعْدَهُ، إِنْ لَمْ يَغِبْ عَلَيْهِ؛ وَإِلَّا فَلَا؛ إِلَّا مِنَ الْمُكْتَرِي فَقَطْ، إِنْ افْتَصَّ، أَوْ بَعْدَ سِيرٍ كَثِيرٍ، وَاشْتِرَاطُ هَدِيَّةٍ مَكَّةَ إِنْ عُرِفَ، وَعَقَبَةُ الْأَجِيرِ، لَا حَمْلَ مَنْ مَرَضَ، وَلَا اشْتِرَاطُ إِنْ مَاتَتْ مُعَيَّنَةٌ أَتَاهُ بِغَيْرِهَا كَدَوَابِّ لِرِجَالٍ، أَوْ لَأَمْكِنَةٍ، أَوْ لَمْ يَكُنِ الْعُرْفُ نَقْدَ مُعَيَّنٍ. وَإِنْ نَقَدَ، أَوْ بَدَنَانِيرَ عُيِّنَتْ، إِلَّا بِشَرْطِ الْخَلْفِ، أَوْ لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا مَا شَاءَ، أَوْ لِمَكَانٍ شَاءَ، أَوْ لِيُشَيِّعَ رَجُلًا، أَوْ بِمِثْلِ كِرَاءِ النَّاسِ، أَوْ إِنْ وَصَلَتْ فِي كَذَا فَبِكَذَا، أَوْ لِيَنْتَقِلَ لِبَلَدٍ وَإِنْ سَاوَتْ، إِلَّا بِإِذْنِ كَارِذَاهِ خَلْفَكَ. أَوْ حَمْلَ مَعَكَ، وَالْكَرَاءُ لَكَ، إِنْ لَمْ تَحْمِلْ زِنَةَ كَالسَّفِينَةِ، وَضَمِنَ إِنْ أَكْرَى لِغَيْرِ أَمِينٍ، أَوْ عَطَبَتْ بِزِيَادَةِ مَسَافَةٍ أَوْ حَمْلٍ تَعَطَّبَ بِهِ، وَإِلَّا فَالْكَرَاءُ، كَأَنْ لَمْ تَعَطَّبَ، إِلَّا أَنْ يَحْبِسَهَا كَثِيرًا فَلَهُ كِرَاءُ الزَّائِدِ، أَوْ قِيمَتُهَا.

(435) إذا ولدت المرأة المستأجرة لدابة تركبها فلها أن تحمل ولدها على الدابة، وليس لرب الدابة منها.

وَلَكَ فَسْحُ عَضُوضٍ، أَوْ جُمُوحٍ، أَوْ أَعْشَى أَوْ دَبْرُهُ فَاحِشًا، كَأَن يَطْحَنَ لَكَ كُلَّ يَوْمٍ إِزْدَبَيْنِ بِدَرَاهِمٍ فَوُجِدَ لَا يَطْحَنُ إِلَّا إِزْدَبًا، وَإِنْ زَادَ أَوْ نَقَصَ مَا يُشْبِهُ الْكَيْلَ فَلَا لَكَ وَلَا عَلَيْكَ.

فصل: جَارَ كِرَاءِ حَمَامٍ، وَدَارٍ غَائِبَةٍ، كَبَيْعِهَا، أَوْ نِصْفِهَا، أَوْ نِصْفِ عَبْدٍ، وَشَهْرًا عَلَى إِنْ سَكَنَ يَوْمًا لَزِمَ، إِنْ مَلَكَ الْبَقِيَّةَ، وَعَدَمُ بَيَانِ الْإِبْتِدَاءِ وَحُمِلَ مِنْ حِينَ الْعَقْدِ، وَمُشَاهَرَةٍ، وَلَمْ يَلْزَمْ لَهَا، إِلَّا بِتَقْدِ فَقْدَرُهُ، كَوَجِيئَةِ بِشْهَرٍ كَذَا، أَوْ هَذَا الشَّهْرِ، أَوْ شَهْرًا، أَوْ إِلَى كَذَا وَفِي سَنَةٍ بِكَذَا تَأْوِيلَانِ. وَأَرْضٍ مَطَرٍ عَشْرًا إِنْ لَمْ يَتَقَدَّرْ وَإِنْ سَنَةً إِلَّا الْمَأْمُونَةُ كَالنَّيْلِ، وَالْمُعِينَةُ فَيَجُوزُ. وَيَجِبُ فِي مَأْمُونَةِ النَّيْلِ إِذَا رُوِيَ، وَقَدِرَ مِنْ أَرْضِكَ إِنْ عَيْنَ، أَوْ تَسَاوَتْ، وَعَلَى أَنْ يَحْرُثَهَا ثَلَاثًا. أَوْ يُزْبِلَهَا؛ إِنْ عُرِفَ. وَأَرْضٍ سِنِينَ لِذِي شَجَرٍ بِهَا سِنِينَ مُسْتَقْبَلَةً وَإِنْ لَغَيْرِكَ لَا زَرْعَ. وَشَرْطُ كُنُسٍ مِرْحَاضٍ، أَوْ مَرْمَةٍ، أَوْ تَطْيِينٍ مِنْ كِرَاءٍ وَجَبَ؛ لَا إِنْ لَمْ يَجِبْ أَوْ مِنْ عِنْدِ الْمُكْتَرِي، أَوْ حَمِيمٍ أَهْلِ ذِي الْحَمَامِ، أَوْ نُورَتِهِمْ مُطْلَقًا، أَوْ لَمْ يُعَيَّنْ بِنَاءٍ وَعَرْسٍ وَبَعْضُهُ أَضْرُ، وَلَا عُرْفَ. وَكِرَاءٌ وَكَيْلٌ بِمُحَابَاةٍ أَوْ عَرْضٍ أَوْ أَرْضٍ مُدَّةً لِعَرْسٍ فَإِذَا انْقَضَتْ فَهُوَ لِرَبِّ الْأَرْضِ، أَوْ نِصْفُهُ. وَالسَّنَةُ فِي الْمَطَرِ بِالْحَصَادِ وَفِي السَّقْيِ بِالشُّهُورِ، فَإِنْ تَمَّتْ وَلَهُ زَرْعٌ أَخْضَرُ فَكِرَاءٌ مِثْلُ الزَّائِدِ، وَإِذَا انْتَشَرَ لِلْمُكْتَرِي حَبٌّ فَنَبَتَ قَابِلًا فَهُوَ لِرَبِّ الْأَرْضِ، كَمَنْ جَرَهُ السَّيْلُ إِلَيْهِ. وَلَزِمَ الْكِرَاءُ بِالْتَّمَكُنِ وَإِنْ فَسَدَ لِجَائِحَةٍ أَوْ غَرَقَ بَعْدَ وَقْتِ الْحَرْثِ، أَوْ عَدَمِهِ بِذَرَا؛ أَوْ سَجْنِهِ أَوْ انْهَدَمَتْ شُرَفَاتُ الْبَيْتِ؛ أَوْ سَكَنَ أَجْنَبِيٌّ بَعْضُهُ، لَا إِنْ نَقَصَ مِنْ قِيَمَةِ الْكِرَاءِ، وَإِنْ قَلَّ، أَوْ انْهَدَمَ بَيْتٌ فِيهَا، أَوْ سَكَنَهُ مُكْرِيهِ أَوْ لَمْ يَأْتِ بِسَلَمٍ لِلْأَعْلَى. أَوْ عَطَشَ بَعْضُ الْأَرْضِ، أَوْ غَرِقَ فَبِحَصَّتِهِ وَخَيْرٍ فِي مُضَرٍّ كَهَظُلٍ، فَإِنْ بَقِيَ

فَالْكِرَاءُ؛ كَعَطَشِ أَرْضٍ صُلِحَ. وَهَلْ مُطْلَقًا؟ أَوْ إِلَّا أَنْ يُصَالِحُوا عَلَى الْأَرْضِ؟ تَأْوِيلَانِ، عَكْسُ تَلَفِ الزَّرْعِ لِكَثْرَةِ دُودِهَا، أَوْ فَأَرَهَا، أَوْ عَطَشِ، أَوْ بَقِي الْقَلِيلِ، وَلَمْ يُجْزَ آجِرٌ عَلَى إِصْلَاحٍ مُطْلَقًا، بِخِلَافِ سَاكِنٍ أَصْلَحَ لَهُ بَقِيَّةُ الْمُدَّةِ قَبْلَ خُرُوجِهِ، وَإِنْ اكْتَرَيَا حَانُوتًا فَأَرَادَ كُلُّ مُقَدَّمِهِ قُسْمَ إِنْ أَمَكْنَ وَإِلَّا أَكْرِي عَلَيْهِمَا. وَإِنْ غَارَتْ عَيْنُ مُكْرِي سِنِينَ بَعْدَ زَرْعِهِ نَفَقَتْ حِصَّةُ سَنَةِ فَقَطْ⁽⁴³⁶⁾، وَإِنْ تَزَوَّجَ ذَاتَ بَيْتٍ⁽⁴³⁷⁾ وَإِنْ بِكَرَاءٍ: فَلَا كِرَاءَ⁽⁴³⁸⁾؛ إِلَّا أَنْ تُبَيَّنَ، وَالْقَوْلُ لِلْأَجِيرِ أَنَّهُ وَصَلَ كِتَابًا أَوْ أَنَّهُ اسْتُصْنِعَ، وَقَالَ: وَدِيعَةً، أَوْ خُولَفَ فِي الصِّفَةِ وَفِي الْأَجْرَةِ إِنْ أَشْبَهَ وَجَارًا. لَا كِبْنَاءً، وَلَا فِي رَدِّهِ، فَلِرَبِّهِ وَإِنْ بَلَأَ بَيِّنَةً. وَإِنْ ادَّعَاهُ، وَقَالَ سَرِقَ مِنِّي وَأَرَادَ أَخْذَهُ دَفَعَ قِيمَةَ الصَّنْعِ بِيَمِينٍ، إِنْ زَادَتْ دَعَاى الصَّانِعِ عَلَيْهَا، وَإِنْ اخْتَارَ تَضْمِينَهُ، فَإِنْ دَفَعَ الصَّانِعُ قِيمَتَهُ أَبْيَضَ فَلَا يَمِينِ، وَإِلَّا حَلَفَا وَاشْتَرَكَا؛ لَا إِنْ تَخَالَفَا فِي لَتِ السَّوِيْقِ وَأَبَى مَنْ دَفَعَ مَا قَالَ اللَّائِثُ فَمِثْلُ سَوِيْقِهِ. وَلَهُ وَلِلْجَمَالِ يَمِينٌ فِي عَدَمِ قَبْضِ الْأَجْرَةِ وَإِنْ بَلَغَا الْعَايَةَ؛ إِلَّا لَطَوِلَ فَلِمُكْتَرِيهِ بِيَمِينٍ. وَإِنْ قَالَ بِمَائَةٍ لِرَبِّقَةٍ، وَقَالَ: بَلْ لِإِفْرِيقَةٍ حَلَفَا. وَفُسِخَ إِنْ عَدِمَ السَّيْرُ، أَوْ قَلَّ وَإِنْ نَقَدَ، وَإِلَّا فَكَفَوْتَ الْمَبِيعِ وَلِلْمُكْرِي فِي الْمَسَافَةِ فَقَطْ، إِنْ أَشْبَهَ قَوْلُهُ فَقَطْ، أَوْ أَشْبَهَا وَانْتَقَدَ. وَإِنْ لَمْ يَنْتَقِدْ حَلَفَ الْمُكْتَرِي وَلَزِمَ الْجَمَالَ مَا قَالَ، إِلَّا أَنْ يَحْلِفَ عَلَى مَا ادَّعَى فَلَهُ حِصَّةُ الْمَسَافَةِ عَلَى دَعَاى الْمُكْتَرِي، وَفُسِخَ الْبَاقِي، وَإِنْ لَمْ يُشْبِهَا حَلَفَا. وَفُسِخَ بِكَرَاءِ الْمِثْلِ فِيمَا مَشَى، وَإِنْ قَالَ: أَكْرَيْتُكَ لِلْمَدِينَةِ بِمَائَةٍ، وَبَلَغَاهَا، وَقَالَ: بَلْ لِمَكَّةَ

(436) أي أنفق على إصلاحها من الأجرة ما يخص سنة من السنين.

(437) أي: إن تزوج الرجل امرأة ساكنة ببيت سواء كان لها بملك أو كراء.

(438) أي: فلا كراء لها عليها.

بِأَقْلٍ، فَإِنْ نَقَدَهُ فَالْقَوْلُ لِلْجَمَالِ فِيمَا يُشَبِّهُ وَحَلَفًا وَفُسِّخَ، وَإِنْ لَمْ يَنْقُدْ فَلِلْجَمَالِ فِي الْمَسَافَةِ وَلِلْمُكَتَرِي فِي حَصَّتِهَا مِمَّا ذُكِرَ بَعْدَ يَمِينِهِمَا. وَإِنْ أَشَبَّهُ قَوْلَ الْمُكَرِي فَقَطْ فَالْقَوْلُ بِيَمِينٍ، وَإِنْ أَقَامَا بَيِّنَةً⁽⁴³⁹⁾ فُضِيَ بِأَعْدِلِهِمَا، وَإِلَّا سَقَطْنَا. وَإِنْ قَالَ: أَكْتَرَيْتُ عَشْرًا بِخَمْسِينَ، وَقَالَ خَمْسًا بِمِائَةٍ حَلَفًا وَفُسِّخَ. وَإِنْ زَرَعَ بَعْضًا وَلَمْ يَنْقُدْ فَلِرَبِّهَا مَا أَقَرَّ بِهِ الْمُكَتَرِي، إِنْ أَشَبَّهُ وَحَلَفَ، وَإِلَّا فَقَوْلُ رَبِّهَا إِنْ أَشَبَّهُ. فَإِنْ لَمْ يُشَبِّهْ حَلَفًا، وَوَجِبَ كِرَاءُ الْمِثْلِ فِيمَا مَضَى، وَفُسِّخَ الْبَاقِي مُطْلَقًا. وَإِنْ نَقَدَ فَتَرَدَّدَ.

باب

صِحَّةُ الْجُعْلِ بِالتَّزَامِ أَهْلِ الْإِجَارَةِ جُعْلًا عُلِمَ، يَسْتَحِقُّهُ السَّامِعُ بِالتَّمَامِ كَكِرَاءِ السُّفْنِ، إِلَّا أَنْ يَسْتَأْجَرَ عَلَى التَّمَامِ فَيَنْسَبَةَ الثَّانِي، وَإِنْ اسْتَحَقَّ وَلَوْ بَحْرِيَّةً، بِخِلَافِ مَوْتِهِ بِلَا تَقْدِيرِ زَمَنٍ، إِلَّا بِشَرْطِ تَرْكِ مَتَى شَاءَ، وَلَا نَقْدٍ مُشْتَرَطٍ فِي كُلِّ مَا جَارَ فِيهِ الْإِجَارَةُ، بِلَا عَكْسٍ وَلَوْ فِي الْكَثِيرِ، إِلَّا كَبَيْعِ سِلْعٍ كَثِيرَةٍ لَا يَأْخُذُ شَيْئًا إِلَّا بِالْجَمِيعِ، وَفِي شَرْطِ مَنْفَعَةِ الْجَاعِلِ قَوْلَانِ. وَلِمَنْ لَمْ يَسْمَعْ جُعْلٌ مِثْلُهُ إِنْ اعْتَادَهُ كَحَلْفِهِمَا بَعْدَ تَخَالُفِهِمَا، وَلِرَبِّهِ تَرْكُهُ، وَإِلَّا فَالْتَّفَقَةُ، وَإِنْ أَقَلَّتْ فَجَاءَ بِهِ آخَرُ فَلِكُلِّ نِسْبَتُهُ، وَإِنْ جَاءَ بِهِ دُوْ دُرْهِمٍ وَدُوْ أَقْلٌ اشْتَرَكَا فِيهِ، وَلِكِلَيْهِمَا الْفُسْخُ. وَلَزِمَتِ الْجَاعِلُ بِالشُّرُوعِ، وَفِي الْفَاسِدِ جُعْلُ الْمِثْلِ، إِلَّا بِجُعْلٍ مُطْلَقًا فَأُجِرَتْهُ.

باب

مَوَاتُ الْأَرْضِ مَا سَلِمَ عَنِ الْإِخْتِصَاصِ بِعِمَارَةٍ، وَلَوْ ائْتَرَسَتْ؛ إِلَّا لِأَحْيَاءٍ، وَبَحْرِيَّهَا كَمُحْتَطَبٍ، وَمَرْعَى يُلْحَقُ غَدُوًّا وَرَوَاحًا، لِبَلَدٍ وَمَا لَا

(439) أي أقام كل منهما بيينة على دعواه.

يُضَيِّقُ عَلَى وَارِدٍ، وَلَا يَضُرُّ بِمَا لِبَثْرٍ، وَمَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ لِنَخْلَةٍ، وَمَطْرَحِ تُرَابٍ،
وَمَصَّبِ مِيزَابٍ لِدَارٍ، وَلَا تَخْتَصُّ مَخْفُوفَةٌ بِأَمْلَاكِ، وَلِكُلِّ الْإِنْتِفَاعِ مَا لَمْ يَضُرَّ
بِالْآخِرِ، وَيَقْطَعِ الْإِمَامُ وَلَا يَقْطَعِ مَعْمُورَ الْعَنُودِ مَلَكًا، وَبِحِمَى إِمَامٍ مُحْتَاجًا
إِلَيْهِ، قَلٌّ مِنْ بَلَدٍ عَفَا لِكَغْزٍ وَافْتَقَرَ لِإِذْنٍ وَإِنْ مُسْلِمًا إِنْ قُرْبَ، وَإِلَّا فَلِلْإِمَامِ
إِمْضَاؤُهُ أَوْ جَعْلُهُ مُتَعَدِّيًا، بِخِلَافِ الْبَعِيدِ، وَلَوْ ذِمِّيًا بِغَيْرِ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ.
وَالْإِحْيَاءُ بِتَفْجِيرِ مَاءٍ وَبِإِخْرَاجِهِ وَبِنَاءٍ، وَبِغَرْسٍ وَبِحَرْثٍ وَتَحْرِيكِ أَرْضٍ،
وَبِقَطْعِ شَجَرٍ، وَبِكُسْرِ حَجَرِهَا وَتَسْوِيَتِهَا، لَا بِتَحْوِيلٍ وَرَغِي كَلٍّ، وَحَفْرِ بَثْرٍ
مَاشِيَةٍ. وَجَازَ بِمَسْجِدٍ سُكْنَى لِرَجُلٍ تَجَرَّدَ لِلْعِبَادَةِ، وَعَقْدَ نِكَاحٍ، وَقَضَاءَ دَيْنٍ،
وَقَتْلَ عَقْرَبٍ، وَنَوْمَ بِقَائِلَةٍ، وَتَضْيِيفَ بِمَسْجِدٍ بَادِيَةٍ، وَإِنَاءَ لِبُولٍ إِنْ خَافَ
سَبْقًا، كَمَنْزِلٍ تَحْتَهُ، وَمُنِعَ عَكْسُهُ، كِإِخْرَاجِ رِيحٍ، وَمُكْتَبِ بَنَجَسٍ، وَكُرِهَ أَنْ
يَبْصُقَ بِأَرْضِهِ وَحَكَّهُ وَتَغْلِيْمُ صَبِيٍّ، وَبَيْعَ وَشِرَاءٍ، وَسَلُّ سَيْفٍ، وَإِنْشَادَ ضَالَّةٍ،
وَهْتَفَ بِمَيِّتٍ⁽⁴⁴⁰⁾، وَرَفَعَ صَوْتٍ كَرَفْعِهِ بِعِلْمٍ، وَوَقِيدَ نَارٍ، وَدُخُولَ كَخَيْلٍ
لِنَقْلِ، وَفَرَشَ، وَمُتَّكَأً، وَلِذِي مَأْجَلٍ، وَبَثْرٍ، وَمِرْسَالٍ مَطَرٍ، كَمَا يَمْلِكُهُ مَنَعُهُ
وَبَيْعُهُ، إِلَّا مَنْ خِيفَ عَلَيْهِ وَلَا ثَمَنَ مَعَهُ. وَالْأَرْجَحُ بِالثَّمَنِ، كَفَضْلِ بَثْرٍ زَرْعٍ
خِيفَ عَلَى زَرْعٍ جَارِهِ بِهِذَمِ بَثْرِهِ، وَأَخَذَ يُضْلِحُ، وَأُجْبِرَ عَلَيْهِ، كَفَضْلِ بَثْرٍ
مَاشِيَةٍ بِصَحْرَاءَ هَدْرًا إِنْ لَمْ يُبَيِّنِ الْمَلِكِيَّةَ. وَبُدِيَءَ بِمُسَافِرٍ وَلَهُ عَارِيَةُ آلَةٍ، ثُمَّ
حَاضِرٍ، ثُمَّ دَابَّةٍ رَبَّهَا⁽⁴⁴¹⁾ بِجَمِيعِ الرِّيِّ، وَإِلَّا فَيَنْفَسِ الْمَجْهُودُ. وَإِنْ سَالَ مَطَرٌ
بِمُبَاحِ سَقْيِ الْأَعْلَى، إِنْ تَقَدَّمَ لِلْكَعْبِ، وَأُمِرَ بِالتَّسْوِيَةِ، وَإِلَّا فَكَحَائِطَيْنِ،

(440) الهتف: بفتح الهاء وإسكان التاء - الصوت. وهتف: صَوْتُ والمراد رفع الصوت
للاخبار بموت إنسان.

(441) الضمير في ربها يعود على البئر. وقوله بجميع الري: يعني أن من بدأ بالسقي فله سقي
جميع زراعته.

وَقُسِمَ لِلْمُتَقَابِلِينَ كَالثَّيْلِ، وَإِنْ مُلِكَ أَوَّلًا قُسِمَ بِقَلْدٍ⁽⁴⁴²⁾ أَوْ غَيْرِهِ، وَأَقْرَعَ
لِلتَّشَاخِ فِي السَّبْقِ، وَلَا يَمْنَعُ صَيْدَ سَمَكٍ، وَإِنْ مِنْ مِلْكِهِ، وَهَلْ فِي أَرْضِ
الْعَنُودَةِ فَقَطُّ؟ أَوْ إِلَّا يَصِيدُ الْمَالِكُ؟ تَأْوِيلَانِ وَكَلَامٌ بِفَحْصٍ⁽⁴⁴³⁾، وَعَفَى لَمْ
يَكْتَنِفُهُ زَرْعُهُ بِخِلَافِ مَرْجِهِ وَحِمَاهُ.

باب

صَحَّ وَقَفُ مَمْلُوكٍ، وَإِنْ بِأُجْرَةٍ، وَلَوْ حَيَوَانًا وَرَقِيقًا، كَعَبْدٍ عَلَى مَرَضَى
لَمْ يَقْصِدْ صَرَرَهُ. وَفِي وَقْفِ كَطْعَامٍ تَرَدُّدٌ. عَلَى أَهْلِ لِلتَّمْلِكِ كَمَنْ سَيُولَدُ،
وَذَمِّي وَإِنْ لَمْ تَظْهَرْ قُرْبَةً أَوْ يَشْتَرِطَ تَسْلِيمَ غَلَّتِهِ مِنْ نَاطِرِهِ لِيَصْرِفَهَا، أَوْ
كَكِتَابٍ عَادَ إِلَيْهِ بَعْدَ صَرْفِهِ فِي مَضْرِفِهِ. وَبَطَلَ عَلَى مَعْصِيَةٍ، وَحَرْبِيٍّ، وَكَافِرٍ
لِكَمْسَجِدٍ، أَوْ عَلَى بَنِيهِ دُونَ بَنَاتِهِ، أَوْ عَادَ لِسُكْنَى مَسْكِنِهِ قَبْلَ عَامٍ، أَوْ جُهْلٍ
سَبْقُهُ لِدَيْنٍ إِنْ كَانَ عَلَى مَحْجُورِهِ، أَوْ عَلَى نَفْسِهِ، وَلَوْ بِشَرِيكِ، أَوْ عَلَى أَنَّ
النَّظَرَ لَهُ، أَوْ لَمْ يَحْزُهُ، كَبَثْرٍ وَقَفَ عَلَيْهِ، وَلَوْ سَفِيهَاً، أَوْ وَلِيِّ صَغِيرٍ، أَوْ لَمْ
يُخَلِّ بَيْنَ النَّاسِ وَبَيْنَ كَمْسَجِدٍ قَبْلَ فَلْسِهِ وَمَوْتِهِ وَمَرْضِهِ، إِلَّا لِمَحْجُورِهِ إِذَا
أَشْهَدَ، وَصَرَفَ الْغَلَّةَ لَهُ، وَلَمْ تَكُنْ دَارَ سُكْنَاهُ، أَوْ عَلَى وَارِثٍ بِمَرَضٍ مَوْتِهِ
إِلَّا مُعَقَّبًا خَرَجَ مِنْ ثُلُثِهِ؛ فَكَمِيرَاتٍ لِلْوَارِثِ، كَثَلَاثَةِ أَوْلَادٍ، وَأَرْبَعَةَ أَوْلَادٍ
أَوْلَادٍ، وَعَقْبُهُ⁽⁴⁴⁴⁾، وَتَرَكَ أَمَّا وَرَوْجَةٌ فَيَدْخُلَانِ فِيمَا لِلأَوْلَادِ، وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعِهِ
لَوْلَدِ الْوَلَدِ: وَقَفْتُ، وَانْتَقَضَ الْقَسْمُ بِحُدُوثِ وَلَدٍ لَهُمَا، كَمَوْتِهِ عَلَى الْأَصَحِّ،

(442) القلد - في استعمال الفقهاء - الآلة التي يقسم بها الماء لسقي الزرع.

(443) يريد بالفحص الأرض التي لم تزرع استغناء عنها. والعفى الدارس من الأرض الذي لا يزرع.

(444) بأن قال: على أولادي وأولادهم وعقبهم.

لَا الزَّوْجَةَ وَالْأُمَّ؛ فَيَدْخُلَانِ، وَدَخَلَ فِيمَا زِيدَ لِلْوَلَدِ بِحَبَسَتْ وَوَقَفْتُ، وَتَصَدَّقْتُ؛ إِنْ قَارَنَهُ قَيْدٌ، أَوْ جِهَةٌ لَا تَنْقَطِعُ، أَوْ لِمَجْهُولٍ؛ وَإِنْ حُصِرَ، وَرَجَعَ - إِنْ انْقَطَعَ - لِأَقْرَبِ فَقَرَاءٍ عَصَبَةِ الْمُحْبَسِ، وَامْرَأَةٍ لَوْ رُجِلَتْ عَصَبُ فَإِنْ ضَاقَ قُدَمَ الْبَنَاتُ، وَعَلَى اثْنَيْنِ، وَبَعْدَهُمَا عَلَى الْفُقَرَاءِ نَصِيبٌ مَن مَاتَ لَهُمْ؛ إِلَّا كَعَلَى عَشْرَةِ حَيَاتِهِمْ فَيُمْلِكُ بَعْدَهُمْ. وَفِي كَفَنُطْرَةٍ وَلَمْ يُرَجَّ عَوْدُهَا فِي مِثْلِهَا، وَإِلَّا وَقَفَ لَهَا وَصَدَقَةُ لِفُلَانٍ فَلَهُ؛ أَوْ لِلْمَسَاكِينِ فُرَّقَ ثَمَنُهَا بِالْاجْتِهَادِ. وَلَا يُشْتَرَطُ التَّنْجِيزُ. وَحُمِلَ فِي الْإِطْلَاقِ عَلَيْهِ، كَتَسْوِيَةِ أَثْنَى بِذِكْرِ. وَلَا التَّأْيِيدُ. وَلَا تَعْيِينُ مَضْرَفِهِ. وَضُرِفَ فِي غَالِبٍ، وَإِلَّا فَالْفُقَرَاءُ، وَلَا قَبُولُ مُسْتَحَقِّهِ، إِلَّا الْمُعَيَّنَ الْأَهْلَ، فَإِنْ رَدَّ فَكُمُنْقَطِعٍ، وَاتَّبَعَ شَرْطُهُ؛ إِنْ جَارَ كَتَخْصِيصِ مَذْهَبٍ أَوْ نَاطِرٍ أَوْ تَبَدُّثِ فُلَانٍ بِكَذَا، وَإِنْ مِنْ غَلَّةٍ ثَانِي عامٍ؛ إِنْ لَمْ يَقُلْ مِنْ غَلَّةٍ كُلِّ عامٍ، أَوْ أَنَّ مَنِ اخْتِاجَ مِنَ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ بَاعَ، أَوْ إِنْ تَسَوَّرَ عَلَيْهِ قَاضٍ أَوْ غَيْرُهُ رَجَعَ لَهُ أَوْ لَوَارِثِهِ، كَعَلَى وَلَدِي، وَلَا وَلَدَ لَهُ؛ لَا بِشَرْطِ إِصْلَاحِهِ عَلَى مُسْتَحَقِّهِ، كَأَرْضٍ مُوظَّفَةٍ، إِلَّا مِنْ غَلَّتْهَا عَلَى الْأَصَحِّ، أَوْ عَدَمِ بَدْءٍ بِإِصْلَاحِهِ، أَوْ بِنَفَقَتِهِ. وَأُخْرِجَ السَّاكِنُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ لِلْسُكْنَى؛ إِنْ لَمْ يُصْلَحْ لِتُكْرَى لَهُ، وَأُنْفِقَ فِي فَرَسٍ لِكَعْزِهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، فَإِنْ عُدِمَ بَيْعٌ، وَعُوضَ بِهِ سِلَاحٌ كَمَا لَوْ كَلِبَ. وَبِيعَ مَالًا يَنْتَفَعُ بِهِ مِنْ غَيْرِ عَقَارٍ فِي مِثْلِهِ، أَوْ شِفْقَصِهِ، كَانَ أَتْلَفَ، وَفَضْلُ الذُّكُورِ وَمَا كَبَرَ مِنَ الْإِنَاثِ فِي إِنَاثٍ؛ لَا عَقَارٌ وَإِنْ خَرِبَ، وَنَقُضَ وَلَوْ بِغَيْرِ خَرِبٍ، إِلَّا لِتَوْسِيعِ كَمَسْجِدٍ، وَلَوْ جَبْرًا، وَأُمِرُوا بِجَعْلِ ثَمَنِهِ لغيرِهِ. وَمَنْ هَدَمَ وَفَقًا فَعَلَيْهِ إِعَادَتُهُ، وَتَنَاوَلَ الذَّرِيَّةَ، وَوَلَدَ فُلَانٍ وَفُلَانَةَ، أَوْ الذُّكُورَ وَالْإِنَاثَ وَأَوْلَادُهُمُ الْحَافِدَ، لَا نَسْلِي، وَعَقِي، وَوَلَدِي، وَوَلَدَ وَلَدِي، وَأَوْلَادِي، وَأَوْلَادِ أَوْلَادِي، وَبَنِي وَبَنِي بَنِي، وَفِي

عَلَى وَلَدِي وَوَلَدِهِمْ قَوْلَانِ وَالْإِخْوَةُ الْأُنثَى، وَرِجَالُ إِخْوَتِي وَنِسَاؤُهُمْ الصَّغِيرَ، وَبَنِي أَبِي إِخْوَتُهُ الذَّكَوْرَ، وَأَوْلَادُهُمْ، وَآلِي. وَأَهْلِي الْعَصْبَةِ، وَمَنْ لَوْ رُجِلَتْ عَصَبَتْ وَأَقَارِبِي أَقَارِبَ جِهَتِيهِ مُطْلَقًا، وَإِنْ نَصَرَى⁽⁴⁴⁵⁾، وَمَوَالِيهِ الْمُعْتَقَ، وَوَلَدَهُ وَمُعْتَقَ أَبِيهِ وَأَبْنِهِ، وَقَوْمُهُ عَصَبَتُهُ فَقَطْ، وَطِفْلٌ وَصَبِيٌّ، وَصَغِيرٌ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ، وَشَابٌّ، وَحَدَّثٌ لِلْأَرْبَعِينَ، وَإِلَّا، فَكَهْلٌ لِلسَّتَيْنِ، وَإِلَّا فَشَيْخٌ. وَشَمِلَ الْأُنْثَى كَالْأَرْمَلِ، وَالْمَلِكُ لِلْوَاقِفِ، لَا الْعَلَّةُ، فَلَهُ وَلَوَارِثُهُ مَنَعٌ مَنْ يُرِيدُ إِصْلَاحَهُ، وَلَا يُفْسَخُ كِرَاؤُهُ لِرِيَادَةِ، وَلَا يُفْسَمُ إِلَّا مَاضٍ زَمَنُهُ. وَأَكْرَى نَاطِرُهُ، إِنْ كَانَ عَلَى مُعَيَّنٍ كَالسَّتَيْنِ، وَلِمَنْ مَرَجَعُهَا لَهُ كَالْعَشْرِ، وَإِنْ بَنَى مُحَبَّسٌ عَلَيْهِ فَمَاتَ وَلَمْ يُبَيِّنْ فَهُوَ وَقْفٌ، وَعَلَى مَنْ لَا يَحَاطُ بِهِمْ، أَوْ عَلَى قَوْمٍ وَأَعْقَابِهِمْ أَوْ عَلَى كَوَلَدِهِ وَلَمْ يُعَيِّنْهُمْ فَضَّلَ الْمُوَلَّى أَهْلَ الْحَاجَةِ وَالْعِيَالِ فِي غَلَّةٍ وَسُكْنَى، وَلَمْ يُخْرِجْ سَاكِنَ لِغَيْرِهِ، إِلَّا بِشَرْطٍ أَوْ سَفَرٍ انْقِطَاعٍ أَوْ بَعِيدٍ.

باب

الهِبَةُ تَمْلِيكَ بِلَا عَوَضٍ، وَلِثَوَابِ الْآخِرَةِ صَدَقَةٌ. وَصَحَّتْ فِي كُلِّ مَمْلُوكٍ يُنْقَلُ، مِمَّنْ لَهُ تَبَرُّعٌ بِهَا، وَإِنْ مَجْهُولًا، أَوْ كَلْبًا، وَدَيْنًا وَهُوَ إِبْرَاءٌ، إِنْ وَهَبَ لِمَنْ عَلَيْهِ. وَإِلَّا فَكَالرَّهْنِ، وَرَهْنًا لَمْ يُقْبَضْ وَأَيَّسَرَ رَاهِنُهُ، أَوْ رَضِيَ مُرْتَبَتُهُ، وَإِلَّا فُضِيَ بِفَكِّهِ، إِنْ كَانَ مِمَّا يُعَجَّلُ وَإِلَّا بَقِيَ لِبَعْدِ الْأَجَلِ، بِصِغَةِ أَوْ مُفْهِمِهَا، وَإِنْ بِفِعْلٍ، كَتَحْلِيَةٍ وَلَدِهِ لَا بِأَبْنٍ⁽⁴⁴⁶⁾ مَعَ قَوْلِهِ دَارَهُ وَحِيزَ، وَإِنْ بِلَا إِذْنٍ، وَأُجْبِرَ عَلَيْهِ. وَبَطَلَتْ إِنْ تَأَخَّرَ لِذَيْنِ مُحِيطٍ، أَوْ وَهَبَ لِثَانٍ. وَجَارَ أَوْ أَعْتَقَ الْوَاهِبُ أَوْ اسْتَوْلَدَ، وَلَا قِيَمَةَ أَوْ اسْتَصْحَبَ هَدِيَّةً، أَوْ أَرْسَلَهَا ثُمَّ

(445) أي نصارى.

(446) فعل أمر من بناء.

مَاتَ، أَوِ الْمُعَيَّنَةُ لَهُ، إِنْ لَمْ يُشْهَدْ: كَأَنْ دَفَعْتَ لِمَنْ يَتَصَدَّقُ عَنْكَ بِمَالٍ وَلَمْ تُشْهَدْ، لَا إِنْ بَاعَ وَاهَبَ قَبْلَ عِلْمِ الْمُوهُوبِ، وَإِلَّا فَالْتَّمَنُ لِلْمُعْطِي «رُويَتْ بِفَتْحِ الطَّاءِ وَكَسْرِهَا» أَوْ جُنَّ، أَوْ مَرَضَ، وَاتَّصَلَ بِمَوْتِهِ، أَوْ وَهَبَ لِمُودِعٍ، وَلَمْ يَقْبَلْ لِمَوْتِهِ، وَصَحَّ، إِنْ قَبِضَ لِيَتَرَوَى، أَوْ جَدَّ فِيهِ، أَوْ تَزَكِيَّةَ شَاهِدِهِ أَوْ أَعْتَقَ، أَوْ بَاعَ، أَوْ وَهَبَ إِذَا أَشْهَدَ وَأَعْلَنَ، أَوْ لَمْ يُعْلَمْ بِهَا إِلَّا بَعْدَ مَوْتِهِ، وَحَوَظُ مُخْدَمٍ وَمُسْتَعِيرٍ مُطْلَقًا، وَمُودِعٍ، إِنْ عِلِمَ، لَا غَاصِبٍ وَمُزْتَهِنٍ، وَمُسْتَأْجِرٍ، إِلَّا أَنْ يَهَبَ الْإِجَارَةَ، وَلَا إِنْ رَجَعَتْ إِلَيْهِ بَعْدَهُ بِقُرْبٍ بِأَنْ أَجَرَهَا، أَوْ أَرْقَقَ بِهَا، بِخِلَافِ سَنَةٍ، أَوْ رَجَعَ، مُخْتَفِيًا أَوْ ضَيْفًا فَمَاتَ، وَهَبَةُ أَحَدٍ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخِرِ، مَتَاعًا، وَهَبَةُ زَوْجَةٍ دَارَ سُكْنَاهَا لِزَوْجِهَا؛ لَا الْعَكْسُ، وَلَا إِنْ بَقِيََتْ عِنْدَهُ، إِلَّا لِمَحْجُورِهِ: إِلَّا مَا لَا يُعْرَفُ بِعَيْنِهِ، وَلَوْ خَتَمَ عَلَيْهِ، وَدَارَ سُكْنَاهُ، إِلَّا أَنْ يَسْكُنَ أَقْلَهَا، وَيُكْرِي لَهُ الْأَكْثَرَ، وَإِنْ سَكَنَ النِّصْفَ بَطَلَ فَقَطُّ، وَالْأَكْثَرُ بَطَلَ الْجَمِيعُ وَجَازَتْ الْعُمَرَى⁽⁴⁴⁷⁾ كَأَعْمَرْتُكَ أَوْ وَارِثُكَ، وَرَجَعَتْ لِلْمُعْمِرِ، أَوْ وَارِثِهِ، كَحُبْسٍ عَلَيْكُمَا، وَهُوَ لَاخِرُكُمَا مِلْكًا؛ لَا الرُّقْبَى⁽⁴⁴⁸⁾ كَذَوِي دَارَيْنِ قَالَا: إِنْ مِتَّ قَبْلِي فَهُمَا لِي، وَإِلَّا فَلَكَ، كَهَبَةِ نَخْلٍ وَاسْتِسْنَاءِ ثَمَرَتِهَا سِنِينَ، وَالسَّقْيُ عَلَى الْمُوهُوبِ لَهُ، أَوْ فَرَسٍ لِمَنْ يَغْزُو سِنِينَ، وَيَنْفَقُ عَلَيْهِ الْمَدْفُوعُ لَهُ، وَلَا يَبِيعُهُ لِبُعْدِ الْأَجَلِ. وَلِلْأَبِ اغْتِصَارُهَا مِنْ وَلَدِهِ، كَأَمَّ فَقَطُّ وَهَبْتُ ذَا أَبٍ، وَإِنْ مَجْنُونًا، وَلَوْ تَيَّمَّ عَلَى الْمُخْتَارِ؛ إِلَّا فِيمَا أُريدَ بِهِ الْآخِرَةُ، كَصَدَقَةٍ بِلَا شَرْطٍ إِنْ لَمْ تَمُتْ، لَا بِحَوَالَةِ سُوقٍ، بَلْ بِزَيْدٍ أَوْ نَقْصٍ، وَلَمْ يُنْكَحْ، أَوْ يُدَايِنَ لَهَا، أَوْ يَطَأَ ثِيْبًا، أَوْ يَمْرُضَ، كَوَاهِبٍ إِلَّا أَنْ

(447) أَعْمَرْتَهُ دَارًا: أَيِ أَعْطَيْتَهُ إِيَّاهَا، وَقُلْتُ لَهُ: هِيَ لَكَ مَدَّةَ عَمْرِكَ فَإِذَا مِتَّ رَجَعَتْ إِلَيَّ.

(448) أَرْقَبَهُ دَارًا: أَيِ أَعْطَاهُ إِيَّاهُ! وَقَالَ لَهُ هِيَ لِلْبَاقِي مِنَّا.

يَهَبَ عَلَى هَذِهِ الْأَحْوَالِ، أَوْ يَزُولَ الْمَرَضُ عَلَى الْمُخْتَارِ. وَكَرِهَ تَمَلُّكَ صَدَقَةِ
بَغِيرِ مِيرَاثٍ، وَلَا يَرْكَبُهَا، أَوْ يَأْكُلُ مِنْ غَلَّتِهَا، وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَرْضَى الْإِبْنُ
الْكَبِيرُ بِشُرْبِ اللَّبَنِ؟ تَأْوِيلَانِ. وَيُنْفِقُ عَلَى أَبِي افْتَقَرَ مِنْهَا، وَتَقْوِيمُ جَارِيَةٍ أَوْ
عَبْدٍ لِلضَّرُورَةِ، وَيُسْتَقْصَى، وَجَازَ شَرْطُ الثَّوَابِ، وَلَزِمَ بِتَعْيِينِهِ وَاهِبٌ فِيهِ، إِنْ
لَمْ يَشْهَدْ عُرْفٌ بِضَدِّهِ وَإِنْ لَعُزْسٍ، وَهَلْ يَخْلِفُ، أَوْ إِنْ أَشْكَلَ؟ تَأْوِيلَانِ، فِي
غَيْرِ الْمَسْكُوكِ؛ إِلَّا لَشَرْطِ وَهَبَةِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ، وَلِقَادِمٍ عِنْدَ قُدُومِهِ وَإِنْ
فَقِيرًا لِعَنِيٍّ، وَلَا يَأْخُذُ هَبَتَهُ، وَإِنْ قَائِمَةً. وَلَزِمَ وَاهِبُهَا، لَا الْمَوْهُوبُ لَهُ الْقِيَمَةُ
إِلَّا لِمَوْتِ بَزِيدٍ أَوْ نَقْصٍ، وَلَهُ مِنْهَا حَتَّى يَقْبِضَهُ، وَأُثِيبَ مَا يُقْضَى عَنْهُ بِبَيْعٍ،
وَإِنْ مَعِيًّا، إِلَّا كَحَطَبٍ، فَلَا يَلْزِمُهُ قَبُولُهُ، وَلِلْمَأْدُونِ، وَلِلْأَبِ فِي مَالٍ وَلَدِهِ
الْهَبَةُ لِلثَّوَابِ. وَإِنْ قَالَ: دَارِي صَدَقَةٌ، بِيَمِينٍ مُطْلَقًا أَوْ بِغَيْرِهَا وَلَمْ يُعَيِّنْ لَمْ
يُقْضَ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ الْمُعَيَّنِ، وَفِي مَسْجِدٍ مُعَيَّنٍ قَوْلَانِ، وَقُضِيَ بَيْنَ مُسْلِمٍ
وَذَمِيٍّ فِيهَا بِحُكْمِنَا.

باب

اللُّقْطَةُ: مَالٌ مَغْضُومٌ عَرَضَ لِلضِّيَاعِ، وَإِنْ كَلْبًا، وَفَرَسًا، وَجِمَارًا وَرَدَّ
بِمَعْرِفَةٍ مَشْدُودٍ فِيهِ، وَبِهِ، وَعَدَدِهِ، بِلَا يَمِينٍ، وَقُضِيَ لَهُ عَلَى ذِي الْعَدَدِ
وَالْوَزْنِ، وَإِنْ وَصَفَ ثَانٍ وَصَفَ أَوَّلٍ، وَلَمْ يَبْنِ بِهَا حَلْفًا، وَقُسِمَتْ، كَبَيْتَتَيْنِ
لَمْ يُورَخَا، وَإِلَّا فَلِلْأَقْدَمِ وَلَا ضَمَانَ عَلَى دَافِعٍ بِوَصْفٍ، وَإِنْ قَامَتْ بَيْنَهُ
لِغَيْرِهِ، وَاسْتَوْنِي بِالْوَاجِدَةِ، إِنْ جَهِلَ غَيْرَهَا لَا غَلَطَ عَلَى الْأَظْهَرِ، وَلَمْ يَضُرَّ
جَهْلُهُ بِقَدْرِهِ، وَوَجَبَ أَخْذُهُ لِخَوْفِ خَائِنٍ: لَا إِنْ عَلِمَ خِيَانَتَهُ هُوَ فَيَحْزُمُ، وَإِلَّا
كُرِهَ عَلَى الْأَحْسَنِ، وَتَعْرِيفُهُ سَنَةً، وَلَوْ كَدَلَوْ، لَا تَأْفَهَا، بِمِطَّانٍ طَلَبَهَا بِكَبَابٍ
مَسْجِدٍ، فِي كُلِّ يَوْمَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَةٍ بِنَفْسِهِ أَوْ بِمَنْ يَثِقُ بِهِ، أَوْ بِأَجْرَةٍ مِنْهَا، إِنْ

لَمْ يَعْرِفْ مِثْلَهُ وَبِالْبَلَدَيْنِ إِنْ وُجِدَتْ بَيْنَهُمَا، وَلَا يَذْكُرُ جِسْمَهَا عَلَى الْمُخْتَارِ،
وَدْفَعَتْ لِحَبْرٍ، إِنْ وُجِدَتْ بِقَرْيَةِ ذِمَّةٍ، وَلَهُ حَبْسُهَا بَعْدَهُ، أَوْ التَّصَدُّقُ، أَوْ
التَّمْلُكُ وَلَوْ بِمَكَّةَ ضَامِنًا فِيهِمَا، كَيْفَ أَخَذَهَا قَبْلَهَا وَرَدَّهَا بَعْدَ أَخْذِهَا لِلْحِفْظِ،
إِلَّا بِقُرْبِ فِتَاوِيلَانَ، وَذُو الرِّقِّ كَذَلِكَ وَقَبْلَ السَّنَةِ فِي رَقَبَتِهِ. وَلَهُ أَكُلُ مَا يَفْسُدُ
وَلَوْ بِقَرْيَةٍ، وَشَاةٍ بِفَيْفَاءَ كَبَقَرٍ بِمَحَلِّ خَوْفٍ إِلَّا تُرِكَتْ كَابِلٍ. وَإِنْ أُخِذَتْ
عَرَفَتْ، ثُمَّ تُرِكَتْ بِمَحَلِّهَا، وَكِرَاءَ بَقَرٍ وَنَحْوِهَا فِي عِلْفِهَا كِرَاءَ مَضْمُونًا،
وَرُكُوبُ دَابَّةٍ لِمَوْضِعِهِ؛ وَإِلَّا ضَمِنَ، وَغَلَاتُهَا دُونَ نَسْلِهَا وَخَيْرُ رَبِّهَا بَيْنَ فَكَّهَا
بِالنَّفَقَةِ أَوْ إِسْلَامِهَا. وَإِنْ بَاعَهَا بَعْدَهَا فَمَا لِرَبِّهَا إِلَّا التَّمَنُّ، بِخِلَافِ مَا لَوْ
وَجَدَهَا بَيْدَ الْمُسْكِينِ، أَوْ مُبْتَاعٍ مِنْهُ فَلَهُ أَخْذُهَا. وَلِلْمُلْتَقِطِ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ إِنْ
أَخَذَ مِنْهُ قِيمَتَهَا؛ إِلَّا أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهَا عَنْ نَفْسِهِ. وَإِنْ نَقَصَتْ بَعْدَ نِيَّةِ تَمْلِكِهَا
فَلِرَبِّهَا أَخْذُهَا أَوْ قِيمَتُهَا. وَوَجِبَ لِفَطٍ طِفْلٍ نُبْدَ كِفَايَةً. وَحَضَائَتُهُ. وَنَفَقَتُهُ؛ إِنْ
لَمْ يُعْطَ مِنَ الْفَيْءِ إِلَّا أَنْ يَمْلِكَ كَهَبَةٍ، أَوْ يُوجَدَ مَعَهُ أَوْ مَدْفُونٌ تَحْتَهُ، إِنْ
كَانَتْ مَعَهُ رُقْعَةً. وَرُجُوعُهُ عَلَى أَبِيهِ إِنْ طَرَحَهُ عَمْدًا. وَالْقَوْلُ لَهُ أَنَّهُ لَمْ يُنْفِقْ
حِسْبَةً، وَهُوَ حُرٌّ، وَوَلَاؤُهُ لِلْمُسْلِمِينَ. وَحُكْمُ بِإِسْلَامِهِ فِي قُرَى الْمُسْلِمِينَ،
كَأَنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا إِلَّا بَيْتَانِ، إِنْ التَّقَطُّهُ مُسْلِمٌ، وَإِنْ فِي قُرَى الشُّرْكِ فَمُشْرِكٌ.
وَلَمْ يُلْحَقْ بِمُلْتَقِطِهِ وَلَا غَيْرِهِ، إِلَّا بِبَيْتَةٍ، أَوْ بِوَجْهِ⁽⁴⁴⁹⁾. وَلَا يَرُدُّهُ بَعْدَ أَخْذِهِ
إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهُ لِيَرْفَعَهُ لِلْحَاكِمِ فَلَمْ يَقْبَلْهُ، وَالْمَوْضِعُ مَطْرُوقٌ. وَقُدِّمَ الْأَسْبَقُ، ثُمَّ
الْأَوَّلَى؛ وَإِلَّا فَالْقُرْعَةُ وَيَنْبَغِي الْإِشْهَادُ، وَلَيْسَ لِمَكَاتِبٍ وَنَحْوِهِ التَّقَاطُ بِغَيْرِ إِذْنِ
السَّيِّدِ. وَنَزَعَ مُحْكُومٌ بِإِسْلَامِهِ مِنْ غَيْرِهِ، وَنُدِبَ أَخْذُ آبِقٍ لِمَنْ يَعْرِفُ؛ وَإِلَّا
فَلَا يَأْخُذُهُ، فَإِنْ أَخْذَهُ رَفَعَهُ لِلْإِمَامِ. وَوُقِفَ سَنَةً، ثُمَّ بَاعَ وَلَا يُهْمَلُ، وَأَخْذُ

(449) المراد بالوجه القرينة التي تدل على صدق المدعي.

نَفَقَتُهُ، وَمَضَى يَبْعُهُ وَإِنْ قَالَ رَبُّهُ كُنْتُ أَعْتَقْتُهُ، وَلَهُ عِتْقُهُ وَهَبْتُهُ لِغَيْرِ ثَوَابٍ.
وَتَقَامُ عَلَيْهِ الْحُدُودُ. وَضَمِنَهُ إِنْ أَرْسَلَهُ إِلَّا لِحَوْفٍ مِنْهُ، كَمَنْ اسْتَأْجَرَهُ فِيمَا
يُعْطَبُ فِيهِ، لَا إِنْ أَبَقَ مِنْهُ؛ وَإِنْ مُرْتَهِنًا، وَحَلَفَ، وَاسْتَحَقَّهُ سَيِّدُهُ بِشَاهِدٍ،
وَيَمِينٍ. وَأَخَذَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا دَعْوَاهُ إِنْ صَدَّقَهُ، وَلِيُزْفَعَ لِلْإِمَامِ إِنْ لَمْ يَعْرِفْ
مُسْتَحَقَّهُ إِنْ لَمْ يُخَفْ ظُلْمَهُ. وَإِنْ أَتَى رَجُلٌ بِكِتَابٍ قَاضٍ أَنَّهُ قَدْ شَهِدَ عِنْدِي
أَنَّ صَاحِبَ كِتَابِي هَذَا فُلَانٌ، هَرَبَ مِنْهُ عَبْدٌ، وَوَصَفَهُ فَلْيُدْفَعُ إِلَيْهِ بِذَلِكَ.

باب

أَهْلُ الْقَضَاءِ عَدْلٌ، ذَكَرَ، فَطِنٌ، مُجْتَهِدٌ؛ إِنْ وُجِدَ، وَإِلَّا فَأَمَثَلُ مُقَلِّدٍ،
وَزَيْدٌ لِلْإِمَامِ الْأَعْظَمِ⁽⁴⁵⁰⁾ قُرَشِيٌّ، فَحَكَمَ بِقَوْلِ مُقَلِّدِهِ. وَنَفَذَ حُكْمَ أَعْمَى،
وَأَبْكَمَ، وَأَصَبَمَ. وَوَجَبَ عَزْلُهُ. وَلَزِمَ الْمُتَعَيَّنُ أَوْ الْخَائِفُ فِتْنَةً، إِنْ لَمْ يَتَوَلَّ،
أَوْ ضِيَاعَ الْحَقِّ الْقَبُولُ، وَالطَّلَبُ. وَأُجِبَ وَإِنْ بَضُرِبَ، وَإِلَّا فَلَهُ الْهَرَبُ - وَإِنْ
عُيِّنَ. وَحَرُمَ لِجَاهِلٍ، وَطَالِبٍ دُنْيَا. وَنُدِبَ لِيُشْهَرَ عِلْمُهُ كَوَرَعٍ، غَنِيٍّ، حَلِيمٍ
نَزِيهٍ، نَسِيبٍ، مُسْتَشِيرٍ: بِلَا دَيْنٍ وَحَدٍّ، وَزَائِدٍ فِي الدَّهَاءِ⁽⁴⁵¹⁾، وَبَطَانَةٍ سُوءٍ.
وَمَنْعُ الرَّاكِبِينَ مَعَهُ، وَالْمُصَاحِبِينَ لَهُ، وَتَخْفِيفُ الْأَعْوَانِ، وَاتِّخَاذُ مَنْ يُخْبِرُهُ
بِمَا يُقَالُ فِي سِيرَتِهِ وَحُكْمِهِ وَشُهُودِهِ، وَتَأْدِيبُ مَنْ أَسَاءَ عَلَيْهِ، إِلَّا فِي مِثْلِ أَتَقِ
اللهُ فِي أَمْرِي فَلْيَزُقْ بِهِ، وَلَمْ يَسْتَخْلَفْ؛ إِلَّا لَوْسَعِ عَمَلِهِ فِي جِهَةٍ بَعُدَتْ مَنْ
عَلِمَ مَا اسْتَخْلَفَ فِيهِ، وَأَنْعَزَلَ بِمَوْتِهِ، لَا هُوَ بِمَوْتِ الْأَمِيرِ، وَلَوْ الْخَلِيفَةُ. وَلَا

(450) أي الخليفة عن رسول الله ﷺ في إمامة الصلوات والحكم بين المسلمين، وحفظ الإسلام وإقامة الحدود، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجهاد العدو.

(451) الدهاء جودة الرأي، وندب في القاضي ألا يكون زائد الدهاء لئلا يحمله على الحكم بالفراسة وترك طرق الحكم كالبيئة وغيرها.

تَقْبَلُ شَهَادَتَهُ بَعْدَهُ أَنَّهُ قَضَى بِكَذَا. وَجَارَ تَعَدُّدُ مُسْتَقِلٍّ أَوْ خَاصٍّ بِنَاحِيَةٍ، أَوْ نَوْعٍ. وَالْقَوْلُ لِلطَّلَبِ، ثُمَّ مَنْ سَبَقَ رَسُولُهُ وَإِلَّا أَفْرَع. كَالادِّعَاءِ، وَتَحْكِيمُ غَيْرِ خُصْمٍ، وَجَاهِلٍ، وَكَافِرٍ، وَغَيْرِ مُمَيِّزٍ فِي مَالٍ، وَجَرْحٍ، لَا حَدَّ، وَلِعَانٍ، وَقَتْلٍ، وَوَلَاءٍ، وَنَسَبٍ، وَطَلَاقٍ، وَعِتْقٍ، وَمَضَى إِنْ حَكَمَ صَوَابًا، وَأُدْبٍ، وَصَبِيٍّ، وَعَبْدٍ، وَامْرَأَةٍ، وَفَاسِقٍ، ثَالِثُهَا إِلَّا الصَّبِيَّ، وَرَابِعُهَا إِلَّا وَفَاسِقٍ، وَضَرْبُ خُصْمٍ لَدَّ، وَعَزْلُهُ لِمَصْلَحَةٍ. وَلَمْ يَنْبَغِ إِنْ شُهِرَ عَدْلًا بِمُجَرَّدِ شَكِيَّةٍ وَلَيْبَرَأُ عَنْ غَيْرِ سُخْطٍ وَخَفِيفُ تَغْزِيرٍ بِمَسْجِدٍ، لَا حَدَّ. وَجَلَسَ بِهِ بِغَيْرِ عِيدٍ، وَقُدُومِ حَاجٍّ، وَخُرُوجِهِ، وَمَطَرٍ وَنَحْوِهِ، وَاتَّخَاذُ حَاجِبٍ وَيَوَابٍ. وَيَدَأُ بِمَحْبُوسٍ، ثُمَّ وَصِيٍّ، وَمَالِ طِفْلِ، وَمُقَامٍ، ثُمَّ ضَالٍّ. وَنَادَى بِمَنْعِ مُعَامَلَةٍ يَتِيمٍ وَسَفِيهِ، وَرَفَعَ أَمْرَهُمَا إِلَيْهِ، ثُمَّ فِي الْخُصُومِ. وَرَتَّبَ كَاتِبًا عَدْلًا شَرْطًا⁽⁴⁵²⁾ كَمْزَكَ، وَاخْتَارَهُمَا. وَالْمُتَرْجِمُ مُخْبِرٌ، كَالْمُحْلَفِ، وَأَخْضَرَ الْعُلَمَاءُ أَوْ شَاوَرَهُمْ. وَشُهُودًا، وَلَمْ يُفْتِ فِي خُصُومَةٍ، وَلَمْ يَشْتَرِ بِمَجْلِسٍ قَضَائِهِ كَسَلَفٍ وَقِرَاضٍ، وَإِبْضَاعٍ، وَحُضُورٍ وَلَيْمَةٍ؛ إِلَّا النِّكَاحَ. وَقَبُولُ⁽⁴⁵³⁾ هَدِيَّةٍ وَلَوْ كَافَأَ عَلَيْهَا، إِلَّا مِنْ قَرِيبٍ. وَهَدِيَّةٌ⁽⁴⁵⁴⁾ مَنْ اِعْتَادَهَا قَبْلَ الْوِلَايَةِ، وَكَرَاهَةِ حُكْمِهِ فِي مَشْيِهِ، أَوْ مُتَكِنًا، وَإِلْزَامُ يَهُودِيٍّ حُكْمًا بِسَبْتِهِ، وَتَحْدِيثُهُ بِمَجْلِسِهِ لِضَجَرٍ، وَدَوَامِ الرِّضَا فِي التَّحْكِيمِ لِلْحُكْمِ قَوْلَانِ. وَلَا يَحْكُمُ مَعَ مَا يُدْهَشُ عَنِ الْفِكْرِ، وَمَضَى. وَعَزَّرَ شَاهِدَ زُورٍ فِي الْمَلَأِ بِنْدَاءٍ، وَلَا يَخْلُقُ رَأْسَهُ، أَوْ

(452) يريد ترتيب الكاتب العدل على سبيل الشرط والوجوب. وجعله كثير من العلماء من آداب القضاء. وفي بعض النسخ «مرضيا» بدل شرط وهي أولى.

(453) أي ومنع قبول هدية.

(454) هدية: مجرور بتقدير في، والجار والمجرور خبر مقدم. وقوله «قولان» الآتي مبتدأ مؤخر.

لِحَيْثُهُ، وَلَا يُسَخِّمُهُ⁽⁴⁵⁵⁾ ثُمَّ فِي قَبُولِهِ تَرَدُّدٌ. وَإِنْ أَدَبَ التَّائِبَ فَأَهْلٌ⁽⁴⁵⁶⁾. وَمَنْ
 أَسَاءَ عَلَى خَصْمِهِ أَوْ مُقْتٍ أَوْ شَاهِدٍ، لَا بِشَهَدَتٍ بِبَاطِلٍ، كَلِخَصْمِهِ كَذَبَتْ.
 وَلَيْسَ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ وَإِنْ مُسْلِمًا وَكَافِرًا. وَقَدْ أَمْسَفَرُ وَمَا يُخْشَى فَوَاتُهُ، ثُمَّ
 السَّابِقُ، قَالَ: وَإِنْ بِحَقِّينِ بِلَا طُولٍ، ثُمَّ أُفْرِعَ. وَيَنْبَغِي أَنْ يُفْرَدَ وَقْتًا أَوْ يَوْمًا
 لِلنِّسَاءِ: كَالْمُفْتِي، وَالْمُدْرَسِ. وَأَمْرٌ مُدْعٍ تَجَرَّدَ قَوْلُهُ عَنْ مُصَدِّقٍ بِالْكَلَامِ⁽⁴⁵⁷⁾؛
 وَإِلَّا فَالْجَالِبُ؛ وَإِلَّا أُفْرِعَ فَيُدْعَى بِمَعْلُومٍ مُحَقِّقٍ، قَالَ: وَكَذَا شَيْءٌ، وَإِلَّا لَمْ
 تُسْمَعْ، كَأُظُنُّ. وَكَفَاهُ بَعْتُ، وَتَزَوَّجْتُ، وَحُمِلَ عَلَى الصَّحِيحِ؛ وَإِلَّا فَلْيَسْأَلْهُ
 الْحَاكِمُ عَنِ السَّبَبِ، ثُمَّ مُدْعَى عَلَيْهِ تَرَجَّحَ قَوْلُهُ بِمَعْهُودٍ، أَوْ أَصْلٍ بِجَوَابِهِ؛
 إِنْ خَالَطَهُ بِدَيْنٍ، أَوْ تَكَرَّرَ بَيْعٌ، وَإِنْ بِشَهَادَةِ امْرَأَةٍ؛ لَا بَيِّنَةٍ جُرِّحَتْ؛ إِلَّا
 الصَّانِعَ، وَالْمُتَّهَمَ، وَالضَّيْفَ وَفِي مُعَيَّنٍ، وَالْوَدِيعَةَ عَلَى أَهْلِهَا، وَالْمُسَافِرَ عَلَى
 رُفْقَتِهِ، وَدَعَا مَرِيضٍ أَوْ بَائِعٍ عَلَى حَاضِرِ الْمَزَايِدَةِ، فَإِنْ أَقَرَّ فَلَهُ الْإِشْهَادُ
 عَلَيْهِ، وَلِلْحَاكِمِ تَنْبِيْهُهُ عَلَيْهِ، وَإِنْ أَنْكَرَ قَالَ أَلَيْكَ بَيِّنَةٌ، فَإِنْ نَفَاها وَاسْتَحْلَفَهُ فَلَا
 بَيِّنَةَ، إِلَّا لِعُذْرِ كِنْسِيَانٍ، أَوْ وَجَدَ ثَانِيًا، أَوْ مَعَ يَمِينٍ لَمْ يَرَهُ الْأَوَّلُ، وَلَهُ يَمِينُهُ
 أَنَّهُ لَمْ يُحْلَفْهُ أَوَّلًا قَالَ وَكَذَا أَنَّهُ عَالِمٌ بِفُسْقِ شُهُودِهِ، وَأَعْذَرَ إِلَيْهِ بِأَبْقَيْتَ لَكَ
 حُجَّةٌ؟ وَنُدِبَ تَوْجِيْهُهُ مُتَعَدِّدٍ فِيهِ، إِلَّا الشَّاهِدَ بِمَا فِي الْمَجْلِسِ، وَمَوْجَهَهُ،
 وَمُزَكِّي السَّرِّ، وَالْمُبَرِّزَ بِغَيْرِ عَدَاوَةٍ، وَمَنْ يُخْشَى مِنْهُ، وَأَنْظَرَهُ لَهَا بِاجْتِهَادِهِ،
 ثُمَّ حَكَمَ كَنْفِيْهَا، وَلِيُجِبَ عَنِ الْمُجَرِّحِ، وَيُعْجِزَهُ، إِلَّا فِي دَمٍ، وَحُبْسٍ،
 وَعَنْقٍ، وَنَسَبٍ، وَطَلَاقٍ، وَكُتْبَةٍ، وَإِنْ لَمْ يُجِبْ حُسْيسَ، وَأَدَبَ، ثُمَّ حَكَمَ بِلَا

(455) أي ولا يدهن وجهه بالسخام: أي سواد القدر.

(456) أي: مستحق للتأديب: والعفو عنه أولى.

(457) متعلق بأمر، وقوله: تجرد قوله عن مصدق، تعريف للمدعي. كما أن قوله الآتي: «ترجح قوله بمعهود» تعريف للمدعي عليه.

يَمِينٍ. وَلِمُدَّعَى عَلَيْهِ الشُّوَالُ عَنِ السَّبَبِ، وَقِيلَ نِسْيَانُهُ بِلَا يَمِينٍ، وَإِنْ أَنْكَرَ
مَطْلُوبُ الْمُعَامَلَةِ فَالْيَمِينَةُ؛ ثُمَّ لَا تُقْبَلُ بَيِّنَةٌ بِالْقَضَاءِ، بِخِلَافِ لَا حَقَّ لَكَ عَلَيَّ؛
وَكُلُّ دَعْوَى لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِعَدْلَيْنِ؛ فَلَا يَمِينَ بِمُجَرَّدِهَا. وَلَا تُرَدُّ، كَنِكَاحٍ وَأَمْرٍ
بِالصُّلْحِ ذَوِي الْفَضْلِ وَالرَّحِمِ: كَأَنْ خَشِيَ تَفَاقُمَ الْأَمْرِ⁽⁴⁵⁸⁾. وَلَا يَحْكُمُ لِمَنْ
لَا يَشْهَدُ لَهُ عَلَى الْمُخْتَارِ. وَتُبَذَّ حُكْمُ جَائِرٍ، وَجَاهِلٍ لَمْ يُشَاوِرْ؛ وَإِلَّا تُعَقَّبَ،
وَمَضَى غَيْرُ الْجَوْرِ. وَلَا يُتَعَقَّبُ حُكْمُ الْعَدْلِ الْعَالِمِ. وَنَقُضُ⁽⁴⁵⁹⁾ - وَبَيَّنَ
السَّبَبَ مُطْلَقًا - مَا خَالَفَ قَاطِعًا، أَوْ جَلِيَّ قِيَاسٍ، كَاسْتِسْعَاءِ مُتَعَتِّقٍ، وَشُفْعَةِ
جَارٍ، وَحُكْمٍ عَلَى عَدُوٍّ، أَوْ بِشَهَادَةِ كَافِرٍ، أَوْ مِيرَاثٍ ذِي رَحِمٍ، أَوْ مَوْلَى
أَسْفَلَ، أَوْ بَعْلِمَ سَبَقَ مَجْلِسِهِ، أَوْ جَعَلَ بَتَّةً وَاحِدَةً، أَوْ أَنَّهُ قَصَدَ كَذًا فَأَخْطَأَ
بَيِّنَتِهِ، أَوْ ظَهَرَ أَنَّهُ قَضَى بِعَبْدَيْنِ، أَوْ كَافِرَيْنِ، أَوْ صَبِيَّيْنِ، أَوْ فَاسِقَيْنِ
كَأَحَدِهِمَا؛ إِلَّا بِمَالٍ فَلَا يَرُدُّ، إِنْ حَلَفَ، وَإِلَّا أَخَذَ مِنْهُ، إِنْ حَلَفَ. وَحَلَفَ
فِي الْقِصَاصِ خَمْسِينَ مَعَ عَاصِيهِ، وَإِنْ نَكَلَ رُدَّتْ، وَغَرِمَ شُهُودٌ عَلِمُوا؛ وَإِلَّا
فَعَلَى عَاقِلَةِ الْإِمَامِ، وَفِي الْقَطْعِ حَلَفَ الْمَقْطُوعُ أَنَّهَا بَاطِلَةٌ. وَنَقُضُهُ هُوَ فَقَطُ
إِنْ ظَهَرَ أَنَّ غَيْرَهُ أَصَوَّبُ، أَوْ خَرَجَ عَنْ رَأْيِهِ، أَوْ رَأْيِ مُقْلَدِهِ. وَرَفَعَ الْخِلَافَ،
لَا أَحَلَ حَرَامًا، وَنَقَلَ مِلْكًا، وَفَسَخَ عَقْدًا، وَتَقَرَّرَ نِكَاحٌ بِلَا وَلِيِّ حُكْمٍ، لَا
أُجِيزُهُ، أَوْ أَفْتَى، وَلَمْ يَتَعَدَّ لِمِمَّاثِلٍ، بَلْ إِنْ تَجَدَّدَ؛ فَلَا جِتْهَادَ كَفَسَخَ بَرَضِعٍ
كَبِيرٍ، وَتَأْيِيدٍ مَنْكُوحَةٍ عِدَّةً، وَهِيَ كَغَيْرِهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَلَا يَدْعُو لِصُلْحٍ، إِنْ
ظَهَرَ وَجْهُهُ، وَلَا يَسْتَنْدُ لِعِلْمِهِ؛ إِلَّا فِي التَّعْدِيلِ وَالْجَرْحِ كَالشُّهْرَةِ بِذَلِكَ، أَوْ

(458) أي عظمه.

(459) أي العدل العالم. يعني أن العدل العالم ينقض الحكم الذي خالف نصاً قاطعاً سواء كان حكمه أو حكم من سبقه، ويبين سبب النقض. وقوله ما خالف مفعول نقض.

إِقْرَارِ الْخَصْمِ بِالْعَدَالَةِ، وَإِنْ أَنْكَرَ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ إِقْرَارَهُ بَعْدَهُ لَمْ يُفْذَهِ وَإِنْ شَهِدَا بِحُكْمٍ نَسِيَهُ أَوْ أَنْكَرَهُ أَمْضَاهُ، وَأَنْتَهَى لِغَيْرِهِ بِمُسَافَهَةٍ إِنْ كَانَ كُلُّ بَوْلَايَتِهِ، وَبِشَاهِدَيْنِ مُطْلَقًا. وَاعْتَمَدَ عَلَيْهِمَا، وَإِنْ خَالَفَا كِتَابَهُ. وَنُدِبَ خْتَمُهُ، وَلَمْ يُفْذَ وَخَدَهُ، وَأَذْيًا. وَإِنْ عِنْدَ غَيْرِهِ وَأَفَادَ، إِنْ أَشْهَدَهُمَا أَنَّ مَا فِيهِ حُكْمُهُ، أَوْ خَطُّهُ، كَالِإِقْرَارِ وَمَيَّزَ فِيهِ مَا يَتَمَيَّزُ بِهِ مِنْ اسْمٍ وَحِرْفَةٍ وَغَيْرِهِمَا فَيَنْتَفِذُهُ الثَّانِي، وَبَنَى كَأَن نُقِلَ لِحُطَّةٍ أُخْرَى وَإِنْ حَدًّا، إِنْ كَانَ أَهْلًا أَوْ قَاضِي مِصْرٍ، وَإِلَّا فَلَا، كَأَن شَارَكَهُ غَيْرُهُ، وَإِنْ مَيَّتَا، وَإِنْ لَمْ يُمَيَّزْ فِيهِ إِعْدَاءُهُ أَوْ لَا حَتَّى يُثْبِتَ حَدِيثُهُ قَوْلَانِ. وَالْقَرِيبُ كَالْحَاضِرِ، وَالْبَعِيدُ - كَالْفَرِيقِيَّةِ - يُقْضَى عَلَيْهِ بِبَيِّنِ الْقَضَاءِ، وَسَمَّى الشُّهُودَ، وَإِلَّا نَقِضَ، وَالْعَشْرَةُ أَوْ الْيَوْمَانِ مَعَ الْخَوْفِ، يُقْضَى عَلَيْهِ مَعَهَا فِي غَيْرِ اسْتِحْقَاقِ الْعَقَارِ، وَحَكَمَ بِمَا يَتَمَيَّزُ غَائِبًا بِالصَّفَةِ كَدَيْنٍ. وَجَلَبَ الْخَصْمَ بِخَاتَمٍ أَوْ رَسُولٍ، إِنْ كَانَ عَلَى مَسَافَةِ الْعَدَوَى⁽⁴⁶⁰⁾، لَا أَكْثَرَ، كَسِتَيْنِ مِيلًا، إِلَّا بِشَاهِدٍ، وَلَا يُزَوِّجُ امْرَأَةً لَيْسَتْ بِبَوْلَايَتِهِ. وَهَلْ يُدْعَى حَيْثُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ؟ وَبِهِ عَمَلٌ، أَوِ الْمُدْعَى؟ وَأُقِيمَ⁽⁴⁶¹⁾ مِنْهَا. وَفِي تَمْكِينِ الدَّعْوَى لِعَائِبٍ بِلَا وَكَالَةٍ تَرُدُّ.

باب

الْعَدْلُ حُرٌّ، مُسْلِمٌ، عَاقِلٌ، بَالِغٌ بِلَا فِسْقٍ وَحَجَرٍ وَبِدْعَةٍ، وَإِنْ تَأَوَّلَ، كَخَارِجِيٍّ، وَقَدَرِيٍّ، لَمْ يُبَاشِرْ كَبِيرَةً، أَوْ كَثِيرَ كَذِبٍ، أَوْ صَغِيرَةَ خِسَّةٍ وَسَفَاهَةٍ، وَلَعِبَ نَرْدٍ، ذُو مَرْوَةٍ بِتَرْكٍ غَيْرِ لَائِقٍ مِنْ حَمَامٍ، وَسَمَاعٍ غَنَاءٍ، وَدِبَاغَةٍ، وَحِيَائَةٍ اخْتِيَارًا، وَإِدَامَةً شِطْرُنَجٍ، وَإِنْ أَعْمَى فِي قَوْلٍ، أَوْ أَصَمَّ فِي

(460) يريد بمسافة العدو: مسافة القصر.

(461) أقيم: بمعنى فهم. وضمير منها يرجع للمدونة.

فِعْلٍ، لَيْسَ بِمُغْفَلٍ، إِلَّا فِيمَا لَا يَلِيسُ وَلَا مُتَأَكِّدِ الْقُرْبِ كَأَبٍ وَإِنْ عَلَا،
 وَزَوْجِهِمَا وَوَلَدٍ، وَإِنْ سَفَلَ، كَبْنٍ وَزَوْجِهِمَا وَشَهَادَةُ ابْنٍ مَعَ أَبِي، وَاحِدَةٌ
 كَكُلِّ عِنْدَ الْآخِرِ، أَوْ عَلَى شَهَادَتِهِ، أَوْ حُكْمِهِ؛ بِخِلَافِ أَخٍ لَأَخٍ، إِنْ بَرَزَ،
 وَلَوْ بِتَعْدِيلٍ وَتَوَوَّلَتْ أَيْضاً بِخِلَافِهِ، كَأَجِيرٍ، وَمَوْلَى، وَمُلاطِفٍ، وَمُفَاوِضٍ فِي
 غَيْرِ مُفَاوِضَةٍ، وَزَائِدٍ أَوْ مُنْقَصٍ، وَذَاكِرٍ بَعْدَ شَكٍّ، وَتَرْكِئَةٍ وَإِنْ بَحَدَّ مِنْ
 مَعْرُوفٍ؛ إِلَّا الْغَرِيبَ: بِأَشْهَدُ أَنَّهُ عَدْلٌ رِضًا، مِنْ فَطِنٍ عَارِفٍ لَا يُخَدِّعُ،
 مُعْتَمِدٍ عَلَى طُولِ عِشْرَةٍ، لَا سَمَاعٍ مِنْ سُوقِهِ، أَوْ مَحَلَّتِهِ إِلَّا لَتَعْدُرَ. وَوَجَبَتْ
 إِنْ تَعَيَّنَ كَجَرْحٍ، إِنْ بَطَلَ حَقٌّ. وَنُدِبَ تَرْكِئَةُ سِرٍّ مَعَهَا مِنْ مُتَعَدِّدٍ، وَإِنْ لَمْ
 يَعْرِفِ الْأِسْمَ، أَوْ لَمْ يَذْكُرِ السَّبَبَ، بِخِلَافِ الْجَرْحِ، وَهُوَ مُقَدَّمٌ، وَإِنْ شَهِدَ
 ثَانِيًا فِي الْأَكْتِفَاءِ بِالتَّرْكِئَةِ الْأُولَى تَرَدَّدُ. وَبِخِلَافِهَا لِأَحَدٍ وَلَدَيْهِ عَلَى الْآخِرِ، أَوْ
 أَبَوَيْهِ إِنْ لَمْ يَظْهَرْ مِثْلُ لَهُ، وَلَا عَدُوٌّ، وَلَوْ عَلَى ابْنِهِ، أَوْ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ، وَلِيُخْبِرَ
 بِهَا، كَقَوْلِهِ بَعْدَهَا تَتَّهَمُنِي وَتُشَبِّهُنِي بِالْمَجَانِينِ: مُخَاصِمًا، لَا شَاكِيًا. وَاعْتَمَدَ
 فِي إِعْسَارٍ بِصُخْبَةٍ، وَقَرِئَتْهُ صَبْرٌ ضَرٌّ، كَضَرَرِ الزَّوْجَيْنِ، وَلَا إِنْ حَرَصَ عَلَى
 إِزَالَةِ نَقْصٍ فِيمَا رُدَّ فِيهِ: لِفَسْقٍ، أَوْ صِبَا، أَوْ رِقٍّ، أَوْ عَلَى التَّأْسِي، كَشَهَادَةِ
 وَلَدِ الزَّنى فِيهِ⁽⁴⁶²⁾، أَوْ مَنْ حُدَّ فِيمَا حُدَّ فِيهِ، وَلَا إِنْ حَرَصَ عَلَى الْقُبُولِ
 كَمُخَاصِمَةِ مَشْهُودٍ عَلَيْهِ مُطْلَقًا، أَوْ شَهِدَ وَحَلَفَ، أَوْ رَفَعَ قَبْلَ الطَّلَبِ فِي
 مَخْضٍ حَقٍّ الْأَدْمِيِّ. وَفِي مَخْضٍ حَقٍّ اللَّهُ تَجِبُ الْمُبَادَرَةُ بِالْإِمْكَانِ، إِنْ
 اسْتَدِيمَ تَحْرِيمُهُ، كَعِتْقٍ، وَطَلَاقٍ، وَوَقْفٍ، وَرِضَاعٍ، وَإِلَّا خَيْرَ. كَالزَّنى،
 بِخِلَافِ الْحَرْصِ عَلَى التَّحْمُلِ، كَالْمُخْتَفِي، وَلَا إِنْ اسْتَبْعَدَ كَبَدْوِيٍّ لِحَضَرِيٍّ،
 بِخِلَافِ إِنْ سَمِعَهُ، أَوْ مَرَّ بِهِ، وَلَا سَائِلٍ فِي كَثِيرٍ، بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يَسْأَلْ، أَوْ

(462) أي في الزنى.

يَسْأَلُ الْأَعْيَانَ، وَلَا إِنْ جَرَّ بِهَا نَفْعًا، كَعَلَى مُورِّثِهِ الْمُحْصَنِ بِالزَّانَا، أَوْ قَتَلَ الْعَمْدَ، إِلَّا الْفَقِيرَ، أَوْ بَعَثَ مَنْ يُتَّهَمُ فِي وَلَائِهِ، أَوْ بَدَيْنَ لِمَدِينَةٍ، بِخِلَافِ الْمُتَّفِقِ عَلَيْهِ، وَشَهَادَةِ كُلِّ لَلْآخِرِ، وَإِنْ بِالْمَجْلِسِ وَالْقَافِلَةِ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ، فِي حِرَابَةٍ، لَا الْمَجْلُوبِينَ، إِلَّا كَعَشْرِينَ، وَلَا مَنْ شَهِدَ لَهُ بِكَثِيرٍ وَلِغَيْرِهِ بِوَصِيَّةٍ، وَإِلَّا قُبِلَ لَهُمَا، وَلَا إِنْ دَفَعَ كَشَهَادَةِ بَعْضِ الْعَاقِلَةِ بِفَسْقِ شُهودِ الْقَتْلِ، أَوْ الْمُدَانِ الْمُعْسِرِ لِرَبِّهِ. وَلَا مُفْتٍ عَلَى مُسْتَفْتِيهِ، إِنْ كَانَ مِمَّا يُتَوَى فِيهِ، وَإِلَّا رَفَعَ⁽⁴⁶³⁾. وَلَا إِنْ شَهِدَ بِاسْتِحْقَاقِ، وَقَالَ أَنَا بَعَثْتُ لَهُ، وَلَا إِنْ حَدَثَ فُسْقٌ بَعْدَ الْأَدَاءِ، بِخِلَافِ تُّهْمَةٍ جَرَّ⁽⁴⁶⁴⁾، وَدَفَعَ وَعَدَاوَةً. وَلَا عَالِمٌ عَلَى مِثْلِهِ، وَلَا إِنْ أَخَذَ مِنَ الْعَمَالِ، أَوْ أَكَلَ عِنْدَهُمْ بِخِلَافِ الْخُلَفَاءِ. وَلَا إِنْ تَعَصَّبَ⁽⁴⁶⁵⁾، كَالرَّشْوَةِ، وَتَلْقَيْنِ خَضَمٍ، وَلَعِبِ نَيْرُوزٍ، وَمَطْلٍ، وَحَلِيفِ بَطَلَاقٍ، وَعَعْنَقٍ، وَبِمَجِيءِ مَجْلِسِ الْقَاضِي ثَلَاثًا، وَتِجَارَةِ لَأَرْضٍ حَرْبٍ، وَسَكْنَى مَغْصُوبَةٍ، أَوْ مَعَ وَلَدٍ شَرِيبٍ وَبِوْطَاءٍ مَنْ لَا تُوْطَأُ، وَبِالْتَفَاتِهِ فِي الصَّلَاةِ، وَبِاقْتِرَاضِهِ حِجَارَةً مِنَ الْمَسْجِدِ، وَعَدَمِ إِحْكَامِ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ، وَالزَّكَاةِ لِمَنْ لَزِمَتْهُ، وَبَيْعِ نَرْدٍ، وَطُنْبُورٍ، وَاسْتِحْلَافِ أَبِيهِ، وَقَدِيحٍ فِي الْمُتَوَسِّطِ بِكُلِّ، وَفِي الْمُبَرِّزِ بِعَدَاوَةٍ وَقَرَابَةٍ وَإِنْ بَدُونِهِ كَغَيْرِهِمَا عَلَى الْمُخْتَارِ. وَزَوَالِ الْعَدَاوَةِ وَالْفِسْقِ، بِمَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ بِلَا حَدٍّ، وَمَنْ امْتَنَعَتْ لَهُ لَمْ يُزَكَّ شَاهِدُهُ وَيُجَرِّحَ شَاهِدًا عَلَيْهِ،

(463) يعني إذا قال رجل قولاً أمام المفتي لا تقبل نيته، فللمفتي أن يرفع الشهادة للقاضي ويشهد بإقراره الذي سمعه منه.

(464) أي إذا اتهم بأن شهادته جرت له نفعاً، كما إذا شهد لامرأة ثم تزوجها بعد الشهادة فإن شهادته لا تبطل.

(465) قال ابن فرحون من موانع الشهادة العصبية، كأن يشهد على رجل لأنه من بني فلان أو من القبيلة الفلانية.

وَمِنْ أَمْتَنَعَتْ عَلَيْهِ فَالْعَكْسُ، إِلَّا الصَّبِيَّانَ، لَا نِسَاءَ فِي كَعُزْسٍ فِي جَرْحٍ، أَوْ قَتْلٍ. وَالشَّاهِدُ حُرٌّ، مُمَيِّزٌ، ذَكَرٌ تَعَدَّدَ، لَيْسَ بَعْدُوً وَلَا قَرِيبٌ، وَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ، وَلَا فُرْقَةً إِلَّا أَنْ يُشْهَدَ عَلَيْهِمْ قَبْلَهَا وَلَمْ يَحْضُرْ كَبِيرٌ أَوْ يُشْهَدَ عَلَيْهِ أَوْ لَهُ. لَا يَفْدُخُ رَجُوعُهُمْ، وَلَا تَجْرِيحُهُمْ. وَلِلزَّانِ وَاللُّوَاطِ أَرْبَعَةُ بَوَاقٍ وَرُؤْيَا اتَّحَدَا. وَفُرُقُوا فَقَطْ أَنَّهُ أَذْخَلَ⁽⁴⁶⁶⁾ فَرْجَهُ فِي فَرْجِهَا، وَلِكُلِّ النَّظَرِ لِلْعَوْرَةِ، وَنُدِبَ سُؤَالُهُمْ كَالسَّرِيقَةِ مَا هِيَ؟ وَكَيْفَ أَخَذَتْ؟ وَلِمَا لَيْسَ بِمَالٍ وَلَا آيِلَ لَهُ - كَعْتَقٍ وَرَجْعَةٍ وَكِتَابَةٍ - عَدْلَانِ، وَإِلَّا فَعَدْلٌ وَامْرَأَتَانِ، أَوْ أَحَدُهُمَا بِيَمِينٍ كَأَجَلٍ، وَخِيَارٍ، وَشَفْعَةٍ، وَإِجَارَةٍ، وَجَرْحٍ خَطِئٍ أَوْ مَالٍ وَأَدَاءٍ كِتَابَةٍ وَإِیْضَاءٍ بِتَصَرُّفٍ فِيهِ، أَوْ بِأَنَّهُ حُكِمَ لَهُ كَشِرَاءَ زَوْجَتِهِ، وَتَقَدَّمَ دَيْنٌ عِثْقًا، وَقِصَاصٍ فِي جَرْحٍ. وَلِمَا لَا يَظْهَرُ لِلرَّجَالِ امْرَأَتَانِ؛ كَوِلَادَةٍ وَعَيْنِ بَفَرْجٍ، وَاسْتِهْلَالٍ وَحَيْضٍ، وَنِكَاحٍ بَعْدَ مَوْتٍ، أَوْ سَبْقِيَّتِهِ، أَوْ مَوْتٍ، وَلَا زَوْجَةٍ، وَلَا مُدَبَّرٍ وَنَحْوَهُ، وَثَبَتَ الْإِرْثُ وَالنَّسَبُ لَهُ وَعَلَيْهِ بِلَا يَمِينٍ، وَالْمَالُ ذَوْنُ الْقَطْعِ فِي سَرِيقَةٍ، كَقَتْلِ عَبْدٍ آخَرَ، وَحِيلَتِ⁽⁴⁶⁷⁾ أُمُّهُ مُطْلَقًا كَغَيْرِهَا؛ إِنْ طُلِبَتْ بَعْدَلٍ أَوْ اثْنَيْنِ يُزَكِّيَانِ وَبِيعَ مَا يَفْسُدُ، وَوُفِيَ ثَمَنُهُ مَعَهُمَا؛ بِخِلَافِ الْعَدْلِ فَيُخْلِفُ، وَيُبْقَى بِيَدِهِ. وَإِنْ سَأَلَ ذُو الْعَدْلِ أَوْ بَيَّنَّتْ سُمِعَتْ - وَإِنْ لَمْ تَقْطَعْ - وَضَعَ قِيمَةَ الْعَبْدِ لِيَذْهَبَ بِهِ إِلَى بَلَدٍ يُشْهَدُ لَهُ عَلَى عَيْنِهِ أَجِيبٌ؛ لَا إِنْ انْتَفَيَا وَطَلَبَ إِيقَافَهُ لِيَأْتِيَ بِبَيِّنَةٍ؛ وَإِنْ بِكَيَوْمَيْنِ؛ إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ بَيِّنَةً حَاضِرَةً أَوْ سَمَاعًا يَثْبُتُ بِهِ، فَيُوقَفُ وَيُوكَّلُ بِهِ فِي كَيَوْمٍ. وَالْعَلَّةُ لَهُ لِلْقَضَاءِ، وَالتَّفَقُّهُ عَلَى الْمَقْضِيِّ لَهُ بِهِ. وَجَازَتْ عَلَى خَطِّ مُقَرَّرٍ بِلَا يَمِينٍ، وَخَطِّ شَاهِدٍ مَاتَ أَوْ غَابَ بِبُعْدٍ؛ وَإِنْ بَعِيرٍ

(466) أي يشهدون أنه أدخل . . . الخ.

(467) أي أبعدت. وقوله مطلقاً: أي عن التقييد بكونها راتعة، أي جميلة.

مَالٍ فِيهِمَا إِنْ عَرَفْتُهُ كَالْمُعَيَّنِ، وَأَنَّهُ كَانَ يَعْرِفُ مُشْهَدَهُ، وَتَحَمَّلَهَا عَدْلًا لَا عَلَى خَطِّ نَفْسِهِ حَتَّى يَذْكُرَهَا وَأَدَّى بِهَا نَفْعَ، وَلَا عَلَى مَنْ لَا يَعْرِفُ إِلَّا عَلَى عَيْنِهِ. وَلَيْسَ جَلَّ مَنْ زَعَمَتْ أَنَّهَا ابْنَةُ فُلَانٍ، وَلَا عَلَى مُتَّقِبَةٍ⁽⁴⁶⁸⁾ لِسَتَعَيْنَ لِلْأَدَاءِ، وَإِنْ قَالُوا أَشْهَدْتُنَا مُتَّقِبَةً وَكَذَلِكَ نَعْرِفُهَا قُلُودًا، وَعَلَيْهِمْ إِخْرَاجُهَا إِنْ قِيلَ لَهُمْ عَيَّنُوهَا. وَجَارَ الْأَدَاءِ إِنْ حَصَلَ الْعِلْمُ وَإِنْ بِامْرَأَةٍ، لَا بِشَاهِدَيْنِ إِلَّا نَفْلًا. وَجَارَتْ بِسَمَاعٍ فُشَا عَنْ ثِقَاتٍ وَغَيْرِهِمْ بِمِلْكٍ لِحَائِزٍ مُتَصَرِّفٍ طَوِيلًا. وَقُدِّمَتْ بَيِّنَةُ الْمِلْكِ، إِلَّا بِسَمَاعٍ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ كَأْبِي الْقَائِمِ وَوَقَّفَ، وَمَوْتٍ يَبْعُدُ إِنْ طَالَ الزَّمَانُ؛ بِهَا رِبِيَّةٌ. وَحَلَفَ، وَشَهِدَ اثْنَانِ كَعَزَلٍ، وَجَرَحَ، وَكُفِّرَ، وَسَفِهَ، وَنِكَاحَ، وَضِدَّهَا، وَإِنْ بَخْلَعٍ، وَضَرَرَ زَوْجَ، وَهَيَّةً وَوَصِيَّةً، وَوِلَادَةً، وَجِرَافَةً، وَإِبَاقَ، وَعُدَمَ، وَأَسْرَ، وَعَثَقَ، وَلَوْثَ. وَالتَّحْمُلُ إِنْ افْتَقَرَ إِلَيْهِ فَرَضُ كِفَايَةِ وَتَعَيَّنَ الْأَدَاءُ مِنْ كَبِيرَيْدَيْنِ، وَعَلَى ثَالِثٍ إِنْ لَمْ يُجْتَزَ بِهِمَا، وَإِنْ انْتَفَعَ فَجَرَحَ؛ إِلَّا رُكُوبَهُ لِعُسْرِ مَشْيِهِ وَعَدَمِ ذَابْتِهِ؛ لَا كَمَسَافَةِ الْقَضْرِ. وَلَهُ أَنْ يَنْتَفِعَ مِنْهُ بِدَابَّةٍ، وَنَفَقَةٍ. وَحَلَفَ بِشَاهِدٍ فِي طَلَاقٍ، وَعَثَقَ لَا نِكَاحَ. فَإِنْ نَكَلَ حُبْسَ، وَإِنْ طَالَ دَيْنٌ. وَحَلَفَ عَبْدٌ، وَسَفِهَ مَعَ شَاهِدٍ، لَا صَبِيٍّ وَأَبُوهُ، وَإِنْ أَنْفَقَ وَحَلَفَ مَطْلُوبٌ لِيُتْرَكَ بِيَدِهِ وَأُسْجِلَ لِيُحْلِفَ؛ إِذَا بَلَغَ كَوَارِثُهُ قَبْلَهُ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَكَلَ أَوَّلًا، فَفِي حَلْفِهِ قَوْلَانِ. وَإِنْ نَكَلَ اكْتَفَى بِبَيِّنِ الْمَطْلُوبِ الْأُولَى. وَإِنْ حَلَفَ الْمَطْلُوبُ، ثُمَّ أَتَى بِآخَرَ فَلَا ضَمَّ، وَفِي حَلْفِهِ مَعَهُ، وَتَحْلِيفِ الْمَطْلُوبِ إِنْ لَمْ يَخْلِفْ قَوْلَانِ. وَإِنْ تَعَذَّرَ يَمِينُ بَعْضِ كَشَاهِدٍ بِوَقْفٍ عَلَى بَنِيهِ وَعَقِبِهِمْ، أَوْ عَلَى الْفُقَرَاءِ الْأَوَّلِينَ أَوْ الْبَطْنِ الثَّانِي تَرَدُّدٌ، وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَى حَاكِمٍ قَالَتْ ثَبَّتْ عِنْدِي إِلَّا بِإِشْهَادٍ مِنْهُ كَاشْهَدْ عَلَى شَهَادَتِي، أَوْ رَأَاهُ يُؤَدِّيهِمَا إِنْ غَابَ

(468) أي مغطية وجهها بنقاب.

الْأَصْلُ، وَهُوَ رَجُلٌ بِمَكَانٍ، لَا يَلْزَمُ الْأَدَاءُ مِنْهُ، وَلَا يَكْفِي فِي الْحُدُودِ الثَّلَاثَةُ الْأَيَّامَ، أَوْ مَاتَ، أَوْ مَرِضَ، وَلَمْ يَطْرَأُ فِسْقٌ، أَوْ عَدَاوَةٌ، بِخِلَافِ جَنْ. وَلَمْ يُكَذِّبْهُ أَصْلُهُ قَبْلَ الْحُكْمِ، وَإِلَّا مَضَى بِلَا غُرْمٍ. وَنَقَلَ عَنْ كُلِّ اثْنَانِ لَيْسَ أَحَدُهُمَا أَصْلًا. وَفِي الزَّنا أَرْبَعَةٌ عَنْ كُلِّ، أَوْ عَنْ كُلِّ اثْنَيْنِ اثْنَانِ وَلَفَّقَ نَقْلٌ بِأَصْلِ، وَجَارَ تَرْكِئُهُ نَاقِلِ أَصْلِهِ، وَنَقَلَ امْرَأَتَيْنِ مَعَ رَجُلٍ فِي بَابِ شَهَادَتِهِنَّ، وَإِنْ قَالَا وَهْمَنَا بَلْ هُوَ هَذَا سَقَطْنَا، وَنُقِضَ إِنْ ثَبَتَ كَذِبُهُمْ كَحَيَاةٍ مَنْ قُتِلَ أَوْ جَبَّهِ قَبْلَ الزَّنا، لَا رُجُوعُهُمْ، وَغَرِمَا مَالًا وَدِيَّةً وَلَوْ تَعَمَّداً، وَلَا يُشَارِكُهُمْ شَاهِدًا الْإِحْصَانِ فِي الْغُرْمِ، كَرُجُوعِ الْمُزَكِّي، وَأُدْبَا فِي كَقَذْفٍ. وَحَدَّ شَهُودُ الزَّنا مُطْلَقًا⁽⁴⁶⁹⁾، كَرُجُوعِ أَحَدِ الْأَرْبَعَةِ قَبْلَ الْحُكْمِ، وَإِنْ رَجَعَ بَعْدَهُ حَدُّ الرَّاجِعِ فَقَطُّ، وَإِنْ رَجَعَ اثْنَانِ مِنْ سِتَّةٍ، فَلَا غُرْمَ، وَلَا حَدَّ، إِلَّا إِنْ تَبَيَّنَ أَنَّ أَحَدَ الْأَرْبَعَةِ عَبْدٌ، فَيَحْدُ الرَّاجِعَانِ وَالْعَبْدُ وَغَرِمَا فَقَطُّ رُبْعَ الدِّيَّةِ، ثُمَّ إِنْ رَجَعَ ثَالِثٌ: حَدٌّ هُوَ وَالسَّابِقَانِ، وَغَرِمُوا رُبْعَ الدِّيَّةِ، وَرَابِعٌ: فَنِصْفُهَا، وَإِنْ رَجَعَ سَادِسٌ بَعْدَ فُقَاءِ عَيْنِهِ، وَخَامِسٌ بَعْدَ مُوَضِّحَتِهِ، وَرَابِعٌ بَعْدَ مَوْتِهِ فَعَلَى الثَّانِي خُمُسُ الْمُوَضِّحَةِ مَعَ سُدُسِ الْعَيْنِ كَالْأَوَّلِ، وَعَلَى الثَّالِثِ رُبْعُ دِيَّةِ النَّفْسِ فَقَطُّ، وَمُمْكِنٌ مُدْعٍ رُجُوعاً مِنْ بَيِّنَةٍ كَيْمِينٍ، إِنْ أَتَى بِلَطْخٍ، وَلَا يُقْبَلُ رُجُوعُهُمَا عَنْ الرُّجُوعِ. وَإِنْ عَلِمَ الْحَاكِمُ بِكَذِبِهِمْ، وَحَكَمَ فَالْقِصَاصُ⁽⁴⁷⁰⁾ وَإِنْ رَجَعَا عَنْ طَلَاقٍ فَلَا غُرْمَ، كَعَفْوِ الْقِصَاصِ إِنْ دَخَلَ وَإِلَّا فَنِصْفُهُ كَرُجُوعِهَا عَنْ دُخُولِ مُطْلَقَةٍ، وَاخْتَصَّ الرَّاجِعَانِ بِدُخُولِ عَنِ الطَّلَاقِ، وَرَجَعَ شَاهِدَا الدُّخُولِ

(469) أي بعد الحكم، أو بعد استيفاء الحد من المشهود عليه.

(470) أي يقتص من الحاكم، لأن موت المحكوم عليه بالقتل، أو رجم المحكوم عليه بالرجم كان بسبب الحكم لا بسبب الشهادة.

عَلَى الزَّوْجِ بِمَوْتِ الزَّوْجَةِ إِنْ أَنْكَرَ الطَّلَاقَ، وَرَجَعَ الزَّوْجُ عَلَيْهِمَا بِمَا فَوَّتَاهُ مِنْ إِزْثٍ، دُونَ مَا غَرِمَ وَرَجَعَتْ عَلَيْهِمَا بِمَا فَوَّتَاهَا مِنْ إِزْثٍ وَصَدَاقٍ، وَإِنْ كَانَ عَنْ تَجْرِيجٍ أَوْ تَغْلِيظٍ شَاهِدَي طَلَاقٍ أُمَةٌ غَرِمَا لِلْسَّيِّدِ مَا نَقَصَ بِزَوْجِيَّتِهَا، وَلَوْ كَانَ بِخُلْعٍ بِثَمَرَةٍ، لَمْ تَطُبْ، أَوْ أَبَقِ فَالْقِيَمَةُ حِينَئِذٍ كَالْإِثْلَافِ بِلَا تَأْخِيرٍ لِلْحُصُولِ فَيَغْرَمَ الْقِيَمَةَ حِينَئِذٍ عَلَى الْأَحْسَنِ وَإِنْ كَانَ يَعْتَقُ غَرِمَا قِيَمَتَهُ وَوَلَاؤُهُ لَهُ، وَهَلْ إِنْ كَانَ لِأَجَلٍ يَغْرَمَانِ الْقِيَمَةَ وَالْمَنْفَعَةَ إِلَيْهِ لهُمَا، أَوْ تُسْقَطُ مِنْهَا الْمَنْفَعَةُ، أَوْ يُخَيَّرُ فِيهِمَا؟ أَقْوَالٌ. إِنْ كَانَ يَعْتَقُ تَذْبِيرَ فَالْقِيَمَةُ، وَاسْتَوْفِيَا مِنْ خِدْمَتِهِ فَإِنْ عَتَقَ بِمَوْتِ سَيِّدِهِ فَعَلَيْهِمَا، وَهُمَا أَوْلَى إِنْ رَدَّ دَيْنٌ، أَوْ بَعْضُهُ كَالْجَنَائَةِ وَإِنْ كَانَ بِكِتَابَةِ فَالْقِيَمَةُ، وَاسْتَوْفِيَا مِنْ نُجُومِهِ، وَإِنْ رُقَّ فَمِنْ رَقَبَتِهِ وَإِنْ كَانَ بِإِيلَادٍ فَالْقِيَمَةُ، وَأَخَذَا مِنْ أَرْضٍ جَنَائَةٍ عَلَيْهَا وَفِيهَا اسْتَفَادَتُهُ قَوْلَانِ، وَإِنْ كَانَ يَعْتَقُهَا فَلَا غُرْمَ، أَوْ يَعْتَقُ مَكَاتِبَ فَالْكِتَابَةُ. وَإِنْ كَانَ بِبُنُوَّةٍ فَلَا غُرْمَ، إِلَّا بَعْدَ أَخْذِ الْمَالِ بِإِزْثٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَبْدًا فَقِيَمَتُهُ أَوَّلًا، ثُمَّ إِنْ مَاتَ وَتَرَكَ آخَرَ فَالْقِيَمَةُ لِلْآخِرِ، وَغَرِمَا لَهُ نِصْفَ الْبَاقِي. وَإِنْ ظَهَرَ دَيْنٌ يَسْتَعْرِقُ أَخْذَ مَنْ كُلُّ النِّصْفِ، وَكُمِّلَ بِالْقِيَمَةِ، وَرَجَعَا عَلَى الْأَوَّلِ بِمَا غَرِمَهُ الْعَبْدُ لِلْغَرِيمِ، وَإِنْ كَانَ بَرَقَ لِحَرٍّ فَلَا غُرْمَ، إِلَّا لِكُلِّ مَا اسْتُعْمِلَ، وَمَالٍ انْتَزَعَ، وَلَا يَأْخُذُهُ الْمَشْهُودُ لَهُ، وَوُورِثَ عَنْهُ، وَلَهُ عَطِيَّتُهُ، لَا تَزُوجُ. وَإِنْ كَانَ بِمِائَةِ لِزِيدٍ وَعَمَرُو، ثُمَّ قَالَا لِزِيدٍ غَرِمَا خَمْسِينَ لِعَمْرٍو فَقَطُّ، وَإِنْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا غَرِمَ نِصْفَ الْحَقِّ، كَرَجُلٍ مَعَ نِسَاءٍ، وَهُوَ مَعَهُنَّ فِي الرِّضَاعِ كَاثْنَتَيْنِ، وَعَنْ بَعْضِهِ غَرِمَ نِصْفَ الْبَغْضِ، وَإِنْ رَجَعَ مَنْ يَسْتَقِلُّ الْحُكْمَ بَعْدَهُ فَلَا غُرْمَ، فَإِذَا رَجَعَ غَيْرُهُ فَالْجَمِيعُ، وَلِلْمَقْضِيِّ عَلَيْهِ مُطَالَبَتُهُمَا بِالْدَّفْعِ لِلْمَقْضِيِّ لَهُ، وَلِلْمَقْضِيِّ لَهُ ذَلِكَ إِذَا تَعَدَّرَ مِنَ الْمَقْضِيِّ عَلَيْهِ، وَإِنْ أَمَكَّنَ جَمْعُ بَيْنَ الْبَيِّنَتَيْنِ جَمْعًا، وَإِلَّا رُجِحَ بِسَبَبٍ مِلْكٍ كَنَسْجٍ، وَنَتَاجٍ إِلَّا بِمِلْكٍ مِنَ الْمَقَاسِمِ، أَوْ تَارِيخٍ، أَوْ

تَقْدُمِهِ، وَبِمَزِيدِ عَدَالَةٍ لَا عَدَدٍ، وَبِشَاهِدَيْنِ عَلَى شَاهِدٍ وَبِمِمينٍ، أَوْ امْرَأَتَيْنِ، وَبَيِّدٍ إِنْ لَمْ تُرْجَحْ بَيْنَهُ مُقَابِلُهُ فَيَحْلِفُ، وَبِالْمَلِكِ عَلَى الْحَوَزِ، وَبِنَقْلِ عَلَى مُسْتَضْجِيَةٍ وَصِحَّةِ الْمَلِكِ بِالتَّصَرُّفِ. وَعَدَمُ مُنَازَعٍ، وَحَوَزٍ طَالَ كَعَشْرَةِ أَشْهُرٍ، وَأَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ فِي عِلْمِهِمْ، وَتَوَوَّلَتْ عَلَى الْكَمَالِ فِي الْآخِرِ، لَا بِالِاشْتِرَاءِ، وَإِنْ شُهِدَ بِإِقْرَارِ اسْتِضْجَبٍ. وَإِنْ تَعَذَّرَ تَرْجِيحُ سَقَطْنَا، وَبَقِيَ بَيِّدٌ حَازِرُهُ، أَوْ لِمَنْ يَقْرَأُ لَهُ، وَقُسِمَ عَلَى الدَّعْوَى إِنْ لَمْ يَكُنْ بَيِّدٌ أَحَدُهُمَا كَالْعَوْلِ، وَلَمْ يَأْخُذْهُ بِأَنَّهُ كَانَ بِيَدِهِ، وَإِنْ ادَّعَى أَخٌ أَسْلَمَ أَنَّ أَبَاهُ أَسْلَمَ فَالْقَوْلُ لِلنُّصْرَانِيِّ وَقُدِّمَتْ بَيْنَهُ الْمُسْلِمِ؛ إِلَّا بِأَنَّهُ تَنْصَرَّ، أَوْ مَاتَ إِنْ جُهِلَ أَصْلُهُ فَيُقْسَمُ كَمَجْهُولِ الدِّينِ⁽⁴⁷¹⁾، وَقُسِمَ عَلَى الْجِهَاتِ بِالسَّوِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا طِفْلٌ فَهَلْ يَحْلِفَانِ وَيُوقَفُ الثَّلَاثُ فَمَنْ وَافَقَهُ أَخَذَ حِصَّتَهُ وَرَدَّ عَلَى الْآخِرِ. وَإِنْ مَاتَ حَلَفَا وَقُسِمَ أَوْ لِلصَّغِيرِ النِّصْفُ وَيُجْبَرُ عَلَى الْإِسْلَامِ؟ قَوْلَانِ. وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى شَيْئِهِ فَلَهُ أَخْذُهُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ عُقُوبَةٍ وَأَمِنْ فِتْنَةٍ وَرَذِيلَةٍ. وَإِنْ قَالَ أُبْرَأْنِي مُوَكَّلَكَ الْغَائِبِ أَنْظِرْ، وَمَنْ اسْتَمْهَلَ لِدَفْعِ بَيْنَةِ أُمِّهِلَ بِالِاجْتِهَادِ كَحِسَابٍ وَشَبْهِهِ، بِكَفِيلٍ بِالْمَالِ كَأَنْ أَرَادَ إِقَامَةَ ثَانٍ، أَوْ بِإِقَامَةِ بَيْنَةٍ فَبَحْمِيلٍ بِالْوَجْهِ، وَفِيهَا أَيْضًا نَفْيُهُ، وَهَلْ خِلَافٌ؟ أَوْ الْمُرَادُ وَكِيلٌ يُلَازِمُهُ؟ أَوْ إِنْ لَمْ تُعْرِفْ عَيْنُهُ؟ تَأْوِيلَاتٌ. وَيُجِيبُ عَنْ الْقِصَاصِ الْعَبْدُ، وَعَنْ الْأَرْضِ السَّيِّدُ. وَالْيَمِينُ فِي كُلِّ حَقٍّ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَلَوْ كِتَابِيًّا، وَتَوَوَّلَتْ عَلَى أَنَّ النُّصْرَانِيَّ يَقُولُ بِاللَّهِ فَقَطُّ وَغُلِّظَتْ فِي رُبْعِ دِينَارٍ بِجَامِعٍ، كَالْكَنِيسَةِ، وَبَيْتِ النَّارِ، وَبِالْقِيَامِ لَا بِالِاسْتِقْبَالِ وَبِمُبْتَرِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَخَرَجَتِ الْمُخَدَّرَةُ فِيمَا ادَّعَتْ، أَوْ ادَّعَى عَلَيْهَا، إِلَّا الَّتِي لَا تَخْرُجُ نَهَارًا، وَإِنْ مُسْتَوْلَدَةٌ فَلَيْلًا، وَتَحْلَفُ فِي أَقْلٍ بَيْنَيْهَا وَإِنْ ادَّعَيْتَ قَضَاءَ

(471) مات وترك ابنين: مسلما وكافرا، وتنازعا في موته مسلما وكافرا، ولا توجد بينة ترجح

أحد الطرفين قسم ماله بينهما نصفين.

عَلَى مَيْتٍ لَمْ يَخْلِفْ إِلَّا مَنْ يُظَنُّ بِهِ الْعِلْمُ مِنْ وَرَثَتِهِ. وَحَلَفَ فِي نَقْصِ بَتًّا، وَغَشَّ عِلْمًا. وَاعْتَمَدَ الْبَاتُ عَلَى ظَنٍّ قَوِيٍّ كَخَطِّ أَبِيهِ، أَوْ قَرِينَةٍ، وَيَمِينِ الْمَطْلُوبِ مَا لَهُ عِنْدِي كَذَا، وَلَا شَيْءٌ مِنْهُ. وَنَفَى سَبَبًا إِنْ عَيْنٌ وَغَيْرُهُ، فَإِنْ قَضَى نَوَى سَلَفًا يَجِبُ رَدُّهُ، وَإِنْ قَالَ وَقَفَ، أَوْ لَوْلَا لَمْ يُمْنَعْ مُدَّعٍ مِنْ بَيِّنَتِهِ. وَإِنْ قَالَ لِفُلَانٍ، فَإِنْ حَضَرَ ادَّعَى عَلَيْهِ، فَإِنْ حَلَفَ فَلِلْمُدَّعِي تَحْلِيفُ الْمُقَرَّرِ، وَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ وَغَرِمَ مَا فَوْتُهُ، أَوْ غَابَ لَزِمَهُ يَمِينٌ أَوْ بَيِّنَةٌ، وَانْتَقَلَتْ الْحُكُومَةُ لَهُ، فَإِنْ نَكَلَ أَخَذَهُ بِلَا يَمِينٍ وَإِنْ جَاءَ الْمُقَرَّرُ لَهُ فَصَدَّقَ الْمُقَرَّرُ أَخَذَهُ، وَإِنْ اسْتَحْلَفَ وَلَهُ بَيِّنَةٌ حَاضِرَةٌ أَوْ كَالْجُمُعَةِ يَعْلَمُهَا لَمْ تُسْمَعْ. وَإِنْ نَكَلَ فِي مَالٍ وَحَقِّهِ اسْتَحَقَّ بِهِ إِنْ حَقَّقَ، وَلِيَبَيِّنَ الْحَاكِمُ حُكْمَهُ، وَلَا يُمَكِّنُ مِنْهَا إِنْ نَكَلَ، بِخِلَافِ مُدَّعِ التَّزَمِّهَا، ثُمَّ رَجَعَ، وَإِنْ رُدَّتْ عَلَى مُدَّعٍ وَسَكَتَ زَمَنًا فَلَهُ الْحَلْفُ. وَإِنْ حَازَ أَجْنَبِيٌّ غَيْرُ شَرِيكِ وَتَصَرَّفَ، ثُمَّ ادَّعَى حَاضِرٌ سَاكِتٌ بِلَا مَانِعٍ عَشْرَ سِنِينَ لَمْ تُسْمَعْ، وَلَا بَيِّنَتُهُ، إِلَّا بِإِسْكَانٍ وَنَحْوِهِ، كَشَرِيكِ أَجْنَبِيٍّ حَازَ فِيهَا؛ إِنْ هَدَمَ وَبَنَى. وَفِي الشَّرِيكِ الْقَرِيبِ مَعَهُمَا قَوْلَانِ، لَا بَيْنَ أَبِي وَابْنِهِ، إِلَّا بِكَهْبَةِ، إِلَّا أَنْ يَطُولَ مَعَهُمَا مَا تَهْلِكُ الْبَيِّنَاتُ، وَيَنْقَطِعُ الْعِلْمُ، وَإِنَّمَا تَفْتَرِقُ الدَّارُ مِنْ غَيْرِهَا فِي الْأَجْنَبِيِّ، فَفِي الدَّائَةِ وَأَمَةِ الْخِدْمَةِ السَّنَتَانِ، وَيُزَادُ فِي عَبْدٍ وَعَرَضٍ.

باب

إِنْ أَتَلَفَ مُكَلَّفٌ؛ وَإِنْ رُقَّ، غَيْرُ حَرْبِيٍّ، وَلَا زَائِدٍ حُرِّيَّةٍ أَوْ إِسْلَامٍ حِينَ الْقَتْلِ إِلَّا لِغِيلَةٍ - مَعْصُومًا⁽⁴⁷²⁾ لِلتَّلَفِ وَالْإِصَابَةِ بِإِيمَانٍ أَوْ أَمَانٍ، كَالْقَاتِلِ مِنْ غَيْرِ الْمُسْتَحَقِّ، وَأُدَبَ كَمُرْتَدٍّ، وَزَانٍ أَحْصَنَ، وَيَدٍ سَارِقٍ فَالْقَوْدُ عَيْنًا، وَلَوْ

(472) مفعول أتلَف. وقوله للتلف أي استمرت عصمته إلى وقت التلف.

قَالَ: إِنْ قَتَلْتَنِي أَبْرَأْتُكَ، وَلَا دِيَّةَ لِعَافٍ مُطْلَقٍ إِلَّا أَنْ تَظْهَرَ إِرَادَتُهَا فَيَحْلِفَ، وَيَبْقَى عَلَى حَقِّهِ إِنْ اِمْتَنَعَ، كَعَفْوِهِ عَنِ الْعَبْدِ، وَاسْتَحَقَّ وَلِيُّ دَمٍ مَنْ قَتَلَ الْقَاتِلَ، أَوْ قَطَعَ يَدَ الْقَاطِعِ، كَدِيَّةِ خَطَا، فَإِنْ أَرْضَاهُ وَلِيُّ الثَّانِي فَلَهُ. وَإِنْ فُقِئَتْ عَيْنُ الْقَاتِلِ، أَوْ قُطِعَتْ يَدُهُ، وَلَوْ مِنَ الْوَلِيِّ بَعْدَ أَنْ أُسْلِمَ لَهُ فَلَهُ الْقَوْدُ. وَقَتْلُ الْأَذْنَى بِالْأَعْلَى، كَحَرْ كِتَابِيٍّ بِعَبْدٍ مُسْلِمٍ. وَالْكَفَّارُ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ: مِنْ كِتَابِيٍّ، وَمَجُوسِيٍّ، وَمُؤْمِنٍ، كَذَوِي الرِّقِّ، وَذَكَرٍ، وَصَحِيحٍ وَضِدَّهُمَا، وَإِنْ قَتَلَ عَبْدٌ عَبْدًا بَبَيَّةٍ أَوْ قَسَامَةٍ خَيْرَ الْوَلِيِّ، فَإِنْ اسْتَحْيَاهُ فَلِسِيْدِهِ إِسْلَامُهُ⁽⁴⁷³⁾، أَوْ فِدَاؤُهُ إِنْ قَصَدَ ضَرْبًا وَإِنْ بِقَضِيْبٍ. كَخَنَقٍ وَمَنْعِ طَعَامٍ، وَمُثْقَلٍ. وَلَا قَسَامَةٌ إِنْ أَنْفَذَ مَقْتَلَهُ بِشَيْءٍ، أَوْ مَاتَ مَغْمُورًا، وَكَطَرَحٍ غَيْرِ مُحْسِنٍ لِلْعَوْمِ عِدَاوَةً. وَإِلَّا فَدِيَّةٌ، وَكَحْفَرٍ بَثْرٍ وَإِنْ بَبَيَّتِهِ، أَوْ وَضَعَ مُزْلِقٍ، أَوْ رَبَطَ دَابَّةً بِطَرِيقٍ أَوْ اتَّخَذَ كُلِّ عَقُورٍ تُقَدَّمُ لِصَاحِبِهِ قَصْدَ الضَّرَرِ، وَهَلَكِ الْمَقْصُودُ؛ وَإِلَّا فَالْدِيَّةُ، وَكَالْإِكْرَاهِ، وَتَقْدِيمِ مَسْمُومٍ، وَرَمْيِهِ عَلَيْهِ حَيَّةً وَكَإِشَارَتِهِ بِسَيْفٍ فَهَرَبَ، وَطَلَبَهُ، وَبَيْنَهُمَا عِدَاوَةٌ، وَإِنْ سَقَطَ فِقَسَامَةٍ، وَإِشَارَتُهُ فَقَطْ خَطَاً، وَكَالْإِمْسَاكِ لِلْقَتْلِ. وَيُقْتَلُ الْجَمْعُ بِوَاحِدٍ⁽⁴⁷⁴⁾، وَالْمُتَمَالِثُونَ، وَإِنْ بِسَوْطٍ سَوْطٍ، وَالْمُتَسَبِّبُ مَعَ الْمُبَاشِرِ. كَمُكْرِهِ، وَمُكْرِهِ، وَكَأَبٍ أَوْ مُعْلَمٍ أَمَرَ وَلَدًا صَغِيرًا⁽⁴⁷⁵⁾، وَسَيِّدٍ أَمَرَ عَبْدًا مُطْلَقًا فَإِنْ لَمْ يَخَفِ الْمَأْمُورُ اقْتِصَ مِنْهُ فَقَطْ، وَعَلَى شَرِيكِ الصَّبِيِّ الْقِصَاصُ إِنْ تَمَالَا عَلَى قَتْلِهِ، لَا شَرِيكَ مُخْطِئٍ وَمَجْنُونٍ، وَهَلْ يُقْتَصُّ مِنْ شَرِيكِ سَبْعٍ، وَجَارِحِ نَفْسِهِ، وَحَزْبِيٍّ وَمَرَضٍ بَعْدَ الْجَرْحِ، أَوْ عَلَيْهِ نِصْفُ

(473) أي تسليمه الولي الدم بماله، أو يفديه بدية حر.

(474) لما في الموطأ عن عمر: «لو تمالأ أهل صنعاء على قتل صبي لقتلته به».

(475) أي فيقتل الأب والمعلم لأنهما متسببان. وعلى عاقلة الصغير نصف دية مقتوله.

الدِّية؟ قَوْلَانِ. وَإِنْ تَصَادَمَا، أَوْ تَجَادَبَا مُطْلَقًا قُضِيَ فَمَاتَا أَوْ أَحَدُهُمَا فَالْقَوْدُ، وَحُمِلًا عَلَيْهِ، عَكْسُ السَّفِينَتَيْنِ؛ إِلَّا لِعَجْزِ حَقِيقِيٍّ، لَا لِكَخُوفِ عَرَقٍ أَوْ ظُلْمَةٍ، وَإِلَّا فِدِيَةُ كُلِّ عَلَى عَاقِلَةٍ الْآخَرِ، وَفَرَسُهُ فِي مَالِ الْآخِرِ كَثْمَنِ الْعَبْدِ. وَإِنْ تَعَدَّدَ الْمُبَاشِرُ؛ فَبِالْمُمَالَةِ يُقْتَلُ الْجَمِيعُ وَإِلَّا قُدِّمَ الْأَقْوَى، وَلَا يَسْقُطُ الْقَتْلُ عِنْدَ الْمَسَاوَةِ بِزَوَالِهَا بَعْتِ، أَوْ إِسْلَامٍ وَضَمِنَ وَفَتْ الْإِصَابَةَ، وَالْمَوْتَ. وَالْجُرْحُ كَالنَّفْسِ فِي الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ، وَالْمَفْعُولِ؛ إِلَّا نَاقِصًا جَرَحَ كَامِلًا. وَإِنْ تَمَيَّزَتْ جَنَائِبَاتُ بِلَا تَمَالُؤٍ فَمِنْ كُلِّ، كَفِعْلِهِ، وَاقْتَصَّ مِنْ مُوَضِّحَةٍ، أَوْضَحَتْ عَظْمَ الرَّأْسِ وَالْجَبْهَةِ وَالْخَدَيْنِ، وَإِنْ كَابِرَةٌ، وَسَابِقُهَا مِنْ دَامِيَةٍ، وَحَارِصَةٌ شَقَّتِ الْجِلْدَ، وَسَمَحَاقٍ كَشَطْنُهُ، وَبَاضِيعَةٌ شَقَّتِ اللَّحْمَ، وَمُتَلَاخِمَةٌ غَاصَتْ فِيهِ بِتَعَدُّدٍ، وَمِلْطَاطَةٌ قُرِبَتْ لِلْعَظْمِ، كَضْرِبَةِ السَّوْطِ، وَجَرَّاحُ الْجَسَدِ وَإِنْ مُنْقَلَةً بِالْمَسَاحَةِ إِنْ اتَّحَدَ الْمَحَلُّ، كَطَيْبٍ زَادَ عَمْدًا، وَإِلَّا فَالْعُقْلُ كَيْدٌ شَلَاءٌ عَدِمَتْ النَّفْعَ بِصَحِيحَةٍ، وَبِالْعَكْسِ، وَعَيْنٍ أَعْمَى، وَلِسَانٍ أَبْكَمَ. وَمَا بَعْدَ الْمُوَضِّحَةِ: مِنْ مُنْقَلَةٍ طَارَ فِرَاشُ الْعَظْمِ مِنَ الدَّوَاءِ، وَآمَةٌ أَفْضَتْ لِلدِّمَاغِ، وَدَامِغَةٌ خَرَقَتْ خَرِيطَتَهُ، وَلَطْمَةٌ، وَشَفْرٌ عَيْنٍ وَحَاجِبٍ، وَلِحْيَةٍ. وَعَمْدُهُ كَالْخَطِّ إِلَّا فِي الْأَدَبِ، وَإِلَّا أَنْ يَعْظُمَ الْخَطَرُ فِي غَيْرِهَا كَعَظْمِ الصَّدْرِ، وَفِيهَا أَخَافُ فِي رَضٍ الْأَنْثَيْنِ أَنْ يَتَلَفَ. وَإِنْ ذَهَبَ كَبَصَرٍ بِجُرْحٍ اقْتَصَرَ مِنْهُ، فَإِنْ حَصَلَ أَوْ زَادَ، وَإِلَّا فِدِيَةُ مَا لَمْ يَذْهَبَ. وَإِنْ ذَهَبَ وَالْعَيْنُ قَائِمَةٌ، فَإِنْ اسْتَطِيعَ كَذَلِكَ، وَإِلَّا فَالْعُقْلُ كَأَن شُلَّتْ يَدُهُ بِضْرِبَةٍ، وَإِنْ قُطِعَتْ يَدُ قَاطِعٍ بِسَمَاقٍ، أَوْ سَرِقَةٍ، أَوْ قِصَاصٍ لِغَيْرِهِ؛ فَلَا شَيْءَ لِلْمَجْنُونِ عَلَيْهِ، وَإِنْ قُطِعَ أَقْطَعُ الْكَفِّ مِنَ الْمِرْفَقِ، فَلِلْمَجْنُونِ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ، أَوِ الدِّيةُ كَمَقْطُوعِ الْحَشْفَةِ. وَتُقْطَعُ الْيَدُ النَّاقِصَةُ إِصْبَعًا بِالْكَامِلَةِ بِلَا غُرْمٍ، وَخَيْرٌ - إِنْ نَقَصَتْ أَكْثَرَ - فِيهِ وَفِي الدِّيةِ. وَإِنْ

نَقَصَتْ يَدُ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ فَالْقَوْدُ وَلَوْ إِبْهَامًا لَا أَكْثَرَ، وَلَا يَجُوزُ بِكُوعٍ لِذِي مِرْفَقٍ وَإِنْ رَضِيََا. وَتُؤْخَذُ الْعَيْنُ السَّلِيمَةُ بِالضَّعِيفَةِ خَلْقَةً أَوْ كَبِيرًا. وَلِجُدْرِيٍّ أَوْ لِكَرْمِيَّةٍ فَالْقَوْدُ إِنْ تَعَمَّدَ، وَإِلَّا فَبِحَسَابِهِ. وَإِنْ فَقَا سَالِمٌ عَيْنَ أَعْوَرَ فَلَهُ الْقَوْدُ، وَأَخَذُ الدِّيَّةِ كَامِلَةً مِنْ مَالِهِ، وَإِنْ فَقَا أَعْوَرُ مِنْ سَالِمٍ مُمَائِلَتَهُ فَلَهُ الْقِصَاصُ، أَوْ دِيَّةٌ مَا تَرَكَ وَغَيْرَهَا فَنِصْفُ دِيَّةٍ فَقَطْ فِي مَالِهِ، وَإِنْ فَقَا عَيْنَيِ السَّالِمِ فَالْقَوْدُ وَنِصْفُ الدِّيَّةِ، وَإِنْ قُلِعَتْ سِنَّ فَنَبَتُ فَالْقَوْدُ، وَفِي الْخَطِ كَالْخَطِ. وَالْإِسْتِيفَاءُ لِلْعَاصِبِ⁽⁴⁷⁶⁾ كَالْوَلَاءِ، إِلَّا الْجَدَّ وَالْإِخْوَةَ فَسَيَّانٍ، وَيَحْلِفُ الثَّلَاثَ، وَهَلْ إِلَّا فِي الْعَمْدِ، فَكَأَخٍ؟ تَأْوِيلَانِ. وَانْتَظِرْ غَائِبٌ لَمْ تَبْعُدْ غَيْبَتُهُ، وَمُعْمَى، وَمُبْرَسَمٌ لَا مُطَبَقٌ وَصَغِيرٌ لَمْ يَتَوَقَّفِ الثُّبُوتُ عَلَيْهِ، وَلِلنِّسَاءِ إِنْ وَرِثْنَ وَلَمْ يُسَاوِهَنَّ عَاصِبٌ وَلِكُلِّ الْقَتْلِ، وَلَا عَفْوٌ إِلَّا بِاجْتِمَاعِهِمْ⁽⁴⁷⁷⁾، كَأَنْ حُزْنَ الْمِيرَاثِ، وَبَتَّتْ بِقَسَامَةٍ وَالْوَارِثُ كَمُورَثِهِ، وَلِلصَّغِيرِ إِنْ غَفِيَ نَصِيْبُهُ مِنَ الدِّيَّةِ، وَلَوْلِيَّهِ النَّظَرُ فِي الْقَتْلِ، أَوْ الدِّيَّةِ كَامِلَةً، كَقَطْعِ يَدِهِ إِلَّا لِعُسْرِ فَيَجُوزُ بِأَقْلٍ، بِخِلَافِ قَتْلِهِ فَلِعَاصِبِهِ. وَالْأَحَبُّ أَخَذُ الْمَالِ فِي عَبْدِهِ. وَيَقْتَصُّ مَنْ يَعْرِفُ. يَأْجُرُهُ الْمُسْتَحَقُّ⁽⁴⁷⁸⁾، وَلِلْحَاكِمِ رَدُّ الْقَتْلِ فَقَطْ لِلْوَلِيِّ، وَنَهَى عَنِ الْعَبَثِ. وَأَخْرَ لِبَرْدٍ أَوْ حَرٍّ كَلْبُزٍ، كَدَيْتِهِ خَطَأً وَلَوْ كَجَائِفَةٍ. وَالْحَامِلُ، وَإِنْ بِجَرْحٍ مُخِيفٍ لَا يَدْعُوهَا وَحَبِسَتْ. كَالْحَدِّ، وَالْمَرْضِعُ لِيُجُودَ مَرْضِعٍ، وَالْمُؤَالَاةُ فِي الْأَطْرَافِ كَحَدِّينَ لِلَّهِ لَمْ يُقَدَّرْ عَلَيْهِمَا، وَبُدِيَءٌ بِأَشَدِّ لَمْ يُخَفْ عَلَيْهِ، لَا بِدُخُولِ الْحَرَمِ.

(476) يريد بالاستيفاء طلب القصاص من الجاني على النفس. والعاصب للمقتول من النسب إن وجد، وإلا فمن الولاء، وإلا فلإمام.

(477) أي العصبه والنساء على العفو، كما إذا حاز النساء الميراث فلا يقبل العفو إلا بموافقة الرجال لهن.

(478) يستأجره المستحق للقصاص وأجرته عليه.

وَسَقَطَ إِنْ عَفَا رَجُلٌ كَالْبَاقِي، وَالْبِنْتُ أُولَى مِنَ الْأُخْتِ فِي عَفْوٍ وَضِدِّهِ. وَإِنْ عَفَتْ بِنْتُ مَنْ بَنَاتٍ نَظَرَ الْحَاكِمُ وَفِي رِجَالٍ وَنِسَاءٍ لَمْ يَسْقُطْ إِلَّا بِهِمَا، أَوْ بَعْضُهُمَا، وَمَهُمَا سَقَطَ الْبَعْضُ، فَلِمَنْ بَقِيَ نَصِيبُهُ مِنَ الدِّيَةِ، كَارِزُهُ، وَلَوْ قَسَطًا مِنْ نَفْسِهِ وَإِزْنُهُ كَالْمَالِ، وَجَازَ صُلْحُهُ فِي عَمْدٍ بِأَقْلٍ أَوْ أَكْثَرٍ. وَالْخَطِيبُ كَبَيْعِ الدِّينِ، وَلَا يَمْضِي عَلَى عَاقِلَتِهِ كَعَكْسِهِ، فَإِنْ عَفَا فَوْصِيَّةً. وَتَدْخُلُ الْوَصَايَا فِيهِ، وَإِنْ بَعْدَ سَبَبِهَا، أَوْ بِثَلَاثَةٍ، أَوْ بِشَيْءٍ إِذَا عَاشَ بَعْدَهَا مَا يُمَكِّنُهُ التَّغْيِيرُ فَلَمْ يَغَيَّرْ، بِخِلَافِ الْعَمْدِ، إِلَّا أَنْ يُنْفَذَ مَقْتَلُهُ، وَيَقْبَلَ وَارِثُهُ الدِّيَةَ وَعَلِمَ وَإِنْ عَفَا عَنْ جُزْجِهِ أَوْ صَالِحَ فَمَاتَ فَلَأَوْلِيَايَاهُ الْقِسَامَةُ وَالْقَتْلُ، وَرَجَعَ الْجَانِي فِيمَا أَخَذَ مِنْهُ. وَلِلْقَاتِلِ الْإِسْتِحْلَافُ عَلَى الْعَفْوِ، فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ وَاحِدَةً وَبَرَى. وَتُلَوَّمُ لَهُ فِي بَيِّنَةِ الْعَائِبَةِ. وَقُتِلَ بِمَا قُتِلَ⁽⁴⁷⁹⁾، وَلَوْ نَارًا، إِلَّا بِخَمْرِ، وَلِوَاطٍ وَسُحْرِ، وَمَا يَطُولُ. وَهَلْ وَالسُّمُّ؟ أَوْ يُجْتَهِدُ فِي قَدْرِهِ تَأْوِيلَانِ. فَيَعْرِقُ، وَيُخْنَقُ، وَيُحَجَّرُ. وَضُرِبَ بِالْعَصَا لِلْمَوْتِ، كَذِي عَصَوَيْنِ. وَمُكِّنَ مُسْتَحِقُّ مِنَ السَّيْفِ مُطْلَقًا، وَانْدَرَجَ طَرَفٌ إِنْ تَعَمَّدَهُ؛ وَإِنْ لِعِيرِهِ لَمْ يَقْصِدْ مِثْلَهُ كَالْأَصَابِعِ فِي الْيَدِ. وَدِيَةُ الْخَطِيبِ عَلَى الْبَادِي مُحْمَسَةٌ: بِنْتُ مَخَاضٍ، وَوَلَدَا لَبُونٍ، وَحِقَّةٌ، وَجَذَعَةٌ. وَرُبِعَتْ فِي عَمْدٍ بِحَذْفِ ابْنِ اللَّبُونِ. وَثَلَاثُ فِي الْأَبِ وَلَوْ مَجُوسِيًّا فِي عَمْدٍ لَمْ يُقْتَلْ بِهِ، كَجُزْجِهِ بِثَلَاثِينَ حِقَّةً، وَثَلَاثِينَ جَذَعَةً وَأَرْبَعِينَ خَلْفَةً بِلَا حَدِّ سِنَّ. وَعَلَى الشَّامِيِّ، وَالْمِصْرِيِّ، وَالْمَغْرِبِيِّ، أَلْفُ دِينَارٍ. وَعَلَى الْعِرَاقِيِّ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ إِلَّا فِي الْمُثَلَّثَةِ، فَيَزَادُ بِنِسْبَةِ مَا بَيْنَ الدَّيْتَيْنِ. وَالْكِتَابِيُّ، وَالْمُعَاهَدُ نِصْفُ دِيَّتِهِ، وَالْمَجُوسِيُّ وَالْمُرْتَدُّ ثُلُثُ خُمْسٍ. وَأُنْتَى كُلُّ كَنْصَفِهِ؛ وَفِي الرَّقِيقِ قِيمَتُهُ وَإِنْ زَادَتْ. وَفِي الْجَنِينِ - وَإِنْ

(479) لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عَاقَبْتُمْ بِهِ﴾.

عَلَقَةً - عُسْرُ أُمِّهِ وَلَوْ أُمَّةً نَقْدًا، أَوْ غُرَّةً عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ تَسَاوِيهِ، وَالْأُمَّةُ مِنْ سَيِّدِهَا، وَالتَّصْرَانِيَّةُ مِنَ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ كَالْحُرَّةِ إِنْ زَايَلَهَا كُلُّهُ حَيَّةٌ؛ إِلَّا أَنْ يَحْيَا فَالْدِّيَّةُ إِنْ أَقْسَمُوا، وَلَوْ مَاتَ عَاجِلًا، وَإِنْ تَعَمَّدَهُ بِضَرْبِ بَطْنٍ، أَوْ ظَهْرٍ أَوْ رَأْسٍ: فَنَفِي الْقِصَاصِ خِلَافٌ؛ وَتَعَدَّدَ الْوَاجِبُ بِتَعَدُّدِهِ وَوُرُثَ عَلَى الْفَرَائِضِ. وَفِي الْجِرَاحِ حُكُومَةٌ بِنِسْبَةِ نُقْصَانِ الْجَنَائَةِ، إِذَا بَرِيَءٌ مِنْ قِيَمَتِهِ عَبْدًا فَرَضًا مِنْ الدِّيَّةِ، كَجَنِينِ الْبَهِيمَةِ. إِلَّا الْجَائِفَةَ وَالْأُمَّةَ فَثُلُثَ، وَالْمُوضِحَةَ فَنِصْفُ عُسْرِ، وَالْمُنْقَلَةَ وَالْهَاشِمَةَ فَعُسْرٌ وَنِصْفُهُ، وَإِنْ بِشَيْنٍ فِيهِنَّ؛ إِنْ كُنَّ بِرَأْسٍ أَوْ لَحْيٍ أَعْلَى، وَالْقِيَمَةُ لِلْعَبْدِ كَالدِّيَّةِ؛ وَإِلَّا فَلَا تَقْدِيرَ، وَتَعَدَّدَ الْوَاجِبُ بِجَائِفَةِ نَفَذَتْ كَتَعَدُّدِ الْمُوضِحَةِ، وَالْمُنْقَلَةِ، وَالْأُمَّةِ إِنْ لَمْ تَتَّصِلْ، وَإِلَّا فَلَا، وَإِنْ بِفَوْرِ فِي ضَرْبَاتٍ، وَالدِّيَّةُ فِي الْعَقْلِ، أَوْ السَّمْعِ، أَوْ الْبَصَرِ، أَوْ النُّطْقِ، أَوْ الصَّوْتِ، أَوْ الذُّوقِ، أَوْ قُوَّةِ الْجَمَاعِ، أَوْ نَسْلِهِ، أَوْ تَجْدِيمِهِ، أَوْ تَبْرِيصِهِ، أَوْ تَسْوِيدِهِ، أَوْ قِيَامِهِ وَجُلُوسِهِ، أَوْ الْأَذْنَيْنِ، أَوْ الشَّوَى⁽⁴⁸⁰⁾ أَوْ الْعَيْنَيْنِ، أَوْ عَيْنِ الْأَعْوَرِ لِلْسِّنَّةِ؛ بِخِلَافِ كُلِّ رَوْحٍ؛ فَإِنَّ فِي أَحَدِهِمَا نِصْفَهُ، وَفِي الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ، وَمَارِنِ الْأَنْفِ، وَالْحَشْفَةِ، وَفِي بَعْضِهِمَا بِحِسَابِهَا مِنْهُمَا؛ لَا مِنْ أَصْلِهِ، وَفِي الْأُنْثَيْنِ مُطْلَقًا. وَفِي ذَكَرِ الْعَيْنَيْنِ قَوْلَانِ. وَفِي شَفْرِى الْمَرْأَةِ؛ إِنْ بَدَأَ الْعَظْمُ، وَفِي ثَدْيَيْهَا أَوْ حَلَمَتَيْهَا إِنْ بَطَلَ اللَّبَنُ، وَاسْتَوْنِي بِالصَّغِيرَةِ، وَسِنَّ الصَّغِيرِ الَّذِي لَمْ يُثَغَرْ لِلْإِيَّاسِ كَالْقَوْدِ، وَإِلَّا انْتِظَرِ سَنَةً. وَسَقَطَا إِنْ عَادَتْ، وَوُرْثَا إِنْ مَاتَ، وَفِي عَوْدِ السِّنِّ أَصْغَرَ بِحِسَابِهَا. وَجُرَّبَ الْعَقْلُ بِالْخَلَوَاتِ، وَالسَّمْعُ بِأَنْ يُصَاحَ مِنْ أَمَاكِنَ مُخْتَلِفَةٍ، مَعَ سَدِّ الصَّحِيحَةِ، وَنُسِبَ لِسَمْعِهِ الْآخَرِ؛ وَإِلَّا فَسَمْعٌ وَسَطٌ، وَلَهُ نِسْبَتُهُ، إِنْ حَلَفَ، وَلَمْ يَخْتَلِفْ قَوْلُهُ، وَإِلَّا فَهَدَرَ. وَالْبَصَرُ

(480) الشوى - بفتح الشين - جمع شواة وهي جلدة الرأس. ففي إزالتها الدية كاملة.

بِإِعْلَاقِ الصَّحِيحَةِ كَذَلِكَ، وَالشَّمُّ بِرَائِحَةِ حَادَّةٍ، وَالنُّطْقُ بِالْكَلامِ اجْتِهَادًا،
وَالذَّوْقُ بِالْمُقَرَّرِ. وَصَدَّقَ مُدْعٍ ذَهَابَ الْجَمِيعِ بِيَمِينٍ، وَالضَّعِيفُ مِنْ عَيْنٍ
وَرَجُلٍ وَنَحْوِهِمَا خِلْقَةً كَعَبْرِهِ. وَكَذَا الْمَجْنِيُّ عَلَيْهَا إِنْ لَمْ يَأْخُذْ لَهَا عَقْلًا،
وَفِي لِسَانِ النَّاطِقِ، وَإِنْ لَمْ يَمْنَعِ النَّطْقَ مَا قَطَعَهُ فَحُكُومَةٌ، كَلِسَانِ الْأَخْرَسِ،
وَالْيَدِ السَّلَاءِ، وَالسَّاعِدِ، وَالْيَتِي الْمَرْأَةُ، وَسِنَّ مَضْطَرِبَةٍ جَدًّا، وَعَسِيبِ ذَكَرٍ
بَعْدَ الْحَشْفَةِ، وَحَاجِبٍ، أَوْ هُذْبٍ وَظُفْرِ، وَفِيهِ الْقِصَاصُ. وَإِفْضَاءً، وَلَا
يَنْدَرُجُ تَحْتَ مَهْرٍ، بِخِلَافِ الْبَكَارَةِ إِلَّا بِأَصْبُعِهِ. وَفِي كُلِّ أَصْبُعٍ عَشْرٌ،
وَالْأَثْمَلَةُ ثَلَاثُهُ، إِلَّا فِي الْإِنْهَامِ؛ فَنِصْفُهُ، وَفِي الْأَصْبُعِ الزَّائِدَةِ الْقَوِيَّةِ عَشْرٌ إِنْ
انْفَرَدَتْ، وَفِي كُلِّ سِنَّ خَمْسٌ؛ وَإِنْ سَوْدَاءَ بَقْلَعٍ أَوْ اسْوَدَادٍ، أَوْ بِهِمَا، أَوْ
بِخُمْرَةٍ أَوْ بِصُفْرَةٍ؛ إِنْ كَانَا عُرْفًا⁽⁴⁸¹⁾ كَالسَّوَادِ، أَوْ بِاضْطِرَابِهَا جَدًّا، وَإِنْ ثَبَّتَتْ
لِكَبِيرٍ قَبْلَ أَخْذِ عَقْلِهَا أَخَذَهُ كَالْجِرَاحَاتِ الْأَرْبَعِ، وَرَدَّ فِي عَوْدِ الْبَصَرِ وَقُوَّةِ
الْجَمَاعِ، وَمَنْفَعَةِ اللَّبَنِ وَفِي الْأُذُنِ إِنْ ثَبَّتَتْ تَأْوِيلَانِ. وَتَعَدَّدَتِ الدِّيَةُ
بِتَعَدُّدِهَا⁽⁴⁸²⁾، إِلَّا الْمَنْفَعَةُ بِمَحَلِّهَا، وَسَاوَتِ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ لِثُلُثِ دِيَّتِهِ؛ فَتَرْجِعُ
لِدِيَّتِهَا. وَضُمَّ مُتَّحِدُ الْفِعْلِ، أَوْ فِي حُكْمِهِ أَوْ الْمَحَلِّ فِي الْأَصَابِعِ لَا الْأَسْنَانَ،
وَالْمَوَاضِحِ، وَالْمَنَاقِلِ، وَعَمْدٌ لِخَطِيئَةٍ، وَإِنْ عَقَّتْ. وَنُجِّمَتِ دِيَةُ الْحُرِّ الْخَطِيئَةُ،
بِلَا اعْتِرَافٍ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَالْجَانِي إِنْ بَلَغَ ثُلُثُ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ أَوْ الْجَانِي، وَمَا
لَمْ يَبْلُغْ فَحَالٌ عَلَيْهِ كَعَمْدٍ، وَدِيَّةٌ غُلْطَتْ، وَسَاقِطٌ لِعَدَمِهِ، إِلَّا مَا لَا يُقْتَصُّ مِنْهُ

(481) ضمير التثنية في كانا يعود على الحمرة والصفرة. ومعنى كونهما عرفاً، أن العرف جرى
بأنهما يذهبان الجمال.

(482) أي بتعدد المنفعة، كما إذا قطع يده فجن فتلزمه ديتان: دية القطع ودية الجنون. وقوله
إلا المنفعة بمحلها يعني المنفعة الذاهبة بذهاب محلها فلا تتعدد فيها الدية، كما إذا قطع
أنفه ففقد الشَّمَّ فإن دية الشَّمَّ تندرج في دية الأنف.

مِنَ الْجُرْحِ لِإِثْلَافِهِ؛ فَعَلَيْهَا. وَهِيَ الْعَصَبَةُ⁽⁴⁸³⁾، وَبُدِيَءٌ بِالدِّيَوَانِ إِنْ أُعْطُوا، ثُمَّ بِهَا الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبُ، ثُمَّ الْمَوَالِي الْأَعْلَوْنَ، ثُمَّ الْأَسْفَلُونَ ثُمَّ بَيْتُ الْمَالِ إِنْ كَانَ الْجَانِي مُسْلِمًا، وَإِلَّا فَالذَّمُّ ذُو دِينِهِ، وَضَمَّ كُكُورٍ مُضَرٍّ، وَالصُّلْحِيُّ أَهْلُ صُلْحِهِ، وَضُرِبَ عَلَى كُلِّ مَا لَا يَضُرُّ وَعَقِلَ عَنْ صَبِيٍّ، وَمَجْنُونٍ، وَامْرَأَةٍ، وَفَقِيرٍ، وَغَارِمٍ وَلَا يَعْقِلُونَ. وَالْمُعْتَبَرُ وَقْتُ الضَّرْبِ لَا إِنْ قَدِمَ غَائِبٌ، وَلَا يَنْسَقُطُ لِعُسْرِهِ أَوْ مَوْتِهِ وَلَا دُخُولٍ، لِبَدَوِيِّ مَعَ حَضَرِيٍّ، وَلَا شَامِيٍّ مَعَ مُضَرِّيٍّ مُطْلَقًا. الْكَامِلَةُ⁽⁴⁸⁴⁾ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ تَحِلُّ بِأَوَاخِرِهَا مِنْ يَوْمِ الْحُكْمِ، وَالْثُلُثُ وَالْثُلُثَانِ بِالنِّسْبَةِ. وَنُجِمَ فِي النِّصْفِ وَالثَّلَاثَةِ الْأَرْبَاعِ بِالتَّثْلِيثِ ثُمَّ لِلزَّائِدِ سَنَةٌ. وَحُكْمُ مَا وَجَبَ عَلَى عَوَاقِلِ بَجَنَائَةِ وَاحِدَةٍ كَحُكْمِ الْوَاحِدَةِ كَتَعَدِّ الْجِنَايَاتِ عَلَيْهَا. وَهَلْ حَدُّهَا سَبْعُمِائَةٍ؟ أَوِ الزَّائِدُ عَلَى أَلْفٍ؟ قَوْلَانِ. وَعَلَى الْقَاتِلِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ، وَإِنْ صَبِيًّا، أَوْ مَجْنُونًا، أَوْ شَرِيكًا إِذَا قَتَلَ مِثْلَهُ مَعْصُومًا خَطَأً عِنْتُ رَقَبَةٍ، وَلِعَجَزَهَا شَهْرَانِ كَالظُّهَارِ، لَا صَائِلًا، وَقَاتِلَ نَفْسِهِ كَدَيْتِهِ. وَتُدْبِتُ فِي جَنِينٍ، وَرَقِيقٍ وَعَمْدٍ، وَعَبْدٍ، وَعَلَيْهِ مُطْلَقًا جَلْدُ مِائَةٍ، وَحَبْسُ سَنَةٍ، وَإِنْ بَقِيَ مَجْجُوسِيٍّ، أَوْ عَبْدِهِ، أَوْ نُكُولِ الْمُدَّعِي عَلَى ذِي اللُّوْثِ وَحَلْفِهِ. وَالْقَسَامَةُ سَبَبُهَا قَتْلُ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ فِي مَحَلِّ اللُّوْثِ، كَأَنْ يَقُولَ بَالِغٌ، حُرٌّ، مُسْلِمٌ: قَتَلَنِي فُلَانٌ وَلَوْ خَطَأً، أَوْ مَسْخُوطًا⁽⁴⁸⁵⁾ عَلَى وَرَعٍ، أَوْ وَلَدٌ عَلَى وَالِدِهِ أَنَّهُ ذَبَحَهُ، أَوْ زَوْجَةً عَلَى زَوْجِهَا إِنْ كَانَ جُرْحٌ، أَوْ أَطْلَقَ وَبَيَّنُّوا، لَا خَالَفُوا. وَلَا يُقْبَلُ رُجُوعُهُمْ، وَلَا إِنْ قَالَ بَعْضُ عَمْدًا، وَبَعْضٌ لَا

(483) أي العاقلة هي العصبة. أي العصبة بالنفس قربوا أو بعدوا.

(484) أي تنجم الدية الكاملة في ثلاث سنين، في كل سنة ثلاث يستحق بآخر السنة المضروبة له .

(485) يريد بالمسخوط غير العدل.

نَعْلَمُ، أَوْ نَكْلُوا، بِخِلَافِ ذِي الْخَطَا، فَلَهُ الْحَلِفُ وَأَخَذُ نَصِيهِهِ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِيهِمَا وَاسْتَوُوا حَلَفَ كُلُّ، وَلِلْجَمِيعِ دِيَّةُ خَطَا، وَيَبْطُلُ حَقُّ ذِي الْعَمْدِ بِنُكُولِ غَيْرِهِمْ، وَكَشَاهِدَيْنِ بِجُرْحٍ أَوْ ضَرْبٍ مُطْلَقًا، أَوْ بِإِقْرَارِ الْمَقْتُولِ عَمْدًا أَوْ خَطَا ثُمَّ يَتَأَخَّرُ الْمَوْتُ يُفْسِمُ لِمَنْ ضَرَبَهُ مَاتَ، أَوْ بِشَاهِدٍ بِذَلِكَ مُطْلَقًا، إِنْ ثَبَتَ الْمَوْتُ، أَوْ بِإِقْرَارِ الْمَقْتُولِ عَمْدًا، كإِقْرَارِهِ مَعَ شَاهِدٍ مُطْلَقًا، أَوْ إِقْرَارِ الْقَاتِلِ فِي الْخَطَا فَقَطْ بِشَاهِدٍ. وَإِنْ اخْتَلَفَ شَاهِدَاهُ بَطُلَ، وَكَالْعَدْلِ فَقَطْ فِي مُعَايِنَةِ الْقَتْلِ، أَوْ رَأَاهُ يَشْحَطُ فِي دَمِهِ، وَالْمُتَّهَمُ قُرْبُهُ وَعَلَيْهِ آثَارُهُ وَوَجِبَتْ وَإِنْ تَعَدَّدَ اللَّوْثُ، وَلَيْسَ مِنْهُ وَجُودُهُ بِقَرْيَةِ قَوْمٍ أَوْ دَارِهِمْ وَلَوْ شَهِدَ اثْنَانِ أَنَّهُ قَتَلَ وَدَخَلَ فِي جَمَاعَةٍ اسْتُخْلِفَ كُلُّ خَمْسِينَ، وَالِدِيَّةُ عَلَيْهِمْ، أَوْ عَلَى مَنْ نَكَلَ بِلَا قَسَامَةٍ. وَإِنْ انْفَصَلَتْ بُعَاةٌ عَنْ قَتْلَى، وَلَمْ يُعْلَمْ الْقَاتِلُ، فَهَلْ لَا قَسَامَةَ وَلَا قَوْدَ مُطْلَقًا؟ أَوْ إِنْ تَجَرَّدَ عَنْ تَدْمِيَةٍ وَشَاهِدٍ؟ أَوْ عَنِ الشَّاهِدِ فَقَطْ؟ تَأْوِيلَاتٌ. وَإِنْ تَأَوَّلُوا فَهَدَرٌ، كَزَاحِفَةٍ عَلَى دَافِعَةٍ. وَهِيَ خَمْسُونَ يَمِينًا مُتَوَالِيَةً بَتًّا، وَإِنْ أَعْمَى، أَوْ غَائِبًا، يَحْلِفُهَا فِي الْخَطَا مَنْ يَرِثُ الْمَقْتُولَ، وَإِنْ وَاحِدًا أَوْ امْرَأَةً، وَجُبِرَتِ الْيَمِينُ عَلَى أَكْثَرِ كَسْرِهَا، وَإِلَّا فَعَلَى الْجَمِيعِ، وَلَا يَأْخُذُ أَحَدٌ إِلَّا بَعْدَهَا، ثُمَّ حَلَفَ مَنْ حَضَرَ حِصَّتَهُ. وَإِنْ نَكْلُوا، أَوْ بَعْضُ حَلَفَتِ الْعَاقِلَةُ، مَنْ نَكَلَ فَحِصَّتُهُ عَلَى الْأَظْهَرِ. وَلَا يَحْلِفُ فِي الْعَمْدِ أَقْلٌ مِنْ رَجُلَيْنِ عَصَبَةً وَإِلَّا فَمَوَالٍ. وَلِلْوَلِيِّ الْاسْتِيعَانَةُ بِعَاصِبِهِ، وَلِلْوَلِيِّ فَقَطْ حَلِفُ الْأَكْثَرِ؛ إِنْ لَمْ تَرُدْ عَلَى نِصْفِهَا، وَوُزَعَتْ وَاجْتَزِئَتْ بِاثْنَيْنِ طَاعًا مِنْ أَكْثَرٍ. وَنُكُولُ الْمُعِينِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ، وَلَوْ بَعَدُوا فَتَرَدُّ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِمْ، فَيَحْلِفُ كُلُّ خَمْسِينَ، وَمَنْ نَكَلَ حُسْ، حَتَّى يَحْلِفَ وَلَا اسْتِيعَانَةً. وَإِنْ أَكْذَبَ بَعْضُ نَفْسَهُ بَطُلَ؛ بِخِلَافِ عَفْوِهِ، فَلِلْبَاقِي نَصِيْبُهُ مِنَ الدِّيَّةِ. وَلَا يُنْتَظَرُ صَغِيرٌ، الْمُعْمَى

عَلَيْهِ، وَالْمُبْرَسَمِ إِلَّا أَلَّا يُوجَدَ غَيْرُهُ فَيَحْلِفَ الْكَبِيرُ حَصَّتَهُ، وَالصَّغِيرُ مَعَهُ. وَوَجِبَ بِهَا الدِّيَّةُ فِي الْخَطَا، وَالْقَوْدُ فِي الْعَمْدِ، مِنْ وَاحِدٍ تَعَيَّنَ لَهَا. وَمَنْ أَقَامَ شَاهِدًا عَلَى جُزْحٍ، أَوْ قَتَلَ كَافِرًا، أَوْ عَبْدًا، أَوْ جَنِينَ حَلَفَ وَاحِدَةً، وَأَخَذَ الدِّيَّةَ، وَإِنْ نَكَلَ بَرِيءُ الْجَارِحِ إِنْ حَلَفَ، وَإِلَّا حَبَسَ، فَلَوْ قَالَتْ دَمِي وَجَنِينِي عِنْدَ فُلَانٍ. فَفِيهَا الْقَسَامَةُ، وَلَا شَيْءَ فِي الْجَنِينِ، وَلَوْ اسْتَهَلَ.

باب

الْبَاغِيَةُ فِرْقَةٌ خَالَفَتِ الْإِمَامَ لِمَنْعِ حَقٍّ، أَوْ لِحُلْعِهِ، فَلِلْعَدْلِ قِتَالُهُمْ، وَإِنْ تَأَوَّلُوا كَالْكُفَّارِ. وَلَا يُسْتَرْقَوُا، وَلَا يُحْرَقُ شَجَرُهُمْ، وَلَا تُرْفَعُ رُؤُوسُهُمْ بِأَرْمَاحٍ، وَلَا يَدْعُوهُمْ بِمَالٍ. وَاسْتُعِينَ بِمَالِهِمْ عَلَيْهِمْ إِنْ احتِيجَ لَهُ، ثُمَّ رُدَّ كَعَيْرِهِ: وَإِنْ أُمُّوا لَمْ يُتَّبَعْ مُنْهَرِمُهُمْ، وَلَمْ يُدَقَّفْ⁽⁴⁸⁶⁾ عَلَى جَرِيحِهِمْ. وَكُرِهَ لِلرَّجُلِ قَتْلُ أَبِيهِ، وَوَرِثَتُهُ، وَلَمْ يَضْمَنْ مُتَأَوِّلٌ أَتْلَفَ نَفْسًا أَوْ مَالًا. وَمَضَى حُكْمُ قَاضِيهِ، وَحَدُّ أَقَامَتِهِ وَرَدَّ ذِمِّيٍّ مَعَهُ لِذِمَّتِهِ. وَضَمِنَ الْمُعَانِدُ النَّفْسَ وَالْمَالَ، وَالذَّمِّيُّ مَعَهُ نَاقِضٌ وَالْمَرْأَةُ الْمُقَاتِلَةُ كَالرَّجُلِ.

باب

الرَّدَّةُ كُفْرُ الْمُسْلِمِ بِصَرِيحٍ، أَوْ لَفْظٍ يَفْتَضِيهِ، أَوْ فِعْلٍ يَتَضَمَّنُهُ كَالْقَاءِ مُضْهِفٍ بِقَدْرِ، وَشَدُّ زُنَارٍ، وَسِحْرِ، وَقَوْلٍ بِقَدَمِ الْعَالَمِ أَوْ بَقَائِهِ، أَوْ شَكٍّ فِي ذَلِكَ، أَوْ بَتْنَاخِ الْأَرْوَاحِ، أَوْ فِي كُلِّ جَنْسٍ نَذِيرٍ، أَوْ ادَّعَى شِرْكَاً مَعَ نُبُوَّتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، أَوْ بِمُحَارَبَةِ نَبِيِّ، أَوْ جَوَرَ اكْتِسَابِ النُّبُوَّةِ، أَوْ ادَّعَى أَنَّهُ يَصْعَدُ لِلسَّمَاءِ، أَوْ يُعَانِقُ الْحُورَ، أَوْ اسْتَحَلَّ كَالشُّرْبِ؛ لَا بِأَمَاتِهِ اللَّهُ كَافِرًا

عَلَى الْأَصَحِّ، وَفُضِّلَتِ الشَّهَادَةُ فِيهِ. وَاسْتُتِيبَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بِلَا جُوعٍ وَعَطَشٍ وَمُعَاقَبَةٍ وَإِنْ لَمْ يَتُبْ. فَإِنْ تَابَ، وَإِلَّا: قُتِلَ وَاسْتَبْرِئَتْ بِحَيْضَةٍ. وَمَالَ الْعَبْدُ لِسَيِّدِهِ، وَإِلَّا فَمَيِّءٌ وَبَقِيَ وَلَدُهُ مُسْلِمًا: كَأَنْ تَرِكَ. وَأُخِذَ مِنْهُ مَا جَنَى عَمْدًا عَلَى عَبْدٍ، أَوْ ذِمِّيٍّ لَا حُرٍّ مُسْلِمٍ: كَأَنْ هَرَبَ لِدَارِ الْحَرْبِ؛ إِلَّا حَدَّ الْفِرْيَةِ. وَالْخَطَأُ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ كَأَخْذِهِ جَنَایَةً عَلَيْهِ وَإِنْ تَابَ فَمَالُهُ لَهُ، وَقُدِّرَ كَالْمُسْلِمِ فِيهِمَا. وَقُتِلَ الْمُسْتَسِرُّ⁽⁴⁸⁷⁾ بِلَا اسْتِتَابَةٍ، إِلَّا أَنْ يَجِيءَ تَائِبًا، وَمَالُهُ لِوَارِثِهِ وَقُبِلَ عُذْرُ مَنْ أَسْلَمَ، وَقَالَ أَسْلَمْتُ عَنْ ضِيقٍ، إِنْ ظَهَرَ، كَأَنْ تَوَضَّأَ وَصَلَّى، وَأَعَادَ مَأْمُومُهُ وَأَدَّبَ مَنْ تَشَهَّدَ، وَلَمْ يُوقَفْ عَلَى الدَّعَائِمِ، كَسَاحِرِ ذِمِّيٍّ، إِنْ لَمْ يُدْخِلْ ضَرَرًا عَلَى مُسْلِمٍ. وَأَسْفَطَتْ صَلَاةٌ، وَصِيَامًا، وَزَكَاةً، وَحَجًّا تَقَدَّمَ. وَتَذَرًا. وَكُفَّارَةً. وَيَمِينًا بِاللَّهِ، أَوْ بَعْتِيقٍ، أَوْ ظَهَارٍ، وَإِخْصَانًا وَوَصِيَّةً لَا طَلَاقًا. وَرِدَّةٌ مُحَلِّلٍ⁽⁴⁸⁸⁾، بِخِلَافِ رِدَّةِ الْمَرْأَةِ. وَأُقِرَّ كَافِرٌ انْتَقَلَ لِكُفْرٍ آخَرَ. وَحُكِمَ بِإِسْلَامٍ مَنْ لَمْ يُمَيِّزْ لِصَغَرٍ أَوْ جُنُونٍ بِإِسْلَامِ أَبِيهِ فَقَطُّ، كَأَنْ مَيِّزٌ، إِلَّا الْمُرَاهِقَ، وَالْمَرْزُوكَ لَهَا، فَلَا يُجْبَرُ بِقَتْلِ؛ إِنْ امْتَنَعَ، وَوُقِفَ إِزْثُهُ، وَلِإِسْلَامِ سَابِيهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ أَبُوهُ وَالْمُتَنَصِّرُ مِنْ كَاسِيرٍ عَلَى الطَّرْعِ، إِنْ لَمْ يَثْبُتْ إِكْرَاهُهُ، وَإِنْ سَبَّ نَبِيًّا أَوْ مَلَكًا، أَوْ عَرَضَ، أَوْ لَعَنَهُ، أَوْ عَابَهُ، أَوْ قَذَفَهُ أَوْ اسْتَخَفَّ بِحَقِّهِ، أَوْ غَيَّرَ صِفَتَهُ، أَوْ أَلْحَقَ بِهِ نَقْصًا، وَإِنْ فِي بَدَنِهِ، أَوْ خَصَلَتِهِ⁽⁴⁸⁹⁾، أَوْ غَضَّ مِنْ مَرْتَبَتِهِ، أَوْ وَفُورِ عِلْمِهِ، أَوْ زُهْدِهِ، أَوْ أَضَافَ لَهُ

(487) مَنْ يَسُرُّ الْكُفْرَ وَيُظْهِرُ الْإِسْلَامَ.

(488) أَيُّ لَا تَبْطُلُ رِدَّةُ الزَّوْجِ الَّذِي أَحْلَى الْمَطْلُوقَةَ ثَلَاثًا إِحْلَالَهَا لِمَطْلُوقِهَا. وَقَوْلُهُ بِخِلَافِ رِدَّةِ الْمَرْأَةِ: أَيُّ إِنْ رِدَّةَ الْمَرْأَةِ الْمَطْلُوقَةَ ثَلَاثًا تَبْطُلُ حُلُّهَا لِمَطْلُوقِهَا الْأَوَّلِ. فَإِذَا عَادَتْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَلَا تَحُلُّ لِمَطْلُوقِهَا ثَلَاثًا حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَ الَّذِي ارْتَدَّتْ فِي عَصَمَتِهِ.

(489) يَعْنِي عَادَتَهُ.

مَا لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ، أَوْ نَسَبَ إِلَيْهِ مَا لَا يَلِيقُ بِمَنْصِبِهِ عَلَى طَرِيقِ الدَّمِّ، أَوْ قِيلَ لَهُ بِحَقِّ رَسُولِ اللَّهِ فَلَعَنَ، وَقَالَ أَرَدْتُ الْعُقْرَبَ. قُتِلَ، وَلَمْ يُسْتَتَبْ حَدًّا؛ إِلَّا أَنَّ يُسْلِمَ الْكَافِرُ وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَرُدْ دَمَهُ لَجَهْلٍ، أَوْ سُكْرِ، أَوْ تَهَوُّرٍ. وَفِيمَنْ قَالَ لَا صَلَّى اللَّهُ عَلَى مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ جَوَابًا لِصَلَّى، أَوْ قَالَ: الْأَنْبِيَاءُ يُتَّهَمُونَ، جَوَابًا لِتَتَّهَمُنِي، أَوْ جَمِيعِ الْبَشَرِ يُلْحَقُهُمُ النِّقْصُ حَتَّى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْلَانِ وَاسْتُتِيبَ فِي هُزْمٍ، أَوْ أَعْلَنَ بِتَكْذِيبِهِ، أَوْ تَنَبَّأَ؛ إِلَّا أَنْ يُسَرَّ عَلَى الْأَظْهَرِ. وَأُدْبَ اجْتِهَادًا فِي أَدِّ وَاشْكُ لِلنَّبِيِّ، أَوْ لَوْ سَبَّنِي مَلَكٌ لَسَبَّتُهُ، أَوْ يَا ابْنَ أَلْفِ كَلْبٍ، أَوْ خِنْزِيرٍ، أَوْ عُيِّرَ بِالْفَقْرِ فَقَالَ: تُعَيِّرُنِي بِهِ وَالنَّبِيُّ قَدْ رَعَى الْعَنَمَ، أَوْ قَالَ لِعُضْبَانٍ: كَأَنَّهُ وَجْهٌ مُنْكَرٍ، أَوْ مَالِكٍ، أَوْ اسْتَشْهَدَ بِبَعْضِ جَائِزٍ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا حُجَّةً لَهُ، أَوْ لَعَايِرِهِ، أَوْ شَبَّهَ لِنِقْصٍ لِحَقِّهِ لَا عَلَى النَّاسِي، كَإِنْ كُذِّبَتْ فَقَدْ كُذِّبُوا، أَوْ لَعَنَ الْعَرَبَ أَوْ بَنِي هَاشِمٍ، وَقَالَ أَرَدْتُ الظَّالِمِينَ، وَشَدَّدَ عَلَيْهِ فِي كُلِّ صَاحِبٍ فُنْدُقِ قَرْنَانِ⁽⁴⁹⁰⁾، وَلَوْ كَانَ نَبِيًّا. وَفِي قَبِيحٍ لِأَحَدٍ ذُرِّيَّتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ، كَأَنْ ائْتَسَبَ لَهُ، أَوْ اِحْتَمَلَ قَوْلُهُ، أَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ عَدْلٌ أَوْ لَفِيفٌ فَعَاقَ عَنِ الْقَتْلِ، أَوْ سَبَّ مَنْ لَمْ يُجْمَعِ عَلَى نُبُوَّتِهِ، أَوْ صَحَابِيًّا وَسَبَّ اللَّهَ كَذَلِكَ، وَفِي اسْتِتَابَةِ الْمُسْلِمِ خِلَافٌ، كَمَنْ قَالَ لَقِيتُ فِي مَرَضِي مَا لَوْ قَتَلْتُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ لَمْ أَسْتَوْجِبْهُ.

باب

الزَّنا وَطءٌ مُكَلَّفٍ مُسْلِمٍ فَرْجَ آدَمِيٍّ لَا مِلْكَ لَهُ فِيهِ بِإِتِّفَاقٍ تَعَمُّدًا، وَإِنْ لَوَاطِئًا، أَوْ إِنْثِيَانِ أَجْنَبِيَّةٍ بِدُبُرٍ، أَوْ إِنْثِيَانِ مَيْتَةٍ غَيْرِ زَوْجٍ، أَوْ صَغِيرَةٍ يُمَكِّنُ

(490) القرنان: الذي يقرن رجلا يزني بزوجه.

وَطَوْهَا، أَوْ مُسْتَأْجَرَةً لِرِوْطٍ، أَوْ غَيْرِهِ، أَوْ مَمْلُوكَةً تَعْتِقُ، أَوْ يَعْلَمُ حُرِّيَّتَهَا،
أَوْ مُحَرَّمَةً بِصَهْرِ مُؤَيَّدٍ، أَوْ خَامِسَةً، أَوْ مَرْهُونَةً، أَوْ ذَاتِ مَعْنَمٍ، أَوْ حَرْبِيَّةً،
أَوْ مَبْتُوتَةً وَإِنْ بَعْدَهُ. وَهَلْ وَإِنْ أَبَتْ فِي مَرَّةٍ؟ تَأْوِيلَانِ. أَوْ مُطْلَقَةً قَبْلَ الْبِنَاءِ،
أَوْ مُعْتَقَةً بِلَا عَقْدٍ كَأَنْ يَطَّأَهَا مَمْلُوكُهَا أَوْ مَجْنُونٌ؛ بِخِلَافِ الصَّبِيِّ، إِلَّا أَنْ
يَجْهَلَ الْعَيْنُ أَوْ الْحُكْمُ، إِنْ جَهِلَ مِثْلُهُ، إِلَّا الْوَاضِحُ، لَا مُسَاحَقَةً، وَأُدْبَ
اجْتِهَاداً كَبْهِيمَةً وَهِيَ كَغَيْرِهَا فِي الذَّبْحِ. وَالْأَكْلِ. وَمَنْ حَرَّمَ لِعَارِضٍ.
كَحَائِضٍ، أَوْ مُشْتَرَكَةٍ أَوْ مَمْلُوكَةٍ لَا تَعْتِقُ أَوْ مُعْتَدَّةٍ أَوْ بِنْتٍ عَلَى أُمٍّ، لَمْ
يَدْخُلْ بِهَا، أَوْ أُخْتًا عَلَى أُخْتِهَا، وَهَلْ إِلَّا أُخْتُ النَّسَبِ لِتَحْرِيمِهَا بِالْكِتَابِ؟
تَأْوِيلَانِ. وَكَأَمَةٍ مُحَلَّلَةٍ، وَقَوْمَتٍ وَإِنْ أَبَيَا، أَوْ مُكْرَهَةٍ، أَوْ مَبِيعَةٍ بِغَلَاءٍ
وَالْأَظْهَرُ وَالْأَصَحُّ، كَأِنْ ادَّعَى شِرَاءَ أَمَةٍ، وَنَكَلَ الْبَائِعُ وَحَلَفَ الْوَاطِئُ.
وَالْمُخْتَارُ أَنَّ الْمُكْرَهَ كَذَلِكَ وَالْأَكْثَرُ عَلَى خِلَافِهِ وَيَثْبُتُ بِإِقْرَارِ مَرَّةٍ؛ إِلَّا أَنْ
يَرْجِعَ مُطْلَقاً، أَوْ يَهْرُبَ، وَإِنْ فِي الْحَدِّ وَبِالْبَيِّنَةِ، فَلَا يَسْقُطُ بِشَهَادَةِ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ
بِبِكَارَتِهَا، وَبِحَمْلٍ فِي غَيْرِ مُتَزَوِّجَةٍ، وَذَاتِ سَيِّدٍ مُقَرَّبٍ بِهِ، وَلَمْ يَقْبَلْ دَعْوَاهَا
الْغَضَبَ بِلَا قَرِينَةٍ يُرْجَمُ الْمَكْلُوفُ الْحُرُّ الْمُسْلِمُ، إِنْ أَصَابَ بَعْدَهُنَّ بِنِكَاحٍ
لَا زِمَ. صَحَّ بِحِجَارَةِ مُعْتَدِلَةٍ، وَلَمْ يَعْرِفْ بُدَاءَةَ الْبَيِّنَةِ، ثُمَّ الْإِمَامُ، كَلَايَةُ مُطْلَقاً
وَإِنْ عَبْدَيْنِ أَوْ كَافِرَيْنِ. وَجُلِدَ الْبِكْرُ الْحُرُّ مِائَةً، وَتَشَطَّرَ بِالرَّقِّ وَإِنْ قَلَّ،
وَتَحَصَّنَ كُلُّ دُونَ صَاحِبِهِ بِالْعَتَقِ وَالْوُطْءِ بَعْدَهُ. وَغُرِبَ الْحُرُّ الذَّكَرُ فَقَطْ عَاماً،
وَأَجْرُهُ عَلَيْهِ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَمِنْ بَيْتِ الْمَالِ كَفْدَكِ، وَخَيْرَ مِنَ الْمَدِينَةِ،
فَيُسَجَّنُ سَنَةً. وَإِنْ عَادَ أُخْرِجَ ثَانِيَةً. وَتَوَخَّرَ الْمُتَزَوِّجَةُ لِحَيْضَةٍ، وَبِالْجُلْدِ
اعْتِدَالُ الْهَوَاءِ، وَأَقَامَةُ الْحَاكِمِ وَالسَّيِّدِ؛ إِنْ لَمْ يَتَزَوَّجْ بِغَيْرِ مِلْكِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ،
وَإِنْ أَتَكَرَّتِ الْوُطْءُ بَعْدَ عِشْرِينَ سَنَةً، وَخَالَفَهَا الزَّوْجُ فَالْحَدُّ، وَعَنْهُ فِي الرَّجُلِ

يَسْقُطُ مَا لَمْ يُقَرَّرْ بِهِ، أَوْ يُؤَلَّدَ لَهُ. وَأَوَّلًا عَلَى الْخِلَافِ أَوْ لِخِلَافِ الزَّوْجِ فِي الْأُولَى فَقَطْ، أَوْ لِأَنَّهُ يَسْكُتُ، أَوْ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ لَمْ تَبْلُغْ عِشْرِينَ تَأْوِيلَاتٍ. وَإِنْ قَالَتْ: زَنَيْتُ مَعَهُ، فَادَّعَى الْوَطْءَ وَالزَّوْجِيَّةَ، أَوْ وَجِدَا بَيْتٍ وَأَقْرَأَا بِهِ وَادَّعِيَا النِّكَاحَ أَوْ ادَّعَاهُ فَصَدَّقَتْهُ هِيَ وَوَلِيُّهَا وَقَالَا لَمْ نَشْهَدْ حُدًّا.

باب

قَذْفُ الْمُكَلَّفِ حُرًّا مُسْلِمًا، بِتَغْيِي نَسَبٍ، عَنْ أَبِي، أَوْ جَدٍّ، لَا أُمَّ، وَلَا إِنْ نُبِدَ، أَوْ زِنَا؛ إِنْ كُتِفَ، وَعَفَّ عَنْ وَطْءٍ يُوجِبُ الْحَدَّ بِآلَةٍ، وَبَلَغَ، كَإِنْ بَلَغَتْ الْوَطْءَ، أَوْ مَحْمُولًا، وَإِنْ مُلَاعِنَةً وَابْنَهَا، أَوْ عَرَّضَ غَيْرُ أَبِي، إِنْ أَفْهَمَ يُوجِبُ⁽⁴⁹¹⁾ ثَمَانِينَ جَلْدَةً، وَإِنْ كَرَّرَ لِوَاحِدٍ أَوْ جَمَاعَةٍ إِلَّا بَعْدَهُ، وَنِصْفُهُ عَلَى الْعَبْدِ كَلَسْتُ بَزَانٍ، أَوْ زَنْتُ عَيْنَكَ أَوْ مُكْرَهَةً، أَوْ عَفِيفُ الْفَرْجِ، أَوْ لِعَرَبِيٍّ مَا أَنْتَ بِحُرٍّ، أَوْ يَا رُومِيٍّ كَأَنَّ نَسَبَهُ لِعَمِّهِ، بِخِلَافِ جَدِّهِ، وَكَأَنَّ قَالَ: أَنَا نَعْلٌ⁽⁴⁹²⁾، أَوْ وَلَدُ زِنَا أَوْ كَيَا فَحْبَةً، أَوْ قَرْنَانُ، أَوْ يَا بَنَ مُنْزَلَةِ الرُّكْبَانِ، أَوْ ذَاتِ الرَّايَةِ، أَوْ فَعَلْتُ بِهَا فِي عُكْنِهَا، لَا إِنْ نَسَبَ جِنْسًا لِغَيْرِهِ وَلَوْ أَبْيَضَ لَأَسْوَدَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْعَرَبِ. أَوْ قَالَ مَوْلَى لِغَيْرِهِ: أَنَا خَيْرٌ، أَوْ مَالِكَ أَصْلٌ وَلَا فَضْلٌ، أَوْ قَالَ لِجَمَاعَةٍ: أَحَدُكُمْ زَانٍ، وَحُدِّي فِي مَابُونٍ؛ إِنْ كَانَ لَا يَتَأَنَّثُ، وَفِي يَا ابْنَ النَّصْرَانِيِّ، أَوْ الْأَزْرَقِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي آبَائِهِ كَذَلِكَ، وَفِي مُحْثٍ؛ إِنْ لَمْ يَحْلِفْ. وَأُدْبَ فِي يَا ابْنَ الْفَاسِقَةِ، أَوْ الْفَاجِرَةِ، أَوْ يَا حِمَارَ يَا ابْنَ الْحِمَارِ، أَوْ أَنَا عَفِيفٌ، أَوْ إِنَّكَ عَفِيفَةٌ، أَوْ يَا فَاسِقُ، أَوْ يَا فَاجِرُ. وَإِنْ

(491) جملة يوجب خير عن قوله: قذف المكلف.

(492) النعل: - بفتح النون وكسر الغين المعجمة - فاسد النسب. يريد أنه ابن زنى فيحد لأنه رمى أمه بالزنى.

قَالَتْ «بِكَ» جَوَاباً لِّزَيْنَتِ حَدَّثَ لِلزَّنا وَالْقَذْفِ. وَلَهُ حَدُّ أَبِيهِ وَفُسْقٍ، وَالْقِيَامُ بِهِ؛ وَإِنْ عَلِمَهُ مِنْ نَفْسِهِ، كَوَارِثِهِ؛ وَإِنْ بَعْدَ مَوْتِهِ مِنْ وَلَدٍ وَوَلَدِهِ، وَأَبٍ، وَأَبِيهِ، وَلِكُلِّ الْقِيَامِ. وَإِنْ حَصَلَ مَنْ هُوَ أَقْرَبُ وَالْعَفْوُ قَبْلَ الْإِمَامِ، أَوْ بَعْدَهُ؛ إِنْ أَرَادَ سِتْرًا، وَإِنْ حَصَلَ فِي الْحَدِّ ابْتِدَىٰ لَهُمَا، إِلَّا أَنْ يَبْقَىٰ يَسِيرٌ، فَيُكَمَّلُ الْأَوَّلُ.

باب

تُقَطَّعُ الْيُمْنَى، وَتُحَسَمُ بِالنَّارِ، إِلَّا لِشَلَلٍ، أَوْ نَقْصٍ أَكْثَرَ الْأَصَابِعِ، فَرِجْلُهُ الْيُسْرَى، وَمُجَيِّ لِيَدِهِ الْيُسْرَى، ثُمَّ يَدُهُ؛ ثُمَّ رِجْلُهُ ثُمَّ عُزْرٌ وَحُبْسٌ، وَإِنْ تَعَمَّدَ إِمَامٌ أَوْ غَيْرُهُ يُسْرَاهُ أَوَّلًا فَالْقَوْدُ، وَالْحَدُّ بَاقٍ، وَخَطَأٌ أَجْزَأُ: فَرِجْلُهُ الْيُمْنَى، بِسَرِقَةِ طِفْلِ مِنْ حِرْزٍ مِثْلِهِ أَوْ رُبْعِ دِينَارٍ، أَوْ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ خَالِصَةٍ، أَوْ مَا يُسَاوِيهَا بِالْبَلَدِ شُرْعًا، وَإِنْ كَمَاءٌ أَوْ جَارِحٍ لَتَغْلِيمِهِ، أَوْ جِلْدِهِ بَعْدَ ذَبْحِهِ، أَوْ جِلْدٍ مَيْتَةٍ، إِنْ زَادَ ذَبْعُهُ نَصَابًا، أَوْ ظَنًّا فُلُوسًا، أَوْ الثُّوبَ فَارِغًا، أَوْ شَرِكَةَ صَبِيٍّ، لَا أَبٍ، وَلَا طَيْرٍ لِإِجَابَتِهِ، وَلَا إِنْ تَكَمَّلَ بِمِرَارٍ فِي لَيْلَةٍ، أَوْ اشْتَرَكَا فِي حَمَلٍ، إِنْ اسْتَقْلَّ كُلُّ، وَلَمْ يَنْبُتْ نَصَابٌ مِلْكٌ⁽⁴⁹³⁾ غَيْرٍ، وَلَوْ كَذَبَهُ رَبُّهُ أَوْ أَخَذَ لَيْلًا وَادَّعَى الْإِزْسَالَ، وَصَدَّقَ إِنْ أَشْبَهَ، لَا مِلْكِهِ مِنْ مُرْتَهِنٍ وَمُسْتَأْجِرٍ، كَمِلْكِهِ قَبْلَ خُرُوجِهِ، مُحْتَرَمٍ، لَا حَمَرٍ، وَطُبُورٍ بِخِلَافٍ لَحْمِهَا مِنْ فَقِيرٍ، تَامَ الْمِلْكُ، لَا شُبْهَةٌ لَهُ فِيهِ، وَإِنْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، أَوْ الْعَنِيمَةِ، أَوْ مَالِ شَرِكَةٍ، إِنْ حُجِبَ عَنْهُ، وَسَرَقَ فَوْقَ حَقِّهِ نَصَابًا، لَا الْجَدُّ، وَلَوْ لَأَمٍّ، وَلَا مِنْ جَاوِدٍ، أَوْ مُمَاطِلٍ لِحَقِّهِ مُخْرَجٍ مِنْ حِرْزٍ، بَأَنْ لَا يَعُدَّ الْوَاضِعُ فِيهِ مُضَيِّعًا، وَإِنْ لَمْ

(493) مجرور بقي أي في ملك. والمراد بالغير غير السارق.

يُخْرِجُ هُوَ، أَوْ ابْتَلَعَ دُرًّا، أَوْ ادَّهَنَ بِمَا يَحْصُلُ مِنْهُ نِصَابٌ، أَوْ أَشَارَ إِلَى شَاةٍ
 بِالْعَلْفِ فَخَرَجَتْ⁽⁴⁹⁴⁾، أَوْ اللَّحْدَ، أَوْ الْخِبَاءَ، أَوْ مَا فِيهِ، أَوْ حَانُوتٍ، أَوْ
 فَنَائِهِمَا، أَوْ مَحْمَلٍ، أَوْ ظَهَرَ دَابَّةً، وَإِنْ غِيبَ عَنْهُنَّ، أَوْ بِجَرِينٍ، أَوْ سَاحَةِ
 دَارٍ لِأَجَنَّبِيٍّ إِنْ حُجِرَ عَلَيْهِ، كَالسَّفِينَةِ، أَوْ حَانَ لِلْأَنْقَالِ، أَوْ زَوْجٍ فِيمَا حُجِرَ
 عَنْهُ، أَوْ مَوْقِفٍ دَابَّةً لِيَبِيعَ أَوْ غَيْرِهِ، أَوْ قَبْرِ، أَوْ بَحْرِ، أَوْ لِمَنْ رُمِيَ بِهِ لِكَفْنٍ،
 أَوْ سَفِينَةٍ بِمَرْسَاةٍ، أَوْ كُلِّ شَيْءٍ بِحَضْرَةِ صَاحِبِهِ، أَوْ مِنْ مَطْمَرٍ قَرُبَ، أَوْ قَطَارٍ
 وَنَحْوِهِ، أَوْ أَزَالَ بَابَ الْمَسْجِدِ، أَوْ سَقْفَهُ، أَوْ أَخْرَجَ قَنَادِيلَهُ، أَوْ حُضْرَهُ أَوْ
 بُسْطَهُ؛ إِنْ تَرَكْتَ بِهِ، أَوْ حَمَامٍ إِنْ دَخَلَ لِلسَّرْقَةِ، أَوْ نَقَبَ، أَوْ تَسَوَّرَ أَوْ
 بِحَارِسٍ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِي تَقْلِيلٍ. وَصُدِّقَ مُدَّعِي الْخَطِإِ، أَوْ حَمَلَ عَبْدًا لَمْ
 يُمَيِّزْ، أَوْ خَدَعَهُ، أَوْ أَخْرَجَهُ فِي ذِي الْإِذْنِ الْعَامِّ لِمَحَلِّهِ، لَا إِذْنٍ خَاصٍّ،
 كَضَيْفٍ مِمَّا حُجِرَ عَلَيْهِ، وَلَوْ خَرَجَ بِهِ مِنْ جَمِيعِهِ، وَلَا إِنْ نَقَلَهُ وَلَمْ يُخْرِجْهُ،
 وَلَا فِيمَا عَلَى صَبِيٍّ أَوْ مَعَهُ، وَلَا عَلَى دَاخِلٍ تَنَاوَلَ مِنْهُ الْخَارِجُ، وَلَا إِنْ
 اخْتَلَسَ، أَوْ كَابَرَ، أَوْ هَرَبَ بَعْدَ أَخْذِهِ فِي الْحَرْزِ وَلَوْ لِيَأْتِيَ بِمَنْ يَشْهَدُ عَلَيْهِ،
 أَوْ أَخَذَ دَابَّةً بِيَابِ مَسْجِدٍ أَوْ سَوْقٍ، أَوْ ثَوْبًا بَعْضُهُ بِالطَّرِيقِ، أَوْ ثَمَرًا مُعْلَقًا لَا
 يَغْلِقُ فَقُولَانِ. وَإِلَّا بَعْدَ حَضْدِهِ، فَثَالِثُهَا إِنْ كُدَسَ، وَلَا إِنْ نَقَبَ فَقَطْ، وَإِنْ
 التَّقْيَا وَسَطَ النَّقْبِ، أَوْ رَبَطَهُ فَجَذَبَهُ الْخَارِجُ قُطْعًا. وَشَرْطُهُ التَّكْلِيفُ⁽⁴⁹⁵⁾،
 فَيَقْطَعُ الْحُرُّ، وَالْعَبْدُ وَالْمُعَاهِدُ، وَإِنْ لِمِثْلِهِمْ إِلَّا الرَّقِيقَ لِسَيِّدِهِ. وَتَبَتَّ بِإِقْرَارِ
 إِنْ طَاعَ وَإِلَّا فَلَا. وَلَوْ أَخْرَجَ السَّرْقَةَ أَوْ عَيْنَ الْقَتِيلِ. وَقَبْلَ رُجُوعِهِ وَلَوْ بِلَا
 شُبْهَةٍ وَإِنْ رُدَّ الْيَمِينُ فَحَلَفَ الطَّالِبُ، أَوْ شَهِدَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ أَوْ وَاحِدٌ

(494) أي خرجت من الحرز فضاعت فإنه يضمنها.

(495) أي شرط القطع التكليف. أي لا يقطع السارق إلا إذا كان مكلفا عاقلا طائعا.

وَحَلَفَ، أَوْ أَقَرَّ السَّيِّدُ، فَالْعُزْمُ بِلَا قَطْعٍ. وَإِنْ أَقَرَّ الْعَبْدُ فَالْعَكْسُ، وَوَجَبَ رَدُّ الْمَالِ إِنْ لَمْ يُقْطَعْ مُطْلَقًا، أَوْ قُطِعَ، إِنْ أَيْسَرَ إِلَيْهِ مِنَ الْأَخْذِ. وَسَقَطَ الْحَدُّ إِنْ سَقَطَ الْغَضُّ بِسَمَاوِيٍّ لَا بِتَوْبَةٍ وَعَدَالَةٍ وَإِنْ طَالَ زَمَانُهُمَا. وَتَدَاخَلَتْ إِنْ اتَّحَدَ الْمُوَجِبُ، كَقَذْفٍ، وَشُرْبٍ، أَوْ تَكَرَّرَتْ.

باب

الْمُحَارِبُ قَاطِعُ الطَّرِيقِ لِمَنْعِ سُلُوكِ، أَوْ آخِذُ مَالِ مُسْلِمٍ، أَوْ غَيْرِهِ عَلَى وَجْهِ يَتَعَذَّرُ مَعَهُ الْعَوْتُ، وَإِنْ انْفَرَدَ بِمَدِينَةٍ، كَمُسْقِي السَّيْكَرَانِ لِذَلِكَ، وَمُخَادِعِ الصَّبِيِّ أَوْ غَيْرِهِ لِيَأْخُذَ مَا مَعَهُ، وَالْدَّخِيلِ فِي لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ فِي رُقَاقٍ أَوْ دَارٍ، قَاتِلَ لِيَأْخُذَ الْمَالَ، فَيَقَاتِلَ بَعْدَ الْمُنَاشَدَةِ إِنْ أَمَكْنَ، ثُمَّ يُضْلَبُ فَيُقْتَلُ، أَوْ يُنْفَى الْحُرُّ، كَالزَّنَا وَالْقَتْلِ أَوْ تُقْطَعُ يَمِينُهُ وَرِجْلُهُ الْيُسْرَى وَلَاءً، وَبِالْقَتْلِ يَجِبُ قَتْلُهُ، وَلَوْ بِكَافِرٍ أَوْ بِإِعَانَةٍ، وَلَوْ جَاءَ تَائِبًا، وَلَيْسَ لِلْوَلِيِّ الْعَفْوُ. وَنُدِبَ⁽⁴⁹⁶⁾ لِدِي التَّدْبِيرِ الْقَتْلُ، وَالْبَطْشِ الْقَطْعُ، وَلِغَيْرِهِمَا وَلِمَنْ وَقَعَتْ مِنْهُ فَلْتَةٌ النَّفْيِ وَالضَّرْبُ، وَالتَّعْيِينُ لِلْإِمَامِ؛ لَا لِمَنْ قُطِعَتْ يَدُهُ وَنَحْوُهَا. وَغَرِمَ كُلٌّ عَنِ الْجَمِيعِ مُطْلَقًا⁽⁴⁹⁷⁾ وَاتَّبَعَ كَالسَّارِقِ، وَدَفَعَ مَا بِأَيْدِيهِمْ لِمَنْ طَلَبَهُ بَعْدَ الْاِسْتِيْنَاءِ وَالْيَمِينِ، أَوْ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ مِنَ الرُّفْقَةِ؛ لَا لِأَنْفُسِهِمَا، وَلَوْ شَهِدَ اثْنَانِ أَنَّهُ الْمُشْتَهَرُ بِهَا ثَبَّتَتْ، وَإِنْ لَمْ يُعَايِنَاهَا وَسَقَطَ حَدُّهَا بِإِثْنَانِ الْإِمَامِ طَائِعًا، أَوْ تَرْكِ مَا هُوَ عَلَيْهِ.

(496) يعني يندب للإمام أن يراعي حال المحاربين، فيقتل صاحب التدبير. ويقطع صاحب البطش والشجاعة، ويضرب وينفي من وقعت منه فلتة وندم عليها. فمحل الندب هو التحري حتى تقع الحدود في محلها. أما توقيع الحد على كل مستحق فلا بد منه.

(497) يعني إذا كان المحاربون جماعة وأخذ واحد منهم فإنه يغرم كل ما أخذه المحاربون سواء فقدت عين ما أخذه أو كانت باقية.

باب

بِشْرَبِ الْمُسْلِمِ الْمُكَلَّفِ مَا يُسْكِرُ جَنْسُهُ، طَوْعاً بِلَا عَذْرِ وَضُرُورَةٍ، وَظَنَّهُ غَيْراً وَإِنْ قَلَّ، أَوْ جَهْلَ وَجُوبَ الْحَدِّ، أَوْ الْحُرْمَةَ لِقُرْبِ عَهْدٍ، وَلَوْ حَقِيقاً يَشْرَبُ النَّيِّدَ، وَصَحَّ نَفْيُهُ ثَمَانُونَ⁽⁴⁹⁸⁾ بَعْدَ صَحْوِهِ، وَتَشَطَّرَ بِالرَّقِّ وَإِنْ قَلَّ، إِنْ أَقَرَّ، أَوْ شَهِدَا بِشْرَبِ أَوْ شَمِّ وَإِنْ خُولِفَا. وَجَازَ لِإِكْرَاهِ⁽⁴⁹⁹⁾، وَإِسَاعَةِ، لَا دَوَاءَ وَلَوْ طَلَاءً. وَالْحُدُودُ بِسَوْطٍ وَضَرْبِ مُعْتَدِلَيْنِ، قَاعِداً؛ بِلَا رِبْطٍ وَشَدِّ يَدٍ بِظَهْرِهِ، وَكَتْفَيْهِ وَجُرْدَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ مِمَّا يَبْقَى الضَّرْبِ. وَتُدْبَ جَعْلُهَا فِي قُفَّةٍ. وَعَزَرَ الْإِمَامَ لِمَعْصِيَةِ اللَّهِ أَوْ لِحَقِّ آدَمِيٍّ حَبْساً، وَلَوْ مَالاً، وَبِالْإِقَامَةِ، وَنَزَعَ الْعِمَامَةَ، وَضَرْبِ بِسَوْطٍ، أَوْ غَيْرِهِ، وَإِنْ زَادَ عَلَى الْحَدِّ، أَوْ أَتَى عَلَى النَّفْسِ. وَضَمِنَ مَا سَرَى، كَطَبِيبٍ جَهْلٍ أَوْ قَصَرَ، أَوْ بِلَا إِذْنٍ مُعْتَبَرٍ، وَلَوْ إِذْنٌ عَبْدٍ بِفُصْدٍ أَوْ حِجَامَةٍ أَوْ خِتَانٍ، وَكَتَأْجِيجِ نَارٍ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ، وَكَسْفُوطِ جِدَارٍ مَالٍ، وَأُنْذِرَ صَاحِبَهُ، وَأَمَكَنَ تَدَارُكُهُ، أَوْ عَضَّهُ فَسَلَّ يَدَهُ فَقَلَعَ أَسْنَانَهُ، أَوْ نَظَرَ لَهُ مِنْ كَوَّةٍ⁽⁵⁰⁰⁾ فَقَصَدَ عَيْنَهُ وَإِلَّا فَلَا، كَسْفُوطِ مِيزَابٍ أَوْ بَغْتٍ⁽⁵⁰¹⁾ رِيحٍ لِنَارٍ، كَحَرْقِهَا قَائِماً لَطْفِهَا. وَجَازَ دَفْعُ صَائِلٍ⁽⁵⁰²⁾ بَعْدَ الْإِنْذَارِ لِلْفَاهِمِ، وَإِنْ عَنِ مَالٍ. وَقَصْدُ قَتْلِهِ؛ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَنْدَفِعُ إِلَّا بِهِ،

(498) ثمانون فاعل لفعل مقدر قبل قوله «بشرب» أي يجب بشرب ما يكسر جنسه ثمانون جلدة.

(499) يكون الإكراه بالقطع أو القتل أو الضرب أو الحبس. ومعنى جوازه انتفاء الحرمة على المكروه يعني عدم مؤاخذته لأن المكروه لا تتعلق بفعله الأحكام التكليفية. ويجوز أيضاً لإساعة الغصة، ولكن لا يجوز للتداوي ولو لدهن الجلد من الخارج.

(500) يفتح الكاف: أي طاقة.

(501) يفتح الباء وسكون الغين: أي مفاجأة فاتقدت النار حتى أحرقت مالا أو نفساً فلا ضمان على موقدها.

(502) أي واثب ومنهجم على شخص لقتله أو أخذ حريمه أو ماله.

لَا جُرْحُ؛ إِنْ قَدَرَ عَلَى الْهَرَبِ مِنْهُ، بِلَا مَشَقَّةٍ. وَمَا أَتْلَفْتُهُ الْبَهَائِمُ لَيْلًا فَعَلَى رَبِّهَا، وَإِنْ زَادَ عَلَى قِيَمَتِهَا بِقِيَمَتِهِ عَلَى الرَّجَاءِ وَالْخَوْفِ، لَا نَهَارًا إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا رَاعٍ، وَسُرَّحَتْ بَعْدَ الْمَزَارِعِ⁽⁵⁰³⁾، وَإِلَّا فَعَلَى الرَّاعِي.

باب

إِنَّمَا يَصِحُّ إِعْتَاقُ مُكَلَّفٍ، بِلَا حَجَرٍ، وَإِحَاطَةِ دَيْنٍ، وَلِعَرِيْمِهِ رَدُّهُ أَوْ بَعْضِهِ؛ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ أَوْ يَطُولَ، أَوْ يُفِيدَ مَالًا، وَلَوْ قَبْلَ نَفُوزِ الْبَيْعِ: رَقِيقًا⁽⁵⁰⁴⁾ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حَقٌّ لَزِمَ بِهِ⁽⁵⁰⁵⁾ وَبِفِكَ الرِّقَبَةِ، وَالتَّحْرِيرِ وَإِنْ فِي هَذَا الْيَوْمِ، بِلَا قَرِينَةٍ مَدْحٍ، أَوْ خُلْفٍ، أَوْ دَفْعٍ مَكْسٍ، وَبِلَا مِلْكٍ أَوْ سَبِيلٍ لِي عَلَيْكَ؛ إِلَّا لِحَوَابٍ، وَبِكَوْهَبْتُ لَكَ نَفْسَكَ وَبِكَاسَقْنِي أَوْ اذْهَبْ، أَوْ اعْزُبْ بِالنِّيَّةِ⁽⁵⁰⁶⁾. وَعَتَقَ عَلَى الْبَائِعِ إِنْ عَلَّقَ هُوَ وَالْمُشْتَرِي عَلَى الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَبِالْإِشْتِرَاءِ الْفَاسِدِ فِي إِنْ اشْتَرَيْتُكَ كَأَنْ اشْتَرَى نَفْسَهُ فَاسِدًا، وَالشَّقْصُ، وَالْمُدَبَّرُ، وَأُمُّ الْوَلَدِ وَوَلَدُ عَبْدِهِ مِنْ أُمِّهِ، وَإِنْ بَعْدَ يَمِينِهِ. وَالْإِنْشَاءُ فِيمَنْ يَمْلِكُهُ أُولَى، أَوْ رَقِيقِي، أَوْ عَيْدِي، أَوْ مَمَالِكِي؛ لَا عَيْدُ عَيْدِهِ، كَأَمْلِكُهُ أَبَدًا. وَوَجَبَ بِالنَّذْرِ، وَلَمْ يُقْضَ إِلَّا بِبِتِّ مُعَيَّنٍ وَهُوَ فِي خُصُوصِهِ وَعُمُومِهِ وَمَنْعٍ مِنْ وَطْءٍ، وَيَبِيعُ فِي صِغَةِ حِنْثٍ، وَعَتَقَ غُضُوبٍ، وَتَمْلِكُهُ الْعَبْدَ وَجَوَابِهِ: كَالطَّلَاقِ، إِلَّا لِأَجَلٍ، وَإِحْدَاكُمَا؛ فَلَهُ الْاِخْتِيَارُ وَإِنْ حَمَلَتْ فَأَنْتِ حُرَّةٌ فَلَهُ وَطُوعُهَا فِي كُلِّ طَهْرٍ مَرَّةً، وَإِنْ جَعَلَ عَتَقَهُ لاثْنَيْنِ لَمْ يَسْتَقِلَّ أَحَدُهُمَا إِنْ لَمْ يَكُونَا رَسُولَيْنِ، وَإِنْ قَالَ: إِنْ

(503) أي سرحت لترعى في محل بعيد عن المزارع.

(504) مفعول. وعامله «إعتاق» في قوله إنما يصح اعتاق.

(505) أي بلفظ العتق أو بما تركب من مادته.

(506) راجع لأسقني وما بعده يعني يشترط في هذه الألفاظ النية.

دَخَلْتُمَا فَدَخَلْتَ وَاحِدَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيهِمَا، وَعَتَقَ - بِنَفْسِ الْمَلِكِ - الْأَبَوَانِ
وَأِنْ عَلُوا، وَالْوَلَدُ وَإِنْ سَفَلَ: كَبَنْتِ، وَأَخِ، وَأُخْتٌ مُطْلَقًا، وَإِنْ بِهَبَةٍ، أَوْ
صَدَقَةٍ أَوْ وَصِيَّةٍ إِنْ عَلِمَ الْمُعْطَى وَلَوْ لَمْ يَقْبَلْ وَلَاؤُهُ لَهُ، وَلَا يُكْمَلُ فِي جُزْءٍ
لَمْ يَقْبَلْهُ كَبِيرٌ، أَوْ قَبْلَهُ وَلِيٌّ صَغِيرٌ أَوْ لَمْ يَقْبَلْهُ، لَا بِإِزْثٍ، أَوْ شِرَاءٍ، وَعَلَيْهِ
دَيْنٌ قَيْبَاعٌ، وَبِالْحُكْمِ إِنْ عَمَدَ لِشَيْنٍ بِرَقِيقِهِ أَوْ رَقِيقٍ رَقِيقِهِ، أَوْ لَوْلَدٍ صَغِيرٍ غَيْرِ
سَفِيهِهِ وَعَبْدٍ، وَذَمِّيٌّ بِمِثْلِهِ، وَزَوْجَةٍ، وَمَرِيضٍ فِي زَائِدِ الثَّلَاثِ، وَمَدِينٍ كَقَلْعٍ
ظُفْرِ، وَقَطَعَ بَعْضُ أُذُنٍ، أَوْ جَسَدٍ أَوْ سِنٍّ؛ أَوْ سَحْلَهَا⁽⁵⁰⁷⁾ أَوْ خَرَمَ أَنْفٍ، أَوْ
حَلَقَ شَعْرَ أُمَةٍ رَفِيعَةٍ، أَوْ لَحْيَةٍ تَاجِرٍ، أَوْ وَسَمٍ وَجْهٍ بِنَارٍ، لَا غَيْرِهِ، وَفِي
غَيْرِهَا فِيهِ قَوْلَانِ⁽⁵⁰⁸⁾. وَالْقَوْلُ لِلسَّيِّدِ فِي نَفْسِ الْعَمْدِ، لَا فِي عِتْقِ بِمَالٍ،
وَبِالْحُكْمِ جَمِيعُهُ؛ إِنْ أَعْتَقَ جُزْءًا وَالْبَاقِي لَهُ، كَأَنْ بَقِيَ لِعَيْبِهِ، إِنْ دَفَعَ الْقِيَمَةَ
يَوْمَهُ، وَإِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ مُسْلِمًا أَوْ الْعَبْدُ. وَإِنْ أَيْسَرَ بِهَا، أَوْ بَبَعْضِهَا فَمُقَابِلُهَا،
وَفَضَّلَتْ عَنْ مَثْرُوكِ الْمُفْلِسِ وَإِنْ حَصَلَ عِتْقُهُ بِاخْتِيَارِهِ لَا بِإِزْثٍ، وَإِنْ ابْتَدَأَ
الْعِتْقُ؛ لَا إِنْ كَانَ حُرُّ الْبَعْضِ. وَقَوْمٌ عَلَى الْأَوَّلِ وَإِلَّا فَعَلَى حِصَصِهِمَا إِنْ
أَيْسَرَ، وَإِلَّا فَعَلَى الْمُوسِرِ. وَعُجِّلَ فِي ثُلْثِ مَرِيضٍ أَمِنَ، وَلَمْ يَقَوْمَ عَلَى مَيِّتٍ
لَمْ يُوصِ، وَقَوْمٌ كَامِلًا بِمَالِهِ بَعْدَ امْتِنَاعِ شَرِيكِهِ مِنَ الْعِتْقِ وَنُقُضَ لَهُ بَيْعٌ مِنْهُ،
وَتَأْجِيلُ الثَّانِي، أَوْ تَذْيِيرُهُ. وَلَا يَنْتَقِلُ بَعْدَ اخْتِيَارِهِ أَحَدُهُمَا. وَإِذَا حُكِمَ بِمَنْعِهِ
لِعُسْرِهِ مَضَى، كَقَبْلَهُ ثُمَّ أَيْسَرَ؛ إِنْ كَانَ بَيْنَ الْعُسْرِ وَحَضَرَ الْعَبْدُ، وَأَحْكَامُهُ
قَبْلَهُ كَالْفَرْنِ، وَلَا يَلْزَمُ اسْتِسْعَاءُ الْعَبْدِ، وَلَا قَبُولُ مَالِ الْغَيْرِ، وَلَا تَخْلِيدُ الْقِيَمَةَ

(507) سحل السن: بردها بالمبرد.

(508) أي إذا وسم وجه الرقيق بغير النار فهل يعتق أو لا؟ قولان عليه حتى يرسو على صاحب العطاء الأكثر ويسلمه له الآخر.

في ذمّة المُعْسِرِ بِرِضَا الشَّرِيكِ . وَمَنْ أَعْتَقَ حِصَّتَهُ لِأَجَلٍ قَوْمَ عَلَيْهِ لِيُعْتَقَ
 جَمِيعُهُ عِنْدَهُ، إِلَّا أَنْ يَبْتَ الثَّانِي فَتَصِيبُ الْأَوَّلِ عَلَى حَالِهِ، وَإِنْ دَبَّرَ حِصَّتَهُ
 تَقَاوِيَاهُ⁽⁵⁰⁹⁾ لِيُرَقَّ كُلُّهُ أَوْ يُدَبَّرَ . وَإِنْ ادَّعَى الْمُعْتَقُ عَيْنَهُ فَلَهُ اسْتِخْلَافُهُ، وَإِنْ
 أَدِنَ السَّيِّدُ، أَوْ أَجَارَ عَتَقَ عَبْدَهُ جُزْءًا قَوْمَ فِي مَالِ السَّيِّدِ، وَإِنْ اخْتِجَحَ لِبَيْعِ
 الْمُعْتَقِ بَيْعَ، وَإِنْ أَعْتَقَ أَوَّلَ وَلَدٍ لَمْ يَعْتَقِ الثَّانِي وَلَوْ مَاتَ، وَإِنْ أَعْتَقَ جَنِينًا،
 أَوْ دَبَّرَهُ فَحُرٌّ، وَإِنْ لَأَكْثَرَ الْحَمْلِ، إِلَّا لِرُجُوعِ مُرْسَلٍ عَلَيْهَا فَلَأَقْلَهُ، وَيَبْعَثُ إِنْ
 سَبَقَ الْعِتَقُ دَيْنَ، وَرُقٍّ، وَلَا يُسْتَتْنَى بِبَيْعِ أَوْ عِتَقٍ، وَلَمْ يَجْزِ اشْتِرَاءُ وَلِيِّ مَنْ
 يَعْتَقُ عَلَى وَلَدٍ صَغِيرٍ بِمَالِهِ، وَلَا عَبْدٌ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ مَنْ يَعْتَقُ عَلَى سَيِّدِهِ . وَإِنْ
 دَفَعَ عَبْدٌ مَالًا لِمَنْ يَشْتَرِيهِ بِهِ، فَإِنْ قَالَ اشْتَرِنِي لِنَفْسِكَ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِنْ
 اسْتَتْنَى مَالَهُ، وَإِلَّا غَرِمَهُ، وَبِيعَ فِيهِ، وَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى الْعَبْدِ، وَالْوَلَاءُ لَهُ
 كَلْتَعْتَقَنِي، وَإِنْ قَالَ لِنَفْسِي فَحُرٌّ، وَلَاؤُهُ لِبَائِعِهِ، إِنْ اسْتَتْنَى مَالَهُ؛ وَإِلَّا رُقٍّ .
 وَإِنْ أَعْتَقَ عَبْدًا فِي مَرَضِهِ أَوْ أَوْصَى بِعِتْقِهِمْ، وَلَوْ سَمَاهُمْ، وَلَمْ يَحْمِلْهُمْ
 الثُّلُثَ، أَوْ أَوْصَى بِعِتْقِ ثُلُثِهِمْ أَوْ بَعْدَ سَمَاءٍ مِنْ أَكْثَرِ أَفْرِغَ، كَالْقِسْمَةِ؛ إِلَّا أَنْ
 يُرْتَبَ فَيَتَّبَعُ أَوْ يَقُولَ ثُلُثَ كُلِّ، أَوْ أَنْصَافَهُمْ، أَوْ أَثْلَاثَهُمْ، وَتَبَعَ سَيِّدُهُ بِدَيْنٍ؛
 إِنْ لَمْ يَسْتَتْنِ مَالَهُ، وَرُقٍّ إِنْ شَهِدَ شَاهِدٌ بِرَقِّهِ أَوْ تَقَدَّمَ دَيْنٌ وَحَلَفَ، وَاسْتَتْنَى
 بِالْمَالِ إِنْ شَهِدَ شَاهِدٌ بِالْوَلَاءِ، أَوْ اثْنَانِ أَتَاهُمَا لَمْ يَزَالَا يَسْمَعَانِ أَنَّهُ مَوْلَاهُ أَوْ
 وَارِثُهُ، وَحَلَفَ . وَإِنْ شَهِدَ أَحَدُ الْوَرَثَةِ، أَوْ أَقَرَّ أَنَّ أَبَاهُ أَعْتَقَ عَبْدًا لَمْ يَجْزِ،
 وَلَمْ يَقَوْمَ عَلَيْهِ، وَإِنْ شَهِدَ عَلَى شَرِيكِهِ بِعِتْقِ نَصِيْبِهِ فَتَصِيبُ الشَّاهِدِ حُرٌّ، إِنْ
 أَيْسَرَ شَرِيكُهُ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى نَفْيِهِ كَعُسْرِهِ .

باب

التَّدْبِيرُ تَعْلِيقُ مُكَلَّفٍ رَشِيدٍ؛ وَإِنْ زَوْجَةً فِي زَائِدِ الثَّلَاثِ الْعَتَقَ بِمَوْتِهِ، لَا عَلَى وَصِيَّةٍ، كَإِنْ مِتُّ مِنْ مَرَضِي، أَوْ سَفَرِي هَذَا. أَوْ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي، مَا لَمْ يُرِدْهُ، وَلَمْ يُعَلِّقْهُ، أَوْ أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي يَوْمَ. بِدَبْرَتِكَ، وَأَنْتَ مُدَبِّرٌ، أَوْ حُرٌّ عَنْ دُبْرِ مَيِّ، وَنَفَذَ تَدْبِيرُ نَصْرَانِيٍّ لِمُسْلِمٍ وَأَوْجَرَ لَهُ وَتَنَاوَلَ الْحَمْلَ مَعَهَا، كَوَلَدٍ لِمُدَبِّرٍ مِنْ أُمِّتِهِ بَعْدَهُ. وَصَارَتْ بِهِ أُمٌّ وَلَدٍ إِنْ عَتَقَ وَقُدِّمَ الْأَبُ عَلَيْهِ فِي الضَّيْقِ. وَلِلْسَيِّدِ نَزْعُ مَالِهِ إِنْ لَمْ يَمْرُضْ، وَرَهْنُهُ، وَكِتَابَتُهُ، لَا إِخْرَاجُهُ بِغَيْرِ حُرِّيَّةٍ. وَفُسِّخَ بَيْعُهُ إِنْ لَمْ يَعْتَقْ، وَالْوَلَاءُ لَهُ، كَالْمُكَاتَبِ. وَإِنْ جَنَى - فَإِنْ قَدَّاهُ، وَإِلَّا أَسْلَمَ خِدْمَتَهُ - تَقَاضِيًا، وَحَاصَهُ مَجْنِيٌّ عَلَيْهِ ثَانِيًا، وَرَجَعَ إِنْ وَفَى، وَإِنْ عَتَقَ بِمَوْتِ سَيِّدِهِ أَتْبَعَ بِالْبَاقِي، أَوْ بَعْضُهُ بِحَصَّتِهِ، وَخَيْرُ الْوَارِثِ فِي إِسْلَامٍ مَا رُقَ، أَوْ فَكَّهَ وَقَوْمَ بِمَالِهِ. وَإِذَا لَمْ يَحْمِلِ الثَّلَاثُ إِلَّا بَعْضُهُ عَتَقَ وَبَقِيَ مَالُهُ بِيَدِهِ، وَإِنْ كَانَ لِسَيِّدِهِ دَيْنٌ مُؤَجَّلٌ عَلَى حَاضِرٍ مَلِيٍّ بَيْعَ بِالنَّقْدِ. وَإِنْ قَرَّبَتْ غَيْبَتُهُ اسْتَوْنِيَ قَبْضُهُ وَإِلَّا يَبِيعُ، فَإِنْ حَضَرَ الْغَائِبُ أَوْ أَيْسَرَ الْمُعْدِمُ بَعْدَ بَيْعِهِ عَتَقَ مِنْهُ حَيْثُ كَانَ. وَأَنْتَ حُرٌّ قَبْلَ مَوْتِي بِسَنَةِ إِنْ كَانَ السَّيِّدُ مَلِيًّا لَمْ يُوقَفْ، فَإِنْ مَاتَ نُظِرَ، فَإِنْ صَحَّ أَتْبَعَ بِالْخِدْمَةِ وَعَتَقَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَإِلَّا فَمِنَ الثَّلَاثِ وَلَمْ يَتَّبِعْ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَلِيٍّ وَقَفَ خَرَاஜُ سَنَةٍ، ثُمَّ يُعْطَى السَّيِّدُ مِمَّا وَقَفَ مَا خَدَمَ نَظِيرُهُ. وَبَطَلَ التَّدْبِيرُ بِقَتْلِ سَيِّدِهِ عَمْدًا، وَبِاسْتِغْرَاقِ الدِّينِ لَهُ وَلِلتَّرَكَةِ، وَبَعْضُهُ بِمُجَاوَزَةِ الثَّلَاثِ وَلَهُ حُكْمُ الرِّقِّ وَإِنْ مَاتَ سَيِّدُهُ حَتَّى يُعْتَقَ فِيمَا وَجَدَ حِينَئِذٍ. وَأَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي وَمَوْتِ فُلَانٍ عَتَقَ مِنَ الثَّلَاثِ أَيْضًا، وَلَا رُجُوعَ لَهُ، وَإِنْ قَالَ بَعْدَ مَوْتِ فُلَانٍ بِشَهْرِ فَمُعْتَقٌ لِأَجْلِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ.

باب

تُدِبَ مُكَاتَبَةُ أَهْلِ التَّبَرُّعِ، وَحَطُّ جُزْءٍ آخِرًا، وَلَمْ يُجْبَرِ الْعَبْدُ عَلَيْهَا. وَالْمَأْخُوذُ مِنْهَا الْجَبْرُ بِكَاتِبَتِكَ، وَنَحْوِهِ بِكَذَا، وَظَاهِرُهَا⁽⁵¹⁰⁾ اشْتِرَاطُ التَّنْجِيمِ⁽⁵¹¹⁾ وَصَحَّخَ خِلَافَهُ، وَجَازَ بَعْرَرِ كَاتِبِ، وَجَنِينِ، وَعَبْدِ فُلَانٍ، لَا لَوْلُؤُ لَمْ يُوصَفْ، أَوْ كَحَمْرِ، وَرُجِعَ لِكِتَابَةِ مِثْلِهِ وَفَسَخَ مَا عَلَيْهِ فِي مُؤَخَّرٍ، أَوْ كَذَهَبَ عَن وَرَقٍ وَعَكْسِهِ، وَمُكَاتَبَةُ وَلِيِّ مَا لِمَحْجُورِهِ بِالْمَصْلَحَةِ، وَمُكَاتَبَةُ أَمَةٍ وَصَغِيرٍ، وَإِنْ بِلَا مَالٍ وَكَسْبٍ، وَيَبِيعُ كِتَابَةَ، أَوْ جُزْءَ لَا نَجْمٍ، فَإِنْ وَقَى قَالُوا لَوْلَا لِلأَوَّلِ وَإِلَّا رُقٌّ لِلْمُشْتَرِي، وَإِقْرَارُ مَرِيضٍ بِقَبْضِهَا؛ إِنْ وَرِثَ غَيْرَ كِلَالَةٍ، وَمُكَاتَبَتُهُ بِلَا مُحَابَاةٍ؛ وَإِلَّا فَبِي ثُلْثِهِ، وَمُكَاتَبَةُ جَمَاعَةٍ لِمَالِكٍ فَتَوَزَّعَ عَلَى قُوتِهِمْ عَلَى الْأَدَاءِ يَوْمَ الْعَقْدِ، وَهُمْ، وَإِنْ زَمِنَ أَحَدُهُمْ حَمَلَاءَ مُطْلَقًا فَيُؤْخَذُ مِنَ الْمَلِيءِ الْجَمِيعِ، وَيَرْجَعُ إِنْ لَمْ يَعْتِقْ عَلَى الدَّافِعِ، وَلَمْ يَكُنْ زَوْجًا، وَلَا يَسْقُطَ عَنْهُمْ شَيْءٌ بِمَوْتِ وَاحِدٍ، وَلِلسَّيِّدِ عِتْقُ قَوِيٍّ مِنْهُمْ إِنْ رَضِيَ الْجَمِيعُ وَقَوُوا، فَإِنْ رَدَّ، ثُمَّ عَجَزُوا صَحَّ عِتْقُهُ، وَالْخِيَارُ فِيهَا، وَمُكَاتَبَةُ شَرِيكَيْنِ بِمَالٍ وَاحِدٍ لَا أَحَدِهِمَا، أَوْ بِمَالَيْنِ، أَوْ بِمُتَّحِدٍ بِعَقْدَيْنِ فَيُفْسَخُ، وَرَضَا أَحَدُهُمَا بِتَقْدِيمِ الْآخَرِ. وَرَجَعَ لِعَجْزٍ بِحِصَّتِهِ كَأَنْ قَاطَعَهُ بِإِذْنِهِ مِنْ عِشْرِينَ عَلَى عَشْرَةٍ، فَإِنْ عَجَزَ خَيْرَ الْمُقَاطِعِ بَيْنَ رَدِّ مَا فَضَّلَ بِهِ شَرِيكَهُ، وَبَيْنَ إِسْلَامِ حِصَّتِهِ رِقًّا، وَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى الْإِذْنِ وَإِنْ قَبَضَ الْأَكْثَرُ، فَإِنْ مَاتَ أَخَذَ الْإِذْنَ مَالَهُ بِلَا نَقْصٍ إِنْ تَرَكَهُ، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ لَهُ، وَعِتْقُ أَحَدِهِمَا وَضَعَ لِمَا لَهُ، إِلَّا إِنْ قَصَدَ الْعِتْقَ، كَأَنْ فَعَلْتَ فَنِصْفُكَ حُرٌّ فَكَاتَبْتَهُ ثُمَّ فَعَلَ وَضَعَ

(510) أي المدونة عند عياض وغيره.

(511) أي التأجيل.

النَّصْفُ، وَرُقَّ كُلُّهُ إِنْ عَجَزَ، وَلِلْمُكَاتِبِ بِلَا إِذْنِ بَيْعٍ وَاشْتِرَاءٍ، وَمُشَارَكَةً، وَمُقَارَضَةً، وَمُكَاتَبَةً وَاسْتِخْلَافَ عَاقِدٍ لِأَمْتِهِ، وَإِسْلَامَهَا أَوْ فِدَاؤَهَا، إِنْ جَنَّتْ بِالنَّظَرِ، وَسَفَرَ لَا يَحِلُّ فِيهِ نَجْمٌ، وَإِفْرَارٌ فِي رَقَبَتِهِ، وَإِسْقَاطُ شُفْعَتِهِ، لَا عِتْقٌ، وَإِنْ قَرِيبًا، وَهَبَةً، وَصَدَقَةً، وَتَزْوِيجَ، وَإِفْرَارَ بِجَنَايَةِ خَطَا، وَسَفَرَ بَعْدَ، إِلَّا بِإِذْنٍ، وَلَهُ تَعْجِيزُ نَفْسِهِ؛ إِنْ اتَّفَقَا، وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ مَالٌ فَيُرَّقَ، وَلَوْ ظَهَرَ لَهُ مَالٌ كَانَ عَجَزَ عَنْ شَيْءٍ، أَوْ غَابَ عِنْدَ الْمَحِلِّ وَلَا مَالٌ لَهُ، وَفَسَخَ الْحَاكِمُ، وَتَلَوَّمَ لِمَنْ يَرْجُوهُ كَالْقِطَاعَةِ، وَلَوْ شَرَطَ خِلَافَهُ. وَقَبَضَ إِنْ غَابَ سَيِّدُهُ، وَإِنْ قَبَلَ مَحِلَّهَا⁽⁵¹²⁾، وَفُسِخَتْ إِنْ مَاتَ وَإِنْ عَنْ مَالٍ إِلَّا لَوْلَدٍ، أَوْ غَيْرِهِ دَخَلَ مَعَهُ بِشَرَطٍ، أَوْ غَيْرِهِ، فَتَوَدَّى حَالَةً، وَوَرِثَهُ مَنْ مَعَهُ فِي الْكِتَابَةِ فَقَطْ، مِمَّنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ. وَإِنْ لَمْ يَثْرِكْ وَفَاءً وَقَوِي وَلَدُهُ عَلَى السَّعْيِ سَعَوْا، وَتَرَكَ مَثْرُوكُهُ لِلْوَلَدِ، إِنْ أَمِنَ، كَأَمٍّ وَلَدِهِ وَإِنْ وَجَدَ الْعَوَظَ مَعِيبًا، أَوْ اسْتَحَقَّ مَوْصُوفًا كَمُعِينٍ، وَإِنْ بِشُبْهَةٍ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ. وَمَضَتْ كِتَابَةُ كَافِرٍ لِمُسْلِمٍ، وَبِيعَتْ، كَأَنَّ أَسْلَمَ، وَبِيعَ مَعَهُ مَنْ فِي عَقْدِهِ، وَكَفَرَ بِالصَّوْمِ وَاشْتِرَاطُ وَطْءِ الْمُكَاتَبَةِ، وَاسْتِثْنَاءُ حَمْلِهَا، أَوْ مَا يُوَلَدُ لَهَا، أَوْ مَا يُوَلَدُ لِمُكَاتِبٍ مِنْ أَمْتِهِ بَعْدَ الْكِتَابَةِ، أَوْ قَلِيلٍ، كَخِدْمَةٍ، إِنْ وَفَّى لَعَوٍّ، وَإِنْ عَجَزَ عَنْ شَيْءٍ، أَوْ عَنْ أَرْضٍ جَنَائِيَّةٍ، وَإِنْ عَلَى سَيِّدِهِ رُقٌّ، كَالْقَيْنِ، وَأُدْبَ إِنْ وَطِئَ بِلَا مَهْرٍ، وَعَلَيْهِ نَقْصُ الْمُكَرَّهَةِ، وَإِنْ حَمَلَتْ خَيْرَتْ فِي الْبَقَاءِ وَأُمُومَةِ الْوَلَدِ؛ إِلَّا لَضَعْفَاءَ مَعَهَا، أَوْ أَقْرَبَاءَ لَمْ يَرْضَوْا، وَحُطَّ حِصَّتُهَا إِنْ اخْتَارَتِ الْأُمُومَةَ وَإِنْ قُتِلَ فَالْقِيمَةُ لِلْسَيِّدِ، وَهَلْ قِتْنًا؟ أَوْ مُكَاتَبًا؟ تَأْوِيلَانِ، وَإِنْ اشْتَرَى مَنْ يَعْتِقُ عَلَى سَيِّدِهِ صَحَّ، وَعَتَقَ إِنْ عَجَزَ، وَالْقَوْلُ لِلْسَيِّدِ فِي الْكِتَابَةِ وَالْأَدَاءِ، لَا الْقَدْرَ وَالْجِنْسَ وَالْأَجَلَ، وَإِنْ

أَعَانَهُ جَمَاعَةٌ؛ فَإِنْ لَمْ يَقْصِدُوا الصَّدَقَةَ رَجَعُوا بِالْفَضْلَةِ، وَعَلَى السَّيِّدِ بِمَا قَبَضَهُ، إِنْ عَجَزَ؛ وَإِلَّا فَلَا. وَإِنْ أَوْصَى بِمُكَاتَبَتِهِ فِكِتَابَةُ الْمِثْلِ، إِنْ حَمَلَهُ الثُّلُثُ، وَإِنْ أَوْصَى لَهُ بِنَجْمٍ، فَإِنْ حَمَلَ الثُّلُثُ قِيمَتَهُ جَارَتْ، وَإِلَّا فَعَلَى الْوَارِثِ الْإِجَارَةُ، أَوْ عَتَقَ مَحْمُولِ الثُّلُثِ. وَإِنْ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِمُكَاتَبَتِهِ، أَوْ بِمَا عَلَيْهِ، أَوْ بِعَتَقِهِ جَارَتْ، إِنْ حَمَلَ الثُّلُثُ قِيمَةَ كِتَابَتِهِ أَوْ قِيمَةَ الرَّقَبَةِ عَلَى أَنَّهُ مُكَاتَبٌ. وَأَنْتَ حُرٌّ عَلَى أَنْ عَلَيْكَ أَلْفًا، أَوْ وَعَلَيْكَ أَلْفٌ لَزِمَ الْعِتْقُ وَالْمَالُ، وَخَيْرَ الْعَبْدِ فِي الْإِلْتِزَامِ وَالرَّدِّ فِي أَنْتَ حُرٌّ، عَلَى أَنْ تَدْفَعَ، أَوْ تُؤَدِّيَ، أَوْ إِنْ أَعْطَيْتَ، أَوْ نَحَوَهُ.

باب

إِنْ أَقَرَّ السَّيِّدُ بَوَاطِئَ وَلَا يَمِينِ إِنْ أَنْكَرَ، كَأَنْ اسْتَبْرَأَ بِحَيْضَةٍ وَنَفَاهُ، وَوَلَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ، وَإِلَّا لِحَقِّ بِهِ، وَلَوْ أَتَتْ لِأَكْثَرِهِ، إِنْ ثَبَتَ الْإِقَاءُ عِلْقَةً فَفَوْقَ، وَلَوْ بِأَمْرَاتَيْنِ، كَادَعَائِهَا سَقَطَ رَأْيُنَ أَثَرِهِ عَتَقَتْ⁽⁵¹³⁾ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، وَوَلَدَهَا مِنْ غَيْرِهِ، وَلَا يَرُدُّهُ دَيْنٌ سَبَقَ، كَاشْتِرَاءِ زَوْجَتِهِ حَامِلًا؛ لَا بِوَلَدٍ سَبَقَ، أَوْ وَلَدٍ مِنْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ، إِلَّا أَمَةٌ مُكَاتَبَةٍ أَوْ وَلَدِهِ. وَلَا يَدْفَعُهُ عَزْلٌ، أَوْ وَطْءٌ بِدُبُرٍ، أَوْ فَخْذَيْنِ إِنْ أَنْزَلَ، وَجَارَ إِجَارَتُهَا بِرِضَاهَا، وَعِتْقٌ عَلَى مَالٍ، وَلَهُ قَلِيلُ خِدْمَةٍ وَكَثِيرُهَا فِي وَلَدِهَا مِنْ غَيْرِهِ، وَأَرْضُ جَنَائَةٍ عَلَيْهِمَا، وَإِنْ مَاتَ فَلِوَارِثِهِ وَالِاسْتِمْتَاعَ بِهَا وَانْتِزَاعَ مَالِهَا مَا لَمْ يَمْرُضْ، وَكَرِهَ لَهُ تَزْوِيجُهَا وَإِنْ بِرِضَاهَا، وَمُصِيبَتُهَا⁽⁵¹⁴⁾ إِنْ بَاعَتْ مِنْ بَائِعِهَا، وَرَدَّ عِتْقُهَا، وَفُذِيَتْ؛ إِنْ جَنَّتْ

(513) جواب «إن» أول الباب.

(514) أي مصيبة أم الولد. والمراد بالمصيبة الضمان. أي إن بيعت أم الولد فماتت أو جئت أو عميت فضمانها من بائعها، فيرد ثمنها إن قبضه وإن لم يقبضه فليس له مطالبة المشتري به.

بِأَقْلِ الْقِيَمَةِ يَوْمَ الْحُكْمِ وَالْأَرْضِ. وَإِنْ قَالَ فِي مَرَضِهِ: وَلَدْتُ مِنِّي، وَلَا وَلَدَ لَهَا صُدِّقَ إِنْ وَرِثَهُ وَلَدٌ. وَإِنْ أَقَرَّ مَرِيضٌ بِإِيلَادٍ أَوْ بِعَتَقٍ فِي صِحَّتِهِ لَمْ تُعْتَقْ مِنْ ثُلُثٍ وَلَا مِنْ رَأْسِ مَالٍ، وَإِنْ وَطِئَ شَرِيكَ فَحَمَلَتْ غَرِمَ نَصِيبَ الْآخَرِ، فَإِنْ أَعْسَرَ خَيْرَ فِي اتِّبَاعِهِ بِالْقِيَمَةِ يَوْمَ الْوُطْءِ، أَوْ بَيْعِهَا لِذَلِكَ وَتَبِعَهُ بِمَا بَقِيَ وَبَنَصَفَ قِيَمَةَ الْوَلَدِ. وَإِنْ وَطِئَهَا بِطُحْرٍ - فَالْقَافَةُ، وَلَوْ كَانَ ذِمِّيًّا، أَوْ عَبْدًا، فَإِنْ أَشْرَكَتَهُمَا فَمُسْلِمٌ، وَوَالِي - إِذَا بَلَغَ - أَحَدُهُمَا⁽⁵¹⁵⁾ كَأَنْ لَمْ تُوجَدْ. وَوَرِثَاهُ إِنْ مَاتَ أَوَّلًا. وَحَرَمْتُ عَلَى مُرْتَدٍّ أُمِّ وَلَدِهِ حَتَّى يُسْلِمَ، وَوُقِفْتُ، كَمُدْبَرِهِ إِنْ فَرَّ لِدَارِ الْحَرْبِ. وَلَا تَجُوزُ كِتَابَتُهَا وَعَتَقْتُ، إِنْ أَدَّتْ.

فصل: الولاء للمعتق، وَإِنْ بَيَّعَ مِنْ نَفْسِهِ، أَوْ عَتَقَ غَيْرَ عَنْهُ بِلَا إِذْنٍ، أَوْ لَمْ يَعْلَمْ سَيِّدُهُ بِعَتَقِهِ حَتَّى عَتَقَ؛ إِلَّا كَافِرًا أَعْتَقَ مُسْلِمًا، وَرَقِيقًا إِنْ كَانَ يُنْتَزَعُ مَالُهُ، وَعَنِ الْمُسْلِمِينَ الْوَلَاءُ لَهُمْ كَسَائِبِيَّةٍ، وَكَرِهَ. وَإِنْ أَسْلَمَ الْعَبْدُ عَادَ الْوَلَاءُ بِإِسْلَامِ السَّيِّدِ، وَجَرَ وَلَدَ الْمُعْتَقِ كَأَوْلَادِ الْمُعْتَقَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ نَسَبٌ مِنْ حُرٍّ؛ إِلَّا لِرِيقٍ، أَوْ عَتَقَ لآخر، وَمُعْتَقَهُمَا، وَإِنْ أُعْتِقَ الْأَبُ، أَوْ اسْتَلْحَقَّ رَجَعَ الْوَلَاءُ لِمُعْتَقِهِ، مِنْ مُعْتَقِ الْجَدِّ وَالْأُمِّ. وَالْقَوْلُ لِمُعْتَقِ الْأَبِ لَا لِمُعْتَقِهَا، إِلَّا أَنْ تَضَعَ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ عَتَقِهَا. وَإِنْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِالْوَلَاءِ، أَوْ اثْنَانِ بِأَنَّهُمَا لَمْ يَزَالَا يَسْمَعَانِ أَنَّهُ مَوْلَاهُ أَوْ ابْنُ عَمِّهِ لَمْ يَثْبُتْ، لَكِنَّهُ يَخْلِفُ وَيَأْخُذُ الْمَالَ بَعْدَ الْإِسْتِيْنَاءِ. وَقُدِّمَ عَاصِبُ النَّسَبِ، ثُمَّ الْمُعْتَقُ، ثُمَّ عَصَبَتُهُ كَالصَّلَاةِ، ثُمَّ مُعْتَقُ مُعْتَقِهِ، وَلَا تَرِثُهُ أَنْثَى⁽⁵¹⁶⁾ إِنْ لَمْ تُبَاشِرْهُ بِعَتَقٍ، أَوْ جَرَّهُ وَلَا بِوِلَادَةٍ، أَوْ

(515) أي إذا قال القائف إن الولد ابن للمسلم والذمي حكم بإسلامه - ويوالي بعد بلوغه من شاء من الذمي والمسلم.

(516) أي لا ترث الأنثى بالولاء إجماعاً. يعني أن بنت المعتق - بكسر التاء - لا ترث المعتق بفتح التاء - وقوله إن لم تبشره وما بعده قيد في عدم الإرث.

عَتَقَ. وَلَوْ اشْتَرَى ابْنٌ وَبِنْتُ أَبَاهُمَا، ثُمَّ اشْتَرَى الْأَبُ عَبْدًا فَمَاتَ الْعَبْدُ بَعْدَ الْأَبِ وَرِثَهُ الْإِبْنُ، وَإِنْ مَاتَ الْإِبْنُ أَوَّلًا فَلِلْبِنْتِ النِّصْفُ لِعَتَقِهَا نِصْفَ الْمُعْتَقِ، وَالرُّبْعُ لَأَنَّهَا مُعْتَقَةٌ نِصْفَ أَبِيهِ، وَإِنْ مَاتَ الْإِبْنُ، ثُمَّ الْأَبُ فَلِلْبِنْتِ النِّصْفُ بِالرَّحِمِ، وَالرُّبْعُ بِالْوَلَاءِ، وَالثُّمْنُ بِجَرِّهِ.

باب

صَحَّ إِيصَاءُ حُرٍّ مُمَيَّرٍ مَالِكٍ وَإِنْ سَفِيهَاً أَوْ صَغِيرًا - وَهَلْ إِنْ لَمْ يَتَنَاقَضْ قَوْلُهُ؟ أَوْ أَوْصَى بِقُرْبَةٍ؟ تَأْوِيلَانِ - وَكَافِرًا، إِلَّا بِكَخْمَرٍ لِمُسْلِمٍ، لِمَنْ يَصِحُّ تَمْلُكُهُ، كَمَنْ سَيَكُونُ إِنْ اسْتَهَلَ، وَوُزِعَ لَعَدَدِهِ بِلَفْظٍ أَوْ إِشَارَةٍ مُفْهِمَةٍ. وَقَبُولُ الْمُعَيَّنِ شَرْطٌ بَعْدَ الْمَوْتِ، فَالْمِلْكُ لَهُ بِالْمَوْتِ، وَقَوْمٌ بَعْلَةٌ حَصَلَتْ بَعْدَهُ وَلَمْ يَخْتَجْ رَقٌّ لِإِذْنٍ فِي قَبُولِهِ، كإِيصَائِهِ بِعَتَقِهِ، وَخَيْرَتْ جَارِيَةَ الْوَطْءِ، وَلَهَا الْإِنْتِقَالُ، وَصَحَّ لِعَبْدٍ وَارِثِهِ إِنْ اتَّحَدَ، أَوْ بِتَافِهِ أُزِيدَ بِهِ الْعَبْدُ، وَلِمَسْجِدٍ، وَصُرِفَ فِي مَصَالِحِهِ، وَلِمَيِّتٍ عَلِمَ بِمَوْتِهِ، فَفِي ذَنْبِهِ أَوْ وَارِثِهِ، وَلِذِمِّيٍّ وَقَاتِلٍ عَلِمَ الْمُوصِي بِالسَّبَبِ، وَإِلَّا فَتَأْوِيلَانِ. وَبَطَلَتْ بِرِدَّتِهِ، وَإِيصَاءٌ بِمَعْصِيَةٍ، وَلِوَارِثٍ كَعَبْرَةِ بَزَائِدِ الثَّلَاثِ يَوْمَ التَّنْفِيذِ، وَإِنْ أُجِيزَ فَعَطِيَّةٌ، وَلَوْ قَالَ إِنْ لَمْ يُجِزُوا فَلِلْمَسَاكِينِ، بِخِلَافِ الْعَكْسِ. وَبِرْجُوعٍ فِيهَا - وَإِنْ بَمَرَضٍ - بِقَوْلٍ، أَوْ بِنَيْعٍ، وَعَتَقٍ، وَكِتَابَةٍ، وَإِيلَادٍ، وَحَصْدِ زَرْعٍ، وَنَسْجِ عَزْلِ، وَصَوْغِ فِضَّةٍ، وَحَشْوِ قُطْنٍ، وَذَبْحِ شَاةٍ، وَتَفْصِيلِ شُقَّةٍ، وَإِيصَاءٌ بِمَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ ائْتَفِيَا⁽⁵¹⁷⁾، قَالَ مِتُّ فِيهِمَا، وَإِنْ بَكِتَابٍ وَلَمْ يُخْرِجْهُ، أَوْ أَخْرَجَهُ ثُمَّ اسْتَرَدَّهُ بَعْدَهُمَا، وَلَوْ

(517) أي إذا كان مريضاً أو مسافراً وأوصى بمال، وقيد الوصية بموته في السفر أو المرض الذي أوصى فيه ثم لم يمت بطلت الوصية. وضمير التثنية في (ائتفيا) راجع للموت في السفر، والموت في المرض.

أَطْلَقَهَا، لَا إِنْ لَمْ يَسْتَرِدَّهُ أَوْ قَالَ مَتَى حَدَثَ الْمَوْتُ أَوْ بَنَى الْعَرْصَةَ،
 وَاشْتَرَكَا، كَايَصَائِهِ بِشَيْءٍ لَزِيدٍ، ثُمَّ لِعَمْرٍو. وَلَا بِرَهْنٍ، وَتَرْوِيجِ رَقِيقٍ،
 وَتَعْلِيمِهِ، وَوَطْءٍ، وَلَا إِنْ أَوْصَى بِثُلْثِ مَالِهِ فَبَاعَهُ، كَثِيَابِهِ وَاسْتَخْلَفَ غَيْرَهَا،
 أَوْ بِثَوْبٍ فَبَاعَهُ، ثُمَّ اشْتَرَاهُ؛ بِخِلَافِ مِثْلِهِ، وَلَا إِنْ جَصَّصَ الدَّارَ، أَوْ صَبَغَ
 الثُّوبَ، أَوْ لَتَ السَّوِيقَ؛ فَلِلْمُوصَى لَهُ بِزِيَادَتِهِ. وَفِي نَقْضِ الْعَرْصَةِ قَوْلَانِ.
 وَإِنْ أَوْصَى بِوَصِيَّةٍ بَعْدَ أُخْرَى فَالْوَصِيَّتَانِ، كَنَوَعَيْنِ، وَدَرَاهِمَ وَسَبَائِكَ،
 وَذَهَبٍ، وَفُضَّةٍ، وَإِلَّا فَأَكْثَرُهُمَا وَإِنْ تَقَدَّمَ، وَإِنْ أَوْصَى لِعَبْدِهِ بِثُلْثِهِ عَتَقَ إِنْ
 حَمَلَهُ الثُّلُثُ، وَأَخَذَ بَاقِيَهُ وَإِلَّا قَوْمٌ فِي مَالِهِ. وَدَخَلَ الْفَقِيرُ فِي الْمُسْكِينِ
 كَعَكْسِهِ، وَفِي الْأَقَارِبِ، وَالْأَرْحَامِ، وَالْأَهْلِ أَقَارِبُهُ لَأُمِّهِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ أَقَارِبُ
 لِأَبٍ وَالْوَارِثُ كَعَايِرِهِ؛ بِخِلَافِ أَقَارِبِهِ هُوَ. وَأَوْثَرُ الْمُحْتَاجِ الْأَبْعَدُ؛ إِلَّا لِبَيَانِ.
 فَيُقَدَّمُ الْأَخُ وَابْنُهُ، عَلَى الْجَدِّ، وَلَا يُخَصُّ، وَالزَّوْجَةُ فِي جِيرَانِهِ لَا عَبْدٌ مَعَ
 سَيِّدِهِ، وَفِي وَلَدٍ صَغِيرٍ وَبَكْرٍ قَوْلَانِ، وَالْحَمْلُ فِي الْجَارِيَةِ إِنْ لَمْ يَسْتَنْهِ،
 وَالْأَسْفَلُونَ فِي الْمَوَالِي، وَالْحَمْلُ فِي الْوَلَدِ. وَالْمُسْلِمُ يَوْمَ الْوَصِيَّةِ فِي عَبْدِهِ
 الْمُسْلِمِينَ؛ لَا الْمَوَالِي فِي تَمِيمٍ أَوْ بَنِيهِمْ، وَلَا الْكَافِرُ فِي ابْنِ السَّبِيلِ، وَلَمْ
 يَلْزَمْ تَعْمِيمُ كَغَزَاةٍ، وَاجْتِهَادُ كَزَيْدٍ مَعَهُمْ، وَلَا شَيْءٌ لِوَارِثِهِ قَبْلَ الْقَسَمِ.
 وَضُرِبَ لِمَجْهُولٍ فَأَكْثَرَ بِالثُّلُثِ، وَهَلْ يُقَسَّمُ عَلَى الْجِصَصِ؟ قَوْلَانِ.
 وَالْمُوصَى بِشَرَايِهِ لِلْعَتَقِ يُزَادُ لِثُلْثِ قِيَمَتِهِ، ثُمَّ اسْتَوْنِي، ثُمَّ وُورِثَ، وَبَيَّعَ مِمَّنْ
 أَحَبَّ بَعْدَ الثَّقُصِ وَالْإِبَايَةِ، وَاشْتَرَاءٍ لِفُلَانٍ وَأَبَى بُخْلًا بَطَلَتْ، وَلِزِيَادَةِ
 فَلِلْمُوصَى لَهُ، وَبَيَّعِهِ لِلْعَتَقِ نُقِصَ ثُلْثُهُ، وَإِلَّا خَيْرَ الْوَارِثِ فِي بَيْعِهِ، أَوْ عَتَقَ
 ثُلْثَهُ أَوْ الْقَضَاءُ بِهِ لِفُلَانٍ، فِي لَهُ⁽⁵¹⁸⁾ وَبِعْتَقَ عَبْدٌ لَا يَخْرُجُ مِنْ ثُلْثِ الْحَاضِرِ

(518) أَي فِي إِيصَائِهِ بِيَعِهِ لَهُ.

وَقَفَ إِنْ كَانَ لِأَشْهُرٍ يَسِيرَةٍ، وَإِلَّا عَجَلَ عَتَقَ ثُلُثَ الْحَاضِرِ ثُمَّ تَمَّمَ مِنْهُ. وَلَزِمَ إِجَارَةُ الْوَارِثِ بِمَرَضٍ لَمْ يَصِحَّ بَعْدَهُ؛ إِلَّا لَتَبَيَّنَ عُذْرُ بَكُونِهِ فِي نَفَقَتِهِ، أَوْ دَيْنِهِ أَوْ سُلْطَانِهِ، إِلَّا أَنْ يَخْلِفَ مَنْ يَجْهَلُ مِثْلَهُ أَنَّهُ جَهْلٌ أَنْ لَهُ الرَّدُّ، لَا بِصِحَّةٍ وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ، وَاجْتَهَدَ فِي ثَمَنِ مُشْتَرَى لِظَهَارٍ، أَوْ لَتَطَوَّعَ بِقَدْرِ الْمَالِ، فَإِنْ سَمِيَ فِي تَطَوُّعٍ يَسِيرًا، أَوْ قَلَّ الثُّلُثُ⁽⁵¹⁹⁾ شُورَكَ بِهِ فِي عَبْدٍ، وَإِلَّا فَآخِرُ نَجْمٍ مُكَاتَبٍ. وَإِنْ عَتَقَ فَظَهَرَ دَيْنٌ يَرُدُّهُ أَوْ بَعْضُهُ رُقَّ الْمُقَابِلُ، وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ اشْتِرَائِهِ وَلَمْ يُعْتَقِ اشْتَرَايَ غَيْرُهُ لِمَبْلَغِ الثُّلُثِ، وَبِشَاةٍ أَوْ بَعْدٍ مِنْ مَالِهِ شَارَكَ بِالْجُزْءِ، وَإِنْ لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَا سَمِيَ فَهُوَ لَهُ؛ إِنْ حَمَلَهُ الثُّلُثُ؛ لَا ثُلُثُ غَنَمِي فَتَمُوتُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَنَمٌ فَلَهُ شَاةٌ وَسَطٌ؛ وَإِنْ قَالَ مِنْ غَنَمِي وَلَا غَنَمٌ لَهُ بَطَلَتْ، كَعَتَقِ عَبْدٍ مِنْ عَبِيدِهِ فَمَاتُوا، وَقُدِّمَ لِضَيْقِ الثُّلُثِ فَكُ أَسِيرٌ، ثُمَّ مُدَبِّرٌ صِحَّةً ثُمَّ صَدَاقٌ مَرِيضٍ، ثُمَّ زَكَاةٌ أَوْصَى بِهَا، إِلَّا أَنْ يَعْتَرِفَ بِحُلُولِهَا، وَيُوصِيَ فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ كَالْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ، وَإِنْ لَمْ يُوصِ بِهَا، ثُمَّ الْفِطْرُ، ثُمَّ كَفَّارَةُ ظَهَارٍ وَقَتْلٍ، وَأُفْرِعَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ كَفَّارَةُ يَمِينِهِ، ثُمَّ فِطْرُ رَمَضَانَ، ثُمَّ لِلتَّفْرِيطِ، ثُمَّ النَّذْرُ، ثُمَّ الْمُبْتَلُ⁽⁵²⁰⁾، وَمُدَبِّرُ الْمَرَضِ، ثُمَّ الْمُوصَى بِعَتَقِهِ مُعِينًا عِنْدَهُ أَوْ يُشْتَرَى، أَوْ لِكَشْهِرٍ، أَوْ بِمَالٍ فَعَجَلَهُ، ثُمَّ الْمُوصَى بِكِتَابَتِهِ، وَالْمُعْتَقُ بِمَالٍ، وَالْمُعْتَقُ إِلَى أَجَلٍ بَعْدَ، ثُمَّ الْمُعْتَقُ لِسَنَةِ عَلَى أَكْثَرِ⁽⁵²¹⁾ ثُمَّ بَعِثَ لَمْ يُعَيَّنَ، ثُمَّ حَجٌّ إِلَّا لِضُرُورَةٍ فَيَتَحَاصَّنَ كَعَتَقِ لَمْ يُعَيَّنَ، وَمُعَيَّنَ غَيْرِهِ، وَجُزْئِهِ. وَلِلْمَرِيضِ اشْتِرَاءٌ مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ بَثْلُهُ، وَيَرِثُ، لَا إِنْ أَوْصَى بِشِرَاءِ ابْنِهِ

(519) أي لم يكف الثلث لشراء الرقبة كلها.

(520) المبتل: المنجز عتقه في المرض.

(521) أي يقدم المعتق لسنة على المعتق لأكثر من سنة.

وَعَتَقَ . وَقُدِّمَ الابْنُ عَلَى غَيْرِهِ ، وَإِنْ أَوْصَى بِمَنْفَعَةٍ مُعَيَّنٍ ، أَوْ بِمَا لَيْسَ فِيهَا ، أَوْ بَعَثَ عَبْدَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ بِشَهْرِ وَلَا يَحْمِلُ الثُّلُثُ قِيَمَتَهُ خَيْرَ الْوَارِثِ بَيْنَ أَنْ يُجِيزَ ، أَوْ يَخْلَعَ ثُلُثَ الْجَمِيعِ ، وَيَنْصِيبَ ابْنَهُ ، أَوْ مِثْلَهُ ؛ فَبِالْجَمِيعِ ، لَا اجْعَلُوهُ وَارِثًا مَعَهُ ، أَوْ أَلْحِقُوهُ بِهِ فَرَايِدٌ ، وَيَنْصِيبُ أَحَدٌ وَرَثَتِهِ فَبِجُزءٍ مِنْ عَدَدِ رُؤُوسِهِمْ ، وَبِجُزءٍ أَوْ سَهْمٍ فَبِسَهْمٍ مِنْ فَرِيضَتِهِ ، وَفِي كَوْنِ ضِعْفِهِ مِثْلُهُ أَوْ مِثْلَيْهِ تَرَدُّدٌ . وَبِمَنْافِعِ عَبْدٍ وَرَثَتْ عَنِ الْمُوصَى لَهُ وَإِنْ حَدَدَهَا بِزَمَنِ فَكَالْمُسْتَأْجَرِ ؛ فَإِنْ قُتِلَ فَلِلْوَارِثِ الْقِصَاصُ أَوْ الْقِيَمَةُ ، كَأَنْ جَنَى ، إِلَّا أَنْ يَفْدِيَهُ الْمُخْدَمُ أَوْ الْوَارِثُ فَتَسْتِمِرُّ ، وَهِيَ وَمُدَبَّرٌ إِنْ كَانَ بِمَرَضٍ فِيمَا عَلِمَ⁽⁵²²⁾ ، وَدَخَلَتْ فِيهِ وَفِي الْعُمَرَى ، وَفِي سَفِينَةٍ أَوْ عَبْدٍ شَهْرَ تَلْفُهِمَا ثُمَّ ظَهَرَتِ السَّلَامَةُ قَوْلَانِ ؛ لَا فِيمَا أَقَرَّ بِهِ فِي مَرَضِهِ ، أَوْ أَوْصَى بِهِ لَوَارِثٍ ، وَإِنْ ثَبَتَ أَنَّ عَقْدَهَا خَطُءٌ ، أَوْ قَرَأَهَا وَلَمْ يُشْهَدْ ، أَوْ يَقُلْ أَنْفَعُوهَا لَمْ تُنْفَذْ . وَنُدِبَ فِيهِ تَقْدِيمُ التَّشْهَدِ ، وَلَهُمُ الشَّهَادَةُ وَإِنْ لَمْ يَقْرَأْهُ ، وَلَا فَتَحَ ، وَتُنْفَذُ وَلَوْ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ عِنْدَهُ ، وَإِنْ شَهِدَا بِمَا فِيهَا وَمَا بَقِيَ : فَلِفُلَانٍ ، ثُمَّ مَاتَ فَفُتِحَتْ فَإِذَا فِيهَا : وَمَا بَقِيَ فَلِلْمَسَاكِينِ فُسِمَ بَيْنَهُمَا ، وَكَتَبْتُهَا عِنْدَ فُلَانٍ فَصَدَّقُوهُ ، أَوْ أَوْصِيَّتُهُ بِثُلَاثِي فَصَدَّقُوهُ يُصَدِّقُ ؛ إِنْ لَمْ يَقُلْ لِابْنِي ، وَوَصِيِّي فَقَطْ يَعْمُ . وَعَلَى كَذَا يُخَصُّ بِهِ كَوَصِيِّي حَتَّى يَقْدَمَ فُلَانٌ ، أَوْ إِلَى أَنْ يَتَزَوَّجَ زَوْجَتِي ؛ وَإِنْ زَوَّجَ مُوصَى عَلَى بَيْعِ تَرِكَتِهِ ، وَقَبْضِ دُيُونِهِ صَحَّ . وَإِنَّمَا يُوصَى عَلَى الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ أَبٌ ، أَوْ وَصِيُّهُ كَأُمٌّ ؛ إِنْ قُلَّ وَلَا وَلِيَّ . وَوُورِثَ عَنْهَا لِمُكَلَّفٍ مُسْلِمٍ ، عَدْلٍ كَافٍ ؛ وَإِنْ أَعْمَى ، وَامْرَأَةً ، وَعَبْدًا ، وَتَصَرَّفَ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ . وَإِنْ أَرَادَ الْأَكْبَرُ بَيْعَ مُوصَى اسْتُرِيَ لِلْأَصَاغِرِ .

(522) يعنى أن الوصية تكون فيما علم الموصي أنه ماله لا فيما لم يعلمه . بخلاف المدبر في الصحة فإنه يخرج مما علمه أنه ماله أو لم يعلمه .

وَطُرُوءِ الْفُسْقِ يَغْزِلُهُ، وَلَا يَبِيعُ الْوَصِيَّ عَبْدًا يُحْسِنُ الْقِيَامَ بِهِمْ، وَلَا التَّرَكَةَ إِلَّا بِحَضْرَةِ الْكَبِيرِ، وَلَا يَفْسِمُ عَلَى غَائِبٍ بِلَا حَاكِمٍ، وَلَا تَنْتِنِ حُمْلَ عَلَى التَّعَاوُنِ، وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ اخْتَلَفَا فَالْحَاكِمُ، وَلَا لِأَحَدِهِمَا إِيْصَاءٌ: وَلَا لَهُمَا قَسْمُ الْمَالِ، وَإِلَّا ضَمِنَا. وَلِلْوَصِيِّ اقْتِصَاءُ الدِّينِ، وَتَأْخِيرُهُ بِالنَّظَرِ، وَالتَّفَقُّهُ عَلَى الطِّفْلِ بِالْمَعْرُوفِ، وَفِي خَتْنِهِ وَعُرْسِهِ وَعَيْدِهِ. وَدَفْعُ نَفَقَةٍ لَهُ قَلْتُ، وَإِخْرَاجُ فِطْرَتِهِ، وَزَكَاتِهِ، وَرَفْعُ لِلْحَاكِمِ إِنْ كَانَ حَاكِمَ حَنْفِيٍّ، وَدَفْعُ مَالِهِ قِرَاضًا، وَبِضَاعَةً، وَلَا يَعْمَلُ هُوَ بِهِ، وَاشْتِرَاءٌ مِنَ التَّرَكَةِ، وَتُعَقَّبُ بِالنَّظَرِ، إِلَّا كَجِمَارَيْنِ قَلَّ تَمْنُهُمَا، وَتَسَوَّقَ بِهِمَا الْحَضَرَ وَالسَّفَرَ، وَلَهُ عَزْلُ نَفْسِهِ فِي حَيَاةِ الْمُوصِي وَلَوْ قَبْلَ، لَا بَعْدَهُمَا، وَإِنْ أَبَى الْقَبُولَ بَعْدَ الْمَوْتِ فَلَا قَبُولَ لَهُ بَعْدُ، وَالْقَوْلُ لَهُ فِي قَدْرِ التَّفَقُّهِ، لَا فِي تَارِيخِ الْمَوْتِ، وَدَفْعُ مَالِهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ.

باب

يُخْرِجُ مِنْ تَرَكَةِ الْمَيِّتِ حَقٌّ تَعَلَّقَ بِعَيْنٍ كَالْمَرْهُونِ، وَعَبْدٌ جَنَى ثُمَّ مُؤْنٌ تَجْهِيْزُهُ بِالْمَعْرُوفِ، ثُمَّ تُقْضَى دِيُونُهُ، ثُمَّ وَصَايَاهُ مِنْ ثُلْثِ الْبَاقِي، ثُمَّ الْبَاقِي لِوَارِثِهِ: مِنْ ذِي النِّصْفِ الزَّوْجُ، وَبِنْتُ، وَبِنْتُ ابْنٍ إِنْ لَمْ تَكُنْ بِنْتُ. وَأُخْتُ شَقِيقَةً، أَوْ لَابٍ، إِنْ لَمْ تَكُنْ شَقِيقَةً. وَعَصَبٌ كُلًّا أَخٌ يُسَاوِيهَا وَالْجَدُّ، وَالْأَخْرَيْنِ الْأَوْلِيَانِ. وَلِتَعْدُدْهُنَّ الثَّلَاثَانِ، وَلِلثَّانِيَةِ مَعَ الْأُولَى السُّدُسُ وَإِنْ كَثُرْنَ، وَحَجَبَهَا ابْنٌ فَوْقَهَا، وَبِنْتَانِ فَوْقَهَا؛ إِلَّا الْإِنِّ فِي دَرَجَتِهَا مُطْلَقًا، أَوْ أَسْفَلَ فَمُعَصَّبٌ. وَأُخْتُ لَابٍ فَأَكْثَرُ مَعَ الشَّقِيقَةِ فَأَكْثَرُ كَذَلِكَ؛ إِلَّا أَنَّهُ إِنَّمَا يُعَصَّبُ الْأَخُ. وَالرُّبْعُ⁽⁵²³⁾ الزَّوْجُ بِفَرْعٍ، وَزَوْجَةٌ فَأَكْثَرُ وَالثُّمْنُ لَهَا، أَوْ لَهَا

(523) أي ومن ذوي الربع.

بِفَرْعٍ لَاحِقٍ، وَالثَّلَاثِينَ لِذِي النِّصْفِ، إِنْ تَعَدَّدَ، وَالثَّلَاثُ لَأُمِّ وَوَلَدَيْهَا فَأَكْثَرُ.
وَحَجَبَهَا مِنَ الثَّلَاثِ لِلسُّدُسِ وَلَدٌ وَإِنْ سَفَلَ، وَأَخْوَانِ، أَوْ أُخْتَانِ مُطْلَقًا. وَلَهَا
ثُلُثُ الْبَاقِي فِي زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ وَزَوْجَةٍ وَأَبَوَيْنِ، وَالسُّدُسِ لِلوَاحِدِ مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ
مُطْلَقًا، وَسَقَطَ بِابْنِ وَابْنِهِ، وَبِنْتٍ وَإِنْ سَفَلَتْ وَأَبٍ وَجَدَّ، وَالْأَبِ أَوْ الْأُمِّ مَعَ
وَلَدٍ وَإِنْ سَفَلَ، وَالْجَدَّةُ فَأَكْثَرُ، وَأَسَقَطَهَا الْأُمُّ مُطْلَقًا. وَالْأَبُ الْجَدَّةُ مِنْ
قَبْلِهِ، وَالْقُرْبَى مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ الْبُعْدَى مِنْ جِهَةِ الْأَبِ، وَإِلَّا اشْتَرَكْتَا. وَأَحَدُ
فُرُوضِ الْجَدِّ غَيْرِ الْمُدْلَى بِأُنْتَى، وَلَهُ مَعَ الْإِخْوَةِ أَوْ الْأَخَوَاتِ الْأَشْقَاءِ أَوْ لِأَبِ
الْخَيْرِ مِنَ الثَّلَاثِ أَوْ الْمُقَاسِمَةِ، وَعَادَّ الشَّقِيقُ بغيرِهِ، ثُمَّ رَجَعَ، كَالشَّقِيقَةِ بِمَالِهَا
لَوْ لَمْ يَكُنْ جَدًّا، وَلَهُ مَعَ ذِي فَرْضٍ مَعَهَا السُّدُسُ، أَوْ ثُلُثُ الْبَاقِي، أَوْ
الْمُقَاسِمَةُ وَلَا يُفَرِّضُ لِأُخْتٍ مَعَهُ، إِلَّا فِي الْأَكْدَرِيَّةِ، وَالْغَرَاءِ: زَوْجٌ وَجَدٌّ،
وَأُمٌّ، وَأُخْتُ شَقِيقَةٍ. أَوْ لِأَبٍ فَيُفَرِّضُ لَهَا وَلَهُ ثُمَّ يُقَاسِمُهَا. وَإِنْ كَانَ مَحَلُّهَا
أَخٌ لِأَبٍ وَمَعَهُ إِخْوَةٌ لَأُمِّ سَقَطَ. وَلِعَاصِبٍ وَرَثَ الْمَالِ أَوْ الْبَاقِي بَعْدَ الْفَرَضِ،
وَهُوَ الْإِبْنُ، ثُمَّ ابْنُهُ. وَعَصَبَ كُلِّ أُخْتَةٍ، ثُمَّ الْأَبُ، ثُمَّ الْجَدُّ وَالْإِخْوَةُ كَمَا
تَقَدَّمَ الشَّقِيقُ، ثُمَّ لِلْأَبِ، وَهُوَ كَالشَّقِيقِ عِنْدَ عَدَمِهِ، إِلَّا فِي الْحِمَارِيَّةِ،
وَالْمُسْتَرَكَةِ، زَوْجٌ، وَأُمٌّ، أَوْ جَدَّةٌ وَأَخْوَانِ لَأُمِّ، وَشَقِيقٌ وَحَدَهُ، أَوْ مَعَ غَيْرِهِ،
فَيُشَارِكُونَ الْإِخْوَةَ لِلأُمِّ الذَّكَرُ كَاللَّائِنَى، وَأَسَقَطَهُ أَيْضًا الشَّقِيقَةُ الَّتِي كَالْعَاصِبِ
لِبِنْتٍ، أَوْ بِنْتِ ابْنٍ فَأَكْثَرُ، ثُمَّ بَنُوهُمَا ثُمَّ الْعَمُّ الشَّقِيقُ، ثُمَّ لِأَبٍ، ثُمَّ عَمُّ
الْجَدِّ الْأَقْرَبُ، فَالْأَقْرَبُ، وَإِنْ غَيْرُ شَقِيقٍ. وَقُدِّمَ مَعَ التَّسَاوِي الشَّقِيقُ مُطْلَقًا،
ثُمَّ الْمُعْتَقُ كَمَا تَقَدَّمَ ثُمَّ بِنْتُ الْمَالِ، وَلَا يُرَدُّ، وَلَا يُدْفَعُ لِدَوِي الْأَرْحَامِ.
وَيَرِثُ بِفَرَضٍ وَعُصُوبَةِ الْأَبِ، ثُمَّ الْجَدُّ مَعَ بِنْتٍ وَإِنْ سَفَلَتْ، كَابْنِ عَمِّ أَخٍ
لَأُمِّ، وَوَرِثَ ذُو فَرْضَيْنِ بِالْأَقْوَى، وَإِنْ اتَّفَقَ فِي الْمُسْلِمِينَ كَأُمِّ، أَوْ بِنْتِ

أَخْتُ، وَمَالُ الْكِتَابِيِّ الْحُرِّ الْمُؤَدِّي لِلْجَزْيَةِ لِأَهْلِ دِينِهِ مِنْ كَوَرْتِهِ وَالْأَصُولِ
 اثْنَانِ، وَأَرْبَعَةٌ، وَثَمَانِيَّةٌ، وَثَلَاثَةٌ، وَسِتَّةٌ، وَاثْنَا عَشَرَ، وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ،
 فَالنِّصْفُ مِنْ اثْنَيْنِ، وَالرُّبْعُ مِنْ أَرْبَعَةٍ، وَالثُّمْنُ مِنْ ثَمَانِيَّةٍ، وَالثُّلُثُ مِنْ ثَلَاثَةٍ،
 وَالسُّدُسُ مِنْ سِتَّةٍ، وَالرُّبْعُ وَالثُّلُثُ أَوِ السُّدُسُ: مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ، وَالثُّمْنُ
 وَالثُّلُثُ أَوِ السُّدُسُ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرَيْنِ، وَمَا لَا فَرَضَ فِيهَا فَأَصْلُهَا عَدَدُ
 عَصَبَتِهَا، وَضَعْفَ لِلذَّكَرِ عَلَى الْأُنْثَى. وَإِنْ زَادَتْ الْفُرُوضُ أُعِيلَتْ، فَالْعَائِلُ
 السِّتَّةُ لِسَبْعَةٍ، وَلِثَمَانِيَّةٍ، وَلِتِسْعَةٍ، وَلِعَشْرَةٍ. وَالْإِثْنَا عَشَرَ لِثَلَاثَةِ عَشَرَ وَخَمْسَةِ
 عَشَرَ وَسَبْعَةِ عَشَرَ. وَالْأَرْبَعَةُ وَالْعِشْرُونَ لِسَبْعَةٍ وَعِشْرَيْنِ: زَوْجَةً، وَأَبَوَانِ
 وَابْنَتَانِ، وَهِيَ الْمُنِيرِيَّةُ؛ لِقَوْلِ عَلِيٍّ صَارَ ثُمْنُهَا تُسْعًا، وَرَدَّ كُلُّ صِنْفٍ انْكَسَرَتْ
 عَلَيْهِ سِهَامُهُ إِلَى وَفْقِهِ وَإِلَّا تَرَكَ، وَقَابَلَ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَأَخَذَ أَحَدُ الْمُثْلَيْنِ، أَوْ أَكْثَرَ
 الْمُتَدَاخِلِينَ وَحَاصِلَ ضَرْبِ أَحَدِهِمَا فِي وَفْقِ الْآخَرِ إِنْ تَوَافَقَا، وَإِلَّا فَيُنْفِي كُلَّهُ،
 إِنْ تَبَايَنَّا، ثُمَّ بَيْنَ الْحَاصِلِ وَالثَّالِثِ ثُمَّ كَذَلِكَ. وَضُرِبَ فِي الْعَوْلِ أَيْضًا، وَفِي
 الصَّنْفَيْنِ اثْنَتَا عَشْرَةَ صُورَةً، لِأَنَّ كُلَّ صِنْفٍ، إِمَّا أَنْ يُوَافِقَ سِهَامَهُ، أَوْ يُبَايِنَهَا،
 أَوْ يُوَافِقَ أَحَدَهُمَا وَيُبَايِنَ الْآخَرَ، ثُمَّ كُلُّ إِمَّا أَنْ يَتَدَخَلَ، أَوْ يَتَوَافَقَ، أَوْ يَتَبَايَنَّا
 أَوْ يَتَمَثَّلَا. فَالْتَدَاخُلُ أَنْ يُفْنِيَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ أَوَّلًا وَإِلَّا فَإِنْ بَقِيَ وَاحِدٌ
 فَمُتَبَايِنٌ، وَإِلَّا فَالْمُوَافَقَةُ بِنِسْبَةِ مُفْرَدٍ لِلْعَدَدِ الْمُفْنِي آخِرًا، وَلِكُلِّ مِنَ التَّرِكَه
 بِنِسْبَةِ حَظِّهِ مِنَ الْمَسْأَلَةِ، أَوْ تَقْسِيمِ التَّرِكَه عَلَى مَا صَحَّتْ مِنْهُ الْمَسْأَلَةُ كَزَوْجٍ،
 وَأُمٍّ، وَأَخْتٍ: لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ، وَالتَّرِكَه عِشْرُونَ فَالْثَلَاثَةُ مِنَ الثَّمَانِيَّةِ رُبْعٌ وَثُمْنٌ،
 فَيَأْخُذُ سَبْعَةً وَنِصْفًا، وَإِنْ أَخَذَ أَحَدُهُمْ عَرَضًا فَأَخَذَهُ بِسَهْمِهِ وَأَرَدَتْ مَعْرِفَةَ
 قِيمَتِهِ فَاجْعَلِ الْمَسْأَلَةَ سِهَامَ غَيْرِ الْآخِذِ ثُمَّ اجْعَلْ لِسِهَامِهِ مِنْ تِلْكَ النِّسْبَةِ، فَإِنْ
 زَادَ خَمْسَةً لِيَأْخُذَ فَرِذَهَا عَلَى الْعِشْرَيْنِ ثُمَّ اقْسِمِ، وَإِنْ مَاتَ بَعْضُ قَبْلِ الْقِسْمَةِ

وَوَرِثَهُ الْبَاقُونَ، كَثَلَاثَةِ بَنِينَ مَاتَ أَحَدُهُمْ أَوْ بَعْضُ كَزَوْجٍ مَعَهُمْ، وَلَيْسَ أَبَاهُمْ
فَكَالْعَدَمِ، وَإِلَّا صَحَّحَ الْأُولَى، ثُمَّ الثَّانِيَةَ، فَإِنْ انْقَسَمَ نَصِيبُ الثَّانِي عَلَى وَرَثَتِهِ
- كَابْنٍ وَبِنْتٍ مَاتَ وَتَرَكَ أُخْتًا وَعَاصِبًا صَحَّتَا. وَإِلَّا وَفَّقَ بَيْنَ نَصِيبِهِ، وَمَا
صَحَّتْ مِنْهُ مَسْأَلَتُهُ، وَاضْرِبَ وَفَقِ الثَّانِيَةَ فِي الْأُولَى: كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ مَاتَ
أَحَدُهُمَا، وَتَرَكَ زَوْجَةً وَبِنْتًا، وَثَلَاثَةَ بَنِي ابْنٍ، فَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأُولَى ضَرِبَ
لَهُ فِي وَفَقِ الثَّانِيَةَ، وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّانِيَةِ فَفِي وَفَقِ سَهَامِ الثَّانِي، وَإِنْ لَمْ
يَتَوَافَقَا ضَرَبْتَ مَا صَحَّتْ مِنْهُ مَسْأَلَتُهُ فِيمَا صَحَّتْ مِنْهُ الْأُولَى: كَمَوْتِ أَحَدِهِمَا
عَنِ ابْنٍ وَبِنْتٍ، وَإِنْ أَقَرَّ أَحَدُ الْوَرَثَةِ فَقَطْ بِوَارِثٍ فَلَهُ مَا نَقَصَهُ الْإِفْرَارُ تَعْمَلُ
فَرِيضَةَ الْإِنْكَارِ، ثُمَّ فَرِيضَةَ الْإِفْرَارِ ثُمَّ انْظُرْ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ تَدَاخُلٍ وَتَبَايُنٍ
وَتَوَافُقٍ. الْأَوَّلُ وَالثَّانِي كَشَقِيقَتَيْنِ وَعَاصِبٍ، أَقَرَّتْ وَاحِدَةً بِشَقِيقَةٍ أَوْ بِشَقِيقٍ،
وَالثَّلَاثُ كَابْنَتَيْنِ وَابْنٍ أَقَرَّ بِابْنٍ، وَإِنْ أَقَرَّ ابْنٌ بِبِنْتٍ، وَبِنْتُ بِابْنٍ فَأَلْإِنْكَارُ مِنْ
ثَلَاثَةٍ، وَإِفْرَارُهُ مِنْ أَرْبَعَةٍ، وَهِيَ مِنْ خَمْسَةٍ. فَتَضْرِبُ أَرْبَعَةً فِي خَمْسَةٍ
بِعَشْرِينَ، ثُمَّ فِي ثَلَاثَةٍ يَرُدُّ الْإِنِّ عَشْرَةً، وَهِيَ ثَمَانِيَّةٌ، وَإِنْ أَقَرَّتْ زَوْجَةً
حَامِلٌ، وَأَحَدُ أَخَوَيْهِ أَنَّهَا وَلَدَتْ حَيًّا، فَأَلْإِنْكَارُ مِنْ ثَمَانِيَّةٍ كَالْإِفْرَارِ، وَفَرِيضَةُ
الْإِنِّ مِنْ ثَلَاثَةٍ، تُضْرِبُ فِي ثَمَانِيَّةٍ، وَإِنْ أَوْصَى بِشَائِعِ كُرْبُعٍ، أَوْ جُزْءٍ مِنْ
أَحَدِ عَشَرَ أَخَذَ مَخْرَجَ الْوَصِيَّةِ ثُمَّ إِنْ انْقَسَمَ الْبَاقِي عَلَى الْفَرِيضَةِ كَابْنَيْنِ
وَأَوْصَى بِالثَّلَاثِ فَوَاضِحٌ، وَإِلَّا وَفَّقَ بَيْنَ الْبَاقِي وَالْمَسْأَلَةِ، وَاضْرِبَ الْوَفَقَ فِي
مَخْرَجِ الْوَصِيَّةِ كَأَرْبَعَةِ أَوْلَادٍ، وَإِلَّا فَكَامِلُهَا كَثَلَاثَةٍ، وَإِنْ أَوْصَى بِسُدُسٍ وَسُبْعٍ
ضَرَبْتَ سِتَّةً فِي سَبْعَةٍ ثُمَّ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ، أَوْ فِي وَفَقِهَا. وَلَا يَرِثُ مُلَاعِنٌ
وَمُلَاعِنَةٌ، وَتَوَآمَاهَا شَقِيقَانِ، وَلَا رَقِيقٌ. وَلِسَيِّدِ الْمُعْتَقِ بَعْضُهُ جَمِيعُ إِزْتِهِ، وَلَا
يُورِثُ إِلَّا الْمُكَاتَبَ وَلَا قَاتِلَ عَمْدًا عُدْوَانًا، وَإِنْ أَتَى بِشُبْهَةٍ كَمُخْطِئٍ مِنْ

الدِّية، وَلَا مُخَالَفَ فِي دِينِ كُمُسْلِمٍ مَعَ مُرْتَدٍّ أَوْ غَيْرِهِ، وَكَيْهُودِيٍّ مَعَ نَصْرَانِيٍّ، وَسِوَاهُمَا مَلَّةٌ. وَحُكْمُ بَيْنِ الْكُفَّارِ بِحُكْمِ الْمُسْلِمِ إِنْ لَمْ يَأْبَ بَعْضُ، إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ بَعْضُ فَكَذَلِكَ؛ إِنْ لَمْ يَكُونُوا كِتَابِيِّينَ، وَإِلَّا فَبِحُكْمِهِمْ، وَلَا مَنْ جُهْلَ تَأَخَّرَ مَوْتِهِ، وَوُقِفَ الْقَسْمُ لِلْحَمَلِ، وَمَالَ الْمَفْقُودِ لِلْحُكْمِ بِمَوْتِهِ، وَإِنْ مَاتَ مُورَثُهُ قُدْرَ حَيًّا وَمَيِّتًا، وَوُقِفَ الْمَشْكُوكُ فِيهِ فَإِنْ مَضَتْ مُدَّةُ التَّعْمِيرِ فَكَالْمَجْهُولِ، فَذَاتُ زَوْجٍ، وَأُمٌّ، وَ2أُخْتٍ، وَأَبٌ مَفْقُودٍ، فَعَلَى حَيَاتِهِ مِنْ سِتَّةٍ، وَمَوْتِهِ كَذَلِكَ، وَتَعُولُ لِثَمَانِيَةٍ، وَتَضْرِبُ الْوَفْقَ فِي الْكُلِّ بِأَرْبَعَةِ وَعَشْرِينَ، لِلزَّوْجِ تِسْعَةً، وَلِلْأُمِّ أَرْبَعَةً، وَوُقِفَ الْبَاقِي. فَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ حَيٌّ فَلِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ، وَلِلْأَبِ ثَمَانِيَةٌ، أَوْ مَوْتُهُ، أَوْ مُضِيَّ مُدَّةِ التَّعْمِيرِ فَلِلْأُخْتِ تِسْعَةً، وَلِلْأُمِّ اثْنَانِ، وَلِلْخُنْتَى الْمَشْكِلِ نِصْفُ نَصِيبِي ذَكَرٍ وَأُنْثَى، تُصَحِّحُ الْمَسْأَلَةَ عَلَى التَّفْذِيرَاتِ ثُمَّ تَضْرِبُ الْوَفْقَ، أَوِ الْكُلَّ، ثُمَّ فِي حَالَتِي الْخُنْتَى وَتَأْخُذُ مِنْ كُلِّ نَصِيبٍ مِنَ الْاِثْنَيْنِ النِّصْفَ، وَأَرْبَعَةَ الرُّبْعِ، فَمَا اجْتَمَعَ فَنَصِيبُ كُلِّ، كَذَكَرٍ، وَخُنْتَى، فَالْتَّذِكِيرُ مِنْ اِثْنَيْنِ، وَالتَّأْنِيثُ مِنْ ثَلَاثَةٍ تَضْرِبُ الْاِثْنَيْنِ فِيهَا، ثُمَّ فِي حَالَتِي الْخُنْتَى لَهُ فِي الذُّكُورَةِ سِتَّةٌ، وَفِي الْأُنْثَوَةِ أَرْبَعَةٌ، فَنِصْفُهَا خَمْسَةٌ وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ، وَكَخُنْتَيَيْنِ، وَعَاصِبٍ فَأَرْبَعَةُ أَحْوَالٍ، تَنْتَهِي لِأَرْبَعَةِ وَعَشْرِينَ، لِكُلِّ أَحَدٍ عَشَرَ، وَلِلْعَاصِبِ اِثْنَانِ، فَإِنْ بَالٍ مِنْ وَاحِدٍ أَوْ كَانَ أَكْثَرَ، أَوْ أَسْبَقَ، أَوْ نَبَتْ لَهُ لِحْيَةٌ، أَوْ ثَدْيٌ، أَوْ حَصَلَ حَيْضٌ، أَوْ مَنِيٌّ، فَلَا إِشْكَالَ.

المحتويات

5	ترجمة المؤلف
7	مقدمة المؤلف
8	الطهارة
9	باب في أحكام الطهارة
11	فصل في إزالة النجاسة وما يعفى عنه منها
12	فصل في فرائض الوضوء وسننه وفضائله
14	فصل آداب قضاء الحاجة
15	فصل في نواقض الوضوء
16	فصل في موجبات الغسل وواجباته وسننه ومندوباته
17	فصل في المسح على الخف
18	فصل في التيمم
19	فصل في المسح على الجرح أو الجبيرة أو العصابة
19	فصل في الحيض والنفاس والاستحاضة
20	الصلاة
20	باب في بيان أوقات الصلوات الخمس
22	فصل الأذان والإقامة
22	فصل في شروط صحة الصلاة
23	فصل في ستر العورة
24	فصل في استقبال القبلة

25	فصل في فرائض الصلاة وسننها ومندوباتها ومكروهاتها
28	فصل في القيام وبدله
28	فصل في قضاء الفائتة وترتيب الحاضرتين والفوات
29	فصل في سجود السهو
32	فصل في سجود التلاوة
33	فصل في النفل
34	فصل في الصلاة في جماعة
38	فصل في أحكام الاستخلاف
38	فصل في أحكام صلاة السفر
40	فصل في شروط الجمعة وسننها وندوباتها ومكروهاتها ومسقطاتها
42	فصل في صلاة الخوف
43	فصل في صلاة العيد
44	فصل في صلاة الكسوف والخسوف
44	فصل في صلاة الاستسقاء
45	فصل فيما يتعلق بالميت
49	الزكاة
49	فصل في أحكام الزكاة
55	فصل في مصارف الزكاة
57	فصل في زكاة الفطر
58	الصيام والاعتكاف
58	فصل في الصيام
61	فصل في الاعتكاف
63	باب في أحكام الحج
70	فصل في موانع الإحرام
76	فصل في موانع الحج والعمرة بعد الإحرام
77	باب في الذكاة
79	باب في المباح من الطعام
80	باب في الضحية والعقيقة

82 كتاب الإيمان
87 فصل في النذر
89 كتاب الجهاد وأحكام المسابقة
94 فَصْلٌ فِي الْجَزِيَّةِ
96 باب أحكام المسابقة
96 باب في خصائص النبي ﷺ
97 باب في النكاح
105 فصل في خيار أحد الزوجين
107 فصل في خيار الأمة
108 فصل في الصداق
113 فصل في أحكام تنازع الزوجين
115 فصل في الوليمة
115 فصل في القسم بين الزوجات والنشوز
116 باب في الخُلْع والطلاق
119 فصل في طلاق السنة
119 فصل في أركان الطلاق
127 فصل في أحكام وأقسام الاستنابة على الطلاق
128 فصل في أحكام رجعة المطلقة
130 باب في الإيلاء
131 باب في الظهار
134 باب اللعان
136 باب في العدة
138 فصل في زوجة المفقود
140 فصل في أحكام أقسام الاستبراء
142 بَابٌ فِي أَحْكَامِ الرِّضَاعِ
145 فَصْلٌ فِي نَفَقَةِ الرَّقِيقِ وَالْذَّوَابِّ
147 البَيْعُ
147 فَصْلٌ فِي أَحْكَامِ وَشُرُوطِ الْبَيْعِ

152	فَصْلٌ فِي مَا يَحْرُمُ فِيهِ رَبَا الْفَضْلِ وَالنِّسَاءِ
155	فَصْلٌ فِي بُيُوعِ الْأَجَالِ
156	فَصْلٌ فِي أَحْكَامِ مَسَائِلِ بَيْعِ الْعَيْنَةِ
157	فَصْلٌ فِي الْبَيْعِ بِشَرْطِ الْخِيَارِ
164	فَصْلٌ فِي أَحْكَامِ بَيْعِ الْمَرَابَحَةِ
165	فَصْلٌ فِي مَا يَتَنَوَلُهُ الْبَيْعُ
166	فَصْلٌ فِي اخْتِلَافِ الْمُتَبَايِعِينَ
167	بَابٌ فِي أَحْكَامِ شُرُوطِ السَّلَامِ
171	فَصْلٌ فِي أَحْكَامِ الْقَرْضِ
171	فَصْلٌ فِي أَحْكَامِ الْمَقَاصَةِ
172	بَابُ الرَّهْنِ
175	بَابٌ فِي أَحْكَامِ إِحَاطَةِ الدَّيْنِ بِمَالِ الْمَدِينِ وَالتَّقْلِيلِ
178	بَابٌ فِي أَسْبَابِ الْحَجْرِ وَأَحْكَامِهِ
180	بَابٌ فِي أَحْكَامِ أَقْسَامِ الصِّلَحِ
182	بَابٌ فِي شُرُوطِ الْحَوَالَةِ
182	بَابٌ فِي الضَّمَانِ وَأَقْسَامِهِ
185	بَابُ الشَّرَكَةِ
188	فَصْلٌ فِي أَحْكَامِ الشَّرَكَةِ فِي الزَّرْعِ
189	بَابٌ فِي أَحْكَامِ الْوَكَالَةِ
191	بَابٌ فِي الْإِقْرَارِ
194	فَصْلٌ فِي الْإِسْتِلْحَاقِ
195	بَابٌ فِي أَحْكَامِ الْوَدِيعَةِ
197	بَابٌ فِي أَحْكَامِ الْعَارِيَةِ
198	بَابٌ فِي حَقِيقَةِ الْغَضَبِ وَأَحْكَامِهِ
200	فَصْلٌ فِي أَحْكَامِ الْإِسْتِحْقَاقِ
201	بَابٌ فِي حَقِيقَةِ الشَّفْعَةِ وَأَحْكَامِهَا
204	بَابٌ فِي الْقِسْمَةِ وَأَحْكَامِهَا
206	بَابٌ فِي الْقَرَاظِ وَأَحْكَامِهِ

209	باب في أحكام المساقاة
210	باب في أحكام المغارسة
212	باب أحكام الإجارة
215	فصل في أحكام كراء الدواب والرباع
216	فصل في أحكام كراء الحمام والدار والأرض
218	باب في أحكام الجعل
218	باب في الموات وإحيائه
220	باب في أحكام الوقف
222	باب في الهبة وأحكامها
224	باب في اللقطة والضالة والآبق واللقيط
226	باب في شروط وأحكام القضاء
230	باب في الشهادات
230	فصل في العدل
238	باب في أحكام الدماء والقصاص
247	باب في البغي
247	باب في الردة
249	باب في حدّ الزنا
251	باب في أحكام القذف
252	باب في السرقة
254	باب في حقيقة المحارب وأحكامه
255	باب في حد شارب الخمر
256	باب في أحكام الإعتاق
259	باب التدبير
260	باب في أحكام الكتابة والمكاتب
262	باب في أحكام أم الولد
263	فصل في أحكام الولاء
264	باب في الوصية
268	باب في الفرائض